

# نسيم الرضا

في شرح شفاء القاصي عياض

تأليف

شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر

الحفاجي المصري

الطريق سنة ١٠٦٩ هـ

ضبطه وقدم له وعائق عليه

محمد عبد القادر عطا

الجزء الخامس

منشورات

محمد علي بيضون

لنشر كتب السنة والجماعة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©  
All rights reserved  
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة  
لدار الكتب العلمية - بيروت - لبنان  
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة  
تنفيذ الكتاب كاملاً أو مجزئاً أو تسجيله على  
أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو  
برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة  
الناشر خطياً.

#### Exclusive Rights by

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

#### Droits Exclusifs à

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth - Liban

Il est interdit à toute personne individuelle ou morale d'éditer, de traduire, de photocopier, d'enregistrer sur cassette, disquette, C.D, ordinateur toute production écrite, entière ou partielle, sans l'autorisation signée de l'éditeur.

#### الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

#### دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

رمل الظريف، شارع البحري، بناية ملكات  
هاتف وفاكس : ٣٦٤٣٨ - ٣٦١١٣٥ - ٣٧٨٥٤٢ (٩١١ ١)  
صندوق بريد : ٩٤٢٤ ١١ - بيروت - لبنان

#### Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beirut - Lebanon

Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor  
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98  
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

#### Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beyrouth - Liban

Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ère Étage  
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98  
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3209-1



<http://www.al-ilmiyah.com/>

e-mail: sales@al-ilmiyah.com  
info@al-ilmiyah.com  
baydoun@al-ilmiyah.com

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (الباب الرابع) من القسم الثانى

#### (فى حكم الصلاة عليه والتسليم)

والصلاة أصل معناه الدعاء والعبادة المخصوصة؛ لما فيها من تحريك الصلوتين، والمراد بها أن يقال: صلى الله تعالى عليه وسلم، والتسليم مصدر سلم تسليمًا، ككلمه تكليماً، إذا انقاد له وسلم أمره إليه، (وفرض ذلك)، أى وجوبها على أمته فى أى مقام، (وفضيلته)، أى فضيلة ما ذكر من الصلاة والتسليم، وليس الضمير للتسليم فقط، والمراد بفضيلته ما هو أعم من الوجوب، فيشمل الندب والاستحباب.

وقال أبو ذر، رضى الله عنه: ابتداء مشروعية الصلاة عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، كان فى السنة الخامسة من الهجرة، وقيل: كان الابتداء بمكة؛ لأنه ورد فى حديث الإسراء، وما قاله أبو ذر، رضى الله عنه، هو ابتداء إظهاره للناس، وهذا مما خص به صلى الله تعالى عليه وسلم دون الأنبياء، عليهم السلام، كلهم، فإنه لم يشرع ذلك لأممهم، وإن كانت الصلاة والسلام عليهم مشروعة.

(قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦] الآية)، صدر بهذه الآية؛ لإثبات مدعاه؛ لأن الأمر محتمل الإيجاب والندب، واعلم أن معنى الصلاة لغة الدعاء، ويطلق شرعاً على العبادة المخصوصة، واختلف هل هى منقولة من المعنى اللغوى لمعنى آخر وضعه الشارع له لمناسبته لمعناه الأصيل؛ لاشتغالها على الدعاء، ولما فيها من تحريك الصلوتين، وهما طرفا العجز، أو هى مجاز؛ لاشتغالها على الدعاء؟ والظاهر الأول.

وقال ابن القيم وبعض المتأخرين: إنها باقية على معناها اللغوى ولا نقل فيها ولا

تجوز؛ لأن المصلي في جميع صلاته في دعاء وعبادة، غايته أن الشارع خصها بفرد من أفراد الحقيقة كالدابة لذوات الأربع، ورد بأنه كلام من لم يعرف معنى النقل وأهل الشرع إذا استعملوها لا يلاحظون معناها اللغوي ولا ينظرون إليه، وهو كلام غير مهذب، فإن المجاز إذا اشتهر يتناسى فيه المعنى الأصلي ويصير كالعلم بالغلبة، وهو المراد بقولهم: إنه حقيقة عرفية شرعية، فالمال واحد والخلاف لفظي، وهذه الآية مدنية أخير الله عباده فيها بشرف منزلته، صلى الله تعالى عليه وسلم، عنده، وأن الله وملائكته يثنون عليه في الملأ الأعلى، ثم أمر أهل العالم السفلي بأن يفعلوا كفعالهم.

وفي الكشف: لما نزلت هذه الآية، قال جيزيل: ما خصك الله بشرف إلا أشركنا فيه، فنزل: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾ [الأحزاب: ٤٣]. قال الحافظ السخاوي: لم أقف على أصله إلى الآن. وقال شيخ مشايخنا ابن حجر الهيتمي: هو موافق لما أخرجه أبو نعيم في الدلائل في ترجمة سفيان بن عيينة، أنه سئل عن قوله: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، فقال: أكرم الله أمة محمد، صلى الله تعالى عليه وسلم، فضلى عليهم كما صلى على الأنبياء، فقال: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾، وقال لنبيه: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، أى سكنة، فضلى عليهم كما صلى على إبراهيم وإسحاق ويعقوب والأسباط، وهو والأنبياء مخصوصون منهم، وعم هذه الأمة بالصلاة وأدخلهم فيما أدخل فيه نبيهم، صلى الله تعالى عليه وسلم، ولم يدخل فى شيء إلا دخل فيه أمته، ثم تلى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ﴾ [الأحزاب: ٥٦] الآية، وقال: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ﴾... إلخ، وأشار إلى مزيد خصوصية على أمته بإسناد الصلاة عليهم إليه وإلى ملائكته.

وصلاة الملائكة على الأمة لا تكون إلا بتبعيته، وجمهور القراء على نصب الملائكة عطفًا على اسم إن، ويصلون خير عنهما، وقيل: خير ملائكته، وخبر الجلالة محذوف لدلالة يصلون عليه، ورجح بتغاير الصلاتين، ورجح الأول أبو حيان.

والجملة اسمية خيرها مضارع؛ لإفادة الاستمرار التجددى، فالملائكة استمرت صلاتهم عليه، وهذه منقبة لم يوجد لغيره أعظم من سجود الملائكة لآدم الذى وقع وانقطع، وقال: ﴿عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، دون محمد أو الرسول، تنويها بقدره صلى الله تعالى عليه وسلم، والنبوة أشرف من الرسالة؛ لأنها اتصال بالله واشتغال به، والرسالة اشتغال بالناس، ثم إنه أكد السلام وخصه بالمؤمنين.

قيل: لأن الصلاة مؤكدة معنى بصدورها من الله وملائكته، فكيف لا تصلى عليه



أمته، أو لأنها مؤكدة بأن، والجملة اسمية، والسلام سواء كان بمعنى الانقياد، أو بمعنى السلامة من الإيذاء، لا يليق إسناده إلى الله والملائكة، ولذا استحق التأكيد لصدور خلافه من جنسهم، ولا يرد عليه قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾ [الصفات: ١٠٩]، وقوله: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾ [١١] سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤]، كما أورد السخاوى؛ لأنه تحية وإكرام، وبقي هنا كلام بيناه في رسالة مستقلة.

ثم شرع في بيان معنى الصلاة، فقال: (قال ابن عباس: معناه)، أى معنى الصلاة، وذكره لتأويله بالدعاء، أو لأن تأنيث المصادر غير معتبر، وهذا رواه ابن جرير وابن أبى حاتم (أن الله وملائكته يباركون على النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم)، أى يدعون له بزيادة بركة لاثقة بمقامه وشرف قدره، وسيأتى فيه كلام، وأصل معنى البركة النمو وزيادة الخير اللازم.

(وقيل) فى معناه: أنه بمعنى (إن الله يترحم على النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم)، أى يدعو له بالرحمة، وفى القاموس: رحمت عليه وترحمت، والأولى الفصحى، وهو رد على من قال: ترحمت عليه لحن، كما نقله الصاغانى، ورد بأنه ورد فى الحديث، وتأتى الإشارة إليه أيضا، (وملائكته يدعون له)، ولم يبين الدعاء لتفسيره بقوله: (قال المبرد: وأصل) معنى (الصلاة، الترحم)، أى الإنعام أو الدعاء بالرحمة، ومعنى الدعاء من الله إرادته أو التبشير به؛ لأن معناه الحقيقى لا يتصور فى حق الله تعالى، فأريد به لازمه وغايته، ولذا فسر بقوله: (فهى من الله رحمة)، أى إنعامه أو إرادته، (ومن الملائكة رقة)، أى شفقة عليه ومحبة، (واستدعاء للرحمة من الله) له، أى طلبها والدعاء بها.

(وقد ورد فى الحديث) الذى رواه الشيخان، عن أبى هريرة: (صفة صلاة الملائكة على من جلس ينتظر الصلاة) فى المسجد (اللهم اغفر له، اللهم ارحمه، فهذا دعاء) لهم بالمغفرة والرحمة، وقد صرح بهذا فى حق الملائكة ﴿يَسْبَحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [غافر: ٧]، وفى قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٥].

وقد بينا وجه الدعاء بخصوص الاستغفار فيما يأتى فى فصل المواطن، ولفظ الحديث فى مسلم: «لا يزال العبد فى صلاة ما كان فى مصلاه ينتظر الصلاة، والملائكة تقول: اللهم اغفر له، اللهم ارحمه»، حتى ينصرف أو يحدث<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه البخارى (٥٥/١)، ومسلم (٦٤٩/٢٧٢)، وأبو داود (٤٧١)، وأحمد (٤١٥/٢)، (٩٥/٣، ٤٥٣/٥)، وابن خزيمة (٣٦٠)، وأبو عوانة (٢٣/٢).

(وقال) الإمام (أبو بكر القشيري: الصلاة من الله تعالى لمن دون النبي)، أى لمن منزلته دون منزلته من الأمة (رحمة)، أى طلب أن يرحمه الله، وأما النبي فمرحوم بإعلاء أنواع الرحمة، فهو غير محتاج لأن يدعى له بها. وفي فتاوى الصوفية: لو قال: اللهم ارحم محمداً كما رحمت أو ترحمت على إبراهيم، قال الصفار: إنه مكروه فى حق الأنبياء والرسل. وحكى عن محمد أنه كان يكرهه، ويقول: فيه ظن نوع تقصير بهم، فإنه لا يستحق الرحمة إلا من أتى مما يلايم عليه، وقد أمرنا بتعظيم الأنبياء وتوقيرهم، فإذا ذكر النبي لا يقال: رحمه الله، بل: صلى الله تعالى عليه وسلم، بل لا يقال للصحاب: رحمه الله، بل: رضى الله عنهم، وكذا قال جواهر زاده وصاحب المحيط والظهيرية، وأنا أقول: اللهم ارحم محمداً وآل محمد، جائز متوارث، وكان الشيخ الزاهد الرستغنى يقول: معنى ارحم محمداً، ارحم أمة محمد، والترحم لأمته لآله كما يقال لمن يراد عقابه، وله أب حاضر يتوجع لابنه: ارحم هذا الشيخ الكبير، وهو لم يحن ولم يؤخذ كما فى جامع المضمرات. وقال الزيلعى: الصحيح أنه لا يكره؛ لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم لمن أشوق الناس إلى رحمة ربه. انتهى.

(وللنبي صلى الله تعالى عليه وسلم تشریف وزيادة مكرمة) بميم فى أوله وراء مضمومة، وفى نسخة: تكرمة، بناء بدل الميم وراء مكسورة، وهما مصدران، وظاهره أن معنى الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم غير الرحمة، وإنما هى فى حقه بمعنى التشریف والتعظيم اللائق به، وقد علمت ما فيه، وأنه ورد الدعاء له بالرحمة، ولكن استحبوا الدعاء له بلفظ الصلاة تأدباً وفرقا بينه وبين غيره.

(وقال أبو العالية: صلاة الله عليه) صلى الله تعالى عليه وسلم (ثناؤه عليه) بمدحه وبيان منزلته عنده (عند الملائكة)، أى بحيث يطلعون على ذلك، (وصلاة الملائكة الدعاء له) كما مر.

(قال القاضى أبو الفضل) عياض مصنف هذا الكتاب: (وقد فرق النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى حديث تعليم الصلاة عليه بين لفظ الصلاة ولفظ البركة، فدل تفريقه بينهما بعطف أحدهما على الآخر على (أنهما بمعنيين) متغايرين، وحديث تعليمهم الصلاة سيأتى بيانه وبيان طرده، ومراده أن بعضهم فسر الصلاة بالبركة، وهذا الحديث يدل على خلافه، وكونه عطف تفسير خلاف الظاهر، والفرق بينهما أن الصلاة كما تقدم معناها الرحمة، والبركة كما قال الراغب أصلها من البرك، وهو صدر البعير، ومنه برك البعير، إذا ألقى بركه، واعتبر فيها معنى الزوم، ولذا سمي مجلس الماء بركة، فالبركة ثبوت الخير الإلهى فى الشئ، والمبارك ما فيه ذلك الشئ، ولما كان الخير الإلهى

يصدر من حيث لا يحس وعلى وجه لا يحصر، قيل لكل ما يشهد منه زيادة غير محسوسة: مباركة، وفيه بركة، وكل ما ذكر فيه مبارك تنبيه على اختصاصه تعالى بالخيرات المذكورة معه، فمعنى صل وبارك على محمد، ارحمه وآدم خيراتك التى لا تحصى عليه، ثم إن إطلاق الصلاة على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى غيره، فهى على أنبيائه ثناء وتعظيم، وعلى غيرهم رحمة من رحمته التى وسعت كل شىء. وقال الغزالي: لفظ الصلاة مشترك فى الاعتناء بالمصلى عليه.

ثم لما فسر الصلاة وذكر الأقوال فيها ذكر تفسير السلام الذى هو قرينها، فقال: (وأما التسليم الذى أمر الله تعالى به عباده) فى قوله: وسلموا تسليما، (فقال القاضى أبو بكر بن بكير:) بالتصغير، وهو أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الله بن بكير التميمى المالكى البغدادى الفقيه الثقة صاحب التأليف الجلييلة التى منها أحكام القرآن، وهو عراقى من أقران ابن الجهم، وقيل: اسمه أحمد بن محمد بن بكير، وقيل: محمد بن بكير، لا غير، فبكير أبوه أو جده (نزلت هذه الآية)، يعنى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ﴾ [الأحزاب: ٥٦] إلخ (على النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، فأمر النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، أصحابه أن يسلموا عليه) امثالا لأمر الله لهم، (وكذلك من بعدهم أمروا أن يسلموا على النبى صلى الله تعالى عليه وسلم عند حضورهم قبره، وعند ذكره) فى سائر مجالسهم، كما سيأتى بيانه، وهذا مبنى على أن الأمر العام النازل عليه صلى الله تعالى عليه وسلم هل يختص بالموجودين أو يعمهم ومن بعدهم؟ وهو خطاب المشافهة، والكلام عليه مبسوط فى كتب الأصول وعلى الأول إذا قام دليل أو قياس جلى على شموله لمن بعدهم يعمل به، وما نحن فيه من هذا القبيل.

(وفى معنى السلام عليه) صلى الله تعالى عليه وسلم (ثلاثة أوجه)، وفى نسخة: ثلاثة وجوه، باستعمال جمع القلة للكثرة، وهو جائز شائع فى كلامهم.

(أحدها): أنه بمعنى (السلامة) من النقائص والآفات ثابتة (لك ومعك)، أى مصاحبة وملازمة لك، (ويكون) على هذا التفسير (السلام مصدرا). بمعنى السلامة، (كاللذاذ واللذاقة)، بمعنى التلذذ باللذة فمعناها واحد بقاء ودونها، ومثله كثير كالملام والملامة، والمقال والمقالة، ولما فى السلام من الثناء عدى بعلى، لا لأنه بمعنى القضاء، والمعنى قضى الله عليك السلام كما قيل؛ لأن القضاء كالدعاء لا يتعدى بعلى للنفع، ولا لتضمنه معنى الولاية والاستيلاء؛ لأنه وجه آخر ذكره بقوله:

(الثانى: أى السلام مداوم على حفظك ورعايتك)، أى إكرامك وعنايته بك

ومراقبتك، (ومتول له)، أى قائم به بحيث لا يكل أمرك لغيره، (وكفيل به)، أى متكفل ملتزم له، (أو يكون هنا)، أى فى هذا الوجه (السلام اسم الله تعالى)، ومعناه ذو السلامة، وليس فى أسماء الله مصدر غيره.

(الثالث) من الأوجه (أن السلام بمعنى المسألة له والانقياد)، عطف تفسير، فالمسألة التسليم وعدم المخالفة كما قال الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَيْكَ﴾ قسم جوابه ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ٦٥]، أى لا يظهر إيمانهم ولا يكمل ﴿حَتَّى يُحَكِّمُوكَ﴾، أى يفوضون الحكم إليك ﴿فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾، أى وقع بينهم من المنازعات والدعوى، ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا﴾، أى ضيقاً لعدم رضاهم ﴿مِمَّا قَضَيْتَ﴾ حكمت به عليهم، ﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾، أى يذعنون وينقادون لأمرك منشرة صدورهم لقبوله.

قال الراغب: السلام والسلامة التعرى من الآفات الظاهرة والباطنة، والسلام من أسمائه لسلامته وتنزهه عما لا يليق به. انتهى.

وقال: الخطاب صيغته خبر معناها الدعاء، والطلب ومثله يحتاج للنية إلا إذا شاع فيه عرفاً، فإنه لا يحتاج للنية. انتهى. ومعناه من الله فى صلى الله تعالى عليه وسلم على محمد ونحوه، فإنه لا يتصور فى حقه الطلب من غيره إذ هو المطلوب من أنه يريد من نفسه له الخير والسلامة والعزة حتى ينقاد الناس كلهم له، فبين الطالب والمطلوب تغاير اعتبارى، ومثله يكفى فى هذا المقام، وقد أفرد السلام بتأليف نفيس السيد السمهودى، وقفت عليه وفيه أمور يضيق المقام عنها، وفى الشرح الجديد هنا كلام غير محرر، رأينا ترك التعرض له أولى.

وفى الأذكار للنووى أنه يكره إفراد الصلاة عن السلام فى حقه، صلى الله تعالى عليه وسلم، ويأتى فيه كلام، وهذه الآية الأخيرة نزلت فى حق من خاصم الزبير فى سقاية الماء، وسيأتى الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

\* \* \*

### (فصل) [حكم الصلاة على النبي ﷺ]

(اعلم أن الصلاة على النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، فرض فى الجملة) أى إجمالاً من غير تعيين زمان أو محل (غير محدد) بحاء ودال مشددة مهملتين، أى غير معين، وأصله ما له حدود، فاستعمل فى لازم معناه (بوقت) من الأوقات المعلومة، واستدل على مطلق الوجوب بقوله: (لأمر الله)، وأصل الأمر الوجوب (بالصلاة عليه) بقوله: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، (وحمل الأئمة) من السلف (والعلماء) من أهل

التفسير (له على الوجوب)، أى على أنه أمر إيجاب لا ندب أى فسر به بأن المراد منه ذلك، يقال: حملت كلامه على كذا إذا فسرت به، (وأجمعوا عليه)، أى على أنه للوجوب من غير تعيين محل أو زمان، والآية تدل على ذلك عند الجمهور؛ لأنه الأصل فى الأمر، وحقيقته عند الأكثر، وتقريره فى كتب الأصول ومستند الإجماع هذه الآية.

وما عضد من الأحاديث لا الآية فقط، حتى يقال: إنه ينافيه ما حكاه عقبه، من قوله: (وحكى أبو جعفر الطبرى)، هو الإمام محمد بن جرير، وقد تقدم بيانه، (أن يحمل الآية)، أى المراد منها وما فيها من الأمر، (عنده)، أى عند أبى جعفر، (على الندب)، وفيه تقدير، أى تبعاً لغيره، وإلا فلا معنى لحكايته ما عنده، ويدل على المقدر قوله: (وادعى فيه)، أى فى أن الأمر فيها للندب، (الإجماع)، وفى قوله: ادعى، إشارة إلى أن ما قاله ممنوع عنده؛ لثبوت خلافه عنده، ثم وفق بينه وبين ما ذكره قبله، فقال: (ولعله)، أى ما ادعاه، (فيما زاد على مرة) واحدة فى العمر، فإنه لا خلاف فى عدم وجوبه على كل أحد، (والواجب منه) مبتدأ خبره مرة الآتى، (الذى يسقط به الحرج)، أى التضييق على الناس لو وجب دائماً أو كلما ذكر، أو الإثم، فإن الحرج ورد بهذين المعنيين كما صرحوا به، (ومأثم ترك الفرض)، أى يسقط به الإثم عمن تركه إذا كان فرضاً.

والمأثم بالمثلثة مصدر ميمى. بمعنى الإثم مضاف لترك المضاف للفرض. بمعنى الواجب (مرة) مرفوع على الخبرية (كالشهادة له بالنبوة) والرسالة، فإنها واجبة فى العمر مرة، فإذا سقط الوجوب بمرة يتحقق فى ضمنها ماهية المأمور به، فالصلاة بالطريق الأولى، وهو أحد المذاهب والصلاة كما يأتى بيانه، (وما عدا ذلك)، أى المرة الواحدة فى الصلاة والشهادة (فمندوب مرغّب فيه) بكثرة ثوابه وفوائده (من سنن الإسلام وشعائر أهله)، أى دأبهم الذى هو علامة لهم، وهو لغة بمعنى العلامة وله معانٍ أخرى، وهو جواب عما اعترض به على ابن جرير مما خالف الإجماع الذى حكاه المصنف، رحمه الله، وليس مذهب مالك كما نقله بعض الشراح، وما نقله المصنف صرح به ابن عبد البر من غير عزو له لمذهب وهو ظاهر.

(وقال القاضى أبو الحسن بن القصار): بقاف وصاد مشددة وراء مهملتين، وهو على ابن عمر بن أحمد الفقيه الثقة، له كتاب فى الخلاف كثير الفوائد لم يصنف فى بابيه أحسن منه، وفى بعض النسخ: الصفار، بصاد مهملة بعدها فاء مشددة وألف وراء. قال التلمسانى: والأول هو المعتمد وهو من أئمة المالكية منسوب لصنعة قصار الثياب، وهى تبييضها، والثانى لبيع الصفر وهو النحاس (المشهور عن أصحابنا)، يعنى المالكية (أن ذلك)، أى الصلاة على رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، (واجب فى الجملة)، أى

إجمالاً ومطلقاً من غير تعيين وقت له (على الإنسان وفرض عليه)، إشارة إلى أن الواجب والفرض عنده بمعنى كالشافعية خلافاً للحنفية (أن يأتي به مرة من دهره)، أى فى مدة عمره؛ لخروجه بذلك عن عهده (مع القدرة على ذلك)، أى شرط فى وجوبه مرة فى عمره أن يقدر على التكلم به، فلو عجز عنه لما منع من التلفظ به سقط عنه كسائر الواجبات، كمن اخترمته المنية.

وقوله: لا ينافى ما تقدم من الإجماع؛ لأنه لا مفهوم له، وقصده أنه مع الإجماع مما اشتهر بين الأئمة أيضاً، أو هو إشارة لما نقله عن الطبرى، وإن كان عنده لا ينافى الإجماع؛ لكونه واهياً أو مؤولاً كما تقدم، ولم يتعرضوا لحكم السلام عنده، وما نقله عن الخطاب من متأخرى المالكية، عن الرصاع، أن الذى يظهر أن السلام عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، واجب مرة مثل الصلاة عليه، والزائد مستحب لقول ابن عباس، رضى الله عنهما: فريضة من الله علينا أن نصلى على نبينا، ونسلم تسليماً. وما نقل عن مشايخ المغاربة من التوقف فى وجوبه، لا أصل له، والحق أن حكمه حكم الصلاة. انتهى.

(وقال القاضى أبو بكر بن بكير): وتقدمت ترجمته (افترض الله تعالى عز وجل)، افترض وفرض بمعنى، وفيه زيادة تأكيد لزيادة بنيته (على خلقه) جميعاً (أن يصلوا على نبيه ويسلموا تسليماً) كما مر، نقله عن ابن عباس من فرض الصلاة والسلام، وينبغى ذكره مع مصدره المؤكد امتثالاً للمأمور، (ولم يجعل ذلك) الافتراض (لوقت معلوم)، واللام فيه للتوقيت والظرفية، كما يقال: كتبته لستة عشر، مثلاً (فالواجب) على الخلق (أن يكثروا المراءى)، أى الرجل، والمراد به الإنسان ولو امرأة تغليبا (منها)، أى من الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم، (ولا يغفل عنها)، أى يتركها ويشغل عنها غيرها.

وفى كلامه شىء؛ لأنه بصدد بيان وجوبها مرة، وكونه يكثروا منها ولا يغفل عنها مناف له؛ لاقتضائه مرات كثيرة، فإن أراد أنه إن فعلها فى وقت ما يكررها مراراً فى ذلك الوقت، فإيجاب مثله غير ظاهر مما نقله قبله، فإن كان قولاً آخر، فسياقه لا يساعده، وأما الاعتراض عليه بأنه أمر مطلق لا تعرض فيه لعدم تعيين وقتها، فلا معنى له، وفى بعض الشروح قول ثالث أنه يجب الإكثار منها مطلقاً من غير تعيين مقدار ووقت، وهو كلام حسن.

(وقال القاضى أبو محمد بن نصر المالكى): وهو القاضى عبد الوهاب بن نصر بن أحمد بن حسين، وقيل: ابن الحسن بن أحمد بن هارون بن مالك، أدركه الشيرازى، وسمع منه

فى النظر، وكان فقيهاً، شاعراً، أديباً، له شعر كثير، وكتب كثيرة فى كل فن، وارتحل فى آخر عمره لمصر، فحصلت له ثروة، وتوفى سنة إحدى وعشرين وأربعمائة (الصلاة على النبى صلى الله تعالى عليه وسلم واجبة فى الجملة)، أى من غير تعيين مقدار ولا زمان ولا غيره.

(قال القاضى أبو عبد الله محمد بن سعيد): قيل: هو محمد بن سعيد بن بشر بن شرحبيل الفقيه، كتب فى حدائته للقاضى مصعب بن عمران، ثم رحل إلى المشرق، فلقى مالكا، رضى الله تعالى عنه، فقرأ عليه، ثم انصرف للأندلس، والتزم ضيعة بباجة إلى أن توفى سنة ثمان وتسعين ومائة، كما قاله القاضى فى المدارك (ذهب مالك وأصحابه وغيرهم وأهل العلم إلى أن الصلاة على النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، فرض بالجملة)، أى إجمالاً من غير تعيين مقدار ووقت (بعقد الإيمان)، أصل معنى العقد ربط أطراف الشئ كعقد الحبل، وعقد الإيمان والأيمان بفتح الهمزة وكسرهما بمعنى تصميمها واعتقادها يقيناً، فقلوه: بعقد الإيمان، وهو بكسر الهمزة والباء سببية، أو بمعنى بعد، أى هى أول ما يفرض بعد الإيمان بالله ورسوله (لا يتعين فى الصلاة)، أى ليس وجوباً مخصوصاً وموقتاً بها، (وأن من صلى عليه مرة واحدة من عمره) ومدة حياته إلى موته، (سقط الفرض عنه)؛ لخروجه عن عهده.

قيل: حاصل ما ذكره المصنف، رحمه الله تعالى، عنه غير ما نقله عن الطبرى، ولم يرتضه قولان، الأول: أنها فرض فى الجملة تسقط بمرة، والثانى: أنه يجب الإكثار منها من غير تعيين، وقد تقدم ما فيه، والفرق بين القول: بأنها تجب مرة، والقول: بأنها تجب فى الجملة مطلقاً، أن ما زاد على المرة فى القول الأول يقع نفلاً، وعلى الثانى يقع الكل فرضاً، ويثاب عليه ثواب الفرض.

قيل: وهو التحقيق، ونظيره ما قاله الشافعى، رحمه الله، فى مسح الرأس: أنه يجب مسحها مطلقاً، فلو مسح شعرة يحصل الفرض، ولو مسح الجميع وقع فرضاً، وبقي أقوال غير ما ذكره المصنف منها أنها تجب فى كل مجلس مرة فى جلسته، وهل هى فرض كفاية على أهل المجلس، فلو صلى واحد كفى على الجميع أو فرض عين، ومنها أنها تجب كلما ذكر. وقيل: كلما ذكر أو سمع.

ونقلا عن الطحاوى وبعض الحنفية والشافعية للحديث الآتى: «رغم أنف رجل ذكرت عنده فلم يصل على»<sup>(١)</sup>، وقيل: إنه مبنى على أن الأمر يفيد التكرار، وهو

(١) أخرجه أحمد (٢/٢٥٤)، والترمذى (٣٥٤٥)، والحاكم (١/٥٤٩)، والبغوى فى شرح السنة =

ضعيف. وقيل عليه: إنه يلزمه شغل المرء عن غيرها من العبادة، وأنه يقتضى وجوب ذلك على المصلى وقارئ القرآن والمتشهد، ويلزمه التسلسل، وفيه مشقة على الناس، ولم ينقل مثله عن أحد من الصحابة والتابعين، ولو كان كذلك وجب الثناء على الله كلما ذكر بالطريق الأولى، ولم يقله أحد، وأجيب بأنه منقول عن الأئمة الأجلة، وأنه مخصوص بما لم يكن فى الصلاة ونحوها، والخرج فيه غير مسلم، وأنا نلتزم وجوب الثناء على الله أيضاً، أو نقول بالفرق بينهما بأنه تعالى غنى مطلق، وعظمته غير متوقفة على ذكرها، وأن هذا حق العبد وذاك حق الله، وهو مبنى على المسامحة دون المشاحة، والقول بأنه حق الله أيضاً لأمره به ناشئ من عدم فهم المراد بحق الله.

(وقال أصحاب الشافعى: الفرض منها الذى أمر الله به) فى الآية المذكورة أولاً (و) أمر به (رسوله، عليه الصلاة والسلام)، كما سيأتى بيانه (هو فى الصلاة)، أى هو عقب التشهد، قبل التحلل، وسيأتى تفصيله وذكر الأحاديث التى استدلت بها الشافعى وأصحابه كما صرح به فى الأم. وقول القرافى فى الذخيرة: إنه استدلت بالإجماع، مردود بأنه صرح بخلافه، ولا إجماع على وجوبها.

(وقالوا): أى أصحاب الشافعى (وأما فى غيرها)، أى غير الصلاة وهو خارجها، (فلا خلاف) فى (أنها غير واجبة)، المراد أنه لا خلاف عند الشافعى وأصحابه، وإلا فقد تقدم القول بوجوبها، وتقدير إلا مرة واحدة كما مر لا يجدى نفعاً إلا أن نفس الخلاف بناء على المشهورة عندهم، وفى الشرح الجديد ما نقله المصنف عن الشافعية غير صحيح، فإن المفتى به عندهم أن الصلاة واجبة فى الخطبة الأولى والثانية للمجموعة؛ لأنه لم ينقل عن الخلفاء الراشدين تركها فيهما، ووافقه أحمد وهما إماما السنة. وقال الشافعى أيضاً بوجوبها فى صلاة الجنائز بعد التكبيرة الثانية، كما سيأتى، ووافقه أحمد وأتباعه أيضاً، ورووا فيه أحاديث صححوها.

(وأما فى الصلاة)، أى حكمها فيها، (فحكى الإمامان أبو جعفر) يعنى محمد بن جرير، وقد تقدمت ترجمته (الطبرى والطحاوى) أحمد بن محمد بن سلامة كما تقدم بيانه، وهما ممن قال بعدم وجوبها فى الصلاة (وغيرهما) من الأئمة (إجماع) جميع (المتقدمين والمتأخرين من علماء الأمة على أن الصلاة على النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى التشهد)، الأول والأخير منها (غير واجبة، وشذ الشافعى)، أى أتى بقول شاذ انفرد به عن جمع أئمة الدين، ولم يقل به أحد قبله ولم يوافقه عليه أحد (فى ذلك)، أى



بقوله بوجوبها في تشهد الصلاة الأخير، (فقال: من لم يصل على النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، من بعد التشهد الأخير قبل السلام فصلاته فاسدة)؛ لأنها ركن من أركان الصلاة، فتفسد بتركها في التشهد الأخير فقط، (وإن صلى عليه) صلى الله تعالى عليه وسلم، (قبل ذلك)، أى قبل التشهد الأخير.

وقوله فيه: أشهد أن محمداً رسول الله، (لم تجزه) صلاته، أى لم تصح، ولم يسقط عنه الفرض، فتجب عليه إعادة صلاته، (ولا سلف له في هذا القول) بوجوبها في التشهد الأخير، أى لم يقل به أحد من السلف، (ولا سنة يتبعها)، أى لم يثبت في السنة والأحاديث النبوية ما يكون دليلاً على ما قاله الإمام الشافعى، (وقد بالغ في إنكار هذه المسألة عليه لمخالفته فيها من تقدمه) من الأئمة والسلف (جماعة)، وشنعوا عليه الخلاف فيها، (مفعول شنعوا بمعنى قبحوا، أى عدوا ما قاله أمراً قبيحاً وقولاً مبتدعاً منه، (منهم) محمد بن جرير (الطبرى) و) الإمام (القشيري)، قيل: المراد به أبو ناصر ابن صاحب الرسالة، أو أبو بكر بن العلاء القشيري المالكي، وأما الإمام القشيري صاحب الرسالة، فهو شافعى لم ينكر عليه شيئاً مما ذكر، (وغير واحد)، أى ناس كثيرون من الفقهاء والعلماء.

(وقال أبو بكر بن المنذر): بصيغة اسم الفاعل، وهو الإمام الأوحى أبو بكر محمد بن إبراهيم النيسابورى الثقة الحجة إمام عصره وشيخ الحرم، توفى بمكة سنة تسع أو عشرة وثلاثمائة، (يستحب أن لا يصلى أحد صلاة) ما فرضا كانت أو نفلاً أو جنازة (إلا صلى فيها على رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم) بعد التشهد وبعد التكبيرة الثانية، (فإن ترك ذلك تارك)، أى واحد كان فى أى صلاة كانت، (فصلاته مجزئة)، أى صحيحة، وإن كان الأفضل عدم الترك (فى مذهب مالك وأهل المدينة)، أى علماؤها، وهو من عطف العام على الخاص.

(وسفیان) الثورى صرح به؛ لأنه مجتهد صاحب مذهب، (وأهل الكوفة)، أى علماؤها (من أصحاب الرأى)، المراد بالرأى القياس فى عرف الفقهاء، والمالكية والشافعية يريدون بهذه العبارة أتباع أبى حنيفة، ويقابلهم أهل الحديث لاقتصارهم فى العمل عليه (وغيرهم) من العلماء، (وهو قول جل أهل العلم)، الجمل بضم الجيم المعظم والأكثر من كل شيء.

(وحكى عن مالك وسفيان) الثورى (أنها فى التشهد الأخير مستحبة) لا واجبة، وخص الأخير لأنه محل الخلاف، (وأن تاركها فى التشهد) الأخير (مسيء) غير محسن

لارتكابه أمرا مكروها قصده، (وشد الشافعي)، أى انفرد بهذه المقالة المخالفة عن غيره من الأئمة، (فأوجب على تاركها فى الصلاة الإعادة) لتركه ركننا به يتم سواء تركها عمدا أو سهوا، (وأوجب إسحاق) بن إبراهيم بن مخلد، وهو الإمام الجليل أبو يعقوب ابن راهويه عالم خراسان ومحدثها، توفى وسنه سبع وتسعون سنة فى شعبان سنة ثمان وثلاثين ومائتين (الإعادة مع تعمد تركها دون النسيان وحكى) الشيخ (أبو محمد بن أبى زيد) هو صاحب الرسالة المشهورة وهو من أئمة المالكية (عن محمد بن المواز:) بفتح الميم والواو المشددة وآخره زاء معجمة، وهو الإمام محمد بن إبراهيم ومن أجل الأئمة فى مذهب مالك وعليه المعول فيه، وهو إسكندراني تفقه بابن الماجشون وابن عبد الحكم الآتى، واعتمد على إصبع، وتوفى ببعض حصون الشام، اختفى به وقد هرب فى فتنة، ووفاته سنة إحدى وثمانين ومائتين (أن الصلاة على النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، فريضة)، ولم يبين لوجوبها وقتا ولا غيره.

(قال أبو محمد:) هو ابن أبى زيد، المار ذكره قريبا، فى تفسير كلام ابن المواز، (يريد: ليست من فرائض الصلاة)، بل إنها فرض فى الجملة، كما تقدم، وسيأتى ما يخالفه.

(وقاله محمد بن عبد الحكم وغيره)، هو أبو عبد الله محمد بن عبد الحكم المصرى صاحب الإمام الشافعي، لم يكن فى عصره أجل منه ولا أعرف بأقوال الصحابة والتابعين، ولد سنة اثنين وثمانين ومائة، وتوفى ليلة خلت من ذى القعدة سنة ثمان أو تسع وستين ومائتين، وأخرج له النسائى.

(وحكى ابن القصار وعبد الوهاب) من أئمة المالكية (أن محمد بن المواز يراها فريضة فى الصلاة كقول الشافعي)، وقد نقل الأسنوى أيضا أن للشافعي قولاً آخر غير ما اشتهر عنه أنها سنة فى الصلاة لا ركننا واجبا.

وقال ابن عبد السلام المالكي: هو ظاهر كلام ابن المواز وصححه ابن الحاجب فى مختصره الفرعى وابن العربى فى سراج المريدين.

(وقد حكى أبو يعلى العبدى المالكي عن المذهب)، أى مذهب الإمام مالك، رحمه الله، (فيها)، أى فى الصلاة على النبى صلى الله تعالى عليه وسلم (ثلاثة أقوال فى الصلاة)، الأول: (الوجوب، و) الثانى: (السنة، و) الثالث: (الندب) جريا على اصطلاحهم فى التفرد بين السنة والندب.

(وقد خالف) الإمام (الخطابى من أصحاب الشافعي وغيره الشافعي فى هذه المسألة، قال الخطابى: وليست بواجبة فى الصلاة، وهو قول جماعة الفقهاء إلا الشافعي)، فإنه

ذهب لوجوبها فيها، (ولا أعلم له فيها قدوة)، أى ما يقتدى به من الأئمة والسلف، وسيأتى رد هذا.

(والدليل على أنها ليست من فروض الصلاة)، كما قال الشافعى (عمل السلف الصالح قبل الإمام الشافعى) من الصحابة والتابعين، وهذا لا وجه له، كما سيأتى بيانه، (وإجماعهم عليه) سيأتى أيضا، أنه لا إجماع فيه، (وقد شنع الناس عليه فى هذه المسألة جدا)، أى قبحوه وأنكروه، أى تشنيعا كثيرا اجتهدوا وجدوا فيه جدا، ثم بين وجه الإنكار بقوله: (وهذا تشهد ابن مسعود)، جعله لشهرته كمحسوس حاضر عنده، يشير إليه (الذى اختاره الشافعى)، رحمه الله تعالى، أى رجحه على غيره، فإن التشهد له طرق مختلفة، (وهو الذى علمه له النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، ليس فيه الصلاة على النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم)، وما قاله مردود أيضا، فإنه إنما اختار تشهد ابن عباس الذى فيه زيادة لفظ المباركات؛ لموافقته لقوله تعالى ﴿حَيَّاتُ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُبَرَكَاتٌ طَيِّبَةٌ﴾ [النور: ٦١]، لتأخره عن تعليم ابن مسعود كما قاله البيهقى، رحمه الله تعالى.

(وكذلك)، أى مثله فى عدم ذكر الصلاة عليه فيه، (كل من روى التشهد عن النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم) من الصحابة الذين علمهم التشهد، (كأبى هريرة، وابن عباس، وجابر، وابن عمر، وأبى سعيد الخدرى، وأبى موسى الأشعرى، وعبد الله بن الزبير)، كلهم (لم يذكروا فيه)، أى فى تشهدهم الذى تعملوه، (صلاة على النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم) هذا أعظم ما تمسك به المصنف فى رده لما ذكر، لما يلزم من عدم ذكرهم، أنه لم يأمرهم به، وهو مردود أيضا؛ لأن تعلمهم ذلك كان فى ابتداء الهجرة قبل نزول الآية، والأمر بها فى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، الآية، فلذا لم يأمرهم، صلى الله تعالى عليه وسلم، بما لم يؤمر به، فلما نزلت أمرهم، وهذا مصرح به فى الحديث وسيأتى نقله مفضلا بطرقه.

(وقد قال ابن عباس وجابر) فى حديث رواه مسلم (: كان النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن)، فيقرأه عليهم ويأمرهم بتلقنه بألفاظه وحفظه، فكيف يترك ما هو مذكور فيه، وقد عرفت جوابه.

(ونحوه)، أى مثل ما ذكر (عن أبى سعيد) الخدرى كما رواه ابن أبى شيبة فى مصنفه.

(وقال ابن عمر: كان أبو بكر يعلمنا التشهد على المنبر)، وهو يخطب عليه فى خلافته، (كما تعلمون الصبيان فى الكتاب)، بضم الكاف وتشديد المثناة الفوقية، وهو

اسم للمحل الذى فيه الصبيان منقول من جمع كاتب، فهو تسمية للمحل باسم الحال فيه، وقد ورد بهذا المعنى فى كلامهم كما ذكره الزخشرى فى الأساس وغيره، ولا عبرة بمن أنكره أو قال إنه مولد، والصواب المكتب، (وعلمه)، أى التشهد (أيضاً على المنبر عمر بن الخطاب) كما علمه عليه أبو بكر فى خلافته، يعنى بذلك شهرته بحيث لا يخفى على أحد ولا يترك. ولا دليل له فيه؛ لأن ما علم على المنبر لم يتقل ولم يذكر بدون ذكر الصلاة، حتى يتم له ما ادعاه.

ثم أشار إلى الجواب عن بعض ما استدل به الشافعية، فقال: (وفى الحديث) الذى رواه ابن ماجه والحاكم فى مستدركه والطبرانى والدارقطنى والبيهقى، وفى بعض ألفاظه اختلاف ما: (لا صلاة لمن لم يصل على) بالتشديد، وروى: «لمن لم يصل على نبيه»، وهو بظاهره دليل للشافعى على أن الصلاة لا تصح بدونها.

(قال ابن القصار: معناه)، المراد منه، (كاملة) الأجر، وهو صرف للنفس عن المتبادر منه من نفى الصحة إلى نفى الكمال، فتصح وإن لم تكمل، وهذا مبنى على قاعدة أصولية، وهى أن النفى إذا دخل على شىء ليس بمنفى، هل يقدر الصحة، أو الكمال؟ فقال الشافعى: الأرجح تقدير الصحة؛ لأنه أقرب إلى نفى ذات الشىء. وقال غيره: يقدر الكمال، وقد بينه البيضاوى فى شرح المصاييح فى حديث: «إنما الأعمال بالنيات»<sup>(١)</sup>.

(أو لمن لم يصل على مرة فى عمره)، وهو تحكم وترجيح بلا مرجح، وسيأتى تفصيله، ثم بين ما فيه بحسب الرواية، بقوله: (وضعف أهل الحديث كلهم رواية هذا الحديث)؛ لأنه كما قاله الإمام الخيضرى، فى كتاب اللواء المعلم من حديث عبد المهيم ابن عبائل، عن أبيه، عن جده، وعبد المهيم ليس بحجة، وروى من طريق أخرى لم يثبت. انتهى.

(وفى حديث أبى جعفر) محمد الباقر بن زين العابدين، (عن ابن مسعود، عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم: من صلى صلاة لم يصل على فيها وعلى أهل بيتي لم تقبل منه)، وهذا يفيد أن الصلاة على الآل فى التشهد الأخير واجبة كالصلاة عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، فيه، وفيها قولان للشافعى، والصحيح فى المذهب أنها غير واجبة، وأما فى التشهد الأول فمن قال: إنها واجبة فى الأخير، قال باستحبابها، ومما ينسب للشافعى، رضى الله عنه، فى ذلك:

يا أهل بيت رسول الله حاكم فرض من الله في القرآن أنزله  
كفاكم من عظيم القدر أنكم من لم يصل عليكم لا صلاة له

فيحتمل لا صلاة له صحيحة، فيكون موافقاً لقوله بوجوب الصلاة على الآل،  
ويحتمل لا صلاة له كاملة، فيوافق أظهر قوله.

(قال الدارقطني: الصواب أنه من قول أبي جعفر بن محمد) الباقر بن زين العابدين (ابن  
علي بن الحسين) بن علي بن أبي طالب (لو صليت صلاة لم أصل فيها على النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم ولا على أهل بيته لرأيت أنها لا تتم)، وهذا يوافق ما قاله الإمام  
الشافعي، ففيه تأييد له دون ما قاله المصنف.

واعلم أن الإمام الخيضرى صنف في هذه المسألة كتاباً سماه زهر الرياض في رد ما  
شنعه القاضى عياض، طالعه بتمامه، وقد قال فيه: ما قصدت به تنقيص مقداره، فإنه  
طراز هذه العصابة، وتلخيصه أن الإمام الشافعي، رضى الله تعالى عنه، قال في الأم:  
فرض الله تعالى عز وجل الصلاة على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فقال: ﴿إِنَّ  
اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ﴾ [الأحزاب: ٥٦] الآية، فلم يكن فرض الصلاة عليه في موضع أولى  
منه في الصلاة، ووجدنا الدلالة بما وصفت عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، ثم ساق  
بإسناده إلى أبي هريرة، أنهم قالوا: يا رسول الله، كيف نصلى عليك؟ يعنى في الصلاة،  
قال: «تقولون: اللهم صل على محمد...» إلى آخره، وساق بسنده أيضاً إلى كعب بن  
عجرة عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، أنه كان يقول في الصلاة: «اللهم صل على  
محمد...» إلى آخره.

فلما روى أنه كان يعلمهم التشهد في الصلاة، وأنه علمهم كيف يصلون عليه فيها،  
لم يجوز أن يقول: التشهد واجب والصلاة غير واجبة، والخير فيهما عنه، صلى الله تعالى  
عليه وسلم، فعلى كل مسلم وجبت عليه الفرائض أن يتعلم التشهد والصلاة عليه، فمن  
صلى ولم يتشهد ولم يصل عليه صلى الله تعالى عليه وسلم، فعليه إعادتها. انتهى.

ثم ذكر ما قاله المصنف، رحمه الله، وقال: هذا قول لا ينبغي الاعتماد عليه، ولا  
الاستناد إليه، ولقد عجبت منه، كيف أقدم على هذه المقالة الشنيعة؟ وتجاوز على  
الإتيان بهذه العبارة الوضيعة؟ وهى مقولة غير صحيحة ينادى مدعيها على نفسه  
بفضيحة، وأى فضيحة، وسترى حججاً بالغة، وسنناً متنوعة، وثمار براهين لا مقطوعة  
ولا ممنوعة، فمن الأدلة على وجوبها في التشهد الأخير، الآية المذكورة؛ لاتفاقهم على  
أن الأمر المطلق يقتضى الوجوب، ما لم يقم الدليل على خلافه، والله قد أمر عباده

بالصلاة والتسليم عليه صلى الله تعالى عليه وسلم، وثبت أن الصحابة، رضى الله تعالى عنهم، سألوه عن كيفية هذه الصلاة المأمور بها، فقال: «قولوا: اللهم صل على محمد...» إلى آخره، والسلام الذى علموه هو السلام فى الصلاة والتشهد، فمخرج الأمرين والتعليمين والمحلين واحد، ويوضحه أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، لما علمهم التشهد علمهم التسليم فيه، فقالوا: كيف الصلاة عليك المأمور بها؟ فقال: «اللهم صل...» إلى آخره، وهما فى الصلاة فى ظاهر الحال، ويؤيده أنه لو كان خارج الصلاة كان كل من دخل عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، يقول له: السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته كما علموه، وكذا كل من واجهه بالصلاة عليه بهذه الألفاظ بتمامها.

والمنقول أنهم كانوا يقولون فى تحية: الصلاة والسلام عليك يا رسول الله، أو نبى الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، ونحوه، فما تعلموه زائد على التحية فى الصلاة، فخرج هذا مخرج البيان لما فى القرآن، وظهر وجه دلالة الآية عليه، وأورد عليه أن قول الصحابة: قد عرفنا السلام عليك، فكيف الصلاة؟ يحتمل أنه يراد به السلام فى الخروج من الصلاة كما قاله ابن عبد البر، والدليل إذا طرقة الاحتمال بطل به الاستدلال، وأن غاية ما ذكرت دلالة اقتران الصلاة بالسلام على الوجوب فى الصلاة، ودلالة الاقتران ضعيفة، وهذا إنما يتم إذا سلم وجوب السلام، وهو غير مسلم، وأجيب بأن الأول فاسد يرد لفظ الحديث، وقولهم: هذا السلام عليك، لا السلام فقط حتى يكون المراد السلام من الصلاة، والسائل لم يستدل باقترانه، وإنما استدل بالأمر بها فى الآية، وبهذا سقط ما بعده.

والدليل الثانى من السنة ما فى البخارى مسنداً: قال عبد الرحمن بن أبى ليلى: لقينى كعب بن عجرة، فقال: ألا أهدى لك هدية؟ إن النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، خرج علينا، فقلنا: يا رسول الله، قد علمتنا كيف نسلم عليك، فكيف نصلى عليك؟ فقال: «قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم إنك حميد مجيد»<sup>(١)</sup>، وأخرجه مسلم وغيره من طرق ساقها، وأصحاب السنن.

فإن قلت: قد علمنا من الأحاديث صفة الصلاة لكنها مطلقة لم تقيد بالصلاة. قلت: علم هذا من إطباق العلماء والمحدثين من غير نكير على أن المراد بها فى الصلاة، ولذا

وردت مذكورة في التشهد في كتبهم دون باب الأدعية، ولا نكتفى بهذا، بل نقول: ورد التصريح بذلك في الحديث أيضاً فيما رواه أحمد في مسنده من طريقين، عن ابن إسحاق، قال: حدث في الصلاة على رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، إذا المرء المسلم صلى عليه في صلاته... وساقه إلى آخره.

والعجب من المصنف، رحمه الله تعالى، أنه قال في شرح مسلم في سؤا لهم عن الصلاة: يحتمل أنه في غير الصلاة وفي الصلاة، والأظهر الثاني؛ لقوله: «والسلام كما علمتم»، انتهى، فسبحان الله كيف ينكر بعد هذا على الشافعي؟ وهذا من زيادة الثقة، فهي مقبولة، وقد رواها الشافعي في مسنده، فدعاه ذلك إلى حمل الآية عليها.

**فإن قلت:** بعد تخصيصه بالصلاة: ليس في الحديث ما يدل على الوجوب.

**قلت:** الوجوب معلوم من قوله، صلى الله تعالى عليه وسلم: «صلوا كما رأيتموني أصلي»، ولا يلزمه وجوب ما في صلاته من السنن لقيام دليل من خارج على عدم وجوبها، ثم ذكر أحاديث أخر عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، صريحة فيما ذكر رواها بمعنى ما تقدم أى ما سبق.

ومن الأدلة الآتية ما في مسند أحمد الآتي في كلام المصنف، رحمه الله تعالى، أيضاً أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، سمع رجلاً يدعو في صلاته، فلم يحمد الله تعالى في صلاته، ولم يصل عليه، فقال صلى الله تعالى عليه وسلم: «عجل هذا»، ثم دعاه، فقال له أو لغيره: «إذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميده والثناء عليه، ثم يصلى على النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، ثم يدعو بما شاء»<sup>(١)</sup>، وهو حديث صحيح أخرجه الترمذى والحاكم وابن حبان، وقال: إنه على شرط الشيخين.

**فإن قلت:** إن هذا يدل على عدم الوجوب؛ لأنه لم يأمر بإعادة الصلاة، وقد يقال أيضاً: إن هذا الدعاء كان خارج الصلاة؛ لأن الترمذى روى هذا الحديث في جامعه، عن فضالة بن عبيد: بينا رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، قاعد، إذ دخل عليه رجل فصلى، وقال: اللهم اغفر لى وارحمى، فقال له: «عجلت أيها المصلى، إذا صليت ففعدت، فاحمد الله تعالى بما هو أهله، وصل على، ثم ادع»<sup>(٢)</sup>، وفي رواية: «ما تحب».

**قلت:** إنه كان غير عالم بوجوبها، فلم يأمره بالإعادة، ويحتمل أنه أعادها، أو أنها

(١) أخرجه أبو داود (١٤٨١)، والترمذى (٣٤٧٧)، وأحمد (١٨/٦)، وابن حبان (٥١٠)، وابن حزيمة (٧١٠)، والحاكم (٢٣٠/١)، والبيهقى (١٤٨/٢).

(٢) أخرجه الترمذى (٣٤٧٦)، والنسائى (٤٤/٣)، والطبرانى (٣٠٨/١٨).

نفل لا تجب إعادتها، وما ذكر من الحديث رواية غير ثقات، فهو ضعيف لا يصلح لمعارضة الحديث الآخر مع قوته ورواته على شرط الشيخين، وقد ورد التصريح بأنه يتشهد ويصلى على النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، بعده فى الصلاة. ثم أورد على قول المصنف أنه، أى الشافعى، لا سلف له فيما قاله أنه قال به جماعة من الصحابة والتابعين، منهم عبد الله بن مسعود روى حديث التشهد، وروى عنه أنه كان يراها واجبة فى الصلاة، وأبو مسعود البدرى، روى عنه مرفوعاً وموقوفاً، ومنهم ابنه عبد الله ابن عمر أبو جعفر محمد بن على بن الحسين، والشعبى كما نقله البيهقى، ومقاتل بن حيان، ومحمد بن كعب القرظى كما نقله الماوردى، وإسحاق بن راهويه كما نقله المصنف، وأحمد بن حنبل فى رواية عنه.

ومن العجائب أن المصنف أنكر على الشافعى ما ذكر، وقال فى شرح مسلم، ما نصه: «حكى بعض البغداديين عن مذهب مالك فى المسألة ثلاثة أقوال: الوجوب، والسنة، والفضيلة، وحمل بعضهم كلام ابن المواز على الوجوب فى الصلاة، كمذهب الشافعى، وكلامه محتمل للوجوب على الجملة»، ونقله أيضاً فى كتابه هذا، وعبارة ابن القصار فى كتابه عيون الأدلة، وهو من أجل كتبهم بعدما نقل ما سيأتى من أدلة المخالفين فى فرضيتها فى الصلاة وجه ما نقل عن ابن المواز ما استدل به القائلون بالوجوب، فتكون الجلسة الأخيرة للتسليم عليه، وأن الصلاة لما تضمنت ذكر الله وتمجيده كما فى فاتحة الكتاب، وجب أن يذكر فيها الصلاة والسلام على الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم حتى لا تخلو الصلاة عن ذكره مع الله كما فى الأذان والإقامة، فذكر وجهه يدل على أنه مال إليه.

وقال ابن العربى فى أحكام القرآن: إن الصحيح ما قاله ابن المواز، فتعينت كيفية ووقتاً كما بيناه فى مسائل الخلاف. انتهى، وهو إمام مشهور من أئمتهم، وكذا ذكره ابن الحاجب فى منهاجه، وشارحه ابن عبد السلام، فظهر منه أنه قول راجح فى مذهبهم، وأنه ذهب إليه كثير من السلف، فنسبته إلى الشذوذ خطأ ظاهر مع ما يناقضه من كلامه هنا، وإذا نقل هذا عن الصحابى ولم يصرح غيره بخلافه يصير إجماعاً سكوتياً، وحكمه مفصل فى الأصول.

وعمل الناس على الصلاة عليه بعد التشهد وتعليمها للصبيان، فكيف يدعى خلافه؟ أما أدلة المخالفين للشافعى كأبى حنيفة وأتباعه ومالك فى أحد قوليه، وإليه ذهب بعض الشافعية، كابن المنذر والخطابى والقشيرى والطبرى، كما نقله المصنف، رحمه الله تعالى، ولهم أدلة وحديث التشهد المروى عن نحو أربعة وعشرين من الصحابة، وليس فى رواية



منه ذكر الصلاة، ثم سردها ورواتها وفصلها تفصيلاً لم يسبق إليه، ثم قال: والجواب عنه وجوه.

منها: أنه لم يقل: إنه جميع الواجب في الجلسة الأخيرة، فإيجاب الصلاة فيها بدليل آخر لا ينافيه:

ومنها: أنكم قلتم بوجوب السلام ولم يأمرهم به في هذا التشهد، فيلزمكم عدم وجوبه، وقد أوجبتموه فما كان جوابكم فهو جوايبنا؛ لثبوته بدليل آخر، وأيضاً التشهد ثبت بتعليمه، وكذا الصلاة، فأى فرق بينهما، وقد بينا أنه مخصوص بالصلاة كالسلام.

ومنها: أن أحاديث التشهد لو كانت نافية للوجوب كان الوجوب مقدماً عليها؛ لأن النافي مستصحب للأصل من عدم الوجوب، والموجب ناقل، وهو مقدم على المستصحب لزيادة علمه، فكيف إذا لم يعارضه رأساً؟ ورد أيضاً بأن التشهد فرض حين فرضت الصلاة، وفرضت الصلاة عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، حين نزلت آية الأحزاب بعد تخيير أزواجه، فالتشهد كان تعليمه قبل فرضها، فلا يضر عدم ذكره في تلك الرواية، فلذا قالوا له صلى الله تعالى عليه وسلم: قد عرفنا السلام، فكيف نصلى عليك؟.

فإن قلت: فما تقول في الحديث الصحيح المروي الذي فيه أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أخذ بيد ابن مسعود وعلمه التشهد، إلى قوله: أشهد أن محمداً عبده ورسوله، ثم قال: فإذا قلت هذا، فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد، فإنه يدل على أن الصلاة عليه فيها ليست بواجبة ولا سنة، كما قاله ابن عبد البر في التمهيد.

قلت: هذا مطعون فيه، وقد قال الدارقطني في العلل: إنه من زيادة زهير مدرجة في الحديث، وصله بكلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وليس منه، وتتبع طرق الحديث شاهدة لما قالوه، وأيضاً إنه يحتمل أيضاً أنه قبل إيجاب الصلاة عليه، وأيضاً هو ورد نفيًا لما كانوا يقولون: السلام على الله، فقال لهم: لا تقولوا هذا، فإن الله هو السلام، ولكن قولوا كذا مع سائر ما علمتم وجوبه، ولذا لم يتعرض لذكر السلام مع وجوبه مع أن المستدل بهذا أصحاب أبي حنيفة القائلين بأن التشهد ليس بواجب، وإنما الواجب الجلوس بمقداره، فلو تم هذا كان دليلاً عليهم لا لهم؛ لتعليقه تمام الصلاة على التشهد، وهم لا يقولون به، فيطلب المعارضة به، ولا يصح أن يقال: المراد تمام الاستحباب؛ لأنه موقوف عليها عندهم، انتهى زبدة ما ذكره الإمام الخيضرى مما يهمننا هنا.

وقد بالغ الشافعية فى الرد على المصنف، رحمه الله تعالى، وتخطئته فيما قاله كما سمعته حتى قال بعضهم: هذا المশنع إنما هو يشنع على نفسه لا على الشافعى، إذ لم يخالف كتاباً، ولا سنة، ولا إجماعاً، ولا مصلحة راجحة، بل تمسك بأدلة واضحة تامة، وعد ذلك من محاسن مذهبه، ولم ينفرد بذلك.

قال بعض المحققين: ولو سلم تفرد به بذلك لكان حبذا التفرد. انتهى.

وقال شيخنا ابن قاسم: قلت: وأى محذور فى تفرد ابن إدريس؟ وأى حاجة إلى موافقة غيره له؟ انتهى.

ولكن إذا أمعنت النظر علمت أنه ناقل لما قاله الطحاوى ومن تبعه، وما على الناقل إلا تصحيح نقله، وما على الرسول إلا البلاغ، ففيما قالوه أيضاً تحامل عليه، لكن الجزاء من جنس العمل، وهذا من لباب الألباب الذى لا تجده فى غير هذا الكتاب، وهاهنا بحث ذكره الإسئوى فى التمهيد، وهو أن الأمر بعد سؤال التعليم كالأمر بعد الاستئذان أو بعد التحريم يفيد الإباحة عند الشافعية، والوجوب عند أبى حنيفة، فلا يستقيم استدلالهم على وجوب الصلاة عليه بقوله: قولوا: اللهم صل... إلى آخره، بعد قولهم: كيف نضلى عليك؟ إلا أن يقال: استفيد الوجوب من أمر خارجى، فيكون الأمر للوجوب؛ لأنه بيان لكيفية بيان واجب. انتهى، وفيه نظر.

\* \* \*

### (فصل فى المواطن) [التي يستحب فيها الصلاة على النبى ﷺ ويرغب]

أى الأماكن، فهو من قبيل المستقر؛ لأن معناه مكان التوطن والإقامة (التي يستحب) ويسن (فيها الصلاة والسلام على النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، ويرغب) بالبناء للمفعول وتشديد المعجمة من الترغيب ويجوز تخفيفها، وهو عطف تفسير، والرغبة بمعرفة ما فيه من الفوائد والثواب (من ذلك) المستحب المرغب فيه (فى تشهد الصلاة)، وهو الثناء على الله فى الجلسة فيها، وسمى تشهداً باسم جزئه، وهو قوله (فيها: أشهد أن لا إله إلا الله... إلخ)، وأطلقه ليشمل الأول والأخير، فإنه مستحب فى الأول واجب فى الأخير كما تقدم تفصيله (كما قدمناه) فى الفصل الذى قبله.

(وذلك)، أى موطنه ومحلّه المعلوم مما قبله (بعد التشهد)، أى قوله: أشهد أن محمداً رسول الله، (وقبل الدعاء) المأثور فى كتب الفقه أو بما شاء.

(حدثنا القاضى أبو على) هو ابن سكرة شيخه كما تقدم (بقراءتى عليه) لا بغيره من طرق الإجازة قال: (حدثنا الإمام أبو القاسم البلخى) نسبة لبلخ مدينة معروفة، قال:

(حدثنا الفارسي)، تقدمت ترجمته، (عن أبي القاسم الخزازي، عن أبي الهيثم ابن كليب، عن أبي عيسى الحافظ)، هو الترمذی صاحب الشمائل والسنن، وقد تقدم قال: (حدثنا محمود بن غيلان) أبو أحمد الحافظ المروزي، أخرج له أصحاب السنن، وتوفي سنة تسع وعشرين ومائتين، قال: (حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ)، وفي نسخة: زيد، بدون ياء، والصواب الأول، وهو المعروف بالقصير البصري نزيل مكة ومولى آل عمر بن الخطاب، وهو حافظ ثقة روى عن أبي حنيفة وغيره، وتوفي سنة ثلاث عشرة ومائتين، (عن حيوة بن شريح) تقدم بيانه، وحيوة على خلاف القياس في الأعلام وقياسه حية.

قال: (حدثني أبو هانيء الخولاني) اسمه حميد بن هانيء، وهانيء بهمزة في آخره يجوز إبدالها ياء، وقال البرهان: إنه أحمد بن هلال وهو ثقة، توفي سنة اثنين وأربعين ومائتين (أن عمر بن مالك الجنبي)، وفي نسخة عمرو بواو، وهي الصواب وهو أبو علي الجنبي بفتح الجيم ثم نون ساكنة وباء موحدة نسبة لجنب بطن من مذحج، وهو مصري ثقة وذكره في الميزان توفي سنة اثنين أو ثلاث ومائة (أخبره أنه سمع فضالة) بضم الفاء وفتح الضاد المعجمة ولام وهاء تأنيث (ابن عبيد) بالتصغير بن فاقد بن قيس الأنصاري الأوسي أبو محمد الصحابي، ولي قضاء دمشق، وتوفي سنة ثلاث وخمسين ومائة، وأخرج له أحمد وغيره (يقول: سمع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رجلاً يدعو في صلاته) بعد التشهد في الجلسة الأخيرة، (فلم يصل على النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم) بعد تشهده، (فقال صلى الله تعالى عليه وسلم: عجل هذا)، بفتح العين وكسر الجيم، أي أسرع بدعائه، وأتى به في غير محله قبل أن يصل على، صلى الله تعالى عليه وسلم، لأن الدعاء معلق حتى يصل على كما يأتي.

فإن من سأل حاجة، لا بد له أن يقدم وسيلة توصل لقضاء حاجته، (ثم دعاه)، أي طلب ذلك الرجل وقربه إليه، (فقال له أو لغيره)، أو وجه خطابه لغيره وهو يسمع، وهو المراد بالإعلام، وفي نسخة ولغيره بالواو (إذا ضللى أحدكم فليبدأ)، بالهمز، أي يقدم على دعاء ليقبل (بتحمد الله والثناء عليه) عطف تفسير لبيان أن المراد ما يفيد المدح والثناء لا خصوص الحمد، والمراد قوله: التحيات... إلخ، وفي كفيته روايات مختلفة بلغت نحو ثلاثة عشر كما فصل في محله، (ثم ليصل على ثم ليدع) بلام مكسورة أو ساكنة للأمر (بعد بما شاء) من الخير، والدعاء بالمأثور أفضل.

(ويروى من غير هذا السند) الذي رواه المصنف عن الترمذی، ورواه أبو داود (بتمجيد الله)، بميم وجيم ودال مهملة، ومعناه التعظيم ومعناها متقارب، والرواية الثانية لابن ماجه بسند آخر، (وهو أصح) رواية لقوة سنده لا من حيث المعنى، وإن قيل: إنه

أمدح، وفيه نظر، وإنما يتم استدلال المصنف، رحمه الله، به إن كان فى الصلاة، وقد استدل به الشافعى على وجوبها فيها كما مر، وقد نوزع فيه، فإنه ورد من طريق آخر تقدمت قريباً: بينا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قاعداً إذا دخل عليه رجل فصلى، وقال اللهم اغفرلى وارحمنى فقال، صلى الله تعالى عليه وسلم، له: «عجلت أيها المصلى إذا صليت فقعدت، فاحمد الله بما هو أهله وصل على، ثم ادع»<sup>(١)</sup>، وظاهر قوله: فقعدت أنه كان بعد الصلاة، فلا يدل على مدعاه.

أقول: قد أجاب الخيضرى عنه بأجوبة حاصله أنه ليس نصاً فيما ذكرت، لأن المراد بالعود الجلسة الأخيرة فى التشهد، وقد ورد التصريح به فى رواية أخرى، فاندفع الإيراد.

(وعن عمر بن الخطاب، رضى الله عنه)، كما رواه الترمذى (قال: الدعاء والصلاة) عطف تفسير، والمراد به العبادة المخصوصة، إلا أنه قيل: إن هذا اللفظ، أى الصلاة، ليس مذكوراً فى الترمذى، وهو المشهور (معلق) كل منهما، أى موقوف قبوله، فهو استعارة أو حقيقة؛ لأن الملائكة لا تصعد به (بين السماء والأرض لا يصعد إلى الله منه شيء)؛ لعدم رضاه برفعه إليه (حتى يصلى عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم)؛ لأن أعمال المؤمنين تكسب وترفع إلى السماء إذا قبلت، وقبولها متوقف على الصلاة عليه؛ لأنه هو الذى هدانا وأرشدنا إلى الله، وهو وسيلتنا إليه، وقد فسر قوله تعالى: ﴿لَا تَفْتَحُ لَهُمُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ﴾ [الأعراف: ٤٠] بهذا، والرفع والصعود من صفات الأجسام، فالمراد رفع صحفها، وقيل: إنها تجسم ولا مانع منه.

(وعن على) بن أبى طالب، رواه عنه البيهقى وابن عساكر وغيره، (عن النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، بمعناه)، أى بمعنى حديث عمر، إلا أنه زاد فيه عن عائشة، عن النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، (وقال: وعلى آل محمد)، فلا بد من الصلاة على آل مع الصلاة عليه، وهذا هو الأكمل، ووجوبها تقدم الكلام عليه.

(وروى) رواه عبد الرزاق والطبرانى بسند صحيح، (عن ابن مسعود، أن الدعاء محجوب) عن السماء، فلا تفتح له ويلزمه أنه لا يقبل، ويجوز أن يكون تمثيلاً واستعارة لعدم القبول، (حتى يصلى الداعى على النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم)، وليس فى هذا دليل على وجوبه فى الصلاة إذ القبول ليس من شرائط الصحة، ومن ادعاه فقد تبرع بما لا يملكه ولا يقبل، ولو عد المصنف هذا موطناً مستقلاً كان أولى كما فعله غيره، لكنه

أدرجه في التشهد؛ لأنه محل الدعاء أيضًا.

(وعن ابن مسعود) في حديث صحيح مسند: (إذا أراد أحدكم أن يسأل الله شيئًا فليبدأ بمدحه والثناء عليه)، كما أرشدنا لذلك في سورة الفاتحة. قال ابن برحان في تفسيره: إذا قيل لك: إن أحدًا أحيى ميتًا بقراءة الفاتحة، فلا ينكره وليقرأها ملاحظًا للثناء عليه وحمده؛ لأنه المنعم بجميع النعم الدنيوية والأخروية، جليلها ودقيقها، كما أشار إليه بقوله: بسم الله الرحمن الرحيم... إلخ، ثم يلاحظ عظمته وجلاله المشير إليه بقوله: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، ثم يخضع غاية الخضوع كما يشير إليه قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، ثم يفوض أموره إليه لقوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، ثم يسأله حاجته لقوله: ﴿أَهْدِنَا﴾ إلخ، ولذلك سميت سورة تعليم الدعاء.

(عما هو أهله)، أى بما يستحقه ويليق به، (ثم يصلى على النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم)؛ ليستشفع بأقرب مخلوقاته وأحبهم إليه، فإنه الوسيلة العظمى، (فإنه)، أى دعاه بهذه الكيفية (أجدر)، أى أحق وأليق (أن ينجح) بضم أوله مبنى للفاعل من أنجح، إذا فاز وبلغ مقصوده ومطلوبه، وهذا الحديث رواه عبد الرزاق والطبرانى وابن أبى الدنيا بسند صحيح، فيقدم صلاته على النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، ويختم بها ويوسطها فى دعائه كما قال الخيضرى، ويدل له ما يأتى، فكلما أكثر من صلاته عليه صلى الله تعالى عليه وسلم تحقق الإجابة.

(وعن جابر) بن عبد الله فيما رواه البزار وأبو يعلى والبيهقى فى شعب الإيمان، (قال: قال رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم: لا تجعلونى كقدح الراكب)، قيل: وما قدحه يا رسول الله؟ قال: (فإن الراكب)، أى من يريد ركوب راحلته لسفر ونحوه، (يملا قدحه)، وهو إناء صغير من خشب يشرب به ونحوه، (ثم يضعه) عنده، (ويرفع متاعه) الذى يريد حمله على راحلته، (فإن احتاج إلى شراب)، أى شرب ماء (شربه)، أى شرب ماء قدحه الذى وضعه فيه، (أو الوضوء) من ماء قدحه (توضأ) بالهمزة، ويجوز إبدالها ألفًا، (والا)، أى وإن لم يكن محتاجًا لشرب أو وضوء (هراقه) بتقدير مضاف، أى هراق ماءه، أى صبه على الأرض لاستغنائه عنه، وأصل هراقه أراقه، فأبدلت همزته هاء، وقد يجمع بينهما، فيقال: أهراقه، وتفصيله فى كتب العربية، قال ابن الأثير وغيره: معناه لا تؤخرونى إذا صليت على فى الذكر، وتجعلوا ذكرى تبعًا لغيره، بل اعتنوا به فقدموه واذكروه فى وسطه واختموا به.

كما أشار إليه بقوله: (ولكن اجعلونى)، أى اجعلوا ذكرى فى الصلاة على، (فى أول

الدعاء وأوسطه وآخره)، ففيه تشبيه تمثيلي بليغ؛ لتأخر ذكره عن دعائه، كما أن من يريد الركوب لراحلته يبدأ بمتاعه، فيحمله ويجمع ماله، وقدحه موضوع على الأرض، ثم ينظر لقدحه، فيأخذ ما فيه، أو يريقه، وهذا كقول حسان، رضى الله عنه، فى هجائه<sup>(١)</sup>:

وأنت زنيـم نيـط فى آل هاشـم      كما نيـط خلف الراكـب القدح الفرد  
والراكـب يجـعل القدح خلفه،      وفى هذا الحديث زيادة على ما قبله يجعله أولاً ووسطاً  
وآخرًا.

(وقال ابن عطاء) أبو العباس أحمد بن محمد بن سهل الآدمي، وهو من أجل مشايخ الصوفية، توفى سنة تسعة وثلاثمائة: (للدعاء أركان)، أى أمور مهمة لا بد منها، شبت بأركان البناء، ومنه أركان الصلاة عند الفقهاء، (وأجنحة) جناح الطير كاليد للإنسان يحصل بها ما يريد، وفيه استعارة تخيلية ومكنية، شبه ما هو مقدمة لقبوله ورفعته إلى السماء بالأجنحة للطائر، (وأسباب)، أى وسائل للوصول للمطلوب والفوز به، (وأوقات) مخصوصة يكون فيها أسرع إجابة كأوقات الصلاة، (فإن وافق أركانه)، أى قارنها وكانت تامة، (قوى)، أى كمل وتم كما يتقوى البناء والبدن بأركانه، (وإن وافق أجنحته) بأن كان له أجنحة كاملة، (طار فى السماء)، أى صعد إليها وقيل كما مر، (وإن وافق موافقته)، جمع ميقات بمعنى الوقت، أى إن وقع فى أوقاته، (فاز)، أى بالإجابة وحصلها، (وإن وافق أسبابه أنجح)، أى تم وكمل نجاحه وسعادته.

ثم بين ذلك، فقال: (فأركانه حضور القلب)، أى توجهه توجهاً تاماً بجميع فكره وحواسه، (والرقة)، أى رقة القلب، وفسرها بقوله: (والاستكانة)، أى الخضوع والانقياد، (والخشوع) بالمذلة والخوف وعدم رفع الصوت والبصر، (وتعلق القلب بالله)، بقطع النظر عما سواه، (وقطعه الأسباب)، بأن لا يرجو غيره كما فى الدعاء المأثور: اللهم ائذف قلبى رجاك، واقطع رجائى عما سواك، (وأجنحته الصدق) بأن يوقن بأنه لا معطى ولا مانع غيره. وفى الحديث: «الصدق يهـدى إلى البر»<sup>(٢)</sup>، فالصدق معناه خلوص النية والطوية، (ومواقفته الأسحار)، أى أواخر الليل؛ لأنها محل الإجابة وتجلى الرحمن وقرب عباده منه، وهو أقوى فى التوجه، وفيه تهب نفحات الرحمة ونسمات الخير، كما قال الله تعالى: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَقِيمُوا فِي تَوَجُّهِكُمْ لِكُلِّ مَسْجِدٍ لِلَّهِ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَاسِيئُوا لَهُمْ سُبُوحًا مُتَعَدِّدًا وَمِنْهُ يَخْرُجُونَ﴾ [الذاريات: ١٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨].

(١) البيت من الطويل، وهو فى ديوان حسان (ص ١١٨)، لسان العرب (٥٥٦/٢)، تهذيب اللغة

(٢) (٢٩/١٤)، تاج العروس (٤٣/٧)، الأغاني (١٤٨/٤).

(٢) تقدم تخريجه.

(وأسبابه) المصرة لحصول المراد (الصلاة على محمد، صلى الله تعالى عليه وسلم) كما تقدم، وقال: أسبابه، والمراد أسباب إجابته، ففي ذلك إشارة إلى أنه بدون الإجابة كالعدم، وفيه إشارة إلى الحديث: «ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا في الثلث الأخير، فيقول: من يدعوني فأستجب له، ومن يسألني فأعطيه، ومن يستغفرني فأغفر له»<sup>(١)</sup>، كما في الصحيحين، وقد اختلفوا، هل الدعاء أفضل لما فيه من التذلل والافتقار، أو السكوت لما فيه من التسليم والرضا، فذهب إلى كل طائفة، وقيل: إنه يختلف باختلاف الأحوال، وهو الأرجح عند البعض، وفيه كلام ليس هذا محله.

(وفي الحديث)، لم يذكروا من رواه: (الدعاء) الواقع (بين الصلاتين على) بأن يصلى عليه صلى الله تعالى عليه وسلم قبله وبعده (لا يرد)، أى فيستجاب ذلك الدعاء، فإن الصلاة عليه مقبولة، ومن كرم الله إذا قبل الطرفين لا يترك ما بينهما. وسئل السنوسى، رحمه الله تعالى، عن القطع بقبول الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم، فأجاب بأنه منصوص عن السلف، واستشكله بأنه لو قطع بها للمؤمن المصلى عليه، لقطع له بحسن الخاتمة إذا دعى بها مع الصلاة، وبين الصلاتين عليه، وهى مجهولة لكل أحد، وأجاب بأن معنى القطع بقبولها أنه إذا قضى الله له بخاتمة الإيمان، ووجدت حسنة الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، فهى مقبولة بلا ريب فيها بفضل الله، بخلاف سائر الحسنات، فإنه لا وثوق بقبولها، ويحتمل أنها إذا صدرت على سبيل المحبة من صاحبها يقطع بانتفاعه بها فى الآخرة بوجه ما، ولو بتخفيف العذاب، وفيه نظر.

(وفي حديث كل دعاء محجوب دون السماء) كما مر فى حديث الترمذى، عن عمر، (فيإذا جاءت الصلاة على)، أى ذكرت معه، (صعد الدعاء) إلى السماء، أى قبل واستجيب، وقد أخرج الديلمى أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال: «الدعاء محجوب حتى يصلى على محمد وأهل بيته».

(وفي دعاء ابن عباس الذى رواه عنه حنش)، بفتح الحاء المهملة والنون وشين معجمة، وهو ابن عبد الله بن عمرو بن حنظلة بن مهد أبو راشد التابعى الصنعانى أحد الداخلين إلى الأندلس فى صدر الإسلام، وله رواية عن على وابن عباس وغيرهما، إلا أن هذا الحديث لم يرو عنه فى الكتب، وروى له غيره، توفي بأفريقية سنة مائة، وقيل: إن قبره بسرقسطة، (فقال فى آخره)، أى آخر الدعاء: (واستجب دعائى، ثم تبدأ بالصلاة على النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم) قبل ما تدعو به، وتقول: أسألك (أن تصلى على

(١) أخرجه البخارى (٢/٦٦)، ومسلم (١٦٨/٧٥٨)، وأبو داود (١٣١٥، ٤٧٣٣)، والترمذى (٣٤٩٨)، وابن ماجه (١٣٦٦)، وأحمد (٢/٢٨٢)، وأبو عوانة (١/١٤٤)، والبيهقى (٢/٣).

محمد عبدك ورسولك) صلاة من (أفضل ما صليت على أحد من خلقك أجمعين آمين)، أى استجب، وهو اسم فعل له.

فإن قلت: هل يحسن أن يقال: صلى على سيدنا محمد؟.

قلت: نعم، ويجوز اتباع المأثور فيه، ولكنه اختلف فى أيهما الأفضل، رعاية الأدب أو امتثال الأمر، فذهب إلى كل من القولين بعض، وقيل: امتثال الأمر عين الأدب وهو الظاهر، ولنا عودة إلى بسط الكلام فيه، وإطلاق السيد عليه صلى الله تعالى عليه وسلم جائز، وكذا على الله، وفيه خلاف ليس هذا محله.

(ومن مواطن الصلاة عليه)، وأماكنها عند ذكره وسماع اسمه، (أو كتابته) وتقدم القول بأن ذلك واجب كلما ذكر أو سمع، وذكره أعم من أن يكون فى الصلاة، أو عند قراءة القرآن كما ذكره الخيضرى فى كتاب اللواء المعلم، ورواه عن السلف قوله أو كتابته، أى وعند كتابة اسمه، وهل يكتفى بكتابة الصلاة عليه، أو الأفضل أن يتلفظ به؟ تردد فيه بعضهم، والأفضل أن يكتبه ويتلفظ به؛ ليحصل له الثواب الآتى فى حديث: «من صلى على آه على ما يأتى فيه»<sup>(١)</sup>، وقال بعض الحفاظ: كنت أكتب الحديث فأكتب الصلاة فقط، فرأيت النبى صلى الله تعالى عليه وسلم فى النوم، فقال لى: «أما تتم الصلاة فى كتابك»، فما كتبت بعد ذلك إلا صليت عليه وسلمت.

(أو عند الأذان)، أى بعده، وهو مستحب للمؤذن وسامعه؛ لما رواه مسلم أنه، عليه السلام، قال: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، ثم صلوا علىّ، فإنه من صلى علىّ صلاة، صلى الله عليه بها عشراً»<sup>(٢)</sup> الحديث. وهل يقتصر على الصلاة، أو يذكر معها السلام لما ذكره من كراهة الاقتصار عليها مطلقاً للآية السالفة كما صرح به النووي؟ وقال غيره: يقتصر عليها لظاهر حديث مسلم. قال الخيضرى: وتستحب الصلاة عليه أيضاً بعد الإقامة؛ لما رواه الطبرانى فى كتاب الدعاء، عن أبى الدرداء، أنه قال: كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا استمع المؤذن يقيم يقول: «اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة، آت محمداً سؤله يوم القيامة»<sup>(٣)</sup>، يسمعها من حوله،

(١) أخرجه الطبرانى فى الأوسط كما فى مجمع الزوائد (١/١٣٦)، وقال الهيثمى: «فيه بشر بن عبيد الدارسى، كذبه الأزدي وغيره».

(٢) أخرجه البخارى (١/١٥٩)، ومسلم (١١/٣٨٤)، وأبو داود (٥٢٢)، والترمذى (٣٦١٤)، والنسائى (٢٥/٢)، وأحمد (٦/٧٨)، وابن خزيمة (٤١٨)، وعبد الرزاق (٨٤٢)، والبيهقى (٤٠٨/١).

(٣) أخرجه البخارى (١/١٥٩)، وأحمد (٣/٣٠٢)، وأحمد (٣٥٤).



ويجب أن يقولوا مثله، وهذا مما سكتوا عنه. انتهى.

وفيه أن الذى فيه إنما هو استحباب الدعاء عندها لا الصلاة عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم.

(وقد قال، صلى الله تعالى عليه وسلم) فى حديث رواه مسلم، عن أبى هريرة: (رغم أنف رجل ذكرت عنده فلم يصل علىّ)، فيدخل فيه ما فى هذا الموطن كله؛ لأن الذكر يشمل ذكره وذكر غيره، والكتابة ذكر معنى، وهذا دعاء عليه بأن يذله الله؛ لعدم إعزاز رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا ذكر عنده فلم يصل عليه، ورغم يرغم كسأل يسأل رغباً، وأرغمه الله أذله، وهو من الرغام بمعنى التراب، فجعل عبارة عما ذكر، ولذا ذكر الأنف الذى من أنف رفعه، ويقال: رفع أنفه إذا تكبر، وهذا الحديث رواه الترمذى، عن أبى هريرة، ولفظه أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، قال: «رغم أنف رجل ذكرت عنده فلم يصل علىّ، ورغم أنف رجل دخل عليه رمضان ثم انسلخ قبل أن يغفر له، ورغم أنف رجل أدرك عنده أبواه الكبر فلم يدخله الجنة»<sup>(١)</sup>، ورواه الحاكم أيضاً، وقال: هو صحيح الإسناد، وسيأتى الكلام عليه عند ذكر المصنف، رحمه الله تعالى، برمته.

(وكره ابن حبيب)، وهو عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون السلمى، من ولد العباس بن مرداس الصحابى، وقيل: عبد الملك بن سليمان، وهو فقيه، نحوى، طبيب، مفسر، محدث، إلا أنه لم يكن له نقد ونظر تام فى الحديث، توفى سنة ثمان أو تسع وثمانين ومائتين، (ذكر النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، عند الذبح)، وهو مذهب مالك، وقال غيره: يستحب، وإنما كره؛ لئلا يكون مما أهل به لغير الله، وإلى هذا ذهب الحنفية كما فى المحيط، وخالفهم الشافعى، فقال فى الأم: وتسئ التسمية على الذبيحة عند الذبح باسم الله، ولا أكره أن يقول: وصلى الله على رسول الله، بل أحبه.

وقال المزنى: إنها لا تستحب ولا تكره، فهى مباحة. وقال الأوزاعى: تختص ذلك بما إذا كان قرية كالأضحية.

وقال الرافعى: لا يجوز أن يقول: باسم محمد، ولا باسم الله واسم محمد، وذهب بعضهم إلى أن ما ذبح باسم غير الله لا يحل أكله، وكذا ما ذبح للكعبة أو عند قدوم سلطان، وقيل: إن قصد التبرك جاز، ونقل عن ابن حنبل فيه خلاف، وكذا قيل: إنه لا يستحب عند العطاس كما يأتى، وقيل: إنما يكره إذا لم يقصد بعد الحمد الصلاة على

(١) أخرجه أحمد (٢/٢٥٤)، والترمذى (٣٥٤٥)، والحاكم (١/٥٤٩).

من سنه. وقال الخطاب: الذي تحصل من كلام المالكية أن فى الصلاة على النبى عند الذبح والعطاس قولين، ويكره عند الجماع والحاجة. انتهى.

(وكره سحنون)، الفقيه المشهور المالكي، واسمه عبد السلام بن عبد السلام بن سعد ابن حبيب بن حسان التنوخى، وهو بمرتبة من الكمال، فضلاً وزهداً وسماحة، ولد فى رمضان سنة ستين أو إحدى وستين ومائة، وتوفى لتسع خلون من رجب سنة أربعين ومائتين، وعمره ثمانون سنة كما فى الميزان، وسينه مضمومة ويجوز منع صرفه وفتح سينه أيضاً كما سيأتى، (الصلاة عليه) صلى الله تعالى عليه وسلم (عند التعجب) لرؤية أمر عجيب، وهو مذهب مالك، وإليه ذهب الشافعية كما فى الأذكار للنووى. وقال الحلبي، من الشافعية: لا يكره، كسبحان الله؛ لأن التسييح تنزيه لموجد العجائب، والصلاة عليه؛ لأنه أعظم المخلوقات وأعجبها، والشئ بالشئ يذكر. وقال قاضيخان: لو رأى شيئاً جيداً، فقال: اللهم صل على محمد؛ لأن قصد الإعلام بجودته كره، والناس يستعملونه نظماً ونثراً، قال عرفة:

أقبل يهتز فى غلاته من ليس يشفى لعاشق عمله

فقال كل امرئ تأمله ألف صلاة على رسول الله

وقلت فى مطلع قصيدة:

ظبى على الصب حين سلم صلى على المصطفى وسلم

(وقال) سحنون: (لا يصلى عليه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (إلا على طريق الاحتساب)، أى من غير سبب، بل خالصاً لوجه الله وحسبه، (وطلب الثواب) لا للتعجب وغيره كما أمرنا الله به تعظيماً له، وأما عند الضحك ورؤية مستقذر، فقالوا: يخشى عليه الكفر. وقال العيني: لا يؤمر بها عند الغضب خوفاً من أن يحمله الغضب على الكفر، ونقله النووى فى أذكاره عن بعض الشافعية وأقره عليه.

(وقال أصبغ)، هو أبو عبد الله بن أصبغ بن فرح بن سعيد بن نافع الأموى، مولى عمر بن عبد العزيز، المصرى، الفقيه الجليل المحدث، روى عنه البخارى وغيره، وتوفى سنة خمس وعشرين ومائتين فى قول: (عن ابن القاسم) عبد الرحمن بن القاسم بن خالد ابن جنادة المصرى، إمام الفقه صاحب الإمام مالك، وهو ثقة حجة، توفى سنة إحدى وتسعين ومائة، وارتحل إلى الإمام مالك اثنى عشر مرة، أنفق فى كل مرة ألف دينار: (موطنان لا يذكر فيهما إلا اسم الله الذبيحة والعطاس، فلا تقل فيهما: محمد رسول الله)، أى لا تقول فيهما باسم الله وباسم محمد رسول الله؛ لئلا يكون الإهلال فى الذبيحة لغير

الله، والعطاس يدل على قوة الدماغ الدافعة لأذى البخار، فهو نعمة من الله خفية لا يقدر عليها غير الله، فيذكر اسمه شكرًا له على نعمه دون غيره.

قال أصبغ: (ولو قال بعد ذكر الله) فيهما: وصلى الله على محمد (لم يكن) ذلك (تسمية له مع الله)، ولكنه صلاة عليه بنية التقرب إلى الله بالصلاة عليه، فلا يكره.

وعن أبى سعيد الخدرى عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، قال: «من عطس فقال: الحمد لله على كل حال، وصلى الله على محمد وعلى أهل بيته أخرج الله عز وجل من منخره الأيسر طائرًا يقول: اللهم اغفر لقائلها»<sup>(١)</sup> أخرجه الديلمى فى الفردوس بسند لا بأس به، وعطس رجل عند ابن عمر، فحمد الله، فقال له: لقد بخلت هلا حيث حمدت الله صليت على نبيه، ولذا رجح البيهقى استحباب الصلاة عليه عند العطاس، وإليه ذهب جماعة، وقال الآخرون: لا يستحب ولكل موطن ذكر يخصه، واستدلوا بحديث: «لا تذكرنى فى ثلاث مواطن عند العطاس والذبيحة والتعجب»، وروى بعد تسمية الطعام بدل التعجب، أخرجه الديلمى فى مسنده، وفيه من اتهم بالوضع. وقال الخيضرى: يستحب لمن تعجب أن يصلى على النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، ذكره شيخنا. وقال: أخذته من نص الشافعى، رحمه الله تعالى، فى قوله: أحب أن تكثر الصلاة عليه فى كل الحالات، فدخل ذلك فى عمومه، وفيه نظر.

(وقاله أشهب)، أى كما قال أصبغ، وأشهب هو أبو عمر، لقب بمسكين بن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم العيسى، ولد سنة أربعين ومائة، وقيل: سنة ست وخمسين، وتوفى سنة ثلاث أو أربع ومائتين، بعد الشافعى بثمانية عشر يومًا، وسنه أربع وستون، وأخرج له أصحاب السنن، وهو أحد فقهاء مصر المالكية، حتى فضل على ابن القاسم.

(قال) أشهب: (ولا ينبغي أن يجعل الصلاة فيه)، أى فيما ذكر من الذبيحة والعطاس (استئانًا)، أى سنة وطريقة؛ لأنه تشريع فيما لم ينقل، وقيل: الاستئان هنا بمعنى الفرح والنشاط واللعب، وقيل: معنى استئان جرى فى غير طريق وهو خلاف الظاهر، والذى عليه الشراح الأول، والكلام على ذكر الله والتسمية عند الذبح وأنه سنة أو واجب مفصل فى الفروع.

(وروى النسائى)، وأبو داود، وابن ماجه، وابن حبان، والحاكم، وصححه، (عن أوس بن أوس)، الثقفى الصحابى، ويقال: أوس بن أبى أويس كما فى الاستيعاب (عن النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، الأمر بالإكثار من الصلاة عليه يوم الجمعة) وليلتها؛ لأنه

(١) أخرجه ابن الجوزى فى الموضوعات (٧٥/٣).

أفضل الأوقات، ولما ورد أن الصلاة عليه تعرض عليه فيه، والحديث المذكور طرف من حديث: «أفضل أيامكم يوم الجمعة، فيه خلق الله آدم، وفيه قبض، وفيه النفخة، وفيه الصعقة، وأكثروا من الصلاة فيه عليّ، فإن صلاتكم معروضة عليّ»، قالوا: يا رسول الله، وكيف تعرض عليك صلاتنا وقد أُرمت؟ يعنى بليت، فقال: «إن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء»<sup>(١)</sup>، وفيه أحاديث أخر بمعناه، وهذا أحد مواطن الصلاة عليه.

(ومن مواطن) استحباب (الصلاة عليه) صلى الله تعالى عليه وسلم، (دخول المسجد)، أى عند إرادة دخوله والخروج منه كما سيصرح به؛ لورود الأمر به فى الحديث.

(وقال أبو إسحاق بن شعبان)، هو محمد بن قاسم المصرى، وقد تقدم بيانه: (وينبغى لمن دخل المسجد أن يصلى على النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، وعلى آله) تبعاً كما مر، (وأن يترحم عليه وعلى آله)، أى فيقول: اللهم ارحم محمداً وآل محمد، وقد تقدم الكلام فى الدعاء له بالرحمة وما فيه، (ويبارك عليه وعلى آله)، أى يقول: اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد، أى زد البركة وأدمها لهم كما تقدم شرحه، (ويسلم تسليماً)، أى يقول: صل عليه وسلم تسليماً، فيأتى بالسلام مؤكداً كما ورد الأمر به فى الآية الكريمة، وتقدم أن النوى كره إفراد الصلاة عن السلام.

(ويقول) بعد الصلاة والسلام، وفى الأذكار تقول: أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وبسلطانه القديم من الشيطان الرجيم، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، (اللهم اغفر لى ذنوبى وافتح لى أبواب رحمتك).

وروى النسائى وابن ماجه: «إذا دخل أحدكم المسجد، فليصل على النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، ثم ليقل: اللهم افتح لى أبواب رحمتك»، فإذا خرج صلى، وقال: «اللهم إنى أسألك من فضلك»<sup>(٢)</sup>، وروى: «أجرنى من الشيطان»، وما فى معناه، وفيما ذكره النوى زيادة، وسيأتى للمصنف ذكرها فى آداب المسجد النبوى، قيل: وينبغى ذكر السلام أيضاً، وسيأتى ما يصرح به، وذلك لأن المساجد محل العبادة والثواب والرحمة، والمراد بأبواب الرحمة أنواعها، وفتحها تيسيرها وإعطائها، وعبر بالفتح وأبوابها لمناسبتها للدخول.

- 
- (١) أخرجه أحمد (٨/٤)، وأبو داود (١٠٤٧)، وابن ماجه (١٠٨٥)، وابن حبان (٥٥)، والحاكم (٥٦٠/٤)، والطبرانى فى الكبير (١٨٦/١)، والبيهقى (٢٤٩/٣)، وابن أبى شيبه (٥١٦/١٢).
- (٢) أخرجه مسلم (٧١٣/٦٨)، وأحمد (٤٢٥/٥)، والدارمى (٢٩٣/٢)، والنسائى (٢٣/٢)، وابن ماجه (٧٧٣).

فيه من اللطف ما لا يخفى، وكذا فى قوله: (وإذا خرج) من المسجد (فعل مثل ذلك)، أى يقول ما قاله بعينه، (وجعل موضع رحمتك فضلك)؛ لأن من خرج من المسجد يخرج بكسبه ومصالحه ملتصقاً بفضله، كما قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠]، وسيأتى بسط الكلام على ذلك، والحديث فى مسلم إلا قوله: «وترحم وبارك».

(وقال عمرو بن دينار)، هو أبو محمد مولى قيس الإمام المكي التابعى، توفى سنة ست وعشرين ومائة، وله ترجمة فى الميزان، (فى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ [النور: ٦١] الآية)، فهذا أحد المواطن التى تستحب فيها الصلاة على النبى صلى الله تعالى عليه وسلم عند دخول المرء منزله، وفى هذه الآية أقوال للمفسرين، فقيل: البيوت المساكن، وقيل: المساجد، كما يأتى، وفى قوله: ﴿عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ وجهان أيضاً، فقيل: هو على ظاهره، وقيل: المراد به من فيها يجعله كنفسه لاتحاد جنسه وأهله، وقال: تحية من عند الله مباركة طيبة، ومعنى كونها من عنده أنه أمر بها، وكونها مباركة لحصول البركة وسعة الرزق بها وطيبها لذلك وأطيب الأنفس بها.

(فائدة) قال الإمام الخيضرى فى اللواء المعلم: روى أبو موسى المدينى، عن سهل بن سعد، قال: جاء رجل إلى النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، فشكا إليه الفقر وضيق العيش أو المعاش، فقال له رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم: «إذا دخلت منزلك فسلم إن كان فيه أحد أو لم يكن، ثم سلم علىّ، ثم اقرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] مرة واحدة»<sup>(١)</sup>، ففعل الرجل، فأدر الله عليه الرزق حتى أفاض عليه خيراته.

(قال)، أى ابن دينار: (إن لم يكن فى البيت أحد) يسلم عليه، (فقل: السلام على النبى ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) من الملائكة وغيرهم، (السلام على أهل البيت ورحمة الله وبركاته)، كلام المصنف هنا فى استحباب الصلاة على النبى صلى الله تعالى عليه وسلم لمن دخل المسجد، وهذا التفسير لا يوافقه؛ لأنه لم يذكر فيه صلاة، وهو مبنى على أن المراد بالبيوت المنازل، فيما أن يقال: ذكره استطراداً أو تنميماً لكلام المفسرين فيها، أو يقال: إنه إذا شرع التسليم على أهل كل بيت، فبيت الله وأهله أولى، ولكن حمل التحية على هذا على الصلاة عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، مع أنه خلاف الظاهر، لم يقله المفسرون، فإن التحية عندهم على هذا بمعنى السلام على من

(١) أخرجه ابن عساكر فى تهذيب تاريخ دمشق (١٤٥/٣).

بالمنزل؛ لما رواه الترمذى من أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، قال: «إذا دخلت على أهلك فسلم، تكن بركة عليك وعلى أهل بيتك»<sup>(١)</sup>، كذا قيل، وهو تكلف لا داعى له. (قال ابن عباس)، رضى الله عنهما، فيما رواه عنه ابن أبى حاتم: (المراد بالبيوت هنا)، أى فى هذه الآية (المساجد)؛ لأنه ورد إطلاقها عليها حقيقة، فإذا دخلها سن له الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم كما تقدم تفصيله.

(وقال النخعى:)، بفتح المعجمة، نسبة لقبيلة، وهو إبراهيم بن يزيد بن الأسود بن عمرو بن ربيعة، فقيه الكوفة المشهور، توفى سنة خمس أو ست وتسعين، لا الأسود بن يزيد الكوفى كما قيل؛ لأن الأول هو المتبادر لشهرته (إذا لم يكن فى المسجد أحد)، ودخلته يا رجل، (فقل: السلام على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم)، تحية من عند الله مباركة عليه، (وإذا لم يكن فى البيت أحد، فقل: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين)، وهذا يقتضى استحباب السلام عليه، ولم يذكر معه الصلاة عليه، وهكذا ورد فى الحديث كما تقدم، وقد عدوا من مواطن الصلاة عليه دخول المنزل والمسجد كما علم.

(وعن علقمة) بن قيس أبو شبل الفقيه كما تقدم: (إذا دخلت) أنا (المسجد أقول: السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته، صلى الله وملائكته على محمد) كما تقدم من أنه يسن لدخول المسجد والخارج منه أن يصلى عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، وفى هذا زيادة السلام عليه على الصلاة وتقديمه عليها.

(ونحوه) مروى (عن كعب) الأحبار، وقد تقدم بيانه: (إذا دخل) المسجد (وإذا خرج) منه (ولم يذكر الصلاة) على النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، وهى مستحبة أيضاً.

(واحتج ابن شعبان لما ذكره) فيما تقدم من استحباب أن يصلى عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، وعلى آله ويترحم عليهم ويبارك ويسلم تسليمًا، (بحديث فاطمة) الذى تقدم، إلا أنه ليس فيه ترحم وتبرك (بنت النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، أنه صلى الله تعالى عليه وسلم، كان يفعله إذا دخل المسجد، ومثله)، أى مثل حديث فاطمة ومعناه روى (عن أبى بكر بن عمرو بن حزم)، هو محمد بن عمرو بن حزم، قاضى المدينة وأميرها، ولد قبل وفاة النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، بستين، فسماه، صلى الله تعالى عليه وسلم، محمدًا، وقيل: إنه ولد بنجران، وأبوه عامل عليها من قبله، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى سنة عشر من الهجرة، فسماه أبو سليمان، وكتب بذلك إلى رسول الله،

(١) أخرجه الترمذى (٢٦٩٨)، وابن عساكر (١٤٦/٣).

صلى الله تعالى عليه وسلم، فأمره أن يسميه محمداً ويكنيه بعبد الملك ففعل، وتوفى سنة عشرين ومائة، وأخرج له الستة.

(وذكر)، أى ابن حزم (السلام والرحمة)، أى الدعاء بهما، (وقد ذكرنا هذا الحديث)، يعنى حديث فاطمة الزهراء (فى آخر القسم) الثانى من هذا الكتاب، (و) ذكرنا (الاختلاف فى) بعض (ألفاظه)؛ لتعدد طرقه وتغاير بعض ألفاظه.

(ومن مواطنها أيضاً)، أى الصلاة عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، التى تستحب فيها (الصلاة على الجنائز)، وهى عند الشافعى من أركانها بعد التكبيرة الثانية، ويقرأ بعد الأولى سورة الفاتحة، ثم يدعو للميت بعد الثالثة كما بينه الفقهاء، وتجزى الفاتحة بعد غير الأولى.

(وعن أبى أمامة)، هو أسعد بن سهل بن حنيف بن واهب بن العليم بن ثعلبة الأنصارى، ولد فى زمنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، فكانه وبارك عليه، ولم يسمع منه، وحديثه مرسل، وتوفى سنة مائة، وأخرج له الستة (أنها من السنة)، فتستحب فى صلاة الجنائز عنده، وليست من أركانها، وذهب الشافعى فى أحد قوليها أنها واجبة، واستدل بقول أبى أمامة؛ لأن مراده بالسنة طريقته، صلى الله تعالى عليه وسلم، فيشمل الواجب وغيره، وقول الصحابى ونحوه: من السنة كذا فى حكم المرفوع، واختلفوا فى الصلاة على الآل هنا أيضاً، فقيل: واجبة، وقيل: سنة، وروى المزنى أنه يحمد الله، ثم يصلى على النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ويدعو للمؤمنين والمؤمنات، وقيل: إن التحميد لا يعرف هنا، ويصلى عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، عند إدخال الميت قبره أيضاً، فيقول: بسم الله وعلى ملة رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، كما رواه الترمذى وأبو داود، وهذا الحديث رواه الشافعى فى الأم، إلا أن فى سنده ضعفاً كما قاله الخيضرى، ورواه الحاكم والبيهقى وغيرهما، وهذا وجه عند أبى حنيفة وأحمد ومالك.

(ومن مواطنها) مواطن الصلاة التى يستحب فيها (الصلاة) عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، (التي عليها عمل الأمة ولم تنكرها) الأمة (الصلاة على النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، وعلى آله) تبعاً له، (فى الرسائل)، جمع رسالة كعصائب وعصابة بمعنى المفعول، وهو المكتوب الذى يرسل مطلقاً ولا وجه لتخصيصه بما يكتب بين الإخوان كما قيل، (وما يكتب بعد البسملة)، أى كتابة: بسم الله الرحمن الرحيم، وهو من باب النحت كالخوقلة والسبحلة، وليس بمولد كما قيل؛ لسماعه من العرب، كما رواه الثقة، وكتابة البسملة سنة فى الكتب المقررة فى القرآن والسنة؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مِنْ سَلِيمَنَ وَإِنَّمَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿[النمل: ٣٠]، وتقدم على غيرها، وذكر سليمان إنما هو عنوان للكتاب لا فاتحة له كما ذكره المفسرون.

(ولم يكن هذا)، أى ابتداء الكتب بالصلاة على رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، (فى الصدر الأول)، أى فى ابتداء الإسلام وزمن الخلفاء الراشدين، فالصدر مستعار للابتداء، والأول صفة موضحة ومفسرة له، (وأحدث عند ولاية بنى هاشم)، يعنى بنى العباس، واختلف فى أول من كتبه، فقيل: السفاح عبد الله بن محمد بن على ابن عبد الله بن عباس، وقيل: هارون الرشيد، وأورد عليه أن الكلاعى قال فى كتاب الاكتفاء، عن الواقدى بسنده: أن أبا بكر الصديق، رضى الله تعالى عنه، كتب فى ردة بنى سليم إلى طريفة بن حاجز عامله ما صورته:

(بسم الله الرحمن الرحيم، من أبى بكر خليفة رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، إلى طريفة بن حاجز: سلام عليك، فإنى أحمد الله الذى لا إله إلا هو، وأسأله أن يصلى على محمد، صلى الله تعالى عليه وسلم، أما بعد... إلى آخره)، فهذا يدل على أن أول من فعله الصديق، إلا أنه ترك ذلك فى زمن بنى أمية، وفى الأذكار مثله، وهو يدل على أنه سنة قديمة، وهذا غفلة عموده عن قوله بعد البسملة، فإنهم أحدثوا أن يكتب: بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله تعالى عليه وسلم، فتصديره بذلك على جميع ما بعده، وليس فيما ذكره ذلك فتفطن له، ثم اختلفوا فى الصلاة، هل تعطف أو لا؟ على قولين، فمن عطف فظاهر، ومن قطعه رآه إنشاء، وفى عطفه على الخير كلام طويل فى كتب النحو والمعانى.

(فمضى عليه عمل الناس فى أقطار الأرض)، أى استمر، فصار سنة أو بدعة حسنة مستحبة، (ومنهم من يختم به أيضًا الكتب)، أى كما بدأها به، فتجعل فى الأول والآخر؛ لتشمل بركته جميع ما كتبه.

(وقال عليه الصلاة والسلام: «من صلى على فى كتاب، لم تزل الملائكة تستغفر الله له مادام اسمى) مكتوباً (فى ذلك الكتاب)، أى المكتوب مطلقاً، وليس المراد به المصنفات كما يتوهم، حتى يقال: إن تدوين الكتب حدث بعد العصر الأول، هو من المغيبات التى أخبر بها صلى الله تعالى عليه وسلم.

وقال الشيخ زروق فى معنى ذلك: يحتمل أن المراد كتب الصلاة، وهو أظهر، أو قرأ الصلاة المكتوبة، وهو أوسع وأرجى. انتهى. وقال بعضهم: إنه يشترط فى حصول الثواب المذكور أن يتلفظ بالصلاة فى حال الكتابة، وهو خلاف ظاهر الحديث وكلام العلماء.



وقال السخاوى فى كتابه: «القول البديع فى الصلاة على الحبيب الشفيح»: هذا الحديث رواه الطبرانى فى الأوسط، والخطيب فى شرف أصحاب الحديث، وأبو الشيخ، والمستغفرى، وصاحب الترغيب بسند ضعيف، وأورده ابن الجوزى فى الموضوعات، وقال ابن كثير: إنه لم يصح، وروى «من كتب فى كتابه: صلى الله تعالى على محمد، لم تنزل الملائكة تستغفر له مادام فى كتابه»<sup>(١)</sup>. انتهى. والمراد باستغفار الملائكة دعاؤهم لبنى آدم مطلقاً، حيث ورد حتى للأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، بالاستغفار، قال الله تعالى: ﴿يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [غافر: ٧]، وكان وجهه أنهم لما علموا ما ركب فى طبيعة النوع الإنسانى من الشهوات والمشاكل، التى هى من لوازم البشرية يقتضى الاشتغال بغير الله، وهم لا يفترون عن التسبيح، ولا يفعلون إلا ما يؤمرون، وأشفقوا عليه، وراموا أن الله لا يؤاخذ به شىء من تبعاته فاعرفه، فإننى لم أر من نبه عليه، وذكروا فى ذلك آثاراً عن السلف الصالحين ومنامات، منها أن الشافعى رأى فى المنام، فقيل له: ما فعل الله بك؟ فقال: غفر لى ولم يحاسبنى وأكرمنى؛ لصلاة صليتها عليه صلى الله تعالى عليه وسلم فى أول الرسالة، وهى: اللهم صل على محمد كلما ذكره الذاكرون، وصل على محمد كلما غفل عن ذكره الغافلون، وصل عليه فى الأولين والآخرين أفضل وأكثر وأزكى ما صلى عليه أحد من خلقه، وقد روى هذا من طرق بألفاظ مختلفة.

(ومن مواطن السلام عليه صلى الله تعالى عليه وسلم)، أى الأماكن التى يستحب فيها السلام عليه (تشهد الصلاة) الذى يذكر فى آخرها، وأطلقه ليشمل الأول والثانى كما مر، وأورد فى ذلك حديثاً رواه البخارى، وهو: (حدثنا أبو القاسم خلف بن إبراهيم المقرئ الخطيب وغيره، قال: حدثنى كريمة بنت محمد)، وتقدم ترجمتها، (قالت: حدثنا أبو الهيثم)، تقدم أيضاً، قال: (حدثنا محمد بن يوسف)، هو الفربرى كما تقدم، قال: (حدثنا محمد بن إسماعيل)، هو الإمام البخارى كما تقدم، قال: (حدثنا أبو نعيم) الفضل بن دكين عمرو بن حماد الحافظ، توفى فى سلخ شعبان سنة تسع عشرة ومائتين، أخرج له الستة، وترجمته فى الميزان، قال: (حدثنا الأعمش) سليمان بن مهران، وقد تقدم (عن شقيق بن سلمة) الأسدى المخضرم، توفى سنة إحدى وثمانين كما تقدم، (عن عبد الله بن مسعود، قال:)، أى ابن مسعود، فهو موقوف له حكم المرفوع، وفى نسخة (عن النبى)، صلى الله تعالى عليه وسلم، فهو مرفوع (قال: إذا صلى أحدكم صلاة ما فرضاً أو نفلاً).

(١) أورده السيوطى فى اللآلى (١/١٠٦)، والزبيدى فى الإتحاف (٥/٥٠)، والخطيب فى شرف أصحاب الحديث (٢٤٨).

(فليقل: التحيات) إلى آخره، والتحية تفعله من الحياة، ومعناها الإحياء والإبقاء والملئ والبقاء، وكل منها صحيح هنا، أى كل تحية يحى بها الملوك والعظماء ثابتة (الله) لا تليق بغيره، (والصلوات)، أى أنواع الدعاء الذى يراد به الثناء.

وقيل: الصلاة المعتادة يعنى العبادة، (والطيبات)، أى جميع كلمات الثناء الطيب لله لا لغيره، (السلام عليك أيها النبى)، حكاية لما علمه لهم حال حياته، ثم استمروا على ذلك تعبدًا، وعن ابن مسعود: كنا نقوله وهو بين أظهرنا، فلما قبض قلنا: السلام على النبى، (ورحمة الله وبركاته)، أى كل نعمة وخير كثير لازم ثابت له فى كل زمان، (السلام علينا) معاشر الأمة، (وعلى عباد الله الصالحين) من جميع الأمم السالفة وملائكة السماء والأرضين والجن المؤمنين، كما قال: (فإنكم إذا قلمتموها)، أى قلمتم هذه الكلمات، وهى السلام علينا... إلخ، (أصابت)، أى نالت رحمتها وبركتها (كل عبد) لله (صالح فى السماء والأرض)؛ لعموم الجمع المحلى بالألف واللام، ومن هنا علم أن المصلى محسن لنفسه ولجميع خلق الله، وأن تارك الصلاة ظالم لنفسه ولجميع خلق الله، قيل: الفصل المعقود لمواطن الصلاة عليه، وهو وإن لم يقل بوجوبها لا ينكر كونها سنة، وأجيب بأنه لما ذكر الصلاة شرع فى موطن السلام عليه، وقد يقال: إنه طوى ذكر الصلاة لعلمها مما تقدم.

(هذا)، أى التشهد فى الصلاة، (أحد مواطن التسليم عليه)، إشارة إلى أن له مواطن آخر، (وسنته)، أى استحبابه وفى نسخة: سنيته، بياء النسبة، وهى أولى (أول التشهد)، أى قبل أن يقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وبعد التحيات لله، وفى التشهد وفى كيفيته روايات مفصلة فى كتب الفقه.

(وقد روى مالك، عن ابن عمر، أنه كان يقول ذلك)، أى السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، (إذا فرغ من تشهده، وأراد أن يسلم) سلام التحليل، أى الخروج من الصلاة.

(واستحب مالك فى المبسوط)، اسم كتاب له، وفى نسخة: المبسوطة، (أن يسلم بمثل ذلك)، المذكور من السلام على النبى إلى آخره، (قبل السلام) من صلاته، وهو فيما قيل خلاف المشهور من مذهبه.

(قال محمد بن مسلمة)، بفتح الميمين، وهو محمد بن مسلمة بن هشام بن الوليد بن المغيرة، توفى سنة ست عشرة ومائتين، (أراد ما جاء) مرويًا (عن عائشة وابن عمر أنهما كانا يقولان عند سلامهما)، أى قبل سلام الخروج: (السلام عليك أيها النبى ورحمة الله

وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين)، ثم يقول: (السلام عليكم)، وهو خاتمة الصلاة، (واستحب أهل العلم أن ينوى الإنسان) المصلى إماماً أو مقتدياً أو منفرداً (حين سلامه)، أى قوله: السلام، فى صلاته، (كل عبد صالح فى السماء والأرض من الملائكة)، ونوع (بنى آدم)، ومؤمنى (الجن)، وقيل: الإمام ينوى السلام على من اقتدى به، وهم ينوون الرد عليه، وغيره ينوى به من على يمينه ويساره، وهم الرد، وغيرهم ينوى من حضر أو غاب.

(قال مالك فى المجموعة:)، قيل: أراد بها المدونة، (وأحب للمأموم إذا سلم إمامه أن يقول: قبل أن يسلم هو (السلام على النبى ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين)، ثم يقول: (السلام عليكم)، واعلم أن عقد الفصل الذى قبل هذا لوجوب الصلاة عليه، وعقبه بفصل عقده للمواطن التى يستحب فيها الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم، وقد أفرد له الخيضرى كتاباً مستقلاً سماه اللواء المعلم فى المواطن التى يستحب فيها الصلاة عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، ولما أتم المصنف، رحمه الله تعالى، ما قصده، شرع فى بيان كيفيتها، فقال:

\* \* \*

### (فصل فى كيفية)، أى بيان ألفاظ (الصلاة عليه)

وهو لفظ مولد نسب لكيف اسم الاستفهام؛ لأنها من شأنها أن يسأل بها عن مثله، (والتسليم) عليه، أى كيف يذكر السلام عليه، والمراد بيان الهيئة الفاصلة، إذ أصلها معلوم، وبدأ بحديث رواه فى الموطأ، وهو قوله: (حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن جعفر الفقيه)، وقد تقدم، وقوله: (بقراءة عليه) هو أحد طرق الرواية، قال: (حدثنا القاضى أبو الأصبغ) عيسى بن سهل صاحب كتاب الإعلام فى نوازل الأحكام، قال: (حدثنا أبو عبد الله بن عتاب)، تقدم بيانه، قال: (حدثنا أبو بكر بن واقد وغيره)، بالقاف وهو معروف، قال: (حدثنا أبو عيسى)، هو عم يحيى بن كثير الذى تقدم بيانه، قال: (حدثنا عبيد الله، حدثنا يحيى بن يحيى) الليثى، أحد رواة الموطأ عن مالك كما تقدم، قال: (حدثنا مالك) الإمام المشهور، (عن عبد الله بن أبى بكر بن عمرو بن حزم، عن أبيه)، تقدم ترجمته، (عن عمرو بن سليم الزرقى)، سليم بضم السين وفتح اللام، والزرقى بضم الزاء المعجمة وفتح الراء المهملة قبل القاف، وهو الأنصارى، وترجمته فى الميزان.

(قال: أخبرنى أبو حميد الساعدى)، اسمه عبد الرحمن بن عمرو بن سعد، وقيل: المنذر ابن سعد، وهو خزرجى، مدنى، له صحبة، أخرج له الستة وأحمد فى مسنده، توفى فى حدود الستين، (أنهم)، أى الصحابة، (قالوا: يا رسول الله، كيف نصلى عليك؟)، سألوه

عنه بعد ورود الأمر به فى الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ﴾ [الأحزاب: ٥٦] إلى آخره، فقال صلى الله تعالى عليه وسلم: (قولوا: اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته)، أزواجه أمهات المؤمنين معلومة، والذرية النسل والولد بضم الذال وكسرها، فيلة من ذراً بمعنى خلق، ترك الهمزة فى الاستعمال تخفيفاً، وقيل: إنه نسبة إلى الذر لصغرهم، والذرية الولد وولده، ويشمل أولاد البنات كما ذكره مفسلاً فى كتب الفقه، وسؤالهم بكيف المراد به السؤال عن العبارة التى يعبر بها، وبأى كيفية تؤدى.

وقيل عن معناها: ولا يخفى ما فيه، فإنهم لما سمعوا السلام عليه فى التشهد وأمروا بالصلاة سألوه عما يقولونه، فعلمهم ذلك، وفيه من التعظيم ما لا يخفى، فإنه أمرهم أن يطلبوا من الله أن يصلى هو عليه، فكأنهم قالوا: لا نقدر على أداء الصلاة حق الأداء، فافعل أنت ما يليق به، (كما صليت على آل إبراهيم)، أى أزواجه وذريته، والتشبيه إنما وقع بهم لشهرتهم وتقررهم، وفى الرواية الآتية المسلسلة: «اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم... إلخ، وآله فيهم أنبياء ورسول، فشه المجموع بالمجموع أو الآل بالآل، فلا يرد عليه أن المشبه دون المشبه به، فكيف شبه صلاة نبينا بصلاة إبراهيم، وهو أفضل منه فى السؤال المشهور.

وقد أجب عنه بأجوبة هذا محصلها، وللجلال الدوانى رسالة فيه مشهورة شهرتها تغنى عن ذكرها، ويأتى الكلام عليه أيضاً قريباً.

**فإن قلت:** الذى فى الآية الأمر بالصلاة عليه فقط من غير تشبيه بإبراهيم وآله.

**قلت:** لما كان معنى الصلاة الرحمة، وهو صلى الله تعالى عليه وسلم مرحوم ومنعم عليه فى الدارين بأعظم النعم، ضم ذلك للصلاة عليه إشارة إلى أن المقصود من رحمته رحمة أهل ملته، كما يقال لمن يراد عقوبة ولده: ارحم هذا الشيخ، كما أشار إليه بقوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ [الأحزاب: ٣٣].

(وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم)، أى آدم وكثر الخيرات النازلة عليهم، كما أدمت ذلك لإبراهيم وآله، (فى العالمين إنك حميد مجيد)، أى رحمة وبركة منتشرة فى جميع الخلق، وحميد فاعيل من الحمد، وهو الثناء الجميل، ومجيد فاعيل من الجدد، وهو الشرف والكرم، وفاعيل فيهما بمعنى فاعل أو مفعول، أى أنت فاعل الجميل وواهبه، أو أنت المحمود المعظم، فكل حمد وإكرام لرسلك وأتباعهم عائد إليك، فإنه لأجلك وامتنال أمرك، وهو تذييل فى موقع جليل، ومما ذكرناه علمت معنى قوله

على آل إبراهيم دون إبراهيم، فتفطن لهذه الدقائق.

(وفى رواية مالك) فى الموطأ، (عن أبى مسعود الأنصارى) الصحابى البدرى (قال: قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آله، كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد كما باركت على آل إبراهيم فى العالمين، إنك حميد مجيد)، ذكره إشارة إلى أن له طرقاً كثيرة، وأنه إنما قدم رواية الموطأ لعلو سنده فيها، فلا وجه لما قيل: إنه لا فائدة فى ذكره، وهو بعينه ما قبله.

(والسلام)، أى كيفيته ولفظه، (كما قد علمتم) فى التشهد كما ذكره المصنف، رحمه الله تعالى، سابقاً، وسيأتى أيضاً شرحه فى كلامه، وعلمتم بفتح العين وكسر اللام المخففة مبنى للفاعل، أو بضمها وتشديد اللام مبنى للمجهول من العلم أو التعليم، وكلاهما صحيح رواية ودراية، كما قاله النووى، وقيل: الأول أصح.

ولفظ الموطأ عن أبى مسعود، قال: أتانا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فى مجلس سعد بن عبادة، فقال له بشير بن سعد: أمرنا الله أن نصلى عليك يا رسول الله، فكيف نصلى عليك؟ فسكت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حتى تمنينا أنه لم يسأله، ثم قال: «قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم فى العالمين إنك حميد مجيد»<sup>(١)</sup>، والسلام كما قد علمتم.

(وفى رواية كعب بن عجرة) فى الترمذى، بضم العين وسكون الجيم وراء مهملة، وهو أبو محمد، أو أبو عبد الله، أو أبو إسحاق، من بنى سالم بن عوف، أو من غيرهم، صحابى شهد بيعة الرضوان، وتوفى سنة اثنتين، أو إحدى، وخمسين، وأخرج له الستة وغيرهم، قال: قلنا: يا رسول الله، هذا السلام عليك قد علمناه، وكيف الصلاة عليك؟ قال: «قولوا: اللهم صل على محمد وآل محمد، كما صليت على إبراهيم، إنك حميد مجيد، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم إنك حميد مجيد».

قال الترمذى: حديث كعب بن عجرة، حديث حسن صحيح، وهذا الحديث أيضاً رواه الشيخان، عن عبد الرحمن بن أبى ليلى، عن كعب بن عجرة، قال: قلت: يا رسول الله، قد علمنا كيف نسلم عليك، فكيف نصلى عليك؟ فقال: «قولوا: اللهم صل...» إلى آخره، وهو متفق عليه، إلا أن لفظ البخارى: «على إبراهيم وعلى آل إبراهيم»، فى الموضوعين، وسقط منه: «آل»، فى الموضوعين، ورواية المصنف، رحمه الله تعالى، تخالفه.

(وعن عقبة بن عمرو) عبد الله الأنصاري الصحابي، توفى بالمدينة سنة إحدى وأربعين في أيام على أو معاوية، رضى الله عنهما، وكان على كرم الله وجهه، استخلفه على الكوفة لما خرج لصفين (في حديثه) الذي رواه: (اللهم صل على محمد النبي الأمي وعلى آل محمد)، هم المؤمنون من أزواجه وذريته ومن يحرم عليه الصدقة من أقربائه على الراجح، وفسر بجميع أمته أيضاً كما يأتي في كلام المصنف، وهذا الحديث أخرجه أحمد وابن حبان والدارقطني والبيهقي ومسلم بدون لفظ: النبي الأمي.

(وفي رواية أبي سعيد الخدري)، وهو سعد بن مالك بن سنان كما تقدم: (اللهم صل على محمد عبدك ورسولك)، أخرجه الحاكم بسند في بعض رجاله كلام، (وذكر معناه)، أى معنى الحديث السابق من قوله: كما صليت... إلى آخره، ورواه البخاري أيضاً، ثم أورده من طريق آخر مسلسل فيه زيادة، والمسلسل ما وقع معه أمر من النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، من قول أو فعل ونحوه، وقع مثله قصداً من جميع رواته تبركاً بمحركاته في حال صدوره، كالعد في اليد هنا.

وهو قوله: (حدثنا القاضي أبو عبد الله التيمي)، تقدم بيانه (سماحاً عليه) بقراءة غيره عليه، (وأبو على الحسن بن طريف النحوي)، طريف بفتح الطاء وكسر الراء المهملتين ومثناة تحتية ساكنة وفاء، أحد شيوخ المصنف، رحمه الله تعالى، ولم يذكره في كتابه إلا في هذا الموضع، توفى تاسع ذى الحجة سنة إحدى وعشرين وخمسائة، وفيها توفى ابن رشد (بقراءة عليه، قالوا: حدثنا أبو عبد الله بن سعدون الفقيه) يعرف به كما تقدم في ذكر الشوق إليه قال: (حدثنا أبو بكر المطوعي)، بضم الميم وفتح الطاء المهملة وكسر الواو المشددين وعين مهملة تليها ياء نسبة غلب على المجاهد تطوعاً بلا أجره، وهو محمد بن على الغازي النيسابوري، قال: (حدثنا أبو عبد الله الحاكم) محمد بن عبد الله ابن حمدويه بن نعيم الضبي النيسابوري الإمام الحافظ شيخ الحديث في عصره، عرف بابن البيع صاحب التصانيف الجليلة، ولد في ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، وتوفى في صفر سنة خمس وأربعمائة، وله ترجمة في الميزان، وفي مستدركه أحاديث ضعيفة وموضوعة انتقدت عليه.

(عن أبي بكر بن أبي دارم الحافظ) المسند السبيعي الحاكم أحمد بن محمد بن السري ابن يحيى بن السري التيمي الكوفي محدث الكوفة، روى عنه الحاكم وغيره، وهم متهم بالكذب، توفى في المحرم سنة اثنتين أو ست وخمسين وثلاثمائة، وله ترجمة في الميزان، (عن على بن أحمد العجلي)، هو ممن يروى عنه أبو بكر المذكور ولم يعرف، (عن حرب ابن الحسن)، وفي نسخة: ابن الحسين، وهو الطحان، قال في الميزان: ليس حديثه بذلك،

وذكره ابن حبان في الثقات، (عن يحيى بن المساور)، بميم مضمومة وسين وراء مهملتين، قيل: إنه كذاب، (عن عمرو بن خالد) أبو خالد القرشي مولى بنى هاشم الكوفى، روى عنه خلق، إلا أنه كذاب له قبائح مذكورة في الميزان، (عن زيد بن علي بن الحسين) بن علي بن أبي طالب، وهو أبو الخير العلوى المدني، أخو محمد الباقر النسيب الإمام الثقة، رأى جماعة من الصحابة، واستشهد، رضى الله عنه، سنة اثنتين وعشرين ومائة.

(عن أبيه) علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، قال الزهرى: ما رأيت قرشيًا أفضل منه، توفي سنة أربع وتسعين، وهو إمام ثقة جليل، أخرج له الستة، (عن أبيه الحسين، عن أبيه علي بن أبي طالب، قال:) علي، رضى الله تعالى عنه، (عدهن في يدي رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم)، صفة لمقدر، أى كلمات تذكر في التشهد أو صلوات ذكرها لى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وكان في حال ذكرها يعدها لى في يدي بأشكالها، يشير إلى أنه حديث مسلسل بالعد في اليد إلى جبريل تنبيهًا على حفظها، وأن لا يترك واحدة منها.

(وقال: عدهن في يدي جبريل، وقال: هكذا)، أى بهذا العدد (نزلت من عند رب العزة) سبحانه وتعالى، والعزة كما قال الراغب حال يقتضى الامتناع من القهر والغلبة، من الأرض العزاز، وهى الصلبة، فرب العزة إما بمعنى من له العزة، وهو مالكها، كما قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ﴾ [المنافقون: ٨]، أو من يعطيها من يشاء، كما قال الله تعالى: ﴿وَنُعِزُّ مَن نَّشَاءُ وَنُذِلُّ مَن نَّشَاءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، وله موقع هنا لإعزازه وإكرامه لرسوله.

(اللهم صل على محمد وعلى آل محمد)، أى أفض عليه وعلى آله رحمتك وإنعامك، (كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم)، جعله مشبهًا به لشهرته، لا لأنه أفضل وأعلى كما مر، (إنك حميد مجيد)، أى محمود ممجد، أو المستحق للثناء والشرف من أثنت عليه وشرفته، (اللهم بارك على محمد)، أى أنزل البركة عليه؛ ولذا عداه بعلی، (وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللهم وترحم على محمد وعلى آل محمد كما ترحم على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد)، وفيه أنه يدل على جواز الدعاء للأنبياء بالرحمة والترحم عليهم كما تقدم، (اللهم وتحنن على محمد وعلى آل محمد كما تحنن على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد)، تحنن تفعل من الحنين، صار بمعنى الرحمة والشفقة، والحنان المنان من أسماء الله بمعنى الرؤوف المنعم، (اللهم وسلم على محمد وعلى آل محمد كما سلمت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد).

قال السيوطي في الجامع الكبير: قال الحاكم: هكذا بلغنا هذا الحديث وإسناده ضعيف، وأخرجه الديلمي وابن منده والترمذي. وقال العراقي: ضعيف جداً، وعمرو بن خالد كذاب وضاع، وكذا ابن مساور، وحرب بن الحسن أورده الأزدى في الضعفاء، وقال: حديثه ليس بذلك، وقال ابن حجر في أماليه: اعتقادي أنه موضوع، وفي سننه ثلاثة ضعفاء، وبعضهم ممن نسب إلى الوضع والكذب.

**قلت:** وجدت له متابعات تحبره وإن لم يخل من الضعف، ووجدت له طريقاً آخر عن أنس في مسنده. انتهى.

**قلت:** ذكر البرهان أنه رواه مسنداً أيضاً، فتعدد هذه الطرق يقتضي أنه غير موضوع، غاية ما يقال فيه: إنه ضعيف فاعرفه، وقد علمت أن الحديث مسلسل، وتقدم أن المسلسل ما توارد رواته على حالة واحدة، أو صفة في إسناده، أو صيغ أدائه، ومن قوله: وترحم، يرد قول ابن العربي: أن زيادة الترحم في الصلاة على النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، بدعة.

وقال الصيدلاني: إنه مع أنه لم يرد غير صحيح؛ لأنه لا يقال: رحمت عليه، بل رحمته، وفي الترحم معنى التكلف، فلا يصح إطلاقه على الله، ويأتي رده. وفي الأذكار زيادة: ارحم محمداً، بدعة لا أصل لها. وقال ابن أبي زيد المالكي، وبعض المالكية: يستحب زيادة ارحم محمداً في التشهد، ويأتي نقله عنه في كلام المصنف، مع رده.

وفي شرح مسلم: الاختيار تركه إن لم يأت في خبر صحيح. وقال السخاوي: من زاده رآه من فضائل الأعمال، ويكفي فيه الحديث الضعيف. وقال أبو جعفر والسرخسي من الحنفية باستحبابه؛ لتوارث العمل به، ورحمة الله لا يستغنى أحد عنها، وذهب كثير إلى أنه لا يدعى للأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، بالرحمة.

وفي شرح البخاري لابن حجر: أنه غير مسلم؛ لوروده في أحاديث كثيرة، ففي التشهد: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، وسبقه إليه صاحب القاموس، واستدل عليه بقول الأعرابي له صلى الله تعالى عليه وسلم: اللهم ارحمني وارحم محمداً، وتقريره له.

وفي حديث ابن عباس: «أسألك رحمة من عندك»، وفي الحديث عنه: «أستغفرك لذنبي وأسألك رحمتك، ويا حي يا قيوم برحمتك أستغيث». وفي الذخيرة من كتب الحنفية كراهته، وجزم الغزالي بعدم جوازه مفرداً؛ لإيهامه النقص، وأنه كغيره يدعى له بالرحمة.



أقول: هذا كلام مضطرب، وتحريره أن يقال: دعاؤه لنفسه بالرحمة لا منع منه أصلاً، وأما دعاء غيره له فيما لم يؤثر، فعلى الأفراد مكروه، وبالتبع للصلاة ونحوها لا كراهة فيه، وهذا هو الحق عندى.

ثم إن الصاغاني نقل فى العباب: أن قول الناس: ترحمت عليه، لحن، والصواب: رحمت ترحيماً، وفى الحديث ما يرده. وخص إبراهيم، عليه السلام، بالتشبيه. قال البغوى، عن مقاتل: لأنه أفضل الأنبياء بعد نبينا، ومكافأة له على دعائه لأمة محمد بقوله: رب اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين، أو لمشاركته على دعائه لأمة محمد فى التأذين للحج والإيمان، أو أمر بذلك إجابة لدعائه بقوله: ﴿وَجَعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٨٤]؛ ولأنه أمر بالاقتداء، وأما التشبيه له والمشبه دون المشبه به، فقد أوجب عنه بأنه قاله قبل أن يعلم أنه أفضل منه، أو لسبق زمانه واشتهاره، لا لعلو مرتبته، وقيل: المشبه آل محمد، وفيه تحقيقات فى رسالة الجلال الدوانى.

وفى الدر المنضود لشيخ مشايخنا ابن حجر: إن التشبيه للمجموع بالمجموع، فإن الأنبياء من آل إبراهيم كثيرون، فإذا قابلت تلك الذوات الكثيرة من إبراهيم وآله بالصفات الكثيرة التى لمحمد، صلى الله تعالى عليه وسلم، أمكن انتفاء التفاضل، ويقرب منه قول ابن عساكر وابن عبد السلام ما حاصله أن الصلاة على النبى وآله شبهت بالصلاة على إبراهيم وآله، فيحصل لنبينا وآله من آثار الرضوان ما يقارب الحاصلة لإبراهيم وآله الذين هم معظم الأنبياء، ثم تقسم الجملة، فلا يحصل لآله منها ما حصل لآل إبراهيم، إذ غير الأنبياء لا يساويهم، فيتوفر ما بقى من آثار الرضوان الشاملة لمحمد وآله على محمد صلى الله تعالى عليه وسلم، وهذا يشعر بأنه أفضل من إبراهيم. انتهى.

واعترض بأنه جاء فى رواية مقابلة الاسم بالاسم فقط، ولفظها: اللهم صل على محمد كما صليت على إبراهيم. انتهى.

(وعن أبى هريرة) فى حديث رواه أبو داود وغيره، (عن النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم: من سره أن يكتال بالمكيال الأوفى إذا صلى علينا أهل البيت)، أى من أحب أن يأتى بأحسن صلاة وأعظمها، أو من أراد أن ينال أجراً لا يساويه فيه غيره، فلا يكتال عبارة عن ذلك استعارة تبعية مصرحة، أو شبه الأجر بما يشتري من الحبوب والتمر، وشبه ذكره أو مثله باكتياله له؛ لاستيفائه على طريقة المكنية والتخييلية، والأجر لظهور إرادته فى قوة المذكور، ووجه الشبه أنه به البقاء، والمكيال بكسر الميم، آلة الكيل، والأوفى أفعل التفضيل من الوفاء، وهو استيفاء الشئ وحيازته، والمراد الترغيب فى

الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم، وعلى أهل بيته بهذه العبارة المخصوصة.

(فليقل) إذا صلى عليهم: (اللهم صل على محمد النبي وأزواجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته، كما صليت على إبراهيم، إنك حميد مجيد)، ففضل هذه الصلاة لما فيها من شمول آل بيته كلهم، وتعظيمه بوصفه بالنبوة التي هي أقرب منزلة إليه، وتعظيم أزواجه بما يحبه، وذكر الصلاة على أبيه إبراهيم والإيمان به وبغيره من الأنبياء، وهذا الحديث صحيح أخرجه أبو داود، والطبراني وغيرهما كما علمت.

(وفى رواية زيد بن خارجه الأنصارى) الصحابى المعروف، توفى فى خلافة عثمان، وله قصة فى تكلمه بعد موته، وهذا أخرجه الديلمى فى مسند الفردوس، وأبو نعيم، والنسائى، والطحاوى، والبغوى: (سألت النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم: كيف نصلى عليك؟)، هذه الجملة معمولة لسألت؛ لتضمنه القول، أو لقول مقدر، (فقال: صلوا على واجتهدوا فى الدعاء)، المراد به الصلاة، وعبر به تفننا، أو المراد الدعاء لأنفسهم بما يريدون، واجتهدوا بمعنى بالغوا فى ذلك بالإتيان بمجهودكم وطاقتكم، (ثم قولوا) بعد الصلاة عليه وعلى آل وأزواجه وذريته: (اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم، إنك حميد مجيد)، تقدم ما يغنى عن إعادته.

(وعن سلامة الكندى)، هو سلامة بن قيصر الحضرمى التابعى، ذكره ابن حبان فى الثقات، وأنه يروى عن على، كرم الله وجهه، (كان على يعلمنا الصلاة على النبى صلى الله تعالى عليه وسلم)، وفى رواية: يعلم الناس، ويقول: قولوا. وفى الدر المنضود: أن ذلك جاء عن على بسند ضعيف، وله طرق أخر رجالها رجال الصحيح، إلا أنها مرسلة؛ لأن راويها لم يدرك علياً، (اللهم داحى المدحوات)، وروى: المدحيات، ودحى بمعنى بسط، قال الله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَنَّا﴾ [النازعات: ٣٠]، أى مدها وبسطها؛ لأنها خلقت أولاً ربوة، ثم بسطت ومهدت، والمدحوات الأراضى السبع، وفيه إطلاق الداحى على الله تعالى، واستدل به من قال: الأسماء ليست توقيفية، وأنه يكفى ورود مادتها كدحى، (وبارىء)، بالهمز اسم فاعل من برأ، بمعنى خلق على غير مثال، أى ميز وأبرز.

(والمسموكات) بمعنى المرفوعات، والمراد بها السموات، وروى: سامك المسموكات، وسمك بمعنى رفع وارتفع متعدد ولازم، (اجعل شرائف صلواتك)، أى أفضل صلواتك وأعلاها، جمع شريفة، بمعنى عالية رفيعة المقدار من الشرف، وأصله ما علا من الأرض على غيره، (ونوامى بركاتك)، أى ما زاد إلى غير النهاية من خيراتك، أى بركاتك

النامية، فهي من إضافة الصفة لموصوفها، (ورأفة تحنك)، أى لطفك ورحمتك وعنايتك نازلة متوالية، (على محمد عبدك)، قدمه لشرف العبودية على غيرها بدلالتها على القرب، (ورسولك) الذى أرسلته لجميع خلقك، (الفتاح لما أغلق)، بضم الهمزة وكسر اللام، مبنى لما لم يسم فاعله، من أغلق الباب والقفل ونحوه إذا قفله، وهو ضد الفتح هذا حقيقته، ويستعار لما صعب وأشكل وأبهم.

فالمنى أنه فتح ما كان غير مفتوح من الشرائع لإرساله بعد الفترة الجاهلية، أو أنه فتح الله به على عباده أنواع الخيرات وأبواب السعادات الدنيوية والأخروية، أو بين لأمته ما أوحى إليه بتفسيره وتيسيره وإيضاحه، وفك قيد إشكاله بإيضاح براهينه وحججه، وتفسيره بأنه أول الناس خلقاً وآخرهم بعثاً، كما فسر به: جعلتك فاتحاً وخائماً، كما قيل بعيد هنا كما لا يخفى، وفيه استعارة وتلميح لقوله، عليه السلام: «أوتيت مفاتيح الكلام»<sup>(١)</sup>؛ لما أوضحه ببرايعته وبلاغته، ويجوز أن يراد به ما فتح الله به عليه وعلى أمته من تيسير الفتوحات، وتسخير الممالك كما فى قوله: «أوتيت مفاتيح خزائن السماوات والأرض»<sup>(٢)</sup>.

(والخاتم لما سبق)، من النبوة والرسالة، فإنه لا نبى ولا رسول يرسل بعده، ولا فى عهده، وعيسى إذا نزل كان على شريعته ومن أمته، والخضر وإلياس إن قيل بنبوتهما بعد بعثته، من أمته أيضاً، ولا حاجة لتفسير ما سبق بالأنبياء والرسل، وجعل ما بمعنى من.

(والمعلن) اسم فاعل بمعنى المظهر من الإعلان، وهو الجهر، (الحق) بالنصب مفعول المعلن، والجر بإضافته له، وليس منصوباً بنزع الخافض أى (بالحق)، أى بالأمر الحق لا بالقهر والغلبة، والمراد بالحق الدين والشرع، ففيه إقامة الظاهر مقام الضمير أو الحق الثانى المراد به الله عز وجل، فإنه من أسمائه، أى بمعونة الله وتأييده.

(والدافع)، أى الدافع والمزيل، ومنه حجة دامغة، وهو مستعار من دفعه إذا كسر دماغه كما قاله الراغب، قال الله تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾ [الأنبياء: ١٨]، (لجيشات الأباطيل)، جمع جيشة، وهى المرة من جاش يجيش إذا فار وارتفع، والأباطيل جمع باطل، وهو مقابل الحق على خلاف القياس، أو جمع مفرد مقدر، أى الدافع لما ظهر من الباطل وشاع، ففيه استعارة وتمثيل لما ظهر من الكفر والفساد بأمر

(١) أخرجه ابن المبارك فى الزهد (١٩٤).

(٢) أخرجه الطبرانى فى الكبير (٣٦١/١٢).

علا، وألقى عليه صخرة رضته وألصقته تراب المذلة، وتفسير الجيشتات بالأجناد لا ينبغي، وقيل: الأباطيل جمع أبطولة أو أبطيلة أو إبطالة، ولم يسمع.

(كما حمل)، بضم الحاء المهملة وكسر الميم المشددة، مبنى للمجهول، (فاضطلع)، بضاد معجمة وطاء مهملة، بمعنى قوى على حمله ونهض به؛ لشدة تحمله عليه وقيامه بأعبائه، وهو افتعال من الضلاعة وهي القوة، وأصلها قوة الإضلاع والكاف للتشبيه، وجوز أن يكون للتعليل، وأن تكون بمعنى على، والأول أولى وأظهر، فهو متعلق بما قبله، أو خير مبتدأ مقدر، أى هذه الحالة المذكورة ثابتة له كما ثبت له تحمله أنقال الرسالة وأعباءها، فقام بها أتم قيام، أو صلى وسلم عليه لقيامه بذلك، أو فعل به هذا جزاء له على ذلك.

(بأمرك)، أى قام بها بسبب أمرك امتثالاً له لا لغرض آخر، أو المراد بأمره تيسيره وإعانتته، وقوله: (بطاعتك) بدل مما قبله أو متعلق به لأمره بإطاعتك، فامتثله وأدى ما كلفته به، وفى نسخة: لطاعتك، باللام (مستوفزاً) حال من الضمير فى حمل أو اضطلع، والاستيفاز الوثوب والاتصاف من قعود، والمراد به التقيد وعدم الإهمال، أى مسرعاً مستعجلاً فى الإتيان بما أمرته به جاداً غير متوان، ومنه قولهم: ألفتته على، أو فاز، أى على عجلة، جمع وفز، ومن العجيب ما قيل: إنه اسم مكان بزنة المفعول يشير به إلى المستوى الذى سمع فيه صريف الأقلام وتأخر عنه جبريل، وفيه خبط لا يخفى على عاداته، (فى مرضاتك)، مصدر ميمى بمعنى الرضى، وفى ظرفية، ويجوز كونها بمعنى لام التعليل، كما فى حديث: «دخلت امرأة النار فى هرة».

وفى بعض النسخ: (بغير نكل فى قدم، ولا وهن فى عزم)، أى لا جبن يطرؤ عليه فى إقدامه، ولا ضعف فى عزيمته، ويروى واهياً بالمشاة التحتية، (واعياً)، أى حافظاً ضابطاً، (لوحيك) الذى أوحيته إليه لم يشغله عنه ما حمله من الأعباء وما لقيه من المشاق فى تبليغه الرسالة، ومنه: أذن واعية، وأصل الوعى جعل الشئ فى وعاء، قال:

والشر أخبث ما أوعيت من زاد<sup>(١)</sup>

وحفظه شامل للعمل به، (حافظاً لعهدك)، أى متمسك ومداوم على ما عهده عليه

(١) هذا عجز بيت صدره:

الخير يقى وإن طال الزمان به

والبيت من البسيط، وهو لعبيد بن الأبرص فى ديوانه (ص ٤٩)، لسان العرب (٣٩٧/١٥)،  
بجمل اللغة (٥٣٨/٤)، جمهرة الأمثال (٥٤٢/١)، المستقصى (٣٢٦/١١).

من الإيمان بك، والإخلاص فى طاعتك، وامتنال أمرك ونهيك، كما قال صلى الله تعالى عليه وسلم: «وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت»، (ماضيًا)، أى مجتهدًا مستمرًا على إمضاء ما عهده وأنزلته مداومًا (على نفاذ أمرك)، بذال معجمة من أنفذ كذا، إذا أمضاه وبلغ أقصاه، (حتى أورى قبسًا لقابس)، الإيراء قدح الزناد لخروج النار شررًا توقد منه، والقبس ما يتناول من الشعلة، قال الله تعالى: ﴿أَوَآتَيْكُمْ بِشَهَابٍ قَبَسٍ﴾ [النمل: ٧]، والاقتباس طلبه، ثم استعير ذلك لإظهار الحق وما يهدى به الناس، وفى المثل: ما كل قادح زنده يورى، أى لم يزل صلى الله تعالى عليه وسلم مجاهدًا قائمًا على الحق حتى أظهره أبلغ نيرًا، فاهتدى بنوره من كان فى ظلمات الجهالة.

وقوله: لقابس، أى لقابل وطالب نور الحق والهداية التى هى من (آلاء الله)، بالمد جمع إلى، وفيه لغات بكسر الهمزة وبفتحتها وبالتنوين فيهما، والخامسة إلى بكسر فسكون فتونين، ومعناها النعم الإلهية والسعادة الأبدية فى الدارين بواسطته صلى الله تعالى عليه وسلم، (تصل بأهله أسبابه)، الجملة صفة قبس، أى ذلك القبس سبب موصل لمن طلبه من أهله الذين أهلهم الله تعالى له، ووفقهم لقبوله ونور بصائرهم بأنواره، والسبب تقدم أن معناه الحبل، ثم صار بمعنى كل واسطة موصلة.

(به)، أى بذلك القبس الذى أوراه فرآه من رآه، وقيل: الضمير له صلى الله تعالى عليه وسلم. (هديت) بالبناء للفاعل والمفعول، (القلوب) الضالة عن طريق الحق فى ظلمة الجهل، (بعد خوضات الفتن والإثم)، جمع خوضة بمعجمتين، وهى المرة من الخوض، وهو الدخول فى الماء، ويستعار للشروع والدخول فى كل أمر يذم، والإثم الذنب، والفتن جمع فتنة، وهى ما يفتن به المرء، ويطلق على الكفر، وبه فسر قوله تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنْ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٩١]، وهو المراد هنا بعد كفرهم وارتكابهم الآثام، (وأنهج موضحات الأعلام)، وقع فى النسخ هنا اختلاف، فسقط من أكثرها لفظ أنهج، فموضحات بفتح الضاد اسم مفعول لهديت بنزع الخافض، أى إلى موضحات الأعلام، وهو حال من القلوب، والأعلام جمع علم، بمعنى علامة، وقيل: إنه جمع علامة، ولا وجه له، ويجوز رفعه على أنه خير مبتدأ مقدر، وهو ضمير القلوب، أى هى ظاهرة أدلة هدايتها، وجوز فيه كسر الضاد جمع موضحة اسم فاعل من الإيضاح، وهو الكشف والبيان، أى صارت القلوب بما رزقت من الهداية منشورات الأعلام، أو ناشرة لها، فالعلم بمعنى اللواء استعارة لما ذكر، ومن أثبت أنهج ماض، فهو بالنون من النهج بمعنى أوضح وبين وسهل وقوم، كما ذكره ابن القوطية كما فى بعض الشروح، وفى بعضها: أبهج، بالباء الموحدة من البهجة، أى أثار وأشرق، وهذا ساقط من خط المصنف، كما

قاله التلمساني.

**فإن قلت:** على النسخة المشهورة الساقط منها لفظ أنهج، فالمعنى ظاهر؛ لأن مآله إلى أنه هديت به القلوب للأدلة الدالة على ما هداهم الله له من أحكام الشريعة الظاهرة، ولما يظهر الإسلام ويؤيده من نصره الإسلام باليد واللسان، وأما على النسخة الأخرى التي فيها أبهج، بمعنى، ففيه تحصيل الحاصل؛ لأن مآله إظهار الظاهر، والمظهر.

**قلت:** على هذه الرواية أنه ظاهر في نفسه لمن له بصيرة ونفس قدسية، وإظهاره بالنسبة لغيرهم، وإظهاره إشاعته وانتشاره إلى أن يصل إلى أقصى الأرض، فتدين له الجبابرة والملوك، (ونائرات الأحكام)، جمع نائرة، اسم فاعل من النور والضياء من نار لازم. بمعنى ظهر واتضح، والأحكام أحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرهما. وفي القاموس: نار نوراً وأنار واستنار ونور وتنور. انتهى.

(ومنيرات الإسلام)، من أنار المتعدى، والإسلام بمعنى الدين أو الاستسلام والانقياد لأمر الله تعالى.

(فهو) صلى الله تعالى عليه وسلم، (أمينك) على وحيك وأسرار ملكك وملكوتك التي أطلعت عليها، (المأمون) الذي ارتضيته لحفظ أسرارك، أو خلقته حفيظاً عليها، كما أشار إليه بقوله: (وخازن علمك المخزون) في خزائن ملكوتك وكنوز عرشك، حتى أنزلته له وأتمنته عليه دون غيره، وأمرته بإيصاله لمن يليق له الاطلاع عليه.

(وشهيدك)، فعيل بمعنى فاعل صيغ للمبالغة، فارتضاه للشهادة على الأنبياء وأممهم، أى تصديقهم على تبليغهم لهم، كما قال الله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]، كما تقدم، (يوم الدين)، أى القيامة والجزاء بما يعلمه الله، (وبعيتك)، فعيل بمعنى مفعول، أى مبعوثك ورسولك الذى بعثته وأرسلته لتبليغ أوامرك ونواهيك، (نعمة) مفعول لأجله، أى بعثته ليكون نعمة ورحمة للعالمين، (ورسولك) الذى أرسلته للناس كافة، خاتماً للنبوة والرسالة (بالحق)، متعلق برسول، أى أرسلته بالدين الحق الثابت فى نفس الأمر، (رحمة) عامة لجميع خلقك، وهو منصوب مفعول له أيضاً، فهو رحمة فى الدنيا والآخرة لمن آمن به، وفى الدنيا لمن كفر بحقن دمه وصيانة ماله، وقد يحصل ببعضهم رحمة فى الآخرة بتخفيف عذابه أيضاً، وقد يفرق بين النعمة والرحمة هنا بأن يقال: النعمة ما حصل به من الخير والبركة ليمنه، والرحمة هدايتهم بسببه التى كانت سبباً لخلوصهم من الكفر والضلال؛ لئلا يكون تكراراً.

(وأفسح له في عدلك)، الفسحة التوسعة، وعدن بسكون الدال اسم للجنة، ومعناها دار للإقامة والخلود، من عدن بمعنى أقام، وهو اسم للجنة مطلقاً، ولها أسماء أخرى، ويكون اسماً لجنة مخصوصة أيضاً عرفها لهم، والمراد بالدعاء له بالفسحة طلب بهجة مقامه وزيادة حسنه وشرف منظره؛ لأن سعة المنزل أمر مستحسن، ولذا قالوا: حسن المنازل ما سافر فيه النظر، وإلا فسحة الجنة معلومة، قيل: روى عدلك، باللام، أى معدلتك وجزائك له بما يليق به.

(واجزه مضاعفات الخير من فضلك)، المعنى أعطه من إنعامك وفضلك، ما تضاعفه له من الخيرات الأخروية، مما لا عين رأت ولا أذن سمعت، وهو ظاهر، إلا أنه اختلف في ضبطه بعد الاتفاق على أنه بهمزة وجيم وزاء معجمة، فقيل: إنه بهمزة وصل وجيم ساكنة من الجزاء، فإنه ثلاثى، وقيل: إنه بهمزة قطع مفتوحة وجيم مكسورة وزاء ساكنة من الجائزة، وهى العطية.

وقال السخاوى فى القول البديع فى الصلاة على الحبيب الشفيق: إنه بفتح الهمزة وجيم ساكنة وزاء مكسورة، من الجزاء كما ضبط فى بعض نسخ الشفاء، والصواب كما وجد فى بعض الأصول المعتد بها وصل الهمزة؛ لأن فعله ثلاثى، كما قال الله تعالى: ﴿وَجَزَّاهُمْ بِمَا صَبَرُوا﴾ [الإنسان: ١٢]. انتهى.

أقول: إن صحت الرواية بما ذكره أولاً، فتوجيهه أنه من الإجزاء. بمعنى الكفاية، أبدلت همزته الأخيرة، ثم عومل معاملة المعتل كآدم، والمعنى اكفه عمن سواك؛ لما كلفته به من القيام بأعباء رسالتك، والضعف المثل فما زاد، وليس بمحصور كما حققه أهل اللغة، وقوله: من فضلك، إشارة إلى أن الثواب تفضل من الله تعالى؛ لأنه لا يجب عليه شيء، خلافاً للمعتزلة كما بينه المتكلمون.

(مهنات له)، صلى الله تعالى عليه وسلم، جمع مهنأة، بتشديد النون والهمزة، اسم مفعول من الهنىء، وهو السائغ، وكل ما أتى من غير تنغيص وتعب، وهو حال من مضاعفات، (غير مكدرات)، أى منغصات، وهو حال أيضاً أو صفة لمهنات مؤكدة، (من فوز)، بفاء وزاء معجمة عند الأكثر، وهو الظفر بنيل البغية، وقيل: إنه براء مهملة بمعنى سريع عاجل كما قيل: أهنأ البر عاجله، مستعار من فارت القدر إذا غلت.

(ثوابك)، الثواب: العطاء فى مقابلة عمل، (المخلول) بجاء مهملة، اسم مفعول من حل المكان وبه وفيه إذا نزل، أى الكائن فى الجنة، أو الذى أوصلته له، فصار صفة حالة فيه، وقيل: معناه المستوجب، بفتح الجيم، أى الذى استوجبه واستحقه من حل إذا وجب،

وهو بعيد متكلف، وفي رواية: المضمون، بدل المحلول، أى الذى يضمن به لنفسه، (وجزيل)، أى كثير عظيم، (عطائك)، أى إحسانك وإنعامك، (المعلول)، أى المضاعف من العلل، وهو الشرب مرة بعد أخرى، ويقابله النهل، وهو الشرب مرة، قال كعب:

كأنه منهل بالراح معلول

فشبه عطائه بمنهل عذب يرد العطاش كما تريد مراراً، فهو استعارة، والمراد أنه كثير لا ينقطع.

(اللهم أعل)، بقطع الهمزة، (على بناء الناس)، بموحدة ونون، وروى بدل الناس: البانين، جمع بان، (بناءه)، بموحدة ونون، أى اجعله عاليًا رفيعًا، أى اجعل مقامه فى الجنة فوق كل مقام، أو اجعل مقداره أرفع من كل مقدار، أو ذاته أشرف من جميع الذوات؛ لأن الذوات بناء الله كما ورد فى الحديث، وصحح فى بعض النسخ: ثناء الناس، وثناء بمثابة، أى اجعل مدحه والثناء عليه فوق ما يثنى به الناس عليه، فإنهم لا يقدرُونَ على أدائه حق الأداء.

(وأكرم مثواه لديك)، أى اجعل مقامه عندك كريماً، أى حسناً مرضياً، من ثوى بالمكان إذا أقام به، (ونزله)، بضم النون وسكون الزاء المعجمة ويجوز ضمها، وهو القرى المعد للضيف إذا نزل، والمراد به ثوابه وأجره، وحسن استعارته هنا ذكره بعد المثوى، وهو المنزل، فإنه كرم على كرم.

(وأتم له نوره)، أى اجعل النور الذى أودعته فيه تاماً كاملاً، فيكون فى سائر جهاته وحواسه وقلبه، كما ورد فى دعائه، عليه الصلاة والسلام: «اللهم اجعل فى قلبى نوراً، وفى سمعى نوراً، وفى بصرى نوراً، وفى سائر جهاتى نوراً»<sup>(١)</sup>.

(واجزه)، فيه ما تقدم من الضبط قريباً، (من ابتعائك)، افتعال من البعث بموحدة ومثلثة، أى بعثك له بالنبوة والرسالة، فقله: (له) متعلق به، وليست اللام تعليلية متعلقة باجزه كما قيل، أى كافته على ما قام به من أمور الرسالة، (مقبول الشهادة)، أى شهادته فى المحشر للأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، وعلى الأمم، (ومرضى المقالة)، أى ما يقوله ثمة من الشهادة والشفاعة، فلا يسخط ولا يرد له قوله، (ذا منطق عدل)، مصدر ميمي بمعنى النطق، وعدل بمعنى معتدل مستقيم، وهو حال أيضاً، والمراد به ما يقول بعد الشفاعة من حمده تعالى بمحمد لا تضاهى.

(١) أخرجه البخارى (٨٦/٨)، ومسلم (٧٦٣/١٨١)، وأبو داود (١٣٤٩)، والنسائى (٢١٨/٢)، وأحمد (٣٥٢/١)، والحاكم (٥٣٥/٣)، وعبد الرزاق (٣٨٦٢).



(وخطبة فصل)، بتقدير مضاف، أى وذا خطبة، وهى بضم الخاء المعجمة وتشديد الطاء المهملة، وهى الأمر والشأن، والفصل الجزل الفاصل بين الحق والباطل يوم القيامة، (وبرهان عظيم)، أى دليل نبوته ورسالته القوى القاطع من معجزاته الباهرة، وقد ذكر هذا صاحب القاموس فى كتابه المسمى بالصلوات والبشر فى الصلاة على خير البشر، مع ما فيه من الزيادات واختلاف الروايات، وحسبك من القلادة ما أحاط بالجيد، وزاد أبو بكر بن أبى شيبه فى رواية فيها مجهول: اللهم اجعلنا سامعين مطيعين، وأولياء مخلصين، ورفقاء مصاحبين، اللهم أبلغه منا السلام، واردد عليه منا السلام.

(وعنه)، أى عن على، كرم الله وجهه، (أيضاً فى) كيفية (الصلاة على النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم)، لكن قال الحافظ السخاوى: إنه لم يقف على أصله أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦] الآية، أى وتلا الآية الآمرة بذلك إلى آخرها؛ لتقع صلاته بعدها امتثالاً لأمر الله فى قوله عقبها: (ليبك اللهم ربى وسعديك)، أى إجابة بعد إجابة وإسعاداً بعد إسعاد فى طاعتك وامتنال أوامرك، والتثنية فيهما لمجرد التكرار، وعاملهما محذوف وجوباً كما فصل فى كتب النحو.

(صلوات الله البر الرحيم)، أى المنعم المتفضل بأنواع البر والرحمة، ومعنى البر العطف اللطيف بعباده، وهو من أسمائه تعالى، ولم يسمع بار؛ لأن البر أبلغ منه، وصلوات (الملائكة المقربين)، كجبريل وإسرافيل وخصهم لشرفهم، (والنبيين والصدّيقين) المبالغين فى الصدق والإخلاص من أشرف المؤمنين الصالحين، (والشهداء والصالحين)، لكل خير القائمين من غير تقصير بحقوق الله وحقوق عباده، والشهداء جمع شهيد فاعل بمعنى فاعل أو مفعول، وهو من قُتل مجاهداً فى سبيل الله لإعلاء كلمته تعالى، ومن ألحق بهم كالمبطون والغريق ونحوهما، سُمى به؛ لأن الله وملائكته يشهدون له بالجنة، أو لأنه حى، فكأنه شاهد حاضر، أو لأن ملائكة الرحمة تشهده، أو لقيامه بشهادة الحق أو لشهود ما أعد له من الكرامة حين قتل.

(ما سبّح لك من شيء)، ما مصدرية ومن زائدة، وهو للتأيد، أى صلوات هؤلاء دائمة مستمرة مدة تسبيح الأشياء لك، ﴿وَلَا يَنْفَعُ شَيْءٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤]، وهذا على ما وقع بدون واو فى قوله: ما سبّح... إلى آخره، وفى نسخة: وما سبّح، فما موصولة معطوفة على الاسم، ومن بيانية، أى وصلوات الله وصلوات كل شيء سبّحك. (يا رب العالمين)، أى جميع المخلوقات، فهو شامل للعقلاء وغيرهم تغلياً كما حقق

فى كتب التفسير.

(على محمد بن عبد الله)، متعلق بمقدر خير لصلوات الله، (خاتم النبيين)، أى آخرهم بعثة، (وسيد المرسلين)، أى أفضلهم وأشرفهم، وأضاف خاتم للنبيين متابعة لما فى القرآن، وسيد المرسلين تفنناً، وإطلاق السيد عليه ثابت بالأحاديث كقوله، صلى الله تعالى عليه وسلم: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»<sup>(١)</sup>، وأما قوله: «لا تسمونى سيِّداً»، فمؤول بلا تصفونى بسيادة كسيادتكم، أو هو تواضع منه، وورد إطلاقه على الله أيضاً بمعنى المالك كما فصلناه فى غير هذا المحل، (وإمام المتقين)، الذين يقتدون به فى العلم والعمل، (ورسول رب العالمين) إلى الخلق أجمعين، (الشاهد) على الأنبياء بأنهم بلغوا أمهم، وعلى أمهم بما بلغوهم يوم القيامة، كما قال تعالى: ﴿وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١] كما تقدم تحقيقه.

(البشير) للمؤمنين بسعادة الدارين، (الداعى إليك)، أى الذى دعا الخلق إلى طاعة الله تعالى وتوحيده (ياذنك)، أى بأمرك بدعوتهم، أو بتيسيرك وتسهيلك، (السراج المنير)، شبهه بذلك لإزالته ظلمة الكفر، وتنويره لقلوب المؤمنين بنور هدايته، وتوضيحه لطرق الحق والحقيقة، ولأن ذاته صلى الله تعالى عليه وسلم نور، ولذا ورد أنه لم يكن له ظل كما مر، (وعليه السلام)، أى السلامة من كل وصمة ونقص.

(وعن ابن مسعود) كما رواه ابن ماجه والبيهقى فى كيفية أخرى للصلاة عليه: (اللهم اجعل صلواتك وبركاتك ورحمتك)، المراد يجعلها إنزالها، ولذا عداه بعلى، فقال: (على سيد المرسلين وإمام المتقين وخاتم النبيين محمد)، بالجر بدل مما قبله، (عبدك ورسولك)، قدم وصفه بالعبودية لشرفها بالاختصاص وتقدمها، (إمام الخير)، أى إمام الأخيار، أو المقتدى به فى كل خير، (ورسول الرحمة)، أى الذى أرسل رحمة للعالمين، وقد ورد فى حديث مسلم: «أنا نبي الرحمة».

(اللهم ابعثه مقاماً محموداً)، يحمد فيه جميع الأنبياء وسائر الخلق، وهو مقام الشفاعة العظمى، وقد ورد تفسيره بهذا، ومقاماً منصوب على الظرفية بابعثه بمعنى أقمه، وفسر بعضهم البعث بالإحياء والتنكير للتعظيم، (يغبطه فيه الأولون والآخرون)، أى يتمنون نيل مثله من غير زوال له، وهذا هو الفرق بين الغبطة والحسد، ولذا قيل: إن الغبطة حسد غير مدموم، وقد يراد بالغبطة لازمها، وهى المحبة والسرور بما رأوه فقط، وهو اللائق بالرسول والكمال، فإن منهم من تمنى مقام غير الذى خصه الله تعالى به، كأنه يقول: هلا

ساويته فى مقامه، وفيه اعتراض خفى، ولذا لما قيل له، صلى الله تعالى عليه وسلم: هل يضر الغبط؟ قال: «لا، إلا كما يضر العضاة الخبط»، فأشار إلى أن فيه ضرراً ليس كضرر تمنى الزوال، فإن الخبط يقطع الورق دون الأغصان والساق، فأعرفه فإنه دقيق.

(اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم إنك حميد مجيد)، تقدم بيانه، (وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد، وكان الحسن البصرى، رحمه الله، يقول: من أراد أن يشرب بالكأس الأوفى)، أراد به إناء فيه ما يرويه ويزيد، من الوفاء وهو الكثرة، وفى القاموس: وفى وأوفى، غنى وكثر فهو وفى وواف، وهو المراد، ورده الزبيدى فى لحن العوام بأنهم يقولون: درهم واف، إذا كان يزيد فى وزنه. وقال أبو بكر: الوافى الذى لا زيادة فيه ولا نقص، وهو الذى وفى بزمته. انتهى.

(من حوض المصطفى) الذى يسقى منه العطاش يوم القيامة، وهل هو الكوثر أو غيره، فيه ما فيه، (فليقل: اللهم صل على محمد وعلى آل وأصحابه وأولاده وأزواجه وذريته)، بضم المعجمة وقد تكسر كما مر: نسل الإنسان من ذكر وأنثى، وقد يخص بالنساء والأطفال، ومنه ذرارى المشركين من الذرء وهو الخلق، ولكثرتها أسقط الهمزة، وقيل: من ذر فرق أو من الذر؛ لأنهم خلقوا أولاً مثل الذر وهو النمل الصغير، وعليهما فلا أصل له فى الهمز، ويدخل فيهم أولاد البنات اتفاقاً على ما قاله ابن الحاجب.

لكن رُدَّ بأن مذهب أبى حنيفة أنهم لا يدخلون، وهو رواية عن أحمد، نعم أجمعوا على دخول أولاد بنات فاطمة فى ذريته، صلى الله تعالى عليه وسلم، خصوصية لهم؛ لشرف هذا الأصل العظيم والمجد الكريم، وبين الأزواج والآل عموم وخصوص من وجه، وبين الذرية والآل عموم وخصوص مطلق.

(وأهل بيته وأصهاره وأنصاره وأشياعه)، أى أتباعه جمع شيعة، وشيعة الرجل أتباعه، والفرقة على حدة، ويقع على الواحد المذكور وغيره، وغلب بعد ذلك على طائفة ادعت تفضيل على، كرم الله وجهه، على غيره كما سيأتى بيانهم فى محله.

(ومحببه)، المراد بهم من بلغت محبته منه محلاً لا يصل إليه غيره، بحيث يكون أحب إليه من نفسه وأهله وماله.

(وأمتة)، من عطف العام على الخاص؛ ليشمل جمع الأمة، (وعليها)، يعنى المتكلم ومن يختص به، (معهم أجمعين يا أرحم الراحمين)، ولتعميمه فى هذا الدعاء وتفصيله تفصيلاً تاماً كان جزاء من صلى عليه صلى الله تعالى عليه وسلم، ودعا له بهذا الدعاء من جنس

عمله بأن يكون مشربه أوفى.

(وعن طاوس)، هو الإمام أبى عبد الرحمن بن كيسان كما تقدم، (عن ابن عباس أنه كان يقول) إذا صلى عليه صلى الله تعالى عليه وسلم: (اللهم تقبل شفاعته محمد الكبرى) يوم القيامة، إذا قيل له صلى الله تعالى عليه وسلم: اشفع تشفع، وقال: الكبرى؛ لأن له صلى الله تعالى عليه وسلم شفاعات ثمة بلغها النورى خمساً، وقد تقدم ذكرها، والمراد بها شفاعته لفصل القضاء، لا لإخراج عصاة المؤمنين من النار كما قيل.

فإن قلت: شفاعته مقبولة، فما فائدة الدعاء له بهذا؟ قلت: هذا أمر نابه تعبدًا لنيل الثواب، وإن كان أمرًا محققًا كما فى قوله: (وارفع درجته العليا)، ومرتبته فى جنات النعيم، والمراد بهذا كله تعظيمه، (وآته)، أى أعطه وأنعم عليه، (سؤله)، فعل بمعنى مفعول كخبز بمعنى مخبوز، أى مسئوله ومطلوبه وما يحبه ويتبعه، (فى الآخرة والأولى) أى الدنيا، سميت أولى لتقدمها على الآخرة، ومطلوبه فى الآخرة درجات قرب، ونجاة أمته فى الدعاء إعلاء كلمة الله ونصره، ونصر أمته، وسعة ملكهم، وأن لا يسلط عليهم أعداءهم، ولا يستأصلهم، ولا يهلكهم بسنة عامة، ونحوه مما ورد فى الحديث: (كما أتيت إبراهيم وموسى).

فإن قلت: الفصل معقود لبيان كيفية الصلاة، وليس فى هذا ذكر لها. قلت: المراد بالصلاة الدعاء له، وهو دعاء فيه تعظيم وثناء عليه بما يليق به.

(وعن وهيب)، بالتصغير، (ابن الورد)، ويقال: ابن أبى الورد المخزومى المكى الزاهد الثقة مولاهم، واسمه عبد الوهاب، وهيب لقبه، وكنيته أبو عثمان، روى عن عطاء مرسلاً وغيره، وروى عنه كثير، وأخرج له مسلم وأصحاب السنن، وله أحاديث ومواعظ، توفى سنة ثلاث وخمسين ومائة، وفى بعض النسخ: وهب، مكبراً والمعروف الأول.

(أنه كان يقول فى دعائه) له، صلى الله تعالى عليه وسلم: (اللهم أعط محمدًا أفضل ما سألك لنفسه)، أى أجب دعاءه بما أحبه لنفسه، (وأعط محمدًا أفضل ما سألك له)، أى لأجله، (أحد من خلقك)، واستجب دعاءهم له، (وأعط محمدًا أفضل ما أنت مستول له إلى يوم القيامة)، تعميم بعد تعميم.

(وعن ابن مسعود)، رواه عنه ابن ماجه، والبيهقى، والديلمى، والدارقطنى، وتما فى فوائده، (أنه كان يقول: إذا صليت على النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، فأحسنوا الصلاة عليه)، أى اقصدا أحسنها وقولوه، (فإنكم لا تدرون)، أنها تبلغه أم لا (لعل

ذلك) الدعاء والصلاة (يعرض عليه)، وتبلغه صلاتكم عليه، فينبغي أن يتحرى الأحسن حتى يسره صلى الله تعالى عليه وسلم ما يبلغه منه، قيل: لعل هنا للجزم، فإنه ورد أنها تعرض عليه صلى الله تعالى عليه وسلم، وسيأتي.

وسئل ابن حجر: هل الأفضل والأحسن في الصلاة عليه أن يقول: صلى الله على محمد، أو على سيدنا محمد بصفة السيادة؟.

فأجاب: بأن اتباع الآثار الواردة أرجح، لا يقال: لعله تركه تواضعاً منه كما لم يكن يقول عند ذكر اسمه، صلى الله تعالى عليه وسلم، وهو مندوب لغيره؛ لأننا نقول: لو كان كذلك جاء عن الصحابة والتابعين، ولم يرو عنهم إلا في حديث ضعيف في الشفاء عن ابن مسعود، وذكر الشافعية: أنه لو حلف أحد أن يصلى على النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، أفضل صلاة، فبره بأن يقول: اللهم صل على محمد كلما ذكره الذاكرون، وسهى عن ذكره الغافلون.

وقال النووي، رحمه الله: أفضل ما في التشهد، والحاصل أنه لم يرو ذكر سيدنا عن أحد من الصحابة، ولو كان مندوباً ما خفى عليهم، والخير كله في الاتباع. انتهى.

وهذا يقرب من مسألة أصولية، وهى أن سلوك الأدب أحسن، أو الاتباع والامتثال؟ ورجح الثانى، وقيل: إنه هو الأدب كما مر.

وقوله: (وقولوا: اللهم اجعل صلواتك ورحمتك)، إلى قوله: (إنك حميد مجيد)، تقدم بيانه بما يغنى عن إعادته، إلا أنه قيل: إنه بيان للحسن الذى ذكره ابن مسعود، وأشاد لما أمر به من الإحسان فى الصلاة عليه، وأنه الأحسن، وقيل: إنه يحتمله ويحتمل أن يكون تمثيلاً للحسن منه، وإن كان فوقه ما هو أحسن منه، وأنه هو الظاهر، وفيه نظر.

(وما يؤثر)، بالبناء للمجهول، أى ينقل عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، وعن الصحابة والتابعين، وما اسم موصول مبتدأ خبره كثير الآتى، (من تطويل الصلاة وتكثير الثناء على أهل البيت وغيرهم) من الصحابة وتفضيلهم كما مر، (كثير) فى الآثار المروية عن السلف حتى أفرد بتأليف، من أحسنها القول البديع للسخاوى المتقدم ذكره.

(وقوله) فى الحديث المتقدم فى التشهد: (والسلام كما علمتم)، يعنى فى تشهد الصلاة فى قوله: السلام عليك أيها النبى... إلخ، وهو إشارة إلى تفسير ما سبق فى رواية مالك، عن ابن مسعود لما سأله: كيف نصلى عليك؟ أخره إلى هنا، وهو إشارة إلى ما علمهم من التشهد، وقوله: علمتم بالبناء للمجهول وبتشديد اللام، أو بالبناء للفاعل وتخفيف اللام كما تقدم، والمعنى ظاهر، وهما متلازمان؛ لأنهم إذا علموا عِلِّمُوا، لكن

ما بعده يقتضى الأول، أعنى قوله: (هو ما علمهم فى التشهد من قوله)، صلى الله تعالى عليه وسلم: (السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) تقدم تفسيره.

(وفى تشهد على)، رضى الله عنه، وتقدم أن التشهد روى عن الصحابة من طرق كثيرة أسندوها، وهذا لم نر من رواه عن على، (السلام على نبى الله، السلام على أنبياء الله ورسله)، قدمه لبيان شرفه وتفضيله عليهم، (السلام على رسول الله) صلى الله تعالى عليه وسلم، قيل: آخر وصفه بالرسالة إشارة إلى تأخر رسالته بحسب الزمان؛ لأنه مسك الختام، (السلام على محمد بن عبد الله)، كرر السلام عليه باسمه ونسبه تأكيداً، (السلام علينا وعلى المؤمنين والمؤمنات من غاب منهم ومن شهد)، أى حضر، (اللهم اغفر لحمد)، سيأتى بيان الدعاء له صلى الله تعالى عليه وسلم بالمغفرة، (وتقبل شفاعته، واغفر لأهل بيته، واغفر لى ولوالدى)، بالتشديد مضاف لىاء المتكلم، (وما ولدا)، زاده ليشمل أقرباء المسلمين وحواشى نسبه، إلا أن فيه إشكالاً؛ لأن علياً هو الذى قاله، فكيف يدعو لوالديه، وأمه فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف، وهى أول هاشمية ولدت هاشمياً، أسلمت وتوفيت بالمدينة، وكفنها رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى قميصه، واضطجع فى قبرها، وقال: «جزاك الله من أم خيراً»؛ لأنها ربتة صلى الله تعالى عليه وسلم وأحسن صنيعها معه كما ذكره الطبرى فى الرياض النضرة، وإنما اضطجع صلى الله تعالى عليه وسلم فى قبرها ليخفف عنها ضغطة القبر كما صرح به فى الحديث، وأبو طالب مات كافراً، وادعاء بعض الشيعة أنه أسلم لا أصل له، وقد نهى عن الاستغفار للمشركين كما فى الآية الكريمة. انتهى.

وأجيب عنه بأجوبة، فقول: إنه تغليب لأمه، ولا وجه له، وقيل: المراد بأبويه آدم وحواء، ولا يخفى بعده، وقيل: المراد تعليم من يدعو من المؤمنين أن يقوله، وهو أقربها، وما قيل: إنه سهو من الناسخ، زاد فيه ألفاً، وإنما هو ولدى، يعنى الحسن والحسين وأولادهما، ليس بشيء، وكذا إن كان من كلامه، صلى الله تعالى عليه وسلم، أو هو بناء على إسلام أبويه على ما ارتضاه السهيلي، وسيأتى بيانه، (وارحمهما)، فيه ما تقدم، (السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته)، تقدم بيانها.

(جاء فى هذا الحديث عن على الدعاء للنبى صلى الله تعالى عليه وسلم بالغفران)، وهى المغفرة، وهى كما قال الراغب: إلباس الشيء ما يصونه، فهى من الله صون عبده من مس العذاب، والدعاء بها له، صلى الله تعالى عليه وسلم، من أمته لا ينبغي؛ لإيهامه

القصور من المدعو له كالدعاء له بالرحمة، وأما قول الله له: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢]، ودعاؤه لنفسه بالمغفرة، فلا يقاس عليه.

(وفي حديث الصلاة عليه) صلى الله تعالى عليه وسلم (عنه أيضًا)، أى عن على مثله، (قبل) بالبناء على الضم، أى قبل هذا، تقدم من طريق الحاكم، (الدعاء له)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (بالرحمة)، وإنما يدعى له بالصلاة والبركة اقتصاراً على ما ورد فى حقه، وإن كان معناها الرحمة، لكنها رحمة خاصة مشعرة بنوع تعظيم، (ولم يأت فى غيره)، أى فى غير هذا الحديث (من الأحاديث المرفوعة المعروفة) المنسوبة إليه صلى الله تعالى عليه وسلم، وهو بيان لغيره.

(وقد ذهب أبو عمر بن عبد البر) الإمام الجليل القدر، كما تقدم، (وغيره) من علماء المالكية والحديث، (إلى أنه لا يدعى للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالرحمة)، فهو مكروه عندهم؛ لإيهامه التقصير، (وإنما يدعى له بالصلاة)، أى بهذا اللفظ المأمور به فى القرآن، (والبركة التى تختص به)، يعنى التى بمعنى الدوام والثبوت على التشريف والتكريم، بكثرة الخيرات الإلهية وفيض المواهب اللدنية، (ويدعى لغيره) من المؤمنين، (بالرحمة والمغفرة)؛ لأنه غير معصوم، ولا يخاف من تقصير، فهو محتاج لمغفرة الله ورحمته أشد، لا كالرسول المعصوم الذى غفر الله له ما تقدم وما تأخر، والمراد غيره صلى الله تعالى عليه وسلم من أمته، لا الأنبياء، فإن من الأدب أن لا يدعى لهم بذلك أيضًا، وكذلك الصحابة ينبغى أن يقال فيهم: رضى الله تعالى عنهم، ولا يرد على هذا أن الصلاة معناها الرحمة، فإنه لا يلزم من كون لفظ بمعنى لفظ أنه يستعمل فى محله، مع أنه غير مسلم، فإن الصلاة فيها معنى التعظيم، ولو كانت مطلق الرحمة لزم استعمالها فى حق غيره، وليس كذلك.

(وقد ذكر) الإمام (أبو محمد بن أبى زيد) فى مذهب مالك صاحب الرسالة المشهورة كما تقدم، (فى الصلاة على النبي) صلى الله تعالى عليه وسلم فى تشهد الصلاة، (اللهم ارحم محمدًا وآل محمد، كما ترحمت على إبراهيم وآل إبراهيم)، ورده المصنف بقوله: (ولم يأت هذا فى حديث صحيح، وحجته) فى جواز الدعاء له صلى الله تعالى عليه وسلم بالرحمة الذى منعه غيره (قوله) صلى الله تعالى عليه وسلم، فيما روى عنه (فى السلام) المروى فى التشهد: (السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته)، وإطلاق الرحمة عليه هنا يدل على جواز الدعاء له صلى الله تعالى عليه وسلم بالرحمة، إذ لا فرق بينهما.

وقال الرافعى فى الشرح الكبير: من الناس من زاد: وارحم محمدًا كما رحمت على إبراهيم، وربما يقولون: وترحمت على إبراهيم، بالتاء، ولم يرد فى خير صحيح، وإنه لا

يقال: ترحمت عليه، وإنما يقال: رحمته، وفي الترحم تكلف لا يحسن إطلاقه على الله. وقال الإسنوي: فيه أقوال، وقد أسقطها النووي من الروضة، وقول الرافعي: إنه لا يقال: رحمت عليه، غير مستقيم، فإن الصغاني قال: يقال: ترحمت عليه، وقال الغزالي: لا يجوز ترحم بالثناء، وهو مراد الرافعي بقوله: إنه لا يحسن.

وقال النووي: إنه بدعة، وتابع ابن العربي في إنكاره، وتخطئة ابن أبي زيد، وفي الأذكار ما قاله بعض أصحابنا، وابن أبي زيد من استحباب زيادة: وارحم محمدًا وآل محمد، بدعة لا أصل لها، وقد جهل ابن العربي في شرح الترمذي قائله؛ لأنه ليس في التشهد الذي علمه رسول الله الصحابة، فالزيادة استدراك عليه. وقال بعضهم: إنكاره غلط؛ لأن الحاكم رواه في مستدركه بأسانيد صحيحة عن ابن مسعود، وكذا رواه الذهبي، وقد قاله الشافعي في رسالته، وهو رد لما قاله مقلدوه، كما قال البرهان الحلبي في حواشيه.

أقول: محصل ما قالوا بأسرهم، أنهم اختلفوا في جواز الدعاء له صلى الله تعالى عليه وسلم بالرحمة والمغفرة، وفي وروده في الحديث، والذي صححه أكثر الفقهاء والحفاظ، ثبوته وجوازه، ومنشأ الخلاف أن الرحمة والمغفرة تقتضي قصورًا وذنبًا حماه الله تعالى منه وأعطاه براءة منه، إذ قال له صلى الله تعالى عليه وسلم: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢]، وسوى بينهما إيماء إلى أن المتقدم كالتأخر في عدم الوقوع، ولذا قيل: المراد بذنبه ذنب أمته كما تقدم، فينبغي أن يقال: بجوازه مقرونًا بغيره غير منفرد تعبدًا وطلبًا للثواب، والمغفور له ليس ذنبًا كذنوبنا، بل أمور تقتضيها الجبلة البشرية، وتأباه العادة الملكية من الأشغال الدنيوية، وإن كانت مباحة أو لازمة لمقامه صلى الله تعالى عليه وسلم، ولذا قال: (إنه ليغان على قلبي فأستغفر الله في اليوم والليلة مائة مرة)، وسيأتي تحقيقه، إن شاء الله تعالى.

\* \* \*

### (فصل في فضيلة الصلاة عليه ﷺ)

أى ثوابها وفوائدها لمن قالها، (والتسليم عليه)، أى قوله: السلام عليك أيها النبى، ونحوه، (والدعاء له) المأثور، نحو: اللهم آتة الوسيلة والفضيلة والدرجة العالية الرفيعة، والمراد تعظيمه صلى الله تعالى عليه وسلم وإظهار محبته بطلب بغيته، فليس من تحصيل الحاصل، ولا الاحتياج له، صلى الله تعالى عليه وسلم.

وقدم حديثًا مسندًا برواية تبركًا به، رواه النسائي ومسلم، عن ابن عمر: (حدثنا أحمد



ابن محمد الشيخ الصالح من كتابه)، قالوا: من روى عنه المصنف، رحمه الله تعالى، من مشايخه واسمه أحمد بن محمد، عدة ناس، منهم أحمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عثمان بن غلبون الخولاني، وأحمد بن محمد بن عبد العزيز اللخمي، وهو ابن الرضى أبو جعفر، وأحمد بن محمد بن عبد الله الشارقي، والمراد الأول؛ لأنه أشهر مشايخه، وكان عليه أن يذكر ما يعينه، فكأنه اعتمد على شهرته.

قال: (حدثنا القاضي يونس بن مغيث)، تقدمت ترجمته، قال: (حدثنا أبو بكر بن معاوية) بن الأحمر الأندلسي، وهو محمد بن معاوية بن عبد الرحمن بن معاوية بن إسحاق بن عبد الله بن هشام بن عبد الملك بن مروان أبو بكر القرطبي، الإمام، الثقة، الجليل، رحل إلى المشرق سنة خمس وتسعين ومائتين، وسمع من النسائي وغيره، ودخل الهند تاجرًا، وتوفي سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة، قال: (حدثنا النسائي)، إمام الحديث، صاحب السنن المشهور، واسمه أحمد بن شعيب كما تقدم بيانه.

قال: (حدثنا)، وفي نسخة: أخبرنا من هنا... إلخ، (سويد بن نصر) أبو الفضل المروزي المعروف بالشاه الإمام الثقة، روى عن ابن المبارك وغيره، وأخرج له أصحاب السنن، وتوفي سنة أربعين ومائتين، قال: (أخبرنا عبد الله، عن حيوة بن شريح)، هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح التميمي مولاهم المروزي، شيخ خراسان، وأبوه تركي تاجر، وأمه خوارزمية، ولد سنة ثمان وعشرين ومائة، وتوفي سنة إحدى وثمانين ومائة، وقبره مهيب يزار، وأخرج له الستة، كما تقدم، وحيوة بن شريح، تقدمت ترجمته وما فيه.

(قال: أخبرني كعب بن علقمة) بن كعب بن عدى التنوخي المصري التابعي الثقة، توفي سنة ثلاثين ومائة، وأخرج له أصحاب السنن، وفي بعض النسخ: كعب، عن علقمة، وهو سهو، وقد تقدم هذا الحديث، (أنه سمع عبد الرحمن بن جبير، مولى نافع)، الإمام الجليل الثقة، أخرج له أصحاب السنن، وتوفي سنة سبع وتسعين، (أنه سمع عبد الله بن عمر) الصحابي المشهور، رضى الله تعالى عنهما، (يقول: سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول: إذا سمعتم المؤذن) وهو يؤذن للصلاة أو غيرها مما يشرع، (فقولوا مثل ما يقول)، من تكبير وتشهد وصلاة وحيلة تصديقًا، وهو سنة معروفة، وقيل: إنه واجب، وتقدم بسط الكلام فيه، (وصلوا على)، وفي مسلم: «ثم صلوا على»، والمعنى واحد.

وقد علمت أن هذا أحد المواطن التي يستحب فيها الصلاة عليه كما تقدم، وأنه

يقرن فيه الصلاة بالسلام، فإنه الأفضل، وارتكاب خلافه مكروه، ولا يحتاج لتعليمهم كيفية الصلاة السابقة؛ لأن السلام سبقها فى التشهد، فلا إفراد فيه، وقد جاء ذكر الصلاة مقروناً بالسلام فى مواطن، منها عقب ما يقال عند ركوب الدابة، كما رواه الدارقطنى فى الدعاء مرفوعاً، وكذا فى غيره، وإنما حذف فى بعض المواضع اختصاراً، وكذا يستحب الصلاة على النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى الإقامة كما ذكره الخيضرى فيما تقدم.

(فإنه من صلى على مرة واحدة، صلى الله عليه عشراً)، فإن الحسنه بعشرة أمثالها، وكون الله عز وجل يصلى عليه، فيه من الرحمة له، وإعلاء قدره، ما لا يخفى، وقال يقول بالمضارع، إشارة إلى أنه يقوله من غير تأخر لما بعد الأذان، وظاهره أنه يتابعه فى الحيلتين، وهو قول فيه، وفى قول معتمد أنه يقول عندهما: لا حول ولا قوة إلا بالله، أى لا قدرة للعبد على طاعته التى دعى إليها، إلا بتوفيقه، وكان ابن جبير يقول: سمعنا وأطعنا، ويسن أنه لا يرفع الجيب صوته فى الإجابة؛ لأن التشبيه ليس من كل الوجوه.

(ثم سلوا الله لى الوسيلة)، بأن يقول: اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة، آت محمداً الوسيلة والفضيلة، وابعته المقام المحمود الذى وعدته، فإن من قال ذلك، حلت له شفاعتى يوم القيامة، والوسيلة لغة ما يتقرب به إلى كل كبير، وفسرت فى الحديث بقوله: (فإنها منزلة فى الجنة)، من أعلى منازلها، وقد يرد هذا معناها اللغوى، فإنها تقربه إلى الله، (لا تنبغى لأحد من عباد الله إلا لعبد)، أى لا تليق بكل أحد، فإنها أعلى المنازل، فلا تليق إلا بأقرب البشر، وقد فسرت الوسيلة أيضاً بالشفاعة العظمى كما مر، وجمع بينهما بأن صاحب تلك المنزلة هو صاحب الشفاعة العظمى أيضاً.

(وأرجو أن أكون أنا هو)، عبر بالرجاء، وإن كان الله تعالى أعطاه ذلك لوعده من لا يخلف الميعاد تواضعاً منه صلى الله تعالى عليه وسلم وتفويضاً لأمره فيما يستقبل إلى الله وتعليماً لأمرته وإرشاداً لهم؛ لأن يكونوا بين الخوف والرجاء دائماً، لاسيما فى أمور الآخرة، وأنا تأكيد لاسم كان المستتر، وهو خبرها، وضع موضع إياه استعير ضمير الرفع لضمير النصب، وتقدم أن ذلك خلاف الظاهر، وقيل: اسمها ضمير مستتر، وأنا هو مبتدأ وخبر، والجملة خبر أكون، وما قيل: من أن هو وضع اسم الإشارة، أى أن كون ذلك العبد، كما فى قول رؤبة<sup>(١)</sup>:

(١) الرجز لرؤبة فى ديوانه (ص ١٠٤)، وأساس البلاغة (ص ٥٠٩)، والاشباه والنظائر (٦٣/٥)، وخزانة الأدب (٨٨/١)، ولسان العرب (٤١١/٨)، والمحاسب (١٥٤/٢)، وتهذيب اللغة (٤٠٧/٥)، ومقاييس اللغة (٣١٠/١)، ومجمل اللغة (٢٩٩/١).

فيها خطوط من سواد وبلق كأنه فى الجلد توليع البهق  
لا وجه له، فإن مثله إنما ذكره فى وضع الضمير المفرد موضع غيره، لا فى وضع  
المرفوع موضع غيره كما ذكره النحاة.

(فمن سأل لى الوسيلة حلت عليه الشفاعة)، أى استحققت ووجبت له بفضل الله  
تعالى، عز وجل، من حل بمعنى نزل، وفى البخارى حلت له، وهما بمعنى، والشفاعة هنا  
مطلقة، فإن كان مذبذباً خلصته شفاعته، صلى الله تعالى عليه وسلم، من العذاب، وإلا  
شفع له بإعلاء درجته، أو بإدخاله الجنة من غير حساب.

وفى شرح مسلم للمصنف: أن هذا مختص بمن قال مخلصاً قاصداً بذلك تعظيمه،  
صلى الله تعالى عليه وسلم، لا مجرد الثواب، وقال ابن حجر: إنه تحكم غير مرضى، ولو  
أخرج الغافل كان أشبه، وتقدم الكلام على ذلك كله، وفيه الحث على الدعاء فى  
أوقات الصلاة؛ لأنه محل الإجابة كما قالوه.

(وروى أنس بن مالك)، كما فى شعب الإيمان للبيهقى: (أن النبى، صلى الله تعالى  
عليه وسلم، قال: من صلى على صلاة واحدة فى وقت ما، صلى الله عليه عشر  
صلوات)، أى رحمة مضاعفة معظمة لا تشابه غيرها؛ لأن إضافته إلى الله إضافة تعظيم  
وتشريف، وإن كان كل من جاء بحسنة له عشر أمثالها، (وحط عنه عشر خطيئات)، إن  
كان ارتكب خطية، (ورفع له عشر درجات)، بإعلاء مقاماته فى جنة النعيم وعلو منزلته  
بقربه من الله.

(وفى رواية) أخرى رواها أبو يعلى: (وكتب له عشر حسنات)، فإن الصلاة عليه  
حسنة، وكل حسنة بعشر أمثالها، والزيادة هنا بإسناد ذلك إلى الله، وأنه فعل ذلك  
بنفسه، ولم يوكله للملائكة الكتبة، فيدل على أنها أعظم من سائر الحسنات، وصلاة الله  
كما علمت رحمته رحمة خاصة به، فهى على حقيقتها من غير مشاكلة كما قيل.

(وعن أنس) بن مالك، أنه روى (عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم)، فى حديث رواه  
ابن أبى شيبة فى مسنده، أنه قال: (إن جبريل)، عليه الصلاة والسلام، (نادانى)، أى قال  
لى، ويحتمل أنه رآه فى الأفق، فناداه بصوت عال، قال فيه له: من صلى... إلى آخره،  
ويؤيد الأول قوله فى بعض النسخ: (فقال: من صلى عليك صلاة) بإخلاص، يقصد بها  
تعظيمك كما مر، (صلى الله تعالى عليه عشرًا، ورفع له عشر درجات)، فوق مقامه الذى  
يستحقه، وصلاة الله على من صلى عليه ثابتة فى أحاديث كثيرة مسندة صحيحة، وفى  
بعض الروايات زيادة على العشر، والأقل لا ينفى الأكثر.

(وفي رواية عبد الرحمن بن عوف) التي رواها الحاكم والبيهقي وصححها، (عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، أنه قال: لقيت جبريل، فقال لي: أبشرك، أي أخبرك بما يسرك سروراً عظيماً يظهر في وجهك وبشرك، وهو أصل معناه (أن الله)، أي بأن الله (يقول: من سلم عليك)، أي قال: السلام عليك أيها النبي، داعياً لك بالسلامة من كل نقص وسوء، وملقياً إليك عنان تسليمه، (سلمت عليه)، أي سلمته من كل سوء وحفته عنايتي، وعبر بهذا مشاكلة، (ومن صلى عليك، صليت عليه)، ليس في هذه الرواية عدد ولا غيره، فهي محمولة على ما مر.

والحديث صحيح، روى من طرق، وسببه أن عبد الرحمن بن عوف كان يلازم رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، ويخدمه ليلاً ونهاراً، فاتبعه ليلة، وقد خرج من منزله، فدخل حائطاً وسجد سجوداً طويلاً، حتى ظن أنه قبض روحه، فبكى، فقال له رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم: «ما لك؟»، فأخبره بما خطر بباله، فقال له: «جاءني جبريل، وأخبرني بأن الله يقول لي: من سلم عليك، سلمت عليه، ومن صلى عليك، صليت عليه، فسجدت شكراً له»، وهو حديث صحيح المتن والسند. وقال الحاكم: لا أعلم في سجدة الشكر أصح منه، والأحاديث في فضل الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم كثيرة لا تحصى.

(ونحوه)، أي مثل هذا الحديث لفظاً ومعنى، (من رواية أبي هريرة، ومالك بن أوس ابن الحدثان)، بفتح الحاء والذال المهملتين ومثلثة وألف ونون، علم منقول من المصدر، ومالك هذا هو أوزني مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وأخرج له الستة، واختلف فيه، هل هو صحابي رأى النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، وروى عنه أحاديث مرفوعة؟ أو تابعي روايته مرسله؟ والأصح عند الذهبي وغيره أنه تابعي، وتوفي سنة اثنين وتسعين، وهو ما روى عن عمر بن الخطاب، رضى الله تعالى عنه، أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، خرج يترز، ولم يجد من يتبعه، ففزع عمر واتبعه بمطهرة، فوجده ساجداً في شربة، فتنحى عنه حتى رفع رأسه، فقال له: أحسنت يا عمر؛ لتنحيته عنه تأديباً، ثم قال لي: «إن جبريل أتاني، فقال: من صلى عليك واحدة، صلى الله عليه عشرًا، ورفع عشر درجات»، أخرجه البخاري في الأدب وغيره.

(وعبيد الله بن أبي طلحة) الأنصاري، وعبيد الله بالتصغير، وفي نسخة: عبد الله، مكبراً. قال البرهان: وهو الأصح بل الصواب، وهو عبد الله بن أبي طلحة زيد بن سهل الأنصاري، أخو أنس لأمه، ووالد إسحاق وإخوته، وهو صحابي له رواية، توفي في زمن الوليد، وحنكه رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، وسماه، وحديثه رواه أحمد،

والحاكم، وابن حبان، والنسائي، قال: خرج رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، ذات يوم، والبشر يرى في وجهه، فقال لما سُئِلَ عن سبب بشره: «جاءني جبريل، فقال لي: أما يرضيك يا محمد أن لا يصلي عليك أحد من أمتك واحدة إلا صليت عليه عشراً ولا يسلم عليك أحد من أمتك إلا سلمت عليه عشراً»، وأخرجه ابن الجوزي في الوفاء بزيادة: «ولا يكون لصلاته منتهى دون العرش، ولا تمر بملك إلا قال: صلوا على قائلها كما صلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم».

(وعن زيد بن الحباب)، بضم الحاء المهملة، وموحدين بينهما ألف، (قال: سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول:)، الظاهر من السياق أنه صحابي سمع من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، كما في سائر النسخ، وهو كما قالوه: وهم أو بيض له، أو سقط من الكاتب، فإن ابن الحباب ليس بصحابي ولا تابعي، وأين هو، وأين رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، وأصحابه؟ وإن صحت روايته.

وقيل: إنه لم يكن به بأس، ورحل في طلب الحديث إلى الأندلس مع فقره، وله ترجمة في الميزان، وكان المصنف، رحمه الله تعالى، لما أراد الحديث، سقط أول سنده، ولذا قال يحيى بن على القرشي المحدث: إنه وهم ظاهر، فإنه ليس بتابعي ولا من أتباعه، وإنما روى عن مالك وأمثاله، وليس له نظير في اسمه واسم أبيه من الصحابة.

وهذا الحديث رواه ابن الحباب، عن ابن لهيعة، عن بكر بن سودة، عن زياد بن نعيم، عن ابن شريح الحضرمي، عن ربيعة بن ثابت الصحابي، عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، فهو معضل لا مرسل كما قيل، وابن الحباب توفي سنة ثلاث ومائتين، وقيل: إنما حذف سنده؛ لضعفه، وهو اعتذار أعظم من الذنب، فإنه ليس بمعضل أيضاً؛ لأن المعضل إذا قيل: سمعت، يكون كذباً، فالصواب أنه وهم، وجواب الثماني عنه: بأن المصنف، رحمه الله تعالى، أسقط ما عدا زيد؛ لأنه لا غرض له في ذكر روايته، لا وجه له، وإنما يصح لو لم يقل: سمعت، وزيد هذا هو أبو الحسين الحافظ الخراساني، والذي يخطر بالبال أن قوله: سمعت رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، ليس من قول زيد، وإنما هو قول أبي هريرة، وهو المقصود بالرواية، وما بعده متابعة له وبيان لكثرة طرقه، وهذا غاية ما يمكن في توجيهه لحسن الظن به، وليس ببعيد، إلا إن نظر لزيادة قوله: وعن.

(من قال) في صلاته على رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم: (اللهم صل على محمد، وأنزله)، أى أعطه، (المنزل المقرب) بصيغة المفعول، ويجوز كسر راءه، (يوم القيامة)، هو على ظاهره، أو المراد في الآخرة، والقرب منه رفعة معنوية، المراد منه تعظيم

الثواب وفيض المواهب الربانية لأقرب مكان؛ لأن الله تعالى منزله عنه، (وجبت له شفاعتي)، أى تعينت وتحققت بلا تردد؛ لأن الله تعالى لا يجب عليه شيء عندنا.

(وروى ابن مسعود) فى حديث رواه الترمذى، وابن حبان، وفى نسخة: وعن ابن مسعود: (أولى الناس بى يوم القيامة)، أى أحقهم بشفاعتي وعنايتي، أو أقربهم منى منزلة، (أكثرهم صلاة على)، فإن ذلك يدل على محبته، والمرء مع من أحب.

(وعن أبى هريرة، عنه)، صلى الله تعالى عليه وسلم: (من صلى على فى كتاب) كتبه من تأليف ورسالة وغيره كما مر بيانه، (لم تنزل الملائكة تستغفر له)، أى تدعو له بالمغفرة، (ما بقى اسمي)، أى مدة بقاءه مكتوباً، (فى ذلك الكتاب)، والمراد التأيد، كقوله تعالى: ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧].

قال الطبرانى فى الأوسط: رواه أبو الشيخ فى الثواب، والمستغفرى. وقال العراقى فى تخريج أحاديث الإحياء: روه بسند فيه ضعف، ومثله يعمل به فى فضائل الأعمال. وقال خاتمة العلماء المالكية: الخطاب فى معنى ذلك يحتمل أن المراد أنه كتب الصلاة عليه فى كتابه، ويحتمل أنه قرأ الصلاة عليه المكتوبة، وهو أوسع وأرجى، والأول أظهر وأقوى. انتهى. وتقدم نقله عن شيخ زروق.

قلت: الأول هو المراد؛ لأن المعنى أنه سن بذلك سنة حسنة لما كتبه، وكان سبباً لقراءته، فله أجره وأجر من قرأه أجراً غير مقطوع ولا ممنون.

(وعن عامر بن ربيعة: سمعت النبى صلى الله تعالى عليه وسلم يقول: من صلى على صلاة، صلت عليه الملائكة ما صلى على، فليقلل من ذلك عبد أو ليكثر)، العطف للتخيير، والفاء فصيحة، أى إذا عرفت بقاء هذا ودوامه ونفعه لك، فإن شئت أكثرت من كتابته كما استفيد من الأول، أو التلطف به كما استفيد من هذا؛ لترجح رجحاً كثيراً دائماً، وإن لم تشأ فاقصر على قليل منه نافع لك، وهذا فى الحقيقة حث له على الإكثار فى الحقيقة، فإن العاقل لا يترك الخير الكثير ما أمكنه، ولذا قيل: التخيير بعد الإعلام بما هو خير أكثر تحذيراً من التفريط فى تحصيله قريب من التهديد، وفيه من البلاغة ما لا يخفى.

(وعن أبى بن كعب)، فى حديث رواه الترمذى وحسنه: (كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا ذهب ربيع الليل)، أى الأول، وكان فعل ماض، لكنها تستعمل عرفاً للدوام، نحو: (كان الله غفوراً رحيمًا)، كما ذكره ابن جنى فى الخصائص، (قام) من نومه، وانتبه بعد استراحته، (فقال) لمن عنده من زوجاته وأهل بيته: (يا أيها الناس اذكروا

الله) بتمجيده وتحميده بأسمائه الحسنى، ثم ذكرهم ووعظهم، وقيامه ليتهدد، وخص هذا الوقت بما ذكر؛ لأنه وقت غفلة بمقتضى الطبيعة البشرية.

(جاءت الراجعة تتبعها الرادفة)، والراجعة من الرجفة، وهى الحركة بشدة، والرجفة معها صوت واضطراب، ولذا قيل للبحر: رجاف، وقد نظرف ابن نباتة المصرى فى قوله فى وصف من حدث له رعشة فى كفه:

ما كان من رجاف كفك منكراً فالبحر من أسمائه الرجاف

والمراد بالراجعة ما يكون بين يدى الساعة من الفتن والمهرج والمرج والزلازل، والرادفة من ردف بمعنى تبع، والمراد الساعة أو الصيحة أو النفخة أو زلزلة أخرى، والمراد إخبارهم بقرب الساعة وأشراتها.

(جاء الموت بما فيه)، من سكراته وأهواله وهو أقرب لكل أحد من حبل الوريد، والمراد حثهم على طاعة الله وإيقاظهم من نوم الغفلة.

(فقال أبى بن كعب)، لما سمع ما قاله صلى الله تعالى عليه وسلم: (يا رسول الله، إنى أكثر الصلاة عليك)، وأشغل بها أوقاتي بعد أداء الفرض ونحوها، (فكم أجعل لك من صلاتي؟)، أى ما مقدار الوقت الذى أصلى عليك فيه؟ (قال: ما شئت)، أى أى قدر تريده ويتيسر لك، (قال: الربع؟)، أى أصرف ربع أوقاتي لها؟ (قال: ما شئت، وإن زدت) على الربع، (فهو خير لك)، نافع فى الدنيا والآخرة.

(قال: الثلث؟)، أى أصرف لها ثلث وقتي؟ (قال: ما شئت)، أى يكفى هذا، (وإن زدت فهو خير) وأحسن لك.

(قال: النصف؟ قال: ما شئت، وإن زدت فهو خير لك، قال: الثلثين؟ قال: ما شئت، وإن زدت فهو خير، قال: يا رسول الله، أجعل صلاتي كلها لك؟ قال: إذا تكفى)، أى تغنيك عما عداها؛ لأن فيها خير الدنيا والآخرة، وزيادة الرزق ببركتها، (ويغفر ذنبك)؛ لأنها مكفرة لسائر الذنوب.

أقول: الصلاة فى هذا الحديث بمعنى الدعاء كما ذكره فى كتاب الصلاة والبشر، ومعناه أنه فى مواطن الدعاء كعقب الصلاة ونحوها إذا أراد أن يدعو لنفسه، وله صلى الله تعالى عليه وسلم، هل يزيد فى دعائه لنفسه على الصلاة عليه، أو يسوى بينهما، أو يزيد فى الصلاة عليه، أو يجعل دعاءه كله له ويترك دعاءه لنفسه، فإنه إذا فعل ذلك كفاه عن الدعاء لنفسه، فإن الله يصلى عليه أضعاف صلاته، فينال كل خير من الله تعالى من غير طلب، وهذا أولى وأحب إلى الله ورسوله.

إذا عرفت هذا، فما قيل هنا من أن هذا الحديث يقتضى أن الصلاة عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، أفضل من سائر العبادات؛ لأن الشارع إذا خص وقتاً بعبادة تكون فيه أفضل من غيرها، كأذكّار الركوع والسجود، فإنها أفضل من غيرها، وإن كان غيرها فى نفسه أفضل، فالصلاة عليه لمن يريد الدعاء أفضل من قول: لا إله إلا الله، وإن ورد فى الحديث: «أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلى: لا إله إلا الله»<sup>(١)</sup>.

وقد سئل شيخ الإسلام السراج البلقينى عن قراءة القرآن وذكر الله، والصلاة على رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، أيها أفضل؟.

فأجاب بأن كلاً منها أفضل فى محله، فالصلاة على النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى وقت الدعاء وهى فى الصلاة واجبة، فهى أفضل من غيرها، فإذا جعل الإنسان دعاءه كله للنبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، فإنه يكفى عما ثمة، وهى أفضل من الاستغفار وغيره من الدعاء، وهذا مما لا وجه له، ولا حاجة بنا إليه، فإن الحديث كما علمت، إنما يدل على أن صلاته على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تغنى عن دعائه لنفسه، ولا يقتضى أنها أفضل من سائر العبادات، ولا من قراءة القرآن وغيرها كما لا يخفى.

وقد أطال هذا القائل من غير طائل، وبعد عن المرام بمراحل، ولبعض الشراح هنا كلام لا مساس له بهذا المقام، وهذا الحديث فى المعنى كالحديث القدسى: «من شغله ذكرى عن مسئلتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين».

(وعن أبى طلحة)، زيد بن سهل الصحابى، وفى الصحابة أبو طلحة آخر، وهو الذى نزل فيه قوله تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]، كما قاله الخطيب. وقال البرهان: لا أعرف فى الصحابة من اسمه أبو طلحة غير ابن سهل هذا، وحديثه هذا أخرجه النسائى: (دخلت على النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، فرأيت) فى وجهه (من) آثار (بشوره)، أى مسرته وانشراحه، (وطلاقتة)، الطلاقة مصدر بمعنى البشاشة، قال الراغب: يقال: هو طلق الوجه، وطلق الوجه، إذا لم يكن كالحا. انتهى. وهو فى الأصل من الإطلاق من الوثاق، فاستعير للبشاشة والسرور.

(ما لم أره قط) فيه؛ لأن دأبه الخشوع والسكون، (فسألته) عن سبب ذلك، (فقال: وما يمنعنى؟) من المسرة وانشراح الصدر، (وقد خرج جبريل) من عندى (آنفًا)، أى قريباً من جميعك، (فأتانى ببشارة من ربى)، الظاهر أن فيه قلباً، أى أتانى ببشارة، ثم خرج،

(١) أخرجه الترمذى (٣٥٨٥)، والبيهقى (٨٩/٤، ٢٨٩، ١١٧/٥).



ومثله في كلامهم، والحديث صحيح، أخرجه أحمد، وأصحاب السنن، (أن الله)، بفتح الهمزة بدل مما قبله وبكسرها، والجملة مفسرة للبشارة، وهي الخبر السار، (بعثني)، أى أرسلني (إليك أبشرك أنه ليس أحد من أمتك يصلى عليك، إلا صلى الله عليه وملائكته بها)، أى بصلاته التى صلاحها، (عشرًا)، وقد تقدم هذا وتفسيره.

(وعن جابر بن عبد الله) فى حديث رواه البخارى، (قال: قال رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم: من قال حين يسمع النداء:، أى الأذان، فتعريفه للعهد (اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة)، أى الدائمة، أو التى تقدم لها الناس، فهو كعيشة راضية. (آت محمد الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقامًا محمودًا الذى وعدته، حلت له شفاعتى) أى تحققت (يوم القيامة)، وظاهره أنه يقوله وهو يسمع الأذان من غير إجابة.

وبه استدلل الطحاوى، على أنه لا يتعين الإجابة، أو المراد أنه يقوله حين يسمع النداء بتمامه، فيكون بعد الإجابة، والرواية تنكير مقامًا، حكاية لما فى القرآن، وهو منصوب مفعول «آت»، و«الذى» بدل، أو عطف بيان، أو هو منصوب على الظرفية، و«الذى» مفعول، وروى: «المقام المحمود»، بالتعريف كما قاله النووى، ولا وجه لإنكاره، وقد تقدم بيانه.

(وعن سعد بن أبى وقاص)، فى حديث صحيح رواه مسلم: (من قال حين يسمع المؤذن:، أى أذانه (وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله، رضيت بالله ربًا، وبمحمد رسولًا، وبالإسلام دينًا، غفر له)، أى جميع ذنوبه، وذكره استطرادًا لمناسبته لما قبله؛ لأنه ليس فيه شيء مما نحن فيه من فضيلة الصلاة عليه، وما قيل: إنه يعلم منه التزامًا؛ لأن مجرد الرضا به إذا كان سببًا للمغفرة، فكيف إذا قرن به الصلاة والسلام عليه، بعيد جدًّا؛ لأنه ليس فى الكلام ما يدل عليه بوجه من الوجوه.

(وروى ابن وهب)، هو الإمام أبو محمد عبد الله الفهرى، كما تقدم، (أن النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، قال: من سلم علىَّ عشرًا)، أى قال: السلام عليك يا رسول الله عشر مرات، (فكأنما أعتق رقبة): أى عبد، وعبر بالجزء عن الكل، أى كان ثوابه مثل ثواب ذلك.

(وفى بعض الآثار)، جمع أثر بمعنى الخبر الذى يؤثر، أى ينقل، والمراد به هنا الحديث: (ليردن على أقوام)، أى يأتونى على الحوض، (لا أعرفهم إلا بكثرة صلاتهم علىَّ)، وفى نسخة: ما، بدل: لا، يعنى أنه صلى الله تعالى عليه وسلم يرى فى وجوههم نورًا وعلامة من آثار الصلاة عليه.

(وفى) حديث (آخر: إن أنجاكم)، أى أسرعكم نجاة وخلاصاً (يوم القيامة من أهوالها)، أى شدائدها وخوفها، (ومواطنها)، الضمير للأول أو للقيامة التى تخافونها، (أكثرهم على صلاة)، يعنى أن يركعها تسهل عليه شدائدها، وهذا الحديث رواه الأصفهاني فى ترغيبه، عن أنس، رضى الله عنه.

وفيه أيضاً: (وعن أبى بكر الصديق: الصلاة على النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، أمحق للذنوب)، أى أشد إبطلاً وإذهاباً، من محق الشئ إذا أبطله، (من الماء البارد للنار)، فإنه إذا صب عليها أطفأها وأذهب ضررها، ففيه تشبيه للصلاة بذلك، (والسلام عليه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (أفضل من عتق الرقاب)، إنما خص السلام بجعل ثوابه كنواب عتق الرقاب؛ لأن السلام فيه تسليم له من سائر النقائص، ومن أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار، فسلم مما يخشاه فى الآخرة، فلذا جعل السلام عليه وأجره كالإعتاق وأجره، وشبهه به دون الصلاة، وهذه نكتة لطيفة لا تنافى ما مر؛ لأن وجه الشبه قد يكون أقوى فى المشبه.

وفى الدر المنضود بعد كلام الصديق هنا: وحب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أفضل من مهج الأنفس، أو قال: من ضرب بالسيف فى سبيل الله، وله حكم المرفوع، إذ مثله لا يقال من قبل رأى، وأخرجه التيمى، وعنه أبو القاسم بن عساكر، ومن طريقه اليمن بن عساكر بلفظ: الصلاة على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أفضل من عتق الرقاب، أو قال: من ضرب بالسيف فى سبيل الله، وسنده ضعيف.

قيل: وإنما كان السلام عليه أفضل من عتق الرقاب؛ لأن ثواب العتق إنما علم من جهته، ولأن العتق يقابله العتق من النار؛ لما فى الحديث الصحيح: «من أعتق رقبة، أعتق الله بكل عضو منها عضواً منه، حتى الفرج بالفرج»<sup>(١)</sup>، والسلام عليه يقابله سلام الله على المصلى عشرًا، وسلام الله عز وجل أفضل من مائة ألف ألف جنة، فناهيك به من متعة. انتهى. وفى بعض الشروح هنا كلام تركه خير منه.

\* \* \*

### (فصل فى ذم من لم يصل على النبى ﷺ وإشه)

لتركه الواجب عليه، وذمه بترك الأفضل فى حقه، ففيه إشارة إلى أنه قد يجب وقد يندب كما مر، ولهذا أخر هذا الفصل عما قبله، وصدره بحديث مسند رواه الترمذى

(١) أخرجه مسلم (١٥٠٩/٢٢)، وأحمد (٤٢٩/٢)، ٤٣٦، ١١٣/٤، ٣٢١، (٤٠٤)، والترمذى (١٥٤١)، والحميدى (٧٦٧)، والطبرانى (١٩٤/٦)، والبيهقى (٢٧٢/١٠).

كما هو دأبه في كتابه هذا، فقال:

(حدثنا القاضي الشهيد أبو علي، رحمه الله) هو ابن سكرة، وقد تقدم مراراً قال: (حدثنا أبو الفضل بن خيرون)، هو أحمد بن الحسن بن خيرون البغدادي الحافظ الناقد، وقد تقدم أيضاً، (وأبو الحسن الصيرفي) كذا في النسخ، والصواب: أبو الحسين بالتصغير، وقد تقدم ترجمته أيضاً (قالا: حدثنا أبو يعلى)، هو أحمد بن عبد الواحد المعروف بزوج الحرة، كما تقدم، قال: (حدثنا السنجي)، تقدم بيانه وبيان نسبته وضبطها، قال: (حدثنا محمد بن محبوب) تقدم ترجمته قال: (حدثنا أبو عيسى) محمد ابن عيسى بن سورة الإمام الترمذي المشهور، وقد تقدم بيانه، قال: (حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي)، هو أحمد بن إبراهيم البغدادي الحافظ، والدورقي يفتح الدال والراء المهملتين، بينهما واو يليها قاف وياء نسبة منسوب لبلد، وهو في الأصل اسم إناء للماء كالجرة، ولنوع من القلائس شبهت بالأواني لطولها.

وهم من غلط المزى في قوله: إنه اسم بلد، فإنه سبقه إليه الحاكم في كتاب الكنى، والمعتز اعتمد على كتاب الرشاطي، وقد رده البرهان الحلبي في المقتضى، والدورقي كان إمام الحديث في عصره، أخرج له الستة وغيرهم، وتوفي سنة ست وأربعين ومائتين، قال: (حدثنا ربعي بن إبراهيم) هو ربعي بن مقسم الأسدي الثقة الحافظ، توفي سنة سبع وتسعين ومائة، (عن عبد الرحمن بن إسحاق) بن عبد الله بن الحارث بن كنانة القرشي العامري المدني، ويقال له: عباد بن إسحاق، وثقوه وضعفه بعضهم، وله ترجمة في الميزان، (عن سعيد بن أبي سعيد) هو المقرئ، وقد تقدم.

(عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم: رغم أنف رجل)، أى أذله الله وأخزاه، وحقيقته: ألصق الله وجهه بالرغام، وهو التراب، فكنى به عما ذكر، وأضيف للأنف لتقدمه، (ذكرت عنده فلم يصل علىّ)؛ لأن الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم تعظيم له وثواب لقائله، وعزة له بإعزاز نبيه، فمن تركه مع سهولته عليه كان مستحقاً للإهانة، وهذا الحديث أخرجه الترمذي وحسنه، والحاكم وصححه.

(ورغم أنف رجل دخل رمضان)، أى جاء زمانه، والتعبير فيه بالدخول حقيقة عرفاً، أى في عرف اللغة، (ثم السلخ)، أى تم ومضى، وأصل السلخ نزع جلد الحيوان فاستعير لكل إخراج، يقال: سلخت درعه، أى نزعته، ومنه سلخ الشهر لآخره، قال تعالى: ﴿وَأَيُّ لَهِمُّ أَيْلٌ سَلَخَ مِنْهُ النَّهَارُ﴾ [يس: ٣٧]، ومما قلته:

أدهم الليل حين كان حرونا سلخت بذي الأهلة سلخاً

(قبل أن يغفر له)، أى ولم يغفر له، وفى التعبير بالقبليّة إشارة إلى أنه لكونه محل

المغفرة كانت كالموجودة، فذهب قبلها، (ورغم أنف رجل أدرك عنده أبواه الكبير)، أى أدرك الشيخوخة وعمر، أو هو معهما، إلا أنه لم ييرهما ويعاملها بما يرضيهما، (فلم يدخله الجنة)؛ لأنه لو فعل ذلك، أثابه الله وأدخله الجنة، فإن الجنة تحت أقدام الوالدين كما ورد فى الحديث.

(قال عبد الرحمن) بن إسحاق الذى تقدم قريباً، (وأظنه) أى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال: (أو أحدهما)، أى أحد أبويه، ويجوز عود الضمير لأبى هريرة، ففيه شك من الراوى، وسيأتى تنمة الكلام على هذا الحديث، والجامع بين هذين أن فى صوم رمضان رضى ربه وخالقه، وفى رضى الوالدين بر من هو سبب لوجوده، وفى الصلاة على النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، رضى من هو سبب لبقائه فى النعيم المخلد، والصوم رضى للرب بأمر ليس عليه فيه كلفة، كالصلاة على النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، وبر الوالدين، فقد حرم نفسه من فائدة عظيمة بترك أمر لا مشقة فيه.

ورواه مسلم بشم بدل الفاء؛ لاستبعاده ممن له عقل، والفاء نظراً لكون ذلك واقعاً عقبه، لا أن الفاء بمعنى ثم كما توهم، وقيد بر الوالدين بحال الكبر؛ لأنها حالة العجز ورحمتها، والإسناد فى قوله: يدخله، إسناد مجازى للسبب.

(وفى حديث آخر) رواه الحاكم وصححه، عن كعب بن عجرة بطريق أطول من هذا (أن النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، صعد المنبر) صعد بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المستقبل كما قاله البرهان الحلبى، والمنبر بكسر الميم اسم آلة من نير. بمعنى ارتفع؛ لارتفاع الخطيب عليه، (فقال: آمين) إذ صعد درجة، وآمين اسم فعل. بمعنى استجب كما مر. وقوله: آمين، يقتضى أنه سمع داعياً يدعو، ولم يكن معه أحد، فلذا سأله عن سبب قوله هذا، كما سيأتى.

(ثم صعد) درجة أخرى من درجات المنبر، (فقال: آمين، ثم صعد) درجة، (فقال: آمين، فسأله معاذ)، راوى الحديث (عن ذلك)، أى عن قوله: آمين ثلاثاً، وما سببه؟ (فقال) مجيباً للسائل عن سؤاله: (إن جبريل أتانى) لما صعدت المنبر، وروى أنه أتاه قبله، (فقال: يا محمد)، وروى أنه قال له: لبيك وسعديك (من سُميت) بالبناء للمجهول وتاء الخطاب المفتوحة نائب الفاعل، أى ذكر اسمك (بين يديه)، أى عنده، وهو حاضر يسمع، (فلم يصل عليك، فمات) تاركاً للصلاة عليك، والتعقيب عرفى كتزوج فولد له، (فدخل النار) عقوبة له على تركه الصلاة، وقد قدمنا أنه يقتضى وجوبها كلما سمع اسمه، والجواب عنه: (فأبعده الله) عن رحمته ونعيم جنته، وقال له جبريل: (قل: آمين) طلب منه التأمين على دعائه ليستجاب، وفيه تعظيم له لا يخفى، (فقلت: آمين) امتثالاً لأمره الذى

بلغه عن ربه.

قال ابن حجر في الزواج: ولهذا الوعيد بتكرير الدعاء عليه بالبعد والسحق وعده أبخل الناس، عدّوا ترك الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم عند ذكره من الكبائر بناء على وجوبها كلما سمع ذكره، كما ذهب إليه طائفة من الحنفية وغيرهم، ويمكن حمله على من ترك الصلاة عليه لاشتغاله بلهو ولعب على وجه يشعر بالاستخفاف بحقه صلى الله تعالى عليه وسلم، فيكون الترك حينئذ كبيرة مفسقة، فلا منافاة بين هذا وبين القول بعدم الوجوب بالكلية، وهذا أمر مهم لم نر من نبه عليه. انتهى.

(وقال فيمن أدرك رمضان) وصومه، (فلم يقبل منه) مبنى للمجهول، أى لم يقبله الله منه بأن أبطله وأحبط عمله، (فمات مثل ذلك)، أى فدخل النار، فأبعده الله، قل: آمين، فقلت: آمين، (ومن أدرك أبويه أو أحدهما فلم يبرهما)، أى لم يقيم بواجب حقوقهما وما يستحقانه.

يقال: بره، بفتح عين الماضى يبره بضمها؛ لأنه مضاعف متعد، والمطرّد فيه ذلك، إلا أفعلاً قليلة جاء فيها الضم والكسر، كما قاله ابن القوطية وغيره، كما فصل فى كتب التصريف، (فمات مثله) بالنصب، أى وذكر مثله، أى فدخل النار، فأبعده الله... إلخ، وعدم قبول رمضان إما لأنه لم يأت به على وفق أمر الله له به بأن أحل به، أو إما لأنه لم يخلص نيته فيه، وهذا حديث صحيح روى من طرق كثيرة بأسانيد متعددة.

(وعن على) بن أبى طالب، كرم الله وجهه، من حديث صحيح رواه الترمذى وصححه، والبيهقى، والنسائى، رحمهم الله، (عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، أنه قال: البخيل) كل البخيل (الذى) إذا (ذكرت عنده، فلم يصل على)، وتعريف الطرفين يدل على الحصر، أى لا يخيل إلا هذا، والبخل الإمساك عن بذل ما ينبغى شرعاً أو مروءة، والشرع يقتضى ذلك؛ لأنه أمر نابه، وكذ المروءة؛ لأنها تقتضى الثناء على ما أنعم وأحسن، وأى منعم مثله، صلى الله تعالى عليه وسلم، فإنه واسطة لكل أحد فى جميع النعم التى وصل إليها، والبخل بكلمة تنفع فى الدنيا والآخرة لا يضاهيه بخل.

وفى الحديث روايات مختلفة، فروى: البخيل كل البخيل، وموكداً كما يأتى، وفيه مبالغة لا تحفى، وهو هنا استعارة تبعية بتشبيه ترك الصلاة بترك الإنفاق، أو مكنية وتخييلية بتشبيه الصلاة بالمال الذى ينبغى إنفاقه.

(وعن جعفر) الصادق (بن محمد) الباقر، (عن أبيه) محمد الباقر، وهو تابعى، فالحديث مرسل كما فى شعب الإيمان للبيهقى، ورواه الطبرانى فى الكبير متصلاً عن الحسين بن

على جده، رضى الله عنهم، (قال: قال رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم: من ذكرت عنده فلم يصل علىَّ أخطيء به طريق الجنة)، أخطيء بضم الهمزة وكسر الطاء فى أكثر النسخ، مبنى لما لم يسم فاعله، وجوز بناؤه للفاعل أيضاً، أى دخل النار؛ لأنه أخطأ عن طريق الجنة، فكانت طريقه إلى النار؛ لأنه قد أضله الله عن طريقها، وهذا رواه جماعة من طرق متعددة، وفى بعضها خطيء.

(وعن على بن أبى طالب، قال: إن رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، قال: إن البخيل كل البخيل من ذكرت عنده فلم يصل علىَّ)، وكل هنا صفة البخيل للمبالغة، كأنه جمع أفرادها كلها، وتجب حينئذ إضافته لظاهر مماثل لموصوفه لفظاً ومعنى كما هنا، وكقوله:

وإن الذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد

وقد يضاف لما يماثله معنى فقط، وهذا الحديث أخرج من طرق متعددة أخرجه النسائي والبيهقي والبخارى فى تاريخه.

(وعن أبى هريرة) رواه أبو داود والترمذى وحسنه، والحاكم وصححه، (قال أبو القاسم، صلى الله تعالى عليه وسلم: أيما قوم)، أى هنا للعموم، وما مزيدة، أى كل قوم (جلسوا مجلساً)، أى فى مجلس ما، (ثم تفرقوا)، أى قاموا من مجلسهم (قبل أن يذكروا الله)، أى من غير ذكر له تعالى فى مجلسهم أو عند قيامهم منه، (و) قبل أن (يصلوا علىَّ)، كانت عليهم من الله ترة، وترة بكسر التاء المثناة وفتح الراء المهملة وهاء تأنيث عوض من الفاء المحذوفة كعدة وزنة، وهى مرفوعة اسم كان، وعليهم خير مقدم وجوز نصبها على الخبرية، واسم كان ضمير مستتر راجع إلى الجلسة المفهومة مما قبله، والترة لها معان الظلم والذنب والنقص والتبعة، وقد فسرت بالحسرة، وهو أقربها؛ لأنه ورد كذلك فى رواية كما سيأتى.

وقوله: (إن شاء عذبهم، وإن شاء غفر لهم)، يقتضى أنه بمعنى الذنب والخطيئة، فهو كالتفسير لما قبله، والمعانى كلها متقاربة، وما قيل من أنها بمعنى الحجة القائمة عليهم، فهم فى مشيئة الله إن شاء عذبهم بترك الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم، وإن شاء غفر لهم؛ لأنه الغفور الرحيم، وقد علم أن الترة هى فى الأصل النقص، قال تعالى: ﴿وَلَنْ يَرْكَزَ أَعْمَلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥]، ومعناها التبعة كما فى شرح السنة.

وفى غريب المدونة أن بعض الفقهاء حرفه، وقرأه بالثاء المثناة من الثأر بالهمزة، أى طلب الدم من القاتل، وأين هو منه لفظاً ومعنى، إذا علمت هذا، فيسن لمن أراد القيام

من مجلس أن يقول: لا إله إلا الله، وصلى الله وسلم على رسوله، ليكون مكفرًا لما في ذلك المجلس.

(وعن أبي هريرة)، رضى الله عنه، في حديث رواه البيهقي في الشعب (من أنسى الصلاة على نسي) بضم أوله وتشديد ثانيه، مبنى للمجهول، وفي نسخة: نسي، مخفف مبنى للفاعل (طريق الجنة)، ففيه جعل الصلاة كأنها دليل يرشده لطريق الجنة، أو مذكر يذكره بها، ففيه استعارة، أو النسيان بمعنى الترك مجازًا من ذكر المقيّد، وإرادة المطلق، كقول الله تعالى: ﴿تَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧]. وقوله: ﴿وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسى﴾ [طه: ١٢٦].

(وعن قتادة، عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم)، في حديث رواه عبد الرزاق، عن معمر، والحديث مرسل يستدل به في الفضائل دون الأحكام، كما علم مما مر: (من الجفاء)، الجفاء ترك الصلة والبر، ويكون بمعنى غلظة الطبع، ومنه قيل للأعراب: أهل الجفاء، والجفاء يمد ويقصر، وهو ضد الصلة، (أن أذكر عند الرجل)، وفي نسخة: «رجل»، وفي أخرى: «أحد»، (فلا يصلى على)، المراد بالرجل الجنس، كاللثيم في قوله: ولقد أمر على اللثيم يسبنى<sup>(١)</sup>

(وعن جابر)، رضى الله عنه، في حديث رواه البيهقي (عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم: ما جلس قوم مجلسًا، ثم تفرقوا منه على غير صلاة على النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، إلا تفرقوا على) رائحة تفوح منهم (أنق)، أفعل من النتن، وهى الرائحة الخبيثة التى يكرهاها كل طبع، وتكون كاللحوم المتغيرة بعد الموت، وفعلها تن بالكسر والضم عند ابن قوطية، فأفعل من الثلاثى على القياس، أو من أنتن على مذهب سيويه، فما قيل: إن صوابه أشد تنًا، لا وجه له، مع أنه يكفى لصحته وروده فى كلام أفصح الناس صلى الله تعالى عليه وسلم: (من ريح الجيفة)، الريح إما على ظاهره، أو بمعنى الرائحة، والجيفة فى الأصل رمة الحيوان إذا انتفخت وتغيرت؛ لأنهم أتوا بأمر مذموم، فشبه المعقول بالمحسوس.

وقيل: إنه لما صدر عنهم من الكلام المذموم شرعًا من غير مكفر له، وهو تقييد من غير دليل، وقيل: إنه ريجهم فى الملاء الأعلى أو يوم القيامة يشمه أهل الموقف، وهو بعيد لا يلائمه السياق.

فالظاهر أنه على التشبيه، أو المراد أنه كذلك فى الدنيا، وقد نقل عن بعض المشايخ

(١) هذا صدر بيت من بحر الكامل، وعجزه:

فمضيت ثم قلت لا يعينى

أنه كان يشتم من أهل الغيبة رائحة خبيثة، وهذا الحديث رواه الطيالسي، والبيهقي، والنسائي، والضياء في المختارة بسند صحيح، إلا أنه فيه ذكر الله مع الصلاة كما مر، والمشبه به إما فرد من أفراد الجيفة، أو شيء غيرها أشد تنبأ منها.

(وعن أبي سعيد) الخدرى فى حديث رواه البيهقى، وسعيد بن منصور وغيرهما، من طريق صحيحة، (عن النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، قال: لا يجلس قوم مجلساً، أى فى مجلس يتحدثون فيه، ولا يصلون فيه على النبى صلى الله تعالى عليه وسلم) فى أثناؤه، أو فى آخره، (إلا كان) ذلك المجلس (حسرة عليهم)، أى ندامة وتأسفاً على ما فاتهم فيه، (وإن دخلوا الجنة، لما يرون من الثواب) لمن صلى عليه، والقوم جماعة الرجال خاصة؛ لقوله<sup>(١)</sup>:

### أقوم آل حصن أم نساء

ويطلق على ما يشملهم تغليياً، وقيل: إنه عام لكل جماعة، وهو المناسب هنا، وقد تقدم معنى الحسرة، وهى فى الأصل بمعنى الانقطاع من حسرت الناقة، إذا انقطعت عن السير لكلال، ويجوز فى كان أن تكون تامة وناقصة، وجعله نفس الحسرة مبالغة، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ لَحْصَرَةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [الحاقة: ٥٠]، أو إسناده مجازى.

(وحكى أبو عيسى الترمذى) إمام الحديث وصاحب الجامع والشمائل، وقد قدمنا ترجمته، وشهرته تغنى عن ذكره (عن بعض أهل العلم)، أنه (قال: إذا صلى الرجل على النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، مرة فى مجلس أجزأ) بالهمزة (عنه ما كان فى ذلك المجلس)، أى كفت المرة عن تكريرها بقدر ما ذكر اسمه فى ذلك المجلس، فهو سنة كفاية أو فرض كفاية بناء على الخلاف السابق.

وفى بعض الحواشى اختلفت الرواية فيه، فعن صاحب المحتبى من الحنفية أنه يتكرر الوجوب بتكرر ذكره، وقيل: لا يتكرر كما لو تكررت آيات سجدة فى مجلس، فإنه يكفى فيها سجدة واحدة، وقيل: المراد بما كان فى ذلك المجلس اللفظ ونحوه مما يحتاج للكفارة.

== وهو لرجل من سلول فى الدرر (٧٨/١)، وشرح التصريح (١١/٢)، والكتاب (٢٤/٣)، والمقاصد النحوية (٥٨/٤)، ولشمر بن عمرو الحنفى فى الأصمعيات (ص ١٢٦).

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره:

وما أدرى وسوف أحال أدرى

وهو زهير بن أبى سلمى فى ديوانه (ص ٧٣)، والاشتقاق (ص ٤٦)، وجمهرة اللغة (ص ٩٧٨)، والدرر (٢٦١/٢، ٢٨/٤، ١٢٦/٥)، ومغنى اللبيب (ص ٤١، ١٣٩، ٣٩٣، ٣٩٨).



ويؤيده ما ورد في الحديث: «من صلى على مرة واحدة، مح الله عنه بها ذنوب ثمانين سنة»، فيعلم منه ما ذكر بالطريق الأولى، وكذا ورد عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم: «أن من قال إذا قام من مجلسه: سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك، غفر الله له ما كان في مجلسه ذلك»، فإذا ضم إلى ذلك الصلاة والسلام عليه صلى الله تعالى عليه وسلم حاز فضلاً عظيماً، وكفر عنه ما صدر منه، ومن أهل مجلسه.

واعلم أنه قال في الخزانة: إنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، لا يجب عليه أن يصلى على نفسه. انتهى.

قيل: فإذا كان لا يجب عليه ذلك، فهل كانت صلاته صلى الله تعالى عليه وسلم على نفسه في صلاته بطريق الاستحباب، أو لم يكن يصلى على نفسه فيها؟ قيل: لم يصرح به أحد.

وفي فتاوى السبكي الحلييات: الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم واجبة بالإجماع، وكونها ركناً من الصلاة مذهب الشافعي، والظاهر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مشارك لأمته في هذا الحكم من كونها واجبة عليه في صلاته ركناً فيها، فإن نقل إجماع أنه لم يكن يجب على الأمم المتقدمة أن يصلوا على أنبيائهم، فينبغي أن تعد من الخصائص، وأما غيره من الأنبياء، فأقل من أن يتوهم مشاركتهم في الوجوب حتى يقتضى خصوصية.

وما نقله الجرجاني: من أنها لا تجب على غيره استقلالاً بالإجماع إن أريد في غير هذه الملة إن صح ثبوت الخصوصية، وإن أريد أنه لا يجب علينا في ملتنا أن نصلى على غيره استقلالاً، فيفهم أنه يجب بغير استقلال، ولا نعرفه. انتهى.

\* \* \*

### (فصل في تخصيصه ﷺ)

#### بتبليغ صلاة من صلى عليه أو سلم من الأنام

كسحاب مطلق، أو كل ذى روح، أو الجن، أو الإنس خاصة، ويقال: آنام، بالمد كساباط، وأنيم كأسير، وبدأ بحديث رواه أحمد، وأبو داود، والبيهقي بسند حسن، وهو قوله: (حدثنا القاضي أبو عبد الله التميمي)، قال: (حدثنا الحسين بن محمد) أبو على الغساني، وقد تقدما، قال: (حدثنا أبو عمر الحافظ) هو ابن عبد البر، كما تقدم، قال: (حدثنا ابن عبد المؤمن)، قال: (حدثنا ابن داسة) تقدم ترجمته، قال: (حدثنا أبو داود) إمام

الحديث وصاحب السنن كما تقدم، قال: (حدثنا ابن عوف) محمد بن عوف الطائي الحمصي، راوى سنن أبي داود عنه، توفي سنة اثنين وسبعين ومائتين، قال: (حدثنا المقري) أبو عبد الرحمن بن عبد الله بن يزيد القصير المقرئ، مولى عمر، رضى الله تعالى عنه، وهو ثقة أخرج له الستة، وتوفي سنة ثلاث عشر ومائتين، كما تقدم.

قال: (حدثنا حيوة) بن شريح، كما تقدم قريباً، (عن أبي صخر حميد بن زياد) الخراط، قال أحمد: لا بأس به، وله ترجمة في الميزان، (عن يزيد بن عبد الله بن قسيط) بالتصغير الليثى التابعي الثقة، توفي سنة اثنين وعشرين ومائة، وأخرج له الستة، وترجمته في الميزان، (عن أبي هريرة أن رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، قال: ما من أحد يسلم على، إلا رد الله على رُوحه، حتى أرد عليه السلام)، أى أجبته.

وكلام المصنف فى تبليغ الصلاة له، وهذا فى تبليغ السلام، ولذا قيل: إنه مخصوص بوقت الزيارة، وإن توزع فيه كما يأتى، فإما أن يكون ذكره لمناسبته للصلاة، أو فهم منه أن المراد بالسلام قولهم: الصلاة والسلام عليك يا رسول الله، وفيه دليل على أنه صلى الله تعالى عليه وسلم حى حياة مستمرة؛ لأن الكون لا يخلو من مسلم يسلم عليه فى كل لحظة، وقد ثبت بالأحاديث الصحيحة أنه صلى الله تعالى عليه وسلم وسائر الأنبياء أحياء حياة حقيقية كالشهداء، وإن كان حال البرزخ لا يقاس على حال الدنيا.

وقد قال ابن العماد، رحمه الله: إن رد الروح يقتضى الموت، وهو خلاف المقصود، وقد أجيب عنه بأجوبة، منها ما قاله صاحب القاموس فى كتاب الصلاة والبشر: أن البيهقى قال: معناه أن الله تعالى رد روحه الشريفة لأجل رد سلام من يسلم عليه، ثم استمرت فى جسده.

وقال عبد الكافى السبكى شيخه: إنه يَحتمل أنه رد معنوى بأن تكون روحه مشغلة بشهود الحضرة الإلهية والملا الأعلى عن عالم الدنيا، فإذا سلم عليه أقبلت روحه لهذا العالم لرد السلام.

وقال السخاوى فى كتابه القول البديع: رد روحه الشريفة يلزمه تعدد حياته ووفاته فى أقل من ساعة؛ إذ الكون لا يخلو من مسلم يسلم عليه، بل قد يتعدد فى آن واحد كثيراً.

وأجاب الفاكهاني وبعضهم: بأن الروح هنا بمعنى النطق مجازاً، فكأنه قال: يرد الله على نطقى، والنطق من لوازم وجود الروح بالفعل أو بالقوة، فعبر بأحد المتلازمين عن الآخر، ويؤيده أن الحياة مرتين لا غير؛ لقوله تعالى: ﴿أَمَّا أَتَيْنِ وَأَحيَيْنَا أَتْلَتَيْنِ﴾

[غافر: ١١]. وقيل: إنه على ظاهره بلا مشقة، وقيل: المراد بالروح ملك وكل بإبلاغه السلام، وفيه نظر. انتهى.

وفى رواية كما قاله السبكي: «ما من أحد يسلم علىَّ عند قبري»<sup>(١)</sup>، فإن ثبت فهو مخصوص، ولا يرد بالرأى. قال فى الدر: وزيادة: «عند قبري»، بعد: «على»، قال السخاوى: لم أقف عليها فيما رأيته من طرق الحديث.

أقول: هذا جملة ما فى الحديث من القيل والقال، وللنظر فيه مجال أما أو لا، فاستعارة رد الروح للنطق بعيدة وغير معروفة، ولا مألوفة وليس لها رونق يليق بالفصاحة النبوية، ولو سلم لكان ركيكاً؛ لأن قوله: «حتى أرد عليه السلام يأباه»، ولو قيل: إنه مجاز عن المسرة، كان أقرب، فإنه يقال لمن سر: عادت له روحه، ولضده: راحت روحه، ولولا خوف الإطالة أوردت له شواهد، وهذا يكون جواباً سادساً.

وجواب البيهقى خلاف الظاهر كما لا يخفى، وكون المراد بالروح الملك تأباه الإضافة لضميره، إلا أن يقال: إنه ملك كان ملازماً له صلى الله تعالى عليه وسلم، فاختص به على أنه أقرب الأجوبة، وقد ورد فى بعض الأحاديث.

وقال أبو داود: بلغنى أن ملكاً موكلاً بكل من صلى عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، حتى يبلغه سلامه، ويأتى الكلام عليه. وقد ورد أيضاً إطلاق الروح على الملك فى القرآن، وإذا خص هذا بالزوار هان أمره، وجملة: «رد الله علىَّ روحى» حالية، ولا تلزمها قد إذا وقعت بعد إلا كما ذكره السهيلي، وهو استثناء من أعم الأحوال، وبالجملة فهذا الحديث لا يخلو من الإشكال.

أقول: الذى يظهر فى تفسير الحديث من غير تكلف أن الأنبياء والشهداء أحياء، وحية الأنبياء أقوى، وإذا لم يسلط عليهم الأرض، فهم كالنائمين والنائم لا يسمع ولا ينطق حتى يتنبه، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَلْقَى لَمَ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ [الزمر: ٤٢] الآية، فالمراد بالرد الإرسال الذى فى الآية، وحينئذ فمعناه أنه إذا سمع الصلاة والسلام بواسطة أو بدونها تيقظ، ورد لا أن روحه تقبض قبض الممات، ثم تنفخ وتعاد كموت الدنيا وحياتها؛ لأن روحه صلى الله تعالى عليه وسلم مجردة نورانية، وهذا لمن زاره، ومن بعد عنه يبلغه الملك سلامه كما ذكره بعده، فلا إشكال أصلاً إلا لمن [لم] يتدبر.

وما قيل: إن رده صلى الله تعالى عليه وسلم مختص بسلام زائره مردود؛ لعموم الحديث، فدعوى التخصيص تحتاج لدليل، ويرده أيضاً الخبر الصحيح: «ما من أحد يمر

(١) أخرجه البيهقى فى شعب الإيمان كما فى الدر المنثور (١/٢٣٧).

بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا، فيسلم عليه إلا عرفه ورد عليه السلام، فلو اختص رده صلى الله تعالى عليه وسلم بزائره، لم يكن له خصوصية به لما علمت أن غيره يشاركه في ذلك.

قال أبو اليمى بن عساكر: وإذا جاز رده صلى الله تعالى عليه وسلم على من يسلم عليه من الزائرين لقبره، جاز رده على من يسلم عليه من جميع الآفاق من أمته على بعد مسافة.

(وذكر أبو بكر بن أبى شيبة)، هو عبد الله بن محمد العيسى الكوفى الحافظ الثقة، صاحب التصانيف الجليلة، أخرج له الأئمة الستة، وتوفى سنة خمس وثلاثين ومائتين، وترجمته مفصلة فى الميزان، (عن أبى هريرة، رضى الله عنه)، كما رواه البيهقى وأبو الشيخ، (قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: من صلى علىّ عند قبرى سمعته، ومن صلى علىّ نائياً، أى بعيداً عنى، والنأى بالهمز البعد (بلغته) بالبناء للمفعول، أى بلغتني الملائكة سلامه وصلاته، كما ورد مصرحاً به فى الحديث، وفى بعضها أنه ملك معين.

وقوله: (وعن ابن مسعود) عقبه بن عمرو الأنصارى، وفى نسخة: ابن مسعود، وهو غلط، (إن الله ملائكة سياحين فى الأرض يبلغونى عن أمتى السلام)، وفى أخرى: «إن الله ملائكة يسبحون فى الأرض يبلغونى صلاة من صلى علىّ من أمتى».

وهذا يقتضى أنهم جماعة كثيرة لا واحد معين، والسياحون جمع سياح صيغة مبالغة من السياحة، وهى الطواف فى الأرض والدوران فيها، والذهاب إلى البلاد البعيدة، وكانت النصارى تفعله تعبدًا، فنهى عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله: «لا سياحة فى الإسلام»؛ لما فيه من ترك الجمعة والجماعة، وهو مستعار من ساح الماء إذا جرى على وجه الأرض.

أما الملائكة إذا أمروا بذلك لهذه الخدمة، فهو عبادة لهم؛ لأنهم لا يفعلون إلا ما يؤمرون. وقوله: «يلغونى...» إلى آخره، صفة لملائكة أو جملة مستأنفة استثنافاً بيانياً، وليس هذا الحديث موقوفاً، بل هو مرفوع رواه أحمد والنسائى والبيهقى والدارمى وابن حبان وأبو نعيم والخلعوى بسند صحيح.

(ونحوه عن أبى هريرة)، أى بمعناه، ما رواه فى الترغيب عن أبى هريرة، وفى الحلية لأبى نعيم، واللفظ الذى فى الترغيب عن أبى هريرة، رضى الله تعالى عنه، قال: قال رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم: «إن الله تعالى عز وجل سيارة من الملائكة، إذا

مروا بخلق الذكر قال بعضهم لبعض: اقعدوا، فإذا دعا القوم آمنوا على دعائهم، فإذا صلوا على صلوا معهم حتى يفرغوا، ثم يقول بعضهم لبعض: طوبى لهؤلاء، فإنهم مغفور لهم<sup>(١)</sup>. وفى الحلية: أنه تبلغ صلاتهم ويكفوا أمر دنياهم وآخرتهم<sup>(٢)</sup>.

(وعن ابن عمر)، رضى الله عنهما، لم يخرجوا هذا الحديث: (أكثرنا من السلام على نبيكم كل جمعة)، المراد به الصلاة والسلام عليه فى يوم الجمعة وليلتها، ويحتمل أن يريد السلام وحده، (فإنه)، أى السلام (يؤتى به منكم فى كل جمعة)؛ لأنه يوم يعرض فيه الأعمال، وللصلاة فيه فضل على غيره.

وذكر فى الدر المنضود، أن فى رواية: «ليس أحد يصلى على يوم الجمعة، إلا عرضت على صلاته»<sup>(٣)</sup>، صححها الحاكم والبيهقى، وفى سندها راو وثقه البخارى وضعفه غيره.

(وفى رواية) أخرى: (فإن أحداً لا يصلى على)، فى ذلك اليوم وليلتها، (إلا عرضت على صلاته حين يفرغ منها). قال السخاوى، رحمه الله: هذا الحديث لم أقف عليه.

وفى الدر المنضود: وفى رواية رجالها ثقات، إلا أنها منقطعة: «أكثرنا من الصلاة على يوم الجمعة، فإنه يوم مشهود تشهده الملائكة، وإن أحداً لن يصلى على، إلا عرضت على صلاته حين يفرغ منها»<sup>(٤)</sup>، قال راويه أبو الدرداء: وبعد الموت؟ قال: «وبعد الموت».

وروى البيهقى، عن أنس، قال: قال رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم: «إن أقربكم منى يوم القيامة أكثركم على صلاة فى الدنيا، ومن صلى على يوم الجمعة ليلة الجمعة، قضى الله له مائة حاجة، سبعين من حوائج الآخرة، وثلاثين من حوائج الدنيا»<sup>(٥)</sup>. وورد فى الأحاديث الحث عليه فى يوم الجمعة، فإنه يوم مشهود، والأنبياء أحياء فى قبورهم كما تقرر.

فإن قلت: ورد تبليغ الصلاة عليه له صلى الله تعالى عليه وسلم مطلقاً فى أحاديث تأتى، وفى بعضها مقيداً بيوم الجمعة كما مر ويأتى، فما وجهه؟

(١) أخرجه أحمد (٢/٢٥٢، ٣٥٩)، والحميدى (١٨٧٦)، والحاكم (١/٤٩٥).

(٢) أخرجه أبو نعيم فى حلية الأولياء (٦/٢٦٨).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) أخرجه ابن ماجه (١٦٣٧)، والبيهقى (٣/٢٤٩).

(٥) أخرجه أحمد (٥/١٦٥)، وأبو نعيم فى الحلية (١/١٦٢).

قلت: وجهه يجوز أن يكون عرضها وتبلغها في كل يوم من بعض الملائكة، وما في يوم الجمعة من آخرين، أو ذاك عرض لها فرادى، وهذا جملة على وجه خاص، أو لتكتب في صحف عنده كما وقع في بعض الروايات.

(وعن الحسن) بن عليّ بن أبي طالب في حديث رواه ابن أبي شيبة والطبراني وأبو يعلى بسند صحيح، (عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم: حيثما كنتم فصلوا علىّ، فإن صلاتكم تبلغني)، أى تبلغها له الملائكة كما تقدم، وحيث إذا اتصلت بما فهى شرطية، وهى ظرف مكان وتأتى للزمان، كما فى قوله<sup>(١)</sup>:

حيثما تستقيم يقدر لك الله نجاحاً فى غابر الأزمان

(وعن ابن عباس، رضى الله تعالى عنهما) فى حديث موقوف رواه البيهقى وابن راهويه: (ليس أحد من أمة محمد، صلى الله تعالى عليه وسلم، يسلم أو يصلى عليه إلا بلغه)، بضم الباء وكسر اللام المشددة مبنى للمفعول، أى بلغته الملائكة سلامه وصلاته. وهذا يحتمل تعيين المصلى وعدمه، فلذا أردفه بقوله: (وذكر بعضهم أن العبد إذا صلى) أو سلم (على النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، عرض عليه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، صلاته وسلامه و(اسمه) واسم أبيه وعشيرته، فيثبت عنده فى صحيفة، كما ورد فى حديث مرفوع. وقيل: المراد ببعضهم التميمى، عن حماد، ويأتى قريباً ما يؤيد صحة ما قالاه.

(وعن الحسن بن علي: إذا دخلت) بقاء الخطاب لغير معين (المسجد) تعريفه للجنس، فإن كل من دخل مسجداً، أى مسجد كان يستحب له أن يصلى على رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، كما ذكر الخيضرى فى كتابه اللواء المعلم. وقيل: تعريفه للعهد، والمراد به مسجد رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم.

والظاهر الموافق للرواية الأول، والذى حملة على هذا قوله: (فسلم على النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، فإن رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، قال: لا تتخذوا بيتى عيداً)، فإن بيته عند مسجده، ولذا قيل: المراد ببيته قبره، فإنه فى بيته دفن، ويأتى فى رواية أخرى: «ولا تجعلوا قبرى عيداً»، مع الكلام عليها.

والعيد الموسم الذى يجتمع فيه، وياؤه منقلبة عن الواو؛ لأنه سمي به لعوده فى كل، وجمع على أعياد وقياسه الجمع على أعواد للفرق بينه وبين جمع عود، ونهيه، صلى الله

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص ٧٣٦)، وخزانة الأدب (٢٠/٧)، وشرح الأشمونى (٣/٥١٠)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٣٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٨٣).

تعالى عليه وسلم، عما كان يفعله اليهود والنصارى عند قبور أنبيائهم من الزينة واللهم والطرب، وقيل: النهى عن تعظيمها؛ لما فيه من الفتنة بها حتى لا يتخذ وثناً يعبد. وقيل المراد لا تتخذوها كالعيد تزورونها في العام مرة، بل أكثرها من زيارتها.

(ولا تتخذوا بيوتكم قبوراً)، أى لا تتركوا الصلاة والعبادة فيها، فتكونوا فيها كأنكم أموات، وكذا قيل:

فيا نائم الليل هنيئته فقبل الممات سكنت القبورا

وقيل: المراد لا تدفنوا في البيوت، بل في الجبانة، ولا يرد عليه أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، دفن في بيته؛ لأنه اتبع فيه سنة الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، قبله كما ورد: «ما قبض نبي إلا دفن حيث يقبض»، فهو مخصوص بهم.

(وصلوا علىّ حيث كنتم)، أى في أى مكان، فلا يحتاج للإتيان لمسجده ولا لقبره الشريف حتى يسلم عليه، وهذا دليل على أن المسجد فى أول الحديث ليس المراد به مسجده، صلى الله تعالى عليه وسلم، (فإن صلاتكم تبلغنى حيث كنتم)، أعاد حيث كنتم؛ لئلا يتوهم أن الصلاة إنما تبلغه ممن كان عنده فى مسجده الشريف، أو عند قبره الشريف، وليس تأكيداً لما قبله لإفادته تعميماً آخر لا يعلم مما قبله، وهذا الحديث أخرجه الطبرانى وأبو يعلى.

(وفى حديث أوس) بن أوس الصحابى الثقفى: (أكثرأ من الصلاة علىّ يوم الجمعة)،

خصها لما فيها من الفضل، وهى يوم تشهد الملائكة، وتعرض عليه صلاة من صلى عليه، وللصلاة عليه فيه فضل على غيرها، ولما فيه من الصلة؛ لأنه يوم يزار فيه، وهذا الحديث رواه أبو داود، والنسائى، وأحمد فى مسنده، والبيهقى وغيرهم وصححوه.

وقيل: إنما خص يوم الجمعة؛ لأنه كما ورد فى الحديث: «أفضل الأيام الجمعة، فيه خلق آدم، عليه السلام، وقبضت روحه، وفيه النفخة والصعقة»<sup>(١)</sup>.

وقيل: وحد أقل الكثرة من الصلاة ثلاثمائة وبضع عشرة، كما فى قوت القلوب. وقال السخاوى: لم أقف له على مستند، فلعله تلقاه عن أحد من الصالحين عرفه بتجارب أو غيره، أو رآه أقل ما تحصل به الكثرة، (فإن صلاتكم معروضة علىّ)، تقدم بيانه قريباً.

(وعن سليمان بن سحيم) بالتصغير، وسين وحاء مهملتين، وهو مولى آل العباس،

(١) أخرجه الطبرانى فى الكبير (١/١٨٦)، وابن أبى حاتم فى العلل (٥٨٣)، وأورده العجلونى فى كشف الخفا (١/١٧٧).

وقيل: آل الحسين، وهو من علماء الحجاز المشهورين، وحيث أطلق في النقل فهو المراد، ولهم سليمان بن سحيم آخر، لكنه لم يشتهر النقل عنه، وهو الثقة، توفي في خلافة المنصور، وهذا رواه عنه ابن أبي الدنيا والبيهقي في حياة الأنبياء، (رأيت النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، في المنام)، ومن رآه في المنام فقد رآه حقاً، فإن الشيطان لا يتمثل في صورته، (فقلت: يا رسول الله، هؤلاء الذين يأتونك فيسلمون عليك)، إذا زاروا مقامك بعد الانتقال (أتفقهم سلامهم؟)، أى أسمعهم وتفهمهم؟ (قال: نعم، وأرد عليهم) وفقه يفقه ورد من باب نصر وفرح، ومعناه فهم.

وعن إبراهيم بن شيان: تقدمت إلى القبر الشريف، فسلمت على رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، فسمعت من داخل القبر يقول: «وعليك السلام».

ووقع للسيد نور الدين بن العفيف الأيجي، أنه سمع جواب سلامه من داخل القبر الشريف: «وعليك السلام يا ولدى».

وفي مسند الدارمي أن الأذان والإقامة تركا أيام الحرة، وأن ابن المسيب لم يبرح مقيماً في المسجد، فكان لا يعرف وقت الصلاة إلا بهمة يسمعها من قبره، صلى الله تعالى عليه وسلم.

وقوله: وأرد عطف على قول السائل أتفقهم، ويسمى هذا عطف التلقين، وقد فصل في شروح الكشف في قوله تعالى: ﴿قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٢٦]، ويكون في الجمل والمفردات كما تقدم، ونعم وقع في الجواب عما سئل عنه وهو ظاهر.

(تنبيه) إذا رأى أحد النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، في منامه، وأمره بأمر، هل يلزمه العمل بما قاله؟ فيه تفصيل، فإن وافق الشرع، فله نفسه العمل به، ولا يلزمه أمر غيره به، وما عداه لا يلزمه العمل به؛ لأن الرؤيا لا يضبطها النائم، ويحتمل التأويل، وهذا هو الصحيح، وفيه كلام ليس هذا محله.

(وعن ابن شهاب)، هو الزهري كما تقدم، وهذا رواه عنه النعماني: (بلغنا عن رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، أنه قال)، وفي نسخة: بلغنا أن رسول الله قال: (أكثرُوا من الصلاة على في الليلة الزهراء واليوم الأزهر)، يعنى ليلة الجمعة ويومها، ويعنى بالأزهر الأبيض المستنير، ولذا كان الأزهر لا يطلق في وضع اللغة على اللون الأبيض، وشاع بعد ذلك مطلقه، ونورهما لبركتهما وما في ذلك اليوم من العبادة التي خص بها، وما فيه من ساعة الإجابة وغير ذلك مما ذكر في فضائله، وهو عيد المؤمنين وتنزل



فيه الملائكة كثيرًا، (فإنهما)، أى يوم الجمعة وليلتها، (يؤديان عنكم)، بضم المثناة التحتية وفتح الهمزة والدال المهملة المشددة، أى يوصلان صلاحكم علىّ ويبلغانها إلىّ.

والإسناد إلى الزمان إسناد مجازى، أى يؤدى الملائكة فيهما ذلك، وكونهما يخلق لهما نطق بذلك الأداء خلاف الظاهر، وإن جاز إلا أن التصريح بعده بحمل الملك لذلك يأباه، وبما تقرر فى هذه الأحاديث علم أنه صلى الله تعالى عليه وسلم تبلغه الصلاة والسلام عليه إذا صدرا من بعد، ويسمعهما إذا كانا عند قبره الشريف بلا واسطة، سواء ليلة الجمعة وغيرها.

وأفتى النووى فيمن حلف بالطلاق الثلاث أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يسمع الصلاة عليه، هل يحنث؟ بأنه لا يحكم عليه بالحنث للشك فى ذلك، والورع أن يلتزم الحنث.

(وإن الأرض لا تأكل أجساد الأنبياء)؛ لأنهم، عليهم الصلاة والسلام، أحياء فى قبورهم لا تبلى أجسادهم، وهذا جواب عن سؤال مقدر، كأنه قيل: كيف يكون ذلك لمن مات وأكلته الأرض؟ كما ورد مصرحًا به فى حديث آخر، وإن بكسر الهمزة والجملة حالية أو بفتحها بتقدير: وبلغنا أن الأرض إلى آخره.

وقيل: إنه بيان لخاصية أخرى، والأول أولى، ولا ينافى ما تقرر من حياتهم ما فى صحيح ابن حبان فى قصة عجوز بنى إسرائيل، أنها دلت موسى، عليه السلام، على الصندوق الذى فيه عظام يوسف، فاستخرجه وحمله معهم عند قصدهم الذهاب من مصر إلى الأرض المقدسة، إما لأنها أرادت بالعظام كل البدن، أو لأن الجسد لما لم تشاهد فيه روح عبر عنه بالعظم الذى من شأنه عدم البلى، أو أن ذلك باعتبار ظنها أن أبدان الأنبياء كأبدان غيرهم فى البلى.

(وما من مسلم)، من مزيدة للتعميم، أى كل مسلم (يصلى علىّ) وهو بعيد، (إلا حملها)، أى صلاحه وسلامه، (ملك حتى يؤديها)، أى يوصلها (إلىّ)، ويسميه حتى إنه بكسر الهمزة، (ليقول: إن فلانًا يقول لك كذا وكذا)، فيذكر ما قاله بعينه بعد تعيينه باسمه واسم أبيه ومكانه وشهرته.

وأخرج جمع أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال: «إن لله ملكًا أعطاه اسماع الخلاق، فهو قائم على قبرى إذا مت، فليس أحد يصلّى علىّ صلاة إلا قال: يا محمد، صلى عليك فلان، فيصلّى الرب تعالى على ذلك الرجل بكل واحدة عشرًا»<sup>(١)</sup>.

(١) أورده المنذرى فى الترغيب والترهيب (٤٩٩/٢).

وفى رواية: «فهو قائم على قبرى حتى تقوم الساعة، ليس أحد من أمتى يصلى على صلاته، إلا قال: يا أحمد، فلان ابن فلان، باسمه واسم أبيه، يصلى عليك، كذا وكذا، وضمن لى الرب أن من صلى على صلاة، صلى الله عليه عشرًا، وإن زاد زاده الله». وتقدم أنه كان من عادة السلف أيضًا أن يرسلوا السلام له، صلى الله تعالى عليه وسلم، مع الزوار أيضًا كل عام، كما قيل:

ألا أيها الغادى إلى يثرب مهلا      لتحمل شوقًا ما أطيق له حملا  
تحمل رعاك الله منى تحية      وبلغ سلامى روح من طيبة حلا  
\* \* \*

### (فصل فى الاختلاف الواقع بين العلماء)

#### (فى الصلاة على غير النبى ﷺ)

أى فى جواز الصلاة على غيره من المؤمنين غير الأنبياء، كالصحابة ونحوهم، (وسائر الأنبياء)، أى بقيتهم غيره، كإبراهيم وموسى ونحوهما، وسائر بمعنى باقى كما تقدم، والاختلاف فى جواز الصلاة على من ذكر استقلالاً لا بطريق التبعية له، كالصلاة على آله وأزواجه.

(قال القاضى) عياض المؤلف، وفقه الله: (عامه أهل العلم)، أى جميعهم، (متفقون على جواز الصلاة على غير النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم) من الأنبياء والملائكة والمؤمنين، ودعواه الاتفاق مطلقاً ليست بمسلمة، وقد قال النووى فى الأذكار: أجمعوا على طلب الصلاة على نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم، وكذلك أجمع من يعتد به على استحبابها على سائر الأنبياء والملائكة استقلالاً، وأما على غيرهم ابتداء، فالجمهور على أنه لا يصلى عليهم.

واختلف فى هذا المنع، فقال بعض أصحابنا: إنه حرام، والأكثر على أنه مكروه كراهة تنزيه، وذهب كثير إلى أنه خلاف الأولى وليس مكروهاً، والصحيح الذى عليه الأكثر كراهة تنزيه؛ لأنه شعار أهل البدع. انتهى ملخصاً.

فدعواه الاتفاق مخالفة للمنقول. وقال الجوينى: إن السلام مثل الصلاة، فلا يقال: على عليه السلام، اللهم إلا أن يقال: مراده بغير النبى بقية الأنبياء، إلا أنه تخصيص من غير دليل.

(وروى عن ابن عباس أنه لا تجوز الصلاة على غير النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم)، رواه البيهقى فى الشعب، وسعيد بن منصور فى سننه، والطبرانى، وابن أبى شيبه، وعبد

الرزاق، ومراده بغيره بقية أمته؛ لقوله فيه: ولكن يدعى للمسلمين والمسلمات بالاستغفار، ولقوله: (وروى عنه)، أى عن ابن عباس، رواه القاضى إسماعيل فى أحكام القرآن، (لا تنبغى الصلاة) من أحد (على أحد إلا النبين)، وهذا مفسر لما قبله.

(وقال سفيان) الثورى: (يكره أن يصلى إلا على نبي)، وهو موافق لكلام ابن عباس، ولما فى الكراهة من معنى النفى عم وصح وقوع الاستثناء المفرغ بعده، وهذه إحدى الروايتين عن سفيان، رواها عنه عبد الرزاق والبيهقى، والأخرى تفرد بها البيهقى: يكره أن يصلى على غير النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم.

(ووجدت بخط بعض شيوخى مذهب مالك أنه لا يجوز أن يصلى على أحد من الأنبياء سوى محمد) صلى الله تعالى عليه وسلم، فعلى هذا لا يصلى على غيره من الأنبياء استقلالاً، وهو إحدى الروايتين عن الثورى كما تقدم، (وهذا غير معروف من مذهبه)، أى مذهب الإمام مالك.

وأيد كونه غير معروف من مذهبه بقوله: (وقد قال) الإمام (مالك فى المبسوط) اسم كتاب كالمدينة (ليحيى بن إسحاق) الذى روى المبسوط عن مالك، وهو يحيى بن إسحاق بن عبد الله بن إسحاق بن المهلب بن جعفر، ويكنى أباً بكر، وله بيت شريف بقرطبة: (أكره الصلاة على غير الأنبياء، وما ينبغى لنا أن نتعدى ما أمرنا به)، فلا نتجاوز له غيره؛ لأنه أمر تعبدى لا يعقل معناه بالرأى، ويقتصر فيه على ما روى عنهم.

(وقال يحيى بن يحيى) الليثى عالم الأندلس، وراوى الموطأ عن مالك، رحمه الله تعالى: (لست آخذاً بقوله)، أى لا أتمسك بقول مالك: ما ينبغى لنا أن نتعدى ما أمرنا به من الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم قط، يعنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦] الآية، ومن عزا لمالك عدم الجواز حمل قوله: ما ينبغى، على عدم الجواز، فعزاه له وهى تستعمل لهذا المعنى، ووردت لغيره أيضاً، (ولا بأس بالصلاة على الأنبياء كلهم وعلى غيرهم) من الملائكة والمؤمنين.

(واحتج) يحيى بن يحيى لما قاله، (بحديث ابن عمر) الآتى، أنه كان يصلى على النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، وعلى أبى بكر، وعمر تبعاً، (وبما جاء فى حديث تعليم النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، الصحابة الصلاة عليه) كما مر، (وفيه)، أى فى حديث تعليمه أيضاً: (وعلى أزواجه وعلى آله)، فهذا ونحوه يدل على أن الصلاة على غير الأنبياء جائزة، إلا أن هذا بطريق التبعية، والخلاف فى الصلاة على غيرهم استقلالاً كما مر، وحيث ذكر لا ينافى ما قاله مالك، ولا يتجه ما قاله يحيى بن يحيى، رحمه الله.

وفى بعض النسخ زيادة، وهى: (وقد وجدت معلقاً)، أى مكتوباً فى بعض الكتب، وقيل: التعليق هنا ما اصطلاح عليه المحدثون من ذكر حديث طوى سنده أو بعضه، وقوله: وجدت من الوجادة، وهى فى اصطلاح المحدثين أن يجد حديثاً بخط من يعرفه، سواء عاصره أم لا، فيرويه (عن أبى عمران الفاسى)، هو موسى بن عيسى الغنجومى، بفتح الغين المعجمة، وسكون المثلثة، وجيم وواو وميم، نسبة لقبيلة من اليربر، والفاسى نسبة لفاس بلدة بالمغرب، وقوله فى القاموس: إنه بهمزة، لا أصل له، وأبو عمران فقيه المغرب، توفى سنة ثلاثين وأربعمائة، فى ثالث شهر رمضان، (روى عن ابن عباس كراهة الصلاة على غير النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم)، نبياً أو غيره.

(قال) أبو عمران: (وبه نقول)، أى نعتقده ونعمل به، (ولم تكن) الصلاة على غير نبينا استقلالاً (تستعمل فيما مضى) من عصر الصحابة فمن بعدهم، وهو غير مسلم كما تقدم.

(وقد روى عبد الرزاق)، وهو إمام الحديث أبو بكر بن همام بن نافع الحميرى، وله تصانيف جلية، وروى عنه أحمد وغيره، وتوفى سنة إحدى عشر ومائتين، (عن أبى هريرة، قال: قال رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم: صلوا على أنبياء الله ورسله، فإن الله بعثهم كما بعثنى)، تعليل للصلاة عليهم بأنهم ساووه صلى الله تعالى عليه وسلم فى أصل البعثة، وينبغى أن يصلى عليهم كما صلى عليه، وهذا الحديث رواه الطبرانى والقاضى إسماعيل والتميمى فى الترغيب وغيرهم بسند صحيح.

(قالوا: والأسانيد عن ابن عباس) الواردة فى منع الصلاة على غيره، صلى الله تعالى عليه وسلم، (ليئة) أى ليست بقوة، فلا تعارض ما روى عنه وعن غيره من طرق متعددة بأسانيد صحيحة قوية، وهذا اصطلاح المحدثين، يقال: فلان لين الحديث، وسند لين، إذا كان لا يصلح للاحتجاج به، واللين غير الضعيف، لكنه يقرب منه. وقيل: إن رجاله رجال الصحيح، فليس بلين فتأمله.

ثم رده بوجه آخر مقبول، فقال: (والصلاة) معناها التى وضعت له (فى لسان العرب)، أى فى لغتهم، واللسان اسم للجراحة التى هى آلة النطق تجوز بها عما ذكر، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوِّمٍ﴾ [إبراهيم: ٤]، (بمعنى الترحم والدعاء) بالرحمة، (وذلك) أى الدعاء بالرحمة (على الإطلاق)، أى يجوز مطلقاً على نبينا، صلى الله تعالى عليه وسلم، وعلى غيره.

وليس قوله: وذلك، إشارة إلى قول يحيى: لا بأس بها على الأنبياء وغيرهم كما قيل،

(حتى يمنع منه حديث صحيح أو إجماع)؛ لأن الأصل أن كل لفظ وضع لمعنى يجوز إطلاقه على ما وجد فيه ذلك المعنى، إلا أن هذا غير مسلم؛ لأنه لم يوضع لمطلق الدعاء بالرحمة، بل هو مقيد بنوع من التعظيم يليق بمقام النبوة.

ثم إنه أورد دليلاً أقوى من هذا، فقال: (وقد قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾ [الأحزاب: ٤٣])، وفي هذه الآية دليل على أنه تجوز الصلاة على كل مؤمن، فضلاً عن الأنبياء؛ لأن سبب نزولها كما مر أنه لما نزل عليه: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، قال الصحابة: هذا لك يا رسول الله خاصة وليس لنا فيه شيء، فأنزل الله هذه الآية، وتقدم أن صلاة الله رحمته وصلاة الملائكة الدعاء والاستغفار لسائر المؤمنين.

(وقال الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾) الآية، ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، فأمره بالدعاء لهم بلفظ الصلاة لمن أدى الصدقة، فكان صلى الله تعالى عليه وسلم يقول: «اللهم صلى على آل أبي أوفى»<sup>(١)</sup>، كما يأتي، وفي دعائه بذلك دليل على جوازه مطلقاً، وتطهيرهم بمغفرة ذنوبهم، وسكنهم باطمئنان قلوبهم.

(وقال الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ﴾)، الإشارة لمن صبر عند المصيبة من المؤمنين، ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧]، وعطف الرحمة عطف تفسير، وإن قلنا: إنها أعم؛ لأنه يجوز التفسير بالأعم المقصود منه، فلا يرد عليه أن العطف يقتضى المغايرة؛ لأن الصلاة رحمة مشتملة على تعظيم وتكريم.

(وقال، صلى الله تعالى عليه وسلم) فى حديث رواه الشيخان: (اللهم صل على آل أبي أوفى)، وهذا الحديث روى عن عبد الله بن أبي أوفى، وتتمته: (وكان إذا أتاه قوم بصدقتهم، قال: اللهم صل على آل فلان)، فأتاه بصدقته، فقال: «اللهم صل على آل أبي أوفى»، والصدقة المراد بها هنا الزكاة، وإن كانت عامة، ومعنى صل عليهم، ارحمهم وطهرهم وزك أموالهم التى بذلوا زكاتها، وآله أهله وأتباعه، وقيل: المراد نفسه وذاته، كما فى قوله: لقد أوتى مزاراً من مزامير آل داود، أى من مزامير داود، عليه الصلاة والسلام، نظير ما ذكره المصنف فى تفسير آل صلى الله تعالى عليه وسلم كما يأتى.

وأبو أوفى هو علقمة بن خالد بن الحارث الأسلمى الصحابى، وهو آخر من مات من الصحابة بالكوفة سنة سبع وثمانين، وابنه صحابى أيضاً، شهد مع أبيه بيعة الرضوان،

وهذا الحديث من أقوى ما استدل به على جواز الصلاة على غير الأنبياء استقلالاً.

(وفي حديث الصلاة) عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، في التشهد، وقد تقدم بيانه وبيان سنده وطرقه مفصلاً، (اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته)، وهم نسله وأولاده كما تقدم.

(وفي حديث آخر) روى في صلاة التشهد: (وعلى آل محمد)، وفسر الأول بقوله: (قيل: آل (أتباعه)، جمع تابع أو تبع، وهو من يقفو أثره ويلحقه، وخص عرفاً بمن يخصه من الأهل والخدم، (وقيل: آل (أمته)، والمراد أمة الإجابة، وهم كل من آمن به، وأمة الدعوة أعم منهم، (وقيل: هم (الأتباع والرهط والعشيرة)، الرهط القبيلة مطلقاً، وهو في الأصل ما دون العشيرة، ثم عم، والعشيرة بنو أبيه الأدنون وقبيلته، (وقيل: آل الرجل ولده)، أى نسله مطلقاً، (وقيل: قومه، وقيل: أهله الذين حرمت عليهم الصدقة)؛ لأنها أوساخ الناس، فلا تليق بهم وقد طهرهم الله تعالى، وهم بنو هاشم والمطلب الذين لهم سهم من خمس الخمس يكفيهم.

(وفي رواية أنس: سئل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: من آل محمد؟ فقال: كل تقى)، وهذا حديث صحيح روى من طرق، رواه الطبراني والديلمي وشيخان وغيرهم، وهذا معنى مجازي، كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «سلمان منا آل البيت»<sup>(١)</sup>؛ لأن الله طهر أهل البيت ووعدهم بمغفرة ذنوبهم، فأطلق على كل تقى أكرمه الله تعالى وغفر سيئاته، وهذا معروف في لسانهم، كما قيل: رب أخ لى لم تلده أُمى.

(ويجىء على مذهب الحسن البصرى، رضى الله عنه، والضمير المستتر فى يجىء لآل (أن المراد بآل محمد) الوارد فى الصلاة عليه (محمد نفسه)، أى فعنده أن الآل معناه الذات والنفس، فيقال: آل فلان بمعنى ذاته، وغيره من النحاة واللغويين يجعله فى مثله زائداً مقحماً، والزيادة فى الأسماء خلاف ما عهد من كلامهم، وإن أمكن حمل كلامه عليه، إلا أن ابن حبيب نقل عن محمد بن سلام أن الحسن قال ذلك.

(فائدة) روى عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، أنه قال: «تكون أرض يقال لها: البصرة، أقوم الأرضين قبلة، قارئها أقرأ الناس، وعابدها أعبد الناس، ومتصدقها أعظم الناس صدقة، وتجارها أعظم الناس تجارة، منها قرية يقال لها: الأبله، أربعة فراسخ يستشهد عند مسجدتها تسعون ألف شهيد من أفضل الشهداء»<sup>(٢)</sup>.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه ابن عساكر فى تاريخ دمشق (٦٢/١).

قلت: وعلماءها أقوالهم في العربية مقدمة على غيرهم لدحه، صلى الله تعالى عليه وسلم، لها (فإنه كان يقول في صلاته على النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم) في التشهد: (اللهم اجعل صلواتك وبركاتك على آل محمد، يريد نفسه؛ لأنه كان لا يخل)، بضم الياء وكسر الخاء المعجمة وتشديد اللام أى لا يترك، والخلل يأتى بمعنى الترك والنقص (بالفرض) يعنى به الصلاة على النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، (ويأتى بالنفل)، يعنى به الصلاة على آل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم.

واعترض عليه بما تقدم من أن الصلاة عليه في التشهد ليست بفرض إلا عند الشافعى، وعند المصنف أنه شذ فيه ولم يوافقه غيره فيه كما مر؛ (لأن الفرض الذى أمر الله به) فى آية ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦] (هو الصلاة على محمد نفسه) لا على آله كما ذهب إليه الشافعى، فموافقة الحسن له تنافى الشذوذ الذى ذكره وشنع به عليه، والجواب عنه أن مراده بالفرض ما لا بد منه لمن أراد الصلاة، فإنه يلزمه أن يذكره ولا يتركه مقتصرًا على غيره، أو يقول: إنه مذهب الحسن وموافقة واحد لا تنافى الشذوذ عنده.

(وهذا)، أى ذكر الآل، وإرادة الذات منه، (مثل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم) فى حق أبى موسى الأشعرى، لما سمعه يتلو القرآن بصوت حسن، كما رواه الشيخان عنه: (لقد أوتى)، أى والله لقد أتى الله أبا موسى، (مزمارًا من مزامير آل داود، يريد) رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (من مزامير داود) نبي الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فآله بمعنى نفسه، كما فى صلاة الحسن، وقد تقدم بيانه، والمزامير جمع مزمار، بكسر الميم، وهو اسم آلة، ويقال: مزمر أيضًا، والزمير النفخ فى المزمار، والصوت الحسن بغير آلة؛ لأن أصل معنى الزمر الحسن، كما قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

دَّانَ حَنَّانَ بَيْنَهُمَا رَجُلٌ أَحْسَنَ غَنَاؤُهُ زَمَر

أى حسن، كما قاله ابن الأنبارى، فمزاميره بمعنى ترغماته، لا أنه كان له الآلة المعروفة، والمنقول أنها له نفسه لا لآلة، وكان الحسن صوته إذا قرأ بتلاحيته الزبور وأدعيته، تقف له الطيور والدواب، حتى قيل: إن الماء الجارى يقف له، وهو مبالغة فى نهاية حسنه.

وأول هذا الحديث أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، مر هو وعائشة، رضى الله عنها،

(١) البيت من الكامل. وهو لابن أحمد الباهلى فى ديوانه (ص ٩٢)، وبلا نسبة فى لسان العرب (٣٢٨/٤) (زمر)، وتاج العروس (٤٤٣/١١) (زمر).

على بيت أبى موسى، وهو يقرأ القرآن ليلة، فوقفا يستمعان له، وكان من أحسن الناس صوتاً، فلما أصبح أخبره صلى الله تعالى عليه وسلم بإنصاته له، وقال: «لقد أوتيت مزماراً من مزامير آل داود»<sup>(١)</sup>، فقال: لو علمت بذلك لحبرته تحبيراً، أى لزدت فى تحسين صوتى؛ لاستماعك لى.

(وفى حديث أبى حميد) بالتصغير (الساعدى)، وهو أبى عبد الرحمن بن عمرو بن سعد الخزرجى كما تقدم الذى رواه (فى الصلاة) عليه صلى الله تعالى عليه وسلم فى التشهد: (اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته)، وهو يدل على جواز الصلاة على غير الأنبياء، لكن تبعاً لهم.

(وفى حديث ابن عمر، رضى الله عنهما، أنه)، أى ابن عمر، (كان يصلى على النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، وعلى أبى بكر وعمر ذكره مالك فى الموطأ من رواية يحيى بن يحيى الأندلسى)، عن مالك، وإنما قيده بالأندلسى؛ لأن الموطأ رواه عن مالك اثنان، كل منهما يسمى يحيى، أحدهما: يحيى بن يحيى بن كثير الأندلسى الليثى، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين، والآخر: أبو زكريا يحيى بن يحيى بن بكر بن عبد الرحمن التميمى النيسابورى، توفى سنة ست وعشرين ومائتين، وله رواية فى الصحيحين كما قاله السيوطى فى مناقب مالك، وتقدم ضبط الأندلسى بفتح الهمزة والبدال وضمهما، (والصحيح من رواية غيره ويدعو لأبى بكر وعمر)، رضى الله عنهما.

(وروى ابن وهب، عن أنس بن مالك: كنا ندعو لأصحابنا بالغيب) حال، أى فى حال غيبتهم عنا وعدم حضورهم معنا، (فبقول) فى دعائنا لهم: (اللهم اجعل منك على فلان صلوات قوم أبرار الذين يقومون بالليل) للتهجد والعبادة، (ويصومون بالنهار)، ففى هذا دليل على جواز الصلاة على غير الأنبياء استقلالاً، وقوله: الذين، يدل من قوم مفسر له.

(قال القاضى أبو الفضل، رحمه الله تعالى: والذى ذهب إليه المحققون وأميل إليه)، أى أرجحه وأعتقد صحته، والميل فى الأجسام معروف وشاع فى المحبة، والمصنف، رحمه الله تعالى، تجوز به عما قلناه، (ما قاله مالك) بن أنس إمام أهل الحديث، (وسفیان) الثورى، رحمهما الله تعالى.

(وروى عن ابن عباس، واختاره غير واحد)، أى كثير (من الفقهاء والمتكلمين)، أى أهل علم الكلام؛ لأن منهم من ذكرهم فى السمعيات، كمسائل الأمانة (أنه)، بفتح

(١) أخرجه البخارى (٢٤١/٦)، ومسلم (٧٩٣/٢٣٦)، والبيهقى (١٢/٣)، (٢٣١/١٠).



الهمزة بدل من ما، (لا يصلى على غير الأنبياء) بانفراده، ولا (عند ذكرهم)، أى ذكر الأنبياء والصلاة عليهم، فلا يصلى على غيرهم تبعاً، والصحيح جوازه تبعاً، وعود ضمير ذكر لغير واحد يأباه قوله: (بل هو)، أى المذكور، وهو الصلاة أو ذكر رعاية للخبر، (شئ يختص به الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام) لا يشاركهم فيه غيرهم مطلقاً.

وقيل: لا يشاركهم فى الانفراد به، وفيه نظر، (توقيراً لهم وتعزيراً)، أى تعظيماً وتبجيلاً يجعله شعاراً لهم (كما يختص الله تعالى عند ذكره بالتنزيه)، أراد به قوله: سبحانه وتعالى، فإن معناه أنزهه، والأنبياء عليهم الصلاة والسلام، منزهون عن النقائص، ولكن لا يجوز أن يقال فى حقهم ذلك، (والتقديس) بإطلاق قدس و قدوس ونحوه، وهو بمعنى التطهير، (والتعظيم) المخصوص به، نحو: جل جلاله، وعز وجل، فتعريفه للعهد، وليس المراد به هذه المادة؛ لعدم صحته، (ولا يشاركه)، أى لا يشارك الله (فيه)، أى فيما ذكر من التنزيه وما بعده (غيره) من نبي وغيره.

(كذلك يجب تخصيص النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، وسائر الأنبياء بالصلاة والتسليم)، أى بهما معاً، (ولا يشارك) مبنى للفاعل أو المفعول هنا (فيه)، أى فى ذكر الصلاة والتسليم (سواهم) من غير الأنبياء. وفى نسخة: ولا يشاركهم، (كما أمر الله بقوله: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦])، وقوله المذكور بيان لما ذكر لا دليل لما ذكره؛ لأنه ليس فيه جواز الصلاة على غيره، ولا معناها عمن عداهم؛ لأن التخصيص بالذكر لا يفيد، ثم بين كيفية الدعاء لغيرهم، فقال: (ويذكر من سواهم)، أى من سوى الأنبياء والرسل فى الدعاء لهم، (من الأئمة)، أى أئمة الدين أو الخلفاء، (وغيرهم) من سائر العلماء والمؤمنين، (بالغفران والرضى)، فيقال: غفر الله تعالى لهم ورضى عنهم، (كما قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠])، وقال الله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْ الْقَدِّمِينَ وَالْآخِرُونَ﴾ (﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ يَلْحَقُونَ﴾ [التوبة: ١٠٠])، فيدعى بذلك المذكور من المغفرة والرحمة والرضى لسائر المؤمنين والصحابة.

وقيل: فى الاستدلال بما ذكر نظر، فإن قوله: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾، ليس دعاء لهم، بل إخبار بأن الله رضى عنهم، وأعد لهم جنات النعيم، ولا يلزمه جواز الدعاء به، كما أن إخبار الله بالصلاة على المؤمنين بمعنى رحمتهم لا يدل على جواز الصلاة عليهم، وهو مردود بأن من رضى الله عنه يدعى له بزيادة رضوانه، ولا مانع منه، وقياسه على الصلاة قياس مع الفارق، وأما ما قيل: من أنه لا يدعى للصحابه إلا برضى الله تعالى عنهم، فهو أمر حسن للأدب، وليس بلازم، فلو قال للصحابي: رحمه الله تعالى، أو غفر له، كان

حسنًا، إلا إذا أُوهم وقوع ذنب ونحوه، ومن لا يعلم صحة نبوته كمریم ولقمان والخضر، لا يصلى عليهم.

وقال النووى: لا بأس به، والأرجح أن يقال: رضى الله تعالى عنهم. وقال إمام الحرمين فى الإرشاد: مریم ليست نبية بالإجماع، مردود بذهاب بعضهم لنبوتها ورجحه ابن السید.

(وأيضًا فهو)، أى الصلاة عليهم (أمر لم يكن معروفًا فى الصدر الأول)، أى عصر الصحابة ومن قرب منهم، والفاء فى: فهو، جواب شرط مقدر، أى فإن أردت دليلًا أوضح مما ذكر، فهو إلى آخره، وفيه بحث سيأتى فى آخر هذا الفصل، (كما قال أبو عمران) موسى بن عيسى الفاسى فقيه القيروان كما تقدم قريبًا: (وإنما أحدثه الرافضة والمتشيعه)، هما طائفتان من أهل البدع والأهواء المخالفين لأهل السنة، والرافضة قيل: إنهم فرقة من الشيعة، وكلاهما ممن اتفق على تفضيل على، كرم الله وجهه، وأن الخلافة حقه، وسموا رافضة من الرفض، وهو الترك؛ لأنهم رفضوا زيد بن على بن الحسين لما طلبوا منه أن يتبرأ من الشيخين وأن يقول: إمامتهما باطلة، فأبى وقال: إن الخلافة فوضت لأبى بكر لمصلحة رأوها من تسكين نائرة الفتنة، وتطيب قلوب العامة، فتركوه حتى قتل وصلب.

ولست الشيعة قومًا أظهروا بغض على كما توهم، وأصل معنى الشيعة الجماعة مطلقًا، ثم خص بهؤلاء، والذى أحدثه هؤلاء إنما هو الصلاة على علىّ وحده، فترك ذلك لكونه شعارهم وطرده فى سائر الصحابة حسمًا لمادة المخالفة، فسقط ما قيل: إن الكلام فى الصلاة على غير الأنبياء مطلقًا، والشيعة إنما يصلون على علىّ فقط، فلا مناسبة لما هو بصدده، والرافضة اسم جمع لرافضى، والمتشيعه اسم جمع لمتشيع من تشيع إذا عد نفسه من الشيعة، وفى نسخة: الشيعة بدل المتشيعه، (فى بعض الأئمة)، المراد علىّ وأولاده، وفى نسخة: فى بعض أئمتهم، (فشاركوهم عند الذكر لهم بالصلاة عليهم) بانفرادهم، وإن لم يكونوا تبعًا له صلى الله تعالى عليه وسلم، (وساووهم بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم فى ذلك)، أى فى قولهم فى الدعاء لكل واحد منهم: صلى الله عليه وسلم؛ لاعتقادهم عصمتهم، وأن الإمامة العظمى لهم كالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم، فصلوا عليهم استقلالًا كما صلوا عليه.

(وأيضًا) مما يدل على عدم الصلاة على غير الأنبياء (فإن التشبه بأهل البدع) المراد بهم أصحاب المذاهب الباطلة (منهى عنه) شرعًا، (فتجب مخالفتهم فيما التزموه من

ذلك)، أى الصلاة على غيره، صلى الله تعالى عليه وسلم، وفيه أن ذلك غير واجب عند من لم يمنعه، فتأمله.

ثم أجاب عما ورد عليه بقوله: (وذكر الصلاة على الآل والأزواج مع النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، بحكم التبعية)، والكلام فى ذكره مستقلاً، فلا يرد هذا نقضاً عليه، (والإضافة إليه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، أى إنما ذكر الصلاة عليهم بعد ذكر الصلاة عليه، فتعظيمهم بذلك إنما هو لكونهم من أتباعه صلى الله تعالى عليه وسلم، فتعظيمهم تعظيم له فى الحقيقة، (لا على التخصيص) لهم بذلك.

(قالوا:)، أى جمهور العلماء الذاهبين لمنع الصلاة على غيره بانفراده بجيبين عما استدل به من خالفهم (وصلاة النبى صلى الله تعالى عليه وسلم على من صلى عليه) بانفراده، كقوله: «اللهم صل على آل أبى أوفى»<sup>(١)</sup>، كما تقدم (مجرها مجرى الدعاء) بضم الميم وفتحها فيهما، والجرى المشى السريع، والمجرى محل الجرى أو الإجراء، وجريه فى مجراه جعله مثله ومن نوعه، أى المقصود بها الدعاء بالرحمة لهم، (والمواجهة) لهم بالدعاء بأن يرحمهم تعظفاً عليهم وجيراً لقلوبهم، فهى كالسلام يقال تحية لكل أحد تواجهه، ولا يقال: فلان عليه السلام، دون مواجهة؛ لأنه فى المواجهة يقصد به مجرد معناه الحقيقى، وفى ذكره فى الغيبة زيادة توقير لا يليق لكل أحد كما قال.

(وليس فيها)، أى فى المواجهة (معنى التعظيم والتوقير) الذى فى الغيبة، فإنه من خصائص مقام النبوة، وهذا مما دل عليه الاستعمال وعرف التخاطب ويدرك بالذوق، ومن لم يذق لم يعرف.

(وقالوا:) تأييداً لما ذكر من الفرق بين المواجهة وغيرها تمسك بقوله: (وقد قال الله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ [النور: ٦٣]) بالدعاء، وقوله: ﴿بَيْنَكُمْ﴾ خصه بالمواجهة، فلا تنادوه باسمه كما ينادى بعضهم بعضاً، فلا يقال: يا محمد، بل: يا رسول الله ونحوه، فإذا كان له، صلى الله تعالى عليه وسلم، شأن يخصه فيما يطلق عليه مواجهة ليس لغيره، فكذا الدعاء له بغير مواجهة ينبغى أن يكون بغاية التعظيم والتوقير اللائق به دون غيره، فسقط ما قيل من أنه ليس فى هذه الآية مناسبة لمقصوده وما هو بصدده.

(فكذلك)، أى مثل ما يجب له فى الدعاء مواجهة (يجب أن يكون الدعاء له) فى غير حال المواجهة (مخالفاً لدعاء الناس بعضهم لبعض)، فلذا خص بالصلاة عليه التى قصد بها

(١) تقدم تخرجه.

التوقير وغاية التعظيم.

(وهذا)، أى اختصاصه بالصلاة استقلالاً، وفى نسخة: وهو (اختيار الإمام أبى المظفر الإسفرائينى من شيوخنا)، أى من كبار علماء أهل السنة بقرينة مقابلة الرافضة، وإسفرائين بلدة بخراسان معروفة، وأبو المظفر كنية طاهر بن أحمد، وهو الملقب بشاه كما تقدم.

(وبه قال) الإمام (أبو عمر بن عبد البر)، رحمه الله، وتقدمت ترجمته، واعلم أن التصلية والتسليم على نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم مطلوبة، أمرنا بالتعبد بها، فهى واجبة له على اختلاف محل الوجوب كما تقدم، والصلاة على غيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، أيضاً استقلالاً مستحبة، وما نقل عن مالك أنها منهى عنها مخالف للقول الصحيح، وقال القرطبي: إنه مجمع عليه، والصلاة على غير الأنبياء، صلى الله تعالى عليهم وسلم، مستحبة أيضاً كما فى التشهد، فلا عيرة بمن خالف فيه أيضاً، فلم يبق محل الخلاف غير الصلاة على غير الأنبياء بانفرادهم، فالصحيح أنه مكروه، وأن كراهته كراهة تنزيه لا تحريم؛ لأنه اختص به، صلى الله تعالى عليه وسلم، كما اختص عز وجل بالله تعالى، فلا يقال: محمد عز وجل، وإن كان عزيزاً جليلاً، هذا هو الصحيح، فلا يعتد بخلافه، وقد قيل: إن السلام مثل الصلاة مخصوص بالأنبياء أيضاً، فلا يقال فى غيرهم: عليه السلام، كما صرح به الفقهاء، فهو مكروه تنزيهاً.

\* \* \*

### (فصل فى حكم زيارة قبره ﷺ)

أى ذكر ما يتعلق به من سننه وآدابه، وما يلزم من أتاه، والزيارة مصدر زاره يزوره زيارة ومزاراً، فالمزار مصدر واسم مكان أيضاً، والزيارة تختص بمجئ بعض الأحياء لبعض مودة ومحبة، هذا أصل معناها لغة، واستعمالها فى القبور للأموات لإعطائهم حكم الأحياء، وصار حقيقة عرفية فيه لشيوعه فيها، (وفضيلة من زاره) بالجر عطفاً على الحكم، أو على ما أضيف إليه، والضمير له، صلى الله تعالى عليه وسلم، أو للقبر، وفصيلته ما يستحقه من الثناء والثواب، (وسلم عليه وكيف يسلم) من زاره، صلى الله تعالى عليه وسلم، أى ما يقوله ويفعله عند الزيارة، (ويدعو له)، أى وكيف يدعو له صلى الله تعالى عليه وسلم عند زيارته بما يليق بمقامه.

(وزيارة قبره سنة) مأثورة مستحبة (مجمع عليها)، أى على كونها سنة، ولا عيرة بمن خالف فيها كابن تيمية كما سيأتى بيانه، (وفضيلة مرغوب فيها)، بصيغة المفعول مشددة

الغين المعجزة، أى رغب السلف فيها، وحثوا عليها، وزيارة القبور إما ليتذكر بها الموت ويتعظ، وهذا يجرى فى جميعها، أو للدعاء لأهلها المسلمين كما زار، صلى الله تعالى عليه وسلم، البقيع، وهذا مستحب، أو للتبرك بمن فيها من الأنبياء والصالحين، فينتفع بزيارتهم، فذهب بعض المالكية إلى أنه مخصوص بالأنبياء، وأنه فى غيرهم بدعة، وأما فى الأنبياء، فهي مشروعة، وتوقف فيه السبكي.

وقد يقصد بالزيارة برهم وإكرامهم كزيارة قبر الوالدين ومن عليه حق لإكرامه، فإن الميت يكرم كالخى، وقد يقصد بالزيارة تأنيس الميت ورحمته، وهو مستحب أيضاً؛ لما روى عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم: «أن الميت آنس ما يكون إذا زاره من كان يحبه فى دار الدنيا»، وزيارته صلى الله تعالى عليه وسلم جامعة لهذه المعانى كلها، فلهذا كانت سنة، وإن كان غنياً عن الدعاء، وما عدا ذلك بدعة، كتقبيل القبور وغيره مما يفعله العوام.

(روى عن ابن عمر) رواه ابن خزيمة، والبزار، والطبرانى، والذهبي وحسنه، وله طرق وشواهد تعضده، والطعن فى رواته مردود كما بينه السبكي وأطال فيه، وقول البيهقي: إنه منكر، يجاب عنه بأن معناه أنه تفرد به رواته، والفرد قد يطلق عليه ذلك، كما قاله أحمد فى حديث دعاء الاستخارة مع أنه فى الصحيحين، وقول الذهبي: طرقة كلها لينة يقوى بعضها بعضاً لا ينافيه؛ لأن غايته أنه بتسليم ذلك حسن، أو هو يطلق عليه الصحة كما بين فى محله، وفى نسخة هنا (حدثنا القاضى أبو على)، تقدمت ترجمته، قال: (حدثنا أبو الفضل بن خيرون)، تقدم أيضاً، قال: (حدثنا الحسن) بن جعفر، قال: (حدثنا أبو الحسن على بن عمر الدارقطنى)، المشهور كنار على علم، قال: (حدثنا القاضى المحاملى)، قال: (حدثنا محمد بن عبد الرزاق)، قال: (حدثنا موسى بن هلال، عن عبد الله بن عمر، عن نافع، (عن ابن عمر)، رضى الله تعالى عنهما، فذكره (أنه قال: قال النبى صلى الله تعالى عليه وسلم: من زار قبرى وجبت له شفاعتى)، أى سؤالى الله له أن يتجاوز عنه مكافأة له، ومعنى وجبت تحققت وثبتت، فهي ثابتة له بالوعد الصادق لا بد منها، وليس المراد به الوجوب الشرعى، وروى: حلت له شفاعتى، والمراد أنه يخصه بشفاعة ليست لغيره، وإضافته لنفسه للتبويه به والتعظيم.

قال شيخ والدى الشيخ شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمى: وأفاد قوله: له، مع عموم شفاعته له ولغيره أنه يخص بشفاعة تناسب عظيم عمله، إما بزيادة النعيم، وإما بتخفيف الأهوال عنه فى ذلك اليوم، وإما بكونه من الذين يحشرون بلا حساب، وإما برفع درجات فى الجنة، وإما بزيادة شهود الحق والنظر إليه، وإما بغير ذلك مما لا عين

رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، هذا كله إن أريد أنه يخص بشفاعة لا تحصل لغيره.

ويحتمل أن يراد أنه يفرد بشفاعة مما يحصل لغيره، والإفراد للتشريف والتنويه بسبب الزيارة، وأن يراد أنه ببركتها يجب دخوله فيمن تناله الشفاعة، فهو بشرى بموته مسلماً، فيجوز على عمومته، ولا يضمن فيه شرط الوفاة على الإسلام، وإلا لم يكن لذكر الزيارة معنى؛ لأن الإسلام وحده كاف في نيل مثل هذه الشفاعة بخلافه على الأولين، وأفادت إضافة الشفاعة له صلى الله تعالى عليه وسلم أنها شفاعة عظيمة جليلة إذ هي تعظم بعظم الشافع، ولا أعظم منه، صلى الله تعالى عليه وسلم، ولا أعظم من شفاعته، ثم أشار إلى أن هذا الثواب العظيم، وهو الفوز بتلك الشفاعة العظيمة منه، صلى الله تعالى عليه وسلم، لا تحصل إلا لمن أخلص وجهته فيها بأن لا يقصد بها أو معها أمراً آخر ينافيها بقوله: (وعن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم: من زار قبري في المدينة محسباً، أى ناوياً بزيارته وجه الله تعالى من غير غرض، خلصاً في نيته وقصد إكرامه لا ينوي غيره، والاحتساب افتعال من الحساب معناه الاعتداد، والاسم منه الحسبة).

وعن عمر، رضى الله عنه: «أبها الناس، احتسبوا أعمالكم، فإن من احتسب عمله كتب له أجر عمله وأجر حسبته»، فالمراد أن يقصد بالزيارة إكرامه صلى الله تعالى عليه وسلم وتفويض أجره فيه إلى الله تعالى.

(كان في جوارى)، أى له منزلة رفيعة في الآخرة، أو المراد أنه يكون في أمانه وعهده، فلا يناله مكروه أصلاً، والجوار مصدر بكسر الجيم وضمها، والكسر أفصح، (وكنت له شفيعاً يوم القيامة)، المراد به شفاعة خاصة غير الشفاعة العامة، فإن له شفاعات كما تقدم، وفي قوله: في المدينة، إعلام بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم يموت بالمدينة ويدفن بها، فهو من إخباره صلى الله تعالى عليه وسلم بالمغيبات، وإن كان لا تدري نفس بأى أرض تموت.

(وفي حديث آخر) رواه البيهقي، والدارقطني، والطبراني، وسعيد بن منصور، عن ابن عمر: (من زارني بعد موتي، فكأنما زارني في حياتي)؛ لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم حي في قبره يدرى بمن يزوره ويرد سلامه كما تقدم، وروى هذا بلفظه من طرق كثيرة.

(وكره مالك أن يقال: زرنا قبر النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم)، هكذا روى عنه،

(وقد اختلف في معنى ذلك)، وما أرادته مالك، رحمه الله؛ لأنه خلاف المعروف بين الناس، (فقيل: كراهة الاسم)، أى اسم الزيارة وإطلاقها؛ (لما ورد من قوله، صلى الله تعالى عليه وسلم: لعن الله زوارات القبور)، فلعنهن من حيث إنهن زوارات يقتضى ذم الزيارة، وهذا رواه أحمد، والترمذى، وابن حبان، عن أبى هريرة، (وهذا يردده قوله)، صلى الله تعالى عليه وسلم: (نهيتهم)، بالبناء للمجهول، والرواية: كنت نهيتكم (عن زيارة القبور فزوروها، ولا تقولوا هجراً)، فهذا ناسخ؛ لأنه أمر بعد نهى، وهذا الدليل وجوابه أوهن من بيت العنكبوت؛ لأن الأول فى حق النساء المكثرين للزيارة، وهذا لمطلق زيارة الرجال، ودخول النساء تغليياً لا يسلمه المعترض، ولكن عهده على قائله لا على المصنف، رحمه الله، فإنه ناقل غير مرتض لما نقله.

وقيل: إن الحديث الأول خاص بزوارات القبور المتخذات عليها مساجد وسرجاً، كما ورد مصرحاً به فى حديث رواه أبو داود، والترمذى وحسنه، فليس بمنسوخ، والحديثان مرويان فى السنن من طرق صحيحة، ولما كان هذا فى غير ما نحن فيه من إطلاق الزيارة على قبره صلى الله تعالى عليه وسلم، أورد ما يدل عليه أيضاً، فقال: (وقوله) صلى الله تعالى عليه وسلم فى الحديث الذى تقدم روايته، عن ابن عمر: (من زار قبرى، فقد أطلق اسم الزيارة)، فدل على أن الكراهة التى رويت عن مالك ليست لهذا كما توهم.

(وقيل: وجه كراهته؛ لأن ذلك لما قيل: إن الزائر أفضل من المزار)، هو من يزار، ولا يقال فيه: مزار، بضم الميم، وقول العامة: الزائر فى قبضة المزار، خطأ قبيح، (وهذا أيضاً) كالذى قبله، (ليس بشيء) يعتد به، بل عكسه أقرب إلى الصواب منه، (إذ ليس كل زائر بهذه الصفة)، وهى الأفضلية، فقد يكون مساوياً له وأدنى منه، (وليس عمومًا) فى كل زائر، (وقد ورد فى حديث: أهل الجنة يزارتهم لربهم) فى الجنة وهم عبيده، لا مناسبة بينهم وبينه فى العظمة، فكيف يتوهم هذا؟ (ولم يمنع إطلاق (هذا اللفظ فى حقه تعالى)، ولو كان كذلك لم يجوز، وحديث الزيارة روى على وجوه، منها ما رواه أبو نعيم، عن على، كرم الله وجهه: «إذا سكن أهل الجنة الجنة، أتاهم ملك يقول: إن الله تعالى يأمركم أن تزوروه، فيجتمعون ثم توضع لهم مائدة...»<sup>(١)</sup> الحديث.

وقال أبو عمران، رحمه الله: إنما كره مالك أن يقال: طواف الزيارة، وزرنا قبر النبى صلى الله تعالى عليه وسلم؛ لاستعمال الناس ذلك بينهم بعضهم لبعض، فكره تسوية

النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مع الناس بهذا اللفظ، وأرخص بأن يقال: سلمنا على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وأيضًا فإن الزيارة مباحة بين الناس، وواجب شد المطى إلى قبره صلى الله تعالى عليه وسلم، يريد بالوجوب هنا وجوب ندب وترغيب وتأكيد.

(والذى عندى) فى وجه الكراهة عنده وفى نسخة: والأولى عندى، أى فى اعتقادى وحكمى فى توجيه الكراهة عنده (أن منعه) من إطلاق الزيارة على قبره.

(و) وجه (كراهة مالك له)، أى لقولهم: زرنا قبر النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، (للإضافة)، أى نسبة الزيارة (إلى قبر النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم)، بإيقاعها عليه، فليست الإضافة هنا نحوية، بل عرفية، وذلك بذكر القبر وجعله مزورًا، (وأنه لو قال: كل قائل (زرنا النبى)، صلى الله تعالى عليه وسلم، بدون ذكر القبر، (لم يكرهه)، أى على ما يأتى قبل، وهو مناف لما قدمه من حديث ابن عمر: «من زار قبرى وجبت له شفاعتى»<sup>(١)</sup>، إلا أن يقال: إنه ضعيف، وأن الصحيح حديث أنس: «من زارنى»، بدون ذكر القبر، إلا أنه غير مسلم؛ لأن عبد الحق رواه فى الأحكام ولم يتعقبه، وتقدم الكلام أيضًا فيه، (لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: اللهم لا تجعل قبرى وثنا)، أى كالوثن، وهو الصنم من الحجارة (يعبد بعدى)، أى بعد وضعى فيه، وقيل: الفرق بين الوثن والصنم أن الأول ما كان نحتيًا من حجارة وغيرها، والثانى ما كان صورة مجسمة، وقيل: هما بمعنى فيطلقان عليهما، وهو المشهور.

(اشتد غضب الله تعالى على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد)، أى يسجدون لها كما يسجدون للأوثان. قال الشراح هنا: كالنصارى، وهو مشكل كما تقدم؛ لأن نبى النصارى عيسى، صلى الله تعالى عليه وسلم، لا قبر له، فإنه رفع إلى السماء، اللهم إلا أن يقال: إنه تغليب، أى قبور كبارهم ممن يعتقدونه ويعظمونه، إلا أنه بعيد جدًا، فلا حاجة لتفسير الحديث هنا بهذا، نعم وقع فى حديث آخر: «لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»<sup>(٢)</sup>، وهذا يشكل عليه ما ذكرناه، ويحتاج إلى الجواب بما قلناه، والمصنف لم يورده هنا، فلا حاجة إلى الكلام عليه.

واعلم أن هذا الحديث هو الذى دعا ابن تيمية ومن تبعه كابن القيم إلى مقالهته

(١) أخرجه الدارقطنى (٢٧٨/٢)، والبيهقى (٢٤٥/٥)، والدولابى فى الكنى (٦٤/٢)، وابن عدى فى الكامل (٢٣٥٠/٦).

(٢) أخرجه البخارى (١١٦/١، ١١٢/٢، ١٢٨، ١٣/٦)، ومسلم (٥٢٩/١٩)، وأحمد (٣١٨/١)، ٥١٨، ٢٠٤/٥)، والنسائى (٩٦/٤)، والحاكم (١٩٤/٤)، والطبرانى فى الكبير (١٢٧/١)، ١٦٦/٥)، وفى الصغير (٣٤/١).



الشيعة التي كفروه بها، وصنف فيها السبكي مصنفًا مستقلًا، وهي منعه من زيارة قبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وشد الرحال إليه، وهو كما قيل:

لمهبط الوحى حقا ترحل النجب      وعند ذاك المرجى ينتهى للطلب

فتوهم أنه حمى جانب التوحيد بخرافات لا ينبغى ذكرها، فإنها لا تصدر عن عاقل، فضلاً عن فاضل ساعه الله عز وجل. وأما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الآتى: «لا تتخذوا قبورى عيداً»<sup>(١)</sup>، فقيل: كره الاجتماع عنده فى يوم معين على هيئة مخصوصة. وقيل: المراد لا تزوروه فى العام مرة فقط، بل أكثرها الزيارة له كما مر، وأما احتماله للنهى عنها، فهو يفرض أنه المراد محمول على حالة مخصوصة، أى لا تتخذوه كالعيد فى العكوف عليه وإظهار الزينة عنده وغيره مما يجتمع له فى الأعياد، بل لا يؤتى إلا للزيارة والسلام والدعاء، ثم ينصرف.

(فحمى)، أى صان مالك، رحمه الله، (إضافة هذا اللفظ)، أى لفظ الزيارة إضافة معنوية (إلى القبر)، يعنى قبره الشريف، صلى الله تعالى عليه وسلم، (والتشبه بفعل أولئك) الكفرة الذين اتخذوا قبور الأنبياء مواطن للسجود (قطعاً للذريعة وحسماً) أى قطعاً وسدًا (للباب)، أى باب الذريعة، وهذا مبنى على سد الذرائع التى هى من قواعد مذهب مالك، وقد قدمنا تحقيقه، (والله تعالى أعلم). بمراد مالك فيما قاله، وهذا كما قيل: مما يتعجب منه، فإنه لا تشبيه فيه بوجه من الوجوه أصلاً بفعل أولئك، فالظاهر أنه لم يصح عنه، وإنما المروى عنه كما وقع هنا فى بعض النسخ.

(وهو كما قال أبو عمران) موسى بن عيسى الفاسى، فقيه القيروان، وقد تقدمت ترجمته: (إنما كرهه أن يقول: طواف الزيارة)، الذى يكون بعد رمى الجمار، فقال: إنما يقال له: طواف الإفاضة وطواف الصدر؛ لأنه لا معنى للزيارة هنا عنده، وإن خالفه فى إطلاقه غيره، فالتبس عليهم كراهة إطلاق الزيارة فى كلام مالك، وفى نسخة بدل هذه النسخة قبل قوله: والذى عندى... إلى آخره، وقال أبو عمران: إنما كرهه مالك... إلى آخر ما تقدم.

(تنبيه) ما ادعى المصنف، رحمه الله تعالى، أنه الأولى لا وجه له رواية ودراية، فقد ورد إطلاق الزيارة لقبره فى أحاديث كثيرة، منها ما رواه ابن عمر أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، قال: «من حج فزار قبرى بعد موتى، كان كمن زارنى فى حياتى

(١) أخرجه أحمد (٣٦٧/٢)، وابن أبى شيبة (٣٧٥/٢)، وعبد الرزاق (٦٧٢٦)، وأبو نعيم فى الحلية (٢٨٣/٦).

وصحبنى»، إلا أن قوله: «وصحبنى»، تفرد به بعض رواته، كما قاله ابن عساكر. وقال ابن حجر: إنها زيادة منكرة، ورد بأن له متابعات، وليس التشبيه من كل الوجوه، فلا ينافي خبر: «لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً...» الحديث، روى أيضاً في معناه أحاديث كثيرة.

قال السبكي: كأنها لم تبلغ مالكا، رحمه الله، مع أنه روى عنه أيضاً كراهة أن يقال: زرنا النبي؛ لأنه أعظم من أن يزار، ولأنه اشتهر في الموتى، وهو صلى الله تعالى عليه وسلم حتى في قبره. وقيل: كرهه لأن الذهاب ليس لصلته ونفعه، وإنما هو رغبة في الثواب. قال السبكي: وهو الأقرب في توجيه كلام مالك، وإن كان المختار الصحيح أنه لا يكره شيء من ذلك. وقيل: كرهه لأن الزيارة من شاء فعلها، ومن شاء تركها، وهي كالواجب عنده، واختار ابن رشد أنه إنما كره لفظ: القبر؛ لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم حتى.

(قال إسحاق بن إبراهيم الفقيه: وما لم يزل من شأن من حج)، أى أنه استمر من عادة السلف إذا حجوا أن يأتوا (المزور)، قيل: إنه بكسر الميم وسكون الزاء المعجمة وفتح الواو مصدر ميمي بمعنى الزيارة، وقوله: (بالمدينة) متعلق به، وهو تكلف لا يخفى، ولا رواية تدعو إليه، والظاهر كما في بعض النسخ أنه بضم الميم ورائين مهملتين مصدر مر، أى من حج يمر بالمدينة ويقصدها، ويدل عليه قوله: (والقصد إلى الصلاة في مسجد رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم) اقتداء به صلى الله تعالى عليه وسلم، فإنه كان إذا قدم من سفر دخل المسجد وصلى فيه، (والتبرك برؤية روضته)، وهى ما بين قبره الشريف (ومنبه)، سميت روضة؛ لقوله، صلى الله تعالى عليه وسلم، فيها: «إنها روضة من رياض الجنة»، (وقبره) وكيفية التبرك به ستأتى.

(ومجلسه)، أى موضع جلوسه فى الروضة المأثور، (وملامس يديه)، أى المحال التى لمسها بيده الشريفة فى سجوده فيها، (ومواطىء قدميه، والعمود الذى استند إليه) بإسناد ظهره الشريف إليه فى جلوسه، (ومنزول جبريل بالوحي فيه عليه)، وكان مراده أنه يقصد التبرك بمسجده الشريف؛ لأنه كان محلاً لما ذكر، وإن لم يكن ذلك مبنياً الآن، فإن نقل تعيين شيء من ذلك فعل به ذلك، رزقنا الله تعالى عز وجل الفوز بالوصول إلى السعادة العظمى، بمشاهدة تلك المآثر والمشاهد بجاه محمد، صلى الله تعالى عليه وسلم، (ومن عمره)، بتخفيف الميم، أى سكنه، وأما بتشديد الميم فمن التعمير، وهو بلوغ العمر، بضم الميم، أى مدة الحياة كما اعتمده أهل اللغة، (وقصده من الصحابة وأئمة المسلمين، والاعتبار بذلك كله)، أى الاعتناء به تعظيماً وتكريماً، أو التفكير فيهم وفى مآثرهم.

(وقال ابن أبي فديك) محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك، بضم الفاء، ودال مهملة، وياء تصغير، وكاف، الإمام الثقة، روى عنه الستة وأحمد، وتوفى سنة مائتين، وله ترجمة في الميزان، وحديثه هذا رواه البيهقي: (سمعت بعض من أدركت)، يقال: أدرك فلاناً، إذا أدرك زمانه وراه، والمراد من أدركه من العلماء والصلحاء، (يقول: إنه من وقف عند قبر النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم) متوجهاً له، (وقال) تالياً (هذه الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ﴾ [الأحزاب: ٥٦] إلخ، ثم قال) بعد تلاوتها: (صلى الله عليك يا محمد) (سبعين مرة، ناداه ملك: صلى الله عليك يا فلان، ولم تسقط له حاجة).

وفى رواية: ولم تسقط لك اليوم حاجة، أى لا ترد ولا تخيب، شبه عدم قبولها بسقوط شيء ويضيع منه، وخص السبعين؛ لأنها محل الإجابة، كما قال الله تعالى: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ [التوبة: ٨٠]، وقد قيل على هذا: إنه ينافي ما قالوه كما مر، من أنه لا يجوز نداؤه باسمه: يا أحمد، يا محمد، فى حياته وبعد مماته؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ [النور: ٦٣]، بل يقال: يا رسول الله، ونحوه تعظيماً، وكذا لا ينادى بكنيته كأبى القاسم، وقد تقدم، فإن كان هذا مأثوراً عنه، فيغتفر اتباعاً للمأثور، ولتقديم تعظيمه هنا بقوله: صلى الله عليك، فليتأمل هذا.

وفى الدر المنظم بعد ذكره إخراج البيهقي لما ذكره عن ابن أبي فديك، ما نصه: ولا دليل فيه لجواز ندائه، صلى الله تعالى عليه وسلم، باسمه، فقد صرح أئمتنا بجرمة ذلك، وظاهره أنه لا فرق بين أن يتقدمه له تعظيم له وأن لا، وهو ظاهر خلافاً لمن بحث تخصيصه بالثاني، وذلك لما فى النداء بالاسم، وأن تقدمه تعظيم، كما هو جلى من ترك التعظيم، إذ مثله يقع من بعضنا لبعض، وما تقدمه لا نظر إليه لانقضائه. قال أئمتنا: وإنما ينادى بنحو: يا نبى الله، يا رسول الله، فقول الزين المراعى، رحمه الله تعالى: الأولى لمن عمل بالأثر أن يقول: يا رسول الله وهم، بل الصواب أن ذلك واجب لا أولى. انتهى.

(وعن يزيد بن أبى سعيد المهرى)، بفتح الميم، نسبة إلى مهرة قبيلة، وهو محدث مشهور أخرج له مسلم، رحمه الله تعالى، وغيره قال: (قدمت على عمر بن عبد العزيز)، أى أتاه قاصداً له واجتمع به، (فلما ودعته)، أى لما أردت الانصراف من عنده، (قال: لى إليك حاجة) أسألك قضاءها، وهى أنك (إذا أتيت المدينة سترى قبر النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم)، إذا زرتة، فإذا رأيته (فأقره منى السلام)، أى بلغه سلامى، وأنى مسلم عليه، يقال: قرأ عليه وأقره السلام، إذا بلغه سلاماً من غائب عليه، وقيل: لا يقال: أقره، إلا إذا كان مكتوباً، والمشهور أنهما بمعنى، وهو الذى يناسب الحديث الذى نحن فيه.

(وقال غيره)، أى غير يزيد المذكور، والقائل هو حاتم بن وردان، كما ذكره البيهقى فى شعب الإيمان (وكان)، أى عمر بن عبد العزيز الخليفة المشهور الجليل المقدار (يبرد)، بضم أوله من أبرد، بمعنى أرسل (إليه) صلى الله تعالى عليه وسلم، (البريد من الشام)؛ لأنها كانت مقر الخلفاء، أى يرسل رسولاً إلى رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، ليبلغه سلامه ويقراه السلام، لا لقصد غير ذلك البتة، وكان ذلك فى صدر زمن التابعين، ولم ينكر ذلك أحد منهم، فالبريد كما علمت هو الرسول الذى يكون مستعجلاً لتبليغ أمر الخلفاء ونحوهم، وهو فى الأصل فارسى معرب من بريدة دم، أى مقطوع الذنب؛ لأنهم كانوا يضعون فى المنازل بغالاً تركبها الرسل لتبليغ الأخبار بعجلة، ويجعلون قطع أذنانها علامة لها، ثم أطلق على الرسول، وصار حقيقة فيه مطلقاً.

وقيل: سمي الرسول بريداً؛ لأنه يقطع البريد، وهو اثني عشر ميلاً، وصاحب البريد رجل يعد لتبليغ الأخبار وأحوال البلاد والولاة، وأصحاب البريد قوم معدون لذلك عندهم برازين سيارة، فإذا وقع أمر عظيم وجههم صاحب البريد للإخبار به.

وكان من دأب السلف أنهم يرسلون السلام إلى رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، وكان ابن عمر يفعله ويرسل له، عليه الصلاة والسلام، السلام لأبى بكر وعمر، رضى الله عنهما، ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وإن كان يبلغه سلام من سلم عليه وإن كان بعيداً عنه، لكن فى هذا فضيلة خطابه عنده ورده عليه السلام بنفسه كما مر، إلا أنه قيل: إنه لا يجب عليه تبليغه بخلاف من قال: سلم لى على فلان، فإنه يجب عليه أداء أمانته له، أى إن لم يصرح له بعدم القبول كما هو ظاهر، ويجب على المسلم عليه الرد بلسانه فوراً كما لو كان المسلم حاضراً، وفرق بينهما بأن القصد بالسلام ابتداء وردا من الأحياء التواصل وعدم التقاطع الذى يغلب وقوعه بين الأحياء، وحيثئذ فأرسال السلام للغائب القصد به مواصلته وعدم مقاطعته، وإذا كان هذا هو القصد به، كان تركه مع تحمله تسبباً أو وسيلة إلى المقاطعة المحرمة، أى من شأنه ذلك، وللوسائل حكم المقاصد.

وأما إرسال السلام له، صلى الله تعالى عليه وسلم، فالقصد به الاستمداد منه، وعود البركة على المسلم، فتركه ليس فيه إلا عدم اكتساب فضيلة للغير، فالتبليغ سنة لا واجب، ولا يقال: تفويت الفضائل على الغير حرام؛ لأننا نقول: فرق واضح بين عدم اكتساب الفضيلة للغير وتفويت الفضيلة الحاصلة على الغير.

(فائدة) قال صاحب القاموس فى رسالة الصلاة له: إن السلام عليه، صلى الله تعالى

عليه وسلم، عند قبره الشريف أفضل من الصلاة عليه، أى للأخبار الكثيرة، ومنها: «ما من أحد يسلم علىّ عند قبري...» إلخ، وفيه نظر، ثم رأيت في الدر المنظم بعد ذكره له، ويعارضه ما تقدم أنه تعالى يصلى هو وملائكته على المصلى بدل الصلاة الواحدة عشرًا أو مائة على ما مر، وصلاة الله أفضل من رده، صلى الله تعالى عليه وسلم، على أنه مر أنه صلى الله تعالى عليه وسلم يرد الصلاة عليه كالسلام، فالأولى أن يوجه أفضلية السلام بأنه شعار اللقاء والتحية، وحينئذ تختص أفضليته بحالة اللقاء عند كل زيارة، أما إذا سلم سلام اللقاء، فالصلاة بعده أولى من استمرار السلام، وإن كان باقيًا فى مقام الزيارة، ويدل لذلك صنيع العلماء، فإنهم لما ذكروا أن الزائر يبدأ بالسلام، ذكروا أنه يختم بالصلاة عليه.

(قال بعضهم: رأيت أنس بن مالك) الصحابى خادماً رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (أتى قبر النبى)، صلى الله تعالى عليه وسلم، لزيارته (فوقف) عند القبر الشريف، (فرفع يديه) للدعاء، فإنه مستحب لمن زاره، صلى الله تعالى عليه وسلم، أن يدعو ويستشفع به ويتضرع، (حتى ظننت أنه افتتح الصلاة)؛ لأنه يسن رفع اليدين لافتتاح الصلاة، ولعله كان مستقبل القبلة للظن المذكور، (فسلم على النبى صلى الله تعالى عليه وسلم) بعد رفع يديه ودعائه، (ثم انصرف) من عنده.

(قال مالك فى رواية ابن وهب) عنه، وهو عبد الله بن وهب عالم مصر كما تقدم، وهو ممن روى عن الإمام مالك: (إذا سلم) الزائر لقبره الشريف (على النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، ودعا بما يريد الدعاء به يقف) عنده (ووجه إلى القبر الشريف لا إلى القبلة)، كما يستحب للداعى فى غير هذا الموضع؛ لأن استدباره خلاف الأدب، (ويدنو)، أى يقرب من القبر فى حال الدعاء، (ويسلم) عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، (ولا يمس القبر بيده)، فيكره إلصاق الظهر أو البطن بجدار القبر المكرم، ويلحق بجداره جدار الساتر عليه المستور بالحرير الآن؛ لما فى ذلك من مخالفة الأدب معه، صلى الله تعالى عليه وسلم، ومن ثم تعين على كل أحد أن لا يعظمه صلى الله تعالى عليه وسلم إلا بما أذن الله فيه لأمره صلى الله تعالى عليه وسلم فى جنسه مما يليق بالبشر، فإن تجاوز ذلك تفضى إلى الكفر والعباد باله، بل تجاوز الوارد من حيث هو ربما تؤدى إلى محذور، فليقتصر على الوارد ما أمكن، واستقبال وجهه صلى الله تعالى عليه وسلم واستدبار القبلة مذهب الشافعى والجمهور، ونقل عن أبى حنيفة.

وقال ابن الهمام: ما نقل عن أبى حنيفة أنه يستقبل القبلة، مردود بما روى عن ابن عمر أن من السنة أن يستقبل القبر المكرم، ويجعل ظهره للقبلة، وهو الصحيح من مذهب

أبى حنيفة، وقول الكرماني: إن مذهبه بخلافه ليس بشيء؛ لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم حى فى ضريحه يعلم زائره، ومن يأتيه فى حياته إنما يتوجه إليه، ويستحب القيام فى حال الزيارة كما نبه عليه المصنف بقوله: يقف، وهو أفضل من الجلوس عند القبر الشريف عند الجمهور، ومن خير بينهما أراد الجواز دون المساواة، فإن جلس فالأفضل أن يجثو على ركبتيه ولا يفترش ولا يترجع؛ لأنه الأليق بالأدب.

(وقال) مالك (فى المبسوط): اسم كتاب له كما تقدم (لا أرى)، أى لا أستحسنه وأعده رأياً (أن يقف عند قبر النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، يدعو)، أى فى حال كونه داعياً لما أراد، (ولكن يسلم) عليه (ومضى)، أى ينصرف من عنده من غير وقوف، وظاهره أن مذهب مالك عدم استحباب الوقوف مطلقاً. ونقل الشافعية عنه أن استحباب عدم الوقوف عنده لأهل المدينة المقيمين بها لا للغرباء الزوار، فإنهم يستحب لهم الوقوف للدعاء له صلى الله تعالى عليه وسلم ولأبى بكر وعمر، ففرق بين المدنى وغيره، فلا يجعل المدنى قبره الشريف كالمسجد يأتيه فى أكثر أيامه للعبادة والقربة بناء على قاعدته فى سد الذرائع، وسيأتى أيضاً بيان ذلك فى كلام المصنف عن المبسوط، والصحيح عند غيره أنه لا فرق بين المدنى وغيره فى استحباب الإكثار من زيارته والوقوف عنده للدعاء، وسيأتى ما يعلم منه أن فى المسألة ثلاثة مذاهب.

(وقال ابن أبى مليكة:)، هو عبد الله بن عبيد الله بن أبى مليكة بالتصغير، وهو من أعلام التابعين، وأبوه أبو مليكة صحابى جليل، وابنه توفى سنة سبع عشرة ومائة، وأخرج له أصحاب الكتب الستة (من أحب أن يكون)، وفى نسخة: يقوم (وجاه النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم)، أى فى مواجهته ومقابلته، ووجه مثلث الواو، بمعنى تجاه، وهو مثلث التاء أيضاً كما فى مثلثات صاحب القاموس، ومعناه أن يقابل وجهه وجهه، وتاء تجاه مبدلة من الواو كتنخمة، (فيجعل القنديل الذى فى القبلة عند القبر الشريف على رأسه)، أى محاذياً لها.

والقنديل بكسر القاف مصباح من زجاج يعلق وهو معروف، وفتح القاف معناه العظيم الرأس، ووزنه فعيل، وقيل: فنعل، ونونه زائدة، وهو إرشاد لكيفية الزيارة، وأن يكون بينه وبين القبر فاصل، فقيل: إنه يبعد عنه بمقدار أربعة أذرع، وقيل: ثلاثة، وهذا مبنى على أن البعد أولى وأليق بالأدب، كما كان فى حياته صلى الله تعالى عليه وسلم، وعليه الأكثر. وذهب بعض المالكية إلى أن القرب أولى، وقيل: يعامله معاملته فى حياته، فيختلف ذلك باختلاف الناس، وهذا باعتبار ما كان فى العصر الأول، وأما اليوم فعليه مقصورة تمنع من دنو الزائر، فنقف عند الشباك.

(وقال نافع:)، هو ابن هرمز مولى ابن عمر اشتراه من سبى خراسان، وهو تابعى جليل، توفى بالمدينة سنة سبع عشر، وهو غير نافع عبد الرحمن المدني المقرئ، وهذا رواه البيهقي وغيره، (كان ابن عمر)، الصحابي المشهور، (يسلم على القبر) الشريف، (رأيته مائة مرة وأكثر يأتي إلى القبر)، بدل من قوله: يسلم، مفسر له، (فيقول: السلام على النبي، السلام على أبي بكر، السلام على أبي)، وفي نسخة: أبي حفص عمر بن الخطاب، رضى الله عنه، (ثم ينصرف)، قيل: وفيه إشارة إلى أنه لا ينبغي أن يطيل الكلام عند السلام ويختصر، وقيل: يطيل ما شاء فى الثناء والدعاء والتوسل. وقيل: يختلف باختلاف الناس والأحوال، ويأتى للزيارة من قبل رأسه الشريف صلى الله تعالى عليه وسلم، ثم يتأخر لأبى بكر وعمر، رضى الله عنهما، فيبدأ بالأشرف فالأشرف تعظيماً لهما كما يليق. وقيل: يأتى من قبل رجل عمر؛ لأنه من الأدب ويتأخر قليلاً قليلاً، وفي كيفية وضع القبور الثلاثة اختلاف مذكور فى تاريخ المدينة الكبير للسيد السمهودى مفصل ليس هذا محله.

(وفى الموطأ من رواية يحيى بن الليثي)، تقدم أن يحيى بن يحيى راوى الموطأ عن مالك اثنان، (أنه كان يقف على قبر النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم)، على هنا بمعنى عند، وهذا إشارة إلى اختيار القرب منه، صلى الله تعالى عليه وسلم، كما مر، (فيصلى على النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، وعلى أبي بكر وعمر)، تبعاً له، أو يصلى بمعنى يدعو. (وعند ابن القاسم) عبد الرحمن فقيه مصر كما تقدم، (والقنبي) بفتح القاف وسكون العين المهملة وفتح النون بعدها باء موحدة وياء نسبة، وهو عبد الله بن سلمة بن قعنب الحارثي أبو عبد الرحمن، أحد الأعلام، روى عنه البخارى، وأبو داود وغيرهما، وهو ثقة حجة، توفى سنة عشرين أو إحدى وعشرين ومائتين، أخرج له الشيخان وغيرهما كما علم فى روايتهما عن مالك بلفظ: (ويدعو لأبى بكر وعمر)، لا بلفظ: يصلى، كما مر.

(قال مالك فى رواية ابن وهب) عنه (يقول المسلم) أو الزائر: (السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته). (وقال) مالك (فى المبسوط: ويسلم على أبي بكر وعمر) بعد السلام عليه.

(وقال القاضى أبو الوليد الباجي:)، تقدمت ترجمته، (وعندى)، أى الراجح عندى، (أنه يدعو للنبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، بلفظ الصلاة)؛ لما فيها من التعظيم كما تقدم، (و) يدعو (لأبى بكر وعمر، كما جاء فى حديث ابن عمر) الذى تقدم، وقوله فيه: السلام على أبي بكر، السلام على أبي عمر، فيدعو لهما بالسلامة من كل مكروه، ولا

يصلى عليهما؛ لما مر (من الخلاف)، أى مخالفة الدعاء لهما للدعاء لرسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، وفى المناسك هنا تفصيل طويل فيما يقوله الناس، ليس هذا محله.

(وقال ابن حبيب:) عبد الملك بن حبيب القرطبي الإمام الجليل الثقة مصنف كتاب الواضحة، ولا يلتفت لمن نسبته للكذب، وترجمتهفى الميزان، (ويقول) الزائر (إذا دخل مسجد رسول الله)، صلى الله تعالى عليه وسلم: (بسم الله، وسلام على رسول الله) صلى الله تعالى عليه وسلم (السلام علينا من ربنا، وصلى الله وملائكته على محمد، اللهم اغفر لى ذنوبى، وافتح لى أبواب رحمتك وجنتك)، أى يسر لى ما يوصلنى إليهما، فإن دخوله من باب المسجد الموصل لجنة روضة شوقه إلى الجنان، وقوى رجاءه فناسب دعاءه بما ذكر، ولما سلك الطريق الموصلة اعتصم بالله من قطاع طريقها بقوله: (واحفظنى من الشيطان الرجيم، ثم اقصد) بعد الدعاء (إلى الروضة، وهى ما بين القبر والمنبر، واركع فيها ركعتين) تحية المسجد شكرًا لهذه النعمة (قبل وقوفك بالقبر)، أى عنده، (تحمده الله تعالى فيها)، أى فى تلك الصلاة، (وتسأله تمام ما خرجت إليه) من زيارتك وسفرك (والعون عليه)، أى المساعدة بتيسيره له، (وإن كانت ركعتك فى غير الروضة) من المسجد النبوى (أجزأتاك) بالهمزة، أى كفتاك فى أداء السنة، (وفى الروضة أفضل)، أى أكثر ثوابًا اقتداء به، صلى الله تعالى عليه وسلم، (وقد قال، عليه السلام: ما بين قبرى ومنبرى روضة من رياض الجنة)، ويأتى الكلام عليه، وما بين القبر والمنبر نحو خمسين ذراعًا.

. ومعنى كونه روضة من رياض الجنة، أنه يؤدى إلى دخولها، فكأنها منها، فأطلق السبب وأراد المسبب، أو هو تشبيه بليغ، وقيل: إنه على حقيقته، وأنه ينقل إلى الجنة، وفى حديث آخر: يأتى، وإن أوهم كلامه هنا أنه من تنمة الأول، (ومنبرى على ترعة من ترع الجنة)، ترعة وترع بمثناة، كغرفة وغرف، قيل: هى الروضة تكون فى مكان مرتفع مطمئن، وقيل: الباب، والروضة محل الأشجار مطلقًا، أو فى مكان مطمئن تجمع أشجارًا ورياحين، والترعة تكون أيضًا محل الماء، ومعنى الدرجة كما ذكره أهل اللغة، والكل محتمل هنا، والكلام فى هذا كما تقدم فى قوله: روضة من رياض الجنة، فى احتمال التشبيه والاستعارة، ويأتى بيان الحديث فى كلام المصنف، (ثم تقف بالقبر)، أى عنده، (متواضعًا متوقرًا)، أى بتواضع ووقار، أى سكون تأدبًا بهيية وإجلال وغض طرف.

وقال الكرماني الحنفى فى مناسكه: إنه يضع يمينه على شماله كما يقف فى الصلاة. وقال غيره: الأولى الإرسال؛ لئلا يتشبه بالمصلى، فإنه منهى عنه (فتصلى) بالخطاب لكل زائر (عليه صلى الله تعالى عليه وسلم، وتثنى) عليه بشيء يليق به (بما يحضرك)، أى يحظر



ببالك من غير تكلف لأمر تستعد لها بمسححة ونحوها، ويقبح الانحناء وتقبيل الأرض، وما يظنه جهلة العوام من أن فيه زيادة تعظيم ليس بشيء، (وتسلم على أبي بكر وعمر، وتدعو لهما) بما يناسب مقامهما كما مر، (وأكثر من الصلاة في مسجد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالليل والنهار)، والمراد بمسجده هنا هو المراد بقوله: «صلاة في مسجدي هذا تعدل ألف صلاة في غيره»<sup>(١)</sup>، كما يأتي، وهو ما كان مسجداً في زمنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، لا مازيد فيه كما قاله النووي وغيره، والإشارة بقوله هذا تعينه، واعتراض ابن تيمية عليه بما ورد في الحديث: «لو زيد في مسجدي إلى ذى الحليفة كان مسجدي»، رد بأنه لا يقتضى مساواته من كل وجه، ولا شك في أن الأول أفضل من غيره، وفي حديث الزيادة معجزة وإخبار بالغيب، ولا ينبغي للزائر جعل القبر خلف ظهره ولا بجانبه كما قاله ابن عبد السلام.

(ولا تدع) بالخطاب والجزم، أى تترك (أن تأتى مسجد قباء)، بضم القاف ويمد ويقصر، ويذكر ويؤنث، فيجوز صرفه ومنع صرفه، وهو اسم موضع قريب من المدينة بنى فيه عمرو بن عوف الأنصارى مسجداً أتاه النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، وصلى فيه، وهو المراد بقوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى﴾ [التوبة: ١٠٨] على الراجح كما يأتي، وكان صلى الله تعالى عليه وسلم يزوره راكباً وماشياً في كل سبت، وحكمة تخصيصه أن فى إتيانه زيارة أهله، والموتى يعلمون بزوارهم يوماً قبل الجمعة ويوماً بعده، وأعطى أهل أحد يوم الخميس؛ لأنهم أفضل، فبقى السبت لأهل قباء. وقال صلى الله تعالى عليه وسلم: «صلاة ركعتين فيه كعمرة»، ويقال له: مسجد الفتح، وكان عمر، رضى الله عنه، يأتيه فى كل اثنين وخمسين<sup>(٢)</sup>، وقال: رأيت رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، وأصحابه ينقلون حجارتهم على بطونهم، فلو كان فى طرف الأرض لضربنا إليه أكباد الإبل. وقال: «صلاة ركعتين فيه أحب إلى من أن نأتى بيت المقدس مرتين»، وكذا يستحب إتيان غيره من المساجد المأثورة صلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيها كمسجد القبلتين، (وقبور الشهداء) المعهودين وهم شهداء أحد، رضى الله عنهم، فإنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يزورهم، وينبغى أن لا تدع زيارتهم وأن تبدأ منهم بحمزة سيد الشهداء فى الدنيا والآخرة.

(١) أخرجه البخارى (٧٦/٢)، ومسلم (١٣٩٤/٥٠٦)، وأحمد (٢٩/٢)، ١٠٢، ٢٥١، ٣٨٦،

٤٦٨، ٤٧٣)، والترمذى (٣٢٥٠، ٣٩١٦)، وابن ماجه (١٤٠٤، ١٤٠٦)، والحاكم

(٥٠٩/٤)، والطبرانى (١٣٧/٢)، والبيهقى (٢٤٦/٥).

(٢) لعل صوابها: [وخميس].

(وقال مالك في كتاب محمد: ويسلم عليه صلى الله تعالى عليه وسلم إذا دخل وخرج)، أى إذا دخل مسجد المدينة وخرج منه، أى بالفعل، لا عند إرادة ذلك، (وفيما بين ذلك)، أى فى أيام إقامته بالمدينة يدخل المسجد ويسلم عليه صلى الله تعالى عليه وسلم كلما دخل وخرج.

(قال محمد: وإذا خرج من المدينة من أتاها زائراً، (جعل آخر عهده) بالمدينة (الوقوف بالقبر) أى عنده للوداع، (وكذلك) كل (من خرج مسافراً) من المدينة يجعل آخر عهده زيارته صلى الله تعالى عليه وسلم والسلام عليه.

(وروى ابن وهب، عن فاطمة) الزهراء (بنت النبی، صلى الله تعالى عليه وسلم أن النبی صلى الله تعالى عليه وسلم، قال: إذا دخلت المسجد)، يعنى مسجده، صلى الله تعالى عليه وسلم، أو الأعم منه، (فصلی على النبی، صلى الله تعالى عليه وسلم، وقولی: اللهم اغفر لی ذنوبی وافتح لی أبواب رحمتك)، وفيه مناسبة تامة؛ لأن العبادة مكفرة للسيئات وللدخول بفتح الباب، وهو باب موصل لأعظم رحمة، (وإذا خرجت) من المسجد النبوی أو الأعم منه، (فصلی على النبی، صلى الله تعالى عليه وسلم، وقولی: اللهم اغفر لی ذنوبی) بركة العمل الصالح، (وافتح لی أبواب فضلك)، وذكر الفضل هنا أنسب؛ لأن الخارج من المسجد يخرج لكسب مصالحه، والفضل الرزق.

وفتح الباب كناية عن تسهيل أموره وتيسير مسالكه وأسباب معاشه، وقد علم بذلك حكمة ذكر الرحمة فى الدخول والفضل فى الخروج، وحاصلها أن المساجد محال رحمة الحق تعالى لعباده رحمة مخصوصة تناسب قصده وعبادته، فطلب تلك الرحمة الخاصة عند دخولها، وأما الخروج منها فهو إلى محال الأسباب والاكتساب التى بها تحصل الأرزاق والغناء عن الناس، وهذا مظهر الفضائل التى تفضل بها على عباده، فسئل عند التوجه ليقاض عليه منه ما يتوفر به خشوعه وانقطاعه إلى الله تعالى، قالوا: ويصلى ركعتين نفلاً مطلقاً، وقيل: إنهما سنة الوداع، واختلف هل يقدم الوداع على الصلاة أو يؤخرها ليكون آخر عهده ملاقاته، صلى الله تعالى عليه وسلم، ويحسن أن يقول: لا تجعل هذا آخر العهد بحرم رسولك، صلى الله تعالى عليه وسلم، ويسر لى العود إليه، وارزقنى العفو والعافية فى الدنيا والآخرة، ويتأسف على مفارقتة، واعلم أن هذا الحديث رواه أصحاب السنن على أنه سنة لدخول كل مسجد، وليس مخصوصاً بالمسجد النبوی كما ذكره الخيضرى فى اللواء المعلم، إلا أنه يكفى أنه يدخل فيه دخولاً أولياً، وزاد بعضهم فى المسجد النبوی: رب وفقنى وسددنى وأصلح لى وأعنى على ما يرضيك عنى، ومن على بحسن الأدب فى هذه الحضرة الشريفة.

(وفي رواية أخرى) من طريق آخر، وحديث فاطمة رواه أحمد وأبو يعلى والترمذى وحسنه: (فليسلم مكان فليصل فيه، ويقول إذا خرج: اللهم إني أسألك من فضلك وفي) رواية (أخرى: اللهم احفظني من الشيطان الرجيم)، وهذه الأمور كلها محل ذكرها مناسك الحج، وفصلت ثمة.

(وعن محمد بن سيرين) التابعي المشهور (كان الناس يقولون إذا دخلوا المسجد النبوي: (صلى الله وملائكته على محمد، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، بسم الله دخلنا، وبسم الله خرجنا)، أى ندخل ونخرج، عبر بالماضي مشاكلة، وإشارة إلى أن المساجد إنما هى للعبادة، وليست محل مكث وإقامة لغير المعتكف، (وعلى الله توكلنا)، أى فوضنا له أمورنا كلها لترك من دخل المسجد أمور ديناه، فإن توجهه فيه إنما هو لله، (وكانوا يقولون إذا خرجوا مثل ذلك)، وهذا ليس خاصاً بمسجد المدينة، بل هو مستحب فى كل مسجد كما تقدم، واستحب الصلاة عليه عند دخولها والخروج منها؛ لأنه هو الذى بين لنا العبادة فيها، وهدانا الطريق الخير، فكان حقاً علينا أن نذكره ثمة والدعاء له.

والمراد بالناس هنا الصحابة، ففعلهم يدل على أنه سنة مأثورة، فلا يتوهم أنه كيف يكون دليلاً على أنه سنة، ولذا أردفه بما يوضحه من قوله: (و) روى (عن فاطمة أيضاً)، أى كما روى عنها ما قبل هذا (كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا دخل المسجد قال: صلى الله على محمد وسلم، ثم ذكر مثل حديث فاطمة قبل هذا، وفي رواية: حمد الله) الذى وفقه للعبادة، (وسمى) الله تيمناً وتبركاً ليتم ما شرع فيه، (وصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم) لما مر، (وذكر مثله)، أى ما هو بمعناه.

(وفي رواية) يقول إذا دخل المسجد: (بسم الله، والسلام على رسول الله)، فهذا صريح فى أن ما فعله الناس فعله رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بنفسه، فهم مقتدون به.

(و) روى (عن غيرها)، أى غير فاطمة، رضى الله عنها: (كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا دخل المسجد قال: اللهم افتح لى أبواب رحمتك)، وإنعامك بنعم الدنيا والآخرة، (ويسر لى أبواب رزقك)، أى سهلها ويسر أسبابها، والتعبير بالتيسير إشارة إلى أنه مما مضى وفرغ منه.

(وعن أبى هريرة، رضى الله عنه: إذا دخل أحدكم المسجد، فليصل على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وليقل: اللهم افتح لى)، يعنى ما تقدم بتمامه، وحاصله أن هذه

الأحاديث تدل على أن من دخل المسجد أو خرج منه أو مر به، أى مسجد كان يستحب له أن يسمى الله، ويصلى ويسلم على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، ويدعو بخير من خيري الدنيا والآخرة، والمأثور أفضل، وهذا مما اتفقوا عليه ووردت فيه أحاديث صحيحة مستندة فى باب الدعوات.

(وقال مالك فى المبسوط: وليس يلزم من دخل المسجد) النبوى، (وخرج منه من أهل المدينة) المقيمين بها (الوقوف بالقبر)، أى عنده للزيارة، (وإنما) يلزم (ذلك)، أى الوقوف لازم (للغرياء) الذين جاءوا المدينة للزيارة، وليس اللزوم هنا بمعنى الوجوب الشرعى، بل التأكيد فى حقه.

(وقال) مالك (فيه)، أى فى كتاب المبسوط (أيضاً) كما نقل عنه أولاً: (لا بأس لمن قدم من سفر أو خرج إلى سفر) من أهل المدينة (أن يقف على قبر النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم)، أى يقوم عنده زائراً، (فيصلى عليه) صلى الله تعالى عليه وسلم (ويدعو له ولأبى بكر وعمر) بعد الصلاة على رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، (فقليل له: إن ناساً من أهل المدينة لا يقدمون من سفر ولا يريدونه)، أى الخروج للسفر فهم مقيمون (يفعلون ذلك)، أى الوقوف عند القبر والصلاة عليه والدعاء لصاحبيه (فى اليوم) الواحد (مرة أو أكثر، وربما وقفوا فى الجمعة أو الأيام المرة والمرة) أو أكثر عند القبر (فيسلمون) عليه صلى الله تعالى عليه وسلم (ويدعون) لأبى بكر وعمر (ساعة، فقال) مالك لما ذكر له ذلك: (لم يبلغنى هذا)، أى وقوف المدنى من غير سفر عند القبر (عن أحد من أهل الفقه ببلدنا)، يعنى المدينة؛ لأن عمل أهلها حجة عنده، (وتركه)، أى ترك هذا الفعل (واسع)، أى أكثر وأولى، (ولا يصلح آخر هذه الأمة) الحمدية وآخرها من بعد الصحابة والعصر الأول (إلا ما أصلح أولها)، أى لا يصلح لآخرهم إلا ما صلح لأولهم، ولا يستحب لهم إلا ما استحبه أولاً، (ولم يبلغنى)، أى لم أسمع بنقل صحيح (عن أول هذه الأمة وصدرها) من الصحابة ومن لحق بهم (أنهم كانوا يفعلون ذلك)، أى الوقوف للزيارة من غير الغرياء بلا إرادة سفر، (ويكره) ذلك (إلا لمن جاء من سفر أو أراد) من أهل المدينة.

(قال ابن القاسم)، من أتباع الإمام مالك: (ورأيت أهل المدينة إذا خرجوا منها) للسفر (أو دخلوها) قادمين من السفر (أتوا القبر، فسلموا) عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم. (قال) ابن القاسم: (وذلك رأى): أى قول لمالك، وفى نسخة: رأى، بالإضافة أى أنه يقوله.

(قال الباجي): بياء موحدة نسبة لباجة اسم بلدة بالمغرب، وهو أبو الوليد الحافظ، من أئمة المالكية وقد تقدم (ففرق) مالك أو ابن القاسم رواية عنه (بين أهل المدينة والغرباء) فاستحب للغرباء الزيارة في الدخول للمسجد في كل حين، ولم يستحبه للمدني إلا إذا خرج لسفر أو قدم منه؛ (لأن الغرباء قصدوا) المدينة (لذلك)، أى لأجل الزيارة، فينبغي له فعل ذلك في كل حين، (وأهل المدينة مقيمون بها لم يقصدوها) من أوطانهم (من أجل) زيارة (القبر والتسليم) عليه صلى الله تعالى عليه وسلم.

قال السبكي في كتابه شفاء السقام بعد نقل ما هنا: مذهب مالك أن الزيارة قريبة، لكنه كره الإكثار منها للمقيم بالمدينة على قاعدته في سد الذرائع، وغيره من أهل المذاهب قالوا باستحباب الإكثار منها مطلقاً، واتفقوا عليه، وهو الحق الذي لا شبهة فيه، والذريعة ليست بمسموعة من كل مقام كما تقدم عن القرافي.

(وقال، صلى الله تعالى عليه وسلم) في حديث رواه عبد الرزاق ومالك في الموطأ، عن عطاء بن يسار: (اللهم لا تجعل قبري وثناً)، أى كالوثن، وهو الصنم الذي (يعبد)، أى يتخذ معبوداً، وتقدم فيه زيادة: بعدى، (اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد)، أى يسجدون لها كما يسجدون لله.

(وقال، صلى الله تعالى عليه وسلم) في حديث رواه ابن أبى شيبة وغيره بسند متصل: (لا تجعلوا قبري عيداً)، أى كالعيد باجتماع الناس عنده، وقد تقدم تأويل الحديث وأنه لا حجة فيه لما قاله ابن تيمية وغيره، فإن إجماع الأمة على خلافه يقتضى تفسيره بغير ما فهموه، فإنه نزعة شيطانية، وقوله: وقال: ... إلخ، يحتمل أنه من كلام الباجي، أو من كلام مالك وابن القاسم تأييداً لما قاله، وهو الظاهر، واحتمال أنه من كلام المصنف، رحمه الله تعالى، غير مناسب لما عقد له هذا الفصل.

(و) نقل (من كتاب أحمد بن سعيد الهندي) عالم الأندلس، توفى سنة تسع وتسعين وثلاثمائة، وعمره سبع وسبعون سنة، وترجمته مبسوبة في التواريخ، وفي نسخة: سعد الهندي، والصحيح الأولى، (فيمن وقف بالقبر) الشريف، أى قال في حقه وبين حاله أنه ينبغي له أن (لا يلصق به) صدره، (ولا يمسسه) بشيء من جسده، فلا يقبله فيكره مسه وتقيله وإلصاق صدره؛ لأنه ترك أدب وكذا كل ضريح يكره فيه ذلك، وهذا أمر غير مجمع عليه، ولذا قال أحمد والطبري: لا بأس بتقبيله والتزامه، وروى أن أبا أيوب الأنصاري كان يلتزم القبر الشريف، قيل: وهذا لغير من لم يغلبه الشوق والمحبة، وهو كلام حسن، (ولا يقف عنده طويلاً)، بل بمقدار الصلاة والدعاء تأدياً منه، فهذا مستحب عنده.

(وفى العتبية)، بضم العين المهملة وسكون المثناة وكسر الموحدة وياء نسبة، اسم كتاب يعرف بالعتبية، وبالمستخرجة من الأسمعة، أى مما سمع من مالك من مسائل المدونة، وصاحبها يسمى العتبي نسبة لعتبة بن أبى سفيان، وهو فقيه الأندلس محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن عتبة بن أبى سفيان القرطبي، وتوفى منتصف ربيع سنة خمس مائة أو أربع وخمسين ومائتين، وأخذ عن يحيى بن يحيى الليثى وطبقته، ويقال: إنه من موالى عتبة، وله رحلة إلى المشرق، وفى تاريخ الأندلس: محمد العتبي هو أحمد بن محمد بن عتبة الأموى، من أهل قرطبة، وقيل: هو مولى لآل عتبة بن أبى سفيان، وهو الأصح، وسمع من سحنون وأصبع وغيرهما، وجمع كتاباً سماه المستخرجة، أكثر فيه من الشواذ والمسائل الغريبة، فإذا سمع غريبة قال: أدخلوها فى المستخرجة. وقال ابن وضاح: فى المستخرجة خطأ كثير.

(يبدأ بالركوع)، المراد به الصلاة، أى تحية المسجد إذا دخله تسمية باسم الجزء كالركعة، (قبل السلام) على قبره، عليه الصلاة والسلام، وزيارته وهو أحد القولين كما تقدم (فى مسجد النبى) صلى الله تعالى عليه وسلم، وقيل: يسلم أولاً، ثم يصلى ويتحرى بصلاته محلاً كان يصلى فيه، صلى الله تعالى عليه وسلم، وله علامة ذكروها وتبعهم المصنف، وهو على يسار محراب الشافعية.

(و) شمل ذلك عموم قوله: (وأحب) أفعل تفضيل من الحبة (مواضع التنفل فيه)، أى أفضلها للصلاة النافلة وتحية المسجد والزيارة (مصلى النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم)، أى محل صلاته المأثورة، وبين محله بقوله: (حيث العمود المخلوق)، بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وتشديد اللام وقاف، وهو ما عليه الخلق بالفتح، وهو نوع من الطيب أصفر فيه زعفران، والعمود هو السارية والأسطوانة، وسمى مخلوقاً لأنه كان يطيب بالخلق تعظيماً، وهذا هو المعروف، وقيل: إنه مخلوق، بجاء مهملة، أى له حلقة من حديد ونحوه، وقيل: وهو محل جذعه الذى كان صلى الله تعالى عليه وسلم يخطب عنده قبل عمل المنبر له، وهذه الأماكن الشريفة وأسمائها وفضائلها من أراد الوقوف عليها فيطالع تاريخ المدينة الكبير للسيد السهمودى.

(و) فضيلة هذا المحل والصلاة عنده إنما هو للمتفل الزائر، (وأما فى) صلاة (الفريضة، فالتقدم إلى الصفوف)، أى التقدم فى الصف الأول أفضل من غيره مطلقاً، (والتنفل)، أى صلاة النافلة (فيه)، أى فى المسجد النبوى (للغرباء) الذين قدموا للزيارة، وليسوا من أهل المدينة المقيمين بها (أحب إلى)، أى أفضل عندى (من التنفل فى البيوت)، أى مساكنهم ومحل نزولهم، وهذا مستثنى مما قاله الفقهاء، وأطلقوه أن الأفضل فى الفرض الصلاة فى

المساجد، والنافلة الأفضل فيها أن تصلى فى المنازل، ووجه المخالفة أن الصلاة فى مسجد المدينة أفضل من ألف صلاة فى غيره على ما يأتى، وهذا مبنى على أن المضاعفة تختص بمسجد المدينة، وذهب بعضهم إلى أن الصلاة فى المدينة مطلقاً مضاعفة، لا فرق بين فرضها ونفلها، ومسجدها وغيره، فعلى هذا نافلتها كغيرها، إلا أن الغريب يستحب له الإكثار من المكث فى مسجدها، والزيارة والتبرك بمواطن عبادته، فله شأن يخصه، وهو الظاهر.

\* \* \*

### (فصل فيما يلزم من دخل مسجد النبى ﷺ من الأدب)

اللازم لمن حضر مجلسه فى حياته، (سوى ما قدمناه) فى الفصل الذى قبل هذا، (وفضله)، أى المسجد النبوى، (وفضل الصلاة فيه)، أى زيادة ثوابها على ثواب غيرها، (وفى مسجد مكة) وفضله وفصل الصلاة فيه، (وذكر قبره ومنبره) وفصل سكنى المدينة ومكة، والمجاورة فيهما، لم يتكلم فى الشفاء على المجاورة، إلا أن الشارح أشار إلى ذلك فيما يأتى.

(قال الله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨])، وضع أساسه فيه، (أحق أن تقوم فيه) للصلاة من غيره، وقد اختلف فيه كما سيأتى.

(روى) عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى حديث رواه مسلم وغيره، (أن النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، سئل) عن المراد به فى هذه الآية، (أى مسجد هو؟ قال: مسجدى هذا)، يعنى الذى هو داخل المدينة، وهو معروف، (وهو)، أى كونه المراد فى الآية (قول ابن المسيب، وزيد بن ثابت، وابن عمر، ومالك بن أنس، وغيرهم) من كبار الصحابة، قيل: كان ينبغى له تقديم ابن عمر، ثم زيد، ثم ابن المسيب، ثم مالك هكذا، لكنه قدم بالأسن، والترتيب فى الذكر ليس بلام.

(وعن ابن عباس، أنه مسجد قباء) الذى تقدم بيانه، وهو المراد فى الآية عنده؛ لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم، أسسه وصلى فيه أيام إقامته من الاثنين إلى الاثنين، وكلاهما مما أسسه على التقوى، إلا أن تأسيس مسجد قباء كان فى ابتداء دخوله صلى الله تعالى عليه وسلم دار الهجرة، ثم انتقل منه وأسس الآخر، فالأولية ظاهرة فيه، إلا أن تجعل شاملة للحقيقية والنسبية، والمراد بالتقوى الإخلاص فى رضى الله، لا كمسجد الضرار، وما ذكره ابن عباس هو الذى ارتضاه المفسرون وهو الظاهر، والأول أيضاً مروى عن كبار الصحابة مسنداً له صلى الله تعالى عليه وسلم، وقد رواه مسلم وأصحاب السنن،

ولذا قيل: كان ينبغي للمصنف أن يقول: صح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، لا روى بصيغة المجهول التي يغلب استعمالها في الضعيف، فكأنه إيماء إلى أن الأقوى ما قاله ابن عباس، وهو مشكل.

وغاية ما يقال فيه: إن الأولية إضافية باعتبار ما بنى بعد الحجر ومسجد مكة، فيشمل مسجد قباء ومسجد المدينة، والمراد إخراج مسجد الضرار، ولا ينافية ما بعده؛ لأنه أثنى على أهل أحد المسجدين بزيادة الطهارة، وإنما فسرته صلى الله تعالى عليه وسلم بمسجده؛ لأجل قوله: ﴿أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨]؛ لأنه إنما كان أكثر قيامه به، فلو فسر بمسجد قباء، لكان صلى الله تعالى عليه وسلم، تاركاً للأحق، ففسره بما يدل على دخوله مع مسجد قباء في الحكم، ونص على ما خرج عن منطوقه؛ لأنه هو المحتاج للبيان، فاعرفه فإنه دقيق جداً.

(حدثنا هشام بن أحمد الفقيه)، هو أحد شيوخ المصنف، رحمه الله؛ لقوله: (بقراءة عليه)، قال: (حدثنا الحسين بن محمد الحافظ)، هو الغساني، وقد تقدم، قال: (حدثنا أبو عمر)، هو ابن عبد البر كما تقدم، (النمري)، تقدم بيانه أيضاً، قال: (حدثنا أبو محمد ابن عبد المؤمن) تقدم بيانه قال: (حدثنا أبو بكر بن داسة) تقدم أيضاً، قال: (حدثنا أبو داود)، صاحب السنن تقدم أيضاً، قال: (حدثنا مسدد)، تقدم، قال: (حدثنا سفيان)، هو ابن عيينة، وقد تقدم، (عن الزهري)، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، تراجمهم تقدمت كلها، (عن النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم)، أنه قال: (لا تشد الرحال)، لا نافية، وتشد مضارع مجهول، وهو خبر أريد به النهي، وهو أبلغ في النهي؛ لأنه جعل كأنه أمر لا يقع في الخارج، أخبر عنه لتحقيقه، والرحال بالحاء المهملة جمع رحل، وهو للجمال كالسروج للخيول كما مر، لا جمع راحلة كما توهم، وهو البعير ونحوه، والمقصود منه المنع، أو نفى شدها كناية عن منع السفر، أي لا ينبغي السفر وقطع المسافة، (إلا إلى ثلاثة مساجد)، جمع مسجد، وهو المكان المعد للعبادة، وأصله موضع السجود، (مسجد الحرام) بالحركات الثلاث، وفي نسخة: المسجد الحرام، وهو مسجد مكة، ويطلق على مكة نفسها، وكلاهما جائز هنا، والأول من إضافة الموصوف للصفة، أي المسجد الذي جعله محترماً، وهو مشهور غنى عن البيان، (ومسجدى هذا)، أي مسجد المدينة المعروف، (والمسجد الأقصى)، بالإضافة كالأول، وفي نسخة: والمسجد الأقصى، أي الأبعد؛ لأنه أبعد من مكة بالنسبة للمدينة، وفيه كلام مشهور ليس هذا محله.

واختلف في هذا النهي، هل هو على ظاهره للتحريم كما ذهب إليه بعضهم؟



والصحيح أنه مؤول، أى لا تشد الرحال لنذر العبادة إلا فيها، ولذا قالوا: لو نذر الصلاة فى غيرها لم تلزمه، فلا يكره شد الرحل لبعض الأماكن المتبرك بها، أو لزيارة من فيها من الصالحين، أو لطلب العلم، بل قد يكون هذا واجباً عليه.

(وقد تقدمت الآثار) والأحاديث (فى الصلاة والسلام على النبى صلى الله تعالى عليه وسلم عند دخول المسجد) النبوى فى الفصل الذى قبل هذا كما سمعته آنفاً، والآثار كل مأثور، أى مروى، فيشمل الحديث وغيره، ويطلق على ما يقابله، والفرق بين الحديث والخبر والأثر مشهور فى مصطلح الحديث ككتاب ابن الصلاح وغيره.

(وعن عبد الله بن عمرو بن العاص) فى حديث رواه أبو داود بإسناد جيد حسن كما فى الأذكار للنووى، (أن النبى)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (كان إذا دخل المسجد)، أى مسجده بالمدينة، وتقدم أن هذا مستحب فى دخول كل مسجد، (قال: أعوذ بالله العظيم)، أى ألتجىء فى أمورى كلها وفى التوفيق للعبادة وإخلاصها إلى عظيم لا يخاف من التجأ إليه، (وبوجهه الكريم)، الوجه معروف، فإذا أضيف إلى الله تعالى، فالمراد به ذاته المكرمة المبجلة، (وسلطانه القديم)، سلطانه بمعنى قهره وغلبته، والقديم صفة سلطان، وذلك ثابت له فى الأزل والقدم، (من الشيطان الرجيم)، المطرود عن رحمة الله وقربه، واستعاذته منه؛ لئلا يصده عما نواه من العبادة ويشغله بوسوسته، وتمة الحديث: «فإذا قال ذلك، قال الشيطان: حُفَظَ مِنِّي سَائِرَ الْيَوْمِ».

(وقال مالك) بن أنس، رضى الله تعالى عنه، فى حديث رواه البخارى والنسائى، فيه: (سمع عمر بن الخطاب، رضى الله تعالى عنه، صوتاً) عاليًا كالصياح (فى المسجد)، أى مسجد النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، (فدعا بصاحبه)، أى أمر بمجيئه إليه، فجىء له به، وسقط هذا من بعض النسخ، فالفاء فى قوله: (فقال: ممن أنت؟)، فصيحة أى من أى قبيلة وطائفة من الناس؟ (قال: من ثقيف)، قبيلة من العرب مشهورة من هوازن، (قال) عمر، رضى الله تعالى عنه، له: (لو كنت من) أهل (هاتين القريتين)، يعنى مكة والمدينة، (لأدبتك)، كما فى نسخة، وفى أخرى: لعلوتك بالدرّة، بكسر الدال وتشديد الراء المهملتين، وهى سوط عريض يضرب به، وعلوتك بمعنى ضربتك، وهو تعبير فصيح مشهور؛ لأنه يضربه على رأسه وأعلى بدنه، يقال: علاه بالدرّة وجلله وقنعه بالسيف، وهذا ساقط من بعض النسخ، فالجواب مقدر، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا قُرْءَانًا سِتْرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾ [الرعد: ٣١] ونحوه.

وإنما قال له هذا؛ لأن من كان من أهل الحرمين، وهما مهبط الوحي ومقر الدين، لا

يعذر في الجهل بالشرع وآدابه، ثم بين له وجه ما قاله بقوله: (إن مسجداً)، يعنى مسجد المدينة، أو الأعم منه، (لا يرفع فيه الصوت)، فعلى الأول يعلم غيره بالقياس، وعلى الثاني هو داخل نصاً، وهو الظاهر؛ لأنه ورد من طريق آخر: ومسجدنا، وذهب كثير من الفقهاء إلى أن رفع الصوت في المساجد مطلقاً مكروه، ولحديث: «جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم ورفع أصواتكم وخصوصاتكم»<sup>(١)</sup>؛ لأنها متخذة للعبادة، ولذا يكره النوم فيها لغير ضرورة، إلا أنه قيل: إن مرتكب المكروه لا يعذر، وكلام عمر، رضى الله عنه، يدل على أنه لو كان من أهل القريتين عزره؛ لأنه لا يعذر بجهله، وأجيب بأنه علم منه عدم اكترائه بمحضرتها، صلى الله تعالى عليه وسلم، وهو حرام يؤدي إلى الكفر والعياذ بالله.

قلت: ليس كما قاله، بل لأنه يمتنع رفع الصوت عنده، صلى الله تعالى عليه وسلم؛ لقوله تعالى: ﴿تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢]، أى عنده صلى الله تعالى عليه وسلم وهو في حياته كما تقدم، إلا أن قوله: إن مسجدنا يأباه، فإن قيل: المراد بمسجدنا مسجده، صلى الله تعالى عليه وسلم، بخصوصه، بالإضافة عهدية لم يرد عليه شيء فاعرفه، ويستثنى من هذا رفع الصوت بالأذان والإقامة، وكذا التلبية كما صرحوا به على ما يأتى.

(قال محمد بن مسلمة)، بميمين مفتوحتين كما تقدم: (لا ينبغي لأحد أن يعتمد المسجد)، أى يقصده، وفي نسخة: يعتمد، (يرفع الصوت) فيه، فيقال: عمده واعتمده، إذا قصده فإن فعله لاعتن عمد لجهل أو غيره جاز له ذلك، (ولا بشيء من الأذى) هو كل مستقذر لأن الطبع يتأذى به، (وأن ينزهه) بالبناء للمجهول أى يبعد عنه فيبعد هو (عما يكره) مجهول أيضاً، والمكروه المراد به أيضاً المستقذرات، ولا ينبغي تحتل الكراهة والحرمة وخلاف الأولى، وقد صرح الفقهاء بمنع جعل النجاسة، والمستقذرات في المساجد حتى النخامة، والروائح الخبيثة كرائحة البصل والثوم إلى غير ذلك مما فصل في أحكام المساجد، وقد أفرد بالتأليف الإمام الزركشى، فلا حاجة لذكره هنا؛ لأننا لسنا بصده.

(قال القاضى) عياض هو المصنف، رحمه الله تعالى: (حكى ذلك) المذكور (كله القاضى إسماعيل) بن إسحاق بن إسماعيل الأزدي البصرى العلامة الرحلة فى سائر الفنون والأدب، وكان ممن له معرفة بكتاب سيبويه حتى عد من أقران الميرد حتى قيل: لولا

(١) أخرجه ابن ماجه (٧٥٠)، والطبرانى (١٥٦/٨)، وعبد الرزاق (١٧٢٦)، وابن عدى فى الكامل (١٤٥٤/٤)، والعقيلي (٣٤٨/٣)، وابن الجوزى فى اللعل المتناهية (٤٠٤/١).

اشتغاله بالقضاء اندرس ذكر المبرد، ومات سنة اثنين وثمانين ومائتين ببغداد فجأة (فى مبسوطه) اسم كتاب له كما تقدم (فى باب فضل مسجد النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم: والعلماء كلهم متفقون على أن حكم سائر المساجد هذا الحكم)؛ لأن المقصود منها واحد، وشرفها كلها لكونها محلا لعبادة الله تعالى، فإذا تساوت فى ذلك كان حكمها واحداً.

(قال القاضى إسماعيل) بن إسحاق المتقدم: (قال محمد بن مسلمة) المتقدم: (يكراه فى مسجد الرسول، عليه الصلاة والسلام، الجهر على المصلين فيما يخلط عليهم صلاتهم) أى يشوش عليهم، والخلط مزج شىء بشىء من المائعات ونحوها بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر كالدقيق والشعير بالبر، فالمراد أن أصواتهم لشدة الجهر تلهيهم عن قراءتهم وصلاتهم، فاستعير لذلك الخلط، (وليس) أى كراهة رفع الصوت (مما يخص به المساجد) فثبتت كراهة (رفع الصوت) رفع اسم ليس خيره الجار والمجرور قبله، (فيكره رفع الصوت بالتلبية) أى قول الحاج لبيك اللهم لبيك (فى مساجد الجماعات) التى تجمع فيها لصلاة الجمعة ونحوها (إلا المسجد الحرام) يعنى مسجد مكة، (ومسجدنا) يعنى مسجد المدينة؛ لأن محمد بن مسلمة كان من سكانها، فرفع الصوت فى التلبية مأمور به؛ لحديث «أفضل الحج العج والثج»، والعج: رفع الصوت، والثج: إراقة الدماء، ورفع الصوت مستحب لغير المرأة والخنثى، وهذا مذهب مالك، وخالفه فيه غيره فجعله مستحباً فى جميع المساجد، وإنما كرهه مالك فى المساجد؛ لأنها محل الخشوع.

(وقال أبو هريرة) فى حديث رواه الشيخان (عنه، عليه الصلاة والسلام) أنه قال: (صلاة فى مسجدى هذا خير) أى أفضل وأكثر ثواباً (من ألف صلاة فيما سواه) من جميع المساجد (إلا المسجد الحرام) يعنى مسجد مكة المشرفة، وسمى حراماً لحرمة القتال فيه، وكذا الصيد وقطع أشجاره، وتمة الحديث «وصلاة فى المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة فى مسجدى هذا».

(قال القاضى) أبو الفضل مصنف هذا الكتاب، وهو عياض، رحمه الله: (اختلف) بالبناء للمجهول أى اختلف العلماء والفقهاء (فى معنى هذا الاستثناء) يعنى المراد بقوله (إلا المسجد الحرام)، واختلافهم فيه مبنى (على اختلافهم فى المفاضلة) أى القول بأيهما أفضل من الآخر (بين مكة والمدينة، فذهب) الإمام (مالك فى رواية أشهب) بن عبد العزيز أبو عمرو القيسى المصرى تلميذ مالك فى مروياته (عنه) أى عن مالك.

(وقال) عبد الله (بن نافع صاحبه) أى صاحب الإمام مالك الذى يروى عنه، (وجامعة

أصحابه) أى أصحاب مالك (إلى أن معنى الحديث) المذكور والاستثناء فيه؛ لأنه إن لم يكن خيراً من ألف صلاة فيما سواه احتمل أن يكون الصلاة فى المسجد الحرام أكثر ثواباً من الصلاة فى المسجد النبوى، وأن الصلاة فيه تفضل صلاة المسجد الحرام بأقل من ألف، وأن الصلاة فى المسجد النبوى لا تفضله بل تساويه، والكل محتمل.

وهذه رواية أشهب عنه، ورواية ابن وهب وابن مطرف وابن حبيب من أصحاب مالك عنه موافقة للجمهور فى تفضيل مكة على المدينة، والأولون على أن معناه (أن الصلاة فى مسجد الرسول)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (أفضل من الصلاة فى سائر المساجد) أى باقىها (بألف صلاة إلا المسجد الحرام، فإن الصلاة فى مسجد النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، أفضل من الصلاة فيه) أى فى المسجد الحرام (بدون ألف) أى أقل منه، وهو تأويل بعيد.

ومن استبعده من المالكية ابن عبد البر، رحمه الله، وناهيك به؛ لما ثبت فى مسند أحمد عن عبد الله بن الزبير أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، قال: «صلاة فى مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام، وصلاة فى المسجد الحرام أفضل من مائة فى مسجدي هذا»<sup>(١)</sup>، وسيذكره المصنف، رحمه الله تعالى، قريباً، وهو حديث حسن كما ذكره البيهقى، كيف لا وقد مدحه الله تعالى وأمر بالحج إليه، وفى الحديث أيضاً أنه صلى الله تعالى عليه وسلم وقف على راحلته لمكة، وهو يقول: والله إنك لخير أرض الله، وأحب أرض الله إلى الله، ولولا أنى أخرجت منك ما خرجت، كما رواه الترمذى والنسائى، وقال إنه حديث حسن.

(واحتجوا) لما ذهبوا إليه من تفضيل المدينة (بما روى عن عمر بن الخطاب، رضى الله عنه: «صلاة فى المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيما سواه») أى غير المسجد الحرام لما علم مما تقدم، (فتأتى فضيلة مسجد الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم عليه) أى على المسجد الحرام (بتسعمائة، وعلى غيره بألف) أى غيره من المساجد، ورد بأن هذه الرواية شاذة، والمحفوظ ما رواه سليمان بن عتيق عن ابن الزبير عن عمر بن الخطاب، رضى الله عنه، بلفظ «صلاة فى المسجد الحرام أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا مسجد الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم، فإن فضله عليه بمائة صلاة»، وقد روى من طرق.

(وهذا) أى ما ذكره من أن الصلاة فى مسجد الرسول أفضل من الصلاة فى مسجد مكة بدون الألف (مبنى على تفضيل المدينة على مكة على ما قدمناه) قريباً، (وهو) أى

تفضيلها عليها (قول عمر بن الخطاب ومالك) فى إحدى الروايتين عنه، (وأكثر المدنيين) أى علماؤها؛ لقوله، صلى الله تعالى عليه وسلم، «ما بين قبرى ومنبرى»<sup>(١)</sup> إلخ، ونحوه.

(وذهب أهل مكة و) علماء (الكوفة إلى تفضيل مكة) على المدينة، (وهو قول ابن وهب وعطاء وابن حبيب من أصحاب مالك) فى رواية عنه، (وحكاية الساجي) بسين مهملة وجيم نسبة إلى ساج بلدة، وهو أبو يحيى زكريا بن يحيى الضبى البصرى (عن الشافعى)، رضى الله عنه؛ لأنه من أئمة الشافعية، توفى بالبصرة سنة سبع وثلاثمائة، وله كتاب جليل فى علل الحديث، وكتاب فى اختلاف الفقهاء وهو حجة، وإن ضعفه بعضهم وله ترجمة فى الميزان، (وحملوا) أى المفضلون لمكة (الاستثناء فى الحديث المتقدم على ظاهره) من استثنائه وإخراجه مما فضل عليه مسجد المدينة، فلا يكون مفضلا عليه بل دونه لما عرفته، فلا يرد أنه يَحْتَمِل المساواة، وهو على هذا مستثنى مما سواه لقربه (وأن الصلاة فى المسجد الحرام أفضل، واحتجوا) لما قاله (بحديث عبد الله بن الزبير عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم) الذى أخرجه أحمد وابن حبان (بمثل حديث أبى هريرة، وفيه) أى فى حديث ابن الزبير (وصلاة فى المسجد الحرام أفضل من الصلاة فى مسجدى هذا بمائة صلاة، وروى قتادة مثله) أى مثل حديث ابن الزبير فى أفضلية مكة، (فيأتى فضل الصلاة فى المسجد الحرام على هذا) الذى رواه ابن الزبير وقاتدة (على الصلاة فى سائر المساجد مائة ألف)، وفيما قاله شىء؛ لأنه كما قيل أسقط منه مضاف إلى صلاة أى مائة ألف صلاة، وهو كذلك فى رواية أحمد وابن ماجه بإسنادين صحيحين، فلا يخفى ما فيه، وحديث ابن الزبير هذا روى صدره أبو هريرة وعجزه عمر فاعرفه.

(ولا خلاف) بين العلماء والمحدثين فى (أن موضع قبره) أى الموضع الذى قبره فيه صلى الله تعالى عليه وسلم، وضم جسده الشريف (أفضل من) سائر (بقاع الأرض) كلها، بل هى أفضل من السماوات والعرش والكعبة كما نقله السبكي، رحمه الله تعالى؛ لشرفه صلى الله تعالى عليه وسلم وعلو قدره.

وقال القرافى فى القواعد: للتفضيل أسباب، فقد يكون للذات كتفضيل العلم، وقد يكون بكثرة العبادة له أو لما وقع فيه، وقد يكون بالمجاورة كتفضيل جلد المصحف، وقد يكون بالحلول كتفضيل قبره، صلى الله تعالى عليه وسلم، على البقاع، فلا وجه لإنكار ما فى الشفاء أن الأفضل إنما هو بكثرة الثواب على الأعمال، ولا عمل على القبر، فإنه ممنوع ويلزمه أن لا يكون جلد المصحف، بل المصحف مفضل، وبطلانه معلوم من الدين

(١) أخرجه البخارى (٢٩/٣)، وأحمد (٦٤/٣)، والطبرانى (٢٩٤/١٢)، والبيهقى (٢٤٦/٥)، وابن أبى شيبه (٤٣٩/١١).

بالضرورة انتهى، ووافقه السبكي، رحمه الله، فقال: الإجماع على أن قبره صلى الله تعالى عليه وسلم أفضل البقاع، وهو مستثنى من تفضيل مكة على المدينة كما قيل:

جزم الجميع بأن خير الأرض ما      قد حاط ذات المصطفى وحواه  
ونعم لقد صدقوا بساكنها علت      كالنفس حين زكت زكى مأواها

وقال ابن عبد السلام: التفضيل يكون لأمر غير العمل، فقبره، صلى الله تعالى عليه وسلم، أفضل الأمكنة؛ لتجلى الله له بما ينزل عليه من الرحمة والرضوان والملائكة، ولا حاجة إلى ما قيل: إنه صلى الله تعالى عليه وسلم حى فى قبره، له أعمال فيه مضاعفة، وإن كان صحيحا، ولو سلمنا أن المكان لا أفضلية له فى ذاته، فالفضل كفى أنه لأجل ما حل فيه، وقول السروجى من الحنفية: لم نجد من تعرض لهذا فى مذهبنا ليس لتوقف فيه، بل لعدم وقوفه عليه، ويكفى لفضله ما اشتهر من أن كل أحد يدفن فى التربة التى خلق منها.

قلت: وفى هذا فضل لضجيعيه، وفخر كفى شرفاً لهما حتى قال فى عوارف المعارف: روى عن ابن عباس: أن أصل طيبته، صلى الله تعالى عليه وسلم، من سررة الأرض، وهو موضع الكعبة بمكة، فأول ما أجاب ذريته، صلى الله تعالى عليه وسلم، ومنها دحيت الأرض، فهو أصل التكوين والكائنات تبع له، ولما تموج الطوفان أتى بطيبته لمحل دفنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، ففى الحقيقة لم يدفن إلا فى أصل الكعبة الذى خلق منه صلى الله تعالى عليه وسلم، انتهى.

وهو غريب لا يعلم مثله إلا بالنقل، وهو قول ثقة، ويؤيده ما جاء فى بعض الآثار أن سليمان، عليه الصلاة والسلام، زار محل قبر نبينا، وأخبر أنه سيقبر فيه، وترك ثم أربعمائة من أحبار بنى إسرائيل ينتظرون بعثته وهجرته إليهم، ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَهُ اللَّهُ عَلَى الْكُفْرِ﴾ [البقرة: ٨٩]، وهاهنا بحث، وهو أن البقعة التى ضمت الجسد العظيم إذا كانت أفضل من سائر البقاع يلزم أن تكون المدينة أفضل من مكة بلا نزاع؛ لأن المدينة هى تلك البقعة مع زيادة وزيادة الخير خير، فكيف يتصور الخلاف بينهم على هذا، بل نقول المدينة بعد هجرته صلى الله تعالى عليه وسلم إليها وإقامته بها تفضل مكة حينئذ؛ لأن شرف المكان بالمكين، فلا بد من تحرير الخلاف حتى يقام عليه الدليل، وفى كلام شيخنا ابن قاسم ما يقتضى ما تقدم أن أفضل البقعة التى ضمت أعضائه، صلى الله تعالى عليه وسلم، ثابت قبل دفنه فيها، وقبل موته بل وقبل هجرته، نعم قد يقال: تفضيلها على الكعبة والعرش والكرسى إنما ثبت بعد دفنه فيها؛ لشرفها به،

لا قبله لأنها حينئذ ليس فيها إلا أنها جزء من الكعبة مجرد، فلا يزيد على بقية أجزائها إلا أن يقال: إعادها لدفنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، فيها اقتضى مزيها على بقية الأجزاء قبل دفنه فيها أيضا، وهل البقعة المذكورة أفضل من منزله، عليه الصلاة والسلام، فى الجنة أو منزله فيها أفضل كما يسبق إلى الفهم؟ وقد يقال: هذه أفضل مادام فيها، فإذا صار فى الجنة صار منزله أفضل، وقد يقال: يجوز أن يكون هذه منقولة من منزله فى الجنة، أو ينقل إليها فلها حكمة فليتأمل.

واعلم أن العز بن عبد السلام لما قال: إن الأمكنة والأزمنة متساويان لا تفاضل بينهما، ظن بعضهم أن القبر الشريف لا يتصور تفضيله لذاته، فإن التفضيل للمكان إنما هو بحسب فضل الأعمال الواقعة فيه، ورد بأن التفضيل له أسباب غير ذلك كما مر، وفضل الأعمال فى المدينة على أعمال مكة غير مسلم كما مر، ولو سلم ففيها أعمال كثيرة ليست بغيرها كالحج والعمرة والمناسك، فهي تزيد بذلك، فلذا قال مالك: فى المدينة أيضا ما ليس فى غيرها لمحاوره رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، وظهور الإسلام ونحوه، والخلاف لفظى فتدبر.

(قال القاضى أبو الوليد الباجى). بموحدة وقد تقدمت ترجمته: (الذى يقتضيه الحديث) المتقدم الذى فى فضل مسجديهما (مخالفة حكم مسجد مكة لسائر المساجد) حتى مسجد الرسول، صلى الله تعالى عليه وسلم؛ لأنه ذكر فيه التفاضل بين الصلاة فى المسجدين، (ولا يعلم منه) أى من الحديث الذى استدلوا به (حكمها) أى حكم مكة فى التفاضل (مع المدينة) أى بالقياس إليها بالتفاضل، فأيتهما أفضل، وهو الذى ذكر الخلاف فيه بين مالك وغيره.

(وذهب الطحاوى) هو الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد الحنفى كما تقدم (إلى أن هذا التفضيل) بالصاد المعجمة أى تضعيف أجر الصلاة بأحد المسجدين مسجد مكة أو المدينة، وضبطه بعضهم بالصاد المهملة، وقال: إنه المسموع عن المصنف فى الأصول، والظاهر الأول (إنما هو فى صلاة الفرض)، وأنه الذى يضاعف ثوابه، وعممه بعضهم فى الفرض والنفل، وهو المختار، وإليه أشار بقوله: (وذهب مطرف) بضم الميم وفتح الطاء وكسر الراء المشددة المهملتين وفاء، وهو أبو مصعب مطرف بن عبد الله بن مطرف النيسابورى المدنى ابن أخت الإمام مالك، روى عنه البخارى، وهو ممن جاز القنطرة حتى روى عنه مالك، وإن كان من أتباعه فى الفقه، توفى سنة عشرين ومائتين وعمره ثلاث وثمانون سنة (من أصحابنا) أى من المالكية، وقيده به احترازا عن مطرف بن عبد الله بن الشخير البصرى الزاهد، توفى سنة خمس وتسعين كما فى الحلية لأبى نعيم (إلى

أن ذلك) أى مضاعفة ثواب الصلاة (فى النافلة أيضا) أى كالفرض؛ لظاهر عموم الحديث، وهو المختار عند الشافعى إذ لا داعى للتخصيص، بل شامل لسائر العباداة بدلالة النص كما أشار إليه بقوله: (قال) أى مطرف، وقيل الضمير للطحاوى: (وجمعة خير من جمعة) أى ثواب جمعة فيه يزيد على جمعة فى غيره، ويحتمل أنه جمع جمعة مضاف لضمير المسجد، والأولى أولى لقوله: (ورمضان)، فيه (خير من رمضان) فى غيره، وهو منون مصروف لتذكيره.

(وقد ذكر عبد الرزاق) بن همام المحدث الحافظ كما تقدم (فى تفضيل رمضان بالمدينة وغيرها) من البلاد (حديثا نحوه) أى مثل الحديث المذكور فى فضل الصلاة، وهو ما رواه الطبرانى وغيره عن بلال أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، قال: «صيام شهر رمضان فى المدينة كصيام ألف شهر فيما سواها»<sup>(١)</sup>، ثم رجع إلى بيان فضائل المدينة فقال: (وقال) صلى الله تعالى عليه وسلم، فى حديثرواه الشيخان (ما بين بيتى ومنبرى روضة من رياض الجنة) تقدم الكلام عليه، وأن الروضة أرض فى مكان مطمئن ذات أشجار ومياه. (ومثله) فى معناه ولفظه (عن أبى هريرة وأبى سعيد) الخدرى، (وزاد) فيه أبو سعيد كما فى الموطأ (: ومنبرى على حوضى) قيل: إنه تمثيل لأن الذكر والعبادة عنده، والإيقاظ يورث الرى من العطش فى هول القيامة.

(وفى حديث آخر) تقدم (: منبرى على ترعة من ترع الجنة) تقدم بيانه، وهو تمثيل أيضا، وتقدم تفسير التزعة.

(قال الطبرى) محمد بن جرير لا الكيا كما قيل (: فيه معنيان) أى وجهان واحتمالان:

(أحدهما: أن المراد بالبيت بيت سكناه) الذى كان يسكنه، وهذا مبنى (على الظاهر) المتبادر من لفظه (مع أنه ورد) فى بعض الروايات (ما يبينه)، ويعين المراد منه، وهو (ما بين حجرتى ومنبرى)؛ لأن الحجرة بضم الحاء محل السكنى على وجه الأرض، وقد فسرت بالغرفة، فلم يبق الاحتمال إرادة القبر؛ لأنه لا يطلق عليه حجرة.

(والثانى: أن البيت هنا) أى فى الحديث المذكور المراد به (القبر)، فإنه يطلق عليه بيت مجازاً؛ لأن معناه ما يبيت فيه الحى، وقربه هنا أنه صلى الله تعالى عليه وسلم حى فى قبره، (وهو قول زيد بن أسلم) الفقيه العمرى كما تقدم (فى هذا الحديث)، وفسره به، (كما روى: ما بين قبرى ومنبرى) فهذا يؤيده، ووفق القولين بما (قال الطبرى: وإذا كان

(١) أخرجه الطبرانى فى الكبير (٤٧/٦)، وابن الجوزى فى العلل المتناهية (٨٧/٢).



قبره فى بيته اتفقت معانى الروايات، ولم يكن بينها خلاف) بحسب المعنى؛ (لأن قبره فى حجرته وهو بيته) وإخباره صلى الله تعالى عليه وسلم به قبل موته إخبار بإحدى المغيبات الخمس، فهو من معجزاته صلى الله تعالى عليه وسلم.

(وقوله) فى هذا الحديث (: ومنبرى على حوضى) فى تفسيره أقوال منها ما (قيل:) إنه (يحتمل أنه منبره) المعروف (بعينه الذى كان فى الدنيا، وهو الأظهر) لتبادره من غير داع لتأويله، فنقل ويجعل ثمة كما أن الجذع الذى كان يخطب عنده يغرس فى الجنة كما مر ويأتى.

(و) القول (الثانى: أن يكون له هناك) أى فى المحشر عند الحوض (منبر) آخر يوضع له عند الحوض تكريماً له صلى الله تعالى عليه وسلم، فيقوم عليه لدعوة الخلق لحوضه تكريماً له ولأئمة.

(و) القول (الثالث:) أنه ليس على حقيقته، بل من باب ذكر السبب وإرادة المسبب، فالمراد (أن قصد منبره والحضور عنده) فى الدنيا (للازمة الأعمال الصالحة) متعلق بقصد أو حضور أو هو علة مقدمة لقوله: (يورد الحوض ويوجب الشرب منه) لأعماله الصالحة فى الدنيا (قاله الباجى) تقدم بيانه.

(وقوله) فى الحديث (: روضة من رياض الجنة يحتمل معينين) وتفسيرين (أحدهما: أنه موجب لذلك) أى مقتضى له اقتضاء محققاً، فكأنه موجب له أى لدخول روضة من رياض الجنة لمن دخله فى الدنيا، (وأن الدعاء والصلاة فيه) أى فيما بين المنبر والقبر (يستحق) صاحبها (ذلك من الثواب) بيان لذلك أو تعليل له، فيه تجوز، (كما قيل) فى حديث صحيح فى الترغيب فى الجهاد والشهادة (: الجنة تحت ظلال السيوف) كناية عن دنو المجاهدين من الجنة حتى كأنه إذا رفع سيفه للضرب به، أو علاه سيف لمن يضربه وظهر ظله، فالجنة تحت ذلك الظل، أو ظلال السيوف كناية عن القتال بها، فجعله سبباً لدخول من أظلمته الجنة، وهذا مراد القاضى هنا.

(والثانى) من معانيه المحتملة (أن تلك البقعة) من بقاع المسجد التى بين القبر والمنبر (قد ينقلها الله) من الدنيا إلى الآخرة، (فتكون فى الجنة بعينها)، فهو على حقيقته، (قال الداودى) هو أحمد بن نصر شارح البخارى، وهو أبو جعفر الأسدى الشكرى التلمسانى، توفى بتلمسان سنة أربعين وأربعمائة، وتلمسان بكسر التاء واللام، ويقال تلمسين ويجوز تسكين لامها، وفى نسخة الماوردى، وقال ابن حجر: إن معنى قوله روضة إلى آخره أنه كروضة من رياض الجنة فى نزول الرحمة وحصول السعادة لمن يلزم

حق ذكرها، لاسيما فى عهده صلى الله تعالى عليه وسلم، فهو تشبيه بليغ، ومعناه أن العبادة فيه تؤدي إلى الجنة، أو هو على ظاهره بأن ينقل من الدنيا للآخرة.

قال ابن حجر: والوجوه الثلاثة على ترتيبها فى القوة، فالوجه الأخير أضعفها، وقال بعضهم: إنه أقواها لأن الأصل الحقيقة ولا يخفى ما فيه، ثم قال ابن حجر الهيثمى: والأظهر الجميع بين المعنيين يعنى أنها تنقل إلى الجنة وتؤديه إلى رياضها، ويؤيده ويقويه أن الصلاة فيه بألف صلاة فى غيره، وأن الجذع الذى كان صلى الله تعالى عليه وسلم يخطب عنده يغرس فى الجنة، فهذا يقتضى أن هذه البقعة تنقل إليها أيضا، ولا يخفى ما بين أول كلامه وآخره من التدافع، وقوله: «الجنة تحت ظلال السيوف» حديث صحيح كما مر، رواه الشيخان عن عبد الله بن أبى أوفى، وأوله أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى بعض غزواته انتظر حتى مالت الشمس، ثم قام فى الناس خطيبا، فقال: «يا أيها الناس لا تتمنوا لقاء العدو وسلوا الله العافية، فإذا لقيتموهم فاصبروا واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف، اللهم منزل الكتاب ومجرى السحاب وهازم الأحزاب اهزمهم وانصرنا عليهم»<sup>(١)</sup>، وفى النهاية أنه كناية عن الضراب والجهاد والدنو منه، والظل والفاء بمعنى، وقد يقال: الظل لما قبل الزوال والفاء لما بعده كما فصله أهل اللغة، وقلت فى قطعة:

قلت له لما دنا طرفه بناظر أهدى إلينا الحتوف  
أو جنة من تحت أهدابه أم جنة تحت ظلال السيوف

(وروى ابن عمر) فى حديث رواه مسلم (وجماعة من الصحابة أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم) قال فى حق (المدينة) والساكين بها: إنه (لا يصبر على لأوائها) بفتح اللام وسكون الهمزة وواو بعدها مد، (وشدتها) عطف تفسير؛ لأن اللأواء هى الشدة والمشقة والضيق، وجاءت بمعنى القحط، ورجح الأخير ليكون تأسيسا (أحد) فاعل يصبر (إلا كنت) غير بالماضى لتحققه أى أكون (له شهيدا أو شقيعا يوم القيامة).

قال المصنف، رحمه الله تعالى، والنوى: أو هنا ليست للشك من الراوى؛ لأنه رواه نحو عشرة من الصحابة، كذا ولا يظهر اتفاقهم على الشك، فهو، صلى الله تعالى عليه وسلم، قاله هكذا، فأو للتقسيم أى شهيدا لبعض وشقيعا لبعض، أو شهيدا للمطيعين أو لمن مات فى حياته وشقيعا للعاصين أو لمن مات بعده، وشهادته بأنهم ماتوا على خير، وشفاعته لهم بتضعيف ثوابهم، أو تخفيف حسابهم، وغير ذلك، وينبغى أن تكون هذه

(١) أخرجه البخارى (٦٢/٤)، ومسلم (١٧٤٢/٢٠).

خصوصية زائدة لعموم شفاعته صلى الله تعالى عليه وسلم، وشهادته كما قال الله تعالى: ﴿وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]، وأو. بمعنى الواو فيه، وقال بعضهم: إنها للشك، وعليه فرواية شهيداً ظاهرة ورواية شفيحاً أنها شفاعاة خاصة لهم يعلمو درجاتهم، وجعلهم فى جواره دنيا وأخرة، وفى الحديث دليل لمن استحب الجوار بالحرمين، ومن كرهه لأمر خاص بمن لايراعى حقوقهما لمضاعفة الأعمال ثمة.

(وقال) صلى الله تعالى عليه وسلم فى حديث رواه الشيخان (فيمن تحمل عن المدينة) أى رحل عنها وفارقها مختاراً لسكنى غيرها عليها، ومعنى تحمل رفع حمله وأمتعته معه، فكنى به عما ذكر، وفى نسخة يحمل وهما بمعنى (: والمدينة خير لهم) من غيرها من البلاد (لو كانوا يعلمون) فيه إيجاز أى لو كانوا يعلمون فضلها ما اختاروا غيرها من البلاد، ويحتمل أن لايقدر شىء، والمعنى لو كانوا من ذوى العلم والإدراك وهو أبلغ فى أداء المراد، ولو شرطية أو للتمنى أى ليتهم علموا ذلك، وهو حديث طويل معناه أنه سيفتح بلاد اليمن والشام، ويأتى منها قوم يسوقون إبلهم ودوابهم، ثم يترحلون عن المدينة، وهى خير لهم والحديث فى البخارى وشرحه، وفيه معجزة له بإخباره صلى الله تعالى عليه وسلم بالمغيبات؛ لأنها فتحت فى عهد الخلفاء واختاروا سكنها.

(وقال) صلى الله تعالى عليه وسلم، فى حديث رواه الشيخان عن جابر: (إنما المدينة كالكير) بكسر الكاف وسكون المثناة التحتية وراء مهملة، وهو آلة للحداد معروفة ينفخ بها النار لإيقادها على الحديد، والكور البناء من طين ونحوه يوضع عليه، وقيل: هما بمعنى، والياء منقلبة عن الواو، وهما من الكور وهو الزيادة، وقيل الكير: حانوت الحداد، وفى النهاية: الكير الطين الذى يبينه الحداد لأجل النار، وقيل: هو الزق والحصر فيه إضافى، وفى الصحاح خلافه.

ووجه الشبه أنها (تنفى خبثها) بفتحيتين وآخره مثناة نصب على المفعولية أى تخرج ما خبث منها ولاقبله كما ينفى الكير خبث الحديد؛ لأن ما فيه من الصدا والأجزاء التى ليست خالصة منه تطير عنه مع الشرر وتبقى خالصة، فكذلك المدينة لا يخرج عنها ويختار غيرها من غير ضرورة إلا من خبث طويته، فهو لايترك فيها من فى قلبه غل وعدم صدق، فتميزه عن غيره، كما يميز الحداد بكيره جيد الحديد من رديه.

(وينصع طيها) بكسر الطاء وسكون المثناة التحتية وموحدة، وروى طيب بزنة سيد وهو مرفوع فاعل، وينصع بفتح الياء وسكون النون وفتح الصاد المهلة وبعدها عين مهملة أى يخلص ويبقى خالصا فيها ما طاب، كما يبقى من الحديد جيده ويذهب رديه،

من النصوع وهو صفاء البياض، ومنه أبيض ناصع، وأكثر الرواة على تشديد يائه، وأن ينصع بمثناة تحتية، ورفع طيبيها على الفاعلية حتى قيل: إن التشديد متفق عليه، وروى تنصع بمثناة فوقية ونصب طيبيها وفاعله ضمير المدينة، وضبط القزاز طيبيها بكسر أوله واستشكله فإن النصوع لا يعرف، والمعروف فيه يضوع بضاد معجمة وواو مشددة.

وأغرب في الفائق فقال: إنه بموحدة وضاد معجمة من أبضع التاجر أعطى البضاعة أى تعطى طيبيها من يسكنها، وتبعه في النهاية، وقال الصاغانى: إنه خالف فيه جميع الرواة، وكأنه تصحيف وروى: ينضخ بضاد وخاء معجمتين، ففيه روايات مختلفة أصحها بصاد وعين مهملتين بعد النون، وقال المصنف، رحمه الله تعالى، فى شرح مسلم: الأظهر أن هذا يختص بزمنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، والهجرة واجبة لأنه لا يصبر على الهجرة والإقامة بها إلا من ثبت على إيمانه، لا المنافقون وجهلة الأعراب كما وقع للأعرابى الذى أصابه الوعك، وقال لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: أقلنى، فقال هذا الحديث فى حقه.

وقال النووى: ليس هذا أظهر لما فى صحيح مسلم: «لا تقوم الساعة حتى تنفى المدينة شرارها»، يعنى فى زمن الدجال، وأن المدينة ترجف ثلاث رجفات، فيخرج منها كل كافر ومنافق، ويحتمل أن يكون هذا فى أزمنة متفرقة انتهى.

قلت: إن أراد المصنف أنه المراد بهذا الحديث بقريئة سببه، وقصة الأعرابى لا يرد عليه ما قاله النووى.

(وروى عنه)، وفى نسخة وقال صلى الله تعالى عليه وسلم كما فى مسلم رواية عن جابر: (لا يخرج أحد من المدينة رغبة عنها) من غير داع له، ولا ضرورة (إلا أبدلها الله خيراً منه)، يقال: رغب عنه إذا كرهه، فالمنهى عنه ذلك، فلا ينافى أن بعض الصحابة ارتحل عنها كبلال ومعاذ وأبى موسى الأشعرى، أو هو مخصوص بزمنه إذ كانت الهجرة لها واجبة.

(وروى عنه) صلى الله تعالى عليه وسلم، أنه قال فى حديث رواه البيهقى والدارقطنى عن عائشة، رضى الله عنها، بسند ضعيف: (من مات فى أحد الحرمين) حرم مكة والمدينة (حاجاً أو معتمراً) أى قاصداً الإحرام بحج أو عمرة، وهو حال من الفاعل (بعثه الله يوم القيامة لا حساب عليه ولا عذاب)، وإنما فسرناه بقاصداً لذلك؛ لأن الإحرام من المدينة لا يتصور إلا لمن أحرم من دويرة أهله، أو لقرب ميقاتها، والإحرام من الميقات أفضل عند بعضهم، وقيل: إنه بتقدير أو زائراً، واكتفى بما لأحد الحرمين بعلم ما لغيره، وهو متجه

أيضاً، وقوله: لا حساب عليه ولا عذاب حال مقدرة، أو مأمولة بمبشر ونحوه.

(وفي طريق آخر) فى هذا الحديث للبيهقى والطبرانى: (بعث) أى أحيى بعد موته (من الآمنين يوم القيامة) أى آمننا من مناقشة الحساب والعذاب.

(وعن ابن عمر) رضى الله تعالى عنهما، فى حديث رواه ابن ماجه وابن حبان والترمذى وصححه: (من استطاع أن يموت بالمدينة) أى يقيم بها حتى يموت؛ لأن الموت ليس بقدرته واختياره، (فليمت بها) أى فليقم بها حتى يأتية الموت كما سمعته آنفاً، والأمر للاستحباب، (فإنى أشفع لمن يموت بها) شفاعة خاصة كما مر؛ لأنه فى جواره وحمايته، وهو، صلى الله تعالى عليه وسلم، أوصى بالجار، وروى فإنها تشفع على الإسناد المجازى.

فإن قيل: قد جاء ما يعارض هذا، وهو ما رواه النسائى عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: مات رجل بالمدينة ممن ولد بها، فصلى عليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، ثم قال: ياليتته مات بغير مولده. قالوا: لم ذاك يا رسول الله؟ قال: «إن الرجل إذا مات بغير مولده يشق له من مولده إلى منقطع أثره فى الجنة»<sup>(١)</sup>، وذكره ابن طاهر فى الصفة، وبوب عليه: إثارهم الغربة على الوطن.

فالجواب: إن صح ذلك فلا معارضة، بل الحديث خاص بمن لم يولد فى المدينة، وقد أحسن المصنف بحث ما يتعلق بالمدينة مع ذكر الحرمين، لذكره بعده ما يتعلق بمكة كما أشار إليه فى الترجمة، وقوله: (وقال تعالى ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾ إلى قوله ﴿وَمِمَّا﴾ [آل عمران: ٩٦، ٩٧]) شروع فى بيان فضل مكة، ووضعه للناس جعله معبداً وقبلة لهم، وبكة ومكة بمعنى عند جماعة، والباء تعاقب الميم كثيراً، وقيل: بكة موضع الكعبة، ومكة اسم البلد، وقال آخرون: مكة الحرم كله وبكة المسجد خاصة، حكاه الماوردى عن الزهرى وزيد بن أسلم، وبكة من بكه إذا دقه، وهى تدق أعناق الجبابرة إذا قصدوها بسوء، أو هو إشارة إلى ازدحام الناس إذا طافوا، وسئل، صلى الله تعالى عليه وسلم، عن أول بيت وضع للناس، فقال: «المسجد الحرام، ثم بيت المقدس، فقيل: كم بينهما؟ فقال: أربعون سنة»<sup>(٢)</sup>. وهو حديث صحيح لكنه مشكل؛ لأن وضع المسجد فى زمن إبراهيم عليه الصلاة والسلام، ووضع بيت المقدس فى زمن داود وسليمان عليهما السلام، وبينهما زمان أطول من تلك الأربعين بأضعاف مضاعفة.

(١) أخرجه النسائى (٧/٤)، وابن ماجه (١٦١٤)، وأحمد (١٧٧/٢)، وابن حبان (٧٢٩).

(٢) أخرجه البخارى (١٧٧/٤، ١٩٧)، ومسلم (٥٢٠/١)، وابن ماجه (٧٥٣)، والطبرانى فى تفسيره (٧/٤)، وأحمد (١٦٧/٥).

وأجيب بأن داود، عليه الصلاة والسلام، لم يضعه، وإنما عمره كما بيناه فى حواشى البيضاوى، وتفسير الآية ظاهر تكفلت به التفاسير، وبركته كثرة الخير فيه ومضاعفة ثواب العمل فيه.

(قال بعض المفسرين) فى هذه الآية: معنى قوله ﴿وَمَنْ دَخَلَ كَانَ آمِنًا﴾: أمنه (من النار) وعذابها فى الآخرة إذا دخله مؤمناً به، وورد أنه يدخل الجنة بغير حساب.

(وقيل) المراد بالأمن أمنه فى الدنيا، وفى بعض النسخ بل إضراب بل التفسير الأول: (كان يأمن من الطلب من أحدث حدثاً) أى فعل أمراً يستحق به العقوبة كالقتل، (ولجأ) بالهمزة بوزن ضرب بمعنى التجأ واعتصم من عدوه (إليه) أى المسجد الحرام بدخوله فيه هارباً (فى الجاهلية) هو زمن الفترة بين عيسى ونبينا، صلى الله تعالى عليهما وسلم، سمي بها؛ لكثرة الجهل فيه، فكان الرجل إذا جنى جناية ودخله لا يمسكه أحد حتى يخرج، وقال أبو حنيفة: من لزمه القتل ودخل الحرم لا يتعرض له، ولكنه لا يؤوى ولا يطعم ولا يسقى ولا يعامل حتى يضطر للخروج منه، وغيره يقول: إن الحدود تقام ويؤخذ من دخله فاراً، وإليه أشار المصنف بقوله: كان إشارة إلى تغير هذا الحكم بعد مجيء الإسلام.

(وهذا) أى قوله ﴿وَمَنْ دَخَلَ كَانَ آمِنًا﴾ (مثل قوله تعالى ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا آيَاتٍ﴾ [البقرة: ١٢٥]) أى الكعبة وحرمة ﴿مَثَابَةَ لِلنَّاسِ﴾ أى ملجأ ومرجعاً، من تاب يشوب إذا رجع، ومثابة اسم مكان منه، ومعناه ملجأ لكل مطلوب يحرم، ولا يليق تفسيره هنا بمرجع الزيارة؛ لأنه يأباه سياق المصنف لقوله: ﴿﴿آمِنًا﴾﴾ على قول بعضهم) إشارة إلى أن فى الآية أقوالاً آخر منها أنه محل الثواب.

(وحكى أن قوما أتوا سعدون الخولاني) بخاء معجمة نسبة لخولان قبيلة من اليمن مشهورة، واسمه إفكل بن أحمد بن مالك، وهو من أهل القيروان وعظماء علمائها، وسعدون لقب له بصورة الجمع، ومثله يجوز فيه الصرف وعدمه للعلمية وشبه العجمة، وقول بعض الشراح: إنه منصرف ولاوجه لما وقع فى بعض كتب الحديث من ضبطه غير منصرف غفلة منه (بالمנסر) الباء بمعنى فى، والمنستر بيم ونون وسين مهملة ومثابة فوقية وراء مهملة، وهذا لفظ رومى معناه عندهم خانقاه للرهبان على الطريق؛ لينزل فيه أبناء السبيل، والذى سمعناه منهم فتح الميم وألف مع سكون السين وكسر التاء الفوقية وياء تحتية، وقد يخفف بحذف الألف والياء، وهذا مما لا شبهة فيه عندهم، فقوله فى القاموس: منستر بضم الميم وفتح النون موضع بأفريقية معبد الزهاد والمنقطعين، وبلد آخر بأفريقية أهله من قریش بينه وبين القيروان ستة مراحل، وموضع بشرقى الأندلس انتهى،

مخالف لما صح سماعاً، فإن ظنه عربياً فهو خطأ، وإن قال: عرب وغير كان عليه أن ينبه عليه.

وقال التلمساني: إنه بضم الميم والنون ويجوز كسر نونه والعامية تفتحها، وعليه اقتصر الشمني، وهي بلدة بساحل البحر أو حصن رباط بأفريقية له سور بناه هرثة بن أعين حين بعثه الرشيد لأفريقية سنة تسع وسبعين ومائة، وهو الذي بنى سور طرابلس الغرب، (فأعلموه أن كتاباً) بضم الكاف وفتح المثناة الفوقية وألف وميم مخففة اسم لقبيلة من البربر، وأصلهم فيما قيل من حمير (قتلوا رجلاً وأضرموا عليه النار) أى أوقدوها وقوداً شديداً (طول الليل) منصوب على الظرفية، والطول بضم الطاء المهملة مصدر طال، وطول الليل بمعنى الليل كله، والناس يستعملونه بهذا المعنى تسميحاً وتجاوزاً، ووجهه أن الطول أبعد الامتدادين، فما شغله شغل غيره بالطريق الأولى، وقد سمع فى كلامهم كقول الوزير المهلبى:

قال لى من أحب والبين قد جد وفى مهجتى لهب الحريق  
ما الذى فى الطريق تصنع بعدى؟ قلت أبكى عليك طول الطريق

ثم استعمل فيما لا طول له ولا عرس، كقوله تعالى: ﴿فَذُذِّعَاءٌ عَرِيضٌ﴾ [فصلت: ٥١]، (فلم تعمل فيه) هو مجاز بمعنى لم تؤثر فيه، (وبقى أبيض اللون) لم يتغير لونه، ولو حرق اسود لونه، وفى نسخة أبيض البدن، (فقال: لعله) أى الرجل المقتول، والفاء فصيحة أى وسئل عن وجهه فقال إلخ، ولعل هنا مجاز عن الظن إذ لا وجه للترجى هنا (حج ثلاث حجج) بكسر الحاء بمعنى حجة، وهى المرة من الحج (قالوا: نعم) أى الأمر كذلك.

(قال: حدثت) بالبناء للمجهول أى روى لى من سمعت منه الحديث عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، (أن من حج حجة) أى مرة (أدى فرضه)؛ لأنه فرض على كل أحد أن يحج فى عمره مرة؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]، الآية، (ومن حج ثانية) بعد أداء الفرض (دان ربه) أى أقرضه كقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقرضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٤٥]، والدين والقرض دفع شئ إلى غيره ليرد مثله أو بدله.

قال الراغب: قال أبو عبيدة: يقال: دنته إذا أقرضته فهو دائن وذاك مدين ومديون، وهو لما لم يكن هذا الحج فرضاً عليه كأنه أعطاه الله قرضاً يرد عليه ثوابه الذى هو كبذل القرض، فهو استعارة، ومن فسر دان هنا بمعنى أطاع وعبد لم يصب، وفى نسخة داين

مفاعلة منه وهما بمعنى، وتنام الحديث (فينادى غدا ملك من عند الله: من كان له عند الله دين فليقم).

(ومن حج ثلاث حجج حرم الله شعره وبشره) أى ظاهر جلده وبدنه (على النار) أى لم يعذبه ولم يدخله نار جهنم، وفيه كناية بليغة، وقوله: فينادى إلخ سقط من بعض النسخ، والمراد بقوله: غدا يوم القيامة، وأصل معناه اليوم الذى قبل يومك، فعبر به إيماء لقربه، وهذا الحديث لا يعرف من رواه.

(ولما نظر رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، إلى الكعبة) لما هاجر، أو فى حجة الوداع، أو يوم الفتح كما رواه الطبرانى فى الأوسط عن جابر، رضى الله تعالى عنه، (قال: مرحبا بك) بفتح الكاف وكسرهما أصله دعاء للقادم بالرحب والسعة، أريد به هنا إظهار محبته لها والقرب منها (من بيت) بيان للمدعو له (ما أعظمك) عند الله وعند الخلق، (وأعظم حرمتك) أى احترامك وشرفك، وهو تعجب أريد به المبالغة فى عظمتة وتعظيمه.

(وفى الحديث عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم: ما من أحد يدعو الله تعالى عند الركن الأسود)، المراد به الركن الذى فيه الحجر الأسود، وهو معروف (إلا استجاب الله له) دعاء أى قبله وأعطاه ما دعا به، أو خيرا منه، والحجر الأسود لما نزل من الجنة كان أشد بياضا من اللبن، فسودته خطايا بنى آدم، وأبقى سواده ليكون عبرة، والكلام عليه مبسوط فى تاريخ مكة.

(وكذلك) يستجاب الدعاء (عند الميزاب) والملتزم والصفاء والمروة، وغيرها من المواطن التى جاء فى الحديث الصحيح استجابة الدعاء عندها، والميزاب هو المسمى الآن ميزاب الرحمة، وهو مسيل ماء السطح وهو معروف من جانب الحجر، وفى كتاب العلل لابن فارس الميزاب مهموز، وأصحابنا يقولون: ليس فيه همز لأنه من وزب يزب انتهى، ووزب بمعنى سال، ويقال: إنه فارسي معرب معناه بل الماء، وأطال التلمسانى هنا بذكر مساحة البيت والحرم وغيره مما ليس هذا محله.

(وعنه) أى روى عنه صلى الله تعالى عليه وسلم، والراوى هو الحسن البصرى فى رسالته إلى أهل مكة: (من صلى خلف المقام) أى مقام إبراهيم الخليل المعروف الذى قام عليه لما بنى الكعبة (ركعتين) نافلة (غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، وحشر يوم القيامة من الآمين) من العذاب وهول الحشر، والمغفور الصغائر والكبائر، وقيل: الصغائر فقط، والمقام معروف فى موضعه الذى كان فيه قديما، وتفصيله فى تاريخ مكة.



(قرأت على القاضي الحافظ أبو علي) هو ابن سكرة وقد تقدم (قلت: حدثك أبو العباس العذري) قد تقدمت ترجمته، وهذا طريق من طرق الرواية يقوها التلميذ لشيخه، ويصدق عليه (قال: حدثنا أبو أسامة محمد بن أحمد الهروي) قال: (حدثنا الحسن بن رشيق) عبد الغني بن سعيد العسكري الحافظ العالي السند، وترجمته في الميزان بطولها (سمعت أبا الحسن محمد بن الحسن بن راشد) في الميزان محمد بن الحسن بن علي بن راشد الأنصاري، وفيه كلام (سمعت أبا بكر محمد بن إدريس) ذكر كنيته، وقدمها لئلا يلتبس بمحمد بن إدريس الشافعي، رضي الله تعالى عنه؛ فإن كنيته أبو عبد الله لا أبو بكر، وهو محمد بن إدريس بن عمر، وهو من أهل مكة (سمعت الحميدي) بالتصغير وهو عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبد الله القرشي الأسدي المكي صاحب الشافعي، ورفيقه في رحلته لمصر، وهو شيخ البخاري، وهو لأهل الحجاز كأحمد بن حنبل لأهل العراق هو نسبة حميد بطن من أسد بن عبد العزى، وقيل: نسب للحميدات، وهي قبيلة، توفي سنة تسع عشرة أو عشرين ومائتين (قال: سمعت سفيان بن عيينة) تقدم بيانه، (قال: سمعت عمرو بن دينار) تقدم ترجمته (قال: سمعت ابن عباس يقول: سمعت رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، يقول: ما دعا أحد بشيء في هذا الملتزم) بزنة اسم المفعول من التزمه إذا أمسكه سمي به لالتصاق الناس في الدعاء عنده، وهو ما بين باب الكعبة والحجر الأسود، وقدره عشرة أشبار وأربعة أذرع، وتسميته بهذا قديمة وردت في الحديث، ويسمى المدعى والمتعوز بفتح الواو المشددة، وهو أحد المواضع التي ورد استجابة الدعاء فيها، وقد جرب كذلك (إلا استجيب له. قال ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما: (وأنا فما دعوت الله بشيء في هذا الملتزم منذ سمعت هذا) الحديث (من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلا استجيب لي) إلى آخر الحديث، وهو ظاهر غير محتاج للشرح إلا كلمات يسيرة فيه، والفاء في قوله: فما دعوت الله إلخ، إما زائدة بناء على أنه يجوز زيادتها في الخبر مطلقا، والمشهور زيادتها في الخبر إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط نحو، ﴿وَمَا يَكُم مِّن يَّعْمَرَ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]، وبعضهم قيد زيادتها بكون الخبر أمرا أو نهيا كقوله<sup>(١)</sup>:

(١) صدر بيت وعجزه:

وأكرومة الجبين خلوا كما هيا

وهو من الطويل، وهو بلا نسبة في الأزهية (ص ٢٤٣)، أوضح المسالك (١٦٣/٢)، الجنى الداني (ص ٧١)، الدرر (٣٦/٢)، الرد على النحاة (ص ١٠٤)، رصف المباني (ص ٣٨٦)، شرح أبيات سيويه (٤١٣/١)، شرح التصريح (٢٩٩/١)، شرح شواهد الإيضاح (ص ٨٦)، شرح المفصل (١٠٠/١).

## وقائلة خولان فانكح فئاتهم

وإما عاطفة على مقدر تقديره: وأنا جربت ذلك، فما دعوت إلخ، أو جواب شرط مقدر أى إن سألت عما عندى فيه، فما إلى آخره، وقوله منذ فى الجميع روى منذ بدون نون، ومنذ بضم أوله وكسره معناه أشهر من أن يذكر.

(وقال عمرو بن دينار) الراوى عن ابن عباس: (وأنا فما دعوت الله بشيء فى هذا الملتزم منذ سمعت هذا من ابن عباس إلا استجيب لى، وقال سفيان) المتقدم ذكره: (وأنا فما دعوت الله بشيء فى هذا الملتزم منذ سمعت هذا من عمرو) بن دينار (إلا استجيب لى، وقال محمد بن إدريس) المكنى بأبى بكر: (وأنا فما دعوت الله بشيء فى هذا الملتزم منذ سمعت هذا من الحميدى إلا استجيب لى، وقال أبو الحسن محمد بن الحسن: وأنا فما دعوت الله بشيء فى هذا الملتزم منذ سمعت هذا من محمد بن إدريس) المتقدم (إلا استجيب لى)، وهذا الحديث مسلسل بالسماع رواه البيهقى وسعيد بن منصور وغيرهما من طرق بينهاها.

(قال أبو أسامة: وما أذكر الحسن بن رشيق قال فيه شيئا) أى لم يحفظ عنه أنه قال كغيره، وأنا فما دعوت الله بشيء إلا استجيب لى، والتسلسل قد يقطع بعض منه فى أوله وآخره أو وسطه، فلا يضر التسلسل مع أن هذا ليس بقطع فى الواقع، والأحاديث المسلسلة صحتها قليلة، وتقدم أن التسلسل يقع بأمور متغايرة من الأقوال والأفعال والأمكنة والأزمنة كما فصل فى مصطلح الحديث.

(وأنا فما دعوت الله بشيء فى هذا الملتزم منذ سمعت هذا من الحسن بن رشيق إلا استجيب لى من أمر الدنيا، وأنا أرجو أن يستجاب لى من أمر الآخرة، قال العذرى: وأنا فما دعوت الله بشيء فى هذا الملتزم منذ سمعت هذا من أبى أسامة إلا استجيب لى، قال أبو على: وأنا قد دعوت الله فيه بأشياء كثيرة استجيب لى بعضها، وأرجو من سعة فضله أن يستجيب لى بقيتها) أى أرجو ذلك لزيادة كرمه، وسعة بفتح بفتح السين وكسرها بمعنى الوسع.

(قال القاضى أبو الفضل) عياض مصنف هذا الكتاب، رحمه الله تعالى، (ذكرنا نبذا) بفتح النون وسكون الموحدة وذال معجمة أى شيئا قليلا، وأصل معناه الطرح والرمى كأنه لقلته مما يطرح، ويجوز ضم أوله وفتح ثانيه على أنه جمع نبذة كما مر (من هذه النكت) جمع نكتة، وتقدم بيانها (فى هذا الفصل) الذى نحن فيه، (وإن لم يكن من الباب) أى من المعانى التى عقد لها الباب، فإنه معقود للصلاة على رسول الله صلى الله تعالى

عليه وسلم، وتعظيمه فذكر فضائل مكة وحرمها ليست منه، بل من موضع كتابه؛  
(لتعلقها) أى مناسبتها (بالفصل الذى قبل) من ذكر مسجده، صلى الله تعالى عليه وسلم،  
وما يتعلق به (حرصا على تمام الفائدة) بإفادة أمور مهمة يرغب فيها، والشىء بالشىء  
يذكر، (والله الموفق للصواب برحمته) أى بفضلہ وإنعامه، لا بكدنا وكسبنا.

\* \* \*

## القسم الثالث

**[فيما يجب للنبي ﷺ وما يستحيل في حقه أو يجوز عليه وما يمتنع أو يصح من الأحوال البشرية أن يضاف إليه]**

من هذا الكتاب (فيما يجب للنبي، صلى الله تعالى عليه وسلم) المراد به الوجوب الشرعى أو العقلى لقوله: (وما يستحيل في حقه) أى يعد كالحال عقلاً؛ لأنه لا يليق بجنابه العظيم أو عادة، وأصل معنى الاستحالة التغير من حالة إلى أخرى، ومنه استحال الخمر خلا، (أو يجوز عليه) ممالا يخل بشريف مقامه، (وما يمتنع) فى حقه شرعا وعادة وعقلا، (أو يصح) وصفه به، وإطلاقه عليه كما سيأتى (من الأحوال البشرية) أى التى تطرؤ عليه باعتباره، وهو بيان لما (أن يضاف إليه) أى تنسب إليه، والإضافة بمعناها اللغوى لا النحوى، ثم صدر الكلام بآية دالة على ما سيأتى إجمالاً فقال: (قال الله تعالى) فى حقه صلى الله تعالى عليه وسلم: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ﴾ الآية، فهذا بيان لما يجوز عليه، ويصح من الأحوال البشرية كالموت والقتل، كما أن الرسل قبله منهم من مات ومنهم من قتل، والقصر فيها قصر أفراد أى ليس بمخلد حتى يستبعد موته أو قتله، وهذا كما وقع بأحد لما نادى إبليس، لعنه الله: إن محمداً قد قتل، فقال ناس من المنافقين: ارجعوا إلى دينكم، فإن محمداً لو كان نبيا ما قتل، وقال المؤمنون: إن كان محمد مات فرب محمد لا يموت، فما نصنع بالحياة فقاتلوا على ما قاتل عليه، وكما وقع لبعض الصحابة لما توفى رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، أنهم ذهلوا من عظم المصيبة، فخطبهم أبو بكر، رضى الله تعالى عنه، وتلا هذه الآية كما مر، والقصة مشهورة، وقوله: أفإن.... إلى آخره إنكار توبيخى لمن توهم خلافه، والانقلاب على العقب كناية عن الرجوع عما كانوا عليه من الدين.

وقال الله تعالى: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَاكُلَانِ مِنْ أَلْعَامِ﴾ [المائدة: ٧٥] الآية) أى ليس المسيح إلا رسولا كغيره من الرسل له آيات ومعجزات مثلهم، وليس بإله كما زعمت النصارى، وأمه صديقة أى صادقة فى أقوالها وأفعالها، أو مصدقة للرسل، وهذا غاية أمرهما دون ما يزعمون فيه، ولذا أتى بإثبات صفات بشرية تنافى الألوهية من الأكل ونحوه، ولذا قال الله تعالى: ﴿أَنْتَظِرُ كَيْفَ بُيِّنْتُ لَهُمُ الْآيَاتِ ثُمَّ أَنْتَظِرُ أَنْ يُؤْفَكُوا﴾.

(وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَشْرَبُونَ فِي الْآسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٢٠])، فهو كغيره من البشر يصح له ما صح لهم.

(وقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ [الكهف: ١١٠ الآية])، فلا يزيد على البشر إلا بما خصه الله من الوحي والرسالة والتوحيد، فهذا تميز عنهم، ولذا قال: (فمحمد، صلى الله تعالى عليه وسلم، وسائر الأنبياء) أى باقيهم، فهو من عطف المتغايرين لا من عطف العام على الخاص كما توهم، وإنما يكون كذلك لو فسر بجميع ما تقدم (من البشر) أى من جنسهم تميزوا عنهم بأنهم (أرسلوا إلى البشر) لتبليغ ما أمرهم الله به، ووضع فيه الظاهر موضع الضمير، (ولولا ذلك) أى كونهم من جنس البشر بأن كانوا ملائكة، (لما أطاق الناس مقاومتهم) أى مقابلتهم فى الأمور الدنيوية؛ لقدرة الملائكة على ما لا يقدر عليه غيرهم، (والقبول عنهم) أى ما بلغوهم عن الله مما أرسلوا به، (ومخاطبتهم) حتى بلغوهم عن الله، ثم أثبت هذا بقوله: (قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ﴾) أى النبى صلى الله تعالى عليه وسلم المرسل إليهم ﴿مَلَكًا﴾ أى قدرنا إرسال الملك للبشر من غير جنسهم كما اقترحوا؛ ﴿لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا﴾ [الأنعام: ٩] أى لما كان (إلا فى صورة البشر) تفسير لجعله رجلاً، وإشارة إلى أنه بحسب الصورة؛ لأن الملك يتصور بأى صورة أراد، ثم بين وجهه بقوله: (الذين يمكنكم) بحسب الطاقة البشرية (مخالطتهم) أى معاشرتهم والاختلاط معهم، وفى نسخة مخاطبتهم، وفى أخرى مخاللتهم أى اتخاذهم أخلاء، وهى متقاربة معنى (إذ لا تطيقون مقاومة الملك، ومخاطبته ورؤيته إذا كان على صورته) الأصلية التى خلق عليها ابتداء.

(وقال) الله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَتْ فِي الْأَرْضِ مَلَكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَرَيْنَا عَلَيْهِمْ رِسَالًا﴾ [الإسراء: ٩٥]. هذا جواب عن شبهة المشركين وقولهم بعد مشاهدة الآيات التى ألقمتهم الحجر، فقالوا: لم لم يرسل الله ملكاً يبلغ أوامره ونواهيه؟ فقال الله لرسوله صلى الله تعالى عليه وسلم: قل لهم جواباً عن شبهتهم الواهية إنما يرسل الله الملائكة لو كان أهل الأرض ملائكة من جنسهم، كما قال المصنف، رحمه الله تعالى: (أى لا يمكن فى سنة الله) أى طريقته وعادته المستمرة (إرسال الملك إلا لمن هو من جنسه) حتى يمكنه مخالطته وتلقيه عنه، ولما نافى هذا الحصر إرسال الرسل من الملائكة إلى الأنبياء بين وجهه بقوله: (أو من خصه الله) معطوف على من هو من جنسه أى خصه بنفس قدسية ملكية، (واصفاه) أى اختاره من نوع البشر لتلقى وحيه من الملك، (وقواه على مقاومته) أى مقاومة الملك ومخالطته لمناسبة تامة بينه وبين الملك باستعداده حتى يكون واسطة بينه وبين الناس (كالأنبياء والرسل) صلوات الله وسلامه

عليهم أجمعين، فإنهم خلقهم الله بأبدان بشرية وأرواح ملكية، فكانوا دون غيرهم مستعدين لمقاومة الملك ومخالطته ومخاطبته، ثم فصل هذا فقال: (فالأنبياء والرسل) صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين (وسائط بين الله وبين خلقه)، وتوسطهم لأمر هو أنهم (يلغونهم) عن الله (أوأمره ونواهي) أى كل أمر ونهى لهم، وفى كتب الأصول تبعاً للصحيح أن الأمر بمعنى القول المخصوص يجمع على أوامر، وبمعنى الفعل والشأن يجمع على أمور، ولم يوافقهم عليه أحد من النحاة وأهل اللغة، فإن فعلاً لا يجمع على فواعل، ونقل ابن هشام فى تذكرته أنه صحح بوجهين:

أحدهما: أنه جمع أمر اسم فاعل لما لا يعقل، وسمى القول أمراً مجازياً، وكلامهم لا يدل عليه.

والثانى: أنه جمع أمرة مصدر كالعافية أى صيغة أمرة للأمر بها، وقد نقله ابن سيده، وقيل: إنه جمع الجمع فجمع أمر على أمر كأكلب، ثم جمع أوامر كأكالب، فهو فواعل أو أفاعل، وقال الأصفهاني فى شرح المحصول: إن هذا التوجيه لا يتم فى النواهي، وكونه جمع ناهية مجازاً تكلف، وكذا كونه مشاكلة للأوامر، فإنه استعمل مفرداً انتهى، وقد تقدم أيضاً ذكرنا لهذا.

(ووعده ووعيده) الوعد يستعمل فى الخير، والوعيد فى الشر كما فصلوه فى محله، (ويعرفونهم مالم يعلموه من أمره) هو الفعل والشأن واحد الأمور كما مر أى أقواله وأفعاله فيما سبق قضاؤه فى كل شىء، وقيل: يجوز أن يراد بالأمر هنا عالم الأمر بقرينة قوله: (وخلقهم) وعالم ما أبدعه الله تعالى من غير مادة، وتولد من أصل بمجرد كن، وعالم الخلق مقابلة قال الله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْآخِرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وعلى الأول الخلق بمعنى الإيجاد، (وجلاله) أصل معناه العظمة، وهو فى صفاته تعالى كما يقتضيه كلام الغزالي والقشيري الصفات الثبوتية، وكلام غيرهما يقتضى أنه الصفات السلبية أو ما يعمهما، وقال الغزالي فى معنى ذى الجلال والإكرام: إن الجلال كما له فى ذاته وإكرام ما كان منه لغيره، (وسلطانه) أى قهره وغلبته أو حجته الباهرة أو ملكه أى أنهم يبينون للناس ذلك، (وجبروته وملكوته) التاء فيه زائدة أى كونه جباراً قهاراً، ومالك الملك الذى لا مرد لقضائه ولا معقب لحكمه، ثم فصل هذا بقوله: (فظواهرهم) أى ما يظهر من حال أنبياء الله ورسله وصفاتهم، (وأجسادهم) أى ذواتهم الظاهرة المشاهدة، (وبينيتهم) بكسر الباء أى هيئة تركيب أبدانهم التى خلقهم الله تعالى عليها؛ لأنه بناء الله تعالى، وهو فى الأصل مصدر، ثم أطلق على الهيكل المخصوص والبدن المحبوس (متصفة بأوصاف البشر) من الخلق والتركيب ونحوه (طارىء) بهمزة فى آخره وإبدالها ياء أى

حادث متجدد (عليها ما يطروء على البشر)؛ لأن الأجسام كلها متساوية في قبول ذلك (من الأعراض) جمع عرض، والمراد به مطلق الآلام، أو مالا يكون قاراً منها، ويقابله عند الأطباء الأمراض، (والأسقام) جمع سقم وسقم كحزن وحزن، (والموت والفناء) الموت ضد الحياة، واختلف فيه هل هو عدمي أو وجودي؟ كما بين في محله، ويطلق مجازاً على النوم والجهل كما في قوله:

ذو الجهل ميت وثوبه كفنه

وأما الفناء فهو تفرق الأعضاء وتفتتها حتى تضمحل، وهذا لا يكون في الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام؛ لأن الله تعالى حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء كما ورد في الحديث المتقدم، ولذا قيل: إنه كان ينبغي للمصنف، رحمه الله تعالى، أن يبدل قوله السابق متصفة بقوله قابلة، وقد يقال: المراد بالفناء هنا كبر السن والهرم، ومنه الشيخ الفاني إلا أن اقترانه بالموت يبعده، (ونعوت الإنسانية) جمع نعت، وفسره النحاة واللغويون بالوصف مطلقاً، فهما مترادفان، ومنهم من فرق بينهما فقيل: إنه لا يطلق على الله تعالى ولم يبين وجهه، فقيل: لأنه ما يصيب ويترك من العوارض، وهذه قضية مطلقة فلا يقتضى أن الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، لا يصيبهم بعض الأمراض المنفرة، وهى ما يفسخ بها النكاح كاليرص والجذام والعمى.

أما ما أصاب أيوب ويعقوب، عليهما الصلاة والسلام، فلم يكن من ذلك، ويعقوب إنما ضعف بصره، وقيل: إن بعضهم يطروء عليهم بعد استقرار النبوة فيهم، وإنما يمتنع عند ابتداء الدعوة، والحق أنها لا تطروء عليهم أصلاً، (وأرواحهم وبواطنهم) كالقلب والدماع وما لا يدرك بالحواس الظاهرة، والباطن خلاف الظاهر (متصفة بأعلى من أوصاف البشر) أى بأوصاف أعلى منها من الفضائل الروحانية، والتبرى من العلائق الجسمانية كحب المال والتنعم بالماكل والمشارب، فأرواحهم وبواطنهم (متعلقة بالملا الأعلى) هو كالرفيق الأعلى الملائكة العلوية، وتعلقها به اتصالها.

قال الراغب: الملا جماعة تملأ العيون رواء والقلوب جلاله وبهاء، (متشبهة بصفات الملائكة) فى القوة والتجرد من العلائق الدنيوية، وترك الشهوات والانهماك، ولا يفعلون إلا ما يؤمرون غالباً، (سليمة من التغيير) أى تبدل أحوالهم الصالحة بغيرها (والآفات) وهى النقائص، (لا يلحقها) أى لا تطروء على أرواحهم وبواطنهم (غالباً عجز البشرية) كالجن والخوف المفرط من تحصيل المهمات، وقال: غالباً لأنه قد يلحقهم شيء منه كما فى قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً﴾ [طه: ٦٧].

(ولا ضعف الإنسانية) فإنه لا يلحقهم، وإن كان الإنسان خلق ضعيفا إلا أنه قد يعرض لهم شيء من ذلك بحسب الجبلية البشرية، ولا يخرجهم عن كمال القوة والهمة (إذ لو كانت بواطنهم) أى أمورهم الباطنة، وهو شامل لأرواحهم هنا (الخالصة للبشرية كظواهرهم)، وظواهر غيرهم وبواطنهم (لما أطاقوا الأخذ) أى قدروا على تلقى الوحي (عن الملائكة ورؤيتهم ومخاطبتهم) أى مكالمتهم، (ومخالتهم) بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وألف ولام مشددة مفاعلة من الخلطة بالضم، وهى اتخاذه خليلا وصديقا، وقد تقدم معناه والفرق بينه وبين المحبة، ويجوز مخالتهم بفك الإدغام كما مر، والأول أفصح (كما لا يطيقه) أى وما بعده (غيرهم) أى غير الأنبياء (من البشر)؛ لضعف أرواحهم وبواطنهم.

(ولو كانت أجسامهم) أى الأنبياء، وفى نسخة أجسادهم (وظواهرهم متسمة) أى موصوفة مستعار من السمة، وهى العلامة، والوسم بمعنى الكى (بنعوت الملائكة) أى صفاتهم الذاتية وهيئتها الحقيقية، (وبخلاف صفات البشر) مما خلقت عليه الملائكة، وصورهم التى صوروا عليها عظاما ونورانية (لما أطاق البشر) غير الأنبياء (ومن أرسلوا) أى الأنبياء (إليهم) من أمهم (مخاطبتهم) ورؤيتهم ومخالطتهم، (كما تقدم من قول الله تعالى) يعنى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا﴾، وهو يدل على أنهم لا يطبقون رؤية الملك على خلقته الأصلية، بخلاف ما لو تمثل بصورة البشر؛ فإنه يمكن البشر رؤيته كما كان يأتى بصورة دحية وتراه الصحابة، وكما كان يتمثل لمريم فما قيل من أن هذا لا يتم أن لو كان رؤيته ومخالطتهم وهم على خلقتهم، والوارد فى القرآن والحديث خلافه، وقد رآهم بعض الصالحين وأصحاب الرياضة خلط وخبط ناشئ من عدم الفهم.

(فجعلوا) أى الأنبياء، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، (من جهة الأجسام والظواهر مع البشر)، أى موافقين لهم فى صورتها، (ومن جهة الأرواح والبواطن مع الملائكة) أى متصفين بصفاتهم، والمراد بالمعية المشاكلة فى الروحانية والقوى الباطنية حتى أطاقوا رؤيتهم ومخالطتهم ومخالتهم، (كما قال صلى الله عليه وسلم) فى حديث رواه البخارى وغيره يشهد لمخالته للملائكة: (لو كنت متخذا من أمتى خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا)، فإنه أقرب الناس إليه، وأصدقهم محبة له، وأعظمهم مواساة له بماله ونفسه، وأسبق الناس لاتباعه له، فإذا لم يتخذه خليلا لم يتخذ أحدا غيره، وهذا دليل على أنه لم يكن مع البشر بباطنه، فهو لا يعتمد على غير الله، ولا يحتاج لأحد سواه، ثم استدرك على ما يتوهم من نفى خلة أبى بكر من أنه لا مناسبة بينه وبينه فقال: (ولكن) بينى وبين أبى بكر (أخوة الإسلام) أى إن لم يكن خليلى، فهو أخى فى



محبة الله وفى دين الإسلام، لاشتراكه معى فى محبة الله تعالى وطاعته واتباع دينه والإخلاص فيه، والأخوة بضم الهمزة مصدر أى كونه أخاً لى، ويقال خوة بضم الخاء وحذف الهمزة وهى لغة قليلة فيه، والحاصل أن بواطنهم وقواهم الروحانية ملكية، ولذا ترى مشارق الأرض ومغاربها وتسمع أطيح السماء، وتشم رائحة جبريل، عليه الصلاة والسلام، إذا أراد النزول إليهم كما شم يعقوب، عليه الصلاة والسلام، رائحة يوسف، صلى الله تعالى عليه وسلم، ولذا عرج به، صلى الله تعالى عليه وسلم، إلى السماء، ولما نفى الخلّة عن أبى بكر، رضى الله تعالى عنه، استدرك توهم ثبوتها لغيره من الناس، فقال: (لكن صاحبكم خليل الرحمن)، وقال: صاحبكم، ولم يقل ولكنى وهو أخصر وأظهر إشارة إلى أن مناسبتة لهم بحسب الظاهر، وأنه بين أظهرهم لا بحسب الحقيقة، وقال: خليل الرحمن دون خليل الله إشارة إلى أن خلته لله برحمته وبخلقه بصفة الرحمة، فليس خليله إلا الله لأن الخلّة تخلل المحبة فى باطنة، وباطنة مشغول بمحبة الله تعالى عما سواه، وهذا لا ينافى ماورد فى حديث آخر: «لم يكن نبى إلا وقد اتخذ من أمته خليلاً إلا أن الله تعالى اتخذنى خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً»<sup>(١)</sup>؛ لأن النفى للخلّة الحقيقية المقتضية لاعتماده عليه ظاهراً وباطناً، والمثبتة الخلّة بحسب الظاهر بحيث يكون وزيره ووكيله فى أمور الدنيا، وأيضاً خليل فعيل بمعنى فاعل ومفعول، وأبو بكر، رضى الله تعالى عنه، خليله بمعنى الفاعل، وليس مخاللاً له بمعنى المفعول، أو أنه كان خليله أولاً، ثم تمحضت خلته بعد ذلك لله عندما قربت رحلته للقاء ربه، فإن أول الحديث كما فى البخارى عن أبى سعيد الخدرى، رضى الله تعالى عنه، قال: خطب رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، الناس فقال: إن الله، تعالى عز وجل، خير عبده بين الدنيا وبين ما عنده، فاختار ذلك العبد ما عند الله، فبكى أبو بكر، رضى الله تعالى عنه، فعجبنا لبكائه من إخبار عن عبد خير، فكان أعلمنا. فقال رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم: «إن من أمن الناس علىّ فى صحبته وماله أبو بكر، ولو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن أخوة الإسلام ومودته، لا يبقين فى المسجد باب إلا سد إلا باب أبى بكر»<sup>(٢)</sup>، وهو نص منه، صلى الله تعالى عليه وسلم، على خلافته كما يعرفه من له بصيرة.

(وكما قال) رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، فيما يدل على أن باطنه ملكى

(١) أخرجه الطبرانى فى المعجم الكبير (٤١/١٩).

(٢) أخرجه ابن عساكر فى تهذيب تاريخ دمشق (٤١٢/٦)، والخطيب فى تاريخه (٦٣/١٣)، وابن الجوزى فى الموضوعات (٣٦٦/١)، وابن أبى عاصم فى السنة (٥٧٧/٢)، (٣٨/١٤).

وظاهره بشرى: (تنام عيناي) بتغميض الأجفان والنوم ظاهر، (ولا ينام قلبي) لبقاء إحساسه وتعلقه بالملأ الأعلى، وكذا سائر الأنبياء تنام أعينهم دون قلوبهم كما ورد مصرحاً به في حديث البخارى، فليس ذلك من خواصه، صلى الله تعالى عليه وسلم، كما توهمه القضاء ومن تبعه هنا، وهذا دليل على أن ظاهره، صلى الله تعالى عليه وسلم، بشرى وباطنه ملكى، ولذا قالوا: إن نومه، عليه الصلاة والسلام، لا ينقض وضوءه كما صرحوا به، ولا يقاس عليه غيره من الأمة كما توهم، وتوضيه، صلى الله تعالى عليه وسلم، بعد نومه استحباباً أو تعليمًا لغيره، أو لعروض ما يقتضيه.

(وقال) رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى حديث رواه الشيخان فى النهى عن صوم الوصال فى الصوم مع فعله، صلى الله تعالى عليه وسلم، له: (إنى لست كهيتكم) أى لست فى حالى وأمورى مثلكم، فإن لى خواص خصنى الله تعالى بها إكراماً منه، وأصل معنى الهيئة الصورة الظاهرة تجوز بها عن الكيفيات النفسانية بتنزيل المعقول منزلة المحسوس، ثم بين ذلك بقوله: (إنى أظل) بفتح الحاء أى أكون (عند ربى) خص الرب إشارة إلى تربيته له بإعطائه ما يقويه، فلذا وقع موقعه هنا، ولم يقل عند الله ونحوه.

(يطعمنى ويسقيني) أى يهبنى قوة على ذلك حتى أكون كأنى أكلت وشربت، وليس المراد أنه يطعمه ويسقيه حقيقة، وطعام الجنة وشرابها لا يفطر كما قيل؛ لأنه ينافى الغرض المقصود منه من اختصاصه بأمر ليس لغيره مع أن قوله: أظل يأباه بحسب الظاهر، وإن أمكنه التجوز فيه لأن ظل حقيقته فعل نهاراً، ولو كان كذلك لم يكن صائماً، وكون طعام الجنة لا يفطر لم يقل به أحد، وهذه القوة تدل على أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، ملكى الباطن.

وقول ابن حبان وغيره: إذا أعطاه الله تعالى قوة الصوم من غير جوع لم يكن فيه عظيم أجر فهو لا يناسبه، وقوله: إنه يدل على أن ما روى من أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، كان يجوع حتى يشد الحجر على بطنه لا يصح، وإنما هو الحجز بزاء معجمة، وشد الحجر لا معنى له فى إذهاب الجوع غير ظاهر؛ لأن جوعه، صلى الله تعالى عليه وسلم، وشكواه منه وخروجه لأصحابه وسواهم له، فأخبرهم فشكوا له مما شكاه، وشد الحجارة على بدونهم أمر ثابت فى أحاديث لا وجه لإنكاره، وشد الحجر يخفف ألم الجوع بيرده وإقامة صلبه ومنع أمعاءه من الارتخاء، ولا ينافى هذا أنه يطعمه ربه لاختلاف الحالتين، فإن فى الصوم رياضة وانحذاباً للملأ الأعلى، واشتغال الروح عن البدن يمنع الجوع ألا ترى المريض يمكث أياماً لا يأكل ولا يضره، وقد بين وجهه الشيخ

فى آخر كتاب الإشارات، فهذا لقوة ملكية روحانية، واستبعد القرطبي ما قيل: إله الله تعالى عز وجل، يخلق فيه شعبا كما يخلق فيمن أكل، ومراده ما ذكرناه فلا وجه لاستبعاده.

(فبواطنهم) أى بواطن الأنبياء، صلوات الله وسلامه عليهم، (منزهة عن الآفات) أى ما ينقص قواهم الملكية (مطهرة عن النقائص والاعتلالات) أى العلل المضعفة لهم.

(فهذه جملة) فيما يختص بالأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، إجمالا (لن يكفى بمضمونها) أى ما تضمنته ودلت عليه (كل ذى همة) فى تحصيل الفضائل، (بل الأكثر يحتاج إلى بسط) أى تطويل (وتفصيل على ما نأتى به) صفة لبسط، وتفصيل أى تفصيل على نهج ما نأتى به (بعد هذا فى البابين المذكورين عقب هذا (بعون الله) أى إعانتة على ما قصده، (وهو حسى ونعم الوكيل) الذى لا يكل من توكل عليه لغيره.

\* \* \*

## الباب الأول

**فيما يجب للأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، ويمتنع عليهم (فيما يختص بالأمور الدينية) أى ما هو من الدين والشرائع النبوية، (والكلام فى عصمة نبيينا)**

أى وفى الكلام فى عصمته، صلى الله تعالى عليه وسلم، (و) فى عصمة (سائر الأنبياء) أى باقيهم (صلوات الله وسلامه عليهم)، والعصمة قالوا: تخصيص قدرته بالطاعة دون المعصية، أو خلق مانع فيه عن المعصية، لكن لا بحيث أن يلجئه ويسلب اختياره ويجبره على الطاعة، بل هى لطف من الله يحمله على الطاعة، ويزجره عن المعصية مع بقاء الاختيار تحقيقاً للابتلاء والتكليف كما قاله الماتريدى، ويأتى الكلام على ذلك مبسوطاً.

(قال القاضى أبو الفضل) المصنف عياض، رحمه الله تعالى، بتمهيد مقدمة لما سيأتى (اعلم أن الطوارئ) أى ما يحدث من غير ما قارن خلقتة (من التغيرات) المغيرة لما خلق عليه، (والآفات) جمع آفة وهى ما يفسد ما أصابه، والمأوف ما أصابته وأنكره أبو حاتم، وقال: إنما هو مئيف كما هو فى أفعال السرقسطى (على آحاد البشر) بالمد جمع أبدلت واوه همزة، ثم ألفا لأنه من الوحدة أى أفرادهم وأشخاصهم (لا يخلو أن تطرأ على جسمه) أى ظاهر بدنه وجسده، (أو على حواسه) جمع حاسة، وهى ما يدرك به من البصر والسمع والشم واللمس والذوق، فالمراد الحواس الظاهرة، وفعله أحس وحس لغة قليلة ومعناها أدرك، وحواس وحاسة من هذه اللغة غير الفصحى، وأنكره بعضهم وقال: إنه لم يسمع وقياسه محسنة (بغير قصد واختيار)، بل يخلق الله ألبا فيه (كالأمراض والأسقام) السقم بمعنى المرض كما فى الصحاح، وقيل: السقم مسبب عن المرض، فالحمى مرض، وتغير البدن وضعفه سقم، ويقال: سقم وسقم وسقام بمعنى (أو تطرؤ بقصد واختيار) كأفعال العبد وأعماله، (وكله) أى كل ما يطرؤ باختيار وغيره (فى الحقيقة) أى حقيقة الأمر فى الواقع (عمل وفعل).

قال فى القاموس: الفعل بالكسر الإنشاء وكناية عن كل عمل فهما على هذا بمعنى، وقال الصاغانى: بينهما فرق فالفعل إحداث شىء من عمل أو غيره فهو أعم، وقال الخوى: الفعل ما يكون فى زمان يسير من غير تكرير، والعمل ما تكرر وطال زمنه، وقيل: الفعل يختص بمن يعقل ورد بقوله، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى الحديث: «يا أبا

عمير ما فعل النغير»<sup>(١)</sup>، (ولكن جرى رسم المشايخ) أى استمرت عاداتهم والرسم التصوير بكتابة ونحوها، والفقهاء استعملوه بمعنى العادة وهو المراد هنا، والمراد بالمشايخ العلماء (بتفصيله) أى تفصيل ما يطرأ (إلى ثلاثة أنواع).

الأول: (عقد بالقلب) أى نيته نية جازمة وعزماً مصمماً صادقاً، والعقد بهذا المعنى ورد فى الحديث، وأصل معناه الربط المحكم.

(و) الثانى: (قول باللسان).

(و) الثالث: (عمل بالجوارح) جمع جارحة، وهى العضو من أعضاء البدن من الاجتزاح، وهو الاكتساب، (وجميع البشر تطرؤ عليهم الآفات والتغيرات بالاختيار، وبغير الاختيار) أى لهم حالات مختلفة تنتقل منها من حال إلى حال من نعيم وبؤس ونصر وقهر، وهذا أمر عام شامل، وليس المراد به العزائم وأحوال القلب كما قيل (فى هذه الوجوه كلها، والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم) أى جنس النبى، أو كل نبى، فتعريفه جنسى أو استغراقى، وليس المراد نبيا مخصوصا لاستوائهم فيما ذكر.

(وإن كان من) جنس البشر، (ويجوز على جبلته) بكسر الجيم وكسر الباء الموحدة وفتح اللام المشددة بمعنى الطبيعة والخلقة التى خلق عليها بحيث لا يقبل التغير بسهولة (ما يجوز على البشر) سواه، وما موصولة فى محل رفع فاعل يجوز الذى تقدم، (فقد قامت) أى تحققت وظهرت (البراهين) جمع برهان، وهو الدليل والحجة كما تقدم (القاطعة) أى القطعية دلالتها على ما ثبت بها (وقمت كلمة الإجماع) أى انعقد إجماع من يعتد بإجماعه، واتفقوا عليه حتى كأن كلامهم كلمة واحدة تامة (على خروجه عنهم) أى خروج النبى عن جنس البشر غيره، (وتنزيهه) أى تبرئته بنفى ذلك عنه وتباعد ساحته (عن كثير من الآفات) أى العوارض التى تطرؤ على البشر، فتنقص مقاماتهم العلية (التي تقع) أى تصدر وتحقق فى الواقع والخارج (على الاختيار، وعلى غير الاختيار) لتكريم الله لهم بالعصمة من أمثالها كالأموال القبيحة، والأخلاق الذميمة (كما سنبينه إن شاء الله تعالى فيما نأتى به) من هذا الكتاب، وهذا القسم (من التفاصيل) الموضح لها.

\* \* \*

### (فصل فى حكم عقد قلب النبي ﷺ)

والمراد بعقد قلبه، ما انعقد عليه اعتقاده وجزم به مما ثبت عنده يقيناً، (من وقت نبوته) ورسالته، أى إظهارها للناس بعد الوحي إليه، والغاية محذوفة للعلم بها، أى إلى

آخر عمره، فعقد القلب هو الاعتقاد الجازم الذى لا يحتمل النقيض أصلاً.

(اعلم)، تقدم أن مثله يبتدأ به فيما يهتم به، والخطاب عام لكل من يصلح للخطاب، (منحنا الله) عز وجل، أى أعطانا وأنعم علينا، (وإياك)، الخطاب كالذى قبله، وهو معطوف على المفعول الأول.

وقوله: (توفيقه) المفعول الثانى، وقوله: (أن ما تعلق منه بطريق التوحيد)، ضمير منه لعقد قلب النبي، أى اعتقاده وعلمه اليقين الجازم الذى اتصف به بعد نبوته، وما موصولة، والعائد ضمير منه، أى علمه الذى له تعلق بالتوحيد، (والعلم بالله)، أى بذاته وحقيقته.

(وصفاته) الذاتية النبوتية والسلبية والإضافية وغيرها، (والإيمان به)، أى بما ذكر من توحيدِهِ وتحقق ذاته وصفاته، (وبما أوحى إليه)، بالبناء للمجهول، أى بكل ما أوحاه الله إليه من شرعه ليعمل به أو يبلغه لغيره.

(فعلى غاية المعرفة)، الفاء زائدة فى خبر الموصول، ودخول الباء لا يمنع منه، كما بينه النحاة، يعنى أن علم الأنبياء المتعلق بأصول الدين والعقائد وصل إلى النهاية والغاية التى لا يصل إليها سواهم، (ووضوح العلم واليقين)، أى لتيقنهم لذلك، انكشف لهم انكشافاً تاماً، بحيث أنه لا يقبل الزوال ولا ترتاب فيه أنفسهم القدسية.

(و) على غاية (الانقفاء عن الجهل بشيء من ذلك)، فليس لهم جهل بشيء من ذلك أصلاً، (أو الشك أو الريب فيه)، أى التردد، واحتمال نقيضه؛ لأنه حق اليقين الذى لا يطرأ عليه شيء من ذلك، (والعصمة) بالجر، عطف على المعرفة، أى على غاية العصمة، وتقدم معناها، (عن كل ما يضاد المعرفة بذلك) المذكور من التوحيد وما بعده بأن يجهل شيئاً منها، (و) يضاد (اليقين) من شك أو ريب فى شيء منها.

(هذا) المذكور من علم الأنبياء بما ذكر، (ما وقع إجماع المسلمين عليه)، ولم يخالف فيه أحد منهم، (ولا يصح بالبراهين الواضحة) التى هى فى غاية الظهور، (أن يكون فى عقود الأنبياء)، أى عقائدهم التى ارتبطت عليها قلوبهم، (سواه)، أى غيره مما يخالفه أصلاً، (ولا يعترض على هذا)، أى ما وقع عليه الإجماع وكشفته البراهين القاطعة، حتى لا يحتمل غيره بوجه من الوجوه، (بقول إبراهيم الخليل)، صلى الله عليه وسلم، فيما حكاه الله عنه، إذ ﴿قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قُلُوبُكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، فجعل اطمئنان قلبه بمشاهدة الأحياء، يقتضى أن عنده ريبة وشبهة فى ذلك.

ورده بقوله: (إذ لم يشك إبراهيم) متعلق بالنفى، أى انتفى الاعتراض بما ذكر، (فى

إخبار الله له بإحياء الموتى)، أى ما أخبر الله به من أنه هو الذى يحيى الموتى ويوجدتها من العدم، (ولكن أراد). بما قاله مما يوهم الشك.

(طمأنينة القلب). قال الراغب: الاطمئنان السكون بعد الانزعاج، واطمأن وتطامن متقاربان لفظاً ومعنى. انتهى.

فطمأنيته زوال قلقه وانزعاجه من أمرها، (وتروك المنازعة) مفاعلة من النزاع، وهو جذب الشيء عن مقره كنزع القوس، ويعبر بها عن المخاصمة والمجادلة، ومنازعة القلوب ميلها إلى شيء ما، والمراد هنا ترك القلق أو ترك الميل إلى الشبهة فى كيفية ذلك بعد تحققه عنده، كما أشار إليه بقوله: (بمشاهدة الإحياء) وكيفية صدوره عن القدرة، (فحصل له العلم الأول بوقوعه)، أى تيقن وقوعه من الله إجمالاً من غير شبهة فيه.

(وأراد) بسؤاله ربه (العلم الثانى بكيفيته ومشاهدته)، أى مشاهدة صدوره عن الله تفصيلاً؛ ليزيد علمه واطمئنانه، لا أنه شك فيه، وهو جواب عن الاعتراض الوارد على قولهم: إن علم الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، بالله لا يعتريه شك بأن الخليل، عليه الصلاة والسلام، من أجلهم، وقد شك، فأجاب بأنه لم يشك ولم يجهل، وإنما أراد الانتقال عن علم اليقين إلى عين اليقين، وهذا أمر لا ضير فيه.

(الوجه الثانى)، فى جواب الاعتراض على ما وقع من الخليل، (أن إبراهيم)، صلى الله عليه وسلم، (إنما أراد) بسؤال ربه، (اختبار منزلته عند ربه)، المراد بالاختبار لازمه، وهو العلم، أى أن يتحقق رتبته عند الله.

(وعلم إجابته دعوته بسؤال ذلك من ربه)، أى يعلم أنه مقبول عنده، حتى لا يرد دعاءه، ولا يخيب فيه رجاءه، وأن يريه كيف أحيا الموتى، وفى نسخة: إجابة دعوته، بالإضافة، وعدم تحقق رتبته عند الله ليس فيه ما يضره وينقص معرفته بربه، فما قيل: إنه يقتضى شكه فى منزلته عند الله، وهو غير واقع، لا وجه له.

ولما كان قوله تعالى فى جوابه: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، يقتضى الاعتراض، دفعه بقوله: (ويكون) على هذا (قوله: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ﴾) بالاستفهام الإنكارى، المقتضى بحسب الظاهر نفى إيمانه، فيأول (أى لم تصدق بمنزلتك منى وخلتك)، أى اتخذك خليلاً، (واصطفائك)، أى اختيارك على غيرك تشريعاً وتكريماً لك، فالإيمان بمعناه اللغوى، وهو التصديق والمصدق به، المنزلة والاصطفاء، فإنه لا يلزم من النبوة اصطفاؤه بحيث يطلعه على أسرار قدرته، ولعله كان فى أول أمره.

(الوجه الثالث أنه سأل) من ربه (زيادة يقين وقوة طمأنينة)، أى أن يقوى طمأنينة قلبه

وسكونه، بحيث يقر إقراراً متمكناً غاية التمكن، (وإن لم يكن فى) علمه (الأول) الذى كان قبل المشاهدة (شك) فى شىء من أمور الرب وتوحيده وقدرته، وهو دفع لما يتوهم من أن هذا الطلب يقتضى الشك منه، بأنه إنما هو لقبول اليقين الزيادة كما بينه بقوله: (إذ العلوم الضرورية)، التى تحصل من غير استدلال؛ لظهورها، (والنظرية) التى تتوقف على نظر واستدلال؛ لكونها غير بديهية (قد تفاضل)، أى يزيد بعضها على بعض؛ لأنه تفاعل من الفضل، بمعنى الزيادة كمّاً وكيفاً (فى قوتها)؛ لأنها كيفيات نفسانية تقبل التفاوت فى الوضوح والخفاء، والعلم ينقسم إلى ضرورى ونظرى، وعلم الله ضرورى لا يوصف بذلك أصلاً.

(وطرئان) بفتحات، بمعنى حدوث، (الشكوك)، جمع شك، (على الضروريات)، أى العلوم الضرورية، كالأحد نصف الاثنين، والضدان لا يجتمعان، (ممتنع)؛ لما هو ظاهر، (ومجوز) بصيغة المفعول، أى يجوز العقل طريائها وعروضها.

(فى النظريات) المكتسبة بالنظر والفكر، يعنى أن علم الخليل، عليه الصلاة والسلام، بذلك أولاً كان نظريات يقينياً لا شبهة له فيه، ولكن النظريات من شأنها أنها تحمل الشكوك، فأراد الانتقال إلى رتبة أعلى منها بكون علمه بقدره الله على الإحياء ضرورياً فيها لا يحتمل خلافه أصلاً؛ ليطمئن قلبه بذلك فقط، وهذا معنى ما فى المواقف من أن سؤال الخليل، عليه الصلاة والسلام، لم يكن عن شك فى قدرته تعالى بل طلبه؛ لأن فى عين اليقين ما ليس فى علم اليقين، فإن للوهم بإحداث الوسواس والدغادغ سلطاناً على القلب عند علم اليقين دون عين اليقين.

وليس فى كلام المصنف، رحمه الله، ما يقتضى أن إبراهيم، عليه الصلاة والسلام، وقع منه شك فى علمه النظرى، بل إن النظرى من حيث هو يجوز طريان الشك عليه، وفرق بين الشك وجوازه، فجوازه على علم اليقين لا يقتضى وقوعه حتى يعترض عليه بأن علم إبراهيم يقينى لا يحتمل النقيض، وأنه يجوز أن يخلق الله فيه علماً ضرورياً بذلك بعد الوحي أو الكشف، وكذا ما قيل من أنه: إذا علم منه ذلك فما وجه قوله: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ﴾؟ [البقرة: ٢٦٠]؛ لأن المصنف أشار إلى دفعه فى الجواب الثانى، فيعلم بالقياس عليه إن لم تعلم ذلك علماً غير محتاج للمشاهدة.

وإلى هذا أشار المصنف بقوله: (فأراد) إبراهيم، صلى الله عليه وسلم، بسؤاله (الانتقال من النظر)، أى من العلم الحاصل من البرهان القطعى اليقينى الذى لا يحتمل النقيض، (أو الخبر) الصادق بالوحي إليه الذى لا شك فيه، (إلى المشاهدة) والنظر بعينه،



(والترقى)، أى الصعود إلى الأعلى، (من علم اليقين) الحاصل بالنظر أو الخبر (إلى عين اليقين) الحاصل بمشاهدته عياناً، وهذا يقتضى أن المحسوسات والعلوم الضرورية تسمى يقيناً وإيقاناً، وفى الكشف وشروحه وتفسير القاضى: إن العلم الذى من شأنه أن يتطرق إليه الشك والشبهة إذا انتفيا عنه، كان إيقاناً، ولذلك لا يوصف به العلم القديم ولا الضرورى، فلا يقال: تيقنت أن الكل أعظم من الجزء، وينافيه قوله فى سورة التكاثر: علم المشاهدة أعلى مراتب اليقين، وقد بيناه فى حواشى القاضى.

(فليس الخبر كالمعاينة)، هذا من الأمثال النبوية، ورد فى حديث مرفوع رواه أحمد فى مسنده عن ابن عباس، رضى الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: «ليس الخبر كالمعاينة، إن الله أخبر موسى بما صنع قومه بالعجل، فلم يلق الألواح، فلما عاين ما صنعوا ألقى الألواح فانكسرت»، وقال الشاعر:

ولكن للعيان لطيف معنى له سأل المعاينة الكليم

(ولهذا قال سهل بن عبد الله) التستري، وقد قدمنا ترجمته: (سأل) الخليل، عليه الصلاة والسلام، (كشف غطاء العيان)، أى الغطاء المانع للعيان، بكسر العين كما مر، أى المعاينة، والغطاء ما يغطيه ويستره؛ (ليزداد بنور اليقين)، أى ما ينوره ويظهره عياناً، (تمكنا فى حاله) من العلم والمشاهدة؛ ليكون على بصيرة تامة فى معرفة الله، وفيه استعارة مكنية مرشحة لتشبيهه بأمر محتجب تحت غطاء أزالته المشاهدة، والكلام على علم اليقين، وحق اليقين، وعين اليقين، والفرق بينها بحسب اللغة ظاهر، وللصوفية فيها اصطلاح أورده بعضهم، هذا وبين أموراً واهية، ولا حاجة لنا به.

وهاهنا سؤال مشهور، وهو يروى عن على، كرم الله وجهه، أنه قال: لو كشف الغطاء ما ازددت يقيناً، فقيل: كيف يقول هذا، والخليل، عليه الصلاة والسلام، يقول: ﴿وَلَكِنْ يَظْمِنَنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]، فطلب كشف الغطاء ليزداد يقيناً، وهو أجل رتبة. ونقل السبكي، عن الغزالي، رحمه الله، أنه قال: اليقين يتصور أن يطرأ عليه الجحود؛ لقوله تعالى: ﴿وَحَدِّثُوا بِهَا وَأَمْتَقِنْتَهَا أَنْفُسُكُمْ﴾ [النمل: ١٤]، والطمأنينة لا يطرأ عليها ذلك.

قال ابن عبد السلام: أراد على ما ازددت يقيناً فى الإيمان، وإن كان برؤيته يزداد بمعرفة تفاصيلها، كمن رأى بناءً عجيباً، علم أن له صانعاً قادراً، فيطلب أن يرى كيف يبنى، وعندى أن السؤال غير وارد رأساً حتى يحتاج لما قالوه، فإن كلامهما لم يتوارد على أمر واحد، إذ مراد على، كرم الله وجهه، أن أمور الآخرة التى عرفها من رسول الله

صلى الله تعالى عليه وسلم وقف على حقائقها بالكشف إذا شاهدها عياناً لا يزيد يقينه بها، والخليل، عليه الصلاة والسلام، طلب فى الدنيا أن يشاهد كيفية الإحياء ونفخ الروح لأمر أحبه، وأين هذا من هذا حتى يحتاج للتوفيق.

(الوجه الرابع أنه)، أى إبراهيم، عليه الصلاة والسلام، (لما احتج على المشركين)، يعنى نمرود وقومه، (بأن ربه يحيى ويميت)، بقوله: ﴿رَبِّىَ الَّذِى يُحْيِى وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، (طلب ذلك من ربه)، أى سأل ربه الإحياء وكيفيته؛ (ليصح احتجاجه)، ويتحقق ما أنكروه (عياناً) ومشاهدة؛ ليقطع عنادهم ويبطل شوكتهم، وهو فى نفسه غير متزدد فيه، فقوله: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، تعريض لهم على حد قوله: إياك أعنى فاسمعتى يا جاره، ولا طريق لإلزامهم إلا هذا، فسقط ما قيل: إنه لا يلزم من إقامة البرهان بشئء مشاهدته.

(الوجه الخامس، قول بعضهم: هو سؤال على طريق الأدب، والمراد منه حقيقة (أقدرنى على إحياء الموتى)؛ ليكون معجزة له، كما وقع لعيسى، عليه الصلاة والسلام، ليفحم من عارضه ويونجهم، فلم يسند الإحياء إليه تأدياً منه، وأسند إلى الله؛ لأنه المحيى والمميت حقيقة، وإن أجراه على يد غيره.

(و) معنى (قوله: ﴿لَيْطَمِئَنَّ قَلْبُى﴾) [البقرة: ٢٦٠]، على هذا التقدير اطمئنانه، (عن هذه الأمنية) بضم الهمزة، ما يتمنى ويراد، وبين معجزة إحيائه الموتى عياناً، وقوله: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ﴾، أى أو لم تصدق بأنى مجيب دعوتك ومعطيك أمنتك، أو تعريض كما تقدم، وقوله: ﴿أَرِينِ﴾ [البقرة: ٢٦٠] إلخ، تجوز به عن سببه ولازمه؛ لأنه إذا أقدره على صدور فعل منه رآه، فلا يرد عليه أنه لا دلالة للفظ على هذا المعنى، ولا تمكن مع قوله: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ﴾.

(الوجه السادس، أنه رأى)، أى أظهر لغيره (من نفسه)، وفى نسخة: رأى فى نفسه، والأصح ما تقدم؛ لاحتياج هذا للتكلف، (الشك)، أى صورته والتكلم به، (وما شك) حقيقة؛ لقوة يقينه وكمال علمه بالله وقدرته، (ولكن)، فعل ذلك (ليجواب)، بالبناء للمجهول، أى ليحييه ربه تأدياً منه، (فيزداد قربه) من الله حال مناجاته له وتلذذه بخطابه وشرفه بقرب منزلته عنده؛ لاعتنائه بإجابته، فاستبعد هذا بأنه كيف يظهر ما هو متف عنه مما يؤدى إلى تنقيصه وسوء الظن باعتقاده، وليس بشئء؛ لأنه يتم ما قاله لو استقر على حاله، أما إذا أدى إلى ما تحقق كماله وتيقنه، كما هو معروف فى طريق المجادلة والجرى مع الخصم حتى يفحمه، فلا.

(وقول نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم: نحن أحق بالشك من إبراهيم)، هذا جواب عن سؤال تقديره: قد نفيت الشك عن إبراهيم، عليه الصلاة والسلام، في هذا الأجوبة، والنبى صلى الله تعالى عليه وسلم أثبت له في هذا الحديث، وجعل نفسه أحق بذلك منه، فأجاب بما أجاب به المزنى صاحب الشافعى، فقال: هو (نفى؛ لأن يكون إبراهيم شك وإبعاد للخواطر)، جمع خاطر أو خاطرة، بمعنى القلب أو الشبهة؛ لأنها فى الأصل ما يعرض للإنسان من الأفكار والشبه، ويتجاوز بها عن محله، وهو القلب، ويصح إرادة كل منهما هنا، وقوله: (الضعيفة)، أى التى تدفع بأدنى تأمل لظهور بطلانها، (أن يظن هذا)، أى الشك بإبراهيم؛ لأن مقامه يحل عن مثله.

وحاصله أنه صلى الله تعالى عليه وسلم نفى الشك عنه برهان قوى، وقياس منطقى تقريره: لو شك إبراهيم كنت أنا شاكاً أيضاً، بل أحق، أى أولى وأقربه لذلك منى؛ لأنى لا يجوز على غيرى من الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، وما كنت بدعاً من الرسل، وقد علم أنى لم يقع منى شك ظاهر، فكذلك إبراهيم أيضاً، فنفاه بنفى لازمه، إلا أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أفضل من إبراهيم، ولا يلزم من نفى شىء عن التفاضل نفيه عن المفضل، فكيف قال: إنه أحق منه؟.

وأشار المصنف إلى جوابه بقوله: (أى نحن موقنون بالبعث وإحياء الله الموتى)، عطف تفسير على البعث، (فلو شك إبراهيم)، إشارة إلى أنه قياس استثنائى، (لكننا أولى) بيان؛ لأن أحق بمعنى أولى، (بالشك منه)، أى من إبراهيم، ثم أشار إلى دفع السؤال الوارد على قوله: أحق، كما قدمناه بأنه (إما على طريق الأدب) منه مع أبيه إبراهيم، عليهما الصلاة والسلام، بقوله: أحق، (أو أن يريد) بقوله: نحن، (أمتة الذين يجوز عليهم الشك)؛ لعدم عصمتهم؛ لأنه عليه السلام، كثيراً ما يسند لنفسه ما هو لأمته؛ لنكتة تقتضيه، أى أنتم مع أنكم دون مقام إبراهيم لم تشكوا، فكيف به؛ لأنه قيل: إن بعضهم لما سمع قوله: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٦٠] إلخ، قال: إن إبراهيم شك، (أو) قاله (على طريق التواضع) منه، وهو قريب من الجواب الأول، مع الفرق الظاهر، (والإشفاق)، أى الخوف من أن يتلى بما ابتلى به، (إن حملت) بالبناء للمفعول ونائب الفاعل (قصة إبراهيم)، عليه الصلاة والسلام، فى سؤال ربه (على اختبار حاله) بالباء الموحدة، وهو الوجه الثانى من الأجوبة السابقة كما تقدم، (أو زيادة يقينه)، وقيل: إنه قاله قبل علمه بأنه أفضل من إبراهيم، وقيل: إنما قاله لما عاين من إنكار قومه البعث، فتأمل.

ثم أورد دفع شبهة تتوهم من ظاهر بعض الآيات، وتقريها: أن الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، لا يطرأ عليهم شك فى عقائدهم وفيما أوحى إليهم، فقال: (فإن قلت:

فما معنى قوله تعالى: ﴿إِن كُنْتَ فِي شكٍّ مِمَّا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٩٤]، بناءً على أن الخطاب له صلى الله تعالى عليه وسلم لا عام له ولغيره، والشك فيه شك في أنه من عند الله، ومطابق لما أوحى لغيره من الأنبياء، (﴿فَسَلِّ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [يونس: ٩٤] الآيتين)، يعنى ﴿لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ ٩٤ وفي الأربعين أن هذه الشرطية غير ممكنة.

(فاحذر، ثبت الله قلبك)، جملة دعائية معترضة، (أن يخطر ببالك)، أى قلبك وفكرك، (ما ذكره بعض المفسرين)، ممن لم يدقق النظر، وليس من أهل التحقيق، وهو مبالغة في عدم اعتقاد مثله، (عن ابن عباس أو غيره) من السلف، (في إثبات شك للنبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، فيما أوحى إليه)، بناء على ظاهر اللفظ، (وأنه من البشر)، فيطراً عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، ما يطرأ عليهم، (فمثل هذا) هذا وأمثاله أو مثله غير جائز، فكيف به (لا يجوز)، أى لا يطرأ (عليه جملة)، أى لا يجوز كله ولا شيء منه.

(بل) إضراب إبطالي، (قد قال ابن عباس) فيما صح روايته عنه كما قاله ابن أبى حاتم في تفسيره: (لم يشك النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم)؛ لأن الشرطية فرضية غير ممكنة، ولو قلنا: الخطاب له صلى الله تعالى عليه وسلم، (ولم يسأل) أحد من أهل الكتاب، (ونحوه عن ابن جبير والحسن البصرى، (وحكى قتادة)، كما رواه ابن جرير، (أن النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، قال) لما نزلت الآية: «لا أشك»، وفي نسخة: «ما أشك»، (ولا أسأل) فى شيء من ذلك، (وعامة المفسرين)، أى كلهم، يقال: جاءوا عامة قاطبة، أى جميعاً، (على هذا)، أى متفقون على أنه ليس المراد أنه شك أو سأل.

(و) بعد اتفاقهم على هذا، (اختلفوا فى معنى الآية) المقصود بها، (فقيل: المراد: قل يا محمد للشاك:)، أى لمن يشك فى الوحي المنزل عليك، (﴿إِن كُنْتَ فِي شكٍّ﴾ [يونس: ٩٤] الآية)، فالخطاب ليس له، صلى الله تعالى عليه وسلم، فلا ترد الشبهة، وبراءة ساحته قرينة قريبة، وتقدير القول كثير فى كلام العرب.

(قالوا)، أى الذاهبون لهذا التأويل: (وفى السورة نفسها)، عطف على مقدر، أى فى القرآن ما يدل عليه، وفى السورة... إلخ، (ما دل على هذا التأويل، قوله: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي شكٍّ مِنْ دِينِي﴾ [يونس: ١٠٤] الآية، وقوله: ﴿قُلْ﴾ بدل من ما، أو خير مبتدأ تقديره هو، ويجوز نصبه، أى أعنى قوله، والآية تمامها: ﴿فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ أَعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي يَتَوَفَّكُم﴾ [يونس: ١٠٤]، ووجه السؤال أن

الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، لا يعترهم شك في شيء من أمور الدين، والآية بحسب الظاهر دالة على خلافه، فأجاب بأن الخطاب لغيره، وأيده بأنه ورد مصرحاً به في هذه السورة، والقرآن يفسر بعضه بعضاً كثيراً، ووصف الله بأنه الذي يتوفاهم ويميتهم كما أحياهم تهديداً لهم وتنبئها لهم على أنه الذي ينبغي أن يخاف منه، ولا يشك فيه أحد، فضلاً عن سيد الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام.

(وقيل: المراد بالخطاب) في قوله: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍ﴾ [يونس: ٩٤] الآية، (العرب، وغير النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم)، وإفراد الضمير لتأويله بمن يسمع الخطاب، فالخطاب بحسب الظاهر، والمراد غيره بطريق التعريض، ومثله كثير في القرآن وكلام العرب، كقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ أَنَّ اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١]، بدليل قوله بعده: ﴿وَأَتَيْعَ مَا يُوْحِي إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢]، ولو كان الخطاب له قال: بما تعمل، ووجه الخطاب تعظيماً له وتهويلاً لأمر الشرك، (كما قال) الله عز وجل: ﴿لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] الآية، أى يفسد ويسقط عن الاعتبار ويبطل، من حبطت الدابة إذا أفرطت في المرعى حتى ماتت وانتفخت، وجعل هذه الآية مشبهة بها؛ لأنها أظهر في التعليق بالحال؛ لأن الخطاب فيها للرسل كلهم، إذ أولها: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، أى من الرسل، ﴿لَئِنْ أَشْرَكَتَ﴾ إلخ، وأفرد؛ لأن المراد كل أحد منهم، وهم مبرعون عن الشرك، فالمراد بذلك أمهم ممن يجوز عليه الشرك، وإليه أشار بقوله: (الخطاب له، والمراد غيره) تعريضاً وتهيجاً لحميتهم حتى ينتهوا عما لو وقع من أحب خلق الله تعالى لم يعف عنه.

(ومثله)، أى ما ذكر من الخطاب المقصود به غيره، قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ﴾، أى شك وريب، ﴿وَمِمَّا يَعْبُدُ﴾ [هود: ١٠٩]، أى لا تشك في أنه ضلال باطل مؤد إلى العذاب الشديد، (ونظيره) مما قصد بالخطاب الغير، (كثير) في القرآن وكلام العرب، وهو باب واسع يسمونه التعريض والتلويح، وله نكات ومقاصد جليلة كحمله على قبول ما يلقي إليه، والإذعان وإطفاء نار الغضب والحمية، كما فصله أهل المعاني وقسموه أقساماً مشهورة.

(قال بكر بن العلاء)، بفتح العين، وهو القاضي بكر بن العلاء، من علماء المالكية الأجلاء، وما قاله مويداً لما قدمه من أن الخطاب لغيره: (ألا تراه)، أى الله عز وجل، (يقول) في هذه الآية: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِفَايَتِ اللَّهِ﴾ [يونس: ٩٥] الآية، فهذا شاهد صدق في غاية الظهور، (وهو)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (كان المكذب)، بالتشديد، وصيغه اسم المفعول من التكذيب، (فهذا كله) مما ذكر في تكوين

الخطاب، (يدل على أن المراد بالخطاب غيره)؛ لأنه لا يصح كونه مراداً بالخطاب؛ لظهور فساده لما عرفت مما قرره.

(ومثل هذه الآية) في أن المقصود بالخطاب غير من ألقى إليه، (قوله) تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ فَسْتَلْ بِهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، أتى بهذه الآية دليلاً لما قاله من أنه قد يؤمر الرسول بأمر، والمقصد أمر غيره من أمته أن يسأل النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، فهو مستول، وإن كان ظاهر النظم أنه سائل كما بينه بقوله: (المأمور هاهنا)، أى فى قوله: ﴿فَسْتَلْ بِهِ خَيْرًا﴾، (غير النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم) من أمته، (ليسأل النبي، والنبي هو)، المقصود بقوله: (الخير)، أى العارف بحقيقة الأمر، فهو فى الحقيقة، (المستول) منه، (لا المستخير السائل)، هو تفسير للمستخير، أى الطالب للخير السائل عنه.

وهذا وما بعده من كلام بكر بن العلاء، رحمه الله تعالى، وهذا بناء على أحد التفاسير فى هذه الآية.

وقيل: إنه صلى الله تعالى عليه وسلم أمر أن يسأل جبريل أو الله عز وجل، والآية على ظاهرها.

وقيل: إنه أمر بسؤال أهل الكتاب، فيصدقوه لتندفع شبهة المشركين.

وقيل: الضمير راجع للرحمن، وإن المشركين أنكروا اسم الرحمن، فالمعنى إن أنكروا إطلاق الرحمن على الله، فاسأل أهل الكتاب ليخبروهم بإطلاقه عليه فى الكتب المنزلة على غيرك من الرسل، وعلى هذا فلا شاهد فيه لما نحن بصدده والباء سببية أو تجريدية أو بمعنى عن.

(وقال) بكر بن العلاء فى معنى قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ﴾ [يونس: ٩٤] الآية: (إن هذا الشك الذى أمر به غير النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، بسؤال الدين يقرءون الكتاب)، عنه من الأخبار والرهبان، (إنما هو فيما قصه الله عز وجل فى كتابه الكريم).

(من أخبار الأمم) السالفة مع أنبيائهم ونجاة المؤمنين منهم وهلاك من كفر، فإنهم أمة أمية لا يعرفون أحوال الأمم، ولم يصدقوا ما قصه الله عز وجل على رسوله، صلى الله تعالى عليه وسلم.

(لا فيما دعا) النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (إليه)، أى إلى الإيمان به (من التوحيد)، أى الإيمان بالله ووحدانيته.

(والشريعة) التي شرعها على لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وبلغها لهم وأمرهم باتباعها من الملة الحنيفية، فإن هذا أمر لا تندفع شبهة المشركين فيه بسؤال أهل الكتاب، وإنما تندفع بالبراهين والمعجزات الباهرة.

(هذا)، أى أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالسؤال، والمقصود أمر غيره، (قوله) عز وجل ﴿وَسَلِّ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا﴾ [الزخرف: ٤٥]، أى اقرأ الآية بتمامها، وهو ﴿أَجْعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهًا يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥]، الاستفهام إنكارى لتكذيبهم، ونفى ما ادعوه ببرهان تقديره: أن لم نجعل آلهة غير الله تعبد فى ملة من الملل؛ لإجماع من قبلك من الأنبياء على توحيد الله، فهو أمر لم يتبدعه، فكيف يكذب ويعادى من أتى به، ولما كان ظاهر الآية مشكلاً؛ لأنه أمره، صلى الله تعالى عليه وسلم، بسؤال الرسل الذين قبله، وهم غير موجودين، فكيف يتمكن من سؤالهم؟ وهو أيضاً عالم بالتوحيد متيقن له كما أخبره الله تعالى به، غير محتاج للسؤال عنه، أشار إلى تأويلها بقوله: (المراد به المشركون)، والمستثول منه أهل الكتاب وأجبارهم، فالمعنى: اسألوا علماء أهل الكتاب العالمين بما أنزل على الرسل من قبلك، هل فى كتبهم غير التوحيد؟ (والخطاب) فى هذه الآية (مواجهة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم)؛ لأمره به ظاهراً، والمقصود غيره من المشركين.

(قوله)، أى هذا التأويل والتوجيه، (القتبى)، اختلفت النسخ هنا، وفى أكثرها: القتبى، بقاف مضمومة، ومثناة فوقية مفتوحة، وباء موحدة، وباء نسبة مشددة، وفى بعضها: القتبى، بزيادة ياء مثناة تحتية بعد التاء الفوقية، وهما بمعنى، والمراد به إمام أهل اللغة والتفسير ابن قتيبة بن سعيد بن طريف بن جميل، صاحب التأليف الجليلة المشهورة، وفى بعضها: العتبى، بضم العين المهملة، وسكون التاء المثناة الفوقية والموحدة، وهو عمدة مذهب مالك، فقيه الأندلس محمد بن أحمد بن عبد العزيز القرطبى العتبى، نسبة لعتبة بن أبى سفيان؛ لأنه من مواليه، وهو صاحب كتاب العتبية المشهورة فى مذهب مالك، وتسمى المستخرجة كما تقدم بيانه، ورجح البرهان الحلبى النسخة الأولى.

(وقيل: معناه)، المذكور فى هذه الآية (سلنا)، أصله اسألنا، فنقل حركة الهمزة للسين، فحذفت همزة الوصل، وهى لغة مشهورة، وضمير العظمة لله وحده، (عمن) أرسلنا، فحذف الخافض، أى عن الجارة، (وتم الكلام) من غير تعلق له بما بعده بعد حذف المفعول والجار وإيصال الفعل بنفسه، ومثله كثير، وإن كان غير مقيس، (ثم ابتداء) الكلام واستأنفه، فقال: ﴿أَجْعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ﴾ [الزخرف: ٤٥] إلى آخر (الآية)، يعنى آلهة يعبدون (على طريق الإنكار) لعبادة غير الله بالاستفهام الإنكارى الذى

هو في معنى النفي، فلذا قال: (أى ما جعلنا) آلهة، فلا عبادة لغيره، وفي نسخة: ما جعلناه، (قوله)، وفي نسخة: حكاها (مكى) بن أبى طالب، الإمام المفسر الزاهد صاحب التأليف الجليلة، ولد بالقيروان، وأقام بالأندلس بعد إقامته بمكة، ولذا نسب إليها كما تقدم.

(وقيل) فى تأويل الآية وأمره بسؤال الرسل وهم غير موجودين: أنه (أمر)، صلى الله تعالى عليه وسلم، وأمر مبنى للمفعول أو الفاعل، أى أمر الله، ورجح الأول (أن يسأل الأنبياء)؛ لما اجتمع بهم (ليلة الإسراء)، كما مر من اجتماعه بهم فى السماء، (عن ذلك)، أى عن جعله آلهة تعبد من دونه، (فكان)، صلى الله تعالى عليه وسلم، بما كشف له من عين اليقين (أشد يقيناً)، وأكثر علماً بالله، وبما جعله من سائر الأنبياء (من أن يحتاج إلى السؤال) منهم؛ لأنه أعرفهم بالله وبما فعله، وفى قوله: وقيل، إشارة إلى ضعفه، إلا أن مثله لا يقال من قبل الرأى، وشدة يقينه، صلى الله تعالى عليه وسلم، معروف، فأمره بذلك إنما هو لإظهار أمره ورفعة قدره، فلا وجه للاعتراض عليه بما ذكر.

(فروى أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم)، وروى، مبنى للمجهول، وأوله أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، ليلة أسرى به، بعث الله له آدم وولده من الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، فأذن جبريل، ثم قال له: يا محمد، صل بهم، فلما فرغ قال له عن الله: ﴿وَسَلِّ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجْمَلًا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ ۚ إِلَٰهَهُ يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥]، ومن ثم قيل: إن هذه الآية قدسية بناء على أن ذلك كان بيت المقدس قبل العروج، (قال: لا أسأل) أحداً منهم، (وقد كفيت)، وفى نسخة: اكتفيت بما عندى من اليقين الذى تلج به صدرى.

(قال ابن زيد)، هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم كما تقدم: وليس فيه مخالفة لأمر الله له بالسؤال؛ لأنه علم أنه ليس أمراً يجاب، بل إظهار لعلمه وشدة يقينه.

(وقيل) معناها: (سل أمم من أرسلنا)، بتقدير مضاف بقرينة أن الرسل لم يكونوا موجودين لما أمر بالسؤال، بل الإخبار من أممهم، (هل جاءوهم)، أى هل جاءوهم رسلهم من عند الله، (بغير التوحيد)، أى اعتقاد وحدانيته وعبادته وحده، والاستفهام تقريرى، أى ما جاءوهم إلا بهذا، هو لنفى مجيئهم بغيره، (وهو)، أى ما ذكر (معنى قول مجاهد، والسدى، والضحاك، وقتادة)، فى تفسير هذه الآية.

(والمراد بهذا)، أى ما قاله مجاهد، ومن ذكر بعده، (والذى قبله) مما حكاه يقبل، أو ما ذكره ابن زيد ومن تقدمه، وقيل: المراد بهذا قوله: ﴿وَسَلِّ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ



رُسُلَنَا ﴿الآية﴾، والذي قبله قوله: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍ﴾ [يونس: ٩٤] إلى آخره، (إعلامه، صلى الله تعالى عليه وسلم، بما بعثت به الرسل)، من التوحيد، (وأنه سبحانه وتعالى لم يأذن لأحد) من الرسل وأممهم، (في عبادة غيره) عز وجل، (رداً على مشركي العرب وغيرهم) من عبدة الأصنام وغيرهم، ورداً مفعول لأجله تعليلاً لما قبله من مراد الله، فإنه لا يتصور نسبة ما ذكر له، صلى الله تعالى عليه وسلم، (في قوله سبحانه وتعالى حكاية عنهم: ﴿مَا تَعْبُدُهُمْ﴾) [الزمر: ٣]، أى الأوثان، ﴿إِلَّا لِيُقْرَبُوا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، أى قربى من زلف، بمعنى قرب، فهو مؤكد لما قبله، وفي نسخة في قولهم: «إنما نعبدهم ليقربونا»، وتفصيله في التفاسير.

وفي الشرح الجديد: أن الأجوبة المذكورة كلها بعيدة، وأن الداعى لهم لتأويل الآية بما ذكر، قصور النظر عن تصور مقامه، صلى الله تعالى عليه وسلم، واتصاله بالملا الأعلى في كل حين، واجتماعه بأرواح الأنبياء، وأطال في ذلك بنقل كلام ساداتنا الصوفية، وهو قريب مما ذكر المصنف، رحمه الله، في سؤاله في قصة الإسراء، ولولا خشية الإطالة بلا طائل، نقلنا كلامه هنا.

(وكذلك)، أى مثل ما ذكر من الآيات التى نسب له، صلى الله تعالى عليه وسلم، الشك فيها، والمراد غيره بلا شك، (قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَكْتُبُ بِمَعْلُومَاتِهِمْ﴾ [الأنعام: ١١٤])، أى القرآن ﴿مَنْزُلاً مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾، أى ملتبساً به، ونسب العلم لجميعهم لعلم أحبارهم به، وتمكن باقيهم من ذلك بأدنى تأمل، ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُتَمَرِّينَ﴾ [الأنعام: ١١٤]، أى لا يكن عندك شك، فالمراد ظاهراً نهي عن الشك، والمراد نهى غيره، كقوله: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي شكٍ مِنْ دِينِي﴾ [يونس: ١٠٤].

ووجه آخر أشار إليه بقوله: (أى فى علمهم بأنك رسول الله، وإن لم يقرؤا بذلك)، أى بحقية ما نزل عليك، وأنتك رسول الله، حسداً منهم بعدما تبين لهم الحق، (وليس المراد به)، أى بقوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُتَمَرِّينَ﴾، (شكه، صلى الله تعالى عليه وسلم، فيما ذكر فى أول الآية)، يعنى قوله: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍ﴾ كما يتوهم من ظاهر الآية، بل المراد ما قدمناه لك، (وقد يكون أيضاً) هذه الآية واردة (على مثل ما تقدم)، أى طريقته فى التأويل السابق، بأن يكون الخطاب له، صلى الله تعالى عليه وسلم، والمقصود غيره على نهج الكناية التعريضية التلويحية، (أى قل يا محمد لمن امتزى) وشك (فى ذلك)، أى فى حقية ذلك، وأنتك لرسول الله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُتَمَرِّينَ﴾، فى أن القرآن نزل عليك من الله، أرسلك به وأيدك بمعجزاته، فليست الآية على ظاهرها، (بدليل قوله تعالى فى أول الآية) التى فيها: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَكْتُبُ﴾ [الأنعام: ١١٤]، ﴿أَفَتَعْبُدُونَ اللَّهَ﴾

أَبْتَنِي حَكَمًا ﴿[الأنعام: ١١٤] الآية﴾، أى لا أريد حاكمًا غير الله يحكم بينى وبينكم، يميز الحق والمبطل، فهذا صريح فى أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، مبرأ عن الشك والريب، (وأن النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، يخاطب بذلك)، أى بما يدل على الشك والامتراء (غيره) من أهل الكتاب أو المشركين، كما تقدم بيانه.

(وقيل: هو)، أى ما ذكر مما نسب إليه فيه ما لا يليق، وقيل: المراد أمره صلى الله تعالى عليه وسلم بالسؤال فى الآية (تقرير)، أى حمل لغيره على أن يقر بما عنده، فيزجر عنه، أو بالحق حتى يسجل عليه، (كقوله: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾) [المائدة: ١١٦]، فإنه استفهام تقريرى حملة على الاعتراف توبيخاً لغيره ممن أسند ذلك لغيره، (وقد علم الله سبحانه وتعالى أنه لم يقل) ذلك.

(وقيل: معناه)، أى معنى الأمر بالسؤال فى الآية (ما كنت فى شك)، فى حقيقة ما أنزل إليك، ﴿فَسَتَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ﴾ [يونس: ٩٤] (تزدد) بسؤالك (طمأنينة)، اطمئنان قلب، (وعلمًا إلى علمك، و) يقينًا إلى (يقينك)، فإنه يقبل الزيادة كما تقدم. (وقيل: معناه وتأويله) (إن كنت تشك فيما شرفناك وعظمتناك وفضلناك به)، لا فى أمر التوحيد والدين، (فسلهم)، أى أهل الكتاب، (عن صفتك فى الكتب) المنزلة على من قبلك، (ونشر فضائلك)، أى ما انتشر فيها وشاع من فضائلك التى فضلك الله بها على غيرك من الرسل.

(وحكى عن أبى عبيدة) معمر بن المثنى التيمى، إمام أهل اللغة، توفى سنة عشر أو إحدى عشرة ومائتين، وقد قارب المائة، (أن المراد) من هذه الآية: (إن كنت فى شك من غيرك) من اعتقاد غيرك، (فيما أنزلناه) عليك من الحق المنقذ من الضلال، فاسأل الذين يقرأون الكتاب حتى يخبروك بما عندهم فيه، (فإن قيل: فما معنى قوله عز وجل: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا﴾ [يوسف: ١١٠] على قراءة التخفيف) فى ﴿كُذِبُوا﴾، أى تخفيف الذال والبناء للمفعول ﴿اسْتَيْسَسَ﴾ استفعل من اليأس، ضد الرجاء، واستيأس بمعنى يئس، كاستعجب بمعنى عجب، إلا أن فيه مبالغة فى اليأس عند الزمخشري؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى، وبهذه القراءة قرأ عاصم، وحزرة، والكسائى، وغيرهم، والمعنى أنهم لشدة مخالفة أمهم لهم يئسوا منهم، فظنوا أن ما وعدوا به من النصر عليهم كذب، والوعد من الله الذى لا يخلف الميعاد، فهذا منهم يقتضى شكهم فيما جاءهم من الوحي، وهم منزهون عن مثله، فهذه شبهة تقتضى خلاف ما قرره أولاً وحتى غاية مغيها محذوف قدره بوجوه متقاربة منها: ما أرسلنا قبلك إلا رجالا تراخى النصر عنهم حتى يئسوا منه وظنوا تخلف ما وعدهم الله به.

فأجاب المصنف عنه بقوله: (قلنا) جواباً عن هذه الشبهة التي هي أقوى مما قبلها؛ لأن في تلك نسبة الشك بحرف الشرط المقتضى لعدم وقوعه، وفي هذه نسبة الظن بإذا المقتضية لتحقيقه، (المعنى في ذلك) أى في نسبة الظن المذكور في الآية (ما قالته عائشة) أم المؤمنين، (معاذ الله) منصوب على المصدرية، أى أنزه الله وأبريه.

(أن تظن ذلك الرسل بربها) أى تظن أن الله أخلفهم ما وعدهم به (وإنما معنى ذلك) أى ما ذكر في الآية (أن الرسل لما استيأسوا) ليس المراد أنهم وقع منهم يأس من إنجاز ما وعدهم الله به، بل المراد أنه طالبت المدة عليهم فاستعار اليأس له، أو المراد أنهم يئسوا من أتباعهم بقرينة.

قوله: (ظنوا أن من وعدهم النصر من أتباعهم) جمع تابع كأصحاب جمع صاحب، (كذبوهم) بالتخفيف والتشديد، أى اخلفوا ما وعدوا رسلهم به من نصرهم على عدوهم، فليس يأسهم وظنهم التكذيب معناه اليأس من نصر الله، والتكذيب كذب وعد الله لهم فلا يرد عليه ما ذكر من الشبهة.

(وعلى هذا) التأويل (أكثر المفسرين) وفيما نقله المصنف عن عائشة نظر، فإن المروى عنها في صحيح البخارى أن عروة بن الزبير سأها عن هذه الآية، فقال لها، وقد تلا الآية: أهم كذبوا، أم كذبوا، أى بالتشديد أو بالتخفيف؟ فقالت: كذبوا بالتشديد، فقال: أجل لعمرى لقد استيقنوا بذلك، وظنوا أنهم قد كذبوا، قالت: معاذ الله، لم تكن الرسل تظن ذلك بربها، فقال لها: فما هذه الآية؟ قالت: هم أتباع الرسل الذين آمنوا بربهم، عز وجل، وصدقوهم، وطال عليهم البلاء، واستأخر عنهم النصر، حتى استيأس الرسل ممن كذبهم من قومهم، فظنت الرسل أن أتباعهم قد كذبوهم فجاءهم نصر الله عند ذلك.

قلت: لا منافاة بين ما ذكره المصنف هنا، وبين ما في صحيح البخارى، إذ مراده أنه على قراءة التخفيف والتشديد المعنى واحد، وإنكارها قراءة التشديد؛ لأنها لم تبلغها لا لأن معناها لا يصح، ولا أنها لا تأول بما ذكر، وقول عائشة: معاذ الله، ليس لإنكار هذه القراءة، بل لما فهمه عروة منها من أن الرسل ظنوا بربهم ما هم معصومون عنه، فضمير ظنوا للرسل، وكذبوا مبنى للمجهول وفاعله أتباع الرسل لا الله كما تقدم، وقيل: الظن هنا بمعنى الوسوسة والهاجس، وأن أنفسهم كذبتهم حين حدثتهم بأنهم ينصرون، وله تفصيل في الكشف وشروحه.

(وقيل: إن الضمير في ظنوا عائد على الأتباع والأمم)، أى أمم الدعوة لا أمم الإجابة

المؤمنين برسولهم (لا على الأنبياء والرسل)، فظن بعض أمتهم، ممن لم يؤمن بهم، أن الرسل كذبوا بما وعدوهم من النصر على أعدائهم، والأتباع وإن لم يسبق لهم ذكر معلومون من فحوى الكلام؛ لأن الرسل لا بد لهم من مرسل إليه مؤمناً كان، أو كافراً، ففي مرجع الضميرين اختلاف بين المفسرين علم مما ذكر، ويجوز أن يراد أمة الإجابة مطلقاً، وهذا الظن يقع مثله، وإن كان منكراً من المؤمن مثله.

(وهو) أى هذا التفسير المذكور (قول ابن عباس والنخعي وابن جبير وجماعة من العلماء) أى علماء التفسير من السلف (وبهذا المعنى) أى بسبب هذا المعنى الذى جعل فيه ضمير ظنوا للأمم.

(قرأ مجاهد) أى اختار ورجح قراءة (كذبوا بالفتح) أى للكاف والتخفيف مبنياً للفاعل، أى ظنوا أن رسولهم كذبوا فيما وعدوهم به من النصر على أعدائهم، فإن القراءة سنة متبعة لا تكون بالرأى، وإن جاز ترجيحها على غيرها كاختيارات القراء، ووجهه كما قيل: أنه على هذه القراءة يكون ضمير ظنوا للأتباع، أى ظن أتباع الرسل أن الرسل كذبوا فيما وعدوهم به من النصر على أعدائهم، فلا ينافى هذا عصمة الرسل.

لأن صدور مثل هذا الظن عن غيرهم جائز عقلاً، ويمكن على قراءة التخفيف والبناء للمجهول أيضاً أن يفسر بهذا أيضاً، بأن يجعل فاعل كذبوا المحذوف راجع إلى الأتباع، وقيل: إنه تمثيل كيقدم رجلاً ويؤخر أخرى، فشبه حال الرسل لما أبطأ عليهم النصر وصاروا فى غم وكرب بحال من وعد بأمر يحتاج إليه ولم يعجل له ففقط، وحدثته نفسه بل مواعيده عرقوبية، فينما هو كذلك جاءه الفرج، وإليه ذهب الزمخشري.

(فلا تشغل بالك) الفاء فصيحة فى جواب شرط مقدر، أى إذا عرفت أن ما فسر به الآية جارياً على مقتضى مقام النبوة، فلا تجعل فكرك مشغولاً بغيره مما يوهم خلافه، فالبال بمعنى القلب والفكر، وتشغل بفتح أوله وثالثه هو الفصيح.

(من شاذ التفسير) أى غريبه مما لم يشتهر، فالشاذ حقيقته المنفرد فتجوز به عما ذكر، وهو بيان لقوله: (يسواه) أى بغيره، والضمير لما ذكر، وقيل: لقول عائشة، رضى الله تعالى عنها، (مما لا يليق) أى يناسب، وهو بدل من قوله: بسواه.

(بمصب العلماء) أى بمقامهم ومقاصدهم، وهذا معناه لغة، ويكون بمعنى الحسب وإطلاقه على الأعمال السلطانية مولد، وما موصولة عبارة عن الشك فى مثله (فكيف بالأنبياء) أى فكيف يليق بهم، عليهم الصلاة والسلام، وكيف يجوز بها عن الاستبعاد

نحو كيف تكفرون بالله، ويجوز أن يريد بالشاذ ما ذكر في مصطلح الحديث، وهو ما خالف الراوى فيه غيره من الثقات.

والمراد به ما روى عن ابن عباس، رضى الله عنهما، أنهم أخلفوا ما وعدهم الله به؛ لأنهم بشر، وتلا قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة ٢١٤]، وقد ضعف ابن الأنبارى هذه الرواية عن ابن عباس، وقال الزخشري: إن صح عنه هذا، فالمراد بالظن الوسوسة، وحديث النفس على ما عليه البشر لا الطرف الراجح؛ فإنه لا يليق بهم أن يظنوا أن الله يخلف وعده وتوقف فى صحة هذه الرواية عنه، وتبعه البيضاوى واعترض عليه بأنها ثابتة عنه فى صحيح البخارى.

وقال الخطابى: لا شك أن ابن عباس لا يجوز على الرسل الشك فى الوحي، فيحمل كلامه على أنهم لشدة تأخره وإبطائه توهموا أن أنفسهم غلطت فى تلقى ما ورد عليهم منه، فالمراد بالكذب الغلط كقولهم: كذبتك نفسك، وقال القشيري: إنه هاجس خطر على قلوبهم فصرفوه عنها، فالمعنى أنهم قربوا من الظن، وقال الحكيم: إنهم ظنوا تخلفه لتخلف بعض شروطه لا إنهم اتهموا الوحي، ورجح ابن حجر أن الظان اتباعهم، وحمل عليه كلام ابن عباس وهو بعيد جداً.

(وكذلك) أى مثل ما ذكر مما ظاهره الشك فيما جاءه من الوحي، وهو مأمول، أو مثل قوله: ﴿أَسْتَيْتَسَ الرُّسُلُ﴾ الآية [يوسف ١١٠]، (ما ورد فى حديث السيرة) أى الحديث المتعلق بسيرته وطريقته، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى النبوة، وهو ما رواه البخارى وغيره.

(ومبتدأ الوحي) أى ما وقع له، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى ابتدائه (من قوله)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (لخديجة) أم المؤمنين، رضى الله تعالى عنها، لما أخبرها برؤية جبريل، عليه الصلاة والسلام، وهو بجرا: (لقد خشيت على نفسي) أى خفت عليها، فإن ظاهره أنه شك فى أنه وحى أتاه به الملك؛ لأن مثله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يخشى، (وليس معناه الشك فيما آتاه الله) أى أوحى الله به إليه.

(بعد رؤية الملك ولكن لعله يخشى) وخاف (أن لا تحتمل قوته) أى لا تطيق قواه البشرية (مقاومة الملك) أى مقابلته، وأن لا يقوم بحقه ومكاملته (وأعباء الوحي) استعارة؛ لأنه جمع عبء، وهو الحمل فاستعير لمقاساة مشاقه ففيه استعارة مكنية وتخييلية (فينخلع قلبه) وفى نسخة: ينخلع قلبه، وأصل معنى الخلع النزاع، كما قال تعالى: ﴿فَاَنخَلَعْ

تَعْلِيكَ ﴿طه: ١٢﴾، فاستعير لشدة الخوف كأنه نزع قلبه.

(أو تزهق نفسه) أى تخرج روحه من فزعه (وهذا) بناء (على ما ورد فى) الحديث (الصحيح أنه) صلى الله تعالى عليه وسلم (قاله) أى قوله: خشيت على نفسى (بعد لقائه الملك) حين ظهر له، وبشره بأنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (أو يكون) قال (ذلك قبل لقياه) الملك (و) قبل (إعلام الله له بالنبوة) أى أنه صيره نبياً، وفيما خشيه اثني عشر وجهاً، فقيل: خشى الجنون، أو أنه هاجس ووسوسة، أو الموت من شدة الرعب، أو المرض، أو دوامه، أو العجز عن النظر للملك، أو القتل، أو عدم الصبر على أذى قومه، أو تكذيبهم، إلى غير ذلك من الأقوال، وأضعفها الأولان، والثالث هو الصحيح، لما فى البخارى وغيره كما يأتى من أنه غطه، وقال له: اقرأ، ومن قال: أنه قبله يقول: فى زمن الأرهاص، والمنامات، وضعفه الكرمانى.

(لأول) اللام بمعنى فى كما فى قولهم: كتبه لست خلون من الشهر، (ما عرضت عليه) بالبناء للمجهول، أى أظهر له وراه (من العجائب) أى من الأمور الخارقة للعادة المفسرة بقوله: «وسلم عليه الحجر والشجر»، أى قال: السلام عليك يا رسول الله، والمراد الجنس، أو هى شىء معين منهما، وقد روى أنه الحجر الأسود كما تقدم فى المعجزات، وهو كان قبل النبوة وبعد مبعثه أيضاً.

(وبدأته المنامات) الصالحة التى كان يراها، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى أول أمره ورؤيا الأنبياء قسم من الوحي، (والتبشير) أى العلامات المبشرة له، صلى الله تعالى عليه وسلم، بالنبوة والمقدمات الدالة على النتائج، قال فى الأساس: من الجاز تبشير الفجر، وهى أوائله، كأنها جمع تبشير مفرد بشر، وفيه مخايل الخير، وتبشير الثمر بواكيره، قال ابن كمال: وهذا يبين ما فى قول الجوهري التبشير البشرى، وتبشير الصبح أوائله، وكذا أوائل كل شىء، ولا يكون منه فعل من الخلل.

قلت: يعنى أنه أنكر فعله، وكلام الزخشرى يدل على خلافه، والمخطئ ابن أخت خالته؛ لأن الفعل من البشارة، وهى الخير السار لا من الأولية والتقدم، واعلم أنه يقال فى تبشير الصبح: بشائره أيضاً، قال أبو فراس<sup>(١)</sup>:

أقول وقد نَمَّ الحلى بحرسه علينا ولاحت للصبح بشائره

(كما روى فى بعض طرق هذا الحديث) أى حديث مبتدأ الوحي (أن ذلك) المذكور من التبشير (كان فى المنام أولاً) أى فى ابتداء البعثة، (ثم أرى فى اليقظة) ضد المنام (مثل

(١) البيت من الطويل، وهو فى ديوان أبى فراس (ص ١١٩)، تاج العروس (١٠/١٩٠).

ذلك) أى مثل ما رأى فى المنام أولاً، (تأنيساً له)، صلى الله تعالى عليه وسلم، ليحصل له الأنس بالملائكة والوحى، فيراه أولاً مناماً، ثم يراه جهرة.

(لئلا يفجأه الأمر) أى يراه بغتة وابتداء من غير تدريب فى رؤيته، (مشاهدة) برؤية البصر، (ومشاهدة) أى يخاطبه بفمه حقيقة، (فلا يحتمله) أى لا يقدر عليه ويطيقه (لأول حاله) بالإضافة إلى الضمير أو بناء التأنيث، أى فى أول أحواله لعدم تدريبه وتأنسه (بنية) فعله بالكسر لهيئة البناء، والمراد جسده وما جلبت عليه.

(البشرية) أى الإنسان فإنه لا يطبق رؤية الملائكة ابتداء، وهذا إشارة إلى حديث البخارى من أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، كان فى أول أمره يجاور فى كل سنة شهراً فى غار حراء يتعبد فيه، وكان ذلك عادة قريش، فإذا انصرف، صلى الله تعالى عليه وسلم، منه طاف بالبيت ويرجع لبيته، فكان يرى فى منامه ما يرى، ثم جاءه جبريل إلى آخر الحديث المشهور فى أول البخارى والكلام عليه مفصل فى شروحه.

(وفى الصحيح) أى الحديث الصحيح والبخارى ومسلم (عن عائشة)، رضى الله تعالى عنها، وهو من مرسل الصحابة؛ لأنها، رضى الله تعالى عنها، لم تكن معه، صلى الله تعالى عليه وسلم، أو هى سمعته منه فهو متصل، (أول ما بدئ به رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، من الوحى الرؤيا الصادقة) فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت كفلق الصبح، وهكذا رؤيا الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، فإنها قسم من الوحى كما مر، وروى «الصالحه» بدل «الصادقة» وهما بمعنى.

(قالت) عائشة، رضى الله تعالى عنها، (ثم حجب) بالبناء للمجهول (إليه الخلاء) بفتح أوله والمد، وهو المكان، أو بمعنى الخلوة، وهو الانفراد عن الناس لفراغ القلب وتوجه الفكر والرياضة؛ ليفرغ قلبه عما سوى الله ليتمكن الوحى منه إذا أتاه فصادف قلباً خالياً متمكناً.

(وقالت: إلى أن جاءه الحق) أى الوحى الذى تحققه وراه عياناً (وهو فى غار حراء) الغار هو النقب فى الجبل، وحراء بكسر أوله والمد والقصر يذكر ويؤنث، فيجوز صرفه، وعدم صرفه وبينه وبين مكة ثلاثة أميال على يسار السائر لمنى والجملة حالية، (الحديث) بالنصب، أى اذكره أو اقرأه (وعن ابن عباس) رضى الله تعالى عنهما، فى حديث مسند رواه ابن سعد.

(مكث النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، بمكة خمس عشرة سنة) قال البرهان الحلبي: هذا على القول المرجوح إنه عاش خمساً وستين سنة، والصحيح أنه عاش ثلاثاً وستين

منها بمكة ثلاث عشرة، وبالمدينة عشرة، وقيل: إنه ستين سنة، وقد جمع بين الأقوال الثلاثة، انتهى.

يعنى إنه عد الكسر سنة، وفيه نظر وبعث على رأس الأربعين، (يسمع الصوت) أى يسمع صوت ملك يناديه، ولا يراه وكان من الأنبياء من يسمع الملك ولا يراه كما حكاه ابن سيد الناس، عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما.

(ويرى الضوء) أى نور الملك من غير رؤية ذاته؛ لأن الملائكة أنوار مجردة، (سبع سنين) قبل أن يظهر له الملك، (ولا يرى شيئاً وثمان سنين يوحى إليه) أى يأتيه الملك ظاهراً له بالوحي من الله، وهذا مبنى على القول السابق لا على الثانى كما توهم، (وقد روى ابن إسحاق عن بعضهم): هذه رواية لم تخرج.

(أن النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، قال: وذكر جواره) بكسر الجيم وضمها كما مر، أى مجاورته واعتكافه والجوار جاء بمعنى الإقامة، ومعناه الآخر معروف والجوار أعم من الاعتكاف؛ لأنه يختص بالمسجد كما قاله ابن عبد البر، (بغار حراء) أى إقامته به كما تقدم بيانه. (قال:): تأكيد لقال الأول (فجاءنى) يعنى الملك، وهو جبريل، عليه الصلاة والسلام، (وأنا نائم) الظاهر أنه نوم حقيقى لما يأتى من قوله: هببت من نومى، ويحتمل أن يريد أنه مضطجع على هيئة النائم. (فقال: اقرأ) أمر (فقلت: ما أقرأ) ما استفهامية، أو نافية؛ لأنه روى: «ما أنا بقارئ»، وتفصيله فى شرح البخارى.

(وذكر) الراوى (نحو حديث عائشة فى غطه له) بفتح الغين المعجمة وتشديد الطاء المهملة مصدر بمعنى شدة ضمه وخنقه وغمه ليصرفه عن الدنيا، ويوقظه لما يلقيه له، واستدل به على تأديب المعلم للمتعلم منه، (واقرائه له) «أقرأ بأسر ريك» [العلق ١] (السورة) واستدل به على أن البسمة ليست آية من كل سورة وفيه نظر، وهذه أول نازل فى قول (قال) النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم (: فانصرف) جبريل عليه الصلاة والسلام (عنى) أى فارقتى، (وهببت) بيائين موحدتين فعل ماض مسند إلى ضمير المتكلم، يقال: هب إذا استيقظ من منامه وتحرك من هبت الريح.

(من نومى) أى استيقظت منه وتقدم كلام فيه (كأنما صورت) سورة اقرأ (فى قلبى) أى مثلت السورة فى قلبه، صلى الله تعالى عليه وسلم، فحفظها، وفى رواية: «كأنما كتبت فى قلبى»، وهو كناية عن حفظها وبقيائها فى قوته الحافظة بحيث لا ينساها بعده، ورؤيا الأنبياء، وإن كانت وحياً إلا أن رواية ابن إسحاق هذه تدل على أن من القرآن ما نزل عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى منامه، وقد قسموا النزول إلى أقسام منها ما



نزل عليه سفرًا وحضرًا، وقل من تعرض إلى نزوله يقظة ومنامًا، ولم يتعرض له الشراح هنا.

(ولم يكن) كان إن كانت ناقصة فاسمها ضمير يرجع إلى شيء المفهوم من السياق وخبرها قوله: (أبغض إليّ) أى أشد بغضًا عنده، (من) أن يقال: إني (شاعر أو مجنون) وقيل: إن اسمها ضمير شأن وأبغض خبرها، وهذا بناء على إنه يجوز الإخبار عن ضمير الشأن بمفرد، نحو: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩]، وقيل: اسمها أبغض وهو صفة موصوف مقدر، والخبر محذوف أيضًا وتقديره لم يكن شيء أبغض إلى موجودًا، وإن كان تامة فأبغض فاعلها، وإنما بغض هذا لأنه إذا أخبر قريشًا إنه جاءه ملك بوحي يتلوه عليهم، منهم من يقول: إنه شاعر، ومنهم من يقول: إنه مجنون.

(ثم قلت) أى قال، صلى الله تعالى عليه وسلم، لما أوحى إليه وخشى مما مر (: لا تحدث) مضارع مرفوع بتائين فوقائيتين حذف إحديهما تخفيفًا، ويجوز بناؤه للمجهول، وهو نهى فى صورة الخبر، أى لا يخبرهم أحد سمعه منى وينقله، (عنى قريش بهذا أبدًا) وهذا إشارة إلى كونه شاعرًا أو مجنونًا.

(لأعمدن) جواب قسم مقدر، أى والله لأعمدن، أى أقصدن مضارع من العمد بمعنى القصد بكسر الميم وفتحها، وماضيه عمد بهما والمشهور كضرب يضرب، (إلى حالق من الجبل) بالحاء المهملة واللام المكسورة والقاف، أى مكان مرتفع منه، وقيل: إنه الجبل المرتفع، من قولهم: حلق الطائر إذا ارتفع فى الجو، (فلأطرحن نفسى منه) أى أرمين جسدى من أعلى الجبل (فلأقتلنها) برميها من الجبل حتى لا يبلغنى ما يتحدثون به إني شاعر أو مجنون إذا بلغهم ما جرى لى.

(فبينا أنا عامد لذلك) أى وقع لى عقب إذ كنت قاصدًا لإلقاء نفسى من أعلى الجبل لأهلكها حتى لا أسمع ما تحدثوا به فى حقى، وهذا كان هاجسًا خطر على قلبه، صلى الله تعالى عليه وسلم، لشدة حميته وغيرته على عرضه، ولم يكن فى ابتداء أمره معصومًا عن مثله، فلا يتوهم أنه أمر جزم به وهو ممتنع شرعًا (إذ سمعت مناديًا) أى سمعت صوته ونداءه لى (ينادى من السماء) أى من جانبها يسمعه ولا يراه كما تقدم، وهو يقول: (يا محمد أنت رسول الله وأنا جبريل) أرسلنى الله إليك لتبليغ وحيه، وتعيينًا لمن ناداه لألا يظنه غيره.

(فرفعت رأسى) إلى جانب السماء لأراه (فإذا) أى فاجأنى بغتة رؤية (جبريل على صورة رجل) حال من جبريل، أى متمثلًا بصورته الحقيقية حتى لا يهوله فى ابتداء أمره

(الحديث) أى أذكر الحديث الذى رواه ابن إسحاق إلى آخره، ثم إنه فسر ما ذكر بقوله: (فقد بين) الراوى للحديث أو النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، (فى هذا) الحديث (أن قوله)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (لما قال) بكسر اللام وتخفيف الميم، أى لقوله، (وقصده) مصدر معطوف على قوله، وقوله: (لما قصد) متعلق به، وما موصولة والعائد مقدر تقديره لما قصده، وما قاله خشية أن يتحدثوا بأنه شاعر إذا تلى عليهم ما أوحى إليه، أو مجنون إذا قيل: إنه يسمع صوتًا، أو يرى فى الأفق ملكًا لتوهمهم أن كلامه شعر، وما تراء له جنى.

(إنما كان قبل لقاء جبريل)، عليه الصلاة والسلام، أى قبل رؤيته على صورة رجل (وقبل إعلام الله له بالنبوة) بواسطة جبريل وإخباره له (وإظهاره) أى الله، أو جبريل عليه الصلاة والسلام، (واصطفائه) أى الله (له بالرسالة) أما بعد ذلك فلا فإنه حيث لا يخشى أحدًا، ولا يتوهم شيئًا يضيق به صدره.

(ومثله) أى مثل حديث ابن إسحاق فيما ذكر (حديث عمرو بن شرحبيل) الذى رواه البيهقى وشرحبيل، بضم الشين المعجمة، وفتح الراء وسكون الحاء المهملتين، وموحدة مكسورة، ومثناة تحتية، ولام، وعمرو ابنه تابعى، عابد، جليل، توفى سنة ثلاث وستين ومائة، وهو أبو ميسرة الهمداني، ولهم عمرو بن شرحبيل آخر خزرجى، وليس بمراد هنا، (أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم)، وهو بفتح الهمزة بدل من حديث عمرو، (قال لخديجة) أم المؤمنين، رضى الله تعالى عنها: (إني إذا خلوت وحدى، سمعت نداء)، بيا محمد، (وقد خشيت والله أن يكون هذا) النداء (لأمر) يصيبنى مما لم أحط به خبرًا، فقالت له: معاذ الله، ما كان الله ليفعل بك ذلك، فوالله إنك لتؤدى الأمانة، وتصل الرحم، وتصدق الحديث، فمثلك لا يخشى أمرًا شيطانيًا.

(وفى رواية حماد بن سلمة)، كما رواه الطبرانى وابن منيع، عن ابن عباس، رضى الله تعالى عنهما، (أن النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، قال لخديجة: إني لأسمع صوتًا) من جانب السماء، (وأرى ضوءًا)، أى نور الملك النازل عليه قبل تمثله له وظهوره له عيانًا، (وأخشى أن يكون بى جنون)، يخيل لى ما ذكر، وهذا كله قبل ظهور الأمر له، صلى الله تعالى عليه وسلم، كما مر، (وعلى هذا) المذكور (يتأول لو صح) رواية (قوله)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (فى بعض هذه الأحاديث)، التى ورد فيها (أن الأبعد شاعر أو مجنون)، فخشى أن ما سمعه شعر يلقيه الجن عليه، كما كان فى الجاهلية لبعض الشعراء رأى من الجن، ومثل هذه الكلمة تقولها العرب إذا تحاشوا تأدبًا عن إطلاق شيء على المخاطب، أى الشاعر، أمر متباعد عنك، وإن قاله غيرك فيأتون به فى مكان أنت كذا، وهو استعمال شائع.

فما قيل: من أنه شتم معناه الخائن الذي لا خير فيه، ليس بشيء، (وألفاظاً) وردت عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، في بعض الأحاديث، (يفهم منها معاني الشك في تصحيح ما رآه)، أى فيما أوحى إليه، ومثله، صلى الله تعالى عليه وسلم، لا يليق به شك وتردد في مثله، فهو لا يرتاب في شيء مما ذكر، (وأنه كان كله في ابتداء أمره، وقبل لقاء الملك له، و) قبل (إعلام الله له أنه رسوله)، وبعده اطمأن قلبه، وشاهد الأمر عياناً، (فكيف وبعض هذه الألفاظ) الموهمة لما ذكر، (لا تصح طرقها) بحسب الرواية؟ (وأما بعد إعلام الله تعالى له، ولقائه الملك، فلا يصح فيه ريب، ولا يجوز عليه شك فيما ألقى إليه) من الوحي، فإن الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، لا يتصور منهم ذلك.

(وقد روى ابن إسحاق)، صاحب السيرة في سيرته، (عن شيوخه)، ممن لقيه وأخذ عنه، وله شيوخ كثيرون، (أن رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، كان يرقى)، بالبناء للمجهول، من الرقية المعروفة، (بمكة من العين)، أى صيانة له، صلى الله تعالى عليه وسلم، من إصابة العين، والعين حق كما ورد في الحديث، قال ابن القيم في كتاب الروح: تأثير النفس أمر لا ينكر، لاسيما عند تجردها عن العلائق البدنية، وحينئذ تؤثر ما يعجز عنه البدن، كمن نظر إلى بحر فشقه، أو إلى نعمة فأزالها، وهذا مما شاهده الناس على اختلاف الملل والأعصار، ويسمونه إصابة العين، يضيفون الأثر إلى العين، وإنما هو للنفس المتكيفة بالكيفية الردية السمية، فيكون بواسطتها، وقد يكون بدونها، فيوصف له شيء يتوجه إليه، فيؤثر فيه، وإن لم يره بعينه.

وقد أمر النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، أن يغسل مغابن العائن بماء يصب على من أصابته عينه، فيزول عنه ما يجده، والمغابن بغين معجمة، وباء موحدة، ونون، المواضع القدرة من البدن، كتحت الإبط، وهو لأمر طبيعي اقتضته الحكمة، فإن الأرواح الخبيثة تألف هذه المواضع فتساعددها، فإذا غسلت انطفت نارها، كما فصله صاحب النهاية في حرف العين في حديث: «العين حق، ولو كان شيء سابق القدر لسبقته العين، وإذا استغسلتم فاغسلوا»<sup>(١)</sup>.

وفى شرح مسلم: أنهم أخذوا بظاهر الحديث، وأنكره بعض المبتدعة وأهل الطبائع، زعموا أنه ينبعث من عينه قوة سمية تؤثر فيما نظره، وقيل: إنه ينفصل عنه أجزاء لطيفة يخلقها الله ولا ترى، وقيل: إنه ليس بانفصال شيء، وقد قيل: إنه يجب عليه إذا استغسل أن يغسل، وأن من عرف بذلك يلزمه الإمام بيته ويرزقه من بيت المال، وتداوى، صلى

(١) أخرجه مسلم (٢١٨٨/٤٢)، والطبراني في الكبير (٢٠/١١)، وأبو نعيم في الحلية (١٧/٤)، والبعث في شرح السنة (١٦٥/١٢).

الله تعالى عليه وسلم، برقى معروفة قبل الإصابة وبعدها، ومن فسر العين هنا بما يلم به من العوارض، عدل عن الظاهر بغير داع له.

(قبل أن ينزل عليه)، بالبناء للمجهول، أى قبل نزول القرآن عليه، (فلما نزل عليه القرآن، أصابه نحو ما كان يصيبه) من العين، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ﴾ [القلم: ٥١]، ولم يبينه أحد بأكثر مما ذكر، (فقال له خديجة) بنت خويلد أم المؤمنين، رضى الله عنها: (أوجه إليك)، أى أوجه، فحذفت همزة الاستفهام، ومعناه: أأرسل لك، (من يرقيك)، أى يقرأ عليك رقية، (قال: أما الآن فلا)، الآن الزمن الحاضر، وهو ظرف متعلق بمقدر، أى إن أردت أن ترقينى الآن، فلا تفعل ذلك، أى لا حاجة لى بالرقى بعد نزول القرآن، فإنه شفاء من كل داء، وقد ورد فى أحاديث كثيرة الرقى وجوازها والنهى عنها، وجمع بينهما بأن الجائز منها ما كان بلسان عربى ظاهر المعنى، كأسماء الله، وسورة الفاتحة.

وورد فى الحديث أن جبريل جاءه، عليهما الصلاة والسلام، وقد أصابته حمى، فقال: «بسم الله أرقيك، من كل شئ يؤذيك، من شر كل نفس أو عين حاسد الله يشفيك، بسم الله أرقيك». والمنوع المنهى عنه، ما لم يكن بشئ مما ذكر، واعتقاد تأثيرها بنفسها، ولذا ورد ما توكل من استرقى، ولما كانت الرقى من باب مباشرة الأسباب وتركها توكل وتسليم لله، وهو أليق بمقام النبوة، تركها، صلى الله تعالى عليه وسلم، وله رقى مأثورة استوفيت فى محلها.

(وحديث خديجة)، رضى الله تعالى عنها، الذى رواه ابن إسحاق، والبيهقى، وأبو نعيم فى الدلائل، (واختبارها)، بخاء معجمة ومثناة فوقية، وباء موحدة، وراء مهملة، أى تجربة خديجة، (أمر جبريل)، عليه الصلاة والسلام، لما أخبرها النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، بجميعه إليه، فأرادت أن تعرف أمره، هل هو ملك أم لا، (بكشف رأسها الحديث)؛ لأن الملك لا يدخل بيتاً فيه عورة مكشوفة، والمرأة الحرة بدنّها كله عورة، وكانت قالت له صلى الله تعالى عليه وسلم: إذا أتاك جبريل أخبرنى به، فلما أتاه وأخبرها، كشفت رأسها، فرجع فعلمت أنه ملك؛ لأنه لو كان شيطاناً لدخل البيت، ولما كان فى إقرار النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، لما فعلته خديجة ما يوهم الشك دفعه.

بقوله: (إنما ذلك)، الاختبار والتزدد، واقع (فى حق خديجة)، لا صادر منه، صلى الله تعالى عليه وسلم، حتى يتوهم شك فى نزول الملك عليه، (لتحقق) خديجة (صحة نبوته)،

صلى الله تعالى عليه وسلم، (وإن الذى يأتیه ملك ويزول الشك عنها)، لا عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، كما توهم، (لا أنها فعلت ذلك) الاختبار، (للنبي، صلى الله تعالى عليه وسلم)، ولا نافية داخلية على أن المفتوحة وما وقع فى بعض النسخ من لأنها بالتعليل خطأ من الناسخ، (وليختبر)، أى يعرف، (هو)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (حاله بذلك)، وهو معطوف على المنفى، فهو منفى، أى لم يفعله لإزالة شكة ولا لاختباره، فالاختبار بكشف رأسها، وهى كانت جازمة بنبوته، ولكن أرادت كشف الغطاء لتزداد يقيناً.

فالمراد بالشك مجرد الاحتمال المرجوح، لا لتساوى الطرفين كما يعرفه من وقف على جليلة حالها، (بل) إضراب انتقالى، (قد ورد فى حديث عبد الله بن محمد بن يحيى ابن عروة) بن الزبير المدنى، وقد قال ابن حبان فيه: إنه متروك الحديث، ويروى الموضوعات، وله ترجمة فى الميزان، (عن هشام، عن أبيه)، هو هشام بن عروة بن الزبير أبو المنذر، وقيل: أبو عبد الله القرشى مولاهم، توفى سنة ست وأربعين ومائة، وهو إمام ثقة، أخرج له الستة، وقال ابن القطان: إنه اختلط فى آخر عمره ورده الذهبى كما فصله فى ترجمته، (عن عائشة) أم المؤمنين، رضى الله تعالى عنها، (أن ورقة) بن نوفل بن أسد المشهور، (أمر خديجة) بنت خويلد بن أسد أم المؤمنين، وورقة ابن عمها كانت تأتیه وتذكر له ما كان يراه النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى أول بعثته، أى تعرض عليه ما كان يراه، وأنه يقول: إنه يأتیه بالوحى ملك فأمرها، (أن تخبر الأمر)، أى أمر الملك مع النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، (بذلك)، أى بكشف رأسها إذا أتاه وهو عندها، فإن رجع فهو ملك وإلا فلا، ففعلت كما مر وتخبر ثلاثى بفتح المثناة الفوقية، وسكون الخاء المعجمة، وضم الباء الموحدة، وراء مهملة مضارع خبره إذا امتحنه وجربه وحاصله أنه لم يكن من النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، شك فى أمره، إنما هو تردد ما من خديجة فى أول أمرها كما ذكر فى الحديث الذى بعده فى قوله.

(وفى حديث إسماعيل بن أبى حكيم) الذى رواه ابن إسحاق أيضاً، وحكيم بفتح الحاء المهملة، وكسر الكاف، ومثناة تحتية، وميم، وإسماعيل ابنه قرشى، مدنى، ثقة، كان كاتباً لعمر بن عبد العزيز فى خلافته، أخرج له مسلم وغيره من أصحاب السنن، وتوفى سنة ثلاثين ومائة، (أنها)، أى خديجة، (قالت لرسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم: يا ابن عم)، وهو، صلى الله تعالى عليه وسلم، ابن عمها لاجتماع نسبهما فى قصى، فإنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصى، وهى خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصى، ولا حاجة لما قيل أنه

جار على عادة العرب في مخاطبتهم، بل لا وجه له، (هل تستطيع أن تخبرني بصاحبك)، يعنى الملك الذى يأتىك، وهو جبريل، عليه الصلاة والسلام، (إذا جاءك) الوحي جهرة، وإنما قالت له: هل تستطيع؛ لأنها تخشى أنه لا يقدر على إخبار غيره لما يغشاه من دهشة الوحي وشدته عليه.

(قال)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (نعم) أخبرك به، (فلما جاءه جبريل)، وهو عندها (أخبرها). بمعنى إليه، (فقالت له: اجلس إلى شقى)، بكسر السين المعجمة، أى يجنبى ملاصقاً لى، (وذكر) إسماعيل (الحديث... إلخ)، يعنى من أنه جلس وجبريل قادم عليه، فكشفت رأسها، فلم يدخل جبريل عليه، فأخبرها بذلك، (وفيه: فقالت: ما هذا)، الآتى لك، (بشيطان، هذا الملك يا ابن عم)؛ لأنه لو كان شيطاناً دخل البيت ورأسها مكشوفة، (فأثبت) له إذا جاءك واسمع منه ما أتاك من الوحي، (وأبشر)، أى قر عيناً وكن مسروراً بما أكرمك الله به، (وآمنت به)، صلى الله تعالى عليه وسلم، وبرسالته، وهى أول من آمن به مطلقاً، أو من النساء، رضى الله عنها، (فهذا)، أى ما روى عن خديجة، (يدل على أنها)، أى خديجة (مستبثة)، أى طالبة للثبات باطمئنان القلب وزيادة اليقين، (بما فعلته لنفسها)، من السؤال والاختبار، (ومستظهرة لإيمانها)، أى طالبة لظهور ما آمنت به حتى لا يبقى عندها شائبة تردد، (لا للنبي، صلى الله تعالى عليه وسلم)؛ لأنه لا شبهة عنده ولا تردد أصلاً.

(و) مما يوهم وقوع ما نزهه عنه، (قول معمر) بن راشد اليماني فيما رواه عنه أحمد والبيهقي، (فى) حديث (فترة الوحي)، أى انقطاعه فى ابتداء أمره مقدار سنتين ونصف والفترة كون بعد حدة ولين بعد شدة، وضعف بعد قوة، قال الله تعالى: ﴿فَتَرَى مِنَ الرُّسُلِ﴾ [المائدة: ١٩]، قاله الراغب، والمراد ما مر، (فحزن رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم)، أى عرض له حزن وغم لانقطاع الوحي، (فيما بلغنا) رواية عمن علمه، (حزناً غداً)، بغين معجمة، أى ذهب ومشى (به)، أى بسبب حزنه لذلك، وفى نسخة منه، (مرازاً) متعددة، (كى يتردى)، أى يلقي نفسه وهو فى الأصل تفعل من الردى بمعنى الهلاك؛ لأن من يفعله يهلك غالباً (من) رءوس (شواهد الجبال)، أى من أعالي جبال مكة، وهذا جواب سؤال تقديره إذا كان الأمر، كما قلت: إنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، لا يغتر به شك فيما يتعلق بالعقائد والنبوة، فلم حزن حتى كاد يقتل نفسه فيما رواه معمر، أجاب عنه بأنه (لا يقدح)، أى لا يطعن فيما قلناه ولا يضره من القدح بمعنى الذم.

(فى هذا الأصل)، أى القضية الكلية من أنه فى غاية اليقين لأمر الوحي والتوحيد،

وليس المراد به ما قاله لخديجة كما قيل، ثم بين عدم القدح بوجوه الأول قوله: (لقول معمر) بفتح الميمين، وهو من أتباع التابعين (عنه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (فيما بلغنا ولم يسنده)، أى لم يرفعه إلى النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، فلا يستدل به (ولا ذكر رواته) جمع راو، وهو من رواه عنه، (ولا من حدث به)، عن رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، إلا أن ابن سيد الناس، رواه مسنداً من طريق الدولابى، ولم يذكر فيه معمرًا، بل رواه عن الزهرى، عن عروة، عن عائشة، فقال: لم يلبث ورقة أن توفى وفتر الوحى، وذكر هذا الحديث.

(ولا) ذكر معمر أيضاً، (أن النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، قاله ولا يعرف مثل ذلك)، وفى نسخة: ولا يعرف مثل هذا من أحواله، (إلا من جهة النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم)؛ لأن مثله لا يقال من قبل رأى، فهو فى حكم المرفوع، وإن كان منقطعاً، والجواب الثانى ما أشار إليه بقوله: (على أنه)، أى ما ذكر من حزنه إلى آخره، وفى نسخة: مع أنه قد يحمل على أنه (كان أول الأمر كما ذكرناه)، أى أول أمر من قبل أن يلقاه جبريل، عليه الصلاة والسلام، ويعلمه بأنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وأنه أوحى إليه، وتمكن من حمل أعباء النبوة.

وجواب آخر أشار إليه بقوله: (أو أنه فعل ذلك) المذكور، (لما أخرج)، بكسر اللام، وتخفيف الميم، وأخرجه بحاء مهملة وجيم، أى أوقعه فى حرج وضيق صدر، (من تكذيب من بلغه)، ما أرسل به إليهم، وهو بتشديد اللام، ويجوز تخفيفها، (كما قال تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَنِيعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰ آثَرِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾) [الكهف: ٦]، وبإخـع بمعنى قاتل، من بنع الشاة، إذا ذبحها، والأسف الحزن على ما فات وعلى آثارهم، أى بعدهم جمع أثر، فحزنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، لم يكن لشك اعتراه، وإنما كان لتكذيبهم له وعدم طاعتهم له، وهو حريص على أن يهديهم الله رحمة منه؛ لما فاتهم من سعادة الدارين، وهذا للشفقة عليه تسلية له، صلى الله تعالى عليه وسلم.

(وبصح معنى هذا التأويل)، أى تأويل ما رواه معمر، وجعله بمعنى الآية المذكورة، (حديث رواه شريك)، والراوى له البزار، وهو شريك بن عبد الله النخعى، الإمام، الثقة، وقد وثقه ابن معين، وقال غيره: لا بأس به، وقد قيل: إنه كان سبىء الحفظ، توفى سنة سبع وسبعين ومائة، وسنه ثمانون سنة، وله ترجمة فى الميزان، (عن عبد الله ابن محمد بن عقيل) بن أبى طالب بن عبد المطلب، توفى بعد الأربعين ومائة، وهو لين الحديث، حتى قيل: إنه لا يحتج بروايته، (عن جابر بن عبد الله)، رضى الله تعالى عنهما، (أن المشركين لما اجتمعوا بدار الندوة)، بفتح النون، وسكون الدال المهملة، والندوة بمعنى الاجتماع،

ومنه النادى، ودار الندوة دار كانت بمكة تجتمع فيها قريش للمشاورة والحكومة، بناها قصي بن كلاب، فكانت ديوان رؤسائهم، (للتشاور في شأن النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم)، وكان ذلك بعد موت خديجة، رضى الله تعالى عنها، وأبى طالب، وقد أمر النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، بإنذارهم وأنذرهم مراراً كما هو مشهور مفصل فى السير وحضور إبليس، لعنه الله تعالى، ورأيه فى هذه القصة مشهور.

(واتفق رأيهم على أن يقولوا: إنه ساحر)، كما مر عن أبى جهل، والوليد بن المغيرة، (اشتد ذلك)، أى قولهم هذا واشتد عليه الأمر بمعنى صعب وعسر، (عليه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (وتزمل فى ثيابه)، أى تلفف فيها كالنائم، (وتدثر فيها)، أى تغطى بها فوق لباسه الذى على بدنه، ويلى جسده، ومنه حديث: «الأنصار شعارى والعرب دثارى»، (فاتاه جبريل)، عليه الصلاة والسلام، (فقال) له جبريل: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُرْسَلُ﴾ [الزمل: ١] ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر: ١]، أصله المتزمل والمتدثر، تفعل من زمله إذا لفه، ودثره إذا غطاه، فأبدل وأدغم على قاعدة أهل الصرف.

قيل: إنه اجتمع فى دار الندوة أبو لهب، وأبو سفيان، والوليد بن المغيرة، والنضر بن الحارث، وأمّية بن خلف، وأبو العاصى بن وائل السهمى، ومطعم بن عدى، وقالوا: إن العرب يستجمعون فى أيام الحج ويسمعون أمر محمد، وقد اختلفتم فيه، فأجمعوا على رأى فيما يقال لهم، فقال رجل منهم: نقول: إنه شاعر، فقال الوليد: قد سمعت الشعر، وكلام محمد لا يشبهه، فقالوا: نقول: كاهن، فقال: الكاهن يكذب ويصدق، وما كذب محمد قط، فقالوا: نقول: إنه مجنون، فقال: المجنون يخنق ولم يخنق، ثم انصرف لبيته، فقالوا: صبأ الوليد، فذهب أبو جهل، وقال له: إنا نجتمع لك شيئاً من المال، فقال: ما لى حاجة إليه، ولم أصب، وإنما فكرت فى أمرى، فرأيت يفرق بين المرء وزوجه، وبين الوالد وولده، وهذا شأن الساحر، فنقول: إنه ساحر، فلما سمع هذا رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، حزن حزناً شديداً، كما ذكره المصنف، رحمه الله تعالى، وغيره من غير تعقب له، ولا يخفى أنه مخالف للرواية الصحيحة من أن اجتماعهم بدار الندوة إنما كان وقت الهجرة، ونزول ﴿يَا أَيُّهَا الْمُرْسَلُ﴾، و﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ كان فى ابتداء الوحي عليه كما فى البخارى، وهو مخالف لما هنا، فإن صحت هذه الرواية تكون نزلت عليه مرتين، ومن العجب أن الشراح لم ينبهوا على هذا مع ظهوره.

ثم أجاب بجواب آخر عن هذه الشبهة، فقال: (أو خاف)، صلى الله تعالى عليه وسلم، من (أن الفقرة)، أى انقطاع الوحي عنه سنة ونصف، أو سنتين، أو سنتين ونصف، على اختلاف فيه، كان (لأمر) صدر منه (أو سبب) صدر (منه) لم يعرفه،



(فخشى أن يكون) انقطاع الوحي عنه، (عقوبة من ربه)؛ لغضبه عليه، (ففعل ذلك)، أى ألهم بأن يلقي نفسه من أعلى الجبال حتى يهلك (بنفسه)، أى بذاته وجسمه، (ولم يرد بعد)، بالبناء على الضم، أى بعد ما وقع له، صلى الله تعالى عليه وسلم، وما هم به، (شرع) يبين (بالنهي عن ذلك)، أى بنهيه عما فعله وخطر على قلبه، (فيعترض به)، بالبناء للمجهول، أى يكون سبباً لأن يعترض معترض به عليه، ويعدده شبهة فى فعله، ويعترض مرفوع، أى فكيف يعترض ويجوز نصبه.

(ونحو هذا)، أى مثل ما صدر عن نبينا، صلى الله تعالى عليه وسلم، مما يتوهم فيه أمر ويحتاج للتأويل، أو نحو ما روى من حزنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، وإرادته لإلقاء نفسه من الجبل، (فوار يونس) بن متى، نبي الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، المعلوم، وقد تقدم أن يونس مثلث النون بهمز ودونه، ففيه ست لغات مشهورة، (خشية) بالنصب، أى خوفاً من (تكذيب قومه لما)، بكسر اللام وتخفيف الميم، (أوعدهم به من العذاب) بيان لما، ويونس، صلى الله تعالى عليه وسلم، كما فى مرآة الزمان كان بعد سليمان نبي الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، وقد علم أنه ابن متى، ومتى اسم أبيه، وقيل: اسم أمه، وهو من ولد بنيامين بن يعقوب، عليه الصلاة والسلام، وكان من عباد بنى إسرائيل ينزل بشاطيء دجلة، فبعثه الله نبياً مرسلأ لأهل نينوى من أهل الموصل، فلما بلغهم الرسالة لم يجيبوه، فأنذر بعذاب يصيبهم بعد أربعين يوماً، فقالوا: إن رأينا أسباب العذاب آمنا بك، فلما مضى من ميعاته خمسة وثلاثون يوماً، غامت السماء غيماً أسود يدخن، فلما أيقنوا برزوا من القرية بأهليهم وبهائمهم، وفرقوا بين كل دابة وولدها، وضجوا إلى الله تعالى، فقبل الله توبتهم، وقد ساح يونس، عليه الصلاة والسلام، فى الأرض.

وروى ابن مسعود، أن يونس، صلى الله تعالى عليه وسلم، وعد قومه العذاب، وأخبرهم أنه يأتيهم إلى ثلاثة أيام، ففرقوا بين كل والد وولدها، وجأروا إلى الله، فرفع عنهم العذاب بعد مشاهدة البأس، وذلك لم يكن لغيرهم، وانتظر يونس العذاب، فلم ير شيئاً، وخاف الكذب على ما يأتى، فانطلق مغضباً وركب سفينة، فركدت وغيرها سائرة، فقال: ما بالها؟ قالوا: لا ندرى، فقال: إن عبداً أبى من ربه لا تسير حتى تلقوه منها، فقالوا: أما أنت فلا نلقيك، فقال: اقترعوا، فمن وقعت عليه القرعة ألقى، فخرجت القرعة عليه ثلاث مرات، فألقى فى البحر وابتلعه الحوت وهوى به لقراره، فسمع تسبيح الحصى، فنادى فى الظلمات، يعنى ظلمة بطن الحوت والليل وجوف البحر إلى آخر ما قصه الله من أمره.

واختلفوا فى مدة مكثه فى بطن الحوت، فقيل: عشرون، وقيل: أربعون، وقيل:

سبعة، وقيل: ثلاثة أيام، وقيل: يوم، (وقول الله تعالى في يونس)، أى فى قصته، عليه السلام، ﴿فَظَنُّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، جواب سؤال مقدر تقديره: أنك قلت: إن من الأصول المقررة كما تقدم أن الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، منزهون من أن يكون عندهم شك وشبهة فى شيء مما يتعلق بالعقائد وذات الله وصفاته، فكيف يظن يونس نبي الله، عليه السلام، أن قدرة الله لا تتعلق به، وهو على كل شيء قدير، أجاب عنه بقوله: (معناه أن لن نضيق عليه)، فإنه يقال: قدر وفتر وقت، بمعنى ضيق، أى ظن أنا لا نضيق عليه، وهذا مروى عن جماعة من أئمة التفسير واللغة.

(قال مكى)، رحمه الله: (طمع فى رحمة الله تعالى، وأن لا يضيّق عليه مسلكه فى خروجه) مما هو فيه، وقيل: إنه لا يناسب قوله: إنى كنت من الظالمين، وأجيب بأنه باعتبار مقامه، فإنه أمر بالصبر، فكان عليه أن يسلم أمره لله عز وجل، ولا يذهب مغاضباً لقومه وللأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، مقامات لا تناسب مقام غيرهم، فليس من القدرة؛ لأنه غير مناسب هنا، وقيل: إنه تمثيل لحاله بحال من ظن أنه لن نقدر عليه، لما استعجل ولم ينتظر أمر الله عز وجل، (وقيل: حسن ظنه بمولاه)، يعنى الله عز وجل، (أنه لا يقضى عليه العقوبة)، هذا جواب ثان، فهو من التقدير.

قال الجوهري: قدرت الشيء أقدره وأقدره من التقدير، وهو القضاء والحكم، أى ظن أن الله لا يقضى عليه بعقوبة ويجازيه على ذهابه وعدم صبره، وهذا قاله مجاهد وقتادة، واختاره الفراء وثلعب، (وقيل: فى تأويله إن معناه (نقدر) عليه، بضم أوله وتشديد ثالثه، (ما أصابه) من الابتلاء بابتلاع الحوت له، (وقرىء: نُقَدِّرُ عليه، بالتشديد)، فهذه القراءة تدل على أن المخفف بمعنى المشدد كما قاله ثعلب، رحمه الله تعالى، وأنشد شاهداً عليه قوله:

ولا عاتدا ذاك الزمان الذى مضى تباركت ما تقدر يقع ولك الشكر

وفى الآية قراءات لا حاجة لتفصيلها هنا، وهذا قريب من الجواب الذى قبله، فإن الفعل فيهما من التقدير، والفرق بينهما أنه فى الأول عرف أن فعله مستحق للعقوبة، ولكن رجاء العفو من كرم ربه، وفى هذا لم يكن يخشى عقوبة، ويظن أن الله لا يبتليه بما ابتلاه به.

(وقيل) معناه: (يؤاخذ)، أى الله يجازيه (بغضبه) على قومه، (وذهابه) مفارقاً لهم، ولم يصبر منتظراً لأمر الله، فلن يقدر عليه، بمعنى لن يؤاخذ به غضبه وذهابه، فأطلق السبب على المسبب، فليس فيه ظن لعدم قدرة الله عليه، وليس هذا راجعاً إلى معنى القضاء

عليه؛ لأن المؤاخذه بالقضاء والحكم السابق، كما قيل. (وقال ابن زيد)، هو كما تقدم عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وقد تقدمت ترجمته، وما في بعض النسخ: أبو زيد، وفي بعضها: ابن دريد، من تحريف الناسخ، والصحيح الأول كما في المقتفى للبرهان الحلبي: (معناه أظن أن لن تقدر عليه على) تقدير حرف (الاستفهام)، وقد ورد حذفه كثيراً، كقوله<sup>(١)</sup>:

ثم قالوا: تحبها؟ قلت بهراً غدد الرمل والحصى والتراب

أى أحبها؟ وهو مفصل فى كتب النحو، والاستفهام إنكارى، أى أظن عدم قدرتنا عليه، أى لم يظنه ولم يخطر له ببال، كما أشار إليه بقوله: (ولا يليق)، أى لا يناسب عقلاً ولا شرعاً، (أن يظن) بالبناء للمجهول، أى يظن أحد (بنى) من الأنبياء (أن يجهل صفة من صفات ربه)، وهى هنا قدرته تعالى وتعلقها بكل شىء، وفى نسخة: أنه جهل، (وكذلك)، أى مثل ما تقدم فى أنه مصروف عن ظاهره، (قوله): ﴿إِذْ ذَهَبَ مُغَضَّبًا﴾ [الأنبياء: ٨٧]، (الصحيح) فى معناه أنه أراد (مغاضباً لقومه لكفرهم)، أى إقامتهم على كفرهم، فراغمهم بفراقهم رغماً لهم؛ لظنه أنه سائغ شرعاً، حيث لم يفعله إلا غضباً لله، وأنفة لدينه، وبغضاً للكفر وأهله، وأن ينتظر الإذن من الله، كما قاله الزمخشري.

(وهو) التفسير المذكور (قول ابن عباس والضحاك، وغيرهما) من السلف، (لا) مغاضباً (لربه)، إذ لا يليق ذلك بمقام النبوة، (إذ مغاضبة الله تعالى) معناها (معاداة له)، تفسير باللازم؛ لأن العداوة تقتضى عدم الرضا، (ومعاداة الله تعالى كفر لا يليق بالمؤمنين، فكيف) يليق (بالأنبياء، عليهم الصلاة والسلام)، وكيف استفهام تجوز به عن الاستبعاد لما بعده كما تقدم، والمغاضبة مفاعلة أريد بها أصل الفعل، أو هى على ظاهرها؛ لأنها بمعنى العداوة، وهى من الجانبيين؛ لأنه عاداهم لله وعادوه لجهلهم وكفرهم، فلا حاجة لصرفه عن ظاهره.

(وقيل): ذهابه فى صورة الغضب؛ لأنه كان (مستحيياً)، اسم فاعل بيائين، أى حياء، (من قومه أن يسموه) بدل من قومه بدل اشماله، أى يصفوه (بالكذب)؛ لأنه أوعدهم بعذاب يحل بهم لما خالفوه وعين له مدة كما تقدم، وهى من السمة، بمعنى العلامة، كالكى وغيره، فاستعير للصفة؛ لأنها تميزه كالعلامة، أى كراهة أن يصفوه به، إذ كان

(١) البيت من الخفيف، وهو لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه (ص ٤٣١)، الأغاني (١/ ٨٧)، أمالى المرتضى (٢/ ٢٨٩)، الدرر (٣/ ٦٣)، جمهرة اللغة (ص ٣٣١)، الخصائص (٢/ ٢٨١)، شرح أبيات سيويه (١/ ٢٦٧)، شرح شواهد المغنى (ص ٢٩)، شرح المفصل (١/ ١٢١)، لسان العرب (٤/ ٨٢)، مغنى اللبيب (ص ١٥).

أجلهم أربعين ليلة، فقالوا: إن رأينا مخاييله آمناء، فلما رأوا ذلك آمنوا، فكشف عنهم العذاب، كما قصه الله تعالى بقوله: ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا ءَامَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ﴾ [يونس: ٩٨].

وقوله: (أو يقتلوه)، أى وخوفاً من أن يقتلوه، فهو كقوله: متقلداً سيفاً ورمحاً، (كما روى في الخبر) المذكور فى قصص الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، وتقدم بعض منه، وليس هذا راجعاً إلى القوم بأنه غضب من ربه، كما حكاه ابن عطية، فتوهمه لا وجه له. وفى مرآة الزمان أن يونس، عليه الصلاة والسلام، لما ساح، فرأى راعياً فى فلاة فسقاه لبناً، وهو مستند إلى صخرة، فأعلمه أنه يونس، وأمره أن يقرأ على قومه السلام، فقال: يا نبي الله، لا أستطيع؛ لأن من كذب منا قتل، قال: فإن كذبوك فالشاة التى سقيتنى من لبنها وعصاك والصخرة يشهدن لك، فأتاهم الراعى وأخبرهم، فأنكروا، فنطقت الشاة والصخرة والعصا وشهدن له، فقالوا له: أنت خيرها، إذ رأيت نبينا، وملكوه عليهم أربعين سنة.

(وقيل: ) إنه ذهب (مغاضباً لبعض الملوك) فى عهده، (فيما أمره به)، أى بسبب أمر أمره به (من التوجه) بيان لما، (إلى أمر أمره الله به على لسان نبي آخر) بواسطته يبلغه له وضمير أمره للملك، (فقال له)، أى قال يونس، عليه الصلاة والسلام، للملك: (غيرى أقوى عليه منى)، اعتذاراً له لخشيته من التقصير فيه، (فعزم عليه)، أى صمم أو أقسم عليه أنه يفعل ما أمر به، ولم يقبل عذره، (فخرج لذلك)، أى لما صنعه الملك معه (مغاضباً له)، أى للملك، لا لربه كما توهم، وهذا إشارة لما فى بعض التفاسير كما حكاه الأخفش، من أن يونس، عليه الصلاة والسلام، لما خرج مغاضباً للملك كان لقومه، والنبي المذكور كما روى عن ابن عباس، رضى الله تعالى عنهما، شعيباً، والمملك اسمه: حزقيل، فأوحى الله إلى شعيب أن قل لحزقيل: أن يبعث نبياً من أنبياء بنى إسرائيل إلى أهل نينوى يأمرهم بتخليه بنى إسرائيل، فإنى ملق على قلوب جبابرتهم وملوكهم، فقال ليونس: اخرج إليهم، فقال يونس: هل أمر الله بإخراجي لهم وسماني، فقال: لا، فقال: ها هنا أنبياء أقوياء، فألح عليه، فخرج مغاضباً إلى آخر ما قصه الله تعالى.

(وقد روى عن ابن عباس، أن إرسال يونس)، عليه الصلاة والسلام، (ولبوته)، أى بعثته نبياً مرسلأ إلى أهل نينوى من أرض الموصل، (إنما كان بعد أن نبذه الخوت)، ونبذه بلفظ الماضى المعلوم، وفى نسخة: بعد نبذه، بإضافة المصدر لمفعوله، أى قذفه من بطنه، والمراد مطلق الإلقاء. وقال الراغب: النبذ إلقاء الشيء وطرحه لقلّة الاعتداد به، ولذا يقال: نبذه نذل الخلق، وقال تعالى: ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٨٧]

انتهى، وفيه نظر؛ لأنه لا يناسب قوله تعالى: ﴿فَبَدَّنَتْهُ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ١٤٥]، فتأمل.

(وامتدل) لما قاله ابن عباس، رضى الله تعالى عنهما، (بقوله: ﴿فَبَدَّنَتْهُ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ﴾)، العراء بالفتح والمد المكان المتسع الخالى من البناء والشجر، فهو كأنه عار، وكان الحوت يسير مع السفينة رافعاً لرأسه ليتنفس، واختلف في مدة لبثه فى بطنه كما مر، وقوله: ﴿وَهُوَ سَقِيمٌ﴾، أى ضعيف كالطفل حين يولد من حرارة بطن الحوت، ﴿وَأَبْنَيْنَا عَلَيْهِ شَجَرَةً مِّن يَقْلِين﴾ [الصافات: ١٤٦]، تفعيل من قطن إذا أقام، وهى شجرة تين، وقيل: القرع، وعلى هذين إطلاق الشجرة عليه مجاز لأنها ما له ساق، والمشهور الثانى؛ لما روى أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، كان يحبه ويقول: «هى شجرة أخى يونس»، فأنبت عليه لتظله ويأكل منها، وقيل: إنها لا يقع عليها الذباب.

(وَأَرْسَلْنَاهُ) [الصافات: ١٤٧] الآية، ووجه الاستدلال أنه ذكر الإرسال بعد إخراجها من بطن الحوت والواو، وإن لم تفد الترتيب على الصحيح، لكن الترتيب الذكرى يقتضيه؛ لأنه غيره مخالف للظاهر، وهو معنى ما نقل عن الشافعى، إذ لا وجه للعدول عن الظاهر من غير قرينة، وقوله: أو يزيدون، أو بمعنى الواو، أو المراد وصفهم بالكثرة أو تردد من رأيهم، وقد أجيب عما استدل به ابن عباس، رضى الله تعالى عنهما، بأنه إرسال لغوى، أى أرجعه إلى من أرسل إليه أولاً، أو هو إرسال لغيرهم إلى غير ذلك مما ذكره المفسرون.

(ويستدل أيضاً)، أى لقول ابن عباس، كما استدل بما قبله، (بقوله: ﴿وَلَا تَكُنْ﴾)، الخطاب له، صلى الله تعالى عليه وسلم، ﴿كَصَاحِبِ الْحَوَى﴾، إذ ضجر، ولم يصبر فاصبر، فإن الله ناصرك، (وذكر القصة)، يعنى قوله: ﴿إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ [القلم: ٤٨] إلى آخره، (ثم قال: ﴿فَاجْنَبْ رَبُّهُ فَجَعَلَهُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾) [القلم: ٥٠]، وهذا بناء على أن معنى اجتباه، اصطفاؤه واختاره لرسالته، وهذا ليس بمعتين، فقوله: (فتكون هذه القصة قبل نبوته)، وإرساله لقومه، غير مسلم؛ لما تقدم، وإنما قال هذا ابن عباس؛ لأنه قبل النبوة، إذ يجوز صدور ما ذكر عنه؛ لأنه لم يوح إليه بما يزيل الشك عنه.

ثم أورد سؤالاً على الأصل الذى قرره من براءة الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، مما يعرض لغيرهم من الشك ونحوه، فقال: (فإن قيل: فما معنى قوله، صلى الله تعالى عليه وسلم) فى حديث رواه مسلم عن الأغر المزنى، (أنه)، أى الأمر والشأن، (ليغان على قلبى)، الغين بالغين المعجمة وياء ونون، الستر والتغطية، وهو قريب من الغيم، ويكون

بمعناه، أى ترد على قلبى أمور تشغله، ويقال: غين على قلبه، إذا عرض له وسوسة ونحوها.

ولما توهم من ظاهر الحديث أنه قد يعرض له، صلى الله تعالى عليه وسلم، شك فى بعض شئونه، ورد سؤال بأنه مخالف لما قرره؛ لأن قوله: (فاستغفر الله فى كل يوم)، وفى نسخة: فى اليوم، (مائة مرة، وفى طريق)، أى فى رواية له (فى اليوم أكثر من سبعين مرة)، يقتضى أنه خواطر غير مرضية محتاجة للعفو عنها، دفعه فقال: إذا سمعت هذا وعرفت ما يوهمه، (فاحذر أن يقع ببالك)، أى يخطر على قلبك وفكرك، وذكر البال هنا فيه لطف صادف محزه، (أن هذا الغين) الوارد فى هذا الحديث، (وسوسة أو رييا)، أى شكاً فى شىء من أموره المتعلقة بالوحى، (وقع فى قلبه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى شىء من أمور الدين.

ثم وضحه بعد بيان معناه حقيقة، فقال: (بل أصل الغين)، أى أصل معناه وما وضع له لغة، (فى هذا) الكلام (ما يغشى القلب ويغطيه)، عطف تفسير، وهو استعارة لما يشغله، (قاله) الإمام (أبو عبيدة)، وفى نسخة: أبو عبيد القاسم بن سلام كما تقدم، (وأصله)، أى ما وضع له أولاً مأخوذ (من غين السماء، وهو إطباق الغيم عليها)، أى على السماء، وإطباقه تغطية جميع نواحيها، وقريب منه ما قيل: إنه الغيم المطبق، فيحتمل أن النون مبدلة من الميم.

(وقال غيره:)، أى غير أبى عبيدة، (الغين شىء يغشى)، بفتح الياء والشين المخففة أو بضمهما، وكسر الشين المشددة، والأول أظهر، (القلب)، أى يعرض له أو يستره، (ولا يغطيه كل التغطية)، أى لا يغطيه كله، (كالغيم الرقيق الذى يعرض فى الهواء)، أى فى الجو، (فلا يمنع ضوء الشمس)؛ لرقته فيه، (وكذلك)، أى مثل ما ذكر من أنه لا يفهم منه أنه وسوسة، (لا يفهم من الحديث أنه يغان على قلبه مائة مرة أو أكثر من سبعين مرة فى اليوم)، ثم بينه بقوله: (إذ ليس يقتضيه لفظه الذى ذكرناه)، أى لا يدل عليه دلالة متعينة، (وهو أكثر الروايات) إشارة إلى أن فيه روايات أخر.

(وإنما هذا) المذكور فى الحديث (عدد للاستغفار لا للغين)، فإنه واقع بعد الاستغفار المرتب على الغين بالغا، وإن احتمل أن يكون كل استغفار لغين، فيكون المراد العدد، وأما الروايتان، فلا تنافى بينهما؛ لأنه إما باعتبار الأحوال أو الأكثر من سبعين هو المائة نفسها، (فيكون المراد بهذا الغين إشارة إلى غفلات قلبه وفترات نفسه)، أى فتورها وكسلها، (وسهوها)، أى زوال صورتها عن الكفر، وبين ما غفل عنه فى فتورها

وسهوها بقوله: (عن مداومة الذكر)، أى ذكره، صلى الله تعالى عليه وسلم، بلسانه وقلبه، (ومشاهدة الحق)، إن أريد به الله تعالى، فالمراد مشاهدته فى مرآيا مصنوعاته، حتى كأنه يراه بعين عيانه، وإن أريد به ما هو حق ثابت متيقن من العلوم الحقّة والأمر اليقينية اللدنية، فالأمر واضح.

ولما كان هذا يوهّم أمراً لا يناسب مقامه، صلى الله تعالى عليه وسلم، حتى قيل: إنه لا ينبغي ذكره، فإنه يقتضى تفضيل الملائكة على الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام؛ لأنهم لا يفترون عن العبادة والتسبيح طرفة عين، أشار إلى دفعه بما لم يتنبه له المعترض، فقال: (بما كان)، أى بسبب ما كان (صلى الله تعالى عليه وسلم، دفع إليه)، بالدال المهملة المضمومة، مبنى للمجهول، أى فوض إليه وأعطيه.

قال الراغب: الدفع إذا عدى بإلى، معناه الإنالة، كقوله تعالى: ﴿فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٦]، فإن عدى بعن، فمعناه الحماية، نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الحج: ٣٨]، (من مقاساة البشر)، المقاساة والمكابدة مباشرة ما فيه مشقة من أمور غيره، (وسياسة الأمة)، السياسة هو الحكم والتدبير لأمر غيره من ساسه يسوسه، إذا قام عليه لإصلاح أموره، وهو لفظ عربى لا معرب كما توهم، وهى حكم مخصوص بما يكون بطريق القهر والضبط، (ومعاناة الأهل)، أى الاعتناء بأمرهم والتقيد بما فيه معاشهم، (ومقاومة الولي)، أى القيام بالأمر الذى يتعلق بالولي، وهو من يواليه ويتبعه، (والعدو) من يظهر عداوته ومقاومته بالغلبة والقهر، كما كان يفعله، عليه السلام، فى غزواته وتدبير جيوشه، (ومصلحة النفس)، أى مصلحة نفسه فى أمور معاشه، (وكلفه)، بالبناء للمجهول، معطوف على دفع إليه، (من أعباء أداء الرسالة)، جمع عبء، بهمة فى آخره، وهو كالحمل لفظاً ومعناً، بكسر أوله، وهو ما يكون له فى تبليغها ودعوة الخلق، (وحمل)، بفتح أوله، (الأمانة)، أى ما استودعه الله من أسرارهِ وإعطاء كل ذى حق حقه، وليس المراد بها طاعة الله التى أوحىها عليه كما قيل.

(وهو)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (فى كل هذا)، أى ما دفع إليه وكلفه بما ذكر من المقاساة وما بعدها، (فى طاعة ربه وعبادة خالقه)، دفع لما يتوهم من أنه كان اللاحق به، صلى الله تعالى عليه وسلم، أن لا يشغله شئ عن ذكر ربه ومشاهدته، بأنه لم يشغله به لحظوظ نفسانية ولا لأمر رياضية، وإنما الله شغله بذلك، فما انقطع عنه إلا لخدمته التى أمره الله عز وجل بها، كما قيل:

أريد وصاله ويريد هجرى      فأترك ما أريد لما يريد

ولما ورد عليه أن هذا إذا كان طاعة وعبادة، فلم استغفر منه؟ والاستغفار إنما يكون من الذنب، وجهه على طريق الاستدراك بقوله: (ولكن لما كان)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (أرفع الخلق عند الله مكانة)، أى له رتبة عند الله ومنزلة عالية على كل مخلوق، والمكانة بالتاء تختص بالمحل المعنوى كالمنزلة، (وأعلاهم درجة)، الدرجة ما فى جانب العلو ضد الدرك، ومكانة ودرجة تمييز، (وأقهم)، أى أكملهم (به)، أى بالله (معرفة)، فهو أعرف بالله مما سواه، وآخر هذا؛ لأنه مترتب على ما قبله فى المعقول والمحسوس، (وكانت حاله)، الحال مؤنث، أى أمره وشأنه، (عند خلوص قلبه) لله، بحيث لا يمر به سواه، (وخلو همه)، أى جعل همته وعزمه وفكره خالية عن غير الله تعالى، (وتفرد به بويه)، أى جعل أمره منفردًا بالتوجه لجانبه الأعلى، فيكون قلبه معه وحده فى خلوته، فإن ذاكر الله جليس الرحمن كما ورد عنه.

(وإقباله بكليته عليه)، أى بذاته كلها قلبًا وقالبًا، (ومقامه هنالك)، أى إقامته مع الله فى حظيرة قدس قربه، وأشار بالبعد لعلو مقامه ثم (أرفع)، أى أعلى (حاليه)، أى حالة اشتغاله بالظاهر، وحالة كونه مع الله عالم السرائر وكل منهما رفيعة، ولكن هذه أرفع، (رأى، صلى الله تعالى عليه وسلم)، أى علم أو شاهد (حال فقرته عنها)، أى عن أرفع حاله (وشغله بسواها)، أى اشتغاله بغيرها، (غضًا عن على حاله)، وهو مفعول ثان لرأى أو حال، وغض الطرف إرخاؤه وإطراقه، ويكون بمعنى النقصان، كما يقال: غضض صوته، قاله الراغب، وهو المراد هنا، وكفى به عن التنزل عما ذكر، (وخفضًا)، أى حطًا وتنزيلاً (من رفيع مقامه)، وهذا بالنسبة للحالة الأخرى، وإن لم يكن كذلك فى نفسه، (فاستغفر الله تعالى)، أى طلب مغفرته وعفوه ومسامحته له (من ذلك)، لعهده بالنسبة لمقامه الآخر كالذنب، كما قال البحرى:

إذا محاسنى اللاتى أدل بها كانت ذنوبى فقل لى كيف أعتر

ولذا ورد أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، كان إذا قام من مجلسه، قال: «أستغفر الله الذى لا إله إلا هو الحى القيوم وأتوب إليه»<sup>(١)</sup>، وروى أنه كان يقول: «رب اغفر لى وتب علىّ إنك أنت التواب الرحيم»<sup>(٢)</sup>، مائة مرة.

(وهذا) التفسير (أولى وجوه الحديث) التى ذكرت فى توجيهه، (وأشهرها، وإلى معنى

(١) أخرجه ابن السنى فى عمل اليوم والليلة (١٢٣، ١٣٤)، وابن عساكر فى تهذيب تاريخ دمشق (١٤٢/٥).

(٢) أخرجه أبو داود (١٥١٦)، والترمذى (٣٤٣٤)، وابن ماجه (٣٨١٤)، وأحمد (٢١/٢)، (٣٧١/٥)، والبخارى فى الأدب المفرد (٦٢٧)، وابن حبان (٢٤٥٩).



ما أشرنا إليه مال كثير من الناس، وحام حوله)، أى دار بأطرافه وقرب منه، كقوله، صلى الله تعالى عليه وسلم: «من حام حول الحمى»<sup>(١)</sup>، وأصله رفرقة الطائر على الماء عند إرادة النزول، (وقارب)، أى حاول القرب والوصول إليه، (ولم يرد)، أى لم يصل إليه، استعارة من ورد الماء، إذا أناه ليستقى منه، وفيه إشارة إلى ذلك فيه شفاء العليل وثلج الصدور، وإن النفس لها ظمأ إليه، وفيه من البلاغة ما لا يخفى.

(وقد قربنا غامض معناه)، أى ذنباه لمن قاربه، ففيه لطف لا يخفى، أى خفية الذى لم يتضح، وأصله المكان المنخفض، فكفى به عما ذكر، ثم صار حقيقة فيه، (وكشفنا للمستفيد)، أى طالب الفائدة العلمية من تجارته الراجحة (محياه) بالضم والفتح والتشديد، بمعنى الوجه، وفيه استعارة مكنية تخيلية بتشبيهه بحسان مخدرة، والكشف للحديث هنا لرفع غيبه وإظهار محياه لعينه، (وهو)، أى هذا التفسير (مبنى)، أى متفرع (على جواز الفترات والغفلات والسهو) على سائر الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، (فى غير طريق البلاغ)، أى ما أمر لتبليغه لأتمته من الشرائع، وأما ما طريقه البلاغ فلا، فإنه لا يجوز فيه ذلك؛ لمنافاته له (على ما سيأتى) فى هذا الكتاب.

وفى كلامه نظر لا يخفى، فإنه جعل الغفلة والفترة والسهو عبارة عن اشتغاله بأمر أتمه وأهله، ولا غفلة ولا فترة ولا سهو حقيقة، فكيف بناه على غير أساسه؟ وهذا عنده كالغفلة فيما قاله، فتأمله فإنه غريب، ومن هنا علمت سر دعاء الملائكة لبنى آدم بالمغفرة، وتفسير صلاتهم بها، ومعنى قوله تعالى: ﴿وَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]، وسر تذييل هذه الآية بما ذكر.

(فذهبت طائفة)، أى اختاروا مذهباً ورأياً، كقوله: وللناس فيما يعشقون مذاهب، (من أرباب القلوب)، أى أولياء الله الذين نور الله قلوبهم وطهرها، حتى صاروا من أرباب الكشف، (ومشيخة)، بفتح الميم وسكون الشين ويجوز كسرهما، جمع شيخ، وهو الكبير سناً، ثم شاع فيمن كبر قدره فى العلم والصلاح، (المتصوفة)، أى أرباب التصوف، وهو علم السلوك، وهو لفظ أطلق على هؤلاء بعد العصر الأول؛ لتقشفهم ولبسهم الصوف، أو لصفاء قلوبهم أو لمضاهاتهم لأهل الصفة، كما بيناه فى كتاب شفاء الغليل.

(من قال بتزيه النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، عن هذا)، أى ما ذكر من الغفلة وما بعده (جملة)، أى كله ومجموعه، (وأجله)، أى عظمه، صلى الله تعالى عليه وسلم، بتزيهه

(١) أورده الزبيدى فى إتحاف السادة المتقين (٤/١٥٩، ٧/٢٧٥).

عن مثله، (عن أن يجوز) بالبناء للمجهول بضم أوله وتشديد واوه المفتوحة، أى يراه جائزاً إطلاقاً، (عليه فى حال) من أحواله (سهوًا أو فترَةً)، السهو الذهول عن شىء يتنبه له سريعًا، وقيل: إنه فى الشىء تركه من غير علم، وعن الشىء تركه مع علم، ومنه: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٥]، والفترَة السكون بكسل ونحوه كما تقدم.

(إلى أن معنى) هذا (الحديث)، وإلى متعلقة بذهبت (ما يهم)، بضم أوله وكسر هائه، من أهمه إذا أقلقه وأحزنه، (خاطره) بالنصب مفعوليه، أى قلبه وفكره، وجعل ذا هم مجاز، كقوله: (ويغم فكره)، أى يجعله ذا غم، والغم يلهيهم والحزن، وقد يفرق بينهما، (من أمر أمته)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (لاهتمامه بهم وكثرة شفقته عليهم) وحنوه ورحمته لهم، (فيستغفر لهم)، أى يدعو لهم بالمغفرة؛ لما صدر منهم، أو لما سيصدر، فالغين خواتره فيما يتعلق بهم، واستغفاره صلى الله تعالى عليه وسلم إنما هو لهم، فلا إشكال فى الحديث أصلاً.

(قالوا)، أى المشايخ المنزهون له، صلى الله تعالى عليه وسلم، عما ذكر: (وقد يكون الغين هاهنا)، أى فى هذا الحديث، (هو السكينة)، أى الوقار والتأنى والطمأنينة فى الأمور. (التي تغشاه)، أى تعرض له، (لقوله تعالى: ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾) [التوبة: ٤٠]، أى طمأنينته وحلمه ووقاره، وفى الضمير فى عليه قولان، أحدهما: على النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، والثانى: على أبى بكر.

قال ابن العربى: قال علماؤنا: وهو الأقوى؛ لأنه خاف على النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، فأنزل الله سكينته عليه بتأمين النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، وسكن فسكن جأشه، وذهب روعه، وحصل الأمن، والسكينة لها معان، منها الوقار، والسكون، والرحمة، وقيل: إنها وردت بمعنى ذات لطيفة هوائية لها وجه كوجه الإنسان، أو على صورة هرة مع بنى إسرائيل إذا ظهرت انهزم عدوهم، ووردت بمعنى السحابة، كذا فى الشرح الجديد.

وقال الراغب فى قوله: ﴿أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ٤]: قيل: هى ملك يسكن قلب المؤمن فيؤمنه، ومنه أن السكينة تنطق على لسان عمر، وقيل: هو العقل، ويقال له: سكينة، إذا سكن عن الميل والشهوة، والسكينة زوال الرعب، وعليه قوله تعالى: ﴿أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٨]، وما ذكر من أنها شىء على رأس كراش الهرة، لم يصح، (ويكون استغفاره صلى الله تعالى عليه

وسلم عندها على هذا إظهاراً للعبودية والافتقار) إلى ربه عز وجل، وهو ليس بذنب، بل خضوع وخشوع.

(وقال ابن عطاء)، تقدمت ترجمته، (استغفاره وفعله هذا)، أى الواقع فى هذا الحديث، (تعريف للأمة)، أى تعليم لهم، (يحملهم على الاستغفار)، أى طلب مغفرة ربهم. (وقال غيره)، أى غير ابن عطاء، (ويستشعرون)، أى يدركون ويعرفون من تعريف رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، وأصله طلب الشعور، فعبر به عما ذكر، (الحذر)، أى الاحتراز من المعاصى والخوف منه، كما قال تعالى: ﴿وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَكُمْ﴾ [آل عمران: ٢٨]، وفى نسخة: الحصر، أى حبس أنفسهم على طاعة الله تعالى، والامتناع من الذنوب، (ولا يركنون)، أى لا يميلون ميلاً ما (إلى الأمن) من الوقوع فى المعاصى والذنوب منها، فإن من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه.

(وقد يحتمل أن تكون هذه الإغانة)، فى قوله، صلى الله تعالى عليه وسلم: «إنه ليغان على قلبى»، (حالة خشية وإعظام)، أى يخطر بباله عظمة الله تعالى والخشية منه، (تغشى قلبه) إن تعرض له حالة من تصور ذلك، (فيستغفر حينئذ)، أى حين ما غشيته هذه الحالة، (شكراً لله تعالى) على نعمة جليلة، إذ عرفه عظمته وخشيته، وهو أعظم المعلومات، فهو نعمة لا يساويها غيرها، (وملازمة لعبوديته)، أى مداومته عليها، إذ مقتضاها عده نفسه مقصرة لا تقى بأداء خدمته، فلذلك يستغفره.

(كما قال، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى ملازمة العبادة)، كما ورد فى حديث أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، أكثر من قيام الليل حتى تورمت قدماء، فقال له الصحابة: أتفعل هذا يا رسول الله وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ فقال: (أفلا أكون عبداً شكوراً)، عطفه بالفاء على كلامهم بتقدير إذا أنعم الله تعالى على بمغفرة ما تقدم وما تأخر، ففى مقابلة هذه النعمة اللائق منى الشكر وأعظمه الانقياد بالجنان والعمل بالأركان، ولا عمل له أفضل من الصلاة، وقد كمل شكره بلسانه لما قال هذا، فلذا قال: «عبداً شكوراً»، فاعترف بعبوديته وهى من أعظم النعم عليه، وأتى بصيغة المبالغة وفاء السببية، وهو معطوف على كلامهم ويسمى عطف تلقين كما صرح به سيبويه وذكره فى الكشف كما مر.

وهذا الحديث رواه البخارى وغيره، وفى رواية: «أفلا أحب أن أكون عبداً شكوراً»، فإن الشكر يديم النعم، أو معطوف على مقدر، أى أترك التهجد فلا أكون... إلخ، وفيه حث لغيره، ودليل على أن الشكر كما يكون باللسان يكون بالأبدان، كما قال الله

تعالى: ﴿اعْمَلُوا أَلْ دَاوُدَ شُكْرًا﴾ [سبأ: ١٣]، لكن غيره إذا خشى الملal لا يأتي إلا بما يستطيعه كما ورد في الحديث، فلا منافاة بينه وبين قوله: «عليكم من الأعمال ما تستطيعون، فإن الله لا يمل حتى تملوا»<sup>(١)</sup>.

(وعلى هذه الوجوه الأخيرة)، قالوا: هي قوله، وقد يكون الغين إلى هنا، وقيل: من قوله: وذهبت طائفة من أرباب القلوب... إلخ، (يحمل)، أى يفسر (ما ورد في بعض طرق هذا الحديث) من رواية البخارى، عن أبى هريرة، رضى الله تعالى عنه، (عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم: «إنه ليغان على قلبى فى اليوم أكثر من سبعين مرة، فأستغفر الله») تعالى، فيفسر الغين بما مر، ويجعل الاستغفار له لما مر، أو لأتمته تعليمًا لهم، والعدد للاستغفار لا للغين لبعده لفظًا ومعنى.

وقال الخيضرى فى خصائصه: قال السهرودى: لا تعتقد أن هذا الغين نقص، بل هو كمال متمم لكمال، ومثله يجفن العين يسبل لدفع القذى عن العين، فيمنع من الرؤية، فهو نقص بحسب الظاهر، وكمال فى الحقيقة، وهكذا بصيرة النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، للأغيرة النائرة من أنفاس الأغيار إلى ستر حدة بصيرته صيانة ووقاية لها. وقول ابن الجوزى: هفوات الطبائع البشرية لا يخلو أحد منها، والأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، وإن عصموا من الكبائر لم يعصموا من الصغائر، مبنى على خلاف المختار.

وقال ابن بطل: الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، أشد الناس اجتهادًا فى العبادة، فهم دائبون فى شكره معترفون بالتقصير عما يجب له تعالى، ويحتمل أنه عد اشتغاله بالمباحات ذنبًا، كالأكل والشرب والجماع، وغيره من أمور الدنيا، والنظر فى أمر العباد وغيره مما يشغله عن ذكر الله تعالى ومراقبته، فعده ذنبًا بالنسبة لعالي مقامه يمنعه من اتصاله بحضرة القدس وكونه تعليمًا لأتمته مخالف للسياق، وكذا ما قيل: إنه لاطلاعه على ما يحدث من أتمته بعده.

وفى الإحياء: كان، صلى الله تعالى عليه وسلم، دائمًا يترقى فى المقامات، فإذا انتقل من مقام إلى أعلى منه رآه نقصًا، فتأب منه واستغفر، وحسنات الأبرار سيئات المقربين كما قاله الجنيد، وتعقب هذا بأنه يدل على وقوع الاستغفار مفرقًا بحسب الأحوال، وظاهر الحديث يخالفه كما قال ابن حجر، وفيه نظر؛ لأنه ليس فى الحديث ما يدل على افتراق واجتماع. انتهى.

وسئل العراقى عن هذا الحديث، فأجاب بما مر، ثم قال: والظاهر أن الجملة الثانية

مرتبة على الأولى، وأن سبب الاستغفار الغين، بدليل ما روى: «حتى أستغفر الله»، فاستغفر الله، ويحتمل أن الجمع بينهما من الراوى، فأخير بحصول ذلك الغين مع كثر الاستغفار، فما ظنك بمن لم يكن كذلك، والجملة حال مقدرة.

وقال بعض المشايخ من الصوفية: الغين فى اصطلاح أرباب السلوك شهود الحق بشهود الأغيار، التى هى حجاب عن شهود الحق، وهو منزعه عنه، فالمراد به اختلاف التحليات كالتجلى الصفاتى والذاتى. وقال الشاذلى: أشكل علىّ هذا الحديث، فرأيت، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى المنام، فقال: «يا مبارك ذاك غين الأنوار لا غين الأخيار». وفى لطائف المنن لابن عطاء الله وحل الرموز للمقدسى: من ظنه غين غفلة وحجاب، فقد أخطأ، وإنما كان، صلى الله تعالى عليه وسلم، يستغرق فى أنوار التحليات، فيغيب فى ذلك الحضور ويسأله المغفرة، أى ستر هذه الحالة؛ لأنه من الغفر بمعنى الستر؛ لأن الخواص لو دام لهم تجلى ما يكشفون به تلاشوا عن ظهور سلطان الحقيقة، وهذا الستر لهم رحمة وللعوام عقوبة؛ لأنه حجاب يستر عين بصائرهم، فإنهم مستورون عنه بغيره، والخواص مستورون به عما سواه، وهو عن دنو الذات المحرق للسواء، كما قال عمر بن الفارض، رحمه الله<sup>(١)</sup>:

ولولا احتجابى بالصفات لأحرقت مظاهر ذاتى من سناء سجيئى  
هذا محصل ما قاله أهل الباطن والظاهر، وزبدة ما فى الحديث من الظواهر والسرائر، فاختر لنفسك ما يحلو.

ثم انتقل لشبهة أخرى ترد على الأصل الذى قرره، فقال: (فإن قلت: معنى قوله تعالى محمد، صلى الله تعالى عليه وسلم: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ﴾ [الأنعام: ٣٥]، أى جعل الناس كلهم مجتمعين متفقين، ﴿عَلَى الْهُدَى﴾ بهدائيتهم للعقائد الحقّة واتباع الشريعة اللازمة، فلا يضل أحد منهم عن الطريق المستقيم، ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٥]، أو الآية، (فإن استطعت أن تبتغي نفقا فى الأرض، أو سلما فى السماء فتأتيتهم بآية)، وهو شفقة عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، لما رأى من حرصه على إيمان الناس، فنهيه عن الجهل بقدرة الله لما شاء يوهم أنه لم يحظ بذلك، وهو منزعه عنه، ودفعه بما سيأتى.

(و) كذلك (قوله تعالى لنوح، عليه الصلاة والسلام: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعْطُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦]، حين ناداه وقال: ﴿رَبِّ إِنِّي آتِي مِنْ أَهْلِ

(١) البيت من الطويل، وهو فى ديوان ابن الفارض (ص ٧٩).

وَلَا وَعْدَكَ الْحَقُّ ﴿ [هود: ٤٥]، يعنى ما وعده به من نجاة أهله؛ لما قال الله تعالى له: ﴿أَحْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ آتَيْنِ وَأَهْلَكَ﴾ [هود: ٤٠]، وابنه من أهله، فسأله عن سبب عدم نجائه، فأنكر عليه سؤاله ونسبه لما لا يليق بالأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، من الجهل، وإلى دفع وجه السؤال والشبهة إشارة بقوله: (فاعلم)، أمر لكل من يمكن توجه الخطاب إليه، وسد مسد مفعوله قوله: (إنه لا يلتفت)، بالبناء للمجهول، أى لا يتوجه التفات أحد ونظره (فى ذلك)، أى فى خطابه تعالى لهما بما ذكر (إلى قول من قال) من المفسرين (فى آية نبينا)، أى فى الآية الأولى التى نزلت فى حقه (صلى الله تعالى عليه وسلم)، وقوله فيها: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٥]، وأن معناها (لا تكونن ممن يجهل أن الله لو شاء لجمعهم على الهدى)، بإسناد الجهل بمشيئة الله إليه.

(و) لا تلتفت أيضاً لقول من قال (فى آية نوح، عليه الصلاة والسلام: لا تكونن ممن يجهل أن وعد الله حق؛ لقوله: ﴿وَلَا وَعْدَكَ الْحَقُّ﴾)، فإنك لا تخلف الميعاد، وعلل عدم الالتفات لهذا القول بقوله: (إذ فيه)، أى فى هذا القول وتفسير الآيتين بما ذكر (إثبات الجهل بصفة من صفات الله تعالى)، وهى قدرته وعلمه، (وذلك لا يجوز على الأنبياء)، صلوات الله وسلامه عليهم لمعرفةهم بالله تعالى وصفاته، (والمقصود)، أى المعنى المراد من هاتين الآيتين (وعظهم)، أى إرشادهم وتنبيههم على (أن لا يتشبهوا فى أمورهم) حين الدعوة للخلق (بسمات الجاهلين)، أى لا يتصفوا بصفاتهم من عدم الصبر والحرص على سرعة حصول المراد مما هو شأن الجهلة.

(كما قال: ﴿إِنِّي أَعْظُكَ﴾) [هود: ٤٦]، فهو دليل على أنه إرشاد له، صلى الله تعالى عليه وسلم، أن لا يتسم بما ليس من شأنه، ولا يتخلق بما يضاهاى أخلاق الجهلة، لا أنه جاهل بذلك، (وليس فى آية منها)، أى من الآيات المذكورة، (دليل على كونهم على تلك الصفة)، أى صفة الجهل بصفة من صفات الله، فإنهم أعلم الناس بها (التي نهاهم عن الكون عليها)، أى الاتصاف بذلك والنهى عن الكون أبلغ من النهى عن الاتصاف بها كما قرره ابن جنى فى كتاب المحتسب، (فكيف) يكونون وهم أعلم الخلق، على صفة نهوا عن الكون عليها؟ والاستفهام لاستبعاد ذلك.

(وآية نوح)، عليه الصلاة والسلام، المذكور فيها قصته، وهى قوله: ﴿إِنِّي أَعْظُكَ﴾ إلخ، (قبلها: ﴿فَلَا تَسْلَيْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾) [هود: ٤٦]، فهى مؤذنة بأن المراد نهيه عن التشبيه بالجهلة؛ لنهيه عن السؤال عما لا يحتاج إليه، (فحمل ما بعدها على ما قبلها أولى) من الجرى على ظاهرها، ونسبة ما لا يليق بهم إليهم.

(لأن مثل هذا) السؤال عما ليس له به علم من حال ابنه، (قد يحتاج إلى إذن) من الله، فلا يقدم عليه بدونه، (وقد تجوز إباحة السؤال فيه ابتداءً) منه من غير إذن، فيختلف باختلاف الأحوال والمقامات، (فنهاه الله عن أن يسأله عما طوى عنه)، أى أخفى عنه (علمه) به، فشبه الأمر المخفى عنه بثوب مطوى ملفوف لا يظهر باطنه وما فى داخله، (وأكنه)، أى ستر، كقوله: ﴿قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ﴾ [فصلت: ٥]، أى حجاب يمنع الإدراك (من غيبه)، أى من الأمر المغيب عنه، وفى نسخة: فى غيبه، (من السبب الموجب لهلاك ابنه) بإغراقه وعدم إدخاله فى سفينته بيان لما انطوى عنه وأكنه؛ لأنه لم يكن على دينه؛ لأنه كان يظن الكفر، ونوح، عليه الصلاة والسلام، لم يعلمه.

(ثم أكمل الله نعمه عليه)، جمع نعمة، وفى نسخة بالإفراد (بإعلامه ذلك)، أى ما سأل عنه، وإنما جعله من كمال النعمة؛ لأنه علم ما لم يعلم، وبين له ما نهى عن السؤال عنه، (بقوله) عز وجل له: ﴿إِنَّهُ﴾، أى ابنه، ﴿لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾؛ لانقطاع الولاية بكفره وخروجه عن دينه، ﴿إِنَّكُمْ عَمَلٌ خَيْرٌ صَالِحٌ﴾ [هود: ٤٦]، تعليل لنفى كونه منه ومعدوداً من أهله.

(حكاة)، أى هذا التفسير حكاة عن السلف، (مكى)، تقدمت ترجمته، (كذلك)، أى مثل قصة نوح، عليه الصلاة والسلام، فى أنها مخالفة للظاهر محتاجة للتأويل بأنها تشبيه بمن امتطى مطية الجهل، (أمر)، فعل مبنى للمفعول، (نبينا)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (فى الآية الأخرى)، السابقة وهى ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٥] إلخ، (بالتزام الصبر)، متعلق بأمر، والمراد بالأمر ما يلزم النهى، وأمره، صلى الله تعالى عليه وسلم، بالصبر المذكور صريحاً فى آيات أخر، كقوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولَا الْعَزْرِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥] (على إعراض قومه) عن دينه وعنه، (ولا يخرج) من الحرج، وهو ضيق الصدر والقلق، (عند ذلك)، أى عند إعراضهم عنه، (فيقارب) حاله (حال الجاهل بشدة التحسر)، أى التأسف والندم على عدم إطاعة قومه له، (حكاة)، أى ما ذكر من التفسير، (أبو بكر بن فورك)، تقدمت ترجمته والكلام على اسمه فى منع الصرف وعدمه.

(وقيل: معنى الخطاب) فى قوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٥] (لأمة محمد) لا له، صلى الله تعالى عليه وسلم، فهو تعريض كما تقدم تحقيقه، (أى فلا تكونوا من الجاهلين)، أى ممن اتصف بصفاتهم وانخرط فى سلوكهم، (حكاة أبو محمد مكي) أيضاً، (وقال) مكي (مثله فى القرآن كثير)، فيخاطب النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، والمراد أمته، كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١]، (فهذا الفصل) الذى قرره فى حق الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، من تأويل ما يوهم نسبتهم مما لا يليق

بعلی مقامهم، (وجب)، وفي نسخة: أوجب، (القول بعصمة الأنبياء)، عليهم الصلاة والسلام، (منه)؛ لشرفهم وكمال علمهم ورجحان عقولهم، وتبرئة الله لهم عن النقائص (بعد النبوة قطعاً)؛ لقيام الأدلة عليه.

والحاصل أن معنى الآية الأولى، أنه تعالى لما رأى اشتداد حرصه، صلى الله تعالى عليه وسلم، على إيمانهم وشق عليه، حتى كاد يهلك نفسه، لم يرض تهالكه، فقال له: إن كان عظم ذلك عليك، فإن أمكنك أن تغوص في الأرض لتطلع منها آية لهم، أو تنصب سلماً تصعد به إلى السماء لتأتيهم بآية منها حتى يؤمنوا، أى أنت لا تستطيع هذا، فما فائدة هذا الحرص؟ ولو أراد الله هدى جميع الخلق، فلا تحرص على ما لم يرد، وقيل: كانوا يقترحون عليه آيات يود لو أجيبوا لها؛ حرصاً على إيمانهم، ف قيل له: إن استطعت أن تفعل هذا لتأتيهم بما اقترحوه فافعل ليؤمنوا، وقيل: ابتغاء النفع والسلم هو الآية نفسها، فهذا ثلاثة أوجه:

الأول: بيان لشدة حرصه، عليه الصلاة والسلام، وأنه لو قدر على المحال ففعله.

والثاني: بيان لحرصه على تثبيت مطلوبهم ومقترحهم.

والثالث: حرصه على جعل الصعود والهبوط آية لهم حتى يؤمنوا به.

وترك القاضي الأخيرين؛ لأن عادة الله أن من أجيب لما اقترح، عجل هلاكه، وهو مناف لحرصه على إيمانهم، ولأن المتبادر من الآية النفع والسلم غير الآية مع ما فيه من النزعة الاعتزالية، وقصة نوح وهلاك ابنه كنعان، بعدما سأل الله نجاته، ف قيل له: إنه سبق القول بهلاكه لكفره، والكلام فيه مفصل في التفاسير، فلا نطيل بذكره.

ثم أورد سؤالاً آخر على ما قرره من الشك في شيء مما يتعلق بالعقائد والدين، فقال: (فإن قلت: فإذا قررت عصمتهم من هذا)، أى حفظ الله لهم عما ذكر، (وأنه لا يجوز عليهم شيء من ذلك)، ولا يصح اعتقاده فيهم، (فما معنى إذن)، وقعت في جواب سؤال مقدر فاصلة بين المضاف والمضاف إليه، ملغاة لعدم شروط عملها، (وعيد الله تعالى لنبيه، صلى الله تعالى عليه وسلم)، أى تخويفه بتقدير صدور شيء من ذلك منه وتهديده، (على ذلك إن فعله) ونحوه مما يقتضى جواز مثله عليه، (وتحذيره منه، كقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] الآية)، حبوط العمل بطلانه بالكلية بحيث لا يثاب عليه ولا يبقى له عمل، من حبطت الدابة، إذا وجدت مرعى طيباً فأكلت منه أكلاً كثيراً، حتى انتفخت بطنها فماتت، فالإتيان بالشروط وإسناد الشرك له، صلى الله تعالى عليه وسلم، بحسب الظاهر يدل على جواز مثله عليه وعلى غيره من الأنبياء، مع أنهم منزهون عنه.



وإطلاق الإحباط في هذه الآية إما لأنه مخصوص؛ لأن ذنب العظيم عظيم، أو هو مقيد بموته على ذلك كما يعلم من قوله: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧]، والجواب علم مما تقدم، واللام الأولى توطئة لقسم مقدر، والثانية في جوابه، (وقوله: بالجر، أى وما معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يونس: ١٠٦] الآية)، أى فإن فعلت فإنك إذا من الظالمين، ونهيه عن أن يدعو غير ربه، أى يعبد؛ لأن الدعاء هنا بمعنى العبادة يقتضى صدوره منه، صلى الله تعالى عليه وسلم، وتأويله يعلم مما مر.

(وقوله تعالى: ﴿إِذَا لَاقَ ظَنُوكَ ضَعْفَ الْحَيَوةِ﴾ [الإسراء: ٧٥] الآية)، أى وضعف الممات، أى يضاعف له عذاب الدنيا والآخرة، (وقوله تعالى)، ﴿وَلَوْ نَقُولَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤]، أى لو افترى علينا، ﴿لَاخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾ [الحاقة: ٤٥]، جواب لو، وعطف عليه قوله: ﴿ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ [الحاقة: ٤٦]، والكلام على الآيتين وسبب نزولهما مبين في التفاسير، والذي يهمننا هنا ما قصده المصنف، رحمه الله تعالى، بإيرادهما هنا، (وقوله: ﴿وَأَنْ تَطْلُعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦]، والمراد بهم الكفرة الجهلة، وإطاعتهم بموافقة ما هم عليه، ومثله لا يجوز عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، فكيف أسند إليه فيها؟ وقد مر جوابه.

(وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ شَاءَ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ﴾ [الشورى: ٢٤]، وهذا بناء على الظاهر من أن المراد يمنعه من قبول الحق، كما فى قوله: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، لا على تفسير مجاهد بأنه إن يشأ يربط على قلبك بالصبر على أذاهم حتى لا تلقى مشقة، (وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ﴾ [المائدة: ٦٧] ما أمرت، ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: ٦٧]، أى فكأنك لم تبلغ شيئاً منها لتقصيرك، فهذا يقتضى جواز تقصيره ظاهراً فى تبليغ جميع ما أوحى إليه، فأمره بأن يبلغه جميعاً ولا يخشى مكروهاً من أحد، فإن الله عصمه وصانه وجعله فى حصن حمايته، وكان عمر، رضى الله تعالى عنه، أول من أظهر ذلك، وقال: لا نعبد الله سرّاً.

(وقوله: ﴿يَتَأَيَّأُ النَّبِيُّ أَتَى اللَّهُ﴾)، ولا تخف من أحد، ﴿وَلَا تُطِيعُ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ [الأحزاب: ١]، فيما يؤدى إلى تفريط فى شىء من أمر الدين، روى أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، لما هاجر إلى المدينة، كان يجب إسلام اليهود، وقد تبعه ناس على نفاق منهم، فكان يلين جانبهم، ويتجاوز عن قبائحهم، فنزلت هذه الآية فيهم، وقيل فى سبب نزولها غير ذلك، كما ذكره الواحدى وغيره.

ثم شرع في الجواب عما ذكر في هذه، فقال: (فاعلم وفقنا الله وإياك) للوقوف على معاني كلامه، فإنه لا يكون إلا بتوفيق منه تعالى، (أنه، عليه الصلاة والسلام، لا يصح عقلاً ولا شرعاً، (ولا يجوز عليه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (أن لا يبلغ شيئاً) مما أمره الله بتبليغه كما يوهمه ظاهر قوله: ﴿وَإِنْ لَّمْ تَفْعَلْ فَأْ بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: ٦٧]، (ولا أن يخالف أمر ربه)، كما يوهمه له: ﴿وَإِنْ لَّمْ تَفْعَلْ﴾، (ولا أن يشرك به، ولا أن يتقول على الله)، أى يكذب عليه ويفترى كما مر في قوله: ﴿وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا﴾ [الحاقة: ٤٤] الآية، (ما لا يجب)، بالحاء المهملة، أى ما يرده ولم يأذن له فيه، (أو يفترى عليه)، أى يكذب عليه، وهو بمعنى يتقوله، وأعاده لأنه صريح في المراد.

وقد يفرق بينهما بأن يراد بالتقول تكلفه فيما يقوله بزيادة أو مبالغة فيه، وهو مناسب لعطفه بأو، (أو يضل) عن الصواب والطريق المستقيم بإطاعة غير الله تعالى، فهو إشارة إلى قوله: ﴿وَإِنْ تُطِيعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ﴾ [الأنعام: ١١٦] إلخ، (أو يختم الله على قلبه)، ويطيع عليه ما يمنعه عن قبول الحق، (أو يطيع الكافرين) والمنافقين في أمر تهووا أنفسهم، وهو إشارة إلى قوله: ﴿وَلَا تُطِيعُ الْكُفْرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ [الأحزاب: ١]، فإن الأمة أجمعوا على عصمة الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، قبل النبوة وبعدها عن الكفر غير الخوارج، حيث جوزوا عليهم بعض الذنوب، وهى كفر عندهم.

ولبعض الشيعة القائلين بجواز إظهار الكفر تقية، ولا يعتد بأقوالهم الواهية، فلذا كان المراد بقوله: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ﴾ [الزمر: ٦٥] تهيج الرسل وإقنات الكفرة على طريق الفرض، أى إذا كان هؤلاء يحبط عملهم به، فكيف حال غيرهم؟ وكذا قيل فى نفى الافتراء والتقول عنهم، وقس عليه ما بعده.

(لكن يسر الله أمره)، أى حاله صلى الله تعالى عليه وسلم أو ما أمره به، (بالمكاشفة)، متعلق بيسر أو بأمر أو بهما على التنازع، (والبيان) عطف تفسير؛ لأن المراد بالمكاشفة كشفه له وتبينه، أو المراد بالأول ما يكشفه بالإلهام، وبالثانى ما يوحى به إليه، (فى البلاغ) متعلق بأمره، وقيل: بالمكاشفة، (للمخالفين)، متعلق بالبلاغ، أى من خالفه فيما بلغه لهم عن ربه، ويجوز فى قوله بالمكاشفة والبيان أن يراد به المباشرة والإظهار للبلاغ من غير مبالاة بأحد، فهو متعلق بأمره، فإذا لم يبارزهم به، فكأنه لم يفعل، (وأن إبلاغه)، بفتح همزة أن، وهو معمول لمقدر، أى وأعلمه أن تبليغه لما أمر به، (إن لم يكن بهذه السبيل)، أى على هذه الحالة والطريقة من تبليغ جميعه وإظهاره والصدع به، (فكأنه ما بلغ) أصلاً؛ لأنه كالعدم كمن ترك ركناً من أركان الصلاة لا يعتد بصلاته، وأنت اسم الإشارة؛ لأن السبيل تذكر وتؤنث، (وطيب نفسه)، طيب النفس جعلها مسرورة

غير مكدره ولا خائفة من شيء، (وقوى قلبه)، أى كان قوياً متحققاً؛ لأنه لا يصيبه مكروه، ويقابله ضعفه وهو خوفه مما يتوهمه، (بقوله: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾) [المائدة: ٦٧]، أى يحميك ويصونك عنهم، حتى لا يقدر أحد على شيء يضرك.

وهذه الآية إن كانت نزلت بعد أخذ، فهي على عمومها، وكان قبل نزولها له صلى الله تعالى عليه وسلم حرس يحرسونه، فلما نزلت ترك ذلك، وإن كانت نزلت قبلها، فالمراد عصمته من القتل، فلا ينافي ما أصابه بأحد من جراحته وكسر ثنيته؛ لحكمة تطيباً لقلوب المؤمنين وتكثيراً للثواب، فمن ظن من تلاقي الحروب أن لا يصاب، فقد ظن عجزاً، (كما قال الله) عز وجل (لموسى وهارون)، عليهما الصلاة والسلام، حين أرسلهما إلى فرعون وقومه الجبابرة، (﴿لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا﴾) [طه: ٤٦]، أى حافظاً وناصرًا لكما على هؤلاء مع عتوهم وتجبرهم، فبلغا أوامرى وأصدعا بالحق، (لتشتد)، أى تقوى وتزيد شدة، (بصائرهم)، أى موسى وهارون ومحمد، صلى الله تعالى عليه وسلم، فيكونوا على بصيرة ويقين فى أمورهم، (فى الإبلاغ)، أى تبليغ ما أرسلوا به لهم، (واظهار دين الله) من غير خوف، (ويذهب عنهم)، بالبناء للمجهول والنصب معطوفاً على تشد (خوف العدو)، لوعده تعالى بحفظهم ونصرهم عليهم، (المضعف للنفس)، صفة خوف اسم فاعل، بتخفيف العين وتشديدها، أى المؤدى لضعف نفس من خاف، فهو بنون وفاء وسين مهملة، وروى لليقين بيائين تحتيتين وقاف بينهما ونون، والأول أولى رواية ودراية؛ لأن يقين الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، بربهم قوى أبداً، وإن جاز ضعف أنفسهم بمقتضى البشرية.

ويؤيده بل يعينه قوله: (﴿فَأَوْحَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى﴾) [طه: ٦٧]، والخوف من المضمرات أمر طبع عليه البشر، مع أنهم على يقين من أن الله هو الضار النافع، وهو لا ينافي التسليم والتوكل، ألا تراهم خندقوا فى الأحزاب وهاجروا من عدوهم ودخلوا الغار وهو بحسب المقامات، فلا يرد عليه أن بعض الأولياء لا يفر من الأسد، (وأما قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَقُولَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ﴾) [الحاقة: ٤٤] الآية، تقدم أنه ليس فيه شين له، صلى الله تعالى عليه وسلم، (وقوله: ﴿إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ضَعْفَ الْحَيَاةِ﴾) [الإسراء: ٧٥]، فمعناه أن هذا) العذاب المضاعف فى الدنيا والآخرة، (جزاء من فعل هذا) القول والافتراء على الله، (وجزاؤك لو كنت ممن يفعله)، فإذا هدد به من لا يصدر عنه، فما بالك بغيره!.

(وكذلك)، أى مثل ما ذكر فى الآيتين، (قوله: ﴿وَأَنْ تُطِيعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾) [الأنعام: ١١٦]، الخطاب له، صلى الله تعالى عليه وسلم،

ظاهراً، (والمراد غيره)، بطريق التعريض، قرعاً للعصاة، وإيقاظاً لهم، وتحريكاً لغفلتهم؛ لارتفاع قدره، صلى الله تعالى عليه وسلم، عن ارتكاب مثله، (كما) صرح تعالى بالمراد، إذ (قال) مخاطباً لهم صريحاً: ﴿إِنْ تُطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الآية)، يعنى قوله: ﴿يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٩]، فإن الخطاب للمنافقين، إذ قالوا للمؤمنين بأحد لما أرحف بقتله، صلى الله تعالى عليه وسلم: ارجعوا لإخوانكم وادخلوا في دينهم، فلو كان محمد نبياً ما قتل.

(و) كذلك (قوله): ﴿إِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخَيِّتْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ (الشورى: ٢٤)، خوطب والمراد غيره، (و) كذلك قوله تعالى: ﴿لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ﴾ (الزمر: ٦٥) كما تقدم بيانه، (وما أشبهه) مما خوطب به، (فالمراد) به (غيره) تعريضاً وإيقاظاً، (وأن هذه) الحال المذكورة من الإحباط ونحوه، (حال من أشرك) بالله، لا حاله، صلى الله تعالى عليه وسلم، (والنبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، لا يجوز عليه هذا)، فلا بد من تأويله بما مر.

(و) أما (قوله) تعالى: ﴿أَتَقِي اللَّهَ وَلَا تُطِيعُ الْكَافِرِينَ﴾ [الأحزاب: ١]، في رأيهم بما تقدم، (فليس فيه أنه أطاعهم)، وإنما نزلت لما بايعه بعض اليهود على نفاق منهم، فكان، صلى الله تعالى عليه وسلم، يداريهم رجاء أن يحسن إسلامهم، وليس في الآية أنه صلى الله تعالى عليه وسلم فعل ما نهى عنه، ولما استشعر سؤالاً، وهو أن يقال حيث كان الأمر كما ذكر: فلم نهى عنه؟ أجاب عنه بقوله: (والله سبحانه) يعامل نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم بما لا يجوز أن يعامل به غيره، ولا يُسْتَلَّ عما يفعل، فله أن (ينهاه عما يشاء)، وإن لم يتصور صدوره منه، (ويأمره بما يشاء)، وإن لم يتصور مخالفته له، كقوله: ﴿أَتَقِي اللَّهَ﴾، و(كما قال تعالى) له: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ﴾ [الأنعام: ٥٢]، أى يعبدونه.

وقوله: (الآية) إشارة لقوله: ﴿بِالْعَدْوَىٰ وَالْعَشَىٰ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٢]، (وما كان)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (طردهم) عن مجلسه، (ولا كان من الظالمين)، أى ممن ظلمهم بطردهم وهم أحقاء بتقريبه لهم وإكرامهم، وأن لا يطيع فيهم من يتغنى خلافة إرضاء له، وكان المشركون قالوا: لا نرضى بمجالسة مثل هؤلاء، يعنون سلمان، وصهيياً، وبلالاً، وحسان، فاطردهم عنك، وطلبوا أن يكتب لهم بذلك، فقاموا وجلسوا ناحية، فنزلت الآية، فنهاه عما قالوه كما في مسلم، وإنما هم بذلك رجاء لإسلامهم، مع أن ذلك لا يضر أصحابه؛ لعلمه، صلى الله تعالى عليه وسلم، بأحوالهم ورضاهم بما يرضاه كما فسره المفسرون.

**[فصل] [فى عصمة الأنبياء قبل النبوة من الجهل بالله وصفاته****والتشكك فى شيء من ذلك]**

(وأما عصمتهم) أى حفظ الله أنبيائه، عليهم السلام، (من هذا الفن)، أى اعتقاد ما لا يليق فى التوحيد والعلم بالله وصفاته، وبما أوحى إليه من أمور الدين كما تقدم، (قبل النبوة)، أى قبل أن ينبتهم الله، ويأتيهم الوحي من الله، والنبوة والرسالة، والفرق بينهما مشهور، وليس هذا محل تفصيله، (فللناس) من علماء الأصول والسلف (فيه خلاف) جرى بينهم، مذكور فى كتبهم، (والصواب)، أى القول الموافق للواقع والأدلة التى على خلافه خطأ من قائله، (أنهم معصومون)، أى محفوظون مصونون، (قبل النبوة من الجهل ب) معرفة ذات (الله تعالى) بوجوه ما، أو بحقيقته، (وصفاته)، فلا يجهلون شيئاً منها، (و) معصومون أيضاً من (التشكك فى شيء من ذلك)، وفى نسخة: أو التشكيك، بالعطف بأو الفاصلة، أى لا يقع فى نفسهم شك فى ذات الله تعالى، ولا فى صفة من صفاته؛ لأن قطرتهم جبلت على التوحيد والإيمان.

وأما قوله تعالى: ﴿مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا أَلْكَتُبُ وَلَا آيَمُنُ﴾ [الشورى: ٥٢]، والمراد به الإيمان بما لا يعرف إلا بالوحي، كوجوب الصلاة ونحوه من فروع الشريعة، وقوله: من الجهل، بيان لما قصد من العصمة، فلا وجه لما قيل: إنه أطلق فيما منه العصمة، وكان عليه أن يعينه، وهذا أظهر من الشمس، لا يخفى على ذى بصيرة، وقد تقرر أن العصمة عند المتكلمين أن لا يخلق الله فى النبی ذنباً، وعند الحكماء ملكة تمنع من الفجور حاصلة من العلم بالقبائح والحاسن، فإنه الزاجر عن المعاصى والداعى للطاعة، ويتأكد فى الأنبياء بالوحي الإلهي، وقيل: العصمة خاصة فى النفس أو البدن، بسببها يمتنع عن صدور الذنب، ويأباه أنه لو كان كذا، ما استحق المدح والثواب؛ لأنها ليست داخلية تحت الاختيار، وهم مكلفون بالاتفاق.

وفى التحرير لابن الهمام: العصمة عدم القدرة على المعصية، أو خلق مانع منها غير ملجئ، وهو مناسب لقول الماتريدى: العصمة لا تزيل المحنة، أى الابتلاء المقتضى لبقاء الاختيار، ومعناه كما فى الهداية أنها لا تجبره على الطاعة، ولا تعجزه عن المعصية، بل هى لطف من الله تعالى يحمله على فعله ويزجره عن الشر مع بقاء الاختيار تحقيقاً للابتلاء.

واعلم أن العلامة القرافي قال فى التقييد شرح الأربعين الرازية: العصمة لغة الامتناع، ومنه العصم لبعض الوحش؛ لبعده عن مظان الأذى وامتناعه، واستعصم الرجل امتنع،

ومنه عصمة الزوجية، وحملة الشرع يطلقون العصمة على معنيين، أحدهما: عدم العصية في الجملة، ومنه قولهم في الدعاء: نسألك من العصمة تمامها. والثاني: عصمة الأنبياء والملائكة عن الكفر دون سائر البشر، مع أن الله أنشأ على الخلق بدوام الإيمان، فلا بد من تفسير عصمة الأنبياء بغير عدم الكفر، ومنع الله منه حتى يصح قولنا: ليس أحد منا معصوماً، وإن كنا غير كافرين مساوين للأنبياء في ذلك، فتميزهم إنما هو بإعلام الله تعالى لنا أنه صانهم في قضائه وقدره عن الكفر، وقدر لهم السعادة الأبدية حتماً مقضياً، فهذا الإعلام الرباني هو عصمة الأنبياء والملائكة ومجموع الأمة دون كل واحد منهم. انتهى.

(وقد تعاضدت)، أى تقوت، وهو مأخوذ من العضد، وهو ما بين المرفق إلى الكف، ولكون عمل الإنسان واعتماده بذلك، قيل: عضدته، بمعنى قوته، كما أشار إليه الإمام الراغب: (الأخبار والآثار)، هما بمعنى، وقد يفرق بينهما كما تقدم، أى قوى كل منهما الآخر، حتى حصلت القوة التامة، والمراد بها ما اشتهر من أحوالهم وصفاتهم الماثورة المعروفة عند كل أحد، (عن الأنبياء) كلهم والمرسلين بأسرهم، وليس المراد أنه نقل عنهم، بل عرف منهم وفي حقهم، فمن قدر هنا وعن غيرهم لم يصب، (بتنزيههم)، أى تبرئهم (عن هذه النقيصة)، بصاد مهملة، أى الصفة المنقصة لمن اتصف بها، (منذ ولدوا)، أى من ابتداء زمن ولادتهم إلى آخر عمرهم، والكلام على مذ ومنذ معروف فى كتب النحو.

(ونشأتهم) بالجر، معطوف على تنزيههم، والنشأة ابتداء خلقهم لا زمن شبابهم كما توهم، (على التوحيد)، وهو عدم الشرك بالله تعالى، (والإيمان) بالله وبكل ما يجب الإيمان به، (بل) للانتقال على سبيل الترقى، (على إشراق أنوار المعارف)، جمع معرفة، والمراد معرفة الله تعالى وصفاته وكل ما يتعلق به، وإشراقها سطوع أنوارها منهم وشدة ظهورها فى أحوالهم وأقوالهم.

(ونفحات ألطاف السعادة)، والنفحة الرائحة الطيبة التى تفوح، والسعادة أى كونهم سعداء الدارين، فشبّه ما يلوح منهم من أماراتها برائحة طيب يعبق منهم، فيعطر الكون، وفى الحديث: «إن لله فى أيام دهركم نفحات، ألا فتعرضوا لها»، (كما نبهنا عليه فى الباب الثانى من القسم الأول من كتابنا هذا)، فمن أراد أن ينظره ثمة، (ولم ينقل أحد من أهل الأخبار) عن أحد غيره (أن أحدًا نبىء)، بالبناء للمجهول وهمز آخره، أى صيره الله نبياً، (واصطفى)، أى اصطفاه الله واختاره لذلك، وهو مجهول أيضاً، (ممن عرف بكفر وإشراك)، وهو من عطف الخاص على العام، (قبل ذلك)، أى قبل نبوته واصطفائه.

(ومستند)، اسم مفعول، أى ما يستند إليه ويعلم به (هذا الباب)، أى باب معرفة أحوال الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، (النقل) عن أهل الأخبار والآثار، ويؤيده العقل الدال على أنه تعالى لا يختار من خلقه لنبوته إلا من كان كذلك، فليس المراد الحصر، ولذا عقبه بما يدل على أن العقل موافق للنقل.

فقال: (وقد استدل بعضهم) عليه (ب) دليل عقلى، وهو (أن القلوب) والعقول السليمة (تنفر)، أى تكره فكأنها تفر، (عمن كانت هذه)، أى صفة الكفر والشرك (سبيله)، أى طريقه، والمراد عادته ودأبه، قيل: إن فيه إشارة إلى أن منهم من خالف فى ذلك، فجوز عدم عصمتهم عن الكفر قبل النبوة، إلا أنه ليس بصواب، وقد نقل عن الباقلانى أنه جوزه عقلاً، وإن لم يقع أن الله بعث كافراً ولا فاسقاً، وفى المواقف اجتمعت الأمة على عصمتهم عن الكفر قبل النبوة وبعدها كما تقدم.

(وأنا أقول) ناقلاً لما يؤيد ذلك: (أن قريشاً قد رمت نبينا، صلى الله تعالى عليه وسلم، بكل ما افترته) عليه، وأصل الرمى فى الأعيان كرمى السهم والحجر، واستعير للشتم والقذف والرحم، والمراد أنها ذمته ونسبته لكل نقيصة مثل قولهم: إنه ساحر، أو مجنون، أو شاعر، أى لم تترك شيئاً من مفترياتها التى وسعها قوتهم حتى افترته عليه، (وعير)، بفتح العين المهملة وتشديد الياء المثناة التحتية وراء مهملة.

(كفار الأمم أنبياءها)، وفى نسخة: أنبيائهم، أى نسبوهم للعار، وهو الأمر الذى يستقبح وينفر منه. وقال الراغب: عيرته ذمته من العار، وقولهم: تعابر بنو فلان، قيل: معناه تذاكروا العار، وقيل: تعاطوا العيارة، أى فعل العير فى الانفلات والتخلية، ومنه عارت الدابة. انتهى. فالمعنى عيروهم.

(بكل ما أمكنها)، وفى نسخة: أمكنهم، أى تيسر لهم، وجاز صدوره منهم، (واختلقته)، وكذبت عليهم بوصفهم بما ليس فيهم، وأصل اختلاق الشيء اختراعه من غير سبق لثله، فيعم كل كذب، (بما نص الله عليه)، أى ذكره فى كتابه الكريم وفى غيره من الكتب الإلهية من تكذيبهم ورميهم بأنواع البهتان، (أو نقلته إلينا الرواة)، نقلاً مستفيضاً، بحيث لا يمكن إنكاره.

(ولم نجد فى شيء من ذلك)، أى من الكتب الإلهية والأخبار المروية، أو المراد ما نقلته الرواة؛ لقوله: (تعييراً لواحد منهم)، أى من الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، أى نسبتهم لعار بذمهم ووصفهم، (بوفضه)، أى تركه (بعد اتباعه) آلهته، إن كان هذا الضمير راجعاً لمن غير المعلوم من السياق، فالأمر واضح لا لواحد؛ لأنه من الأنبياء وليس لهم آلهة،

اللهم إلا أن يكون على طريق الفرض، فحينئذ يصح تفسير ذلك بالكتب الإلهية والأخبار، فاعرفه.

(وتقريره)، أى توبيخه وتعييره (بذمه)، أى ذم أحد من الأنبياء، (بترك ما كان) النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (قد جامعهم)، أى وافقهم واجتمع معهم (عليه)، أى على عبادته كما فعلوا، ولو كان هذا، (لكانوا)، أى كفار الأمم، (بذلك)، أى تعييره وتوبيخه يرجوعه من عبادة آلهتهم التى كان موافقاً لهم على عبادتها، (مبادرين)، بادل وراء مهملتين، أى مسارعين لذكره مقدمين له على جميع ما افترضه، (وبتلونه)، بالباء الجارة ومثناة فوقية ولام مفتوحتين، وواو مكسورة مشددة، ونون، وضمير مضاف إليه، مصدر تلون تلوناً، إذا تغير وتقل من حال إلى حال آخر، تفعل من اللون، كالبياض والصفرة، تجوز به عن الأحوال، كما عبر به عن الأجناس والأنواع.

قال الراغب: يقال: فلان أتى بألوان من الأحاديث، وتناول ألواناً من الطعام، (فى معبوده)، أى ما يعبد متعلق بتلونه المتعلق بقوله: (محتجين)، أى مقيمين الحجة والدليل، فيقولون: أنت لا تستقر على دين، تارة تعبد هذا، وتارة تعبد ذاك، فما صرفك عن معبودك الأول ومعبود قومك، (ولكان توبيخهم له)، أى توبيخ كفار كل أمة لنبيهم، (بنهيمهم)، مصدر مضاف للمفعول، أى نهى النبي لأمته، (عما كان يعبد قبل)، أى قبل نبوته.

(أفطع) بفاء وطاء معجمة، أى أشد فظاعة، وهى الشناعة والقباحة، (وأقطع) بقاء وطاء مهملة، أى أقوى وأشد قطعاً، (فى الحجة)، أى الدليل الذى استدلوا به عليه، (من توبيخه)، هو المفضل عليه فيهما على التنازع أو التجاذب، (بنهيمهم عن تركهم آلهتهم)، إن قيل: الظاهر عن آلهتهم وترك تركهم، أو عن تركه، قيل: ضمير نهيمهم للكفار، وضمير تركهم للأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، (وما كان يعبد آباؤهم من قبل)، أى قبل أنبياءهم.

(ففى إطباقهم)، أى اتفاق كفار الأمم وإجماعهم، يقال: أطبق القوم على كذا، إذا اتفقوا، (على الإعراض عنه)، أى عن التوبيخ بما ذكر، وهو أقوى وأظهر فى احتجاجهم على رسلهم، (دليل على أنهم لم يجدوا سبيلاً) وطريقاً موصلاً (إليه) فى نص أو خبر وأثر، (إذ لو كان) لهم سبيل إليه، (لنقل)، بالبناء للمجهول، أى نقل الرواة لهم ذلك، ونقل لنا من بعدهم احتجاجهم به، ولم ينقله أحد.

(و) لو نقلهم ذلك، (ما سكتوا عنه)، بل بادروا إليه قبل كل شىء، (كما لم يسكتوا)



عن الكفار، (عن)، وفي نسخة: عند، (تحويل القبلة) عن بيت المقدس إلى الكعبة، فإنهم ونحوها به وشنعوا حين سفههم الله، فقال: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٤٢] الآية، (وقالوا: ما وليهم)، أى صرفهم ﴿عَنْ قِبَلِهِمُ إِلَهِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢] فى أول أمرهم، (كما حكاها الله عنهم) فى القرآن، والكلام عليه مفصل مشهور فى كتب التفسير والحديث.

(وقد استدلل القاضى القشيرى)، هذا هو الإمام عبد الرحيم ابن الإمام عبد الكريم ابن هوازن، الأستاذ أبو نصر ابن الأستاذ أبى القاسم القشيرى، صاحب الرسالة المجمع على جلالته وعلمه وزهده وإمامته، تخرج على إمام الحرمين، توفى سنة أربع عشرة وخمسمائة بنيسابور، وله عدة أولاد، كما فصله البرهان الحلبي، وقال: إنه لم يل هو ولا أحد من أولاده القضاء، فقول المصنف، رحمه الله تعالى، له: القاضى، لا أصل له، وما قيل: أنه شخص آخر غير هؤلاء، احتمال واه لنقله عن شخص غير معلوم موهم لغير مراده.

(على تنزيههم عن هذا)، أى عن الكفر والإشراك بالله قبل النبوة، لا عن نقیصة الجهل بالله وصفاته، والشك فى شىء؛ لعدم مناسبتة لما بعده، وإن كان منزهاً عن ذلك أيضاً، (يقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ﴾ [الأحزاب: ٧] الآية)، تقدم أن الميثاق العهد، وهو مأخوذ من الوثاق، وهو حبل يشد به الأسير، استعير للعهد كما استعير له الحبل، كما ورد فى الحديث: «بيننا وبينهم حبال»، وتام الآية: ﴿وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُؤْمِنٍ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [الأحزاب: ٧]، وخص هؤلاء بالذكر؛ لشرفهم، وقدم نبينا، صلى الله تعالى عليه وسلم، لشرفه وفضله على جميع الأنبياء، والميثاق الذى أخذ عليهم هو تبليغ الرسالة ودعوة الخلق إلى دين الإسلام، وأن يصدق بعضهم بعضاً ويشرح به، وكان هذا حين كتب وقدر كل ما هو كائن.

وقال مجاهد: إنه كان فى عالم الذر، ووجه الاستدلال على أحد الوجهين أنه إذا عهد إليهم قبل ظهورهم بتبليغ دينه وتوحيده، فكيف يصدر عنهم ما يخالفه قبل النبوة وبعدها، وهو معنى قوله، عليه السلام: (كل مولود يولد على الفطرة) الحديث، (ويقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ﴾ إلى قوله) ﴿لَمَّا أَتَيْتُكُمْ مِنْ كَتَبٍ وَحَكَمٍ ثَمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ﴾ ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾ [آل عمران: ٨١]، فهذه إليهم أنفسهم أو إلى أولادهم، فهو على تقدير مضاف، واكتفى بذكر أنبيائهم أو سماهم أنبياء تهكمًا لقولهم: نحن أحق بالنبوة من محمد، صلى الله تعالى عليه وسلم، وقد قدمنا الكلام على هذه الآية، وأن للسبكي فيها تأليف مستقل، لخصناه فيما مر.

(قال) القشيري: (فظهره الله)، أى برأه ونزهه عما لا يليق بعلى قدره، (فى الميثاق)، أى حين أخذ الميثاق عليهم فى عالم الأزل، (وبعيد) غاية البعد عند العقول السليمة، (أن يأخذ) الله (منه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (الميثاق) والعهد الوثيق المحكم بالإيمان وأمور الدين كله، وكذا إخوانه من الأنبياء المرسلين، (قبل خلقه)، وظهوره فى عالم الأرواح والذر وآدم بين الماء والطين، (ثم يأخذ ميثاق النبين) بما عهد إليهم (بالإيمان به)، أى محمد، صلى الله تعالى عليه وسلم، (ونصره) على أعدائه إن أدرك زمانه، فيتبعه ويكون من أمته، (قبل مولده)، أى زمان ولادته، صلى الله تعالى عليه وسلم، (بدهور)، جمع دهر، وهو الزمان الطويل، كما قيل<sup>(١)</sup>:

إن دهرًا يلف شملى بسعدى      لزمان يهم بالإحسان

(ويجوز) بتشديد الواو، ويجوز تخفيفها أيضًا، من الجواز أو التجويز، وهو منصوب معطوف على يأخذ، أى وأن يجوز إلى آخره، ويجوز رفعه بتقدير، وهو يجوز (عليه الشرك أو غيره من الذنوب)، والضمائر عائدة عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، فلا يجوز عليه ولا على غيره من الأنبياء الشرك ولا غيره من الذنوب بعد أخذ الميثاق عليهم قبل خلقهم بالإيمان وإقامة شرعه القويم.

(هذا)، أى تجويز الشرك والذنوب بعد اصطفايهم وأخذ الميثاق عليهم، (ما)، أى أمر وشئ، (لا يجوز) عليه وعليهم (إلا) شخص (ملحد) فاسق العقيدة عادل عن طريق الحق ونهج الصواب، يقال: لحد، إذا حفر حفرة مائلة عن الوسط، كلحد القبر، ثم عم لكل ميل، يقال: لحد وألحد، وشاع فى الميل عن الحق وصار حقيقة فيه، (هذا) المذكور (معنى كلامه)، أى كلام القشيري، واستدلالة على ما ذكر.

قال: (وكيف يكون ذلك)، وفى نسخة: وكيف ذلك، وفى أخرى: فكيف، وهو اسم استفهام عن الكيفية والهيئة التى وقع عليها الأمر تجوز به عن التعجب الإنكارى، فهو إنكار لتجويز ما ذكر عليه بإنكار حالته التى يكون عليها؛ لأن كل امرئ لا ينفك عن حالة وصفة يكون عليها، فإذا أنكرت حالته لزم إنكار وجوده كناية على وجه برهانى أقوى من إنكاره ابتداء، كما قرره فى قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨]، وذلك إشارة لتجويز ما ذكر.

(وقد أتاه جبريل)، عليهما الصلاة والسلام، كما تقدم عن أنس، وفى رواية مسلم،

(١) البيت من الخفيف، وهو لحسان بن ثابت فى أساس البلاغة (لفف)، ولم أقف عليه فى ديوانه، وبلا نسبة فى لسان العرب (٢٩٣/٤)، تهذيب اللغة (١٩٢/٦)، ديوان الأدب (١٠٧/١).

(وشق قلبه صغيراً)، أى فى حال صغره وهو عند مرضعته حليلة كما تقدم تفصيله، (واستخرج منه علقه)، أى قطعة صغيرة من دم متجمد يشبه العلقه المعروفة، (وقال) جبريل، عليه الصلاة والسلام: (هذا) المستخرج (حظ الشيطان منك)، أى نصيبه فى وسوسته لبنى آدم الذى يسره من غيرك لقبوله ما يلقيه له، فبإخراجه لم يبق له عليه سبيل كغيره من الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَايِينَ﴾ [الحجر: ٤٢]، وجعلها نفس الحظ مبالغة تقدم فيه كلام نفيس.

(ثم غسله) بماء زمزم والكوثر كما تقدم، أى قلبه الشريف، (وملأه حكمة وإيماناً)، تمثيل لاستقرارهما فيه، أو أنه تعالى جسم ذلك بقدرته، وقد تقدم الكلام عليه مفصلاً فى قصة الإسراء، (كما تظاهرت)، أى اشتهرت وقويت، من قولهم: ظاهره إذا أعانه (به)، أى بشق صدره الشريف، صلى الله تعالى عليه وسلم، وقد وقع مراراً كما تقدم، (أخبار المبدأ)، أى الأحاديث الصحيحة الواردة فى ابتداء أمره ونبوته، فهو مصدر ميمى أو اسم زمان أو مكان، والأول أظهر.

(ولا يشبه عليك)، بضم أوله وفتح ثانيه الموحدة المشددة مبنى للمجهول، أى لا يشبه عليك ويوقعك فى شبهة، وليس كقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ شَيْئَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٧]، وهذه شبهة شرع فى دفعها لإيهامها فى حق الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، ما يخالف ما قدمه فى تنزيههم عن الشك فى معرفة الله وصفاته، (بقول إبراهيم)، أى بسبب قول الخليل، عليه الصلاة والسلام، لما جن عليه الليل (فى الكواكب)، إذ رآه طالعاً، (والقمر) إذ رآه بازغاً، (والشمس هذا ربى)، هذا أكبر الآيات، أى لا تقع فى شبهة مما وقع لإبراهيم، عليه الصلاة والسلام، فى إطلاقه على هذه الكواكب رباً، وهو من كبار أولى العزم.

وذلك إشارة إلى ما روى، وهو أنه، عليه الصلاة والسلام، لما كان فى السرب، قال لأمه: من ربى؟ قالت: أنا، قال: فمن ربك؟ قالت: أبوك، قال: فمن رب أبى؟ قالت: اسكت، فقالت لأبيه: الغلام الذى تحدثوا بأنه يغير دين أهل الأرض هو ابنك، وأخبرته بما قال، ثم أتاه أبوه، فقال له مثل ذلك، فلطمه، ثم قال لأبويه: أخرجانى من السرب، فأخرجاه، فنظر إبلاً وغيرها سارحة، فقال: لا بد لهذه من خالق يطعمها ويسقيها، وتفكر فى خلق السموات والأرض، فقال: إن الذى خلقنى ورزقنى هو ربى لا إله سواه، ثم نظر إلى كوكب طلع، وهو المشتري أو الزهرة مطالعة، فقال: هذا ربى... إلى آخر ما قصه الله تعالى عنه، وهذا ما ذكره أهل الأخبار.

وإلى جواب هذه الشبهة أشار المصنف، رحمه الله تعالى، بقوله: (فإنه قد قيل: كان هذا في سن الطفولية)، هو مصدر طفل إذا كان طفلاً، أى ولدًا صغيراً، كما تقدم، لكن الذى ذكره الراغب وغيره ممن يعتمد عليه من أهل اللغة؛ لأنه يقال: طفل طفولة وطفالة، فإذا كانت الطفولية مصدر لا يحتاج لياء النسبة التى تصير بها الجوامد مصادر، فإن مثله سماعى كالخصوصية، كما فصله المرزوقى وغيره من أئمة اللغة، إلا أن المصنف، رحمه الله تعالى، ثقة، فلعله وقف عليه، (وابتداء النظر والاستدلال) على وحدانية الله تعالى ووجوده؛ لقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾ [الأنعام: ٨٣].

(وقبل لزوم التكليف) فى ابتداء تمييزه من غير ثبات على ما قاله، بل أراد الاستدلال على وجود صانع قديم لا يجرى عليه تغير، إلا أنه جواب ضعيف؛ لاقتضائه صدور شك منه فى صغره، ومثله لا يليق بمثله، عليه الصلاة والسلام، وكونه تنبيهاً لأبويه وقومه على خطائهم فى عبادة غير الله جواب آخر، فإدخاله فى الكلام هنا غير مناسب لمنافاته لقوله: وابتداء النظر... إلى آخره.

(وذهب معظم الحذاق)، جمع حاذق، وهو من له ذكاء وفهم، ومعظم بمعنى أكثر، (من العلماء والمفسرين)، إشارة إلى ضعف ما قبله، وإن قائله لا يعتد به، (إلى أنه)، عليه الصلاة والسلام، (إنما قال ذلك)، أى هذا ربى... إلى آخره، (بكيّاً)، وفى نسخة: مبكناً ويناسبها المعطوف الآتى، (لقومه)؛ لأنهم كانوا يعبدون الكواكب والتبكيك بالمشاة الفوقية والموحدة وكاف ومثناة تحتية ساكنة وآخره مثناة فوقية، وهو اللوم والتفريع، يقال: بكته، إذا عنفه واستقبله بمكروه أو غلبه بحجة، وكله صحيح هنا.

وفى الكشف: إنه قول من ينصف خصمه مع علمه أنه مبطل، وهو جواب آخر قريب مما ذكر، (ومستدلاً عليهم)، لإلزام الحجة؛ لأن الظهور والاحتجاب تغير يؤذن بالحدوث مناف للألوهية، فأراد إرشادهم إلى النظر بإرخاء العنان، حتى ينقادوا للحق من غير عناد، (وقيل: معناه)، أى معنى قوله: هذا ربى، هذا أكبر (الاستفهام) الإنكارى بتقدير الهمزة كما بينه بقوله: (الوارد مورد الإنكار)، الذى صدر منه مصدر الإنكار، لا على طريق الشك ولا الاعتقاد، ولا بعد فيه، وإن كان الأصل عدم التقرير، (والمراد: فهذا ربى)، أى يليق بمثله أن يكون رباً معبود.

(وقال الزجاج: قوله: هذا ربى، أى على قولكم)، وفى نسخة: قولهم، أى حكاية لقول الخصم حتى يكر عليه بالإبطال، كما تقدم فى كلام الكشف، (كما قال) الله

تعالى في آية أخرى: ﴿أَيْنَ شُرَكَاءِى﴾ [النحل: ٢٧]، فأضافهم إلى نفسه لما سألهم تهكمًا منه، (أى عندكم)، أى كونهم شركاء على زعمهم وادعائهم كما فى هذه الآية، فسماهم الله شركاء باعتبار اعتقادهم الفاسد، وقومه إن كانوا يعبدون الكواكب فظاهر، وإن كانوا يعبدون الأصنام، فإبطال ألوهية الأجرام العلوية النيرة يقتضى إبطال غيره بالطريق الأولى.

وفى شرح المواقف هذا الكلام صدر عن الخليل، عليه الصلاة والسلام، قبل تمام النظر فى معرفة الله، وكم بينه وبين نبوته، إذ لا يتصور نبوة إلا بعد تمام ذلك النظر، فلا إشكال، أو يختار أنه لم يعتقده، فيكون كذبًا صادرًا قبل البعثة، أو هو على سبيل الفرض إرشادًا لقومه كما فى برهان الخلف، أى الكواكب لو كانت أربابًا كما يزعمون، لزم أن يكون الرب متغيرًا، وذلك باطل وفيه ما فيه.

(ويدل على أنه)، أى الخليل، عليه الصلاة والسلام، (لم يعبد شيئًا من ذلك)، أى من جنس الكواكب والأوثان، (ولا أشرك قط)؛ لاستغراق الأزمنة، (بالله) عز وجل (طرفة عين)، أى فى أقل الأزمنة، وطرفة العين مقدار تحريك جفنها من أعلى لأسفل، ويكنى به عن غاية القلة، وطرفة مصدر منصوب على الظرفية الزمانية، ومثله كثير.

(قول الله) فيما حكاه (عنه)، ﴿إِذْ قَالَ لِأَيِّهِ﴾ (آزر، ﴿وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الشعراء: ٧٠]، سائلًا لهم، مضيفًا العبادة لهم، ﴿قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَّلُهَا عَنكِينَ﴾ [الشعراء: ٧١] الآية، (ثم قال) إبراهيم، عليه الصلاة والسلام، لهم: ﴿قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ ﴿٧٥﴾ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْلَامُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّىَ إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٧٥ - ٧٧]، يريد أنهم أعداء لعابديهم؛ لتضررهم بعبادتهم فوق ضررًا عدى أعدائهم، وهو الشيطان، فضرر الأمر فى نفسه تعريضًا لهم، فإنه أنفع فى النصيح من التعريض، وإشعارًا بأنها نصيحة بدأ فيها؛ ليكون أدعى إلى القبول، كما قاله البيضاوى: وقوله: ﴿إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾، استثناء منقطع، والقول بأن هذا لا يتم؛ لاحتمال أنه بعد النبوة، لا وجه له، وفى المقام كلام يضيّق عنه البيان هنا، فحسبك ما فيه شفاء الصدور.

(وقال): ﴿إِذْ جَاءَ رَبُّكَ بِقَلْبِ سَلِيمٍ﴾ [الصافات: ٨٤]، (أى من الشرك)، فسلامته منه دليلاً على أنه لم يعرض له أصلاً، (وقوله): ﴿وَأَجْنِبْنِى وَبَنِى أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥]، أى باعد بينهم وبين عبادتها، فهذا يدل على أنه هو وذريته لم يصدر منهم شىء من ذلك، (فإن قلت: فما معنى قوله)، أى قول إبراهيم، عليه الصلاة والسلام، بعد أقول القمر، ﴿لَمْ يَهْدِنِ رَبِّى لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ﴾ [الأنعام:

[٧٧]، فإنه ربما يتوهم منه أنه في شبهة ما (قيل) في الجواب (أنه) أراد به الاستيقان بربه، وقد استعجز نفسه وعلم أنه إنما يهتدى بتوفيق الله تعالى له، فقال لقومه: (إن لم يؤيدني)، أى يقويني (معاونته أكن مثلكم)، أيها القوم (في ضلالتكم وعبادتكم)، لغير الله تعالى، وإنما قال هذا وهو مهتد بلا شك، (على معنى الإشفاق) على قومه ترحماً لهم، (والحذر)، أى الخوف من الله والاحتراز عما هم فيه، (وإلا)، أى وإن يحمل ما ذكره على هذا، لم يكن لذكره هنا فائدة، (فهو معصوم في الأزل)، قديماً في قضاء الله له بالسعادة وتطهير فطرته، (من الضلال)، وهذا السؤال وارد على ما قرره عصمة الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، عن الريب والشبهة، وبعض الشراح هنا حاطب ليل تركناه ما كثر به سواده.

(فإن قلت: فما معنى قوله) تعالى في سورة إبراهيم، عليه الصلاة والسلام: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ [إبراهيم: ١٣]، فالعود يقتضى منهم أنهم كانوا على دينهم وكفرهم، وهم معصومون من ذلك قبل البعثة وبعدها كما تقدم، فالآية يشكل ظاهرها عليهم.

(ثم قال) الله عز وجل (بعد)، بالبناء على الضم، أى بعد قول الذين كفروا ما ذكر، وقيل: بعد قول: ﴿لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا﴾ الآية وسيأتى ما فيه.

(عن الرسل)، أى حاكياً عنهم، وما تقدم كان محكياً عن قومهم لا عنهم، والثانى أظهر فى الإشكال؛ لأن قومهم قد يظنون أنهم قبل البعثة كانوا على دينهم، وأما الرسل فعلى يقين من خلافه، فكيف يصح منهم أن يفترؤا؟ ويرد على التقدير الثانى، أن قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْتَرْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ بَخَّسْنَا اللَّهُ مِنْهَا﴾ [الأعراف: ٨٩]، ليس بعد هذه الآية، فإن الأولى فى سورة الأعراف، وهذه فى سورة إبراهيم، وكونها بعدها فى النزول يحتاج إلى نقل.

وقيل: إنها بعدها فى الجملة؛ لأن القصة واحدة، وهى قصة شعيب، وليس المراد بالرسول جميعهم، بل الجنس الصادق على الواحد، وقد وقع جواباً للكفرة، فهو أقوى فى الشبهة، فإنهم لا يقولون على أنفسهم ما لم يتصفوا به؛ لأنهم منزهون عن الكذب، ومعنى ﴿قَدْ أَفْتَرْنَا عَلَى اللَّهِ﴾ التعجب، أى ما أكذبنا على الله، ومعنى ﴿بَخَّسْنَا اللَّهُ مِنْهَا﴾، عصمنا عن الميل إليها، فضلاً عن الدخول فيها، وجواب الشرط مقدر يدل عليه ما قبله، وهو ماض لفظاً مستقبلاً، معنى لدخول حرف الشرط عليه تقديراً، وقد مقربة له للحال.

إذا عرفت هذا، (فلا تشكل عليك لفظة العود)، بمعنى الرجوع إلى الكفر المقتضية

لاتصافهم به أولاً وهم معصومون منه قبل البعثة وبعدها كما قرره أولاً، فتشكل هي، (وأنها تقتضى)، أى تستلزم بحسب الدلالة (أنهم)، أى الرسل، (إنما يعودن)، أى يرجعون (إلى ما كانوا فيه، أى داخلين فيه ومتصفين به (من ملتهم)، يعنى الكفر؛ لأن الملة تطلق عليه كالدين، (فقد تأتى هذه اللفظة)، أى لفظة العود وردت كثيراً، (فى كلام العرب) الفصحاء (لغير ما ليس له)، أى لما لم تثبت له (ابتداء)، أى قبل حاله التى هو عليها مما ينافيها، (بمعنى الصيرورة)، وهو وجود الشيء بعد أن لم يكن، تقول: صار لفلان كذا، وصار غنياً بعد فقره. وفى المحصول: إن ما صار إليه شرع نسخ، وقيل: الصائر لذلك أمتهم، فادخلوا فيه بطريق التغليب، أو هو باعتبار ظنهم وزعمهم، أو على حد قولهم ضيق فم الركبة يجعل المتوهم كالمحقق، وفيه كلام فى شرح المفتاح وحواشيه.

(كما جاء فى حديث الجهنميين)، أى الحديث الذى فى حق أهل جهنم، المروى فى الصحيحين عن أبى سعيد الخدرى، رضى الله تعالى عنه، (عادوا حمماً)، بضم أوله، وفتح ثانيه، بزنة صرد، أى سوداً كالفحم، جمع حمة، وأوله: «إذا دخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، يقول الله تعالى: من كان فى قلبه حبة خردل من إيمان، فأخرجوه، فيخرجون قد امتحشوا وعادوا حمماً، فيلقون فى نهر الحياة، فينبتون كما تنبت الحبة فى حميل السيل»<sup>(١)</sup>، وعاد هنا بمعنى صار، (ولم يكونوا)، أى الجهنميون، (قبل ذلك كذلك)، أى حمماً.

(ومثله)، أى مثل الحديث فى أن عاد بمعنى صار وحدث، وإن لم يكن موجوداً قبل، (قول الشاعر)، هو أمية بن أبى الصلت، من قصيدة مدح بها سيف بن ذى يزن ملك اليمن لما ظفر بالحبشة، وقد غلبوا على ملكهم، فغزاهم ونفاهم عن بلاده، وذلك بعد مولد النبى صلى الله تعالى عليه وسلم بستين، فأتته وفود العرب تهنيه وفيهم قريش وعبد المطلب، فأنشده أمية بن أبى الصلت:

لا يطلب الثأر إلا كابن ذى يزن	يتمم البحث للأعداء جوالا
أتى هرقلا وقد شالت نعمته	فلم يجد عنده للنصر تسألا
ثم انتحى نحو كسرى بعد تاسعة	من السنين يهين النفس والمالا
حتى أتى ببنى الأحرار يقدمهم	تخالهم فوق متن الأرض أجبالا

إلى أن قال فيها:

فاشرب هنيئاً عليك التاج مرتفعاً      فى رأس غمدان دارا منك محلالا

(١) أخرجه أحمد فى المسند (٥٦/٣).

قد ليط بالمسك إذ شالت نعماتهم      واسبل اليوم من يردك إسبالا  
تلك المكارم لا قعبان من لبن      شيئا بماء فعادا بعد أبوالا

وعارضها بعضهم بقصيدة، منها في مدح الصوفية، فقال:

لله تحت قباب العز طائفة      أخفاهم في ثياب الفقر إجلالا  
هم السلاطين في أثواب مسكنة      استعبدوا من ملوك الأرض إقبالا  
غير ملابسهم شم معاطسهم      جروا على فلك العلياء أذبالا  
هذى المناقب لا ثوبان من عدن      خيطا قميصا فعادا بعد أئمالا  
هذى المكارم لا قعبان من لبن      شيئا بماء فعادا بعد أبوالا

والقصيدة الأولى بتمامها في ديوانه، وفي كثير من كتب الأدب والتاريخ والسير بأسانيد صحيحة، ولها قصة مشهورة، وفيها البشارة ببعثة رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، كما فصله، وليس الشعر المذكور منها كما توهمه من لا خبرة له بالأدب وأساليب كلام العرب، وليس كما قيل لأبي الصلت ولا للأعشى ولا للنابغة ولا لعمر بن عبد العزيز، وإنما تمثل، رضى الله تعالى عنه، بهذا البيت، فتوهم الحافظ الحلبي أنه له، وهذا مثل في الفخر بمعالى الأمور وعدم التنزل لسفاسفها وشيئا بمعنى خلطها ومزجها، والقعب إناء معروف يقول: إنك في معال وقصور رفيعة، متلذذاً بالخمور أم الشرور تجود بالأموال لست كعرب البادية الذين جودهم سقى ضيفانهم لبناً بماء مزج به يعود في يومه بولاً مراقاً وجودك بمكارم وأموال تبقى عند من أنعمت عليه، فشتان بينك وبين غيرك، فعاد هنا بمعنى صار؛ لأنه لا يتصور أنها كانت بولاً قبل ذلك، وإليه أشار بقوله: (وما كان) ما ذكر (قبل ذلك كذلك)، أى بولاً، وهو ظاهر، وإنما أطلنا فيه لما في الشرح هنا من الخلط.

ثم أورد سؤالاً آخر على ما قرره من عصمة الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، فقال: (فإن قلت: فما معنى قوله تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾) [الضحى: ٧]، الخطاب له، صلى الله تعالى عليه وسلم، وأصله: فهداك، فحذف المفعول رعاية للفاصلة، فإنه يقتضى نسبته، صلى الله تعالى عليه وسلم، للضلال قبل البعثة، والضلال شرعاً إما بالكفر أو بارتكاب المعاصي، وهو، صلى الله تعالى عليه وسلم، منزّه عنهما، وجوابه قوله: (فليس هو من الضلال الذى هو الكفر)، فإنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، معصوم من المعاصي قبل النبوة وبعدها، فضلاً عن الكفر، فإذا كان كذلك، (قيل: معناه هنا (ووجدك ضالاً عن النبوة، فهداك إليها)؛ لأن الضلال معناه لغة العدول عن الطريق المستقيم وضده



الهداية، فكل عدول ضلال، سواء كان عمداً أم لا، فمعناه غير مهتد لما سبق لك من النبوة، كقوله: ﴿فَلَمَّا إِذَا مَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ [الشعراء: ٢٠]، كما يأتي، (قوله)، أى التفسير المذكور، محمد بن جرير (الطبري)، وقد قدمنا ترجمته.

(وقيل:) فى معناه وتأويله (ووجدك بين أهل الضلال فعصمك)، عن أن تنظم فى سلوكهم وتعد منهم، فصانك (من ذلك)، أى من الضلال وموافقة أهله فيه، (وهذا للإيمان بالله) ومعرفته، إذ جعله فطرة لك، ثم أودع ما يرشدك له بعقلك السليم، أى أرشدك له بالوحى، (والى إرشادهم)، أى إرشاد من لم يكن مهتدياً للحق، أفعال من الرشد ضد الغي، وهو قريب من الهداية كما قاله الراغب، وله معان أخر.

(إليه)، أى الإيمان وسلوك الطريق المستقيم بتبليغ ما أوحى إليه، (ونحوه)، أى قريب منه ومثابه له ونحوه، نقل (عن السدى)، رحمه الله، وتقدمت ترجمته، (و) نقل ذلك أيضاً عن (غير واحد)، أى عن ناس كثيرين من أهل التفسير، فعلى هذا الضلال بمعناه المشهور، وليس متصفاً، ولكنه لكونه بين أهله أطلق عليه مجازاً بعلاقة المجاورة، وليس من قبيل قولهم: بنو فلان قتلوا قتيلاً كما لا يخفى، ولم يبين وجهه الشراح هنا.

(وقيل:) معناه المراد (ضالاً عن شريعتك) التى أوحىها الله سبحانه وتعالى إليك، (أى لا تعرفها) قبل أن أوحى إليك، فالضلال بمعنى الغفلة، وقد ورد بهذا المعنى، كقوله: ﴿أَنْ تَعِزَّلَ إِحْدَهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]، كما قيل له، صلى الله تعالى عليه وسلم، بعدما أوحى إليه، فلا تكن من الغافلين، ويأتى أيضاً أنه بمعنى النسيان، واستدل له بهذه الآية، ومثله قبل البلاغ ليس بنقص، كذا قيل، (فهذاك إليها) وذلك إلى ما لا تعرفه وأنت طالب له، فعلمك ما لم تكن تعلم، وقوله: (والضلال هاهنا)، أى فى هذه الآية على هذا القول، (التحير)، أى الوقوع فى الحيرة حتى لا يدرك أين يذهب وما يفعل:

حيرة تمت فأى فتى رام عرفاً فلم يحـ

لا يناسبه، فإنه ليس للغافل والناسى حيرة، فالظاهر تفسيره بعدم المعرفة، كما صرح به، ومن لم يعرف شيئاً وطلبه تحير فتدبر، (وهذا كان صلى الله تعالى عليه وسلم) قبل نزول الوحى عليه (يخلو)، أى يختلى ويعتزل الناس، (بغار حراء)، بالصرف وعدمه، اسمه جبل بمكة كما تقدم، (فى طلبه ما يتوجه به إلى ربه)، أى بسبب تصفية باطنه وإعمال فكره فى وسيلة توصله إلى الله، (ويتشرع به)، أى يتخذ شريعة وعبادة تقربه لربه، وفى نسخة: يشرع بلا تاء، بضم أوله وبكسر ثالثه وشينه معجمة، وقيل: إنه بسين مهملة من

الإسراع في أصل المصنف، رحمه الله تعالى، وقيل: الرواية الصحيحة في الأصول الأول، وهو الأظهر، ولم يزل، صلى الله تعالى عليه وسلم، يفعل ذلك، (حتى هداه الله) ودله دلالة موصولة (إلى الإسلام) والدين الحق، بما جاءه عن الله كما تبين في بدء الوحي.

(قال)، أى حكى كما فى نسخة (معناه) الإمام (القشيري) التى تقدمت ترجمته: يعنى أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان موحداً فى أول أمره طالباً لإتمام النعمة عليه بهديته لما يرضيه ويكمّله، فمن عليه بذلك، (وقيل:) معنى ضالاً (لا تعرف الحق)، أى الدين الحق؛ لأنه لا يعرف إلا بالوحي، (فهذاك إليه) بما أوحاه له، (وهذا) فى المعنى (مثل قوله) عز وجل: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾ [النساء: ١١٣] من الشرع وأحكامه، أو من خفيات وأسرار الله تعالى التى لم تقف عليها، ومعنى ﴿مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾، ما لم يكن فى قوتك وقدرتك علمه، ولذا عدل عما لم تعلم، وهو أظهر، وأما كونه لغواً؛ لأن كل أحد إنما يعلم ما لم يعلم، إذ تعليم ما يعلم تحصيل للحاصل، وكذا قال السبكي فى عروس الأفراح وغيره.

أن قوله: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمُ﴾ [العلق: ٥]، بتقدير ما لم يكن يعلم، فليس بشيء؛ لأنه للامتنان أو بتأويل ما لم يكن من مقامك علمه والوقوف عليه، ومر لهذا تنمة عن بعض حواشى المطول (قوله على بن عيسى) الإمام فى العربية والكلام، شارح الكتاب المعروف بالرماني، وقد تقدمت ترجمته.

(قال ابن عباس)، رضى الله تعالى عنهما، فى تفسير هذه الآية: (لم تكن له)، أى من شأنه وصفته، (ضلالة معصية)، أى ليس الضال هنا بمعنى مرتكب المعاصي؛ لعصمة الله تعالى له، فالضلال مأول ومفسر بما مر، (وقيل) معنى (هدى) هنا، (أى بين أمور) للناس (بالبراهين) والأدلة القاطعة لعرق الشبه فيك وفيما جئت به، حتى صرت لا تخفى على أحد، والبرهان الدليل اليقيني، ومن تفسيره الهداية علم معنى ضالاً، وإنه وجدك خفياً وكنزاً مخفياً لم يعرفه الناس ولم يطلعوا على شأنه وعلو قدره، فأظهره الله تعالى، حتى ذاع وشاع وملأ الأفكار والأسماع، فتقدير مفعوله على هذا هدى الناس كلهم، وهدى العقول.

(وقيل:) معناه (وجدك ضالاً بين مكة والمدينة، فهذاك إلى المدينة)، بأن جعلها دار هجرتك ومثواك، فالمراد أنه بعد البعثة ودعوة الناس لدينه مع ما كان عليه قومه فى القيام عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، وأذيته وهجرة بعض المسلمين للحبشة، كان فى حيرة متزهداً فى الإقامة بمكة والهجرة للمدينة، يرجو أن يؤذن له فى الهجرة إليها، حتى

أذن الله تعالى له في ذلك، كما فصل في السير، (وقيل: المعنى وجدك) قائماً بأعباء الرسالة وتبليغها، وهو عالم بذلك قبل وقوعه، ولكن هو تمثيل وتنويه بأمره ومحبة الله تعالى له، فكأنه أمر مطلوب لعظم عثر عليه، كما يقال: العلم ضالة المؤمن، (فهدي بك ضالاً)، بإرشادك له، فضالاً مفعول هدى، قدم عليه لرعاية الفاصلة، وليس صفة له، حتى يتوجه السؤال، وهو وجه متكلف عهدته على قائله لا ناقله.

(وعن جعفر بن محمد)، هو جعفر الصادق الذي تقدم، ومحمد هو الباقر زين العابدين، فقال جعفر: معناه (ووجدك ضالاً عن محبتي لك)، أى لم يظهر لك، أى أنى اتخذتك حبيباً لي مقرباً عندي (في الأزل)، أى فى القدم قبل خلقك، (أى لا تعرفها)، هو معنى ضالاً، (فمنت عليك بمعرفتي)، أى أنعمت وتفضلت؛ لأنى أحبك، وهو تفسير لقوله: ﴿فَهْدَى﴾ [البقرة: ٢١٣]، فعلى هذا لا يتوهم فيه نقص؛ لأن معناها ليس أحد أكرم على منك. قال فى الجمل: الأزل القدم، وأصله أنهم قالوا للقديم: لم يزل، ثم نسبوا له باختصار، فقالوا: يزل، ثم أبدلوا الياء همزة، فهو من النحت عنده. وقال غيره: هو من الأزل، وهو الضيق لضيق القلوب عن تقديره، وهى كلمة محدثة.

(وقرأ الحسن بن على) بن أبى طالب، رضى الله تعالى عنهما: (ووجدك ضالاً)، بالرفع، والضلالة صفة لغيره على هذه القراءة الشاذة، فلا يرد السؤال، ﴿فَهْدَى﴾، فهو على هذا لازم، (أى اهتدى بك) لسعادة الدارين، أو المعنى فهده الله بك، وجوز أيضاً على القراءة المشهورة أن يكون فاعل وجد ضمير الواحد المفهوم منه، وضالاً حال من هذا الضمير، وهو بعيد.

(وقال ابن عطاء) فى تفسير الآية: (﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا﴾ [الضحى: ٧])، أى محباً لمعرفتي، فهذا بأنوار هدايته وعنايته، ولما كان هذا خلاف المشهور فى اللغة، بينه بقوله: (والضال) ورد بمعنى (المحب، كما قال) الله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ضَالِّكَ﴾ [الكهف: ٩٥]، هو من كلام أخوة يوسف، عليه الصلاة والسلام، لأبيهم، حكاه الله تعالى عنهم، (أى) فأرادوا أنك على (محبك القديمة) ليوسف، عليه الصلاة والسلام، لا تنساه، وهذا منقول عن قتادة وسفيان. وقيل: أرادوا بضلاله خطأه، وقيل: جنونه من حب يوسف، عليه الصلاة والسلام، كما قاله الحسن.

(ولم يريدوا)، أى لم يقصدوا أولاد يعقوب، عليه الصلاة والسلام، (هاهنا)، أى فيما حكى عنهم فى هذه الآية ضلاله (فى الدين) بأن يعتقدوا خطأه فى دينه باعتقاد ما يخالفه أو إصراره على ما ينافيه، (إذ لو قالوا ذلك) معتقدين مثله (فى نبي الله) الذى

عصمه الله عن الخطأ في دينه علماً وعملاً، (لكفروا) في اختراعهم على نبي الله ونسبته لما لا يليق به وتحقيره، ومثله كفر في الشرع، فلذا فسر الضلال بالحبّة، (ومثله)، أى مثل كون الضلال بمعنى الحبّة في هذه الآية: ﴿إِنَّا لَنَرْنَهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف: ٣٠]، هو في حق زليخا وقد شغفها حب يوسف، عليه الصلاة والسلام، (أى) فإن المناسب للمقام أنه بمعنى (عجبة بينة)، أى ظاهرة مكشوفة لافتضاحها (عند هذا)، أى ابن عطاء الذى فسر الضلال بالحبّة، فوضع اسم الإشارة موضع الضمير لتمييزه أكمل تمييز، وفي بعض النسخ: ومثله عند هذا... إلخ.

(وقال الجنيّد:)، رحمه الله تعالى، فى تأويل هذه الآية، وهو أبو القاسم بن محمد الزاهد، العابد، شيخ وقته، ووحيد عصره، وأصله من نهاوند، نشأ بالعراق، وتفقه بأخذه عن الثورى، رحمه الله تعالى، وسفيان، وأخذ الطريق عن السرى السقطى، والمحاسبى، توفى سنة سبع وتسعين ومائتين، وهو من فقهاء الشافعية كما فى طبقات السبكي، ودفن بالشونيزية عند خاله السرى ببغداد.

(وجدك متحيراً فى بيان ما أنزل إليك) من القرآن، تفسيراً لقوله: ﴿ضَلَّكَ﴾، (فهذاك لبيانه) بإظهاره وبيان ما خفى من معانيه فى حال تبليغه لأمته، (لقوله): ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ﴾ [النحل: ٤٤] الآية، المراد بالذكر القرآن، لما ذكر من التذكير والموعظة لتبين للناس ما نزل إليهم مما خفى عليهم، فالضلال التحير فيما شق عليه فى ابتداء أمره، ومثله لا ضير فيه.

(وقيل:) معناه ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا﴾ [الضحى: ٧]، بمعنى أنك فى خفاء حالك بين الناس، كمن ضل فناه وفارق قومه، حتى خفى أمره عليهم، فهو استعارة وعبرة عن أنك (لم يعرفك أحد) من الناس، ولم يعرف اتصافك (بالنبوة حتى أظهرك الله، فهدى بك السعداء)، أى من أسعده الله تعالى بمعرفتكَ واتباعك والإيمان بك، وفى الآية وجوه كثيرة، منها أنه بمعناه الحقيقى؛ لأنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، وهو طفل ضل فى شعاب مكة، فرآه أبو جهل ورده لجدّه عبد المطلب، كما رواه ابن عباس، رضى الله تعالى عنهما.

وعن ابن جبير أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، خرج مع أبى طالب فى سفر، فأخذ إبليس بزمام ناقته وعدل به عن الطريق فى ليلة ظلماء، فجاء جبريل، عليه الصلاة والسلام، ونفخ إبليس نفخة رماه بها للهند ورده، صلى الله تعالى عليه وسلم، إلى القافلة، فمن الله عليه بذلك.

وعن كعب، أن مرضعته حليلة، لما أتت به لترده لعبد المطلب، جلست لتصلح ثيابها، فلم تره، وسمعت هدة شديدة، فقالت: أين الصبي؟ قالوا: لم نره، فصاحت: واحمداه، فرأت إبليس، لعنه الله، على هيئة شيخ متكئ على عصا، وقال: اذهبي لهبل يرده عليك، ثم جاء وقبل رأس الصنم، وقال له: رد ابن السعدية عليها، فتساقطت الأصنام، وقال له: إليك عنا، فارتعد، وقال لها: لا بنك رب يحميه فاطليبه، فطلبت في جماعة من قريش فيهم عبد المطلب، فتضرع إلى الله تعالى قائلاً في ذلك:

يا رب رد ولدى محمدًا فارده لى ليتخذ عندى يدا فشمل قومى كلهم تبدا  
فسمعوا منادياً يقول: لا تضجوا، فإن لمحمد رباً لا يضيعه، وها هو بتهامة عند شجرة، فوجدوه، عليه الصلاة والسلام، عندها يلعب بأوراقها، وقيل: المعنى وجدك ضالاً عن طريق المعراج فهذا لك له، (ولا أعلم أحداً من المفسرين قال فيها)، أى فى تفسير آية ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾: أن معناها (ضالاً عن الإيمان)؛ لأنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، وسائر الأنبياء معصومون قبل النبوة وبعدها عن الكفر، وكل ما ينفر عنه القلوب.

وفى الكشف: من قال: إنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، كان على أمر قومه أربعين سنة، إن أراد خلوه عن الأمور السمعية فنعم، وإن أراد أنه على كفرهم ودينهم، فمعاذ الله، فإنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، وسائر الأنبياء معصومون قبل النبوة وبعدها عن الكبائر والصغائر الشائنة، فما بالك بالكفر والجهل بالصانع، ﴿مَا كَانَتْ لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [يوسف: ٣٨] وكفى نقيصة عند الكفار أن يسبق منه كفر. انتهى.

وما نقل عن الكلبي والسدي، من أن الآية على ظاهرها ومعناها وجدك كافراً فى قوم كفار، مخالف للإجماع وبعيد عن الإدراك أن ينسب، صلى الله تعالى عليه وسلم، إلى إشراك، وهذه الرواية الشاذة، بل الفاسدة، رده الزخشرى فيما قاله، والعجب ممن نقل هذه المقالة، وقال: لا وجه لترديده مع حملها على الشق الثانى.

(وكذلك)، أى مثل آية: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ [الضحى: ٧] وتأويلها، قوله تعالى (فى قصة موسى)، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى قوله تعالى عنه: ﴿قَالَ قَتَلْتَهَا إِذَا أَنَا مِنْ الضَّالِّينَ﴾ [الشعراء: ٢٠]، وقرأ ابن مسعود: من الجاهلين، (أى) ومعناه (من المخطئين الفاعلين شيئاً بغير قصد) وتعمد لقتل النفس التى قتلتها أو الذاهبين إلى ما يفضى إليه التركيز قصداً من التأديب، وهذا معنى جائز قبل النبوة، فلا يتوهم من هذه الآية أن فيها نقيصة لموسى، عليه الصلاة والسلام؛ لأن الضلال بمعنى الخطأ، وضمير فعلتها للفعللة التى

فعلها، وهى قتله قبطياً من أتباع فرعون. بمصر قبل نبوته، وبخه فرعون عليها لما دعاه وعدد نعمه عليه بقوله: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾ [الشعراء: ١٨]، إلى قوله: ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٩]، فأجابه بقوله: ﴿فَعَلْتُهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾، فوصف نفسه بالضلال، وهو معصوم منه، فأجاب بأن الضلال بمعنى الخطأ وعدم القصد لقتله، وإنما أراد دفعه، فوكزه فمات من وكزه، ومثله لا ضير فيه؛ لأنه خطأ معفو عنه، ويأتى الكلام على ذلك أيضاً.

(قوله)، أى قال هذا التفسير لهذه الآية، (ابن عرفة)، وهو الحسن العبدى المؤدب، المحدث، الثقة، الذى روى عنه الترمذى وغيره، وهو معمر عاش مائة وسبعاً أو عشرًا، وتوفى سنة سبع وخمسين ومائتين، وهو المراد هنا عند الحافظ الحلبي وغيره، لا ابن عرفة الذى هو عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن عرفة، المعروف بنفطويه. وقال التلمسانى: إنه المراد هنا، وفيه نظر.

(وقال الأزهري) أبو منصور محمد بن أحمد، إمام أهل اللغة، صاحب التهذيب، توفى سنة سبعين وثلاثمائة: (معناه)، أى معنى ﴿مِنَ الضَّالِّينَ﴾ فى الآية، (من الناسين)، وعروض النسيان للأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، جائز، وهو تكذيب لفرعون فى قوله: ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾، والمراد به عدم القصد، إذ القتل لا يكون نسيانًا، اللهم إلا أن يريد نسيان أنه من القبط وجند فرعون، وهو الظاهر لقوله: (وقد قيل ذلك)، أى أن الضلال بمعنى النسيان، (فى قوله) عز وجل فى حق نبينا، صلى الله تعالى عليه وسلم، كما تقدم: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا﴾، أى ناسيًا فهداك، أى فهداك وذكرك، (كما قال: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾) [البقرة: ٢٨٢]، أى تنسى إحدى المرأتين ما شهدت به، فتذكرها الأخرى ما نسيته.

ثم أورد آية أخرى تخالف ما قرره من عصمة الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، عن الشرك وكل ما ينفر كالجهل، فقال: (فإن قلت: فما معنى قوله) عز وجل لنبينا، صلى الله تعالى عليه وسلم: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ﴾ [الشورى: ٥٢]، ووجه السؤال أنه نفى عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، معرفته بالقرآن المنزل عليه وبالإيمان، والأول صحيح؛ لأن عدم معرفته بالقرآن قبل الوحي أمر مقرر، والمشكل إنما هو الثانى؛ لأنه يقتضى أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، لم يكن مؤمنًا قبله، وهو معصوم عن الكفر قبل النبوة وبعدها كما تقدم، ولذا قيل: إن المراد به الإيمان بما يجب الإيمان به من أحكام الشريعة، لا بمجرد التوحيد والتصديق، والكل ينتفى بانتفاء جزئه، ولا حاجة لما تكلفه بعضهم من أن الإيمان المراد به ما ذهب

إليه المحدثون، وهو التصديق بالقلب والإقرار باللسان والعمل بالجوارح، ومجموعه لم يكن معلومًا له، صلى الله تعالى عليه وسلم، قبل الوحي.

(فالجواب) عما ذكره في هذه الآية، (أن السمرقندی)، هو الإمام أبو الليث، رحمه الله تعالى، وقد تقدمت ترجمته، (قال: معناه)، أى ما ذكر في هذه الآية، (ما كنت تدري قبل الوحي أن تقرأ القرآن)، أى لا تعرف قراءته ولا دراسته، (ولا كيف تدعو الخلق إلى الإيمان)، وقيل: إنه بعيد غاية البعد، فإن قدر مثله في النظم، فلا قرينة تدل عليه، وقد يقال: تعريف الإيمان عهدى، والمراد به إيمان أمته، أى لا تدري كيف يؤمن قومك، وبأى طريق يدخلون في الإيمان وملة الإسلام، وهو بدعوته له، وستسمع بيانه قريبًا.

(وقال أبو بكر القاضى)، تقدمت ترجمته (نحوه)، أى نحو ما قاله السمرقندى. بما هو قريب منه. (قال)، أى أبو بكر، لا السمرقندى كما قيل، ومقوله هو قوله: (ولا الإيمان)، مصدر بمعنى المفعول، أى ما يجب الإيمان به، (الذى هو الفرائض والأحكام) الشرعية التى كلف بها علمًا وعملاً مما لا بد منه.

(قال) أبو بكر: (فكان، صلى الله تعالى عليه وسلم، قبل)، أى قبل نزول الوحي ومجيء الملك له (مؤمنًا)، أى مصداقًا (بتوحيده)، وإنه لا إله إلا هو، (ثم نزلت الفرائض التى لم يكن يدرىها قبل)، أى قبل نزولها وقبل بعثه، (فزاد بالتكليف)، أى بسبب ما كلفه الله من الفرائض، (إيمانًا، وهو)، أى ما قاله السمرقندى وأبو بكر، (أحسن وجوهه)، أى أحسن ما وجهت به هذه الآية، وأحسن تفاسيرها؛ لأنه تعالى لم يرد أنه صلى الله تعالى عليه وسلم لا يدرى وأنه لا يعرف الإيمان؛ لأنه لو كان الأمر كذلك، قال: ما كنت تدري الكتاب ولا الإيمان، فلما أتى بما الاستفهامية، كان معناه أنه لم يدر حال الكتاب وحال الإيمان، وحال الكتاب تلاوته وحفظه، وهو أمدى لا يعرفه، وحال الإيمان لم يرد به إيمان النبی بالله، وهو مجبول عليه متيقن له من ابتداء خلقه إلى آخره، فالمراد به إيمان غيره من أمته، وهو ما يعرف إيمانهم المضمر فى قلوبهم، إلا إذا دعاهم فأجابوه وطابق لسانهم جنانهم، فهذا تفسير له بلازمه البين، وهو وجه دقيق كما أشار إليه المصنف، رحمه الله تعالى، ومن لم يقف على مراده قال على هذا الإيمان فى هذه الآية: معناه التصديق والإقرار والعمل والتصديق بما جاء به محمد، صلى الله تعالى عليه وسلم، هو معناه الحقيقى شرعًا، وما عداه غير داخل فيه إلا على قول.

وأما تفسيره بدعوة الخلق ومعرفتها، فلم يقله أحد، فكيف يكون ما ذكره وجهًا ولا دلالة للفظ عليه بوجه من الوجوه، والمراد ما قدمناه. قيل: معناه: وما كنت تعرف

الكتاب قبل نزوله عليك، ولا الإيمان بالفرائض والأعمال التفصيلية قبل مجيء الكتاب الذى هو تبيان لكل شىء، وهذا وجه آخر غير ما ذكره المصنف، ومنهم من نزل عليه كلام المصنف، فخلط وخبط.

(فإن قلت:) إذا كان النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، عالماً بالله وصفاته، (فما معنى قوله تعالى) له: ﴿وَلَوْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَفْلِينَ﴾ [يوسف: ٣]، فوصفه إن كان غفلة عن آيات الله قبل الوحي نافي ما قررته أولاً، ورده بقوله: (فاعلم أنه)، أى ما ذكر من وصفه بالغفلة، (ليس بمعنى الغفلة)، التى فى (قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ غَافِلُونَ﴾) [يونس: ٧]، فإن الغفلة فى هذه الآية غفلة عن العلم بالله وصفاته، وأول الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنَّنُوا بِمَا وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ غَافِلُونَ﴾ [يونس: ٧، ٨]، وهو، صلى الله تعالى عليه وسلم، معصوم عن هذه الغفلة.

(بل) معنى الغفلة المذكورة (ما حكى أبو عبيد الهروى) إمام أهل اللغة (أن معناه: لمن الغافلين عن قصة يوسف) مع أبيه وإخوته، عليهم الصلاة والسلام، فإنه صريح قوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَفْلِينَ﴾ [يوسف: ٣]، (إذا لم تعلمها إلا بوحينا)، قبل ما قصه الله تعالى عليه، والغفلة عن مثله مما لا يعلم إلا بالنقل ولا نقص فيه، وهذا أظهر من أن يذكر، فالفرق بين الغفلتين ظاهر، وفى التعبير بالغفلة إشارة استعداده للعلم بما لم يعلم، حتى كأنه عالماً به ونسيه.

(وكذلك)، أى ما ذكر مما يوهم ما لا يليق بعصمته قبل النبوة، (الحديث الذى يرويه) أبو يعلى الموصلى فى مسنده، و(عثمان بن أبى شيبه)، وهو من الحديثين، إلا أنه ضعيف على ما يأتى؛ لأنه نسب إليه أوهام، (بسنده عن جابر، رضى الله تعالى عنه)، كما قال أبو يعلى: حدثنا ابن أبى شيبه، قال: حدثنا جرير بن عبد الحميد الضبى، عن سفيان الثورى، عن عبد الله بن محمد بن عقیل، عن جابر بن عبد الله، رضى الله تعالى عنهما، (أن النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، قد كان يشهد)، أى يحضر (مع المشركين). بمكة فى صغره (مشاهدهم)، أى محل اجتماعهم عند أصنامهم، وهذا هو محل الإنكار من هذا الحديث، فإنه لم ينقل ذلك عنه إلا فى رواية ذكرها السهلى، وقال: إنها مرة واحدة على ما فيها، وكان ذلك بإلحاح عليه من عمه أبى طالب، ثم لم يعد لها.

(فسمع ملكين خلفه) كانا موكلين به بحفظانه، (أحدهما)، أى أحد الملكين، (يقول



لصاحبه: اذهب حتى تقوم خلفه) تحفظه، (فقال الآخر: كيف أقوم خلفه) وأقرب منه (وعهده) مبتدأ خبره محذوف، أى قريب، والعهد بمعنى الزمان، كقولهم: فى عهد خلافة فلان، (باستلام الأصنام).

وفى الزاهر لابن الأنبارى: الاستلام افتعال من السلمة، وهى الحجر، ومعناه مس الحجر أو استفعال من من اللأمة، وهى السلاح، أى حصن نفسه بحمسه وحنف. وعن الفراء: استلمت الحجر واستألمته بالهمز. انتهى.

ولم يقف الدمامينى فى حاشية البخارى على هذا، فذكره بطريق البحث من عنده. وفى كشف الكشاف: إنه مأخوذ من عين لا من مصدر، وفيه صيرورة تقديرية، وهو افتعال للاختاذ والاختصاص، أى اتخذ سلمة وحجراً لنفسه يعظمه بالإشارة إليه بيده ومسه، ثم عم لكل تقبيل.

(فلم يشهدهم)، أى لم يشهد المشركين فى مشاهدتهم (بعد)، أى بعدما سمع من الملكين ما قالوا، وهذا الحديث مشكل، لما تقرر من أنه لم يكن على شىء مما كان عليه المشركون من ولادته إلى وفاته، صلى الله تعالى عليه وسلم، ورده المصنف، رحمه الله تعالى.

بقوله: (فهذا حديث أنكره أحمد بن حنبل جداً)، أى إنكاراً شديداً، ولم يقل بصحته، وأصل الجدل ضد الهزل، استعير لما ذكر، (وقال: هو موضوع)، وكذب لم يثبت والثابت خلافه، (أو شبيه بالموضوع)، على زنة فعيل، يعنى به أنه يشبه الموضوع بشدة ضعفه، وليس من الفضائل حتى تغفر روايته، وحرف بعضهم شبيه بتشبه تفعل منه، روى يشبه مضارع مجهول مشدد الباء.

(وقال الدارقطنى: يقال: إن عثمان وهم)، بوزن غلط، ومعناه: ويقال: وهم وأوهم، بمعنى غلط أيضاً، (فى إسناده، والحديث بالجملة)، أى إجمالاً، (منكر غير متفق على إسناده)، أى فى روايته، (فلا يلتفت إليه)، أى لا يعتبر، بل ينبغى تركه وعدم روايته أصلاً؛ لثبوت خلافه كما سيبينه المصنف، رحمه الله تعالى، وقال: إنه مما أنكر على عثمان، وقد أنكر عليه أحاديث أخر رواها مع أن الشيخين روى عنه بعض الأحاديث، وعثمان هو عثمان بن محمد بن أبى شيبة أبو الحسن العيسى الكوفى الحافظ، توفى سنة تسع وثلاثين، وقد ضعفوه، إلا أن ابن معين قال: إنه ثقة مأمون، والسعيد من عدت غلطاته.

ثم أشار إلى رده بعدما رد سنده بين الوهم فيه، فقال: (والمعروف عن النبى، صلى الله

تعالى عليه وسلم، خلافه)، أى ما يخالفه معنى، (عند أهل العلم) بالحديث وبأحواله، صلى الله تعالى عليه وسلم، (من قوله)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (بغضت)، بالتشديد والبناء للمجهول، (إلى الأصنام)، أى جعلنى الله مجبولا على عدم حبها، وهو يقتضى ظاهراً أنه لم يشهد مشاهدتها ولم يوافق قومه فى أمرها.

(ومن قوله فى الحديث الآخر الذى روته أم أيمن) حاضنته، صلى الله تعالى عليه وسلم، وهى أم أسامة، واسمها بركة، وهى صحابية وترجمتها مشهورة، وحديثها هذا رواه ابن سعد، عن ابن عباس، رضى الله عنها، (حين كلمه عمه) أبو طالب، (وآله فى حضور بعض أعيادهم)، وكان قال له، صلى الله تعالى عليه وسلم: يا بنى، لم لا تشهد مع قومك مشاهدهم عند أصنامهم، يريد بذلك أن يؤلف بينه وبينهم بإظهاره لموافقته لما هم عليه، لما رأى اجتنابه لهم ولأصنامهم، (وعزموا عليه)، أى ألخوا عليه وأقسموا عليه (فيه)، أى فى شأن الحضور معهم، يقال: عزم عليه، إذا أقسم، وهو قسم استعطاف وطلب، وضمير عزموا لأهل بيته لإخبارهم أبا طالب بأنه لا يريد ذلك.

وإليه أشار بقوله: (بعد) ظهور (كراهته لذلك)، أى لحضور مشاهدهم، (فخرج)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (معهم)، أى مع أهل بيته وقومه إلى أعيادهم وبجائعهم، (ورجع) من عندهم (مرعوباً)، أى ظاهراً عليه آثار الرعب والخوف، وفى نسخة منقولة من الأم: (فقال): الفاء فصيحة، أى فسأله عمه عن سبب رعبه، فقال: (كلما دنوت)، أى قربت (منها) لأمسها يبدى (من صنم)، بدل من قوله: منها، مفسر له (تمثل)، أى ظهر (لى شخص)، وهو ملك موكل بحفظه، صلى الله تعالى عليه وسلم، ظهر له على مثل (رجل أبيض طويل يصيح بى: وراءك)، بالنصب على أنه ظرف جعل اسم فعل، أى ارجع، (لا قمسه)، أى لا تمس صنماً منها بيدك كما يفعلون، وهذا سبب رعبه، صلى الله تعالى عليه وسلم؛ لأنه كان قبل بعثته وأنسه بالملائكة الكرام، عليهم الصلاة والسلام، (فلم يشهد)، أى لم يحضر، صلى الله تعالى عليه وسلم، (بعد)، مبنى على الضم، أى بعدما رأى ذلك الملك الموكل بحفظه، (عيداً) لهم مجتمعون فيه عند أصنامهم، وهذا مناف لقوله: إنه كان يشهد مشاهدهم، المقتضى لوقوع ذلك منه باختياره مراراً، فإن كان يقتضى تكرار ما بعدها كقولهم: كان حاتم يكرم الضيف، وهذا الحديث تقدمت الإشارة إليه فى الإسراء حين نفر البراق، وهو ضعيف أيضاً.

(وقوله فى قصة بحيرا) الراهب، بفتح الباء والمد والقصر، وقصته معروفة حين سافر، صلى الله تعالى عليه وسلم، إلى الشام مع عمه أبى طالب، ومر بصومعة بحيرا، ورأى السحاب تظله والشجرة التى نزل تحتها، صلى الله تعالى عليه وسلم، ثميل إليه لتظله،

وقصته مشهورة، (حين استحلف النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم)، أى أقسم عليه أو طلب منه أن يحلف (باللات والعزى)، اسم صنمين معروفين، (إذ لقيه بالشام)، أى قريباً منها أو بأرضها وإقليمها، (فى سفره مع عمه أبى طالب)، لما استصحب معه صغير، إلا أنه كان لا يفارقه سفرًا ولا حضرًا، (وهو صبي) صغير، (ورأى بحيرا) عند قدومه عليه (فيه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (علامات النبوة)، كتظليل الغمامة له وميل الشجرة لجانبه ونزوله، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى منزل كان الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، ينزلون فيه كما فصل فى قصته وإرهاصاته قبل النبوة.

(فاختبره بذلك)، وفى نسخة: فأخبره، أى أخبر بحيرا أبا طالب بذلك، أى بعلامات النبوة التى شاهدها فيه، (فقال له)، أى لبحيرا (النبي)، صلى الله تعالى عليه وسلم: (لا تسلمنى)، أصله كما فى نسخة: لا تسألنى، فخفف بحذف الهمزة بعد نقل حركتها، أى لا تقسم علىّ (بهما)؛ لما فيه من الشرك وتعظيم الأصنام، (فوالله) أقسم، صلى الله تعالى عليه وسلم، بالله إرشادًا له وبيانًا لما حقه أن يقسم به وتأكيّدًا لقوله: (ما أبغضت شيئًا) وكرهته (قط بغضهما)، أى كبغضى هما، (فقال له بحيرا: فبالله إلا ما أخبرتنى عما أمألك عنه، فقال) له، صلى الله تعالى عليه وسلم، وشرف وكرم: (سل عما بدا لك)، أى عن كل شىء خطر ببالك، وقد تقدم الكلام على هذا التركيب.

واعلم أن قصته، صلى الله تعالى عليه وسلم، مع عمه أبى طالب رواها ابن سعد فى طبقاته، وابن سيد الناس فى سيرته، وحاصلها بيانًا لما مر أن قريشًا كانوا يجتمعون فى كل سنة بمحل وراء ينبع يسمى: بولاه، بضم الباء أو فتحها، وواو مفتوحة وألف وهاء، اسم هضبة فيها أصنام لهم عيد فيه فى كل سنة، فقال أبو طالب وعماته له، صلى الله تعالى عليه وسلم: اذهب معنا لعيدنا، فأبى، فقال له أبو طالب: إنا نراك تخالفنا فى أمر آلهتنا، ونحن نخاف عليك من ذلك، وألخوا عليه حتى غضب أبو طالب، فلم يزالوا به، صلى الله تعالى عليه وسلم، حتى ذهب معهم، وبينما هو معهم ثمة غاب عنهم ما شاء الله، ثم رجع مرعوبًا فرعًا، فقالوا له: ما دهاك؟ فقال: «أخشى أن يكون بى لم»، فقالوا له: ما كان الله ليتليك بالشيطان مع ما فىك من خصال الخير، فما رأيت؟ قال: «إنى كلما دنوت من صنم منها، يميل إلى رجل أبيض طويل ينادينى: وراءك يا محمد لا تمسه»، ثم ما عاد صلى الله تعالى عليه وسلم إلى عيد لهم حتى نبيء<sup>(١)</sup>. وأما قصة بحيرا، فمذكورة أيضًا فى السير، وقد عرفت محصلها.

(١) أخرجه ابن سعد فى الطبقات (١/١٠٣)، وأبو نعيم فى الدلائل (١/٥٩).

(وكذلك)، أى مثل ما ذكر فى الدلالة على خلاف ما رواه ابن أبى شيبه، أو مثل ما تقدم من نزاهته، صلى الله تعالى عليه وسلم، عما كان عليه أهل الجاهلية، (المعروف من سيرته)، عليه الصلاة والسلام، وأحواله المروية عنه فى السير، (وتوفيق الله له) بهدأيته وخلوص طويته من ابتداء خلقته إلى وفاته، والمعروف مبتدأ خبره قوله: (أنه كان قبل نبوته)، بفتح همزة أنه، وقوله: كذلك، مبتدأ خبره الجملة التى بعده، أو إنه مبتدأ مؤخر، وكذلك خبر مقدم، والمعروف بدل من اسم الإشارة، (بخالف المشركين فى وقوفهم بمزدلفة فى الحج، فكان)، صلى الله تعالى عليه وسلم، إذا حج (يقف بعرفة)، اسم مكان معروف يقف به الحاج ويسمى عرفات أيضاً، ويقال: المعروف والتعريف، قال ابن دريد فى مقصورته:

ثم أتى التعريف بفر وخبثا

وأصله الوقوف بعرفة، وعرفة علم منقول من جمع عارف سمي به لتعارف آدم وحواء فيه، وقيل: إن عرفة اسم مولد، ويرده حديث: «الحج عرفة»، وقيل: عرفات اسم المكان، وعرفة اسم يوم الاجتماع، وفيه كلام ليس هذا محله.

(لأنه)، أى عرفة، (كان موقف إبراهيم) الخليل، عليه الصلاة والسلام، فهداه الله لاتباع شريعته ومخالفة الجاهلية فيما كانوا عليه، وكانت قريش تقف بمزدلفة؛ لأنها من الحرم، وسائر العرب تقف بعرفات، وهى خارجة عن الحرم، فخالفهم، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى ذلك كما فى صحيح البخارى، وفى هذا نزل: ﴿ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩] الآية.

\* \* \*

### (فصل) فى حكم عقد النبى ﷺ فى

#### التوحيد والشرع والمعارف والأمور الدينية

(قال القاضى أبو الفضل) هو كنية المؤلف عياض، رحمه الله تعالى، (قد بان)، أى ظهر واتضح (بما قدمناه) فى هذا الباب (عقود الأنبياء)، عليهم الصلاة والسلام، جمع عقد، وهو الجزم والتصميم، مستعار من العقد، وهو جمع الأطراف (فى التوحيد)، أى اعتقاد وحدانيته تعالى، وعدم الشرك (والإيمان)، أى التصديق بكل ما يجب الإيمان به، (والوحي) النازل عليه من الله تعالى، (وعصمتهم فى ذلك)، أى حفظهم من اعتقاد خلاف ذلك المذكور كله، (على ما بيناه) فى هذا الفصل الذى قبل هذا، (فأما ما عدا هذا الباب)، أى غير ما ذكر من التوحيد والإيمان والوحي وعصمتهم فيه، (من عقود

قلوبهم)، أى جزمها، وهو بيان لما عدا، (فجماعها)، بكسر الجيم، بمعنى جميع ومجتمع، والمراد جملة ما يجمعها، أى جملة عقود قلوبهم فى غيرها، (ألها) أى قلوبهم كلها، (ملوثة علمًا و يقينًا)، نصب على التمييز، والمراد بما عداها ما لا بد من علمه، كأحوال الآخرة والبرزخ والملائكة، (على الجملة)، أى هذا حالها إجمالاً لا تفصيلاً؛ لأنه لا يحصى لكثرتها، (وإنها قد احتوت)، أى اشتملت وجمعت.

وقوله: (من المعرفة والعلم)، بيان لما تقدم عليه بناء على جواز تقدم من البيانية على مبينها، كما ذهب إليه بعض النحاة، ومن منعه يقدر له مبيناً يبينه ما يأتى، والفرق بين المعرفة والعلم أن الأول متعلق بالجزئيات والعلم بغيرها، أو مما يسبقه جهل، ولذا قيل: إنه لا يطلق على الله معرفة، إلا أن ابن جماعة اعترض عليه، وقال: إنه ورد فى الحديث ما يخالفه، وقد بيناه فى غير هذا المحل، (بأمور الدين والدنيا)، جزئياتها وكيالاتها، (ما لا شىء فوقه)، أى يزيد عليه ويفضله، وفوق ضد تحت، ويكون فى المكان والزمان، والجسم والعدد ونحوه، فاستعيرت لما ذكر كما قاله الراغب.

(ومن طالع الأخبار)، أى اطلع على ما فى كتبها، والمطالعة تختص عرفاً بالنظر فى الكتب وقراءتها، (واعتنى)، أى اهتم واشتغل (بالحديث) النبوى رواية ودراسة (وتأمل)، أى فكر ودقق النظر، وأصله مفعول من الأمل استعير لما ذكر، (ما قلناه) فيما تقدم (وجده) محققاً كما قلناه، (وقد قدمنا منه)، أى من الأمور المتعلقة بعقد قلوب الأنبياء فى ما ذكر، (فى حق نبينا، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى الباب الرابع)، فيما أظهره الله على يديه من المعجزات وشرفه به من الخصائص والكرامات فى القسم الأول، (أول قسم من هذا الكتاب ما ينبى عليه ما وراءه)، أى مع ما ذكر بعده فى هذا الكتاب، فعلى معنى أو محتوياً ذلك عليه، (إلا أن أحوالهم فى هذه المعارف تختلف) استثناء منقطع كالاستدراك على ما قبله، أى لكن أحوالهم مختلفة، فبعضهم له مرتبة فيها أعلى مما عداه كنبينا، صلى الله تعالى عليه وسلم، فالتفاوت لا ضرر فيه.

وقال الباقلانى: يجوز عقلاً عدم معرفة النبى ببعض شرائع من قبله، وعدم معرفته ببعض الفروع الفقهية التى فرعها الفقهاء، لكنه إذا سئل عنها لا بد أن يعرفها، وكذا علمه باللغات، بشرط أن لا يخل بالتوحيد كما قيل فيه نظر لا يخفى.

(فأما ما تعلق منها)، أى من العلوم المفهومة من السياق لا بالعقود (بأمور الدنيا)، كأمر المعاش وأحوال الناس، (فلا يشترط) بالياء التحتية، مبنى للمفعول ونائب فاعله العصمة فى قوله: (فى حق الأنبياء العصمة من عدم معرفتهم ببعضها)، ويجوز أن يكون

مبنياً للفاعل، ونصب العصمة على المفعولية، والضمير فيه للعلماء، وأجاد في قوله: ببعضها؛ لأن عدم معرفتها بالكلية ينافي شدة فطنتهم وسلامة عقولهم، والمراد ما لا تعلق له بالدين أصلاً، فيجوز عدم معرفتهم بذلك، (أو اعتقادها على خلاف ما هي عليه)، كقصة تأبير النخل وسيأتي، ورجوعه، صلى الله تعالى عليه وسلم، لرأى الحجاب بن المنذر في بدر، والمراد بالاعتقاد ما يشمل الظن لا الجازم منه.

(ولا وسم)، فتح الوار وسكون الصاد المهملة، أى لا عيب ولا نقص تقصير (عليهم)، أى عائد على الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، (فيه)، أى فى عدم معرفته، وبين علته بقوله: (إذ همهم)، جمع همة، وهى العزيمة، من هم بالأمر، إذا عزم عليه، (متعلقة)، أى مشغولة (ب) أمور (الآخرة وأنبائها)، جمع نبأ، وهو الخبر، وعبر به؛ لأنها إنما تعلم بالوحي وإخبار الله لهم بها، (وأمر الشريعة وقوانينها)، وهو لفظ رومى معرب، (وأمر الدنيا تضادها)، أى تحالفها، فلاشتغال بها لا يليق بعلو همهم، (بخلاف غيرهم من أهل الدنيا)، أى غير الأنبياء، عليهم السلام، من الناس (الذين يعلمون) بدل من أهل الدنيا تلويحاً؛ لأن علمهم لا يعتد به؛ لأنهم إنما يعلمون (ظاهراً من الحياة الدنيا)، ففيه إشارة لبلادتهم وأنهم إنما يعلمون ظاهر زخارفها الذين يتمتعون به دون باطنها الذى يستعدون به للآخرة، ويتزودون به لدار القرار من صالح الأعمال، وتكثير ظاهراً إشارة إلى أنه متاع قليل، ﴿وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾ [الروم: ٧] عنها لا يخطر ببالهم تدارك ما يلزمهم منها، فهم كالأنعام، وهم الثانية تكرير للأولى، وغافلون خبرها أو مبتدأ خبره غافلون، والجملة خبر الأولى.

وعلى كل حال فيه تأكيد لغفلتهم، وهو اقتباس، وأشار بالمضادة إلى أن المراد بالدنيا ما تمحض لها كرياضتها وجاهها ولذائذها، بخلاف بيان أمور المعاملات، فإنها أمور شرعية يلزمهم بيانها، فلا وجه لذكره هنا؛ لأنه سيأتى، وإليه أشار بقوله: (كما سنيين هذا فى الباب الثانى، ولكنه)، ضمير شأن، وهو استدراك عما قبله، (لا) يصح أن يقال: إنهم لا يعلمون شيئاً من أمور الدنيا) أصلاً، (فإن ذلك)، أى عدم علمهم بشيء منه (يؤدى إلى) نسبتهم إلى ما لا يليق بهم من (الغفلة والبله)، أى شدة البلادة وعدم الإدراك، (وهم المنزهون عنه)، أى عما ذكر من الغفلة والبله؛ لكمال عقولهم وتمام خلقتهم، فالله نزههم وأبعد خلقهم عن مثله، وأشار بتعريف الطرفين لكماهم فيه، حتى كأنه مخصوص بهم، والحاصل أن الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، كلهم لابد لهم من العلم بالعقائد والشرائع، والوحي يقيناً من غير شك وشبهة.

وأما أمور الدنيا لبخسها، فلا يلزم العلم بها لكنهم، عليهم الصلاة والسلام، لكونهم

أكمل الناس فطنة وعقلاً لا يكثر عدم علمهم بها، وإنما يكون ذلك من النادر، وليس في كلامه هنا ما يقتضى أن كل نبي أكمل أهل زمانه وأعلمهم، كما قيل، وهو غير مسلم؛ لقول ابن الهمام: إنه أكمل أهل زمانه ممن ليس بنبي، وقيده في الكشف بمن أرسل إليه، وهو الحق، فلا يلزم أن يكون موسى، عليه الصلاة والسلام، أعلم من الخضر، عليه الصلاة والسلام؛ لأنه لم يرسل إليه ولا يحتاج إليه أن يقال: إنه موسى بن ميثا، لا موسى بن عمران.

(بل قد أرسلوا إلى أهل الدنيا وقلدوا)، بالبناء للمجهول، أى ولوا وحكموا، ومنه تقليد القضاء، وهو فى الأصل من قلادة العنق، (سياستهم)، أى ضبط أمورهم أمراً ونهياً بالقهر، وأصلها القيام على الشيء بما يصلحه، (وهدايتهم)، أى إرشادهم لكل خير فى الدارين.

(والنظر فى مصالح دينهم ودنياهم)، ببيان ما ينتظم به صلاح المعاش والمعاد، (وهذا)، أى النظر والسياسة، (لا يكون) ويوجد (مع عدم العلم بأمور الدنيا بالكلية)، بأن لا يعلم شيئاً منها أصلاً؛ لأنه مانع للنظر فى أحوالهم، لكن العلم بها ليس مقصوداً لهم بالذات، (وأحوال الأنبياء)، صلوات الله وسلامه وتحياته عليهم أجمعين، (وسيرهم) جمع سيرة، وقد تقدمت (فى هذا الباب)، أى فى هذا النوع من العلم، وهو العلم بأمور الدنيا، (معلومة). بما اشتهر من أخبارهم (ومعرفتهم بذلك) المذكور (مشهورة) لا تخفى على أهل العلم.

(وأما إن كان هذا العقد)، أى عقد قلوبهم بالاعتقاد الجازم، (فيما يتعلق بالدين)، وإن كان له تعلق بالدنيا كالمعاملات، (فلا يصح من النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، إلا العلم به) يقيناً وجزماً من غير شك وشبهة فيه، (ولا يجوز عليه جهله جملة)، أى لا يجهل شيئاً منه، ولا يخفى عليه شيء من جملة، ويجوز أن يراد بالجملة الإجمال، أى يعلم علماً إجمالياً أنه يجب اعتقادنا أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، لا يجهل شيئاً بما له تعلق بالدين، وقيل: إنه قيد للنفى، أى انتفى جهله به انتفاء كلياً، فيعلم جميع ذلك.

(لأنه)، أى علمه بذلك (لا يخلو) علمه من (أن يكون حصل عنده ذلك) العلم صادراً (عن وحى من الله) بإرسال ملك ونحوه، (فهو ما)، أى أمر (لا يصح الشك منه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (فيه)، أى فى الوحي وما يتعلق به بناء (على ما قدمناه)، كما علمته قبل هذا، وإذا لم يحصل منه أدنى شك فى شيء من ذلك، (فكيف الجهل)، أى فكيف يصح منه جهل بشيء منه، وهو إنكار لجهله بإنكار كلفيته وحاله على طريق

برهاني؛ لأنه إذا وقع لابد أن يقع على كيفية مخصوصة.

(بل حصل له العلم اليقين)، أى المتيقن واستدركه؛ لأنه لا يلزم من عدم العلم تيقن ضده، (أو يكون فعل ذلك) الأمر المتعلق بالدين ببيان أحكامه حلاً وحرمة ونحوه (باجتهاده)، وهو افتعال من الجهد، وهو الطاقة والوسع، وبذله فى تحصيل المطلوب، وهو تحصيل الحكم مما أعلمه الله تعالى واستخرجه من قواعد الدين بالتفاته إليه، (فيما لم ينزل عليه فيه شيء) من الوحي فى بيان حكمه، فيعلم حكمه بذلك، وهو فى غيره تحصيل ظن بحكم شرعى استخرجه من نص ونحوه.

(فعلى القول بتجويز وقوع الاجتهاد منه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (فى ذلك)، أى فيما لم ينزل عليه وحى فيه، (على قول المحققين) الذاهبين لجواز اجتهاده، وهو القول الصحيح، ثم على هذا هل يجوز وقوع الخطأ منه فيما اجتهد فيه؟ فمنعه بعضهم وجوزه بعض، مع الاتفاق على عدم إقراره صلى الله تعالى عليه وسلم على الخطأ، وهذا رجحه كثير من الأصوليين، وذهب كثير منهم إلى ترجيح عدم وقوع الخطأ فى اجتهاده أصلاً، وإليه مال المصنف، رحمه الله تعالى، وأدلتهم مبسطة فى كتب الأصول، فمن أرادها فليأخذ الماء من مجاريه.

(وعلى مقتضى)، بصيغة المفعول، أى على ما يقتضيه ويدل عليه لزوماً، (حديث أم) المؤمنين هند بنت أبى أمية المشهورة بأم (سلمة)، رضى الله تعالى عنها، بفتحات فيما روته عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، أنه قال: (إني إنما أفضى بينكم برأى) واجتهادى (فيما لم ينزل على فيه شيء)، أى فيما لم ينزل من الله فيه شيء من وحيه، وهو صريح فى وقوع الاجتهاد منه، صلى الله تعالى عليه وسلم، (خرجه الثقات)، أى رواه مسنداً من يوثق به، كأبى داود وغيره، فهو حديث صحيح دال على صحة اجتهاده، صلى الله تعالى عليه وسلم.

وسبب هذا الحديث، أنه عليه الصلاة والسلام، أتاه رجلان يختصمان فى مواريث وأشياء قد درست، فقال: «إني...» إلى آخره، وهو كما علمت دليل على جواز اجتهاده ووقوعه منه خلافاً لمن يجوز أو جوزه، وقال: لم يقع؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَطَّقُ عَنِ الْمَوْتِ﴾ ٢١٠ ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٣، ٤]، أو خصه بالحروب؛ لأن اجتهاده فى حكم الوحي؛ لاستنباطه منه بالقياس، فليس هوى، وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «لا أدري»، فى بعض الأحيان، لا ينافيه لعدم ظهور القياس له، والقياس مستند إلى الوجه؛ لقوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر: ٢].



(وكتفصة أسرى بدر)، جمع أسير كأسارى، وهما بمعنى، وقيل: الأسرى، من لم يوثق، والأسارى الموثقون، وهم سبعون رجلاً، والقصة كما في صحيح مسلم أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، قال لأبى بكر والصحابه: «ما ترون فى هؤلاء؟»، فقال أبو بكر، رضى الله عنه: بنو العم والعشيرة، أرى أن تأخذ منهم فدية يكون لنا بها قوة على الكفار، فعسى الله أن يهديهم إلى الإسلام، فقال رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم: «ما تقول يا عمر؟»، فقال: أرى أن تضرب أعناقهم، فإنهم أئمة الكفر وصناديده، فنزل: ﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُنْخَضَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٦٧] بعدم الفدية، فجلس، صلى الله تعالى عليه وسلم، هو وأبو بكر يكيان، فقال لهما عمر: لما تبكيان؟ أخيراني، فإن وجدت بكاء بكيت وإلا تباكيت، فقال، صلى الله تعالى عليه وسلم: «أبكي لما عرض من الفداء، لقد عرض عذابهم أدنى من هذه الشجرة لشجرة عنده»<sup>(١)</sup>، وتقدم ذلك مع ما فيه، فهذا دليل على وقوع الاجتهاد منه، صلى الله تعالى عليه وسلم، كما علمته.

(و) كقصة (الإذن للمتخلفين) عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى غزوة تبوك، فإنه أذن لجماعة استأذنوه فى القعود عنها، فأذن لهم باجتهاد منه، ولم ينتظر الوحي، فعاتبه الله على ذلك مع لطفه فى تقديم العفو عنه بقوله: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾ [التوبة: ٤٣] الآية؛ لأنه كان مع من استأذنه واعتذر بأعذار بعض المنافقين لم يعرف نفاقهم، حتى نزلت آية التوبة عليه (على رأى بعضهم)، راجع للقصتين أو للثانية فقط، فإنه قيل: إن ذلك كان باجتهاد من أصحابه بناء على جواز وقوع الاجتهاد منهم عنده، صلى الله تعالى عليه وسلم، بناء على أن العتاب لهم، وخطابه لقبوله له وإقرارهم، مع أنه خلاف الأولى، أو أن الله تعالى خيره فى ذلك قبل، وأذن له، ولا اجتهاد فيه، وإنما كان عليه أن ينتظر الوحي أن يبين الأولى به، وفيه مباحث وأنظار دقيقة.

(فلا يكون أيضاً ما يعتقده مما يشره اجتهاده)، أى يترتب عليه، ويكون ثمرة له، ومن بيانية أو تبعية أو تجريدية، (إلا حقاً) موافقاً للواقع (وصحيحاً) فى نفسه بقطع النظر عن الواقع ومطابقته، وهذا بناء على أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، لا يخطئ فى اجتهاده أصلاً، كما ارتضاه الغزالي وبنى عليه أنه يجوز القياس على ما اجتهد فيه، وهو اللاتق بمقام النبوة، ومثله فى هذا كله سائر الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام.

(١) أخرجه مسلم (١٧٦٣/٥٨)، وابن جرير فى تفسيره (٣١/١٠)، والبيهقى فى دلائل النبوة (١٣٧/٣).

وذهب ابن الحاجب وغيره إلى أنه يقع منه الخطأ نادراً، إلا أنه لا يقر عليه، وليس ما استدلوا به خطأ، بل خلاف الأولى، فإن أرادوه ارتفع الخلاف، فتدبر (هذا) القول من أن اجتهاده، صلى الله تعالى عليه وسلم، لا يكون إلا حقاً صحيحاً، (هو الحق الذي لا يلتفت) ولا يعتد (إلى خلاف من خالف فيه) بأن قال: لا يجتهد أصلاً أو يقع في اجتهاده الخطأ أو اجتهاده مخصوص بالحروب، (من أجاز عليه الخطأ في الاجتهاد) ونحوه، وهذا وقع في بعض النسخ وسقط من بعضها، (أن لو قام عليه دليل لا على القول بتصويب المجتهدين)، بصيغة التثنية أو بصيغة الجمع، أى موافقة حكم كل منهما أو منهم للصواب، وقوله: (الذى هو الحق والصواب)، مفعول تصويب فى محل نصب، أى ما اعتقده كل موافق للحق والصواب، فكل مجتهد مصيب، كما قيل:

رمى فأصاب قلبي باجتهاد صدقتم كل مجتهد مصيب

أو الذى مبتدأ خبره قوله: (عندنا)، وهو أحد قولين، ورجحه المصنف والأشعرية، فالضمير راجع للأشعرية، (ولا على القول الآخر) الذى ذهب إليه الجمهور القائلون (بأن الحق فى طرف واحد)، غير معين، فالآخر خطأ، إلا أنه لا إثم عليه فيه، وهذا فى غير النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم؛ لأنه لا يخطئ أو لا يقر على الخطأ؛ (لعصمة النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم)، أى لعصمة الله تعالى له (من الخطأ فى الاجتهاد فى الشرعيات)، قيده به؛ لأنه محل الخلاف بخلاف العقائد وأمور الآخرة كما تقدم، وما لا تعلق له بالدين، فإن الأول لا يجوز فيه الخطأ بالاتفاق، والثانى يجوز فيه بالاتفاق كما تقدم تفصيله.

ومحل الخلاف فى اجتهاد غير الأنبياء (ولأن القول فى تخطئة المجتهدين)، أى كلام الأصوليين فيما يتعلق به، (إنما هو بعد استقرار الشرع)، فلا يتصور بدونه اجتهاد؛ لأنه يكون قياساً على حكم شرع قبله، (ونظر النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، واجتهاده إنما هو فيما لم ينزل عليه فيه شيء) من الوحي، (ولم يشرع له قبل)، أى قبل اجتهاده فيه ونظيره؛ ليظهر له الصواب فى محل الاجتهاد، فلا يتصور خطأه؛ لأن خطأ المجتهد إنما يظهر بمخالفة نص أو إجماع أو قياس جلى، وقد تقرر أنه لم يسبق به شرع، وهذا دليل على أنه لا يقع الخطأ فى اجتهاد، صلى الله تعالى عليه وسلم، وفيه بحث؛ لأن الاجتهاد بالنظر فى نظائره، فإن أراد أنه لم ينزل شيء فى عينه فمسلم، لكنه لا يمنع الاجتهاد، وإن أراد شيء من نوعه وأشباهه فممنوع، فهذه مغالطة وتوهم، فتأمل.

(هذا) المذكور فيما أوحى الله إليه، أو عمل فيه برأيه واجتهاده فيما لم ينزل فيه

شئ، (فيما عقد)، صلى الله تعالى عليه وسلم، أى علمه علماً جازماً أو عزم (عليه قلبه) الشريف، وأعمل فيه فكره من أمور الدين التى لا بد منها، سواء كان من العقائد وأمور الوحي مما لا بد من علمه من غير شك فيه، أو من الشرع المعلوم بالوحي أو الاجتهاد، كما فصله، وليس هذا مخصوصاً بالاعتقادات كما قيل، (فأما ما لم يعقد) النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، (عليه قلبه) ولم يعلمه علماً جازماً، (من أمر النوازل)، جمع نازلة، وهى القضية التى تحدث له ويحتاج لبيان الحكم فيها، وقوله: (الشرعية)، أى المتعلق بها حكم شرعى من حل وحرمة ونحوه.

(فقد كان)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (لا يعلم) شيئاً (منها أولاً)، أى فى ابتداء بعثته، وقبل الوحي والإذن له فى التشريع، (إلا ما علمه الله تعالى) بالوحي إليه (شيئاً فشيئاً)، أى شيئاً بعد شئ على سبيل التدرج بحسب الوقائع وأسبابها المقتضية لبيانه لها، وهذا منصوب على الحال، كعلمته النحو باباً باباً؛ لأنه مأول بفصل ونحوه، وليس الثانى تأكيداً، وتفصيله فى كتب العربية، (حتى استقر علم جملتها)، أى علم جميعها (عنده)، أى فى علمه وحفظه لما نزل عليه منها، (إما بوحي من الله أو إذن له) فى (أن يشرع فى ذلك)، بفتح أوله وثالثه المخفف، أو بضم أوله وكسر ثالثه المشدد، أى يأخذ فى بيانه، أو يبين ما حكم الشرع فيه برأيه واجتهاده، (ويحكم) فى القضايا (بما أراه الله)، أى عرفه وعلمه بوحي منه، أو إلهام ونظر فيما أنزل عليه، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ (النساء: ١٠٥)، والآية دالة على اجتهاده المأذون له فيه، وأنه مصيب فيه.

(وقد كان) صلى الله تعالى عليه وسلم (ينتظر الوحي فى كثير منها)، أى من النوازل الواقعة؛ ليعين الله له الحكم فيها ويجتهد فى قليل منها أحياناً، (ولكنه لم يمت حتى استقر علم جميعها عنده)، أى تحقق، صلى الله تعالى عليه وسلم، وتقرر عنده العلم بجميع الأحكام الشرعية اللازمة، ولذا قال الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، وفى نسخة: استفرغ، بقاء وغين معجمة، أى استوفى واستكمل، وهو استعارة من استفراغ الماء وصبه، كأنه أفاض ماءه على العطاش، (وتقررت) وتحققت (معارفها)، أى العلوم بالأحكام الشرعية وجزئياتها (لديه)، أى عنده وعند أمته (على التحقيق)، أى متيقنة محققة بلا تردد، (ورفع الشك والريب)، أى الاشتباه فى شئ منها، (والنفاء الجهل) عن أمته.

(وبالجملة)، أى إجمالاً، وقد يراد بهذه الكلمة على كل حال، وبكل وجه (فلا يصح) ولا يجوز عقلاً وشرعاً (منه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، ومن كل نبى (الجهل بشئ من

تفاصيل الشرع)، أى شرعه، صلى الله تعالى عليه وسلم، (الذى أمر)، بالبناء للمفعول، أى أمره الله تعالى (بالدعوة)، أى دعوة أمته (إليه)، أى إلى اتباعه والعمل به؛ لأن جهله به ينافى أمره بدعوته، (ولا تصح دعوته إلى ما لا يعلمه)؛ لأنه طلب للمجهول، وهو ممتنع عقلاً وشرعاً، وعبث غير مفيد، فكان، صلى الله تعالى عليه وسلم، أعلم الناس بأحكام ربه، وله الولاية العامة على جميع خلقه، والإمامة العظمى، فكان يحكم بالقضاء والسياسة والإفتاء، ويحكم بالظاهر والباطن كالحضر، عليه الصلاة والسلام، كما قاله السيوطي، والفرق بين أحكامه بما ذكر فصله السبكي والعراقي في قواعده، وللعلامة أبي شامة فيه تأليف مستقل لا يستطيع هذا المقام تفصيله، وإن تكلم بعضهم فيه هنا كلاماً غير مهذب، فإذا أردت تحقيقه، فانظر كلام القوم فيه.

(وأما ما تعلق بعقده)، أى يجزم قلبه فيما بصره الله تعالى به، عليه الصلاة والسلام، (من ملكوت السموات والأرض)، الملكوت مبالغة فى الملك، كالرهبوت والجبروت، وقد يخص بغير المشاهد، كعالم الأمر كما مر، والمراد علمه، صلى الله تعالى عليه وسلم، بحقيقة الأجرام العلوية، وأنها حادثة مستغن عنها وما فيها من الملائكة الموكلين بها، والكواكب التى خلقت فيها زينة لها وهداية لخلقها، وعلامات لحكم الهيئة، وكذلك الأرض التى جعلها الله مقر العبادة، وعلمه بما فيها علماً اطلع به على حقيقتها، وما أودعه فيها، وليست كما تزعم الفلاسفة وأهل الطبيعة من أمور مخرومة القواعد كثيرة المفاصد.

(وخلق الله)، أى مخلوقاته التى بثها فيهما وأودعها حكماً تحار فيها العقلاء، وفى كل شىء له آية، تدل على أنه الواحد، (وتعين أسمائه الحسنى) الدالة على ذاته وبديع صفاته، وفى قوله: تعيين، إشارة إلى أنها توقيفية، فلا يطلق عليه إلا ما ورد به إذن شرعى، والكلام عليها مفرد بالتأليف، وأجل ما صنف فيها كتاب الإمام القرطبي، وقيل: يصح أن يطلق عليه كل اسم ثبت اتصافه به مما لا يوهم نقصاً، وقيل: يجوز ما كان على سبيل التوصيف، والكلام عليه مفصل فى كتب الأصول.

(وآياته الكبرى)، إن عجائب مخلوقاته الدالة على عظمتها، والكبرى بمعنى العظمى، مما أخبر عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، مما شاهده فى نفس الإسراء كما تقدم، (وأمر الآخرة)، كالخشر، والنشر، وأحوال الموقف، والصراط، والميزان، والنفخ فى الصور.

(وأشراط الساعة)، أى علامتها الدالة عليها، جمع شرط بفتحتين، وفى الأساس يقال لأوائل كل شىء: أشراط، ومنه أشرط إليه رسولاً، إذا قدمه، وأشراط الساعة مشهورة،

والساعة مقدار من الزمان، ثم خص بالقيامة، وقيل: الأشراف تختص بعلاماتها الصغار، كما نقله الخطابي، عن أبي عبيدة، والمشهور شمولها للصغار والكبار، كخروج المهدي والدجال.

(وأحوال السعداء والأشقياء) في البرزخ والدنيا والآخرة، وما لهم من نعيم وعقاب، (وعلم ما كان) من أحوال الأمم السالفة، وما كان في ابتداء خلق العالم. (وما يكون) بعده من الفتن وغيرها، كما في حديث حذيفة المشهور، (مما لا يعلمه إلا بوحى) أعلمه الله به في المغيبات.

(فعلى ما تقدم)، أى واقع على أسلوب ما تقدم، والفاء فى جواب إما (من أنه) بيان لما تقدم (معصوم فيه) عن الخطأ والشك فى شيء منه، (لا يأخذه)، أى لا يعرض له ولا يطرأ عليه، (فما أعلم)، بالبناء للمجهول، أى أعلمه الله بوحيه، وجوز فيه البناء للفاعل، أى أعلم به أمته (منه)، أى مما ذكر، (شك ولا ريب)، وتردد فى علمه به، (بل هو فيه)، أى فيما أعلم به، (على غاية اليقين) والجزم به بلا تردد، فقلبه، صلى الله تعالى عليه وسلم، مطمئن بعلمه لا يقلق ويضطرب؛ لأن أصل معنى الريب الاضطراب كما حققه أهل اللغة.

(لكنه) استدراك من كونه على غاية من اليقين؛ لأنه ربما يتوهم إحاطة علمها بتفاصيلها، فلذا قال: (لا يشترط له العلم بجميع تفاصيل ذلك)؛ لأنه مما يعجز عنه البشر، (وإن كان عنده)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (من علم ذلك ما ليس عند جميع البشر) سواء؛ لما خصه الله به من اطلاعه على ما لم يطلع عليه أحد غيره؛ (لقوله)، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى حديث رواه البيهقي: (إني لا أعلم إلا ما علمنى ربي)، أى لا أعلم شيئاً مما يخفى على الناس إلا بتعليمه تعالى، (ولقوله)، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى حديث روى فى الصحيحين: (ولا خطر)، أى طرأ علمه (على قلب بشر)، أى أحد من الناس، هو حديث قدسى، أوله: «أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، بله ما اطلعتم عليه، اقرأوا إن شئتم: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾» [السجدة: ١٧ الآية]، ففيه دليل على أن من أحوال السعداء ما لم يطلع عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، وبله اسم فعل بمعنى دع، والآية أيضاً تدل على أن الله تعالى أخفى ذلك عن أنبيائه من أحوال السعداء التى تتجافى جنوبهم عن المضاجع، وقرة العين سرورها، إما لأن دمة السرور باردة، أو لأنها تفر وتسكن لعدم التفاتها لغير ما هى فيه.

(و) مما يدل على أن الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، قد يخفى عليهم بعض العلوم، (قول موسى) كلم الله تعالى، عليه الصلاة والسلام، وهو من كبار الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، (للخضر) في قصته التي قصها الله تعالى في القرآن: ﴿هَلْ أَتَيْتَكَ عَلَىٰ أَنْ تَعْلَمَ مِنَّا عَلِمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦]، وموسى هو ابن عمران، وما روى عن نوف البكالي من أنه موسى بن ميثا، وهو نبي آخر من بنى إسرائيل، ليس من أولى العزم، هو قول أهل الكتاب، يرون أن موسى الكليم مقامه أجل من أن يتعلم من غيره، وقد نقل ما قاله نوف لابن عباس، رضى الله تعالى عنهما، فقال: كذب عدو الله، وإنما هو ابن عمران، واستشكل هذا بأن نوفاً تابعى صالح ثقة، فكيف يقال: إنه عدو الله، فقيل: إنه قصد زجره في حال شدة غضبه وتهوره، لما سمع ما يخالف ما صح عنده عن رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم.

وأما كونه استعارة، كقاتله الله، فليس بشيء، والخضر هو صاحب موسى، عليه الصلاة والسلام، وهو بليا بن ملكان، والكلام فيه هل هو ولى أو ملك، وهل هو حى الآن مشهور، وللعلامة الخيضرى فيه كتاب سماه الروض النضر فى أحوال الخضر، لم يدع فيه مقالاً لغيره يحتاج إليه، وخضر كحذر، لقبه سمي به؛ لأنه كان إذا جلس على أرض اخضرت، وقصته معلومة، وتفسير هذه الآية قد كفيينا مؤنته، ووجه استشهاد المصنف بهذه الآية والقصة غنى عن البيان.

(و) مما يدل على أن النبي لا يجب أن يعلم تفاصيل كل شيء، (قوله) صلى الله تعالى عليه وسلم فى حديث صحيح رواه الديلمى، عن أنس، رضى الله عنه، فى بعض الأدعية المأثورة عنه صلى الله تعالى عليه وسلم: (أَسْأَلُكَ) يَا اللَّهُ (بِأَسْمَائِكَ الْحُسْنَى)، تأنيث أحسن، وأسماءه عز وجل كلها حسنة، لما دلت عليه من المعانى الجليلة، والحسن فى العرف العالم، يقال لما يدرك بالبصر، وأكثر ما جاء فى القرآن لما تستحسنه البصيرة، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ [الزمر: ١٨]، كما قاله الراغب فى مفرداته، (ما علمت منها وما لم أعلم)، بدل من أسمائك، وهذا الحديث يدل على أن لله أسماء لم يعلمها صلى الله تعالى عليه وسلم مما لا يعلمه إلا الله ولا ضير فى مثله.

(قوله)، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى حديث رواه أحمد فى مسنده فيه: (أَسْأَلُكَ بكل اسم هو لك)، أى مخصوص لك، (سميت به نفسك)، أى ذاتك، وفيه دليل على صحة إطلاق النفس على ذاته من غير مشاكلة خلافاً لمن منعه، وفيه لبعض المحققين تفصيل حسن، وهو أنه إن كان بمعنى الذات صح إطلاقه مطلقاً، نحو: ﴿كُتِبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ

الرَّحْمَةِ ﴿[الأنعام: ١٢]، وإن كان بمعنى الروح ونحوه، كقوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، لم يطلق إلا مشاكلة فتدبر، (أو استأثرت به)، أى انفردت بعلمه دون غيرك، (في علم الغيب عندك)، أى فى جملة معلوماتك المغيبة عن غيرك، والشاهد فيه كالحديث الذى قبله.

(وقد قال الله تعالى)، مما يدل على أنه لا يحيط بجميع العلوم غيره: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦] هو أعلم وأعلى رتبة فى العلم، فهذا دليل على أن علم البشر متناه محصور. وقال القاضى فى تفسيره: المراد كل ذى علم من الخلق؛ لأن الكلام فيهم، ولأن العليم هو الله عز وجل، الذى له العلم البالغ، فلا فرق بينه وبين قولنا: فوق كل العلماء عليم، وهو مخصوص. انتهى.

وهو إشارة إلى دفع شبهة تقريرها، أن الله ذو علم، فهو داخل فى هذه الكلية، فيقتضى أن فوق الله عليم يعلم ما لم يعلمه، بأنها قضية مخصوصة بالمخلوقين، فالعليم الذى فوق كل ذى علم، هو الله لا غير، فهو عام مخصوص.

(قال زيد بن أسلم وغيره) فى تفسير هذه الآية إشارة لما قلنا: المراد أن رتبة العلماء لا تزال تترقى فى العلم، (حتى ينتهى العلم إلى الله تعالى)، فهو الذى فوق كل ذى علم فوقية بالغة إلى مرتبة ليس فوقها شيء أصلاً، فهو العليم المحيط علمه بكل شيء علماً بسائر الجزئيات علماً تفصيلياً خلافاً للفلاسفة القائلين بأنه يعلم الكليات دون الجزئيات وبطلان قولهم مذكور فى كتب الكلام، إلا أن النصير الطوسى قال فى مقالة له فى هذا المبحث: إن المخطئين لم يقفوا على مرادهم، وأنهم لم ينكروا ذلك، وهو كلام طويل لا يحيط به نطاق البيان هنا، وقد ذهب إلى ما قاله النصير ابن عربى فى فتوحاته وارتضاه بعض مشايخ عصرنا ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ﴾ [البقرة: ١٤٨]، ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾.

(وهذا)، أى انتهاء العلم إليه تعالى، (ما لا خفاء به) عند من له عقل سليم، (إذ معلوماته تعالى لا يحاط بها)، أى لا يقفون على جميعها ولا يحيطون بشيء من علمه، وقد أحاط بكل شيء علماً، وهو فى الأصل استعارة من إحاطة الحائطة بما فى داخله، (ولا منتهى لها)، عطف تفسير لعدم الإحاطة، (هذا)، أى ما ذكر فى عصمة النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، فيما يتعلق بعقد قلبه فيما ذكر فى هذا الفصل، كما أشار إليه بقوله: (حكم عقد) قلب (النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم)، أى اعتقاده الجازم فيما ذكر فى هذا الفصل (فى التوحيد)، المراد به ما يتعلق بالعقائد، (والشرع) ونحوه مما أوحى إليه،

(والمعارف والأمور الدينية)، من عطف بعض أفراد العالم عليه لمزيتة، والكلام على العلم وحقيقة علم الله الحضورى وما له وعليه مما تكلفت به الكتب الكلامية، ولكل مقام مقال.

\* \* \*

### (فصل) [فى إجماع الأمة على عصمة النبي ﷺ من الشيطان]

(واعلم أن الأمة) أى أمة الإجابة (مجتمعة على عصمة النبي)، أى حفظه، صلى الله تعالى عليه وسلم، (من الشيطان)، والتعريف فى النبي للجنس أو للاستغراق، ويجوز أن يكون للعهد، ويعلم غيره بطريق الدلالة، فإنه تعالى قال: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: ٤٢]، فإذا لم يكن له سلطان على خلص عباده، علم أنه ليس له تسلط على أنبيائه، عليهم الصلاة والسلام، بالطريق الأولى.

(وكفايته منه)، أى حمايته (لا فى جسمه بأنواع الأذى)، أى أذى الشيطان مما يكون من إصابته أو إصابة جنده من الجن، كالصرع والطاعون وذات الجنب، فإنها من الشيطان، ولذا لم يرض، صلى الله تعالى عليه وسلم، بلدوده فى مرض موته؛ لظنهم أن به ذات الجنب، فقال: «إنها من الشيطان، وقد عصمنى الله منه»، كما يأتى، ومنه علم أن الطاعون لا يصيب الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام.

(ولا) يسلط الشيطان (على خاطره)، أى فكره وقلبه، صلى الله تعالى عليه وسلم، (بالوساوس)، جمع وسوسة، وهو ما يلقيه الشيطان فى نفسه قبل، ومن الوسوسة ما هو غير اختيارى يقدر الإنسان على دفعه، ولا يؤاخذ به ما لم يعمل أو يتكلم، وهذا مما لم يعصم عنه أحد؛ لأنه من الأعراض البشرية، إلا أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، معصوم عن أن يقر فيه إذا عرضت له نادراً، وليس من هذا القبيل السحر، فتأمله.

(وقد أخبرنا القاضى الحافظ أبو على)، هو ابن سكرة، وقد تقدمت ترجمته، قال: (حدثنا أبو الفضل بن خيرون العدل)، تقدم أيضاً، قال: (حدثنا أبو بكر البرقاني وغيره)، بكسر الباء الموحدة، وسكون الراء المهملة، وقاف وألف ونون، نسبة لبرقانة، قرية من نواحي خوارزم، وهو الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمى الشافعى، إمام بغداد كما تقدم، قال: (حدثنا أبو الحسن) على بن عمر (الدارقطنى)، نسبة لدارقطن، حلة ببغداد كما تقدم، قال: (حدثنا إسماعيل) بن محمد ابن إسماعيل الثقة النحوى المشهور (الصفار)، نسبة لعمل الصفر، وهو النحاس، توفى سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة، وقد جاوز التسعين بأربع سنين، قال: (حدثنا عباس)، بمهملتين بينهما موحدة



(الترقي)، بفتح المثناة الفوقية وسكون الراء وضم القاف وفاء مكسورة وياء نسبة، وهو إمام ثقة روى عنه ابن ماجه وغيره، وهو يروى عن الفريابي، وترقف قيل: اسم امرأة، وقيل: اسم بلدة.

قال: (حدثنا محمد بن يوسف)، وهو الفريابي، وقد تقدم، (عن سفيان) الثوري، وقد تقدم، (عن منصور)، هو ابن المعتمر، وقد تقدم، (عن سالم بن أبي الجعد) الأشجعي الكوفي، وقد تقدم أيضاً، (عن مسروق) بن الأجدع الهمداني العابد، الزاهد، التابعي، توفي سنة ثلاث وستين، وأخرج له الستة، (عن عبد الله بن مسعود) الصحابي المشهور، في حديث رواه مسلم، عن سالم بن أبي الجعد، عن أبيه، عن ابن مسعود، ورواه من طريق آخر لعلو سنده فيه وعظم رجاله.

(قال) ابن مسعود: (قال رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم: ما منكم)، أى معاشر الناس (من أحد)، من زائدة، وأحد مبتدأ خبره مقدم عليه، وهو منكم، وزيادة من لتأكيد العموم، (إلا وقد وكل)، مشدد مبنى للمجهول، أى عين لملازمته كالحفيظ الملازم لمن يحفظه، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام: ١٠٧]، فاستعمل المقيد فى المطلق مجازاً (به قرينه)، أى الذى يكون مقارناً له، (من الجن وقرينه من الملائكة)، أما قرين الجن، فإنه موكل بوسوسته وإغوائه، وأما قرينه من الملائكة، فهو من الحفظة لا من الكتبة كما قيل؛ لعدم مناسبتة لما هنا.

(قالوا)، أى قال الصحابة الحاضرون عنده، صلى الله تعالى عليه وسلم: (وإياك يا رسول الله)، أى ضمير نصب معمول لمقدر، وأصله أو كل بك قرين من الجن كغيرك، فحذف الفعل وحرف الجر، فانتصب الضمير وانفصل، وإنما عدل عن الظاهر تأدباً، وإشارة إلى استبعاد أن يكون كغيره فى ذلك؛ لأن معنى توكيله به تسليطه عليه بوسوسته وإغوائه، وهو، صلى الله تعالى عليه وسلم، معصوم من مثله، أو الضمير مستعار من ضمير الرفع، وأصله وأنت، كما ورد فى رواية صحيحها البرهان، عن ابن عباس، رضى الله تعالى عنهما، وسيأتى.

(قال) رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم: (وإياي)، أى وكل بى قرين من الجن كغيري، ثم استدرك بيان تميزه صلى الله تعالى عليه وسلم عنهم بقوله: (ولكن)، بالتشديد والتخفيف، (الله)، بالرفع والنصب على وجهين، لكن (أعاني عليه)، أى على قرينى من الجن، فحفظنى منه، ومنعه من التسلط على هدايته للإسلام، (فأسلم)، بصيغة الماضى من الإسلام، أى هدى الله قرينى للإسلام ببركة مقارنته له، صلى الله تعالى عليه

وسلم، أو هو مضارع مرفوع فاعله ضميره، صلى الله تعالى عليه وسلم، أى سلمنى الله منه.

وقال النصير الطوسى فى شرح الإشارات فى الحديث: «ما من مولود ولد من بنى آدم، إلا ولد معه قرينه من الشياطين»، فقل: وأنت يا رسول الله كذلك؟ قال: «وأنا كذلك، إلا أن الله أعاننى عليه، فأسلم»<sup>(١)</sup>، أى فأسلم الشيطان، ومنهم من أنكر هذه الرواية، وقال: الرواية الصحيحة: «فأسلم»، ومعناها أن الله أعاننى عليه حتى أسلم من شره، فإن الشيطان لا يسلم قط، انتهى.

ومنهم من أوله، فقال: المراد بالشيطان القوة الغضبية، وإسلامها انقيادها للعقل والنفس القدسية، وإليه ذهب الإمام الغزالى فى الإحياء، ويجوز كون الروایتين بمعنى على أن أسلم، مضارع منصوب على نهج قوله<sup>(٢)</sup>:

والحق بالحجاز فأستريحاً

ولك أن تقول: أعاننى عليه، بمعنى لم يسلطه علىّ، فالمضارع منصوب فى جواب النفى، وقد يخرج عليه البيت.

(زاد غيره) أى غير سفيان، راوى هذا الحديث فيه، (عن منصور) بن المعتمر الذى تقدم فى جملة رواة هذا الحديث، (فلا يأمرنى) هذا القرين (إلا بخير)، فصار قرينه صلى الله تعالى عليه وسلم قرين خير.

(و) روى (عن عائشة)، رضى الله عنها، (بمعناه)، و(روى)، أى عن عائشة، رضى الله تعالى عنها، فهو بيان لما قبله، (فأسلم، بضم الميم)، وهمزة المتكلم مضارع مرفوع، (أى) فأنا (أسلم منه)، وفى نسخة: أى فأسلم أنا منه، ومن وسوسته، (وصح بعضهم هذه الرواية ورجحها) على الرواية الأولى، ولم يخرج المحدثون، وقد تقدم فى كلام الطوسى، وهو ليس من فرسان هذا الميدان.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) عجزه بيت صدره:

سأترك منزلى لبنى تميم

والبيت من الوافر، وهو للمغيرة بن حبناء فى خزنة الأدب (٥٢٢/٨)، الدرر (٣٤٠/١)، شرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥١)، شرح شواهد المغنى (ص ٤٩٧)، المقاصد النحوية (٣٩٠/٤)، وبلا نسبة فى الرد على النحاة (ص ١٢٥)، رصف المباني (ص ٣٧٩)، شرح الأشموني (٥٦٥/٣)، شرح شذور الذهب (ص ٣٨٩)، شرح المفصل (٥٥/٧)، المحتسب (١٩٧/١)، مغنى اللبيب (١٧٥/١).

(وروى) بالبناء للمجهول، والرواية في صحيح البخارى: (فأسلم)، بصيغة الماضى، (يعنى القرين)، تفسير لضمير الفاعل المستتر فيه، ومعنى أسلم (أنه انتقل عن حال كفره) بناء على أن الشياطين منهم من يسلم.

وقوله: (إلى الإسلام)، متعلق بانتقل، أى تحول من حال لأخرى، (فصار لا يأمر إلا بخير كالمالك) القرين الموكل به، (وهو)، أى هذا المعنى، وهو انتقاله من الكفر إلى الإسلام، (ظاهر الحديث) المفهوم من سياقه، بدليل قوله: (ورواه بعضهم: فاستسلم)، أى انقاد وكف عن الوسوسة.

قال ابن الأثير: رواية: «أسلم» بفتح الميم، يشهد لها ما روى: «كان شيطان آدم كافراً وشيطاني مسلماً»<sup>(١)</sup>، ورواية: «حتى أسلم»، ورواية: «مسلم»، بضم الميم، وقد علمت أن المصنف، رحمه الله، مرجح لرواية الفتح، وأن فى الحديث ثلاث روايات، وأن أسلم جاء بمعنى استسلم وانقاد أيضاً، قيل: إنه تقدم أن الشيطان ممنوع من التسلط بالأذى على المؤمنين، وفيه أنا نجد منهم من حصل له مس وخطف كتميم، رضى الله تعالى عنه، فلعله لتقدم سبب يمنع من حفظه. انتهى.

ولا يخفى أنه فى حق الأنبياء محقق، وفى غيرهم أغلبى، والنادر لا حكم له، ومر أن القرين الملازم، ولذا سميت الزوجة: قرينة، وقدم قرين الجن؛ لمناسبته المقام له، وحديث عائشة هذا فى مسلم، قالت: خرج رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من عندها ذات ليلة، قالت: فغرت، فلما جاء قال: «ما لك يا عائشة، أغرت؟»، فقالت: كيف لا يغار مثلى على مثلك؟ فقال: «هذا من شيطانك»، قلت: أو معى شيطان يا رسول الله؟ قال: «نعم، ومع كل إنسان»، قلت: ومعك يا رسول الله؟ قال: «نعم، ولكن الله أعاننى عليه حتى أسلم»<sup>(٢)</sup>.

قال الخطابى، رحمه الله تعالى: الصحيح المختار عندهم، أى ورجحه القاضى عياض، الفتح كما مر، وهو المختار لقوله: «ولا يأمر إلا بخير»، واختلفوا فى الفتح، فقيل: أسلم بمعنى استسلم كما رواه مسلم، وقيل: معناه صار مسلماً، وهو الظاهر. انتهى.

وأيد هذا بما أخرجه البيهقى، وابن الجوزى فى الوفاء، عن نافع، عن ابن عمر، رضى الله تعالى عنهما، أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، قال: «فضلت على آدم بخصلتين، كان شيطاني كافراً، فأعاننى الله عليه حتى أسلم، وكن أزواجى عوناً لى، وكان شيطان آدم

(١) أخرجه ابن الجوزى فى اللعل المتناهية (١/١٧٦).

(٢) تقدم تخريجه.

كافراً، وكانت زوجته عوناً على خطيئته»<sup>(١)</sup>، وقد أشار إلى ذلك الصرصرى، رحمه الله تعالى، فى نونيته بقوله:

فى خصلتين يفوق آدم فيهما      وهما لأهل الحق واضحتان  
 شيطان آدم كافر يغوى وقد      وصلت هدايته إلى الشيطان  
 ولزوجه عون عليه وأنه      بنسائه قد كان خير معان

ونقل الشيخ محمد الشامى فى سيرته عن المطلع: ما أسلم من الشياطين إلا شياطينان، شيطان نبينا، صلى الله تعالى عليه وسلم، وشيطان نوح، عليه الصلاة والسلام. وقال بعضهم: بل سائر الأنبياء على هذا المنوال، فتدبر.

(قال القاضى أبو الفضل) عياض، مصنف هذا الكتاب، رحمه الله تعالى، (فيذا كان هذا حكم شيطانه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى احتياجه إلى إعانة الله تعالى له عليه حتى يسلم منه، (و) حكم (قرينه) من الجن الذى وكل به، وهو عطف تفسير لما قبله، ووصفه بقوله: (المسلط على كل أحد من بنى آدم)، وفى نسخة: المسلط على بنى آدم، والمراد المسلط نوعه وجنسه؛ لأن قرينه مختص به، (فكيف) الظن (بمن بعد منه)، ولم يقارنه من الشياطين، أيتوهم أحد أنه لا يسلم منه، فعدم تسلطه معلوم بالطريق الأولى؛ لأنه لا يقدر على الدنو منه.

(و) هو (لم يلزم صحبته)؛ لأن الله لم يجعله قريباً له، إذ القرين معناه الملازم للصحبة كما تقدم، (ولا أقدر)، بضم الهمزة والبناء للمفعول، أى لم يجعله قادراً، (على الدنو) والقرب (منه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، لعصمة الله له عن تسلطه عليه وعلى سائر الأنبياء وخلص عباده.

(وقد جاءت الآثار) والأحاديث المروية عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، (بتصدى)، أى تعرض (الشياطين له)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (فى غير موطن)، أى فى مواضع كثيرة، كالصلاة وغيرها (رغبة) مفعول له أو حال، (فى إطفاء نوره)، ويأبى الله إلا أن يتم نوره، (وإماتة نفسه)، أى إهلاكه أو صده عما هو مشغول به من العبادة، (وإدخال شغل عليه)، أى بالوسوسة المانعة له عن الفكر فيما فيه صلاحه وصلاح أمته فعلوا ذلك، (إذ يتسوا من إغوائه)، وإضلاله عن طريق الحق، (فانقلبوا)، أى رجعوا عما تصدوا له، (خاسرين) خائبين لعدم قدرتهم عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، وعلى القرب منه.

(١) أخرجه البيهقى فى دلائل النبوة (٤٨٨/٥)، والخطيب فى تاريخه (٣٣١/٣)، وابن الجوزى فى العلل المتناهية (١٧٦/١).

(كتعرضه له)، أى تعرض الشيطان له، صلى الله تعالى عليه وسلم، وهو مستغرق بالتوجه إلى الله تعالى، (فى صلاته، فأصره)، أى أخذه وقهره، باستيلائه عليه قهراً، وبينه بقوله: (ففى الصباح)، أى الأحاديث الصحيحة المروية فى البخارى، ومسلم، وغيرهما، (قال أبو هريرة)، رضى الله تعالى عنه، فى حديث رواه (عنه)، صلى الله تعالى عليه وسلم: (إن الشيطان تعرض لى)، وفى نسخة: «عرض لى»، أى أتانى ووقف عندى.

(قال عبد الرزاق) بن همام، الإمام الحافظ كما تقدم فى ترجمته، وهذا فى زيادته على الصحيحين: (فى صورة هر)، وهو السنور الذى يقال له: قط، والشياطين تتمثل بأى صورة أرادت من صور الحيوان وغيره، (فشد على)، أى حمل ووثب وثبة على، يقال: شد يشد بكسر الشين المعجمة وضمها، إذا حمل على العدو ونحوه، (يقطع على الصلاة)، أى يبطل صلاتى بإخراجى منها، وأصله: «ليقطع على...» إلى آخره، أو أراد أن يقطع صلاتى ويفسدها، (فأمكننى الله منه)، أى أقدرنى عليه، ومكنتنى من أخذه وقهره.

(فدعته)، بفاء ودال مهملة ومعجمة وعين مهملة ومعجمة، ويقال: دأته، بدال مهملة وهمزة، أى خلته ودفعته حتى صرعته، وروى: «فأخذت بحلقه»، وأصل الدعت بمهملة ومعجمة الدفع بعنف، والمعلك فى التراب كما فى النهاية، وفى غيرها أنه الغط فى الماء والخنق الشديد، وأنكر الخطابى المهملة وصححه غيره.

(ولقد هممت أن أوثقه)، أى أربطه، والوثاق ما يشد به، قال تعالى: ﴿شُدُّوا أَوْتَاَقَ﴾ [محمد: ٤]، وهممت بمعنى عزمت ونويت (إلى سارية)، وروى: بسارية من سوارى المسجد، والسارية العمود المنصوب ليوضع عليه سقف ونحوه، وكان ذلك فى تهجده، ولذا قال: (حتى تصبحوا)، أى تدخلون فى وقت الصباح، (تنظرون إليه، فذكرت قول أخى سليمان)، عليه الصلاة والسلام، والأخوة هنا المراد بها أخوة النبوة؛ لأنها تطلق على المشابهة والمشاركة فى أمر ما، ﴿رَبِّ أَغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا﴾ [ص: ٣٥] الآية؛ لأن الملك الذى أعطاه الله له ملك الإنس والجن والدنيا كلها، وليس طلب سليمان لذلك محبة للدنيا وزينتها، إنما هو لأجل أن يتم له إعلاء كلمة الله وتنفيذ أمره.

وقدم الدعاء بالمغفرة عليه؛ لأنه ادعى للإجابة، وللإشارة إلى أن القيام بأعباء الملك والنبوة شاغل عن العبودية، فهو عنده، صلى الله تعالى عليه وسلم، كالذنب، (فرده الله)، أى رد ذلك الشيطان (خاسئاً)، أى خائباً حقير العدم ظفره بما أراد، ومنه قولهم للكلب: احسأ؛ لأنها تدل على الطرد مع التحقير. قال الخطابى: هذا يدل على أن سليمان، عليه

السلام، وأصحابه كانوا يرون الجن على خلقتهم الأصلية، فيجوز وقوعه لغيرهم.

**فإن قلت:** كيف يأتي الشيطان لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وقد قال: «لو سلك عمر فجاً لم يسلكه الشيطان»<sup>(١)</sup>، فكيف يخاف عمر ولا يخافه، صلى الله تعالى عليه وسلم، حتى يتغلب عليه؟.

**قلت:** عمر، رضى الله تعالى عنه، لما لم يكن معصوماً محفوظاً من الجن، حفظه الله بإلقاء الرعب منه فى قلوبهم لجدته وشدته، والنبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، معصوم من الجن والإنس، فلو سلكوا فجاً أخذوا وأوثقوا، ويكون ذلك معجزة له، صلى الله تعالى عليه وسلم، لا تليق بغيره كما قيل. وفى شرح مسلم للنووى: أن سليمان، عليه الصلاة والسلام، اختص بهذا عن غيره، فامتناعه، صلى الله تعالى عليه وسلم، عن إمساكه إما لأنه لم يقدر عليه لذلك، أو قدر وتركه تواضعاً وتأدباً منه، وكونه لم يقدر عليه يردده قوله: «أمكننى الله منه».

(وفى حديث أبى الدرداء)، رضى الله تعالى عنه، (عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم)، الذى رواه البيهقى، عن عبد الرحمن بن حبيش، وأبو الدرداء هو عويمر، واختلف فى اسم أبيه على أقوال، فقيل: عامر، وقيل: مالك، وقيل: قيس، وقيل: ثعلبة، وهو أنصارى خزرجى، أسلم عقب بدر، وتوفى سنة اثنين وثلاثين، وأخرج له أحمد والستة، وله مناقب مشهورة، (إن عدو الله إبليس) لعنه الله، (جاءنى بشهاب)، أى شعلة، (من نار لجعله فى وجهى)، أى يلقيه عليه ليقطع صلاته، (والنبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى الصلاة)، جملة حالية أو معترضة من كلام أبى الدرداء، (وذكر) أبو الدرداء (تعوذه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (بالله منه)، أى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «أعوذ بالله منك»، (ولعنه له)، وقوله: (ثم أردت أخذه)، مصدر مفعول لأردت، وفى نسخة: أخذه، مضارع بتقدير أن كما فى بعض النسخ.

(وذكر نحوه)، أى نحو قول أبى الدرداء، كهملت أن أوثقه، وفاعل ذكر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (و) كذا (قال: وفيه تقدير)، أى لو أوثقته (لأصبح موثقاً)، أى مربوطاً (يتلاعب به ولدان أهل المدينة)، ولدان بكسر الواو، جمع وليد، وهو الصبى الصغير، وهذا الحديث فى مسلم، وفيه مسائل فقهية، منها أن الدعاء على غيره بالخطاب لا يبطل الصلاة؛ لقوله فيه: «لعنك الله»، إن لم نقل أنه مخصوص به صلى الله تعالى عليه وسلم.

(١) أخرجه البخارى (١٥٣/٤، ٦٨/٨)، ومسلم (٢٣٩٦/٢٢)، وأحمد (١٧١/١)، وابن سعد

وسلم، أو قبل تحريم الكلام، وأن الجن ترى بخلقتها الأصلية، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَرْنَكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧] أغلبي، وقد قيل: إنه مخصوص بالأنبياء، كرؤية الملك.

قال الشافعي: ومن زعم أنه يراهم، ردت شهادته وعزر لمخالفته القرآن، وكان النووى أخذ منه قوله: من منع التفضيل بين الأنبياء عزر لمخالفته القرآن، وحمل بعضهم كلام الشافعي على زاعم رؤية صورهم التى خلقوا عليها، واستشكل ما ذكر شيخنا ابن قاسم بأن غاية ما فى الآية إثبات حالة مخصوصة، وهى تمكنهم من رؤيتنا فى حالة لا نراهم فيها، وليس فيها عموم ولا حصر، وذلك لا ينافى أن لنا حالة أخرى نراهم فيها خصوصاً، وقد وردت الأدلة برؤيتهم.

(وكذلك)، أى مثل حديث أبى الدرداء، ما روى (فى حديثه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، الوارد (فى الإسراء، وطلب عفريت له)، صلى الله تعالى عليه وسلم، وطلبه هنا بمعنى توجهه نحوه ليرميه، (بشعلة من نار، فعلمه جبريل)، عليهما الصلاة والسلام، (ما يتعوذ به منه)، بأن قال له: قل: أعوذ بالله منك، فإنه حرز له، (وذكره)، أى أمر الشيطان معه فى الإسراء، وتعليم جبريل له، الإمام مالك، رحمه الله، (فى الموطأ)، وهذا كان قبل صعوده، صلى الله تعالى عليه وسلم، للإسراء، وكونه قصد تعليم جبريل له، لا معنى له.

والعفريت: الشديد الخبث المتمرد من الجن، وإطلاقه على غيرهم مجاوز، والكلام على اشتقاقه وغيره مبسوط فى كتب اللغة، وما علمه له جبريل، هو قوله: «أعوذ بوجه الله الكريم، وكلمات الله التامات، التى لا يجاوزهن بر ولا فاجر، من شر ما ينزل من السماء، وشر ما يعرج فيها، وشر ما ذرأ فى الأرض، وشر ما يخرج منها، وشر فتن الليل والنهار، وشر طوارق الليل، إلا طارقاً يطرق بخير»<sup>(١)</sup>، وقال له: إن قلتين أطفأت ناره.

(ولما لم يقدر) الشيطان (على أذاه)، إذ لم يصل إليه، ولم يسلط عليه؛ لعصمة الله تعالى له، (مباشرة)، أى بالقرب منه جداً؛ لأنها فى الأصل ملازمة البشرية، وهى ظاهر البدن، (تسبب بالتوسط إلى عداه)، بكسر العين وضمها، اسم جمع عدو، أى لما لم يصل إليه ابتداءً، وكان متمكناً فى الوصل لأعدائه وهم الكفرة، جعلهم واسطة وسبباً لإيصال

(١) أخرجه البخارى (٧١/٦، ١٢٥/٩)، وأحمد (٣/٣٠٩)، وأبو نعيم فى دلائل النبوة (٦٠/١)، وابن أبى عاصم فى السنة (١٢٩/١)، والحميدى (١٢٥٩)، وابن جرير فى تفسيره (١٤٣/٧).

الأذى إليه؛ بإغوائهم وتحريضهم على أذيتهم وإغرائهم عليه، (كقصته)، أى الشيطان، (مع قريش) بعد موت أبى طالب، لما جدد، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى دعوتهم وإنذارهم، (فى الائتمار)، هو افتعال من الأمر، ومعناه المشاورة فى المهم، (بقتل النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم)، وهو رأيهم الذى استقروا عليه.

(وتصوره)، أى ظهور إبليس، لعنه الله، (فى صورة الشيخ النجدى)، نسبة لنجد، وهى أرض فوق تهامة، وإنما تصور بصورة شيخ؛ لما يعلمونه من تجربة الشيوخ وحسن رأيهم، وكانت صورته صورة نجدى؛ لأنهم لما اجتمعوا بدار الندوة، قالوا: لا تدخلن عليكم ومعكم فى الشورى أحدًا من أهل تهامة؛ لأن هواهم مع محمد، ولما ورد فى الحديث: إنها محل الفتن، ومنها نجم قرن الشيطان، وكان وقف بباب دار الندوة، وهى دار قصى التى كانوا يجتمعون فيها لما يهملهم، كما مر، فقالوا له: من أنت؟ قال: شيخ من نجد، رأيت اجتماعكم للشورى، ولن تعدوا منى رأيًا ونصحًا، فقال أبو البحرى: أرى أن تحبسوه فى دار تسدوا منافذها، غير كوة تعطوه منها طعامه وشرابه، فقال الشيخ: بمس الرأى، يأتىكم من يقاتلكم ويخرجه منها، فقال الأسود بن ربيعة: أرى أن تخرجوه من أرضكم، فلا يضركم ما يصنع، فقال الشيخ: بمس الرأى، إذا أخرجتموه يفسد قومًا غيركم ويقاتلكم بهم.

فقال أبو جهل: أرى أن تأخذوا من كل بطن غلامًا معه سيف فيضربونه ضربة واحدة، فينفرق دمه فى القبائل، فلا تقوى بنو هاشم على حرب قريش كلهم فتعقله، أى فيرضوا منا بالدية، فقال الشيخ: صدق الغلام، فتفرقوا على رأيه، فأخبره جبريل، عليه الصلاة والسلام، بذلك ونزل عليه: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ﴾ [الأنفال: ٣٠] الآية، وأمر بالهجرة، فكان ما فصل فى السير.

(و) تصور الشيطان (مرة أخرى فى غزوة يوم بدر)، فى حديث رواه ابن أبى حاتم، عن ابن عباس، كما قاله السيوطى، رحمه الله تعالى، ولم يورد الحديث، (فى صورة سراقه بن مالك) الذى قدمنا ترجمته، (وهو قوله: ﴿وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٨] الآية)، وكان من أمره ما رواه البيهقى، رحمه الله تعالى، فى دلائله: أن الشيطان تمثل لكفار قريش بيدى فى سورة سراقه بن مالك بن جعشم الكناني، وكانت قريش تخاف من بنى بكر أن يأتوا لهم من خلفهم؛ لأنهم كانوا قتلوا رجلاً منهم، فقال لهم: ما أخبر الله به من إلقاء الشيطان لهم أنهم لا يهزمون، وهم يقاتلون عن دين آبائهم، وكان تمثل مع جنده لهم بصورة قوم من بنى مدلج فيهم سراقه أتوا لإمدادهم، فقال الشيطان لهم: ﴿لَا غَالِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنَّ جَارَكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٨]، فأمدهم الله



بجنود من الملائكة، فلما رآهم إبليس ولى عنهم، فقالوا له: إنك جار لنا، فقال: ﴿إِنِّي أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ﴾ [الأنفال: ٤٨]، أى إهلاكه لى ولجندى، وهو أحد الوجوه فى الآية، وإليه أشار المصنف، رحمه الله تعالى، وقيل: المراد وسوسته لهم مما ذكر.

(و) تصور الشيطان أيضاً (مرة) أخرى (ينذر) قريشاً ويخوفهم (بشأنه)، أى بأمره، صلى الله تعالى عليه وسلم، (عند بيعة العقبة)، وهى منى السفلى التى بايعه الأنصار عندها قبل الهجرة مرات، كما فصل فى السير، والمراد البيعة الثالثة، وكان الأنصار بايعوه، صلى الله تعالى عليه وسلم، بها بمحل فيه الآن مسجد يسمى مسجد البيعة، فلما رأى ذلك الشيطان صرخ بأعلى صوته: هذا محمد ومعه الصباه قد أجمعوا على حربكم، فقال، صلى الله تعالى عليه وسلم، لما سمعه: «هذا أذب العقبة»<sup>(١)</sup>، أى شيطانها، وأصله الأذب بهزمة وزاى معجمة مفتوحتين، الكثير الشعر، سُمى به الشيطان وتفصيله فى السير أيضاً.

(وكل هذا) المذكور من أمر الشيطان الذى تعرض فيه لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما ذكر، (فقد كفاه الله أمره)، الفاء زائدة فى الخبر، أو هو بتقدير أما أو توهمها، وعلى ما فى بعض النسخ، وقد بالواو الخبر مقدر، أى وقع حفظه فيه، (وعصمه ضره)، بفتح الضاد، أى ضرره، وضمها غير مناسب هنا، والضمير لكل أو للشيطان، (وشره)، كما كفى فى سائر الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، إذ عصمهم منه.

(وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم): فى حديث رواه الشيخان، عن أبى هريرة، رضى الله عنه، (إن عيسى)، نبي الله (عليه السلام، كفى)، بالبناء للمجهول، أى كفاه الله، وحفظه (من لمسه)، أى من أن يلمسه، أو يمسسه، كما يأتى بيانه، والضمير للشيطان؛ للعلم به من السياق، (فجاء) الشيطان لعيسى، عليه السلام، حين ولادته؛ (ليطعن)، أى لينخسه ويمسه (بيده فى خاصرته)، بخاء معجمة، وصاد مهملة، هى جانبه مما فوق أضلاعه، وهى الشاكلة أيضاً، (حين ولد، فطعن فى الحجاب)، أى فى شىء حجه عن الوصول للمس جسده، قيل: هو المشيمة، وقيل: ما لف فيه، وقيل: إنه أمر حجه الله عنه، أو حجبت أمه مريم عنه، والفاء سببية، أى بسبب كفاية الله تعالى له وقع طعنه فى الحجاب.

والحديث: «كل بنى آدم يطعنه الشيطان فى جنبه بإصبعه حين يولد، غير عيسى،

(١) أخرجه البيهقى فى دلائل النبوة (٤٤٨/٢)، والطبرانى كما فى مجمع الزوائد (٤٥/٦).

عليه الصلاة والسلام، ذهب ليطعنه، فطعن في الحجاب»<sup>(١)</sup>، وفي رواية: «ما من مولود يولد إلا والشيطان يمسه حين يولد ويستهل صارخاً من مس الشيطان، إلا مريم وابنها»، وهو المذكور في آية: ﴿وَلَا يَأْتِيَنَّهَا يَدُكَ وَذُرِّيَّتُهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [آل عمران: ٣٦]، وليس هذا مخصوصاً بعيسى كما قد يتوهم من ظاهره.

وفي شرح مسلم عموم عدم طعن إبليس ونخسه، لم يقم عليه دليل غير عصمة الأنبياء، ولا يلزم منها أن لا يمسه، إنما يلزمها عدم الإغواء والأذية لهم، ولا يلزم من اختصاص عيسى بهذه المنقبة تفضيله على نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم، وذكر أمه معه مما يدل عليه دلالة ظاهرة، فقد يخص الله بعض عباده بأمر لم يكن لأفضل منه، نعم حديث مولده، صلى الله تعالى عليه وسلم، الدال على أنه لم يستهل صارخاً، فاختصاص عيسى وأمّه إنما هو بالنسبة لمن تمكن الشيطان من القرب منه، لا لمن امتلأت الأرض بالملائكة الحافين به، فتدبر.

ولما ساق مسلم حديث: «ما من مولود يولد، إلا نخسه الشيطان، فيستهل صارخاً من نخسه»<sup>(٢)</sup>، قال القرطبي في شرحه: أى في أول وقت الولادة، يسلط عليه بنخسه، إلا مريم وابنها، عليهما الصلاة والسلام، لدعوة أمها، يعنى قولها: ﴿وَلَا يَأْتِيَنَّهَا يَدُكَ وَذُرِّيَّتُهَا﴾ [آل عمران: ٣٦] الآية، وأمها امرأة عمران، وهى حنة بنت فاقوذا، وهو عام شامل للأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، والأولياء، ومع ذلك عصمهم الله تعالى منه؛ لقوله: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَكُنْ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: ٤٢]، ولكل قرين من الشياطين، وقد خص الله تعالى نبينا، صلى الله تعالى عليه وسلم، بأن قرينه أسلم، فلا يأمر إلا بخير، وهذه لم يؤتها غيره. انتهى.

وقد تقدم ما فى ذلك، ثم قال: وقول مسلم: صياح المولود نزغة من الشيطان، روى بنون وزاء وغين معجمتين، وروى: فرعة، بفاء وعين مهملة، وللزخشرى فى تأويل الحديث تخيل يأباه الحق الصريح، فإن أردته فانظر إلى الكشف وشروحه.

(وقال، صلى الله تعالى عليه وسلم حين لد)، بالبناء للمجهول، من اللدود بفتح اللام ودالين مهملتين بينهما واو، دواء بمائع من ماء وأجزاء حارة يوضع فى أحد شقى القدم يتغرغ به، ثم يشربه، وأسماء الأدوية بهذه الزنة كالسعوط، ولما لدوه، صلى الله تعالى

(١) أخرجه أحمد (٥٢٣/٢)، والطبري فى تفسيره (١٦٠/٣)، (١٦١).

(٢) أخرجه البخارى (٤٢/٦)، ومسلم (٢٣٦٦/١٤٦)، وأحمد (٢٣٣/٢)، وابن أبى شيبه

عليه وسلم، قال: «لا يبقى أحد في البيت إلا لد»<sup>(١)</sup>، عقوبة لهم لما تألم (في مرضه) الذي مات فيه الإضافة فيه للعهد.

(وقيل له)، صلى الله تعالى عليه وسلم: (خشينا)، أى خفنا عليك (أن يكون بك)، أى وقع بك وأصابك، (ذات الجنب)، وهو اسم لمرض يكون في باطن الجنب، كالدمل يتفجر في الداخل، وذو الجنب من يشتكى منه، ويقال: الدبيلة، ولذا أنث، وهو مخوف، قل من يسلم منه، فهو مؤنث باعتبار أنه سمي دبيلة، لا لأنه لا يصدر إلا مرة واحدة كما قيل، إلا أنه أمر تبع فيه الشراح بعضهم بعضاً، وهو مخالف لما قرره الأطباء، فإن الدبيلة مرض في الكبد، وذكر بعض الأطباء أنه قد يكون في المعدة وذات الجنب في الخاصرة، واسمها معرب عن معناها.

(فقال) صلى الله تعالى عليه وسلم: (إنها)، أى ذات الجنب (من الشيطان)، أى وهى وخز يصيب الناس من الشيطان كالطاعون، لا أنه لسبب وسوسة كما قيل، وليست أيضاً من طعنة المولود حين يولد، (ولم يكن الله) لعصمته له (ليسلطه على)، تعظيماً له، صلى الله تعالى عليه وسلم، ومن اللطائف لما قلته مما جنا لبعض الإخوان وقد تزوج بعجوزة:

يا خليلي قد اصطفيت عجوزاً هى داء من المات أشد  
قال ذات الجنب ابتليت بها مالى لدود بها وخصمى ألد

وهذا الحديث رواه في الموطأ. وقال السهيلي: وذات الجنب تسمى الخاصرة، وهى من سبب الأسقام الذى استعاذ منه رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، وكانت تصيبه، صلى الله تعالى عليه وسلم، فيظنها عرق الكلية، وهو مرض آخر، ومن هنا علم خطأ من قال: إنها لا تصيبه إلا مرة كما تقدم، ولما أرادوا أن يلدوه، صلى الله تعالى عليه وسلم، أشار إليهم بالتمنع منه، فظنوه لكراهة المريض الدواء، فلما أفاق قال: لم يبق أحد في البيت إلا لد كما مر.

وكونها من الشيطان ومن طعنه، ورد في أحاديث أخرى، وإليه يومىء قوله: (فإن قيل: فما معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا يَزْعَمَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ تَزَعُّ﴾ [الأعراف: ٢٠٠] الآية)، فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم، فإن أصل معنى النزغ لغة إدخال شيء مفسد كالطعن، كما ذكره الراغب، فاتصال السؤال بما قبله ومما عقد له الفصل فى غاية الظهور، وإن أطال فيه بعضهم بغير طائل يفيد، وحاصله أن الله تعالى عصمه، صلى الله

تعالى عليه وسلم، من تسلط الشيطان عليه بأذية أو وسوسة، وفي الآية ما يوهم خلافه، وإن كانت إن شرطية لا تقتضى الوقوع ولو سلم، فالمراد أمته لجعل ما يصيبهم، وأسند النزغ للمصدر مجازاً، كقوله: جد جده، وأصل النزغ الطعن، ثم شاع فى كل مفسد كما علم.

(فقد قال بعض المفسرين)، فى تفسير هذه الآية: (إنها)، أى هذه الآية، (راجعة إلى قوله) تعالى قبل: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، ثم قال (الله) ﴿وَأَمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ﴾، أى يستخفك غضب)، أى لا تكاف السفهاء الذين خفت أحلامهم إذا غضبوك بمثل أفعالهم، وأغض عنهم، ولذا قيل: إن هذه الآية جامعة لمكارم الأخلاق، ولذا قال له جبريل، لما سأله النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، عنها: إن الله أمرك أن تصل من قطعك، وتعطى من حرمك، وتعفو عمن ظلمك، (يحملك على ترك الإعراض عنهم)؛ جزائه لهم مثل فعلهم.

(فاستعد بالله)، أى قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، ولا تطعه وتفعل بنزغه، وهذا من مكارم الأخلاق، لا من أمر يشينه، فإن الغضب على السفیه، وجزاؤه بمثل فعله تأديباً له، لا تعد من الأمور الشيطانية، والاستعاذة عند الغضب مشروعة، وعلى هذا ليست الآية منسوخة بآية القتال كما قيل.

(وقيل: النزغ هنا)، أى فى هذه الآية (الفساد) من النزغ، بمعنى الطعن والنخس، (كما قال تعالى)، حكاية عن يوسف، عليه السلام، ﴿مَنْ بَعْدَ أَنْ نَزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي﴾ [يوسف: ١٠٠]، أى أفسد ما بينى وبينهم بما حملهم عليه فى قصته معهم، فالمراد هنا فساده بوسوسته له فى حال غضبه وحمله على ما لا يليق به، فإذا خطر بباله يستعيذ بالله طلباً للنجاة من كيده.

(وقيل: معنى ينزغنك (يفرئتك)، من الإغراء، بغين معجمة وراء مهملة، وهو الحث والتحريض على أمر ما، (ويجركنك) بإزعاجك للانتقام ممن أغضبه، (والنزغ أدنى الوسوسة)، أى أقلها، كحديث النفس والتفكر، وأصل معنى الوسوسة الصوت الخفى، ومنه قيل لصوت الحلى وسوسة، كما قيل:

قالوا كلامك وسواس فقلت لهم وقد يقال لصوت الحلى وسواس

وهذا تقول له العامة: وشوشة، بالإعجام، (فأمره الله) فى هذه الآية (أنه متى تحرك)، أى طراً (عليه) وعرض له (غضب على عدوه) لسوء ما صدر منه، (أورام الشيطان من إغرائه به)، وإيقاع به كحثه على قتله، فهو بغين معجمة وراء مهملة، وفى نسخة:

أعوانه، بعين مهملة ونون، وما في بعض النسخ من إغرائه، بغين وزاء معجمتين، فهو تحريف من النساخ، والصواب الأول، (وخواطر أدنى)، بمعنى أقل (وساوسه) جمع وسواس، (مما لم يجعل سبيل إليه)، أى حماه من التلبس بمثله لعصمته منه، (أن يستعبد منه)، لقبول أمره؛ لأن مجرد الوسوسة والخطور بالبال لا يضره فى عصمته، صلى الله تعالى عليه وسلم، وإن كان أمراً ممنوعاً، وهذه الآية فى سورة الأعراف، وهى المذكورة هنا، ووقعت فى سورة فصلت مسبقة بقوله: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ [فصلت: ٣٤]، وهما متماثلان معنى وسياقاً.

(فيكفى)، بالبناء للمجهول، أى يكفى الله ورسوله، صلى الله تعالى عليه وسلم، إذا استعاذ به والتجأ إليه (أمره)، أى أمر الشيطان بوسوسته لصرفها عنه، (ويكون) ذلك (سبب تمام عصمته)؛ لعصمته، صلى الله تعالى عليه وسلم، من مجرد الخواطر، وهو نهاية الحفظ والعصمة، (إذ لم يسلط) الشيطان (عليه بأكثر من التعرض له)، فضلاً عن التمكن منه وإيصال أذيته له، (ولم يجعل له قدرة عليه)، فيرجع خائباً خاسراً، (وقد قيل فى هذه الآية غير هذا) من التفاسير التى اقتصر منها على ما يناسب غرضه فيما عقد له هذا الفصل.

(وكذلك)، أى مثل ما ذكر من حفظ الله له عن تسلط الشيطان عليه، (لا يصح أن يتصور له الشيطان فى صورة الملك)، بأن يتمثل بمثاله، ويقول له: أنا أرسلنى الله تعالى إليك؛ لحفظ الله تعالى له عنه، ومنعه من أن يأتيه بهذه الصورة، وهذه شبهة أوردها منكرو النبوة، بأنه من أين يعلم أن الآتى له ملك بلغه الوحي عن الله تعالى، لم لا يجوز أن يكون جنياً، (ويلبس عليه) أمره، فيلبس الوحي بغيره، (لا) يقع ذلك (فى أول الرسالة)، أى أول أمره بدعوة الخلق إلى الله تعالى، (ولا بعدها) الظاهر بعده، أى بعد الأول فى أثنائه، (والاعتماد)، أى اعتماده، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى حقبة ما آتاه وعدم احتماله لغيره، (فى ذلك)، أى فى عدم تلبس الشيطان عليه وتصوره بصورة الملك، (دليل المعجزة)، أى قوة يقينه، دليل على أنه معجزة له، أو هو يعتمد فى أنه أمر إلهى على ما ظهر له من المعجزة، كتسليم الحجر عليه، وإظلال الغمام له، فمعنى قوله: لا يصح، أن لا يجوز عقلاً ذلك، والقول بأنه لا مدخل للعقل فيه، وأنه أمر علم من الشرع، ومعنى لا يصح أنه ممنوع من جانب الشرع كلام باطل، (بل لا يشك النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، أن ما يأتيه من الله الملك)، هذا هو الخير، أو خير بعد خير، (ورسوله) الذى أرسله الله إليه من رسل الملائكة، (حقيقة) لا تمويهاً ولا تلبساً عليه من غير شك فيه.

(إما بعلم ضرورى يخلقه الله له)، بديهى غير محتاج لدليل لعدم تردده فيه، (أو برهان)، ودليل قطعى، (يظهره لديه) مما يشاهده من معجزاته كناطق الحجر وتسليم الشجر، وكل ذلك (لستم كلمة ربك)، فتبلغ الغاية أحكامه وأخباره ومواعيده، (صدقاً) فى خبره له ووعيده، (وعدلاً) ما حكم به من أحكامه التى بلغها، وهما تميزان حولان عن الفاعل أو حالان، (لا مبدل لكلماته)، أى لا يمكن تغييرها ولا تنسخ بعدما بلغت غاية لا تقبل الزيادة عليها، ولذا كانت شريعته، صلى الله تعالى عليه وسلم، آخر الشرائع، وهذا التعليل بما ذكره من حفظه، صلى الله تعالى عليه وسلم، من أن يتصور له الشيطان بصورة ملك، فيكون ما يلقيه أمر مخلط قابل للتبديل والتغيير، ولذا عقبه بقوله: (فإن قيل: فما معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ [الحج: ٥٢] الآية، ﴿فَيَسْخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الحج: ٥٢].

التمنى هنا بمعنى التلاوة، والأمنية الكلام المتلو؛ لأن التمنى ما يتصوره الإنسان فى نفسه، والمتلو كذلك، فحاصل السؤال المذكور أنك قلت: إن الشيطان لا يتسلط على الأنبياء، عليهم وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام، بوسوسته، وهذه الآية تدل على أن الشيطان، لعنه الله، يخلط عليهم فيما يوحى إليهم عند تلاوته، وهذه الآية تدل على أن بين النبى والرسول فرق، وقد اختلفوا فى الفرق بينهما بعد الاتفاق على أنهما من ينزل عليه الملك بالوحى، والمشهور أن الرسول أخص من النبى، وهو من يكون مأموراً بالتبليغ، وله شرع جديد، واشترط بعضهم أن يكون معه كتاب، ويستعمل كل منهما بمعنى الآخر، وقد مر جميع ذلك.

فأجاب بقوله: (فاعلم أن للناس)، أى العلماء؛ لأنهم هم الناس، (فى معنى هذه الآية أقاويل)، هو جمع أقوال، فهو جمع الجمع، (منها)، أى من جملة هذه الأقاويل (السهل والوعث)، أى ما هو ظاهر سهل فهمه، ومنها ما هو خفى يعسر فهمه، وهو مستعار من المكان السهل والمنبسط الذى يسهل المشى فيه، والوعث المكان الكثير الرمل الذى يشق المشى فيه، ومنه أرض وعثاء، ثم استعمل مجازاً أو استعارة لمعنى المشاق، ومنه ما ورد فى الحديث: «اللهم إنى أعوذ بك من وعثاء السفر»<sup>(١)</sup>، أى مشقته، فلهذه الكلمة هنا موقع ليس للمشقة، فالمعنى منها ما هو ظاهر تسلكه الأفهام بسهولة، ومنها ما هو

(١) أخرجه مسلم (٣٤٣/٤٢٦)، وأحمد (١٥٠/٢)، ٤٣٣، ٨٢/٥، ٨٣، والنسائى (٢٧٢/٨)، وابن ماجه (٣٨٨٨)، وأبو نعيم فى الحلية (١٢٢/٣)، وابن السنى فى عمل اليوم والليلة (٤٨٦، ٤٨٧، ٤٩٢).

صعب يشق على إقدام الأفهام، وهو بفتح الواو وسكون العين المهملة والمثلثة، (والسمين) مستعار من السمن، وهو الممتلىء من اللحم والشحم، (والغث)، بفتح الغين المعجمة وتشديد المثلثة ضده، وهو الناقة المهزولة، استعير لما فيه من فوائد جلييلة، ولما خلا عنها، يعنى ما جمع بين حسن العبارة وجزالة المعنى.

(وأولى ما يقال فيها)، أى يقال فى تفسيرها، وأولى بمعنى أحق بالقبول، أو بمعنى أقرب، كما فى قوله، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى حديث الميراث: «فلأولى رجل ذكر»، أى أقرب من الميت، وهو العصبه، (ما عليه الجمهور)، أى ما استقر عليه رأى الجمهور، أى الأكثر، (من المفسرين، أن التمنى) معناه (هنا)، أى فى هذه الآية (التلاوة)؛ لأنه تفعل من منى قدر، كما قال الشاعر:

لا تأمنن وإن أمسيت فى حرم حتى تلاقى ما يمنى لك المانى  
أى ما قدره لك المقدر، والتمنى أمر يقدره المرء فى نفسه، وهو بمعنى تلا، قال:  
تمنى كتاب الله أول ليلة تمنى داود الزبور على رسل<sup>(١)</sup>

(وإلقاء الشيطان فيها) فى قوله: ﴿الْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ [الحج: ٥٢]، أى متلوه، (شغله)، مصدر بوزن ضرب مضاف لفاعله، أى شغل الشيطان للتالى، (بخواطر)، أى أمور دنيوية تخطر على قلبه فتشغله عما تلاه، (وإذكار)، جمع ذكر، أى حديث نفس يذكره فيلهيه، (من أمور الدنيا) بيان لهما (للتالى)، صفة لخواطر وأذكار، أى كائنة وعارضة له، (حتى) علة لشغله (يدخل) مضارع أدخل، وفاعله ضمير الشأن، ومفعوله الوهم فى قوله: (عليه)، أى على التالى (الوهم)، أى الغلط أو مضارع دخل، والوهم فاعله، (والنسيان فيما تلاه، أو يدخل) عليه (غير ذلك)، أى غير الوهم والنسيان، (على أفهام السامعين)، وبين ما يدخل على أفهام السامعين بقوله: (من التحريف)، لما تلاه عليهم.

(وسوء التأويل) الناشئ عن تحريف ما سمعوه، (ما يزيله الله)، مفعول ألقى، (وينسخه)، أى يحوله من الباطل إلى الحق، (ويكشف لبسه)، أى يزيله ويبينه ويظهره، (ويحكم آياته)، أى يحققها ويبينها، (وسياتى الكلام على هذه الآية) مفصلاً (بعد بأشبع من هذا إن شاء الله تعالى)، أى بأكثر منه تفصيلاً، وهو استعارة من الشيع ضد الجوع؛ لأن العلم غذاء الأرواح، وهذا التفسير المنقول عن السلف، وهو أحسن ما قيل فيها،

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى لسان العرب (١٥/٢٩٤)، تاج العروس (منا)، وفيه: آخر ليله بدلاً من: أول ليله.

كما قاله النحاس، وهو المنقول عن ابن عباس، كما سيأتي.

وتفسير التمني بالتلاوة مشهورة في اللغة والتفسير كما علم، وذكر الكسائي والفراء أنه يقال: تمنى، إذا حدث نفسه. قال القرطبي: وهو المعروف في اللغة، ومن قال: إنه لم يجده في كتب اللغة، والذي فيها أعم منه فقد قصر، فإنه قد صرح به الراغب في مفرداته، فليت شعري ما هذه الكتب التي رآها وفتشها، وليس هذا منافياً لما ذكره أولاً من عصمة الأنبياء عن الوسوس؛ لأن الذي عصم منه الأنبياء الخواطر القارة، وأما مجرد الخواطر، فلا تضرهم ولا يقرؤا عليها، وبه صرح الثعلبي في تفسيره.

(وقد حكى) الإمام أبو الليث الحنفى (السمرقندى)، وقد تقدمت ترجمته في تفسيره، (إنكار قول من قال بتسليط الشيطان على ملك سليمان وغلبته عليه)، وهو جنى أخذ خاتمه الذى يتصرف فى ملكه به بأمر الله تعالى، فهرب سليمان، عليه الصلاة والسلام، إلى أن رد الله تعالى عليه الخاتم، وأن ذلك الشيطان كان يسمى ضحراً، إلى آخر ما ذكره القصاص من الخرافات فى قصته.

(و) قد رده أيضاً (بأن مثل هذا لا يصح، وقد ذكرنا قصة سليمان مبينة بعد هذا، و) كذا ذكرنا قول (من قال) فى هذه القصة: (إن الجسد) الذى ذكره الله تعالى فى قوله: ﴿وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَداً﴾ [ص: ٣٤]، (هو الولد الذى ولد له)، حيث قال، صلى الله تعالى عليه وسلم: «لأطوفن على نسائى هذه الليلة، وتحمل كل واحدة منهن بذكر يجاهد فى سبيل الله»، ولم يقل إن شاء الله تعالى، وكان له تسعون امرأة، ولم تحمل منهن غير واحدة لشق رجل، وأهل القصص ذكروا فيه غير ذلك كما سيأتى إن شاء الله تعالى، وما ذكره السمرقندى هو المعتمد عند المفسرين.

(وقد حكى أبو محمد مكى)، وقد قدمنا ترجمته، (فى قصة أيوب) نبي الله، عليه الصلاة والسلام، وهو كما قال ابن إسحاق: أيوب بن أموص بن رازح بن عيص بن إسحاق بن إبراهيم، وقيل غير ذلك، وكان فى زمن يعقوب، وتحت ابنته، وأبوه آمن بإبراهيم، وأمه بنت لوط، وقد فصل أحواله صاحب مرآة الزمان، وذكرنا منها طرفاً فى غير هذا المحل، وقيل: إنه بعد سليمان، (وقوله: ﴿أَنَّى مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ نُصَبِّ وَعَذَابٍ﴾) [ص: ٤١]، أى ألم ومشقة عظيمة، ونصب بمعنى تعب، يعنى ما أصابه فى بدنه، وقرئ بضم وسكون، وفيه قراءات أخر.

(أنه) بالكسر مقول القول، (لا يجوز لأحد أن يتأول)، أى يفسر ما ذكر فى هذه الآية برأيه، فيقول: (إن الشيطان هو الذى أمرضه وألقى الضر)، بالضم، وهو المرض، (فى



بدنه)؛ لأن الله تعالى عصم الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، من أذيته وتسلبه عليهم، (ولا يكون)، أى لا يقع ولا يصح (ذلك)، أى كون الشيطان أمرضه، (إلا) استثناء منقطع، أى لكن كل ما يصيبهم (بفعل الله تعالى وأمره)، أى تقديره.

(ليبتليهم)، أى يوقع بهم بلاء من مرض وغيره، (ويشبههم)، أى يعطيهم ثواباً جزياً على ما ابتلاهم، وفي نسخة: ويثبتهم، من الثبات، بمثلثة وموحدة ومثناة، أى يصبرهم حتى يكون منهم ثبات على شكره والرضا بقضائه، وهذا إشارة لما ذكر في القصص، وبيان لرده، وإن ذكره بعض المفسرين لما في ظاهر الآية من إسناد ما مسه للشيطان، وهو إسناد مجازى تأدباً مع ربه في عدم إضافة الشر له؛ لأن كل ما صدر عنه خير من حيث صدوره عنه، والذي قالوه: إن الشيطان، لعنه الله، حسده لما رآه من نعم الله عليه وكثرة تصدقه، وكان إبليس إذ ذاك لا يحجب عن السماء، فقال: يا رب، لو سلطتني عليه لكفر، فقال: اذهب فقد سلطتك على ماله وأهله وجسده، وكانت زوجته رحمة بنت لوط، عليه الصلاة والسلام، وقيل: بنت أفرائيم بن يوسف، فأصابه قروح عمت بدنه، وأهلك ماله وولده ودوره، وكان نفخ في بدنه، فتقرح كله وقعد الملعون في الطريق يتطبيب، فقالت له زوجة أيوب: إن هنا عبداً مبتلى، فهل لك أن تدأويه؟ فقال: نعم، إن قال لي: أنت شفيتني، فأخبرتته زوجته بذلك، فقال: ويلك، هو الشيطان، إن عافاني الله لأجلدك مائة جلدة، فكان ما كان من أمر الضغث، ثم أتاه جبريل، عليه الصلاة والسلام، وركض برجله، فنبعت عين ماء اغتسل به، فرد الله عليه صحته وجهاله، وكان مدة بلاءه سبع سنين وزيادة، وقد ذكر ابن العربي هذه القصة، وبين ما لم يثبت فيها.

(قال مكى: وقد قيل: إن الذى أصابه من الشيطان ما وسوس به إلى أهله)، أراد بأهله زوجته رحمة، ويصح أن يراد به ظاهره، فهو على هذا لم يصب بشيء فى نفسه، وإنما أضاف ما أصاب أهله إليه مجازاً، وقد قدمنا ما وسوس به لأهله، (فإن قلب، فما معنى قوله تعالى عن يوشع)، نبى الله، عليه الصلاة والسلام، وهو يوشع بن نون بن إفرائيم بن يوسف بن يعقوب، كان فى زمن موسى، عليه الصلاة والسلام، وهو الذى أقام لبنى إسرائيل أحكام التوراة بعده، وقسم الشام بين بنى إسرائيل، وقاتل الجبارين، وردت له الشمس كما مر، وتفصيل أحواله معلوم من التواريخ، وهو فتى موسى المذكور فى القرآن، ﴿وَمَا أُنْسِيْنِي إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾ [الكهف: ٦٣]، ووجه السؤال أنه نبى، وقد سلط عليه الشيطان حتى أنساه ذكره، وسيأتى جوابه، وأن أذكره بدل من مفعول أنسانيه.

(و) مثله (قوله تعالى عن يوسف)، عليه الصلاة والسلام: ﴿فَأَنسَاهُ الشَّيْطَانُ

ذَكَرَ رَبِّهِ» [يوسف: ٤٢]، و)، كذا (قول نبينا، صلى الله تعالى عليه وسلم، حين نام عن الصلاة)، أى صلاة الصبح، فنام حتى فاتته وقتها، فقضاها بعد طلوع الشمس، (يوم الوادى)، أى فيه متعلق بنام أو بالصلاة، وهو واد بقرب مكة، وكان، صلى الله تعالى عليه وسلم، لما نزل أمر بلالا أن ينبهه إذا طلع الفجر، فغفل عنه فنام، صلى الله تعالى عليه وسلم، حتى أدركه حر الشمس، كما فى الموطأ، وفى البخارى، عن عمران بن حصين: كنا فى سفر مع رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، حتى كنا فى آخر الليل رقدنا رقدة لا رقدة أحلى منها عند المسافر، فما أيقظنا إلا حر الشمس، فكبر عمر حتى استيقظ رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، وكانوا قالوا له: لو عرست بنا يا رسول الله، فقال: «أخاف أن تناموا عن الصلاة»، فقال بلال: أنا أوقظكم، فاضطجعوا وأسند بلال ظهره لراحته فغلبته عيناه، فنام حتى طلعت الشمس، وقال: ما ألقيت على نومة مثلها قط، فأمرهم رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، بالارتحال عن الوادى، ثم نزل وتوضأ وصلى بهم<sup>(١)</sup>.

وفى مصنف عبد الرزاق، عن عطاء بن يسار، أنه كان يبطن تبوك، ونحوه فى دلائل البيهقى، وقيل: إنه كان بغزوة مؤتة، فقال، صلى الله تعالى عليه وسلم، لما انتبه: (إن هذا واد به شيطان)، وفى هذا الحديث أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، قال: «ليأخذ كل رجل برأس راحلته، فإن هذا منزل حضرنا فيه شيطان»<sup>(٢)</sup>، وأخر الصلاة حتى خرجوا من ذلك الوادى كما مر، إذ لم يكن تركها قصداً، وإنما تحول عن الوادى كراهة ما أصابه فيه من الغفلة، ولأنه يخشى فيه من أعداء المسلمين، لا لأن الوقت وقت كراهة. فإن قلت: كيف هذا مع قوله، صلى الله تعالى عليه وسلم: «تنام عيناي ولا ينام قلبى»؟<sup>(٣)</sup>.

قلت: أجاب عنه المصنف، رحمه الله تعالى، فيما يأتى، وتبعه النووى بأن القلب لا يدرك ما تدركه الحواس الظاهرة كالعين والأذن، وأنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، كان له حالان فى أحدهما، وهو الأكثر أن قلبه لا ينام، وفى بعض الأحيان ينام عينه وقلبه لعارض كتعب سفر ونحوه، وفيه تشريع للقضاء وتأخير، ولو كان قلبه الشريف يقظان

(١) أخرجه البخارى (١٥٤/١)، والبخارى فى شرح السنة (٣٠٧/٢).

(٢) أخرجه مسلم (٦٨٠/٣١٠)، وأحمد (٤٢٩/٢)، والبيهقى (٢١٨/٢)، وابن أبى شيبه (٦٤/٢).

(٣) أخرجه البخارى (٢٣٢/٤)، وأبو داود (٢٠٢)، وابن حبان (٢١٢٤)، وعبد الرزاق (٣٨٦٤)، وابن خزيمة (٤٨).

لم يعذر، صلى الله تعالى عليه وسلم، من تأخير الصلاة، والجواب الثاني هو الأولى، وهذا الحديث له أصل أيضاً في مسلم، عن أبي هريرة، رضى الله تعالى عنه، وله طرق أخرى.

وقال القرطبي: أخذ بعض العلماء بظاهره، فقال: من انتبه من نومه عن صلاة، فأتته في سفر، فليتحول عن موضعه، وقيل: إنما يستحب في ذلك الوادى بعينه، كما في قصة آبار ثمود، وقيل: إنه مخصوص به، صلى الله تعالى عليه وسلم؛ لأن مثل ذلك لا يطلع عليه غيره، ولا بأس بالقول باستحبابه مطلقاً، وهو مناف لحديث البخارى: «من فاتته صلاة، فليصلها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك»، وسيأتى ما فيه عند ذكر الجواب عنه.

(و) ما معنى (قول موسى) نبي الله، (صلى الله تعالى عليه وسلم، في وكزه)، وفي نسخة: وكزته، ومعناها واحد، والوكز الضرب والدفع بجمع الكف، ووكزه المراد به وكز القبطى المذكور فى القرآن، ﴿هَذَا﴾ (الوكز) ﴿مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ [القصص: ١٥]، وهو مقول القول، وهو معصوم، فكيف وقع منه ما وقع من قتل من لم يؤمر بقتله؟ فلذا سماه ظلماً، واستغفر منه، ووجه السؤال ظاهر، وكان موسى، صلى الله تعالى عليه وسلم، قبل النبوة يركب مع فرعون فى مواكبه، إلا أنه لم يكن على دينه، فلحقه مرة فى وقت القائلة، أو بين العشائين، فدخل مدينة منف فى وقت غفلة، فوجد رجلين يقتتلان، أحدهما قبطى، والآخر من بنى إسرائيل من قوم موسى، فأراد القبطى أن يسخره، بحمل متاع له، فاستغاث بموسى لينصره عليه، ونصرة المظلوم واجبة فى سائر الملل، فوكزه بيده، أو بعضاً؛ ليدفعه فقلته، ولم يكن هذا ظلماً منه، صلى الله تعالى عليه وسلم، وإنما جعله من عمل الشيطان، استعطافاً لتركه الأولى، ولم يصفه إلى الله تأديباً منه.

(فاعلم) جواب الشرط فى قوله: فإن قلت، (أن هذا الكلام) المذكور عن الأنبياء، صلوات الله وسلامه عليهم، فى السؤال (قد يرد) فى القرآن والحديث ما هو أعم منه أو بمعناه، (فى جميع هذا) المحكى عنهم، (على مورد مستمر)، بالإضافة لكلام، أى طريق معروف فى استعمال (كلام العرب)، أو هو فاعل يرد، أى دأبهم فى كلامهم ومعتادهم فيه، والأول هو الظاهر، وفاعل يرد ضمير الكلام، (فى وصفهم كل قبيح من شخص أو فعل)، بيان لكل قبيح لقبيح الشخص فى منظره، والأفعال القبيحة الصادرة من الناس، فيقولون للقبيح: هو شيطان، ويضيفون الأفعال القبيحة له.

وقوله: (للشيطان) متعلق بوصفهم، (أو فعله) مجرور معطوف على الشيطان، فإذا رأوا

شخصاً قبيحاً، قالوا: هذا شيطان، بالتشبيه البليغ، وإذا رأوا فعلاً قبيحاً، قالوا: هذا فعل شيطان، (كما قال تعالى) فى شجرة الزقوم التى فى جهنم: ﴿طَلَعَهَا كَانُوا رُؤُوسَ الشَّيَاطِينِ﴾ [الصفات: ٦٥]، ما فيها مما يشبه طلع النخل، فشبه ما يطلع منها تشبيهاً تخييلياً بذلك، لما استمر عندهم من تشبيه كل قبيح بها، وإن لم يروها، وهذا كقول امرئ القيس<sup>(١)</sup>:

ومسنونة زرق كأنياب أغوال

كما بين فى كتب المعانى، وقيل: الشياطين حيات كبيرة هائلة.

(وقال صلى الله تعالى عليه وسلم) فى حديث رواه الشيخان، رحمهما الله تعالى، فى المار بين يدى المصلى (فليقاتله، فإنما هو شيطان)، والحديث رواه مسلم، عن أبى سعيد الخدرى، رضى الله تعالى عنه، وفيه: «إذا صلى أحدكم إلى شىء يستره، فأراد أحد أن يجتاز بين يديه، فليدفع فى نحره، فإن أبى فليقاتله، فإنما هو شيطان»<sup>(٢)</sup>، والأمر للندب لا للوجوب، فإنما يندب إذا كان بين يديه ستره، وإنما يفعل ذلك إذا لم يرتد بأسهل الوجوه، وذكر المقاتلة مبالغة فى شدة الدفع، وإلا فالمقاتلة أفعال كثيرة لا تجوز فى غير صلاة الخوف، وقوله: «هو شيطان»، استعارة تصريحية شبهه بالشيطان فى صدور الأفعال القبيحة منه، وقيل: إنه مجاز مرسل؛ لأن الشيطان سبب لما فعله، وأما كونه حقيقة لقول: ﴿شَيْطَانٌ آَلِيسَ وَالْحَيَّ﴾ [الأنعام: ١١٢]، فليس بشىء؛ لأنه مجاز أيضاً، وإنما كره ذلك؛ لأنه شغله عن خدمة ربه وتوجهه إليه.

(وأيضاً) من آمن إذا رجع، أى يرجع إلى الجواب عما مر فى السؤال، (فإن قول يوشع)، عليه الصلاة والسلام: ﴿وَمَا أَلْسِنِيْهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾ [الكهف: ٦٣]، أن أذكره، الذى حكاه الله تعالى عنه (لا يلزمن الجواب عنه)؛ لعدم وروده على ما قررناه من عصمة الأنبياء عن تسلط الشيطان عليهم، (إذ لم يثبت له فى ذلك الوقت)، أى وقت صدور هذا

(١) عجز بيت وصدوره:

أيقتلننى والمشرفى مضاجعى

والبيت من الطويل، وهو لامرئ القيس فى ديوانه (ص ٣٣)، لسان العرب (٥٠٨/١١)، تهذيب اللغة (١٩٣/٨)، جمهرة اللغة (ص ٩٦١)، تاج العروس (٣٩٥/٢٥)، وبلا نسبة فى المخصص (١١١/٨).

(٢) أخرجه البخارى (١٣٦/١)، ومسلم (٥٠٥/٢٥٩)، وأبو داود (٦٩٥، ٧٠٠)، والنسائى (٦٢/٢)، وأحمد (٦٣/٣)، وابن حبان (٤٠٩)، وابن خزيمة (٨١٧)، والبيهقى (٢٦٧/٢)، (٢٧٢).

القول عنه، وهو في خدمة موسى، عليه الصلاة والسلام، (نبوة)، أى أنه كان نبياً حال كونه (مع موسى) مصاحباً له في سفره، وهو خادمه، ويدل على ذلك قوله تعالى، وفي نسخة: قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتْنِهِ﴾ [الكهف: ٦٠] إلى آخره، والفتنى في الأصل معناه الشاب، فاستعمل بمعنى العبد والخادم؛ لأن الغالب استخدام الشاب وتوقير الكبار، وهو من الآداب الشرعية.

وفي الحديث أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، قال: «لا يقل أحدكم: عبدى وأمتى، ولكن يقول: فتى وفتاتى»<sup>(١)</sup>، وإنما سمي يوشع فتى موسى؛ لأنه كان يلزمه فيقوم مقام العبد، ويقال: إنه ابن أخته، وهو يوشع بن نون كما في صحيح البخارى.

(والمروى) عن العلماء الثقات (أنه إنما نبي)، أى جعله الله نبياً وأوحى إليه (بعد موت موسى، وقيل: إنه نبي (قبل موته)، أى موت موسى، عليه الصلاة والسلام، وفي بعض النسخ: قبيل، بالتصغير، إشارة لقلّة زمن نبوته في حياته، وسيأتى فيه كلام أيضاً، وقد قيل: إنه نبي في حياته، فكان إذا سأله عما أوحى إليه يقول: صحبتك كذا وكذا ولم أسألك عما أوحى إليك، فلما رأى ذلك كره الحياة، فسأل ربه أن يقبضه إليه، وقيل: الأصح أنه إنما نبي بعد موسى.

(وقول موسى)، عليه الصلاة والسلام، فى وكز القبطى: إنه ﴿مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ [القصص: ١٥]، (كان قبل نبوته)، فلا يرد السؤال به؛ لأن الكلام فى عصمة الأنبياء عن تسلط الشيطان عليهم (بدليل القرآن)، فإنه قص فيه القصة بما يدل على أنه إنما نبي بعد ذلك كما يعرفه من عرف الآية وتفسيرها فى سورة القصص، فإنها قبل خروجه لمدين واستئجار شعيب له ومكثه عنده، فإنه صرح فى الآية بأنه نبي بعد ذلك، وقوله فى الشرح الجديد: إن المراد بقول موسى ما قاله ليوشع، وأن ما فى القرآن ذكره بأنه فتاه دون أن يقول: نبي الله، مع مخالفته للشروح لا وجه له.

(وقصة يوسف)، وما فيها مما عقد له الفصل الجواب عنها، أنه (قد ذكر)، بالبناء للمجهول، أى ذكر علماء التفسير وغيرهم، (أنها كانت قبل نبوته)، أى قبل نبوة يوسف، عليه الصلاة والسلام، فلا يمتنع قبلها أن يخطر عليه خاطر ينسى ذكر ربه المشار إليه بقوله: ﴿فَأَنسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ﴾ [يوسف: ٤٢]، وهذا أحد قولين فيه، وقيل: إنه نبي فى الحب، وهو على حجر مرتفع فيه، بدليل قوله تعالى: ﴿وَأَرْجِنَا إِلَيْهِ

(١) أخرجه البخارى (٣/١٩٧)، ومسلم (١٥/٢٢٤٩)، وأحمد (٢/٣١٦)، وعبد الرزاق (٢٠٩٩٢).

لَتَنبِتَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ ﴿ [يوسف: ١٥]، وهو قبل بحيثه لمصر، وهو قول الحسن، ومجاهد، والضحاك، وقتادة، وهو ابن ثمان عشر سنة، ومن الأنبياء من نبي صغيراً قبل الأربعين، فعلى هذا يجاب بأنه إنما كان استعان بمخلوق، ومثله جائز، وإن لم يلق بمنصب النبوة، فأضاف ما هو خلاف الأولى إلى الشيطان تأدباً، ولا ضير فيه، وهذا بناء على أن ضمير الشأن راجع ليوسف.

(وقد قال) أكثر العلماء (والمفسرون في قوله تعالى: ﴿فَأَنسَاهُ الشَّيْطَانُ﴾ يوسف: ٤٢) قولين آخرين (أحدهما: أن الذي أنساه الشيطان ذكر ربه)، ليس المراد به يوسف، عليه الصلاة والسلام، والرّب بمعنى السيد، أى الملك، وإنما المراد (أحد صاحبي السجن)، وليس المراد بصاحب السجن مالكه، بل من طال حبسه فيه، فالإضافة لأدنى ملابسة، كقوله: يا سارق الليلة أهل الدار، (وربه) المراد به فى الآية على هذا سيده، وهو (الملك، أى) الشيطان (أنساه) أنسى الشرابي المسجون (أن يذكر) بزنة يقتل، وفى بعض النسخ، بضم الياء وكسر الكاف المشددة، والأول هو الصواب؛ لأنه الموافق لقوله: ﴿أَذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٤٢] (للملك شأن يوسف)، عليه الصلاة والسلام، فى السجن، والورطة التى وقع فيها.

وكان دخل معه فتیان من عبيد الملك، أحدهما: شرابيّه الذى يسقيه الشراب، وكان الملك عمر فيهم طويلاً، فدرسوا فى شرابه سماً، فلما أخبر به الملك حبسهما، وألفيا يوسف وهو مسجون معهما، ورأى كل منهما رؤيا قصها على يوسف وبينه له، ثم قال لمن رآه ناج منهما، وهو الشرابي: إذا خلصت ﴿أَذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾، يعنى الملك، فتسلط عليه حتى أنساه أن يذكر للملك قصة يوسف، فعلى هذا لم يتسلط الشيطان على يوسف حتى يرد السؤال، وإلى ذلك أشار المصنف، رحمه الله تعالى.

(وأيضاً)، أى مثل ما ذكر فى جواب الشبهة عن قصة يوسف ويوشع، (فإن مثل هذا) النسيان المذكور (من قبل الشيطان)، بكسر القاف وفتح الباء الموحدة، بمعنى عند وجانب، يقال: لفلان قبل فلان كذا، أى عنده، قال تعالى: ﴿فَالَّذِينَ كَفَرُوا بِكَ مُطَّعِينَ﴾ [المعارج: ٣٦]، وفى بعض النسخ: من فعل الشيطان، والجار والمجرور حال من اسم الإشارة يفيد أنها منه، والخبر قوله: (ليس فيه تسليط على يوسف ويوشع)، أو هو خير بعد خبر.

(يوسواس) متعلق بتسليط (ونزع)، بنون وزاى ساكنة وغين معجمتين، وقد تقدم معناه؛ لعصمة الله تعالى لهما عن أن يكون له سلطان عليهما وعلى غيرهما من الأنبياء،

(وإنما هو) الضمير لمثل (بشغل خواطرهما) بمعجمتين من الثلاثي، ويجوز كونه من المزيد على لغة غير فصيحة كما تقدم، أى شغل ليس بطريق الوسوسة والتسليط، بل (بأمر آخر) مما يرد على الخاطر، ولا يضر ولا يستمر، (و) هو (تذكيرهما)، أى يوسف ويوشع (من أمرهما ما ينسيهما)، بالتشديد للمهملة والتخفيف (ما نسيها)، أى يذكران أمراً نسيها من أحوالهما السالفة، كاستعانة يوسف بمخلوق، وشأن الخوت الذى نسيه يوشع، ونسيها للشيطان تأدباً كما مر، ومثله لا محذور فيه.

(وأما قوله)، أى قول نبينا، (صلى الله تعالى عليه وسلم) فى الحديث الذى تقدم بيانه وروايته عن مسلم: (إن هذا واد به شيطان)، وقد تقدم بيان الوادى ومكانه، (فليس فيه)، أى فى هذا الحديث ما يقتضى (ذكر تسلطه)، أى الشيطان، (عليه ولا وسوسته له)، صلى الله تعالى عليه وسلم، لعصمته ونزاهته عن مثله، فهو لا يقدر على أن يقرب من سرادق حمايته، (بل إن كان)، أى ذكر فى الحديث ما يوهم تسلطه عليه، (بمقتضى ظاهره) قبل التأمل فيه.

(فقد بين)، صلى الله تعالى عليه وسلم، فيه (أمر ذلك الشيطان) فى هذه الواقعة (بقوله)، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى رواية مالك، والبيهقى، عن زيد بن أسلم: (إن الشيطان أتى بلالاً)، بعدما أمره رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، أن ينتظر طلوع الفجر ويوقظه، صلى الله تعالى عليه وسلم، من نومه، (فلم يزل) الشيطان (يهدئه كما يهدأ الصبي) الصغير فى مهده (حتى نام) بلال، فلم يستيقظ حتى أصابه، صلى الله تعالى عليه وسلم، حر الشمس، فاستيقظ وقال: «ما هذا يا بلال؟»، فقال: أخذ بنفسى الذى أخذ بنفسك يا رسول الله...<sup>(١)</sup> الحديث. وقوله: يهدئه، بضم المثناة التحتية، وسكون الهاء، ودال مهملة مكسورة مخففة، وآخره ياء ساكنة أو همزة مضمومة، أو هو بفتح أوله، وسكون ثانيه، وفتح داله، وبعده همزة أو ألف، وداله مشددة، إلا أن رسمه بالياء فى النسخ، وكذا يهدى فى قوله: «كما يهدى...» إلى آخره.

قال الجوهرى: هداً هداً وهدوا، إذا سكن، وأهدأت الصبي، إذا أسكته وأمرت يدك عليه لينام، وكذا فى القاموس، وقال ابن القطاع وغيره ومثله: هداً بالتشديد مهموزاً ومعتلاً، وهدنه بنون، وهدده كله بمعنى تحريك الصبي، أو مهده حين ينام، والحديث فى الصحيحين.

(١) أخرجه الطبرانى فى الكبير (٣٢٢/١، ٣٢٣، ٣٢٥، ١٠/١٩٢)، والبيهقى فى دلائل النبوة (٣٤٧/١).

(فاعلم أن تسلط الشيطان في ذلك الوادى) الذى نزل به رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، وأصحابه وغلبهم النوم حتى فاتتهم صلاة الفجر به، وقد رجعوا من الغزاة، (إنما كان) تسلطه (على بلال)، رضى الله عنه، لا على رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، حتى يرد السؤال (الموكل) بفتح الكاف المشددة، اسم مفعول، أى المعتمد عليه فى الحفظ عن خروج الوقت (بكلاءة الفجر)، بكسر الكاف كالحراسة وزناً ومعنى، فهو ممدود مهموز، وقد تبدل همزته ياء كما فى النهاية، يقال: كلاءه يكلؤه، إذا حرسه وضمن معنى المراقبة، أى مراقبة طلوع الفجر ليقظهم، وقيل: المراد كلاءة صلاة الفجر بتقدير مضاف، وله وجه وجيه.

(هذا)، أى ما ذكر من أن تسلط الشيطان إنما كان على بلال، (إن جعلنا قوله)، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى هذا الحديث (إن هذا واد به شيطان، تنبيهاً) مفعول له، (على سبب النوم عن الصلاة)، بناء على أن المراد أن الشيطان تسلط على من غفل عن الصلاة حتى فات وقتها بطريق من الطرق، لكن ليس المسلط عليه رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، بل بلال، وأن الشيطان تحيل عليه فى غلبة النوم كما تتحيل الأم والداية على طفلها يستغرق فى نومه، (وأما إن جعلناه تنبيهاً على سبب الرحيل عن الوادى)، فإنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، لما استيقظ من نومه أمرهم بالرحيل عن ذلك الوادى، وقال: «إنه واد به شيطان»، كما مر.

(وعلة لترك الصلاة فيه)؛ لأن الأفضل فى قضاء الصلاة الفائتة بعذر أن يبادر بقضائها فى أول تذكرها، فلما ترك ذلك وارتحل، وقال: «إن هذا واد به شيطان»<sup>(١)</sup>، دل مساق كلامه على أن كونه لم يصل به لذلك، فليس فيه ما يقتضى أن للشيطان تسلط على بلال فضلاً عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، (وهو)، أى ما ذكره من أنه علة لارتحاله وترك الصلاة (دليل) فعيل، بمعنى مفعول، أى مدلول (مساق)، بفتح الميم مصدر بمعنى سياق، (حديث زيد بن أسلم)، والسياق ما يفهم من ذكر شىء مع شىء، وزيد تقدم بيانه، وهو هذا الحديث المذكور، ولكنه من طرق أخر رواه مالك فى الموطأ، والبيهقى عن زيد بن أسلم، وعلى الرواية التى يفيد سياقها ما ذكر.

(فلا اعتراض به)، أى بهذا الحديث (فى هذا الباب)، الذى عقد؛ لأن الشياطين لا تسلط لهم على الأنبياء، عليهم السلام، بوسوسة ونحوها (لبيان)، أى بيان حديث زيد، لما ذكر ووضح دلالة عليه، (وارتفاع إشكاله)، أى زواله بالكلية، حتى استغنى عن

(١) أخرجه مالك فى الموطأ (١٤)، والبيهقى فى دلائل النبوة (٢٧٣/٤).



الجواب؛ لعدم احتماله لما يخالفه.

\* \* \*

### (فصل) في عصمة النبي في أقواله وأفعاله

(وأما أقواله، صلى الله تعالى عليه وسلم) لما كان هذا الباب معقوداً لعصمة الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، في عقائدهم وأحوال قلوبهم وأقوالهم وأفعالهم، قدم الكلام على الأول؛ لأنه الأهم والأساس، وعقبه بالثاني، وهو ما يتعلق بأقوالهم، فقال: (فـ) قد (قامت الدلائل)، أى صحت وثبتت، فصارت كالعماد والسناد الذى يقوم به غيره، والدلائل جمع دليل.

وقد قال ابن مالك فى شرح كافيته: إنه لم يأت فعائل جمعاً لفعل اسم جنس، وإن جاز بطريق القياس، وفى الآيات البيّنات أنه يحتمل أن يكون جمع دلالة بمعنى دليل، وفعالة يجمع على فعائل قياساً مطرداً، وقد قال إمام الحرمين: إن الدليل يسمى دلالة، والظاهر أنه مجاز. انتهى.

وقد تقدم التنبيه على هذا أيضاً. (الواضحة)، الظاهرة القاطعة العقلية والنقلية من الآيات والبراهين، (بصحة المعجزة)، أى المعتضدة بصحة معجزاته، والباء تجريدية كما فى قوله تعالى: ﴿فَنَسَلْ بِهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، على أحد القولين، وهذا أحسن، (على صدقه)، أى أنه صادق فيما أخبر به، ووجه الدلالة مقررة فى الأصول، والأصح أنها دلالة عقلية أظهر من الشمس.

(وأجمعت الأمة) على صدقه، صلى الله تعالى عليه وسلم، وصدق أخباره (فيما كان طريقه البلاغ)، وهو مصدر أو اسم مصدر بمعنى التبليغ عن ربه ما أوحى إليه؛ لأنه لازم لرسالته، (أنه معصوم فيه)، أى فيما أمر بتبليغه للخلق من ربه (من الإخبار)، متعلق بمعصوم، (عن شيء منها)، أى مما طريقه البلاغ ملتبساً (بخلاف ما هو به)، الباء معنى على أو للملازمة، أى يخالف شيء من أخباره الواقع، (لا قصداً)؛ لخلافه حتى يكون كذباً، وقوله: (ولا عمداً)، إن فسر بالقصد فهو عطف تفسير كما قاله الراغب، وإن قيل: القصد ما كان لسبب، والعمد ما كان بلا سبب، كما قاله التلمسانى، فهو تأسيس، وهو الأولى، (ولا سهواً أو غلطاً)، الأول ما كان بغير قصد، والثانى ما قصده خطأ لظنه واقعاً، وفى نسخة: وغلطاً، بالواو، وأو أولى هنا.

(أما تعمد الخلف فى ذلك)، أى فى الإخبار عما طريقه البلاغ، (فممتنع عنه)؛ لأنه غير لائق بمقامه، والخلف قيل: بضم الخاء بمعنى الكذب فى إخباره عن أمر مستقبل،

والكذب يكون عن الماضي، وقيل: إنه بفتحها وسكون اللام، بمعنى الباطل، وأصل معناه القبيح الرديء، ومنه المثل: سكت ألفاً ونطق خلفاً، وتفسيره بالمخالفة غير متجه، إلا أن يريد مخالفة الواقع، فيرجع لما قبله، وقوله: (بدليل المعجزة)، متعلق بمنتف، (القائمة مقام قول الله تعالى لمن بعث إليهم الرسول: (صدق رسول) ونبيي (فيما قال) لكم وبلغكم عني، بدليل معجزته التي هي برهان قاطع على صدق مدعاه، (اتفاقاً وإطباق أهل الملة)، أى اتفاقهم على ذلك، وأصل معنى الإطباق جعل الشيء مطابقاً لآخر، أى موافقاً له (إجماعاً)، منصوب بنزع الخافض، أى إطباقهم ثابت بالإجماع منهم.

وقوله: أهل الملة، إشارة إلى بطلان قول البراهمة والصائبة باستحالة ثبوت النبوات، كما تبين في علم الكلام، ثم اختلفوا بعد ذلك، فذهبت المعتزلة وبعض الشيعة إلى أنها واجبة عقلاً من جهة اللطف، وذهب الأشعرى وأهل السنة إلى القول بجوازها عقلاً ووقوعها عياناً، وأدلتهم مفصلة في كتب الكلام، ولما كان كل خير محتملاً للصدق والكذب من حيث هو، قالوا: الدليل على صدقه صلى الله تعالى عليه وسلم معجزته، ولا يرد عليه قول المنكرين أنها فعل، والفعل من حيث هو لا يدل على الاختصاص بشخص معين إلا باقتزائه لدعوا، وللاقتزان أسباب أخرى، كما أن لخرق العادة أحوالاً مختلفة، وإذا احتملت الوجوه عقلاً، لم تثبت الدلالة؛ لأن القرينة والتحدى دالان على بطلان هذه الاحتمالات، وسبيل تعريف الله عباده صدق الرسالة بالآيات الخارقة للعادة، كسبيل تعريفهم إلهيته بالآيات الدالة عليها، والتعريف يكون بالقول تارة وبالفعل أخرى، فالتعريف بالقول كقول الله تعالى: ﴿لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، وبالفعل كتعجيزهم عن معارضة ما علمه من الأسماء، وتعجيز الخلق عن معارضة القرآن المنزل على نبينا، صلى الله تعالى عليه وسلم، ودلالة المعجزة على صدقه دلالة عقلية، وهذا معنى ما قاله المصنف، كما تقرر في علم الكلام.

(وأما وقوعه)، أى وقوع خبره على خلاف ما هو عليه فيما طريقه البلاغ، (على جهة الغلط في ذلك)، من غير تعمد وقصد منه، بل بسهو ونحوه، (فهذه السبيل)، أى طريق انتفائه كطريق انتفاء العمد فيه عنه، فإن الدليل الدال عليه دال على انتفاء هذا أيضاً، إلا أن الأول متفق عليه، وهذا يختلف فيه؛ لكونهما على نهج واحد، (عند الأستاذ)، بضم الهمزة وسين مهملة ساكنة، ومثناة فوقية، وألف وذال معجمة، وهى كلمة معربة، معناه الرئيس في علم أو صناعة، وتفصيله في كتابنا شفاء الغليل فيما فى كلام العرب من الدخيل، (أبى إسحاق الإسفرائيني)، وهو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم ابن مهران، واسفرائن بكسر الهمزة وفتح الفاء، بلدة بخراسان، وهو إمام جليل متبحر فى

علوم الدين كلامًا وفروعًا وأصولًا، توفى بنيسابور يوم عاشوراء سنة ثمان عشرة وأربعمائة.

(ومن قال بقوله)، واتبعه في هذه المسألة، يعني أن المعجزة تدل على صدقه صلى الله تعالى عليه وسلم فيما قاله، وأنه لا يصدر عنه ما يخالف الواقع لا قصدًا ولا غلطًا ولا سهوًا بطريق من الطرق، فمعجزته، صلى الله تعالى عليه وسلم، كما دلت على نبوته دلت على صدقه، وهذا القول ارتضاه المصنف، رحمه الله تعالى، (ومن جهة الإجماع)، الدال على أنه لم يصدر عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، الكذب لا قصدًا ولا سهوًا، وهو معطوف على قوله بهذا السبيل، (فقط)، أى الدال على ذلك، إنما هو المعجزة والإجماع لا دليل عقلي غيرهما، (وورد الشرع بانتفاء ذلك)، أى أنه ورد فى الآيات المتواترة والأحاديث الصحيحة على ما يدل على ما ذكر من أنه صلى الله تعالى عليه وسلم على هدى، ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢] وغيره مما يدل عليه صريحًا وتلويحًا.

(و) مما يدل على ذلك أيضًا، (عصمة النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم)، وهى ملكة نفسانية تمنع من النقائص والمعاصي، والكلام بما يخالف الواقع نقيضة تأباها العصمة، وفى دلالة ذلك على عدم صدور السهو منه نظر، (لا من مقتضى المعجزة)، اسم مفعول، أى ليس مما يدل عليه دلالة التزامية عقلية، كدلالة: أعتق عبدك عنى، على بعه لى، وقوله: (نفسها)، إشارة إلى أن للمعجزة دخلًا ما فى ذلك (عند القاضى أبى بكر الباقلانى)، بتشديد اللام، المالكى كما تقدم، (ومن وافقه) على مذهبه، وهذا مرتبط بقوله: ومن جهة الإجمال إلى هنا، والحاصل أنه صادق فيما طريقه البلاغ، والدال على صدقه معجزة عند الإسفرائنى وعند الباقلانى ورود الشرع بذلك وإجماع الأمة على عصمته، صلى الله تعالى عليه وسلم، وسبب الاختلاف، ونتيجته ما أشار إليه بقوله: (لاختلاف) (وقع بينهم)، أى بين الإسفرائنى وأتباعه، وبين الباقلانى ومن وافقه، (فى مقتضى دليل المعجزة)، أى فى دلالتها على صدقه، وإنها بمنزلة قول الله: إنه صادق أم لا، (لا نطول بذكره)، فإنه بحث طويل صعب المدرك، (فخرج عن غرض) هذا (الكتاب) الذى وضع لبيان شرف قدر المصطفى، صلى الله تعالى عليه وسلم، من غير تطويل وإطنا بيميل من غير تعرض للمباحث الكلامية.

(فلنعتمد) ما هو أصل مقصود كان فيما قصدناه (على ما وقع عليه إجماع المسلمين)، من غير تعرض للأدلة العقلية، وما أجمعوا عليه هو (أنه لا يجوز)، بتخفيف الواو وتشديد هاء (عليه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (خلف فى القول)، أى ما يخالف الحق

الواقع، (فى إبلاغ الشريعة)، أى فيما طريقه ذلك مما أمر بتبليغه، (والإعلام بما أخبر به عن ربه تعالى، وما أوحاه إليه من وحيه) الذى نزل عليه الملك به بوجه من الوجوه، وفى حال من الأحوال، (لا على وجه العمد بأن يتعمد) الإخبار بخلاف الواقع، (ولا على غير عمد) من خطأ ونسيان كما تقدم.

(ولا فى حالى الرضى والسخط)، بفتحتين أو بضم فسكون، وهى كراهة ذلك الأمر المخبر به، أو فى حال رضاه عن مخاطبه وسخط عليه، والرضا يقابله، كما فى حديث: «اللهم إنى أعوذ برضاك من سخطك»<sup>(١)</sup>، ويكون فى مقابلة الجبر والإكراه كما فعله برضاه، أى اختياره وإرادته، لا قهراً ولا جبراً، وعلى الوجهين يدور أن الله يرضى بالكفر لعباده أم لا، كما وقع بين الماتريدية والأشعرية، وفى تفسير قوله: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]، هل المراد جميع عباده أو خلصهم؟ والإضافة تشريفية كما فصل فى محله.

(والصحة والمرضى)، أى لا يقع ذلك منه، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى صحته ولا فى حال مرضه، واختلاف مزاجه الذى قد يشوش الفكر مما يؤدى لمثله.

ثم ذكر دليلاً على ما قاله من السنة، فقال: (وفى حديث عبد الله بن عمرو) بن العاص بن وائل السهمى الصحابى المشهور، رضى الله تعالى عنهما، وهذا الحديث رواه عنه الإمام أحمد، وأبو داود، والحاكم، وصححه، وفيه: (قلت: يا رسول الله، أأكتب كل ما أسمع منك؟ قال: نعم)، أى أكتب كلما سمعته منى، (قلت: فى الرضا والغضب؟)، أى فى حالتك هاتين، (قال: نعم)، أى أكتب ما سمعته فى حال رضائى وغضبى، (فإنى لا أقول فى ذلك) المذكور (كله) من حالتى الرضى والغضب (إلا حقاً)، فلا يصدر عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، ما يخالف الواقع لا عمداً ولا غيره؛ لعصمة الله تعالى له فى أقواله وأفعاله كلها، وأشار بذلك ليقظته أو لرفعة محله فى الصدق، وفيه رد على من منع كتابة الحديث ونقله عن بعض الصحابة والتابعين، وقال: إنهم كرهوه لحديث: «لا تكتبوا عنى شيئاً غير القرآن، ومن كتب عنى غيره فليمح»<sup>(٢)</sup>، كما رواه البخارى ومسلم فى قصة أبى شاه عالم الفتح، وقد أجيب عنه بأنه منسوخ، أو أنه مخصوص

(١) أخرجه أبو داود (١٤٣٣)، والترمذى (٣٥٦٦)، والنسائى (٢٤٩/٣)، وابن ماجه (١١٧٩)، وأحمد (٩٦/١، ٢١٠/٦)، وابن حبان (٥٤١)، وابن السنن فى عمل اليوم والليلة (١٢٤)، (٥٠٩)، وابن خزيمة (٦٥٥).

(٢) أخرجه مسلم (٣٠٠٤/٧٢)، وأحمد (٢١/٣، ٣٩)، والدارمى (١١٩/١)، والحاكم (١٢٧/١)، والبغوى فى شرح السنة (٢٩٤/١).

بعضه في حياته، صلى الله تعالى عليه وسلم، أما بعده، فصارت واجبة، أو المراد النهي عن كتابة الحديث مع القرآن مختلطاً به، أو المراد لا تكتبوا عني شيئاً كنت قلته، ثم جاء القرآن بما يخالفه، وأول ما دونت كتب الحديث في زمن عمر بن عبد العزيز، رحمه الله تعالى، كما ذكره الطبري في مناقبه.

(ولنزد) بالمعجزة، من الزيادة، وفي نسخة: ولنزد، (فيما أشرنا إليه) مما مضى قريباً، (من دليل المعجزة عليه)، أى دلالتها على ما ذكر (بيئاً) مفعول نزد، وهو توضيح وتأيد لما قاله الإسفرائني، (فنقول: تفصيل لهذه الزيادة (إذا قامت المعجزة)، من إقامة الدليل، أى دلت (على صدقه، صلى الله تعالى عليه وسلم)، في كل ما أخبر به عن الله تعالى، (وأنه لا يقول إلا حقاً) وصدقاً لنزاهته عما سواه، وعصمة الله تعالى له عما عداه، فقوله: (ولا يبلغ عن الله تعالى إلا صدقاً)، تأكيداً لما قبله، (وأن المعجزة قائمة مقام قول الله له: صدقت) في كل ما قلت؛ لدالتها على ذلك بطريق الاقتضاء والاستلزام، فصارت عبارة عنه بطريق الكناية.

وفي نسخة: صدق عبدى (فيما تذكره)، وتخبر به (عنى وهو يقول أنى رسول الله الذى أرسله (إليكم لأبلغكم ما أرسلت به إليكم) مما أوحاه الله إلى وأمرنى بتبليغه، (وأبين لكم ما أنزله الله عليكم)، وفي نسخة: إليكم، وتنزيله عليهم بواسطته صلى الله تعالى عليه وسلم، والمراد بنزوله عليهم، وصوله إليهم ونزوله على نبي بين أظهرهم، والنزول فى القرآن تارة ينسب إلى النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، وحده، فيقال: نزل وتارة إلى الأمة، فالمراد بالأول مشافهة ملك الوحي له، وبالثانى مطلق الوصول والبلاغ، أو هو من قبيل بنو فلان قتلوا قتيلاً، والقاتل واحد منهم، ودلالة المعجزة على صدقه تقدم بيانها وظهورها على يد الكاذب ممتنع عقلاً وعادة.

وقال الشهرستاني فى نهاية الإقدام: من اصطفاه الله لرسالته واجتبه لدعوته، كساه ثوب جمال فى ألفاظه وأخلاقه وأحواله، فتعجز الخلاق عن معارضة شىء من ذلك، فتصير جميع حركاته معجزة لما دونهم من الحيوانات، ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: ٣]، أى لا يصدر عنه أمر بمجرد هوى نفسه وتشهيه، ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٤] إليه، وقد تقدم بيانه وبيان أنها لا تدل على أنه صلى الله تعالى عليه وسلم لا يجوز له الاجتهاد، و﴿قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [النساء: ١٧٠]، فلا يصدر عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ما يخالف الواقع، ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧]، أى تمسكوا به، ﴿وَمَا نَهَكُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧] عنه ولا تقربوه؛ لأنه إنما يأمركم بما أمر الله تعالى، وإنما ينهاكم عما نهى الله تعالى عنه، فإن فسرت بما أعطاكم

من الفىء فخذوه، وما نهيكم عنه من الفىء فلا تأخذوه، فإنه إنما يعطى ويمنع بأمر الله تعالى، دل على ما ذكر أيضاً بطريق الفحوى والقياس، فلا يقال: إن الآية لا تدل على المراد على هذا التفسير، (فلا يصح أن يوجد منه)، صلى الله تعالى عليه وسلم.

(وفي هذا الباب)، وهو ما طريقه البلاغ عن الله تعالى (خبر) سمع منه، أو صرح عنه، (بخلاف مخبره)، بضم أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وتخفيفه، أى لا يصدر عنه خبر غير مطابق للواقع، (على أى وجه كان)، خبره الصادر عنه، (فلو جوزنا عليه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (الغلط والسهو) فيما بلغه عن الله تعالى، وقد حماه الله عنه، (لما تميز لنا من غيره)، أى ما تميز صوابه الواجب اتباعه من غيره، أو خبره عن خبر غيره، (ولا اختلط الحق بالباطل)، ولم يتميز أحدهما عن الآخر.

(فالمعجزة) الخارقة للعادة المتحدى بها كما تقدم، (مشملة على تصديقه)، أى ثبوت صدقه فيما أخبر به عن ربه، (جملة واحدة)، أى فى جميع ما جاء به من جميع أخباره، وما يبلغه عن الله تعالى (من غير خصوص)، أى تخصيص لأمر دون أمر، بدليل يقوم على التخصيص.

(فتنزيه النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم) وتبرئة ساحته فيما يبلغه عن ربه (عن ذلك كله)، أى عن أن يقع منه إخبار بما يخالف الواقع قصداً، أو غلطاً، أو سهواً، (واجب) وقوعه واعتقاده، (برهاناً)، أى بطريق البرهان القطعى العقلى المعلوم من المعجزة والتحدى بها كما تقدم. (وإجماعاً) من جميع أهل الملل الإسلامية وعلماء الدين، (كما قاله أبو إسحاق) الإسفرائنى، رحمه الله تعالى، بدليل المعجزة القائمة مقام قول الله تعالى: صدق رسولى فيما قاله، كما قاله الباقلانى من أنه بورود الشرع والإجماع، لا بالبرهان العقلى كما عرفت تفصيله.

\* \* \*

### (فصل) متمم لما قبله

(وقد توجهت)، أى صدرت ووقعت فى جهة من قوهم: وجهه، إذا أرسله فى جهة فتوجه، ويكون توجه بمعنى أقبل، وليس بمراد، (هاهنا)، أى فى هذا المبحث، (لبعض الطاعين)، من الطعن، وهو الضرب برمح ونحوه، فاستعير للدخل والاعتراض، كما قال الله تعالى: ﴿وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢]، (سؤالات)، جمع سؤال، وهو طلب أمر من الأمور، فقد يكون لتعلم ونحوه مما يحمد، وقد يكون تعنتاً منهياً عنه، وطلباً لأمر منهى عنه، كما قال الله تعالى: ﴿تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].

(منها ما روى، من أن النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم)، كما رواه ابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، عن سعيد بن جبير بسند فيه ما سيأتي، (لما قرأ) في صلاته (سورة ﴿وَالنَّجْمِ﴾ [النجم: ١]، وقال:)، أى بلغ فى قراءته إلى قوله: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّكْتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ وَمَنْزُةً الثَّالِثَةَ الْآخِرَةَ [النجم: ١٩، ٢٠]، واللات صنم كان لقريش أو لنقيف، والعزى تأنيث الأعز، وهى سمرة كانت لغطفان تعبدها، ومناة صخرة كانت خزاعة وهذيل تعبدانها، والثالثة الأخرى بمعنى المتأخرة، لصفة مقدارها صفتان لمناة، وأمر هذه مبين فى التفاسير غنى عن البيان.

(قال:) قائل سمع ما قاله عند تلاوته، صلى الله تعالى عليه وسلم، كما سنبينه (تلك) المذكورة من اللات وما بعدها، (الغرائيق العلاء)، جمع غرنوق، بضم الغين المعجمة والنون وبكسرهما وفتح النون، أو غرنيق بضمها وفتح النون، وهو طير من طيور الماء، كبير، طويل العنق، أبيض، وأصله الشاب الناعم، استعير للأصنام، والعلاء تجريد لزعمهم أنها ترفع للسماء، (وإن شفاعتها) لهم (لترتجى)، أى تؤمل وتنتظر، (ويروى: لترتضى)، أى تقبل عند الله بزعمهم الفارغ، (وفى رواية: إن شفاعتها لترتجى، وإنها لمع الغرائيق العلاء)، يعنون الملائكة.

(وفى) رواية (أخرى: والغرائقة العلاء تلك للشفاعة لترتجى)، ومعانيها متقاربة، (فلما ختم)، أى أتم، صلى الله تعالى عليه وسلم، قراءة هذه السورة (مسجد)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (ومسجد معه المسلمون)، ممن كان حاضراً عنده من الصحابة، رضى الله تعالى عنهم، (والكفار) الحاضرون عنده أيضاً، (لما سمعوه أثنى على آلهتهم) بقوله المتقدم: تلك الغرائيق العلاء، وإن شفاعتهم لترتجى، (وما وقع فى بعض الروايات)، لهذه القصة (أن الشيطان ألقاها)، أى هذه الكلمات، (على لسانه)، فسبق لسانه بها سهواً منه، ثم تنبه ونبهه جبريل، عليهما الصلاة والسلام، لها، وكان ذلك ابتلاء من الله تعالى؛ ليعلم من ثبت على ذلك، أو تزلزل.

(وأن النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، كان) لحرصه على إيمان قومه، (تمنى أن لو نزل عليه شيء)، مما يوحى إليه، (يقارب بينه وبين قومه)، أى يقربهم من الإسلام حتى تركوا عنادهم.

(وفى رواية أخرى) لهذه القصة أنه، عليه السلام، كان تمنى (أن لا ينزل عليه شيء ينفرهم عنه)، أى عن الطعن فيهم وفى آلهتهم، ولم يزل كذلك حتى نزلت عليه سورة النجم، وهذه الرواية التى قبلها بمعنى، فإن عدم التنفير عنه والقرب بينه وبين قومه متساويان.

(وذكر) صاحب هذه الرواية ونقلها، (هذه القصة)، أى قراءته، صلى الله تعالى عليه وسلم، سورة النجم وسجوده وسجود المسلمين والكفار معه، (وأن جبريل، عليه السلام، جاءه) صلى الله تعالى عليه وسلم بالوحي، (فعرض عليه)، أى قرأ عليه هذه (السورة)، وفاعل عرض ضمير النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، (فلما بلغ)، أى وصل فى قراءته هاتين (الكلمتين)، يعنى: الغرائيق العلا... إلى آخره، (قال له)، أى قال جبريل له صلى الله تعالى عليه وسلم: (ما جئتك) من الله (بـ) وحى فيه (هاتين) الكلمتين، يعنى: تلك الغرائيق العلا، وفى نسخة الآيتين، (فحزن)، أى رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، (لذلك)، وفى نسخة: فحزن لذلك النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، أى لما قال جبريل له، (فأنزل الله تعالى)، لما رأى حزنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، (تسلياً له)، صلى الله تعالى عليه وسلم، والتسلياً إذهاب حزنه بتطبيب خاطره، قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج: ٥٢] الآية، تقدم فى تفسير هذه الآية ما فيه كفاية.

وفى رواية: أن النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، تمنى أن يوحى إليه ما يقرب قريشاً منه ويستعطفهم، فلما نزلت هذه السورة، وقرأها إلى قوله: ﴿وَمَنْزُورَ الْآخِرَةِ﴾ [النجم: ٢٠]، ألقى الشيطان عليه: تلك الغرائيق العلا... إلى آخره، فتكلم بها، ثم مضى فى قراءتها، حتى ختمها، وسجد فسجد معه من سمعها من المسلمين والمشركون، رضا بما قاله؛ لظنهم أنه رضى بأهنتهم، فلما أمسى أتاه جبريل، عليهما الصلاة والسلام، فعرضها عليه حتى بلغ قوله: تلك الغرائيق العلا، فقال له: ما جئتك بهذا، وهذا لم يقله الله، فما زال، صلى الله تعالى عليه وسلم، مغموماً حتى نزل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ﴾ [الحج: ٥٢] الآية، فطابت نفسه لتسلياً الله له فيها، بإخباره أن كل نبي ورسول وقع له مثل ذلك، من إلقاء الشيطان فى الوحي، وتلاوته فى أثنائه، ثم بين له ونسخه الله، فكأنه قال له: لك أسوة بمن سبقك من الرسل والأنبياء.

(و) أنزل عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، تسلياً له أيضاً، قوله: ﴿وَلَنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾ [الإسراء: ٧٣] الآية، إلى قوله: ﴿عَنِ الْيَتَىٰ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غُبْرًا وَإِذَا لَا تَخَذُوكَ حِلَالًا﴾ [٧٤]، وأن مخففة من الثقيلة، أى قاربوا أن يخدعوك عما أوحينا إليك حتى تقول ما لم نقله مما أرادته قريش، وحتى تترك إلى بعض الكفرة لتستميل قلوبهم للإسلام، فبين الله لك ذلك وثبتك على الحق، وأغناك عن المداراة، كما فصله المفسرون،



وبين في أسباب النزول.

إذا عرفت ما ذكر وأردت كشف غطاءه عنك، (فاعلم أكرمك الله)، بما علمك وهداك لدفعه، (أن لنا في الكلام على مشكل هذا الحديث) الذى أورده عليه بعض الطاعين كما تقدم، (مأخذين)، أى طريقين فى الأخذ على الكلام فيه نقلاً وعقلاً، من أخذ عليه إذا منعه عما يريد فعله، حتى كأنه مسكه من تشبث به واعتمد عليه من رواه، (أحدهما فى توهين أصله)، أى تضعيف روايته ونقله، من الوهن وهو الضعف، وجعل ثبوته أصلاً للسؤال والجواب المبني عليه وأصل الوهن ضعف الخلقة، كقوله: ﴿وَهْنُ الْعَظْمِ مِنِّي﴾ [مریم: ٤]، (والثانى) مبنى (على تسليمه) وصحة روايته تنزلاً وإرخاء للعنان لمن أورده.

(أما المأخذ الأول) فى الكلام على صحة روايته، (فيكفيك) فى تضعيف روايته، (أن هذا حديث لم يخرج به)، بالتشديد والتخفيف، أى لم يروه بسنده، (أحد من) العلماء بالحديث، (أهل الصحة)، ممن يعتمد على روايته، وأتى باسم الإشارة مكان الضمير؛ لتمييزه أكمل تمييز لقرب العهد به، (ولا رواه ثقة)، ممن يوثق بنقله، (بسند سليم)، أى سالم من الطعن والعلة والجرح من نقاد السلف، (متصل) إلى قائله ومن نقل منه، (وإنما أولع به)، بضم الهمزة وكسر اللام وعين مهملة، يقال: أولع بكذا فهو مولع، بالفتح إذا لهج وأكثر من ذكره، ويكون بمعنى الكذب، وعبر به لإيهام ذلك.

(وبمثلله) من الأحاديث الموهمة مما لا يليق بالرسول، عليهم الصلاة والسلام، (المفسرون)، فإنهم يوردون كثيراً من الأحاديث الضعيفة، الموهمة لما لا يليق بمقام النبوة، (والمؤرخون)، بالهمزة، وقد تبدل واو، وأهل التاريخ نقلت الأخبار، واختلف فى لفظ التاريخ، فقيل: إنه من الأرخ، وهو الفتى من البقر، وقيل: إنه معرب ماه روز، أى حساب الشهور والأيام، وأول من أرخ الكتب، عمر بن الخطاب، رضى الله تعالى عنه، كما فصلناه فى غير هذا المحل.

(المولعون)، أى المفسرون، جمع مولع، بفتح اللام، وهو المكثّر من الشئ، (بكل غريب) من الأخبار والقصص التى لم تشتهر وتعرف، (المتلقون)، بالثناة الفوقية بعدها لام وقاف وفاء، وفى نسخة: المتلقون، بحذف الفاء، يقال: تلقفه، إذا تناوله بسرعة، وتلقها إذا أخذه من غيره، والتلقى تفعل من اللقاء، وهو المقابلة، (من الصحف كل صحيح)، لفظه ومعناه، (وسقيم) لفظه، كالحرف لفظه، ومعناه كالمفسر بغير المراد، والصحف جمع صحيفة، والأخذ من الصحف غير مقبول عند السلف؛ لأنه قد يتحرف

لفظه وينفى معناه، أو يفهم منه غير المراد، والقبول التلقى من أفواه الرجال.

واعلم أن ابن سيد الناس قال: بلغني عن الحافظ المنذرى، أنه كان يرد هذا الحديث من جهة الرواية بالكلية، وأن الحافظ الدمياطي خالفه فيه، ولا وجه لتصحيحه، إلا أن يكتب: بسند لا يطعن فيه، ولا سبيل لذلك. انتهى.

وفى سيرة مغلطاي: أن الشيطان ألقاه فى أمنيته، كما ذكره الكلبي، عن باذان، عن ابن عباس، رضى الله تعالى عنهما، وقد قالوا: إنه باطل نقلاً وعقلاً، وسيأتى ما فى سنده.

(و) لقد (صدق القاضي أبو بكر بن العلاء المالكي)، وفى نسخ حذف أو وتقدمت ترجمته، وهو المشهور بابن العربى، رحمه الله تعالى، (حيث قال: لقد بلى الناس)، بالبناء للمجهول، من الابتلاء، وهو الامتحان، أى صار لهم بلية ومحنة، أى أصيب الناس، (ببعض)، بعين مهملة، وضاد معجمة، مقابل كل، وهو ما صحح فى بعض النسخ، وفى بعضها: ببغض، بغين معجمة، ثم ضاد معجمة، وفى نسخة: بتقصى، بباء جارة، ومثناة فوقية، وقاف مفتوحة، فصاد مهملة مشددة مكسورة، ومثناة مخففة، من تقصيته، إذا تأملته تأملاً تاماً، كما قال أبو تمام:

يا صاحبى تقصياً نظريكما

كأنه بلغ أقصاه، وأصله تقصص تفعل من قص عليه الخبر، فأبدل من أحد حروف التضعيف حرف علة، كما قالوا: تمطى فى تمطط ونظائره.

(أهل الأهواء) بالمد، أى أصحاب الآراء الفاسدة، والمذاهب الباطلة، (والتفسير)، أى بعض المفسرين الذين يذكرون فى تفاسيرهم قصصاً لا أصل لها يبنون عليها تأويلات بعيدة وأموراً غريبة، (وتعلق بذلك)، أى بما ذكر من كلام أهل الأهواء وبدع التفاسير، لا بحديث سورة النجم بخصوصه كما قيل.

(الملحدون)، جمع ملحد من اللحد، وهو العدول عن الاستقامة، فيطلق على كل من لم تكن عقيدته حقاً.

(مع ضعف بعض نقلته)، بفتحات، جمع ناقل، كفاسق وفسقة، يعنى به روايته أو من ذكره فى كتاب له، فيكون إشارة لمن ابتلى به من أهل الأهواء السابقين ونحوهم من المفسرين والقصاص.

(واضطراب رواياته)، الاضطراب فى اصطلاح المحدثين أن يقع من الراوى اختلاف فى روايته، فيرويه تارة على وجه، وأخرى على وجه آخر وهكذا، أو يرويه راو على

وجوه مختلفة، بشرط أن لا يكون بعض طرقه أرجح من بعض، فإن العمل حينئذ بالراجح، فلا يعد مضطرباً عندهم، ومن فسر الاضطراب بعدم عزوه إلى مأمون، لم يصب.

(وانقطاع إسناده)، الإسناد يكون بمعنى المسند، وهم رواة الحديث، وبمعنى مصدرى، وهو ذكر السند وانقطاعه، وهو أن يسقط منه واحد فأكثر غير الصحابي، وضده الاتصال.

وقوله: (واختلاف كلماته)، هو قريب من الاضطراب، ثم بين ذلك بقوله: (فقائل يقول: إنه)، أى ما ذكر وقع (في الصلاة)، أو الضمير له، صلى الله تعالى عليه وسلم، والتقدير: قرأها في الصلاة، (وآخر يقول:) إنه (قأها في نادى قوميه حين أنزلت عليه السورة)، أى سورة النجم، والنادى والندى مجلس يجتمع فيه القوم للمشاورة، وفصل الأمور المهمة، ولذا سميت دار قصى دار الندوة كما مر، (وآخر يقول:) إنه (قأها)، أى الكلمات المذكورة (وقد أصابته سنة)، أى وقد عرض له، صلى الله تعالى عليه وسلم، أوائل النوم من غير قصد منه، فالسنة بكسر السين، أول النوم وهو النعاس، وقيل: السنة ثقل في الرأس، والنعاس فى العين، والنوم فى القلب، فهو غشية ثقيلة تقع على القلب تمنع الإدراك.

(وآخر يقول: بل حدث) بتشديد الدال (نفسه) فى سنة، فخطرت بباله، وحديث النفس ما يجرى على فكره من غير تلفظ به حتى كأنه يحدثها، (فسها)، أى حصل له سهو حتى تكلم فى أثناء قراءته سورة النجم، (وآخر يقول: إن الشيطان قأها)، يعنى الكلمات المذكورة، (على لسانه صلى الله تعالى عليه وسلم)، أى تكلم بها الشيطان وهو لا يرى فظنها وحياً ألقى إليه وسمعها من كان عنده، فتوهم أنه صلى الله تعالى عليه وسلم نطق بها عن قصد وأنها من القرآن حقيقة، (وأن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم لما عرضها) وقرأها (على جبريل)، عليه الصلاة والسلام، (قال) له: (ما هكذا أقرأتكم)، فحزن لذلك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كما مر.

(وآخر يقول:) إن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقرأها، (بل أعلمهم الشيطان أن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم قرأها)، أى قرأ الكلمات المذكورة فى أثناء تلاوة سورة النجم وعرضها على جبريل، (فلما بلغ النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ذلك)، أى وصل لقراءة هذه الكلمات التى أعلمهم الشيطان بها، (قال) جبريل، عليه الصلاة والسلام: (والله ما هكذا أنزلت) هذه السورة، (إلى غير ذلك) من الأقوال المؤذنة بأن

الشيطان له دخل في ذلك، مع أنه ليس له سلطان على الذين آمنوا، وهذا كله صدر (من اختلاف الرواة ومن حكيت هذه الحكاية عنه)، كابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، (من المفسرين والتابعين)، كالزهري، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن هشام، وسعيد ابن جبير، (لم يسندوها أحد منهم)، أى لم يذكر لها سنداً مرضياً أحد ممن حكيت عنه، (ولا رفعها إلى صاحب)، أى إلى صحابي من أصحاب الرسول، صلى الله تعالى عليه وسلم، قالها، وقيل: المعنى لم يعزها لصاحب لها قد قالها.

(وأكثر الطرق)، التي رويت منها (عنهم فيها)، أى فى هذه القصة (واهيّة) ساقطة (ضعيفة) غير مرضية لا يعول عليها، (والمرفوع فيه)، أى ما وقع فيه ذكر من روى هذه القصة، وفى نسخة: منه، (حديث شعبة) بن الجراح الذى رواه، (عن أبي بشر)، بكسر الباء الموحدة وسكون الشين المعجمة، وهو جعفر بن أبي وحشية إياس، التابعى، الثقة، توفى سنة خمس وعشرين ومائة، وأخرج له أصحاب الكتب الستة، وله ترجمة فى الميزان.

(عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس)، رضى الله تعالى عنهما، (قال: فيما أحسب)، أى أظن، ومثله يستعمل للشك فيما قارنه، ثم بين المصنف، رحمه الله تعالى، ما وقع فيه من الشك من الراوى بقوله: فيما أحسب، فقال: (الشك) المذكور (فى الحديث)، أى فى متنه وأصله، لا فى سنده، والحديث هو حديث شعبة المذكور، (أن النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، كان بمكة)، وأن المفتوحة وما بعدها بدل من الحديث.

(وذكر) شعبة (القصة) المذكورة فى هذا الحديث بتمامها، وأنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، تمنى أن ينزل عليه ما يطيب نفوس قومه، عسى أن يؤمنوا، فنزل عليه سورة النجم، فقرأها حتى بلغ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّكْتَ﴾ [النجم: ١٩] الآية، فقال: تلك الغرائق العلاء... إلى آخر السورة، وسجد فسجد معه المسلمون والمشركون، وفرح الكفار.

(قال أبو بكر البزار:)، بتقديم الزاء المعجمة على الراء المهملة، نسبة لعمل بزر الكتان بلغة البغداديين، وهو الحافظ المشهور كما تقدم، (هذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، بإسناد متصل) إلى أحد من الصحابة الذين حضروا عنده أو إليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، (يجوز ذكره)؛ لصحة نقله والاعتماد عليه، (إلا هذا) الحديث المسند إلى ابن عباس، (ولم يسنده)، أى لم ينقله مسنداً، (عن شعبة، إلا أمية بن خالد)، وهو ثقة أخرج له مسلم وغيره، وتوفى سنة إحدى وثمانين، وترجمته فى الميزان، (وغیره)، أى غير أمية بن خالد ممن روى هذا الحديث (يرسله)، أى يرويه مرسلًا،

والمرسل ما سقط من سنده الصحابي، فهو يرويه، (عن سعيد بن جبير)، عن النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، من غير ذكر ابن عباس.

وظاهر كلام المصنف، رحمه الله تعالى، أن السند بتمامه مذكور غير الصحابي، فإن أراد لم يعزه لغير ابن جبير، وأسقط رجاله كلهم، فهو معضل، والمحدثون يعبرون عنه بأنه أرسل أو يرسل، بصيغة الفعل، ويفرقون بينه وبين المرسل بالاسم، وتفصيله في كتاب ابن الصلاح وغيره.

(وإنما يعرف) هذا الحديث وروايته (عن الكلبي)، نسبة لكلب، قبيلة معروفة، وهو أبو النصر المفسر النسابة الإخباري، الراوي المشهور، وسيأتي كلام المصنف، رحمه الله تعالى، فيه، والكلبي يرويه (عن أبي صالح)، وهو «بازان»، بنون، أو «بادام»، عيم، وهو يروى عن مولاته أم هانئ، وعلى، كرم الله وجهه، وروى عنه السدي وغيره، أخرج له أصحاب السنن الأربعة، وقال أبو حاتم: إنه لا يحتج به، (عن ابن عباس)، وهو لم يسمع منه، فالحديث منقطع.

(فقد بين لك) أيها الواقف على هذا الحديث (أبو بكر) البزار المذكور (أنه)، أي هذا الحديث (لا يعرف) روايته (من طريق يجوز ذكره)، أي يصح ويعتمد عليه، (سوى هذا) الطريق الذي رواه شعبة منه بسند ليعتمد عليه في الجملة، (وفيه)، أي حديث شعبة أيضاً (من الضعف ما نبه عليه) البزار وغيره من أنه لا يعرف من طريق غيره، مع اختلاف كلماته واضطراب رواياته وانقطاع سنده أو إرساله، والاختلاف في مواطن قراءته وكيفيته، أكان في الصلاة، أو في نادى قومه، أو في سنته، أو حدث به نفسه فسها وذكره أو قاله الشيطان على لسانه، أو أعلمهم به، وإنكار جبريل له عند عرضه عليه كما مر، (مع وقوع الشك فيه) الذي أشار إليه بقوله المار: فيما أحسب، (كما ذكرناه) فيما تقدم (الذي لا يوثق به) صفة الشك، كقوله: (ولا حقيقة معه)، أي تحقق وتيقن مع ما فيه من تشكيكه في أصله كما أشار إليه البزار.

(وأما حديث الكلبي)، أي روايته لهذا الحديث وغيره، (فمما لا يجوز) شرعاً، ولا يصح نقلاً (الرواية عنه ولا ذكره)، هذا بحسب الظاهر غير منتظم، إذ الظاهر أن يقول: أما حديثه، فمما لا يجوز ذكره، أو الكلبي لا تجوز الرواية عنه، وإما أن يقول: هو لف ونشر تقديري، وأصله: وأما الكلبي وحديثه، كقولهم: راکب الناقة طليحان، أي الناقة وراكبها، أو هو من قبيل قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنكُم وَيَدْرُؤُونَ أَزْوَاجًا يَرْتَضُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، على قول الفراء، وأطلق ما فيه على من يعقل، وكذا قوله: (لقوة ضعفه وكذبه)،

أى كثرة كذبه، وفى قوله: لقوة ضعفه، طباق بديع جداً.

(كما أشار إليه البزار)، فإنه وغيره من المحدثين قالوا: إنه كذاب وضاع لا يوثق به، وإن كان إماماً فى اللغة والتفسير، وقد قال الجرجاني وابن معين وغيرهما: إنه يضع الأحاديث وكذاب لا يحتج به، وروى عن أبى صالح، عن ابن عباس، وأبو صالح لم يرو عن ابن عباس.

وقال ابن حبان: إنه فى الدين غير مبين، وكذبه أظهر من أن يذكر، ولم يسمع من أبى صالح أيضاً، (والذى) صح وثبت (منه)، أى من هذا الحديث، (فى الصحيح)، أى فى الحديث الصحيح، أو فى صحيح البخارى على ما يأتى، (أن النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، قرأ) سورة ﴿وَالنَّجْمِ﴾ وهو بمكة قبل الهجرة، (فسجد وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس).

قال الكرمانى: هى أول سورة نزلت فيها سجدة، وإنما سجد المشركون لأهتهم، معارضة للمسلمين، أو وقع ذلك منهم بلا قصد، أو خافوا من مخالفتهم فى ذلك المجلس. وقال ابن حجر: فيه نظر؛ لمخالفته لما قاله ابن مسعود، من أنهم أخذوا حصى ووضعوا على جباههم، ولأن خوف المشركين لا يظهر له وجه، بل الظاهر العكس.

ثم قال الكرمانى أيضاً: ما قيل من أن سبب ذلك إلقاء الشيطان فى أثناء قراءته، صلى الله تعالى عليه وسلم، وذكر آهتهم لا يتجه عقلاً ونقلاً، وأما سجود الجن المروى عن ابن عباس، رضى الله تعالى عنهما، فكأنه استند فيه إلى سماع منه، صلى الله تعالى عليه وسلم؛ لأنه لم يحضر القصة؛ لصغر سنه، ومثله لا يطلع عليه، وكشف ذلك له بعيد، والصحيح أن الشيطان ألقى ما ألقاه فى أسماع المشركين، فتوهموا أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قاله مدحاً لأهتهم وارتضاء لها، فسجدوا معه، وهو لا ينافى عصمة رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم.

ولا يخفى أن هذا الحديث أخرجه الشيخان، وفى البخارى مسنداً: أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قرأ سورة النجم بمكة، فسجد وسجد من معه، غير شيخ أخذ حصى وترأباً وضعه على جبهته، فقتل كافراً. وفيه عن ابن عباس، رضى الله تعالى عنهما: أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، سجد وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس، والشيخ الذى وضع الحصى على جبهته أمية بن خلف، وفى سيرة ابن إسحاق أنه الوليد بن المغيرة، وفيه نظر؛ لأنه مات حتف أنفه، وقيل: إنه سعيد بن العاص. وقال أبو حيان النحوى: إنه أبو لهب، ولم يسنده.

وفى مصنف ابن أبي شيبة: إلا رجلين من قريش، وقيل: إنه المطلب بن المطلب بن أبي وداعة، ولم يكن أسلم، وما قاله الطبراني: من أن أهل مكة، لما أظهر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دينه، أسلموا وكانوا يسجدون معه، وبعضهم لا يسجد من الزحام، فلما سمع ذلك رؤساء قريش، كالوليد وأبي جهل وغيرهما، قالوا لهم: أتتركون دين آبائكم، فارتدوا، غريب.

(هذا)، أى الأمر هذا، أو هذا هو ما قاله، فهو خبر مبتدأ مقدر، أو مبتدأ خبره ما بعده، أو هو منصوب بتقدير: خذ هذا فاعلمه ونحوه، وأما كونها اسم فعل بمعنى خذ وذا مفعوله، وإن جاز فيأباه رسمه متصلاً بدون ألف، (توهينه)، أى بيان وجه ضعفه (من) جهة (طريق النقل)، ومنه الواهنة، وهى ضربان عرق يتألم منه فيرقى، وقد قال الحافظ ابن حجر: قول أبي بكر بن العربي: إن طرق هذا الحديث كلها باطلة، وقول عياض فى الشفاء: إنه لم يخرج أحد من أهل الصحة، وليس له سند متصل، مع ضعف نقلته واضطراب رواياته، وأن من نقله من المفسرين وغيرهم لم يسنده أحد منهم، ولا يرفعه لصاحب، لا وجه له، فإن له طرقاً متعددة كثيرة متتابعة المخارج، وكل ذلك يدل على أن له أصلاً، وقد ذكرنا له ثلاث أسانيد منها ما هو على شرط الصحيح، وهى وإن كانت مراسيل يحتج بها من يحتج بالمرسل كمالك، ومن لا يحتج به لاعتضاد بعضها ببعض، فتبين بهذا أن مبالغة المصنف، رحمه الله تعالى، فى رد نقله غير مرضية.

(فأما) توهينه (من جهة المعنى، فقد قامت الحجة)، أى الدليل الواضح على ضعفه، (واجتمعت الأمة على عصمته، صلى الله تعالى عليه وسلم، ونزاهته) عما لا يليق بجنايه (عن مثل هذه الرذيلة)، أى الخصلة القبيحة الدنية من الرذالة، وهى الدناءة، والقول على الله بما لم يقله، ولا شئ أعظم من الافتراء، لاسيما على الله عز وجل ونحوه، ثم بين ما فيه من القبائح، فقال: (إما من قنیه)، بكسر الهمزة وتشديد الميم ما نقل كما مر، (أن ينزل)، بالتخفيف والتشديد فى الزاء المعجمة، (مثل هذا) المذكور (من مدح آلهة غير الله) بقوله: تلك الغرائيق العلاء... إلى آخره، (وهو كفر)؛ لأن الرضا بالكفر كفر، (أو أن يتسور)، أى يتسلط (عليه الشيطان)، وأصل التسور التسلق والصعود من حائط السور، فكفى به عن الترفع، وأريد به هنا التسلط كما علم، (ويشبه عليه القرآن)، أى يلبسه ويخلط فيه ما ليس منه، (حتى يجعل فيه ما ليس منه)، وهى الكلمات المذكورة، (ويعتقد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن من القرآن ما)، أى شئ (ليس منه)، ويستمر على اعتقاده، (حتى ينهيه)، أى يوقظه من غفلته عما شبه عليه، (جبريل، عليه الصلاة والسلام)، بقوله له: ليس هذا من الوحي الذى أتيت به لك، (وذلك كله ممتنع فى حقه،

عليه الصلاة والسلام؛ لنزاهته عن مثله وحفظ الله له.

- (أو يقول ذلك النبي) صلى الله تعالى عليه وسلم (من قبل)، بكسر القاف وفتح الباء، أى من عند (نفسه عمداً)، من غير إلقاء الشيطان عليه، وهو لا ينطق عن الهوى، (وذلك)، أى ما يقول من عنده (كفر)؛ لأنه افتراء عليه وتبديل لكلام الله تعالى بالزيادة فيه، (أو سهواً) حفظه الله تعالى منه، (وهو معصوم عن هذا كله) بالإجماع كما تقدم، (وقد قررنا) فيما تقدم (بالبرهان) والدليل القاطع (والإجماع) من أمة الإجابة (عصمته، عليه الصلاة والسلام، من جريان الكفر)، أى طرائقه ووقوعه منه (على قلبه) باعتقاده، (أو لسانه) بالنطق به، (لا عمداً ولا سهواً)، فضلاً عن استقراره، فإن الجريان عبارة عن صدوره منه من غير ثبات، كأنه ماء جار، فهو استعارة لما ذكر.

(أو أن يتشبه)، أى يختلط ويلتبس (عليه ما يليقه الملك) من وحى الله تعالى إليه (بما يليقه الشيطان) على لسانه محاكياً نطقه به، (أو يكون للشيطان عليه سبيل)، أى طريق يصل إليه منه مما حماه الله عنه، (أو أن يتقول على الله)، أى يفترى عليه عمداً ما لم يوحى إليه ويقول: إنه أوحى إليّ، (لا عمداً ولا سهواً)، تأكيد لما أفاده ما قبله من نفى القول على الله، (ما لم ينزل عليه)، مفعول مطلق؛ لقوله: يتقول؛ لأنه لا ينصب المفردات إلا إذا أريد بها لفظها، وليس بمعنى الظن؛ لعدم ذكر مفعوليه.

(وقد قال تعالى: ﴿وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤] الآية)، تقول تكلف من نفسه قولاً لم يقله، كتشجع إذا أظهر الشجاعة وهو جبان، فكنى به عن الافتراء والكذب، والأقاويل جمع أقوال، فهو جمع الجمع، أو جمع أقولة أفعولة، وهو يستعمل للحقير كالأضاحيك الأول، وهو الذى صرح به سيبويه، رحمه الله تعالى، فمن اختار الثانى فقد رجح المرجوح وتماشها: ﴿لَا خُذْنَا مِنَّا بِالْيَمِينِ﴾ (٤٥) ثُمَّ لَقَطْنَا مِنَّا الْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ [الحاقة: ٤٥، ٤٦]، أى لأمسكناه وأهلكناه كما نفعل بمن افترى علينا، والوتين عرق فى العنق إذا قطع مات صاحبه، وهو الوريد، وقطعه عبارة عن الذبح، وفيه دليل على أن الكذب على الله كفر، وأنه لا يقول على الله ما لم يقله.

(وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٤]) (﴿إِذَا لَأَذْنُكَ ضِعْفَ الْحَيَوةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ﴾ [الإسراء: ٧٥] الآية)، أى لو قربت من الميل إلى الكفرة، وضعف صفة لمقدر، أى لأوصلنا لك عذاباً مضاعفاً فى مماتك، يعنى به عذاب القبر، وفى حياتك بعد البعث فى الآخرة، والآية دليل على عدم تمنيه السابق، وأنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، معصوم من مقارنة شيء من ذلك، والآية نزلت فى



ثقیف، لما قالوا له، صلى الله تعالى عليه وسلم: لا تتبعك حتى نخصنا بخصال نفخر بها على العرب، لا ننشر، ولا نحشر، ولا ننحنى في صلاتنا، وتضع عنا الزنا، وتمتعا باللات سنة، وتحرم وادينا كمكة، وتقول للعرب: إن الله تعالى أمرني بهذا، فأنزل الله عليه هذه الآية.

(وجه ثان) في توهين ما ذكر من أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، ذكر قوله: تلك الغرائق... إلى آخره، في أثناء قراءة هذه السورة، (وهو)، أى الوجه الثانى، (استحالة هذه القصة)، أى عدها من المحال عقلاً، أو مما لا يستقيم؛ لأن أصل معناه لغة ما لا يستقيم مما اعوج، ومن لم يعرف اللغة يعترض على المتنبي قوله:

كأنك مستقيم فى محال

كما مر، والمراد بالقصة: صدور ما ذكر منه بتسليط الشيطان عليه، (نظراً)، أى من وجهة النظر والفكر الصادر عن عقل مستقيم، فى عصمة رسل الله، عليهم الصلاة والسلام، فيما طريقها البلاغ، (و) استحالتها (عرفاً)، أى من جهة ما عرف من أحواله وأحوال غيره من الأنبياء، أى أمراً متعارفاً، ومن فسر العرف بتأليف كلامه، وتناسب ألفاظه، فقد ارتكب شططاً، وكأنه نظر لقوله عقبه: (وذلك أن هذا الكلام)، الذى تلاه، عليه الصلاة والسلام، مع ما ألقى فيه، من قوله: تلك الغرائق العلاء... إلى آخره.

(لو كان كما روى، لكان) ما روى (بعيد الالتئام)، بهمزة بعد المثناة الفوقية، وقد تبدل ياء تحتية، والمراد به أن مناسبتة لما وقع، فيه من كلام الله الذى هو فى أعلى طبقات البلاغة، فى غاية البعد، وهو مع كونه وقع فى كلام رب العزة، (متناقض الأقسام) متنافر النظم، لما فيه من التضاد، من حيث أنه يصير (مترج المدح) لآهتهم، يجعلها عليه مرجوة الشفاعة، (بالدم) لها الذى دل عليه سياقه فى قوله: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ مِّمَّنْ تُؤْتَوْنَ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [النجم: ٢٣]، وأنها ليس لها عند الله شأن ولا منزلة، وهذا يناقض علو منزلتها، ورجاء شفاعتها، ويصير الكلام القرآنى بذكرها فى أثناءه، (متخاذل التأليف)، أى متنافر النظم، غير متلائم، فكان بعضه يخذل بعضاً ويكر عليه هدماً ونقضاً، (والنظم) معناه فى الأصل إدخال الدرر ونحوها فى سلك متناسب الوضع والمقدار، فاستعير لتأليف الكلمات متناسبة المعانى متناسقة الدلالة، ثم صار حقيقة فيه، وغلب استعماله فى التراكيب القرآنية، حتى انصرف إليه عند الإطلاق.

(ولما)، بكسر اللام، وتخفيف الميم، وقيل: إنه بفتح اللام، وما موصولة، (كان النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، ولا من بحضرته)، معطوف على النبى، (من المسلمين)، بيان

لمن الموصولة، والحضرة مصدر بمعنى الحضور، مثلث الحاء، ويطلق على كل كبير يحضر عنده الناس، فيقال: الحضرة العالية، وهو اصطلاح أصحاب الترتيل، ويصح إرادة كل منهما هنا، والأول أولى، (وصناديد المشركين)، جمع صنديد، وهو كصندد، بزنة زبرج السيد الشجاع، والحليم، والحواد، والشريف، والمراد خواص رؤسائهم، وكبرائهم، (من يخفى عليه ذلك)؛ لكونهم بلغاء أصحاب سليقة مستقيمة، والسنة فصيحة بليغة.

(وهذا) المذكور أمر (لا يخفى على أدنى متأمل) يتأمل ألفاظ القرآن التي هي في أعلى طبقات البلاغة، وما أدرج فيه مما بينه وبينه بون بعيد، (فكيف بمن رجح حلمه)، بضم الحاء المهملة وسكون اللام، بمعنى لبه وعقله ورجحانه زيادته وقوته، وكيف يستعار لاستبعاد خفاء مثله على مثله، كقوله: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨]، كما تقرر في كتب العربية، يقال: حلم يحلم حلما وحلما، (واتسع)، أى عظم وكثر (في باب البيان)، أى في نوع المنطق الفصيح العرب عما في الضمير، (و) في (معرفة فصيح الكلام علمه)؛ لقوة فهمه وذكائه واستقامة سليقته، مع فطرة وقادة وبصيرة نقادة.

(ووجه ثالث) لبيان توهينه وضعفه (أنه) الضمير ضمير شأن، (قد علم)، بالبناء للمجهول، (من عادة المنافقين) الذين لم يظهروا كفرهم (ومعاند المشركين)، أى المشركين المعاندين، فهو من إضافة الصفة للموصوف، (وضعفة القلوب)، بفتحات، جمع ضعيف، أى الذين قلوبهم ضعيفة عن إدراك الحق؛ لأنهم بله لا إذعان لهم، (و) المراد بهم الكفار غير المعاندين، ممن أشرك اتباعاً لغيره، أو المراد بهم (الجهلة من المسلمين)، فهو عطف تفسير عليه، (نفورهم)، نائب فاعل علم، (لأول وهلة)، أى عند أول شيء يقع في آذانهم وأذهانهم، يقال: لقيته لأول وهلة، بوزن ضربة، ويجوز فتح هائه، أى أول شيء، كما في القاموس، أى قبل التفكير والتأمل فيما قرع سمعه حتى يهتدى؛ لأنه ليس متسقاً منتظماً مع ما وقع في أثناءه من نظم القرآن.

(وتخليط العدو) من الكفرة والمنافقين (على النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم)، بإدخالهم في كلامه ما لم يقله، (لأقل فتنة) يفتن بها المسلمون؛ لإدخالهم الشبهة عليهم في دينهم، (وتعييرهم)، بعين مهملة وتحتيتين، أى إلحاق ما هو عار عليهم باتباع (المسلمين) الهوى ومدح آلهة غير الله، (والشتمات بهم)، بضم الشين المعجمة وتشديد الميم، جمع شامت كفجار، وكفار من الشماتة، وهى فرح العدو بما يصيب عدوه من نوائب الدهر، وفي نسخة: والشماتة بهم.

(الفينة بعد الفينة)، بفتح الفاء وسكون المثناة التحتية ونون تليها هاء التأنيث، أى حيناً

بعد حين، مما امتحنهم الله تعالى من المصائب؛ تعظيماً لأجرهم. بما امتحنهم به من ذلك. قال في القاموس: الفينة الساعة والحين، وقد تحذف اللام، فيقال: لقيته فينة، يعنى أنه استعمل علماً وغير علم، كشعوب للمنية، (وارتداد من فى قلبه مرض)، أى من ضعف إيمانه، أو من نافق وسمع ما ذكر يرجع عن الإسلام إلى الكفر، (من أظهر الإسلام) بلسانه ولم يذق حلاوته، فيرتد (لأدنى شبهة) ترد عليه لضعف إيمانه وإيقانه.

(ولم يحك أحد)، أى لم يقل أحد من المحدثين، أو أحد ممن عاداه، صلى الله تعالى عليه وسلم، (فى هذه القصة)، أى قصة تلك الغرائيق، (شيئاً سوى هذه الرواية الضعيفة الأصل)، رواية ودراية لركاكتها وتناقضها كما تقدم، (فلو كان)، أى وقع وصح (ذلك) الذى ذكره بعضهم، (لوجدت قريش)، أى كفارهم، (بها)، أى بسبب هذه القصة (على المسلمين الصولة)، أى الاستطالة والقهر، وتسلقوا بذلك على ترويج أمرهم وما هم عليه، (ولأقامت اليهود عليهم الحجة)، أى على المسلمين بأنه مدح آلهتهم واعترف بأنها وسيلة إلى الله، (كما فعلوا)، أى كفار قريش (مكابرة) وعناداً، (فى قصة الإسراء) حين قصها عليهم كما تقدم، (حتى كانت فى ذلك لبعض الضعفاء)، أى من ضعف إيمانه لقرب عهده، (ردة) ورجوع عن الإسلام، لإنكاره واستبعاده لها.

(وكذلك)، أى مثل ما ذكر، أو مثل قصة الإسراء (ما ورد فى قصة القضية)، بقاف وضاد معجمة وياء مشددة، وهى مصدر بمعنى القضاء أو التقاضى أو اسم للواقعة التى وقع فيها القضاء بينهم. بما وقع فى صلح الحديبية، لما رأى، عليه السلام، أنه دخل هو وأصحابه مكة، فسار إليها، ثم رجع إلى المدينة فى الواقعة التى قصها الله تعالى فى قوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الزُّبَيَّاَ الَّتِي آَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠]، كما تقدم، وهذه القضية مذكورة فى الصحيحين، وقد وقع بسببها فتنة للمسلمين لما صدوهم عن دخول مكة وصالحهم، صلى الله تعالى عليه وسلم، على أن يرجع ويأتى من العام القابل، وكتب لهم بذلك كتاباً شرط فيه شروطاً فيها شطط على المسلمين، حتى قال عمر، رضى الله تعالى عنه: يا رسول الله، أأست رسول الله حقاً؟ قال: «بلى»، قال: أأست على الحق وهم على الباطل؟ قال: «بلى»، قال: فلم نعط الدنيا فى ديننا؟ وإنما قاله رضى الله تعالى عنه؛ ليقف على الحكمة فى ذلك، لا لشك فيه كما توهمه بعضهم، والكلام عليه مفصل فى السير وشروح البخارى.

(ولا فتنة أعظم من هذه البلية)، التى وقعت بسبب ما ذكر، (لو وجدت)، أى لو وقعت وصحت، لما ترتب على ذلك من صولة الكفرة وشماتهم، وغيره مما مر آنفاً، (ولا تشغيب)، بشين وغين معجمتين، ومثناة تحتية وباء موحدة، من الشغب، وهو تهيج

الشر والفتنة، (للمعادى حيثلأشد من هذه الحادثة)، المعلومة مما مر، (لو أمكنت)، وقوعاً.

فإن قلت: لم قال في الفتنة: لو وجدت، وفي الحادثة: لو أمكنت، وبمجرد الإمكان لا يقتضى شر أو فتنة؟.

قلت: الأول ظاهر لترتب الفتنة على وجود ما ذكر، وأما الثاني فغير بالإمكان مبالغة؛ لأن نفيه أبلغ من نفي الوجود؛ لعدم وقوعه محالاً لما علم من الكلام فى عصمته من عدم تسلط الشيطان عليه.

(فما روى عن معاند) من الكفرة (فيها كلمة) تليق أن يلقى إليها السمع، (ولا عن مسلم بسببها بنت شقة)، بنت الشقة هى الكلمة شبه إخراجها من الشقة بإخراج المولود من بطن أمه، ففيه استعارة مصرحة أو مكنية، (فدل) ما ذكر من أنها لم ترو، ولم يتكلم بها أحد (على بطلها)، بضم الباء الموحدة وسكون الطاء المهملة ولام مصدر، بمعنى البطلان، كما فى القاموس، (واجتثاأ أصلها)، بجيم ومثناة فوقية ومثلثتين بينهما ألف مصدر بمعنى قلعهأ من أصلها كما تقلع الشجرة بنزع عروقها.

(ولا شك فى إدخال بعض شياطين الإنس والجن)، إشارة إلى ما قدمناه، (هذا الحديث)، يعنى ما قيل فى أثناء تلاوة هذه السورة أو الحديث الذى روى فيه ذلك، (على بعض مغفلئ المحدثين) الذين لا خبرة لهم بالرواية (للبس)، أى يوقع فى لبس واشتباه، (على ضعفاء المسلمين) الذين لم يقفوا على ما يناسب مقام النبوة وقدرها. وقد قال القرافي فى شرح الأربعين للإمام الرازى: إن الجواب السديد فيه على تسليم صحته مع أن الله تعالى أمره بترتيل القرآن، وكان يفعل ذلك، فتمكن من ترصده من الشياطين فى حال سكوته بين الآيات من دس ما اختلقه من هذه الكلمات محاكياً صوته صلى الله تعالى عليه وسلم، وقد سجد من دنا من الكفار معه، فظنوها من كلامه، عليه السلام، وأشاعوها، فلم يقدح ذلك عند المسلمين لحفظهم السورة على ما أنزلت قبل ذلك، ومعرفتهم من حاله، صلى الله تعالى عليه وسلم، ما علم من ذم الأوثان وإهانتها، وحزن صلى الله تعالى عليه وسلم من هذه الإشاعة وإلقاء الشبهة.

وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ﴾ [الحج: ٥٢]، إلى قوله: ﴿الْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ [الحج: ٥٢]، وقوله: ﴿فَيَنْسُخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ﴾ [الحج: ٥٢]، أى يذهب وزيله، وقيل: إنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، لما قرأ السورة إلى قوله: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ أَكَلْتُمْ﴾ [النجم: ١٩] إلى آخره، خاف الكفار أن يأتى بشيء من ذم آلهتهم،

فشغبوا عليه على عادتهم في قولهم: ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ﴾ [فصلت: ٢٦] إلى آخره، وسبب هذا أن الشيطان حملهم عليه وأشاعوا ذلك ونسبوه له، فحزن، صلى الله تعالى عليه وسلم، لذلك. انتهى، وسيأتي تلخيص الجوابين في كلام المصنف، رحمه الله تعالى.

وقدما لك أن هذه القصة لها أصل ثابت في الجملة، لكنها ليس فيها ما ينقص مقامه، صلى الله تعالى عليه وسلم، فأبطلها بالكلية كما قاله المصنف، رحمه الله تعالى، لا ينبغي كما قاله ابن حجر، وقد تقدم ما يغني عن إعادته هنا، فتذكره.

(وجه رابع)، لتضعيف ذلك ما (ذكر الرواة هذه القصة) المذكورة التي عقد لها هذا الفصل، (أن فيها)، أي بسببها، (نزلت وإن كادوا)، أي قربوا مما لم يقع (ليفتنونك)، أي يوقعونك في الفتنة ويصدونك عن الذي أوحينا إليك، (الآيتين)، أي اذكر الآيتين المتقدم يانهما، (وهما)، أي الآيتان المذكورتان، وفي نسخة وهاتان الآيتان (تردان الخبر الذي رويهما)؛ لمنافاتهما له، إلا أنه قيل: إن الآيتين لم ينزلا في هذه القصة، وإنما الذي نزل فيه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّيَ الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ [الحج: ٥٢]، وهاتان الآيتان نزلتا في ثقيف كما تقدم.

ثم بين وجه منافاتهما له بقوله: (لأن الله تعالى ذكر أنهم كادوا يفتنونه، حتى يفتري) على الله بخلطه في القرآن ما لم يوح إليه، (وأنه)، أي الشأن أو الله، (لولا أن ثبته) الله على الحق ببيان جبريل، عليه السلام، له (لكاد يركن)، أي قارب الميل، (إليهم). بمدح آلهتهم واتباع هواهم، ولكنه لم يفعل شيئاً من ذلك، (فمضمون هذا)، أي ما تضمنه المذكور في الآيتين (ومفهومه) الذي دل عليه وفهم منه، (أن الله عصمه من أن يفتري) عليه ما لم يقله؛ لأن يفعل ما أرادوه منه من أن يبدل الوعد وعيذاً وعكسه كما قيل، (وثبت حتى لم يركن إليهم قليلاً، فكيف) يركن إليهم ركوثاً، (كثيراً)، وهذا تقرير لمعنى الآيتين بناء على ما ادعاه من سبب النزول، وقد علمت أنه لم يثبت نقله.

وقوله: حتى لم يركن، بيان لحاصل المعنى؛ لأن نفى القرب من الركون يدل على نفيه بالطريق الأولى، فلا يرد عليه أن المنصوص عليه نفى القرب من الركون القليل، لا نفس الركون كما زعمه المصنف، رحمه الله تعالى؛ لأن الجواب: لقد كدت، يعني أنا أدركناك بعصمتنا عن الميل لهم، وما أرادوه بعد ما كادوا يخدعونك بمكرهم وشدة تخيلهم.

(وهم)، أي رواة الحديث مع ذكر الآيتين، (يروون في أخبارهم الواهية)، أي الشديدة

الضعف، (أنه) صلى الله تعالى عليه وسلم (زاد على الركون) الذى هو مجرد الميل، بل القرب من الميل الذى هو أبلغ فى نزاهته صلى الله تعالى عليه وسلم وعصمته، (والافتراء)، أى الكذب على الله يجعل ما ليس من الوحي منه، (مدح آهتهم)، يعنى قولهم: تلك الغرائيق العلا... إلى آخره، وحاشاه، صلى الله تعالى عليه وسلم، من ذلك حماه الله تعالى، (وأنه قال، عليه الصلاة والسلام)، حين قال له جبريل: ما جئت بك بهذا، حين عرض عليه السورة كما تقدم، فقال فى جوابه له: (افتريت على الله تعالى وقلت ما لم يقل)، عطف تفسير.

(وهذا) الذى روه فى أخبارهم الواهية عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، (ضد مفهوم الآية) التى ذكر، وأن هذه القصة سبب نزولها؛ لأن عدم ركونه إليهم قليلاً ينافى تصريحه بمدح آهتهم، (وهى)، أى الآية بصريح مفهومها، (تضعف الحديث)، أى تدل على شدة ضعفه، (لو صح) نقله وروايته، (فكيف و) الحال أنه (لا صحة له) عند المصنف، كما تقدم بيانه وما فيه، فإذا ورد فى الحديث ما ينافى القرآن ولم يمكن تأويله ولا الجمع بينه وبينه، حكم بضعفه، وقد علمت أن الحديث رواه مسلم، وأنهم أجابوا عنه كما بيناه.

(وهذا) المذكور فى هذه الآية مما دل عليه مفهومها، (مثل) ما دل عليه (قوله تعالى فى الآية الأخرى)، وهى قوله عز وجل: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ﴾ [النساء: ١١٣]، بعصمته لك وصرفه عنك ما هموا به من خداعك والمكر بك، ﴿لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ﴾ [النساء: ١١٣]، ويصرفوك عن الحق وطريق العدل، مع علمه بأنك ثابت على ذلك، ولا يمكن زلة قدمك عنه بوجه من الوجوه، وقيل: إنها نزلت فى بنى ظفر، ﴿وَمَا يُضِلُّوكَ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ [النساء: ١١٣]، أى لا يقع ما أرادوه بك إلا بهم، ولا يحيق المكر السىء إلا بأهله، ﴿وَمَا يَضُرُّوكَ مِنْ شَيْءٍ﴾ [النساء: ١١٣]، وإنما يضررون أنفسهم، وتفصيل معنى الآية مذكور فى كتب التفاسير، وإنما المقصود بذكرها التنظير بها لما ذكر قبلها ولنزول هذه الآية سبب ذكره الترمذى، والمصنف استشهد بها استشهاده معنوياً لما هو بصدد، وليس لنا حاجة بتفصيل ما ذكر فيها.

(وقد روى) بالبناء للمجهول والراوى له ابن أبى حاتم وغيره من الحديثين (عن ابن عباس)، رضى الله تعالى عنهما، أنه قال: (كل ما) وقع (فى القرآن) من لفظ (كاد) وما تصرف منه من مضارع وغيره يدل على أن ما بعده (لا يكون) وفى نسخة: فهو ما لا يكون، أى لا يقع ويوجد، وإنما يدل على أنه قاربه، ولم يقع.

(قال الله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقٍ﴾) [النور: ٤٣]، السنا بالقصر، الضوء والنور،

وبالمد العلو والشرف، ﴿يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ﴾، أى يذهب بصر الناظر إليه، (ولم تذهب) بالناء الفوقية والبناء للفاعل، وفاعله ضمير الإبصار المستتر، ويجوز بناؤه للمجهول مع التحتية ونائب فاعله، ضمير السنا، وفى نسخة: ولم يذهبها، وهما بمعنى، والمقصود أنها أشرف على الذهاب ولم تذهب.

(و) قال الله تعالى فى أمر الساعة: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥]، إن كان المراد بإخفائها أنه لا يقول أنها آتية، فهو كما قال ابن عباس، وإن كان المراد أنها لا يعين زمان وقوعها، فكاد بمعناها المشهور، وكلامه هنا مبنى على الأول، وإليه أشار بقوله: (ولم يفعل)، وأشار المصنفون إلى هذين المعنيين وخفاء الشئ ستره وعدم إظهاره، ويقال: خفيته وأخفيته، إذا أزلت خفاه، ولا تنافى بين المعنيين؛ لأن الله تعالى أخفاها على الناس وأطلع عليها بعض خلص أنبيائه.

(قال القشيري القاضى)، وقد منا الكلام عليه، رحمه الله تعالى: (ولقد طالبتة قریش) قومه، أى سألته، صلى الله تعالى عليه وسلم، وطلبت منه، وسبب تسميتهم بذلك مشهور، وقد قدمناه.

(و) طالبتة أيضاً (ثقيف)، قبيلة مشهورة بالطائف، (إذ مر)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (بآلتهم)، أى أنصابهم وأصنامهم التى كانوا يعبدونها، (أن يقبل بوجهه) الشريف ويتوجه (إليها)، وفى نسخة: عليها، (ووعده الإیمان به إن فعل) ما سأله من الإقبال عليها معظمها، (فما فعل) ذلك، (وما كان ليفعل)، مع حرصه، صلى الله تعالى عليه وسلم، على إيمان العرب وطاعتهم، فلم يكثر، صلى الله تعالى عليه وسلم، بهم ولم يلتفت لمقاتلتهم، مع أنهم من أشد الناس شكيمة وعصبية، وهذا أمر متعلق بقوله: ﴿لَقَدْ كِدْتَ تَرَكُّنْ إِلَيْهِمْ﴾ [الإسراء: ٧٤]، دال على ما قاله أولاً.

(وقال ابن الأبارى:)، هو الإمام فى العربية وسائر العلوم الأدبية، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، النحوى، الحافظ، المفسر، المحدث، نادرة الدهر، وفريد العصر، ولد سنة إحدى وتسعين ومائتين، وتوفى ليلة عيد النحر ببغداد سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة، وله تصانيف جليلة مفيدة مشهورة، (ما قارب الرسول)، صلى الله تعالى عليه وسلم، أى لم يقرب من شئ مما كان عليه الكفرة وأهل الجاهلية، (ولا ركن)، أى ما مال إلى شئ من أمورهم وما كانوا عليه، فضلاً عن التلبس بها، وما ذكره فى كاد هو المشهور، والتحقيق فيها ما قاله الجرجاني فى دلائل الإعجاز من أن نفيها يدل على نفي ما فى حيزها على أبلغ وجه، لا نفي القرب من الشئ الدال على

انتفائه؛ لأنه بطريق برهاني، وقد يكون لوقوع الشيء بعسرة نحو ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١].

(وقد ذكر)، بالبناء للمجهول، وفي نسخة: ذكرت، بقاء التأنيث، (في معنى الآية)،  
يعنى قوله: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أُوتِيتَ إِلَيْكَ لَيَفْتَرِيَا عَلَيْنَا غَيْرُ وَإِذَا  
لَا تَخَذُوكَ خِلَالًا﴾ (٧٣) وَلَوْلَا أَنْ تُبَشِّرَكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَتًّا قَلِيلًا [الإسراء: ٧٣، ٧٤]، (تفاسير آخر)، تركها لكونها غير مرضية عنده، (ما ذكرناه)، ما اسم  
موصول مبتدأ بينه بقوله: (من نص الله تعالى على عصمة رسوله)، صلى الله تعالى عليه  
وسلم، كما تقدم، وخبره قوله: (يورد سفاسفها)، أى التفاسير الحقيمة الردية فيها، وأصل  
معنى السفاسف ما يطير من غبار الدقيق إذا نخل، وكل غبار دقيق كالهباء سفاسف، ثم  
عبر به عن كل حقير جداً، فلذا قوبل فى الحديث بمعالى الأمور تارة، وبمكارم الأخلاق  
أخرى، كما قاله، صلى الله تعالى عليه وسلم: «إن الله يحب معالى الأمور ويغض  
سفاسفها»<sup>(١)</sup>، وفى حديث آخر: «إن الله رضى لكم مكارم الأخلاق وكره  
سفاسفها»<sup>(٢)</sup>.

(فلم يبق فى الآية)، يعنى قوله: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾ [الإسراء: ٧٣] (إخ)، أى  
لم يبق فيها تفسير يرتضى، (إلا أن الله امتن على رسوله)، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى  
هذه الآية، أى من عليه أو أنعم، والمن تعداد نعم سابقة، وهو محمود من الله تعالى دون  
غيره، وتكون بمعنى النعمة نفسها، (بعصمته)، أى حفظه عن أن يصدر منه أمر لا  
يرضاه، فضلاً عما ذكر من مدح أوثانهم، (وتثبته) على ما هو عليه من ذم آلهتهم وما  
هم عليه، (مما كاد به الكفار) من خداعهم وطلبهم منه، صلى الله تعالى عليه وسلم،  
موافقته لهم فى بعض أمورهم التى لا تليق به، (وراموا من فتنته)، أى إيقاعه فى بلية  
وحبة، وأصل معناها الاختيار، ثم عبر بها عما ذكر.

(ومرادنا من ذلك) الذى ذكرناه (تنزيهه)، أى تبرئته وصيانته، صلى الله تعالى عليه  
وسلم، وأصل معنى النزاهة البعد، أى بعده عما لا يليق بمقام النبوة، (وعصمته، صلى الله  
تعالى عليه وسلم، وهو)، أى ما أراده (مفهوم الآية) لا ما ذكره من سفاسف التفاسير.

(وأما المأخذ)، أى محل الأخذ والطريق فى بيان ما ذكروا تأويله، وهو الوجه (الثانى)  
فى الكلام على مشكل هذا الحديث الذى هو فيه أنه ذكر قوله: تلك الغرائق... إلخ،

(١) أخرجه الطبرانى فى الكبير (١٤٢/٣)، وابن عساكر فى تهذيب تاريخ دمشق (٢٢٤/٢)،  
والخراطى فى مكارم الأخلاق (٣)، وابن عدى فى الكامل (٨٧٩/٣).

(٢) أورده الزبيدى فى إتحاف السادة المتقين (٩٣/٧)، (٩٤).



فى أثناء قراءة سورة النجم كما تقدم، (فهو)، أى تأويله والجواب عنه (مبنى على تسليم) رواية هذا (الحديث لو صح) نقله من طريق يعتد بها، (وقد أعادنا الله تعالى)، بعين مهملة وذال معجمة، أى حمانا وحفظنا، (من صحته)، أى وقوع اعتقاد ما فى صحة وقوعه منا، فضلاً عنه، وأصل معنى العوذ الالتجاء والتعلق، فأريد به ما يتسبب عنه؛ لأن من التجأ إلى الله تعالى حماه وكفاه وحفظه مما لا يرضاه، (ولكن على) تقدير صحة (ذلك من حال، فقد أجاب عن ذلك) المذكور من مدحه، صلى الله تعالى عليه وسلم، أهتتم (أئمة المسلمين) بالهمزة والياء، جمع إمام، وعبر به دون العلماء ونحوه إشارة إلى أن مقتضى الإسلام تنزيهه عن مثله، (بأجوبة منها الغث)، بغين معجمة ومثلثة أى الضعيف الركيك، (والسمين)، أى القوى المقبول، وأصل معنى الغث المهزول لمقابلته بالسمين، فاستعير لما ذكر كما تقدم.

(فمنها)، أى الأجوبة المذكورة، (ما روى قتادة)، مشهور تقدمت ترجمته، (ومقاتل) ابن حيان الخراسانى العابد المفسر الثقة، روى عنه أصحاب السنن وغيرهم، وتوفى قبل خمسين ومائة، ولهم مقاتل آخر، وهو مقاتل بن سليمان، وهو محدث مفسر، إلا أنه اتهم بالكذب، والظاهر أنه الأول، (أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، أصابته)، أى عرضت له (سنة)، وهى فتور مع أوائل النوم قبل الاستغراق فيه المانع عن الحس والإدراك، وهى قرية من النعاس كما تقدم بيانه، وليساً بمعنى وإن قيل به، وقوله<sup>(١)</sup>:

وسنان أقصده النعاس فرنقت فى عينه سنة وليس بنائم

لا دليل فيه، (عند قراءته هذه السورة)، يعنى سورة النجم، (فجرى هذا الكلام)، أى قوله: تلك الغرائيق، (على لسانه)، ونطق به من غير قصد، بل (بحكم النوم)، وغلبته حتى يتكلم بما لا يقصده، (وهذا) المذكور (لا يصح) صدوره منه، (إذ لا يجوز على النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم) أن يقع منه (مثله فى حالة من أحواله)، لا فى يقظة ولا فى منام؛ لأنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، وإن نامت عيناه لا ينام قلبه.

(ولا يخلقه الله تعالى)، أى لا يوجد جريانه (على لسانه)، كما قاله بعضهم؛ لحفظه له فى سائر أحواله، (ولا يستولى الشيطان)، أى يتسلط، (عليه)؛ لحفظ الله له (فى نوم ولا يقظة)، بفتحات ثلاثة، ضد النوم، وتسكين قافه خطأ، إلا فى ضرورة الشعر، كقول التهامي:

(١) البيت من الكامل، وهو لعدى بن الرقاع فى ديوانه (ص ١٠٠)، لسان العرب (٢٣٣/٦) (نعس)، (١٢٨/١٠) (رونق)، تاج العروس (٥٥٧/١٦) (نعس)، (٣٧٠/٢٥) (رنق)، تهذيب اللغة (١٠٥/٢ - ٧٨/١٣)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص ٨٦٣).

فالعيش نوم والمنبة يقظة والمرء بينهما خيال سارى<sup>(١)</sup>

(لعصمته في هذا الباب)، الذى طريقه البلاغ مما أوحى إليه، (من جميع العمد)، الذى تقول عليه ما لم يقله، (والسهو) فى شيء منه.

(وفى قول الكلبي) فى الجواب عنه، (أن النبي) صلى الله تعالى عليه وسلم (حدث نفسه)، أى فكر فيما ذكر وخطر بباله من غير نطق به، (فقال ذلك الشيطان على لسانه)، أى نطق به محاكياً لصوته ونطقه به فى أثناء قراءته، وهو لا يدرى، فتوهموا أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، قاله، وأنه أوحى به إليه كما تقدم.

(و) كذا ما وقع، (فى رواية ابن شهاب) الزهرى، وقد تقدمت ترجمته، (عن أبى بكر ابن عبد الرحمن)، وفى نسخة: أبو عبد الرحمن، وكلاهما صحيح، وهو أبو بكر بن عبد الرحمن بن هشام بن المغيرة المخزومي، القرشى، التابعى، الإمام، أحد الفقهاء السبعة على قول، وهو من سادات قريش، ويسمى الراهب لزهده، قيل: اسمه أبو بكر، وكنيته أبو عبد الرحمن، وقال النووى: اسمه محمد، وكنيته أبو عبد الرحمن، والصحيح أن اسمه كنيته، وتوفى سنة أربع وتسعين، وقيل غير ذلك، (قال) ابن شهاب أو أبو بكر: (وسها)، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى نطقه بذلك، (فلما أحس)، وفى نسخة: أخير، (بذلك)، أى عرف سهوه فيما نطق به.

(قال: إنما ذلك)، الذى جرى على لسانه أو سمع (من الشيطان كل هذا)، المذكور من القول آنفاً، (لا يصح) رواية ودراية، (أن يقوله النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، لا سهواً ولا قصداً)؛ لحفظ الله تعالى عن مثله، (ولا) يصح أيضاً (أن يتقوله الشيطان)، بالتشديد، أى يعتريه، (على لسانه)، أى ينطق به محاكياً لقوله ونطقه، فيلبس الوحي بغيره؛ لمنع الله تعالى له عن تسلطه عليه بمثله، فقوله: على لسانه، صريح فيما أراد، فما قيل: إن فيه نظراً؛ لأنه لا مانع من أن يتقول الشيطان عليه ما لم يقله من غير أن يصدر عنه، فكثيراً ما كذب عليه، وهذا لا ينافى عصمته، صلى الله تعالى عليه وسلم، غفلة عما عناه المصنف، فلا وجه له.

(وقيل) فى الجواب عما ذكر: (لعل النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، قاله فى أثناء تلاوته)، وقراءته لسورة النجم، فذكره فى خلال آياته، ولعل للترجى من عادة المصنفين استعماله كناية عن ضعف من معه، وأثناء جمع ثنى بمعنى مثنى، أى ملفوف بعضه على بعض، فشبه ما هو فيه ببرد مطوى فى داخله شيء اشتمل عليه، (على تقدير التقرير)،

(١) البيت من الكامل، وهو للتهامى فى تاج العروس (٢٠/٢٩٤) (يقظ).

أى حملهم على الإقرار، (والتوبيخ للكفار)، أى توبيخهم بعد إقرارهم بعبادة الأصنام فوصفها بالعلو، ورجاء شفاعتها على هذا تهكم واستهزاء، وقيل: المراد حملهم على الإقرار بأن المدح بهذه الكلمات إنما يليق بمن يضر وينفع توبيخاً وتبكيئاً تنبيهاً على خطأهم إيدائاً بأنها لا تصلح أن تكون آلهة، والتوبيخ على أمر باطل وقع منهم، فما قيل: إنه حرى أن يسمى إنكاراً إبطالاً تعنت لا داعى له، ثم إنه قال: ليس فى الكلام ما يفيد ذلك، فلا بد من تقدير أداة الاستفهام معه، كقوله<sup>(١)</sup>:

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً منى وذو الشيب يلعب

أو ذلك معلوم من المقام؛ لأن من ذكر أمراً علم أن غيره يكرهه ويصرح بدمه، اشتهر منه ذلك، فإذا مدحه بما مدحه به أعداؤه، علم أنه تهكم واستهزاء أو إرخاء لعنان الخصم حتى يقع فى هوة الضلال، ولك أن تقول: إنه عند هذا القائل مفهوم من قوله: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ﴾، وأن ما ذكر مقدر مفعول ثانٍ لرأيت، وهو الاستفهام، وهو إن كان غير مستقيم، لكن هذا مما يؤيد توهينه، فتدبر.

(كقول إبراهيم) الخليل، صلى الله عليه وسلم، ﴿هَذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٦]، للكواكب التى كان يعبدها قومه، فوصفها بالربوبية، إنما هو توبيخ لهم؛ لأنه برىء من مثله كما لا يخفى، (على أحد التأويلات) التى ذكرها المفسرون، فهو على هذا مقدر معه أداة الاستفهام كالأية التى قبله، وفيه أقوال أخر مذكورة فى التفاسير لا حاجة للتطويل بذكرها.

(وقوله)، أى الخليل، عليه الصلاة والسلام، فى حق الأصنام: ﴿بَلْ فَعَلَكُمْ كَيْدٌ هُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٣]، والضمير للأصنام، وكانوا يجتمعون فى عيد لهم، ثم يرجون للسجود لها، فتخلف إبراهيم، عليه السلام، عنهم ودخل عليها فكسرها، إلا صنماً هو أكبرها، فلما رأوه قالوا: ﴿أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِإِلهِنَا يَتَّبِعُنَا بِهِ﴾ [الأنبياء: ٦٢]، قال: ﴿بَلْ فَعَلَكُمْ كَيْدٌ هُمْ﴾، كما قصه الله تعالى عنه فى هذه الآية، وحاصله أنه من معاريض الكلام الذى قصد به إقامة الحجة عليهم، وأن ما عبده لا يصلح للعبادة، (بعد السكت)، أى الوقفة الخفيفة بين آيات سورة النجم، والحاصل أنه لما فرغ، صلى الله تعالى عليه وسلم، من ذم الأصنام بما أوحى إليه سكت وذكر كلاماً وبخهم به كما فعل إبراهيم، عليه الصلاة والسلام، (والتوبيخ) لهم بدم أهتهم.

(١) البيت من الطويل، وهو للكُميت فى جواهر الأدب (ص ٣٩)، خزانة الأدب (٣١٣/٤)، الدرر (٨١/٣)، شرح شواهد المغنى (ص ٣٤)، المختص (٥٠/١ - ٢٠٥/٢)، مغنى اللبيب (ص ١٤)، المقاصد النحوية (١٢/٣).

(و) بعد (بيان الفصل بين الكلامين)، أى كلام الله فى ذم الأصنام وكلامه الذى ونجنهم به، ثم رجع إلى تلاوته لبقية السورة، وهذا ممكن مع بيان الفصل، (وقرينة تدل على المراد، وأنه)، أى ما ذكره توينخا وتقريراً، (ليس) من كلام الله، (المثلو) لفصله بينه وبينه بالسكت، (وهو)، أى ما قيل: أنه قاله فى أثناء قراءته لما ذكر من التوبيخ والتقرير، (أحدها)، أى الأقوال، (ذكره القاضى أبو بكر) الباقلانى، أو ابن العربى، وهما مالكيان تقدم ذكرهما.

(ولا يعترض على هذا) القول الذى قاله القاضى، (بما روى)، بالبناء للمجهول فيهما، (أنه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، أو هذا الكلام، (كان فى الصلاة)، وهو كلام ليس بقرآن ولا ذكر، فيبطلها، (فقد كان) فى صدر الإسلام وقبل الهجرة، (الكلام فيها)، أى فى الصلاة، (قبل)، مبنى على الضم، أى قبل النهى عنه، (غير ممنوع) فى الشرع، وغير مبطل للصلاة، وكان الكلام غير محرم لما فرضت الصلاة، ثم حرم عليهم قبل الهجرة بثلاث سنين.

(والذى يظهر ويتزجج فى تأويله)، أى تأويل هذا الحديث، وهذا ما اختاره القرافى كما نقلناه أولاً، (عنده)، أى عند القاضى أبى بكر، (وعند غيره من اخفقين)، أى أهل الكلام والتفسير والحديث، (على) فرض (تسليمه)، أى تسليم وقوعه منه، صلى الله تعالى عليه وسلم، وأنه نطق بذلك، (أن النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، كان كما أمره ربه يرتل القرآن ترتيلاً)؛ لقوله تعالى: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ [المزل: ٤]، والترتيل القراءة، بتؤدة من غير استعجال، وهو فى الأصل مستعار من قولهم: ثغر مرتل، أى مفلج كالأقحوان وأوراقه، ومن لطائف بعض المتأخرين:

أفدى الذى جبينه وثمره طرة صبح تحت أذيال الدجا  
مالى به مع قرب دارى ملتقى فهل رأيت ثغره المفلجا

(وفصل الآى)، جمع آية بالمد فيهما، (تفصيلاً)، يفصل بعضها بعضاً، (فى قراءته)، وفى نسخة: فى تلاوته، مع سكت خفيف بينهما، (كما رواه الثقات عنه)، كما قالت عائشة، رضى الله تعالى عنها، وقد سئلت عن قراءته، عليه الصلاة والسلام: لو أراد سامع أن يعد حروفه عدداً لتأنيه فيها وتجويد حروفها وبيان حركاتها ومدتها، (فيمكن ترصد الشيطان لتلك السكتات)، بالنون أو التاء المثناة الفوقية، وترصده ترقبه، وانتظاره، أى يترقب وقفه وسكته بين الآيات فى ترتيله القراءة، (ودسه) بمهملتين مصدر معطوف على ترصد، أى إدخاله فيما بين سكتاته خفية، يقال: دسه دساً، إذا أدخله. قال

الراغب: الدس إدخال الشيء في الشيء بضرب من الإكراه، وأصل الدس الإخفاء، ومنه العرق دساس، (فيها)، في القراءة، (ما اختلقه)، أى كذبه وافتراه، وما موصولة مفعول دسه، (من تلك الكلمات)، بيان لما، (محاكياً نعمة النبي) صلى الله تعالى عليه وسلم.

في القاموس: النغم محركة وتسكن الكلام الخفى، والوحدة بهاء، ونغم فى الغناء كضرب وبصر وسمع. انتهى. والنغمة هنا بمعنى الكلام الخفى، وتكون بمعنى الغناء، وليس بمراد هنا، وهو المعروف عرفاً، كقوله:

الشرب بغير نغم غم وبغير دسم سـ

والظاهر أنه أريد به هنا الصوت مطلقاً، (بحيث يسمعه)، أى بمكان قريب منه، صلى الله تعالى عليه وسلم، فيسمعه (من دنا)، أى قرب (إليه من الكفار) الحاضرين عنده يسمعون تلاوته، صلى الله تعالى عليه وسلم، لسورة النجم، (فظنوها)، أى ظنوا تلك الكلمات التى قالها الشيطان ودسها فى تلاوته محاكياً لصوته، وهو لا يرى (من قوله)، صلى الله تعالى عليه وسلم، أى مما تلاه من القرآن وجعلها قوله لنطقه بها، أو بناء على اعتقادهم الفاسد، (وأشاعوها)، أى أظهروها، وقال: إنه مدح آهتنا ووافق.

(ولم يقدح ذلك)، أى ما دسه الشيطان، وأشاعوا أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، قاله (عند المسلمين)، فلم يغير اعتقادهم، ولم يلتبس عليهم القرآن بغيره مما أدخل فيه، (لحفظ) المسلمين (السورة)، أى سورة النجم، فالمصدر مضاف لمفعوله، (قبل ذلك)، أى قبل اختلاق الشيطان ودسه فيها ما دسه، (على ما أنزل الله)، متعلق بحفظ، فعلموا أن ما أشاعوه ليس من الوحي فى شيء من عدم مناسبتة له لفظاً ومعنى، (وتحققهم)، أى المسلمين (من حال النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى ذم الأوثان وعيها على ما عرف منه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، أو من حاله؛ لأنه يذكر ويؤنث، وهذا بيان للقرينة القائمة على أنه ليس من قوله: ولا مما أوحى إليه، فاندفع ما قيل من أنه ليس للشيطان سبيل حتى يتمكن أن يدخل فى كلامه وما تلاه ما ليس منه، وقد بينا لك أنه اختاره القرافى لصحة الرواية عنده.

(وقد حكى)، أى روى (موسى بن عقبة)، كذا فى جل النسخ، وفى بعضها: محمد ابن عقبة، (فى مغازيه)، أى كتابه الذى ألفه فى مغازى النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، بالإضافة لما بينهما من الملابس، ورجحوا النسخة الأولى، وصححوها فى الحواشى، وضربوا على النسخة الثانية. قال الحافظ الحلبي: إنه مما لا شك فيه، وهو موسى بن عقبة بن أبى عباس، مولى آل الزبير، وقيل: مولى أم خالد، روى عن خلق

كثير، وهو ثبت ثقة، توفى سنة إحدى أو اثنين وأربعين ومائة، وأخرج له الستة، ومغازيه من أصح المغازي كما قاله مالك، ومحمد بن عقبة أخو موسى، ولعقبه أولاد كلهم فقهاء محدثون، لكل واحد منهم حلقة في مسجد رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، وتراجمهم مشهورة، (نحوه)، وفي نسخة: نحو هذا، أى نحو ما نقله من الحققين مما هو بمعناه، وفيه ميل ما إليه لنقله عن الحققين وكثرة من تابعهم عليه، وإن قيل: إنه لم يرض.

(وقال)، أى موسى بن عقبة: (إن المسلمين لم يسمعوها)، أى مقالة الشيطان التى دسها، (وإنما ألقى الشيطان ذلك) القول الذى شاع، (فى سماع المشركين)، بدليل أنهم هم الذين أشاعوه، ولم يشع عن غيرهم حتى خفى على كثير منهم وأنكروه، ولا مانع من ذلك، فما قيل من أنها دعوى بلا دليل، إذ لا قدرة للشيطان، لعنه الله تعالى، على إلقائه للمشركين فقط، وهم مختلطون معهم فى محل واحد غير مسلم، وفى نسخة: (وملاهم)، وهو كما قاله الراغب: جماعة مجتمعون على رأى، فيملأون العيون رواء والقلوب جلاله وبهاء، ومنه قيل: فلان يملأ العيون، (وقلوبهم) بأن يفقهوه ويقبلوه، (ويكون ما روى)، أى رواية ما نقل (من حزن النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم) بيان لاسم كان، وقوله: (لهذه الإشاعة)، خبرها، أى إنما حزنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، كائن لمجرد إشاعة ذلك، (والشبهة) الحاصلة من تلك الإشاعة؛ لأنه كما قيل فى المثل: من يسمع يخل، أى من أجل الإشاعة ومن أجل الشبهة الناشئة منها.

(و) من (سبب هذه الفتنة) الحادثة من شيوع ما هو برىء منه، عليه السلام، وهذا جواب عن سؤال مقدر تقديره: إذا كان المسلمون لم يسمعوا هذه المقالة، فلم حزن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم؟ وليس الجواب عن هذه الشبهة أن الشيطان أوجأ هذه المقالة، ولا أنه سمعها منهم، فعلقت بذهنه، ثم سها صلى الله تعالى عليه وسلم فقالها كما توهم، إذ لا مناسبة لهذا هنا، (وقد قال الله تعالى) فى هذه القصة، وهذا من تنمة الكلام عليها وليس متعلقاً بما قبله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج: ٥٢] الآية، الفرق بين الرسول والنبي مشهور، والكلام عليهما أشهر من أن يذكر، والثانى أعم؛ لأنه كل من أوحى الله إليه، والرسول أوحى إليه وأمر بالتبليغ، وقيل غير ذلك.

وقوله: الآية، أى ﴿إِنَّمَا إِذَا تَمَنَّى أَلَقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الحج: ٥٢]، ثم أشار إلى تفسير هذه الآية، فقال: (فمعنى تمنى تلا)؛ لأن أصل معناه يفعل من المنى، بمعنى القدر، ومنه قوله

تعالى: ﴿أَلَمْ يَكُ نُفُفَةً مِّن مِّثْيٍ يُثَمَّنُ﴾ [القيامة: ٣٧]، أى تقدر، ومنه المنية، ويراد به تقدير شيء فى النفس وتصويره، ولكون النفس تتصور أموراً لا حقيقة لها سُمى به الكذب؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيً﴾ [البقرة: ٧٨]، أى كذباً، كما قاله مجاهد، وقال غيره: تلاوة بلا معرفة للمعنى، فأجراه مجرى التمنى لما لا وجود له؛ لأن التمنى كذلك فى الأكثر، ثم استعمل لمطلق التلاوة، وإليه أشار بقوله: فمعنى تمنى تلا، كما قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

تمنى كتاب الله أول ليلة تمنى داود الزبور على رسل

(قال الله تعالى: ﴿لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيً﴾، أى تلاوة)، وقد عرفت وجهه، والمراد بالكتاب التوراة والاستثناء منقطع؛ لأن التلاوة ليست من العلم، وقيل: إنه مصدر بمعنى الكتابة؛ لقوله: ﴿وَرَمَتْهُمُ أُمِّيُّونَ﴾ [البقرة: ٧٨]، وهى فى حق اليهود.

(وقوله: ﴿فَيَنْسُخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ﴾، أى يذهبه)؛ لأن النسخ لغة كما قاله الراغب إزالة شيء بشيء يعقبه، كنسخ الشمس الظل، وما يلقيه الشيطان على هذا ما يدسه كما تقدم، (ويزيل اللبس) الحاصل (به) وبسببه، (ويحكم آياته)، أى يتقنها حتى لا تشبهه بغيرها.

(وقيل: معنى) هذه (الآية)، أى قوله: ﴿فَيَنْسُخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ﴾، (هو ما يقع للنبي)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (من السهو إذا قرأ فينتبه لذلك)، السهو الصادر عنه بمقتضى البشرية بأدنى تنبيه، (ويرجع عنه)، أى عما تركه سهواً.

(وهذا) المذكور هنا، (نحو قول الكلبي فى الآية)، أى آية النجم كما نقل عنه أولاً من (أنه حدث نفسه) بأن خطر بباله قولهم: تلك الغرائيق العلا، (وقال) الكلبي أيضاً: معنى ﴿إِذَا تَمَوَّجَ﴾، أى حدث نفسه، وفى رواية أبى بكر بن عبد الرحمن الذى تقدمت ترجمته، (نحوه)، أى نحو ما ذكر مما هو بمعناه، (وهذا السهو) المذكور كائناً (فى القراءة إنما يصح) وقوعه منه، (فيما ليس طريقه) الواقع عليها والآتى فيها (تغيير المعانى)، فلا يقع ما يغير معانى الوحي ويخالفها، (وتبديل الألفاظ) بألفاظ غيرها (وزيادة ما ليس من القرآن) فيه (بل) الجائز عليه (السهو) الناشئ (عن إسقاط آية منه، أو) إسقاط (كلمة) منه، (ولكنه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، إذا سها (لا يقر)، بالبناء للمفعول أو الفاعل (على ذلك السهو، بل ينبه عليه ويذكر به للحين)، أى يبادر به فى وقت سهوه لإيقاظه لسهوه من غير إهمال له، فتعريف حين الحضور، واللام بمعنى فى، وقيل: بمعنى وقت،

كقوله: ﴿فَطَلَفُوهُنَّ لِمَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١].

وهذا مبني (على ما سذكره) مفصلاً (في حكم ما يجوز عليه من السهو، وما لا يجوز، وما يظهر في تأويله)، أي تأويله ما ذكر في سورة النجم، وما دس فيها (أيضاً)، كما ظهر في بعض التأويلات السالفة المتبادرة إلى الأفهام، (أن مجاهدًا)، رحمه الله تعالى، (روى هذه القصة)، أي قصة سورة النجم السابقة، (والغرائقة العلام)، بالعطف على اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى، وحينئذ فلا إشكال يرد على ما تقدم.

(فإن سلمنا) وقوع هذه (القصة) وصحة روايتها، (قلنا): على هذا التقدير (لا يبعد أن هذا) المذكور في هذه الرواية، وهو قوله: والغرائقة العلام، (كان قرأنا) نزل عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، ثم نسخت تلاوته، (والمراد) على هذه الرواية على تقدير أنها قراءة منسوخة (بالغرائقة العلام) (و) المراد بـ (أن شفاعتهم ترتجى)، إشارة إلى أنه على هذه القراءة بفتح همزة أن من قوله: وإن شفاعتهم ترتجى، (الملائكة على هذه الرواية) التي فيها الواو العاطفة، وهي جمع غرنوق، كزنبور وقنديل وقرطاس، وفسرت بالأصنام أيضاً، وهي في الأصل طير من طيور الماء والشاب الجميل، فاستعيرت لما ذكر، واستعارة الطير للملك أظهر.

(وبهذا فسر الكلبي الغرائقة أنها الملائكة)، أنها بالفتح بدل من هذا، (وذلك) يعني أن الباعث على تفسيرها بما ذكر، (أن الكفار)، أي عبدة الأصنام من قريش وغيرهم، (كانوا يعتقدون أن الأوثان والملائكة بنات الله سبحانه)، أي تنزيها له عز وجل عما قالوا به، (كما حكى الله عنهم) ذلك في القرآن في آيات كقوله: ﴿أَفَأَصْفَقُوا رَبُّكُمْ بِالْبَيْنِ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنْتًا﴾ [الإسراء: ٤٠]، وقوله: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ [الصافات: ١٥٣]، وقوله: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنْتًا﴾ [الزخرف: ١٩] الآية، فجعلوها لاحتجابها مخدرات، وهو في الملائكة مشهور.

وأما في الأصنام، فبناء على ما نقله الحلبي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نِجًا﴾ [الصافات: ١٥٨]، أي مشركي العرب زعمت في اللات والعزى ومناة أنها بنات الله تقريبهم له، لما كانوا يسمعون تكلمها، وإنما كان يكلمهم شياطين الجن من أجوافها.

(ورد الله عليهم) ما قالوه (في هذه السورة)، يعني سورة النجم، (بقوله) تعالى: ﴿الْكُفْرُ الذَّكْرُ وَلَهُ الْأُنثَى﴾ [النجم: ٢١]، أي اختار لكم الذكور دون الإناث؛ لأنهم كانوا يقتلونهن وهي المؤودة، واعتقدوا أن له بنات لم يرتضوها لأنفسهم، وهي الملائكة



والأصنام كما مر، ولذا قال: ﴿تِلْكَ إِذَا قَسَمَةٌ﴾ ضيزى [النجم: ٢٢]، أى جائرة، (فأنكر الله كل هذا) الذى ادعوه (من قولهم)، إشارة إلى أن الاستفهام فيه إنكارى تكذيباً لهم فيما قالوا بجهالتهم مما كادت تخزله الجبال هذا، فالاستفهام منصب على الجميع، وبهذا يرتفع الإشكال على هذه القراءة.

(ورجاء الشفاعة من الملائكة)، فى قوله: وإن شفاعتهن لترجى، (صحيح) على هذه القراءة، ولا حاجة لهذا، فإنه منكر؛ لانصباب الاستفهام الإنكارى عليه كما قررنا لك بناء على فتح همزة أن فيه، ولذا قيل: هذا التأويل وإن كان صحيحاً فى نفسه مبين للمقام، ناء عن سياق الكلام، فتدبر.

(فلما تأولوه)، أى تأول هذا الكلام بصرفه عن ظاهره، (المشركون) حسب أغراضهم الفاسدة، (على أن المراد بهذا الذكر)، أى المذكور، وهو قوله: تلك الغرائق العلا.. إلى آخره، (آلهتهم)، أى أصنامهم التى عبدوها، (ولبس الشيطان عليهم ذلك) بوسوسته لهم وتزيينه لأفكارهم، (وزينه فى قلوبهم) بتحسينه وتزويره، (وألقاه إليهم)، أى ألقى ذلك المعنى الذى فهموه لما سمعوه منه، صلى الله تعالى عليه وسلم، حقيقة على هذا الوجه الذى استظهره، (نسخ الله) من كلامه ما تلى كما تقدم.

وقوله: (ما ألقاه الشيطان)، المراد به اللفظ، أولوه بما ألقاه الشيطان فى قلوبهم، حتى يلتئم هذا بما قالوه أولاً، (وأحكم آياته) الباقية بعدما نسخه منها، (ورفع تلاوة تلك اللفظتين)، أى الجملتين، يعنى قوله: تلك الغرائق العلا، وإن شفاعتهن لترجى، وقوله: تلك، بالإفراد لجعلهم كشيء واحد، فلا وجه لما قيل صوابه تينك، (اللتين وجد الشيطان بهما سبيلاً للإلباس)، أى طريقاً لتليسه عليهم بهما إذا تليا فى هذه السورة، ووقع فى بعض النسخ: التى وجد الشيطان بها، بالإفراد فيهما، والصواب ما ذكر.

(كما نسخ)، بالبناء للمعلوم أو للمجهول، (كثيراً) يجوز رفعه ونصبه، وكذا قوله: (ورفع تلاوته)، مع بقاء حكمه أو بدونه، (وكان فى إنزال الله لذلك) الذى نسخه بعد ذلك، (حكمة) هى كما يعلم مما بعده تبين من ضل من اهتدى، (وفى نسخه) برفع تلاوته (حكمة) من خير أو شر، ثم بين تلك الحكمة بنص القرآن فى قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦]<sup>(١)</sup>، أى الخارجين عن طاعته بارتكاب المعاصى.

(١) وردت فى الأصل: «ليضل من يشاء ويهدي من يشاء وما يضل به إلا الفاسقين»، وما أثبتناه هو الصواب من المصحف.

(و) فى قوله: ﴿لِيَجْعَلَ مَا يُلْقَى الشَّيْطَانُ فِتْنَةً﴾ [الحج: ٥٣]، أى بمنزلة الاختبار لإظهاره للناس ما خفى عليهم، فكأنه اختبار ﴿لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ﴾، أى شك أو نفاق، فاستعار لذلك اسم المرض، ﴿وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ من المشركين الذين لم يدخل الإيمان فى قلوبهم؛ لشدة قسوتها، فشبه قلوبهم بالحجارة الصلبة التى لا تتغير عما هى عليه، ولا تلين لقبول الحق، ﴿وَالَّذِينَ الظَّالِمِينَ﴾ [الحج: ٥٣]، أى الكافرين، و﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، وأقام الظاهر مقام المضمّر تسجيلاً عليهم بظلمهم وكفرهم، ﴿لَفِي شِقَاقٍ﴾، أى عداوة ومباينة للمؤمنين، فهو فى شق وهم فى شق ﴿بَعِيدٍ﴾ [الحج: ٥٣]، عن الحق وقوله.

﴿وَلْيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [الحج: ٥٤]، أى الذين آتاهم الله العلم من المؤمنين ﴿أَنَّهُ﴾ ما أنزله الله ثم نسخه وأزاله لحكمة، وليس رجوع الضمير لتمكين الشيطان من الإلقاء، ثم إزالته بمناسب هنا، ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾؛ لعدم اشتباهه عليهم، وتمكن الشيطان بتلبسه عليهم، ﴿فَيُؤْمِنُوا بِهِ﴾، أى يصدقوا ويذعنوا لما نزل وأن نسخ، ﴿فَتُخَيِّتَ لَهُمْ قُلُوبُهُمْ﴾، أى تنقاد وتذعن وتخضع مطمئنة من غير شك وتزلزل، وأصل معنى الخبت ما اطمأن من الأرض، وهو السهل ضد الحزن، فاستعير لما ذكر من الانقياد بخضوع وخشوع، (الآية)، أى ﴿وَلِإِنَّ اللَّهَ لَهُادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الحج: ٥٤].

ثم ذكر وجهاً آخر فى هذه القصة أشار إلى ضعفه، بقوله: (وقيل: إن النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، لما قرأ هذه السورة)، أى شرع فى قراءة سورة النجم، (وبلغ)، أى وصل فى حال قراءته (ذكر) ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ ﴿١٦﴾ وَمَوْنَةَ الثَّالِثَةَ الْآخَرَىٰ﴾ [النجم: ١٩، ٢٠]، وصفها بالثالثة والأخرى؛ للتأكيد كطائر يطير بجناحيه، أو الأخرى المتأخرة فى الرتبة، والأحسن ما قيل: إن اللات والعزى كثيراً ما يذكرونهما معاً إذا حلفوا، فيقولون: واللات والعزى، فوصف مناة بالثالثة؛ ليعلم أن مناة ثانية، وليست واحدة، وأكد ذلك بالأخرى، إشارة لتأخر رتبته ومغايرة ما قبلها، فهى تأنيث آخر أفعال تفضيل، فتأمل.

(خاف الكفار)، لما سمعوا ذكرها منه، صلى الله تعالى عليه وسلم، (أن يأتى بشيء من ذمها)، وتنقيصها كما هو كان عادته إذا ذكرها، (فسبقوا إلى مدحها بتلك الكلمتين)، أى تلك الغرائيق... إلى آخره، (ليخلطوا فى تلاوته)، ذكرها بمدحها الصادر منهم، (ويشغبوا عليه)، بشين وغين مشددة معجمتين، من الشغب، بالفتح ويجوز تسكينه، وهو تهيج الشر مع الصياح به، وفى نسخة: ويشنعوا، بنون وعين مهملة من الشناعة، (على

عادتهم) إذا حضروا قراءته، صلى الله تعالى عليه وسلم، أنهم يرفعون أصواتهم عنده حتى يلهوه، (و) يشغلوا خاطره ويمنعوا من سماعه كما حكى الله تعالى عنهم من (قولهم: ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ﴾) إذا قرأه، ﴿وَالْفَوَ فِيهِ﴾، أى أظهروا اللغو برفع الأصوات تخليطاً وتشويشاً عليه، بما يشغل الخواطر عنه، ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [فصلت: ٢٦] بأصوات لغوكم على قراءته من قولهم: هذا غالب على هذا، إذا كان زائداً عليه، فكانوا يوصون بذلك من يحضره منهم، كما قال أبو جهل، لعنه الله: إذا قرأ محمد فصيحوا حتى لا يدرى ما يقول، وقيل: كان ذلك بالصياح والتصفيق، وأنهم فعلوا ذلك لما ظهر عجزهم عن معارضته.

(ونسب هذا الفعل)، أى الإلقاء (للسيطان)، فى قوله: ﴿مَا يَلْقَى الشَّيْطَانُ﴾ [الحج: ٥٢]، بطريق المجاز المرسل، والنسبة للسبب ما للمسبب، (لحملة هم عليه)، أى لأن الشيطان هو الذى تسبب فيه حتى فعلوه، وهو الباعث عليه، والحمل حقيقته جعل شىء فوق شىء، ثم تجوز به عما ذكر، وصار حقيقة عرفية فيه، (وأشاعوا ذلك) المذكور، (وأذاعوه) فى الكفرة، والإشاعة والإذاعة، بمعجمتين. بمعنى، وهو جعله مشهوراً منتشرأ، (وأن النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، قاله)، بفتح همزة أن؛ لعطفه على المفعول، فهو قاله على هذا الوجه وعلى غيره، وهو افتراء عليه وبهتان منهم، كما يعلم مما تقدم، (فحزن لذلك)، صلى الله تعالى عليه وسلم، وهو جواب عن سؤال تقديره: إذا لم يصدر عنه ذلك أو صدر. بمعنى آخر، فلم حزن، صلى الله تعالى عليه وسلم؟.

وقوله: (من كذبهم وافترائهم عليه) بيان لذلك؛ لتعصبهم لأهلهم، إذا ضللتهم، (فسلاه الله تعالى)، التسلية إذهاب الحزن بوجه ما، أى أزال غمه بما ذكر (يقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ﴾ الآية)، يعنى ﴿مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ [الحج: ٥٢] إلى آخرها، أى أن ما وقع لك فى هذه القصة سبق مثله لمن قبلك من الرسل، فاصبر كما صبروا ولا تحزن، وقد تقدم من تفسير هذه الآية ما يغنى عن إعادته.

(وبين) الله تعالى فى كتابه (للناس الحق من ذلك)، أى من الوحي الذى أنزل على لسانه، (من الباطل) الذى ألقاه الشيطان فيما تلاه، ومن الثانية متعلقة بقوله: بين، والأولى ظرف مستقر، فلا يرد عليه أن الفعل لا يتعدى مجرفين بمعنى واحد، (وحفظ) الله عز وجل (القرآن) من التبديل والتغيير بزيادة أو نقص، (وأحكم) الله (آياته)، أى أتقنها، فلا يأتى الباطل من بين يديها ولا من خلفها، (ودفع ما لبس به العدو) من الكفرة والشياطين، (كما ضمنه)، بفتح الميم المشددة وتخفيفها مكسورة، فتقديره على الأول أنه

ضمن القرآن، أى جعل فى ضمنه ما فهم، (من قوله تعالى) إلى آخره.

وعلى الثانى أنه تعهد بحفظه، إذ قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾، أى القرآن؛ لأنه من أسمائه، ﴿وَأَنَّا لَهُ حَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] من التبديل وأن يزداد فيه أو ينقص، فلم يكل ذلك إلى غيره، حيث أسنده إلى نفسه بضمير العظمة، بخلاف غيره من كتب الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، إذ فوض حفظها لأخبارهم كما قال: بما استحفظهما من كتاب الله، ولذا وقع فيها التحريف والتغيير حكمة بالغة، وأتى فى ذلك بتأكيدات، وقدم معمول حافظون للحصر.

(ومن ذلك)، أى من جملة أسئلة الطاعنين على الرسل، عليهم الصلاة والسلام، (ما) وقع فيما (روى من قصة يونس) نبي الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، وهو يونس بن متى، وقد اختلف فى متى، هل هو اسم أمه أو اسم أبيه؟ فقيل: إنه اسم أمه، وأنه لم ينسب أحد إلى أمه غير يونس وعيسى، عليهما الصلاة والسلام، ورد بما فى صحيح البخارى، عن ابن عباس، رضى الله تعالى عنهما، أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، قال: «لا ينبغي لأحد أن يقول: أنا خير من يونس بن متى»<sup>(١)</sup>، ونسبه لأبيه، فإنه يقتضى أن متى اسم أبيه خلافاً لمن قال: إنه اسم أمه، وهو مروى عن وهب بن منبه، وذكره الطبرى وابن الأثير فى الكامل.

وأول قول ابن عباس: أنه كان فى روايته يونس ابن فلان، فمراده أن الراوى كنى عن اسم أبيه فلان، ولم يصرح به، وهو السبب فى نسبته لأمه، وقد قيل: إن الصحيح الأول، وأن ما ذكر من التأويل بعيد، وكان من أهل قرية بالموصل يسمى نينوى، كان يتعبد فى جبل عندها، ثم بعثه الله بالتوحيد لقوم يعبدون الأصنام، وكان فيه حدة، فلم يصبر على الناس فتركهم ولحق بالجبل، ولذا قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْمَثْوَى﴾ [القلم: ٤٨]، وكان كداود، عليه الصلاة والسلام، فى حسن الصوت، إذا قرأ وقفت الوحوش عنده تسمع قراءته، وتقدمت ترجمته بأبسط من هذا.

(إذ وعد قومه بالعذاب)، خبراً لهم به (عن ربه). بمجىء العذاب لهم، (فلما تابوا) ورجعوا عما كانوا عليه، وكانت توبتهم فى يوم عاشوراء أو يوم الجمعة، (كشفت)، بالبناء للمجهول، أى كشف الله (عنهم) ما وعدوا به، (فقال) يونس، عليه الصلاة والسلام، لما رأى تخلف الوعيد، (لا أرجع إليهم)، أى إلى قومه حال كونه (كذاباً أبداً، فذهب مغاضباً)، مفاعلة من الغضب، وهو ثوران دم القلب لإرادة الانتقاد والمفاعلة

ظاهرة إن أريد أنه مغاضب لقومه، وإن أريد أنه غضب لأجل ربه، فهو مثل ﴿يُخَذِّعُونَ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٩]، وكان أقام في قومه ثلاثين سنة يدعوهم للإيمان، فلم يؤمن منهم إلا رجل، فدعا عليهم، فقيل له: ما أسرع ما فعلت، ارجع إليهم وادعهم أربعين ليلة، فإن لم يجيبوا حل بهم العذاب، فدعاهم سبعا وثلاثين ليلة، وقام بهم خطيبا، وقال: إن لم ترجعوا إلى ثلاثة أيام حل بكم العذاب، وعلامته تغير ألوانكم، فلما رأوا التغير، وعلم يونس بالعذاب خرج من بينهم وطلبوه، فلم يجدوه، وألهمهم الله تعالى التوبة، فخرجوا إلى الصحراء بأهليهم وأولادهم ودوابهم، وضجوا إلى الله تعالى، وقالوا: آمنا بيونس، فقبل الله تعالى توبتهم، وكشف عنهم العذاب بعدما عاينوه في سحابة على رؤوسهم، كما قال تعالى: ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨] الآية.

وإلى ذلك أشار بقوله: (فاعلم أكرمك الله) بما أعلمك من براءة ساحة الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، مما توهمه الطاعنون فيهم. يمثل هذا السؤال، بأنه كيف أخبر وهو نبي معصوم. بما لم يقع واعترف به، (أن ليس في خبر من الأخبار الواردة) في كتاب، ولا في سنة صحيحة، (في هذا الباب)، المتعلق بقصص الأنبياء، وقصة يونس، عليه وعليهم الصلاة والسلام، (أن يونس قال لهم:): مخبرا عن ربه، (إن الله مهلككم)، حتى يتأتى أن يقال: إنه صدر منه الكذب.

(وإنما) الذي ورد (فيه) من الأخبار الصحيحة، (أنه دعا، عليهم بالهلاك)، أى بأن الله تعالى يهلكهم لعدم إطاعتهم له، (والدعاء ليس بخبر)، أى كلام خبرى بل إنشاء وطلب من الله، (يعلم صدقه من كذبه)، أى يحتمل الصدق والكذب والضمير أن للخبر لا ليونس كما قيل: لو كان خيرا أيضا لم يكن كذبا كما توهمه السائلون؛ لأنه على تقدير شرط هو إن لم يؤمنوا كما يعلم من قوله: ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا﴾ [يونس: ٩٨] الآية، ولا ينافيه قوله: لا أرجع إليهم كذابا أبدا؛ لعدم صحته عند المصنف، رحمه الله تعالى، كما تقدم، ويأتى.

أو وصفه بالكذب؛ لتضمن كلامه خيرا يحتمل الصدق والكذب، وهو أن من لم يجب دعوة الرسل يحل به العذاب، (لكنه)، أى الشأن أو يونس، عليه الصلاة والسلام، (قال لهم:): أى لقومه لما وعظهم، (إن العذاب مصبحكم)، أى يأتيكم في وقت الصباح، (وقت كذا وكذا)، أى عند تمام المدة التى بينها لهم كما تقدم، (فكان ذلك)، أى وقع وتحقق بجيئه لهم فى الوقت المعين، فإنهم لما رأوا سحابة دنت منهم نحو ميل فيها عذاب ودخان أسود، فاخلصوا التوبة وآمنوا ولبسوا المسوح وتضرعوا إلى الله، فقبل توبتهم.

(ثم رفع عنهم العذاب)، الذى تيقنوه، حتى كأنه نزل بهم، (وتداركهم)، أى أنعم عليهم بالخلاص مما خافوه، والتدارك بمعنى الإعانة والنعمة، كما قاله الراغب، أى تداركهم الله برحمته لما تابوا، ومتعهم بالحياة إلى حين كما (قال الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَنُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُوَسُّوْنَ لَهَا ءَآمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ ءَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾) [يونس: ٩٨]، والاستثناء منقطع من قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾ [يونس: ٩٨] إلى آخره.

إذ المعنى: لولا كانت قرية من القرى التى أهلكناها آمنت، إلا قوم يونس، ويحتمل الاتصال؛ لأنه فى معنى ما نجينا قرية، أى أهلها الذين عاينوا العذاب إلا هؤلاء كما تقرر فى التفاسير، وفى كلامه خلل لا يخفى، فإن محصله جوابان، أحدهما: المنع وأنه ليس بخبر وارد، والثانى: أنه خبر عن وقوع العذاب، وقد وقع لأنهم عاينوه، لكن الله تعالى رفعه عنهم، فالاستدراك ليس فى محله؛ لمباينته لما قبله، ومقصوده هذا، لكنه تسمح فى العبارة، وأيضاً العذاب لم يحل بهم، ولكنه لمعاينته كما تقدم، جعل كأنه وقع، ولذا عبر بالرفع دون الدفع، وهو من خصائص قوم يونس؛ لأنه إيمان يأس، وهو لا يقبل.

(وروى فى الأخبار أنهم)، أى بعد أن أمهلهم أربعين ليلة، فلما مضت خمسة أو سبعة وثلاثون كما مر، (رأوا دلائل العذاب) فى سحابة دنت منهم كما تقدم، (ومخايله)، بالخاء المعجمة، أى علاماته، جمع خيلة، وهى المظنة من خاله بمعنى ظنه، وهى فى الأصل موضع النخيل، ثم استعير للأمارات، كقوله: الولد مبخلة ومجنبة.

(قال ابن مسعود:)، رضى الله تعالى عنه، رواه عنه ابن مردويه مرفوعاً، وابن أبى حاتم موقوفاً، (وقال سعيد بن جبیر: غشاهم العذاب، كما يغشى الثوب القبر)، يعنى أن السحابة قربت منهم، فكانت عليهم كثوب يغطى به قبر، وفى التعبير بالقبر إشارة إلى أنهم كالأموات، ولذا عبر فى الآية بالكشف، وفى نسخة: كما يغشى النوء القمر، والنوء بواو ساكنة، وهمزة، أو بواو مشددة، بمعنى النجم الطالع أو الساقط، وأراد به هنا السحاب؛ لأنه لا يخلو من سحاب ومطر معه، وأنواء العرب مشهورة، والقمر معروف.

ثم أورد شيئاً مما يتعلق بالأسئلة والطاعن، فقال: (فإن قلت:) أيها السائل عما يوهم ما لا يليق بمقام النبوة، (فما معنى ما روى)، رواه ابن جبیر، عن عكرمة مولى ابن عباس، رضى الله تعالى عنهما، (من أن عبد الله بن أبى سرح)، بفتح السين وسكون الراء وبالحاء المهملات، وهو عبد الله بن سعد بن أبى سرح بن الحارث العامرى القرشى الصحابى،

كاتب النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، أسلم قبل الفتح وهاجر، ثم ارتد وأسلم بعد ذلك وحسن إسلامه كما تقدم، وولى في خلافة عثمان، فلما قتل اعتزل الناس والتزم العبادة، ودعا الله تعالى أن يتوفاه بعد الصلاة، فمات بعد تسليمه من صلاة الصبح كما ذكره السهيلي، وأشار إلى ما ذكر بقوله: (وكان يكتب لرسول الله)، صلى الله تعالى عليه وسلم، ما ينزل عليه من الوحي، (ثم ارتد مشركاً)، أى عاد لما كان عليه من الشرك، (وصار إلى قریش)، أى رجع إليهم بمكة ولحق بهم، ووافق على شركهم.

(وقال لهم:) بعد عوده لهم (إني كنت) وأنا أكتب الوحي، (أصرف محمدًا)، من التصريف، وهو التغيير والتبديل، كما قال تعالى: ﴿وَتَصْرِيفَ الرِّيحِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، أى أبدل ما عليه على وهو يسمعه، فوافقني على ما أختاره (حيث أريد)، أى فى كل شيء أريده، (كان يلى على) ﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (فى خواتم الآيات، (فأقول) له، صلى الله تعالى عليه وسلم: (أو عليم حكيم)، أى أكتب هذا بدل ذاك، (فيقول) لى (نعم)، أى اكتب ما قلته بدل ما أملتته، (كل صواب)، أى ما أملتته وما قلته أنت من عندك، وسيأتى ما فيه.

(وفى حديث آخر)، أى فى رواية أخرى لهذا الحديث، رواها السدى: (فيقول له النبي)، صلى الله تعالى عليه وسلم، وهو بين يديه: (اكتب كذا)، كناية عما يأمره بكتابته، (فيقول)، أى ابن أبى سرح، (له) صلى الله تعالى عليه وسلم: (اكتب كذا؟) (فيقول) النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: (اكتب كيف شئت)، (يحتمل الخير والاستفهام، والظاهر الأول، (يقول:)، النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (اكتب عليمًا حكيمًا، فيقول)، أى ابن أبى سرح، (اكتب) بدل هذا (سميعًا بصيرًا، فيقول)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (له)، أى لابن أبى سرح، (اكتب كيف شئت)، وأردت كتابته، وسيأتى ما فيه وتأويله على تقدير صحته.

(وفى الصحيح)، أى فى الحديث الذى رواه البخارى، وتقدم أن الصحيح إذا أطلق يراد به كتابه وحديثه، هذا مروي (عن أنس)، رضى الله عنه، (أن نصرانيًا)، قال البرهان: لا أعرفه باسمه، وفى مسلم: أنه رجل من بنى النجار، (كان يكتب للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعدما يوحى إليه بعد ما أسلم، ثم ارتد)، عن الإسلام إلى الكفر، (وكان يقول:) بعدما ارتد (ما يدرى محمد إلا ما كتبه له)، يعنى أنه كان يكتب من نفسه ويزعم أن ما يقرؤه النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، كلامه، ولم يزل، لعنه الله، على رده حتى مات، فدفنوه فلفظته الأرض، فقالوا: هذا من فعل النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، وأصحابه، فحفروا وأعمقوا ودفنوه، فلفظته الأرض ثانيًا، فقالوا مثل ذلك،

ثم وقع ذلك مرة ثالثة، فعلموا أنه فعل الله، فتركوه كما فضحه الله.

(واعلم) أيها المريد للوقوف على الحق وظهوره، (ثبتنا الله وإياك على الحق)، في هذه القصة وغيرها، أي جعلنا ممن علم الحق وعرفه، ولم يتغير عما هو عليه، وفي هذا الدعاء مناسبة لما قبلها، فإن فيه ذكر من ارتد بعد إسلامه ممن لم يثبت على الحق بعدما عاينه، (ولا جعل للشيطان ولا) جعل (لتليسه)، أي خلطه، (الحق بالباطل إلينا)، أي لوصوله إلينا، (سبيلًا) وطريقًا يصل منه لنا، أي بعده الله عن ساحتنا ولا سلطه علينا، (أن مثل هذه الحكاية)، أي حكايته ابن أبي سرح، والكاتب النصراني، (أولاً)، أي قبل النظر في معناها والبحث عن صحتها وأحوال رواتها، (لا توقع في قلب مؤمن ريبًا)، أي شكًا وترددًا في حقيقة ما أوحى إلى النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، وأن الشيطان لا يتسلط عليه، (إذ هي حكاية عمن ارتد وكفر) بعد إيمانه، يعنى ابن أبي سرح، والكاتب النصراني كما مر، (ونحن) معاشر علماء الدين أو علماء الحديث، (لا نقبل خبر المسلم المتهم)، أي الذى جرح وطعن فيه المحدثون مما بينوه فى باب الجرح والتعديل، مع إسلامه وعلمه لا يقبل خبره؛ لعدم عدالته، (فكيف بكافر قد افترى هو ومثله) من الكفرة الفجرة، أى اتصف بأنه كاذب مفتر (على الله) بادعاء شريك وولد ونحوه، (ورسله)، عليهم السلام، بنسبتهم بما لا يليق بمقامهم، (ما هو أعظم من هذا) المذكور عنهما، وكيف هنا للاستفهام الإنكارى التعجيبى، نحو ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨]، والمصنفون يستعملونه للترقى من أمر لأعظم منه كما هنا.

(وأتعجب لسليم العقل)، أى أنه يتعجب ممن سلم عقله من الآفات والحماقة، وشوائب الشك والالتباس، (يشغل بمثل هذه الحكاية)، يعنى حكاية الكاتبين، (سره)، السر هو الأمر الخفى، وأريد به هنا فكره أو قلبه ويشغل بزنة يعلم، أى يجعله مشغولاً، وهذه جملة مستأنفة لبيان وجه التعجب، (وقد صدرت من عدو كافر مبغض للدين) مبغض بوزن مصلح من البغض ضد المحبة، ورى بتشديد الغين المعجمة، وروى بنون وقاف وصاد مهملة من النقص ضد الزيادة، (مفتر على الله ورسوله)؛ لأنه قال: إنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، يقرأ قوله، وأن الله لم يوحه إليه، وكل منهما كذب على كل منهما، (ولم يرد عن أحد من المسلمين) أنه روى ما ذكر عن ابن أبي سرح، والكاتب النصراني، ولم يصحح أحد منهم ما قالاه، ولم يثبت قولهما له صلى الله تعالى عليه وسلم ما ذكر، (ولا ذكر أحد من الصحابة أنه شاهد ما قاله) رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لهما، أو قاله كل واحد منهما له، (وافتراه على نبي الله) صلى الله تعالى عليه وسلم.



هذا يؤيد الثاني، (وإنما يفترى الكذب من لا يؤمن بآيات الله)، وفي نسخة: ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَذِبُونَ﴾ [النحل: ١٠٥] حقيقة، لعد كذبهم بالنسبة للكذب على الله ورسوله كالعدم، فالفاحشة عنده أبو ذر، فكم من كذب يغتفر، وحاصله أن مثله مما يشهد العقل بكذبه مما لا ينبغي ذكره، فإنه مما يسود وجوه القراطيس بلا فائدة، وإنما ذكره لإزالة الشبهة عن العقول القاصرة، وتبيين حاله، فلا وجه للإنكار على المصنف وإيراده له بعدما بين مراده، (وما وقع من ذكرها)، أى ذكر هذه القصة، فأفرد لاستواء مقالتيهما، حتى صارتا أمراً واحداً (فى حديث أنس) المروى عنه، (و) ما وقع من (ظاهر حكايته لها) بنقلها، (فليس فيه)، أى فى الحديث ونقله لغيره، (ما يدل على أنه شاهدها)، أى أبصرها وحضرها، والشاهد عندهم ما يدل على صحة الحديث من روايته من طرق أخر تقويه كالتابعة، والفرق بينه وبين المتابعة مذكور فى مصطلح الحديث، (ولعله)، أى أنس، رضى الله تعالى عنه، (حكى ما سمع)، من غير جزم به، ولا قول بصحته، وفى قوله: ولعله، إشارة إلى أنه متردد فيه أيضاً.

(وقد علل البزار حديثه)، أى حديث أنس، رضى الله تعالى عنه، (ذلك) المذكور، فأشار إلى أن علة قاذحة فى صحته، (وقال) فى بيان ذلك: إنه (رواه ثابت عنه)، أى عن أنس، (ولم يتابع عليه)، أى لم يرو من طريق آخر يعضده غير طريق ثابت عنه، (ورواه حميد)، بالتصغير، (عن أنس)، رضى الله تعالى عنه، (قال)، أى البزار: (وأظن حميداً إنما سمعه من ثابت)، لا من طريق آخر، فلا يكون متابعة، وحميد هذا هو حميد بن عبد الرحمن، وقيل غير ذلك، وهو يروى عن أنس وغيره، أو كان له طول فى يديه، توفى وهو قائم صلى سنة اثنين وأربعين ومائة، ووثقوه، وقيل: إنه مدلس، وأخرج له الستة، ولا يخفى أن حديثه الذى رواه المصنف أخرجه البخارى، فقال: إنه كان رجل نصرانى أسلم، وقرأ البقرة وآل عمران، وكان يكتب لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، ثم ارتد فانطلق هارباً حتى لحق بأهل الكتاب، فعجبوا به... الحديث، وهو حديث صحيح، فرد المصنف له غير صحيح، والذى ينبغي له أن يقول: إن من قاله كذب افترى، ولا يقدر فى أصل القصة وصحتها، فإنها مروية فى الصحيحين كما تقدم.

(قال القاضى أبو الفضل) عياض المؤلف، رحمه الله تعالى: (ولهذا)، أى لما ذكر مما سمعته آنفاً من أنه لا شاهد له ولا متابعة، (لم يخرج أهل الصحيح حديث ثابت ولا حميد، والصحيح حديث عبد العزيز بن رفيع)، وهو مما رواه البخارى ومسلم كما تقدم، وأخرجه البخارى فى علامات النبوة، عن أبى معمر، عن عبد الوارث بن سعيد، عن عبد العزيز بن رفيع، (عن أنس)، وعبد العزيز هذا توفى سنة ثلاثمائة.

وقوله: (الذى خرج به أهل الصحة)، صفة حديث أهل الصحة الذين يروون الأحاديث الصحيحة، كالبخارى ومسلم، (وذكرناه وليس فيه)، أى فى الحديث المذكور فى هذه الرواية، (عن أنس قول شيء من ذلك)، الذى ذكره السائل من الطاعن، (من قبل نفسه)، بكسر القاف وفتح الموحدة، أى لم يرو فيه أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، قاله من قبل نفسه لم يوح به إليه، (إلا من حكايته عن المرتد النصرانى)، وهو مفتر على الله ورسوله، صلى الله تعالى عليه وسلم، وأما ما قاله ابن أبى سرح، فسيأتى بيانه.

(ولو كانت) القصة (صحيحة) من جهة الرواية، (لما كان فيها)، أى فى هذه الحكاية التى افتراها النصرانى عدو الله المرتد، (قدح)، أى عيب ونقص فى مقام النبوة، من قدح، كمنع إذا طعن فيه، (ولا توهيم)، أى نسبته إلى الوهم، بفتح الهاء، وهو الغلط، وبسكونها ذهاب الوهم لشيء، كما فى الصحاح، وفى بعض النسخ: توهين، بالنون من الوهن وهو الضعف، أى نسبته لما يوهن جانبه بما لا يرضى له، (للنبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، فيما أوحى إليه) من ربه، وليس مثله مما يعتريه، (ولا جواز للنسيان والغلط عليه)، فيما طريقه البلاغ من الوحي كما توهمه السائل، (والتحريف) تفعيل من الانحراف، وهو الميل عن الحق، والمراد به التغيير والتبديل، (فيما بلغه) عن الله تعالى، (ولا طعن فى نظم القرآن)، بأن يقال: إنه أثبت فيه ما ليس منه من كلام الكاتب الكاذب.

(و) لا طعن فى (أنه من عند الله)، وأنه فيه ما ليس منه بتبديل ألفاظه بغيرها، (إذ ليس فيه)، أى فيما قاله الكاتب (لو صح) ما قاله (أكثر من أن الكاتب) المذكور (قال له)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (عليم حكيم) مثلاً، (أو كتبه)، أى ما ذكره ونحوه وهو يملأ ويكتب ما يلقيه، لفهم خاتمة الكلام من ابتدائه على طريقة الإرساد البديعى، وهو أن يورد نظماً أو نثراً يفهم آخره من أوله قبل تمامه، (فقال له النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم: كذلك هو)، أى لفظ القرآن مثل ما قلت، وما تبادر لفهمك لذكائك الذى ذلك على مقطع الكلام الدال عليه أوله، (فسبقه لسانه أو قلمه)، أى سبق النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، لسان الكاتب أو قلمه، لما سيمليه عليه وتوارد معه، (لكلمة) واحدة مثل عليم أو حكيم، (أو كلمتين)، كغفور رحيم، لانتقاله من سياق الكلام لذلك (مما نزل على الرسول، صلى الله تعالى عليه وسلم) بالوحي الذى أملاه عليه (قبل إظهار الرسول لها)، أى لخاتمة الكلام من كلمة أو كلمتين، أو الضمير للكلمة، ويعلم منه الكلمتان، وما قدمناه أولى (إذا كان ما تقدم مما أملاه الرسول)، صلى الله تعالى عليه وسلم، بيان لما (يدل عليها)، أى على الخاتمة أو الكلمة.

(ويقضى وقوعها) فى آخره وخاتمته، (بقوة قدرة الكاتب على الكلام)، بيان لسبب

سبقه، وأنه لكونه من صميم العرب الناشئين فى حجر البلاغة، المرتضعين لثديها، (ومعرفته به)، أى بتبليغ الكلام نظمًا ونثرًا، وصياغته وصبه فى قلبه، (وجوده حسه) المدرك له، (وفطنته)، أى سرعة انتقاله له قبل إتمامه، (كما يتفق ذلك) الانتقال (للعارف) بأساليب الكلام، (إذا سمع البيت) من الشعر، إذا أنشد (أن يسبق) فهمه لقوة إدراكه (إلى قافيته)، أى آخر كلمة منه، قبل الوصول إليها، (أو) إذا سمع (مبتدأ الكلام)، وأوله (الحسن)، أى الفصيح المنسجم، وقيده به؛ لأنه هو يرتبط ببعضه ببعض، وتحتاج كلماته، فتتعانق وتتلازم، بخلاف المتنافر كلماته، (إلى ما يتم به) من خواتمه، (ولا يتفق)، أى يقع اتفاقًا (ذلك)، أى سبق الفهم من أول كلام إلى آخره، (فى جملة الكلام)، أى لا يقع ذلك فى الكلام بتمامه، بأن يسبق فهمه إلى خطبة أو قصيدة بتمامها، فإن التوارد فى مثله بعيد جدًا، كما وقع للصدر بن الوكيل مع ابن إسرائيل، لما ادعى قصيدة له، وتحاكما فيها عند ابن الفارض، فحكم بها للصدر، فقال قائل: إنه من وقع الحافظ على الحافظ، فقال: وقع الحافظ على الحافظ من الأول إلى الآخر، فى القصة المشهورة، وقيل: مراده بجملة الكلام أنه ليس كل كلام تدل فاتحته على خاتمته، والظاهر الأول؛ لقوله: (كما لا يتفق ذلك فى آية ولا سورة) بتمامها من الآيات والسور.

ثم شرع فى الجواب عن قصة ابن أبى سرح بعدما أجاب عن قصة النصرانى، وقدمها لصحتها وظهور جوابها، فقال: (وكذلك)، أى مثل هذه القصة، (قوله، صلى الله تعالى عليه وسلم) فيما تقدم فى قصة ابن أبى سرح، لما قال بعد رده: كنت أصرف محمدًا حيث أريد، كان يملئ على: عزيز حكيم، فأقول: أو عليم حكيم، (إن صح) أنه كان يقول ذلك، (كل صواب) مما أملينته وقتله أنت، (فقد يكون هذا) الذى وقع له مع ابن أبى سرح (فيما كان فيه من مقاطع الآى)، جمع آية، وفى نسخة: الآيات، وضمير فيه لما أوحى إليه من القرآن، والمقاطع جمع مقطع، وهو آخر الكلام وفواصله.

(وجهان وقراءتان)، علمهما النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، بالوحى، فأملئ عليه إحديهما، وذكر الكاتب الأخرى، فلذا قال له، صلى الله تعالى عليه وسلم: «كل صواب»؛ لأنهما (أنزلتا جميعًا على النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، فأملئ)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (إحديهما) على ذلك الكاتب، (وتوصل الكاتب) المذكور لما ذكره (بفطنته ومعرفته)، بأساليب البلاغة، (بمقتضى الكلام)، أى بما يقتضيه مقامه، ويدل عليه سياقه، (إلى) القراءة (الأخرى) التى ذكرها الكاتب ظانًا أنه ابتكرها، (فذكرها للنبي، صلى الله تعالى عليه وسلم)، أى القراءة الأخرى ذكرها كاتبه تواردًا من حيث القرينة على نظم القرآن النازل على أساليب كلامهم فتوهم أن الرسول، صلى الله تعالى عليه

وسلم، قرأ كلامه.

وقوله: (قبل ذكر النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، لها)، أى تلك الكلمة أو الكلمتين، (فصوبها له)، أى قال له: إنها صواب، لموافقتها لما أوحى إليه، وهى مقدار لا إعجاز فيه، (ثم أحكم الله من ذلك) الذى أنزله على رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم فأملاه عليه، (ما أحكم)، أى أثبتته وأتقنه، (ونسخ ما نسخ)، أى ما أراد نسخه لفظاً ومعنى لا معنى وعكسه كما فصل فى كتاب الناسخ والمنسوخ، وحاصله أن ما قاله ابن أبى سرح لا ضير فيه، فإنه سبق النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، لكلمات وافق فيها لفظ القرآن، فصوبه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأقره عليها، فلما ارتد وأضله الله ما قال، ثم أسلم عام الفتح وحسن بإسلامه حاله بعد ذلك، ومحا الله تعالى عنه، ما افتراه حال رده سواء، كان ما قاله موافقاً لما أملاه عليه، أو مخالفاً له على أنه قراءة أخرى، وقد تتخالف القراءات لفظاً أو معنى، وإنما الممنوع فيها التناقض.

(كما قد وجد ذلك)، أى تخالف القراءات، (فى بعض مقاطع الآى)، وهى فواصلها وأواخرها التى هى فى النثر كالقول فى الشعر، (مثل قوله تعالى)، حكاية عن عيسى، عليه الصلاة والسلام، ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾، تفعل بهم ما تريد، ﴿وَأِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ﴾ ذنوبهم وعصيانهم، ﴿فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ﴾ القوى القادر على الثواب والعقاب، ﴿الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨]، أى الواقع جميع أفعاله على مقتضى الحكمة، لا يُسئل عما يفعله بحكمته البالغة، وإن لم يظهر لنا وجهه.

(وهذه) القراءة (قراءة الجمهور)، أى أكثر القراء، وهى القراءة المتواترة، وقد يتوهم فى بادئ النظر أن المناسب للمغفرة الغفور الرحيم بدل العزيز الحكيم، (وقد قرأ جماعة) من الصحابة فى الشواذ، (فإنك أنت الغفور الرحيم)، بدل قوله: ﴿فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ القراءة المتواترة، (وليست هذه) القراءة الشاذة (فى المصحف) العثمانى المسمى بالإمام الجمع على القراءة بما فيه، وترك ما عداه وظن بعضهم أن القراءة الشاذة هى المناسبة هنا، وليس لهذا وجه لمن له معرفة بدقائق البلاغة، فإن المعنى إنك إن غفرت ذنوبهم، فليس ذلك عن عجز، لأنك عزيز غالب على كل من سواك ولا قبح فى فعلك، لأنك حكيم، ولو قال: إنك أنت الغفور الرحيم، أوهم الدعاء بالمغفرة لمن مات مشركاً، وهو غير مستقيم، أى إن تبقهم على كفرهم حتى يموتوا وتعذبهم فإنهم عبادك، وإن هديتهم لطاعتك وتغفر لهم، فأنت العزيز الذى لا يمنع عما أراد، والحكيم فى أفعاله، فيضل من يشاء ويهذى من يشاء، فلا وجه للطعن فيها بعدم المناسبة.

وقال ابن الأنباري: هذا هو المناسب؛ لأن الغفور الرحيم ينفرد بالشرط الثاني، والعزیز الحكيم يتعلق بالشرطين، أى إن تعذبهم أو تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم فى الأمرين التعذيب والمغفرة، فهو أليق، فتدبر.

(وكذلك) وقع فى القرآن (كلمات جاءت على وجهين) متواترين (فى غير المقاطع) والآواخر كما جاء فى المقاطع، (قرأ بهما الجمهور) من القراء العشرة المتفق على قراءتهم، (وثبتا)، أى القراءة بالوجهين (فى المصحف) العثماني المعمول برسمه، (مثل) قوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَىٰ الظَّالِمِ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، جمع عظم، أى عظم الحمار أو عظم الموتى التى عجب من إحيائها، (كيف نشرها) براء مهملة من النشر، أى نحييها، وبه قرأ أبو عمرو وغيره، (و﴿نُشِرْهَا﴾)، براء معجمة بقراءة نافع وغيره، أى نحرکہا ونرفع بعضها على بعض من النشر، بمعنى المرتفع.

(و) مثل قوله تعالى: ﴿يَقْضَىٰ بِالْحَقِّ﴾ [غافر: ٢٠]، بضاد معجمة وتحتية فى قراءة أبى عمرو وغيره، أى يقضى القضاء الحق فى كل ما يقضيه، (ويقص)، بضاد مهملة مشددة فى قراءة نافع وغيره، أى يتبع الحق فيما يحكم به ويقدره، (وكل هذا) المذكور فى هذا الفصل (لا يوجب)، أى لا يستلزم ولا يقتضى (ريباً)، أى شبهة، (ولا يسبب)، بصيغة المضارع، أى يكون سبباً، (له، صلى الله تعالى عليه وسلم، غلطاً)، ينسب إليه فيما طريقه البلاغ، (ولا وهماً)، بسكون الهاء، بمعنى الغلط، فهو عطف تفسير، وقيل: إنه بفتحها من وهم يهيم إذا ذهب وهمه إليه، وفيه نظر.

(وقد قيل: إن هذا)، الذى وقع فى قصة الكاتبين، (يحتمل أن يكون فيما يكتبه عن النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم) فى مكاتبتة (إلى الناس) يدعوهم إلى الإسلام ملوكاً وغيرهم، (غير القرآن، ف) له فيه أن (يصف الله تعالى عز وجل)، هو أو يأذن لكاتبه ذلك، (ويسميه فى ذلك) الكاتب الذى يكتبه؛ لأنه ليس قرأناً يجب اتباع نظمه، (كيف ما شاء)، بأى لفظ كان مما يليق به كما مر، ولذا قال، صلى الله تعالى عليه وسلم، له: اكتب كيف شئت، وكل صواب.

\* \* \*

### (فصل) [فبما يتصل بأمور الدنيا وأحوال نفسه]

(هذا القول) المذكور فى هذا الفصل الذى قبل هذا من الوحى عن ربه واقع، (فيما طريقه البلاغ)، أى تبليغ الناس ما مر بتبليغه عن ربه بالوحى، (وأما ما ليس مسيله البلاغ) مما أمر ببيانه، (من الأخبار)، بيان لما الثانية، وهو بفتح الهمزة، جمع خير، (التي لا

(مستند)، أى استناد (ها إلى الأحكام) الشرعية التى يتعبد بها، (ولا) مستند لها (إلى أخبار المعاد)، بفتح الميم، أى أحوال القيامة والآخرة التى لا تعلم إلا بالوحى، (ولا تضاف)، أى تسند وتنسب، (إلى وحى)، أى أمر أوحى به إليه من ربه، كإخباره عن بعض المغيبات ونحوها مما يقول أنه أوحى به إليه، (بل) إضراب انتقالى لبيان ما ليس طريقه البلاغ، وليس من الأحكام وأخبار المعاد والوحى مما وقع ذكره، (فى أحوال الدنيا)، وفى نسخة: أمور الدنيا.

(وأحوال نفسه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، المتعلقة بأمور نفسه، (فالذى يجب) شرعاً علينا (اعتقاده) والجزم به، (تنزيهه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، وتبرئته (عن أن يقع خبره) الذى أخبر به (فى شيء من ذلك)، المذكور من أحوال الدنيا وأحوال نفسه وذاته ملتبساً، (بخلاف خبره)، بضم الميم وفتح الباء اسم مفعول، أى غير مطابق لما أخبر عنه بوجه ما (لا عمداً)؛ لأنه يكون كذباً لا يليق بمقامه، صلى الله تعالى عليه وسلم، (ولا سهواً ولا غلطاً)؛ لا اعتقاد ما ليس بواقع واقعاً، (وأنه)، بفتح الهمزة معطوف على تنزيهه، (معصوم من ذلك)، حفظه الله عن صدور منه فى جميع أحواله، (فى حال رضاه)، أى كونه غير غضبان، ولا مكروه على إخباره، (وفى حال سخطه)، بفتحيتين أو بضم فسكون، أى كراهته وعدم رضاه، (وجده)، بكسر الجيم وهو ضد الهزل والمزح الذى أشار إليه بقوله: (ومزحه)، أى مزاحه وهزله، فإنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، كان يمزح أحياناً ولا يقول إلا حقاً.

(و) فى حال (صحته)، أى صحة مزاجه وسلامته من الأمراض، (ومرضه)، أى عروض بعض الأمراض البشرية عليه، (ودليل ذلك) المذكور من عصمته فى جميع أخباره وجميع أحواله، (اتفاق السلف)، أى من تقدم عصره من هذه الأمة، (وإجماعهم عليه)، أى على أنه لا يصدر عنه خير بخلاف مخبره أصلاً، (وذلك أنا نعلم) يقيناً (من دين الصحابة)، رضى الله تعالى عنهم، والدين إما بمعنى الديانة، أو بمعنى العادة بقوله: (وعادتهم)، عطف تفسير، أى دأبهم الذى استمروا عليه، أو الدين بمعنى الطاعة والانقياد له، (مبادرتهم)، أى إسراعهم من غير توقف وتردد، وفى نسخة مبادرين، فهو حال مما قبله، أى مسارعين، (إلى تصديقه، صلى الله تعالى عليه وسلم)، بقبول ما يقوله (فى جميع أحواله) السابقة من جده وما بعده.

(والثقة)، أى الوثوق والاعتماد لتصديقهم (بجميع أخباره فى أى باب)، أى نوع من الأنواع، (كانت) أخباره (وأى شيء)، وفى نسخة: وعن أى شيء (وقعت)، وصدرت منه، وبأى سبب فى أى حال من أحواله، (وأنه)، أى الأمر والشأن، (لم يكن لهم

توقف)، تفعل من الوقوف أريد به الشك والريبة، (ولا تردد) هو أيضاً حقيقة عرفية فى الشك وعدم الوثوق، (فى شيء منها)، أى من إخباره، بل بمجرد السماع يجزمون بتحقيق خبره، كأنهم عاينوه، فيتلقوه بالقبول وانشراح الصدر، (ولا استثبات عن حاله)، أى حال خبره، أو عن أحواله صلى الله تعالى عليه وسلم فى إخباره، والاستثبات بسين مهملة ومثناة فوقية ومثلثة وموحدة ومثناة مجرورة، وهو طلب الثبوت بسؤال ونحوه.

(عند ذلك)، أى فى زمان إخباره، فلا يخطر ببالهم ولا يقولون: (هل وقع فيها سهو أم لا؟)، أى هل صدر إخباره سهواً منه أم عمدًا وغيره، وهذا بيان لاستثباتهم، وهذا دليل على أنه لم يقع منه ذلك، وأما عدم جوازه عليه وإن كنا نعتقده أيضاً، فليس بمراد، فلا وجه لما قيل من أنه إنما يدل على عدم الوقوع لا على عدم الجواز، فللقائل به أن يطلب الدليل على امتناعه، (ولما احتج)، أى تمسك.

واستدل (ابن أبى الحقيق)، بصيغة التصغير علم لهذا الشخص، (اليهودى)، وبنو الحقيق طائفة من يهود خيبر، له بها حصن، منهم كنانة بن الربيع بن أبى الحقيق، زوج صفية بنت حبي بن أخطب أم المؤمنين، رضى الله تعالى عنها، وله قصة فى السير، وليس هو هذا؛ لأنه قتل فى زمنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، وأما هذا فلم يذكروا اسمه، وهذا الحديث رواه البخارى فى حديث إجلاء يهود خيبر، (على عمر) بن الخطاب، رضى الله تعالى عنه، متعلق باحتج، ويحتمل أن يريد بابن أبى الحقيق جماعتهم كابن آدم للناس؛ لقوله: (حين أجلاهم من خيبر)، أى أخرجهم وطردهم فى زمن خلافته، رضى الله تعالى عنه، وهى بلاد بقرب المدينة لليهود، علم ممنوع من الصرف، وأجار متعلق بإجلائهم، (ياقرار)، أى جعلهم قارين فيها ساكنين من غير إخراج لهم من (رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم)، أى لبنى الحقيق، متعلق بإقرار، فجعل فعله، صلى الله تعالى عليه وسلم، حجة على عمر، رضى الله تعالى عنه.

(واحتج عليه عمر، رضى الله عنه)، أى أقام الحجة عليه، ردًا لما احتج به، (بقوله، صلى الله تعالى عليه وسلم) لذلك اليهودى من بنى الحقيق: (فكيف بك إذا أخرجت من بلادك؟)، أى فى أى حال تكون إذا وقع بك ما يصيبك، واجتليت من بلادك، ونفيت منها، فهذا يدل على عدم دوام إقراره لهم كما ظن، فهو متضمن لخبر صادق منه، (فقال له)، أى لعمر، رضى الله عنه، (اليهودى)، المذكور ردًا لما احتج به: (كانت) مقالته، صلى الله تعالى عليه وسلم: «كيف بك...» إلى آخره، (هزيمة)، تصغير هزلة، وهى المرة من الهزل ضد الجد، كما فى النهاية، (من أبى القاسم)، هى كنيته، صلى الله تعالى عليه وسلم، كأبى إبراهيم، أى إنما قال هذا على طريق الهزل والمزح، فلا دليل فيه.

(فقال) عمر، رضى الله تعالى عنه، مجيباً (له: كذبت يا عدو الله)، أى لم يقل، صلى الله تعالى عليه وسلم، ذلك هزلاً، ولو كان مزحاً أيضاً، فهو لا يمزح إلا بحق، وذلك العدو معتقد خلاف ذلك عناداً منه وجهلاً بمقام النبوة، وتحقيراً له، لعنه الله تعالى، والصحابة لا يقولون بشيء من ذلك، وهذا الحديث رواه الشيخان، عن ابن عمر مفصلاً فى خطبة لعمر، رضى الله تعالى عنه، وكان، صلى الله تعالى عليه وسلم، أقرهم بها على أن يكون ثمارها بينه وبينهم، ثم أقرهم أبو بكر، رضى الله تعالى عنه، على ما أقرهم عليه، رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، ثم أقرهم عمر، رضى الله تعالى عنه، فى أول خلافته على ذلك، ثم لما ظهر له غدرهم بآبن عمر أجلاهم منها وأعطاهم قيمة ما لهم من الثمار والأموال، وأخرجهم لتيماء وإريحاء من جانب الشام، لحديث: «لا يجتمع بجزيرة العرب دينان»<sup>(١)</sup>، كما فصل فى السير والبخارى وشروحه، وكانت محاجة اليهودى له عند ذلك كما تقرر.

(وأيضاً)، أى مثل، ما ذكر فى الدلالة على عصمته، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى جميع أخباره، (فإن أخباره) المروية عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، (وآثاره)، جمع أثر، بمعنى خبر يؤثر وينقل عنه، (وسيره)، جمع سيرة، وهى الصفة الحميدة، (وشمائله)، جمع شمال، بكسر الشين، وهى صفاته الذاتية الحسنة، (معتى بها)، نقلاً وحفظاً، اسم مفعول من العناية، بمعنى الاشتغال والاهتمام، (مستقصى)، أى مستوفاة متممة من أولها إلى آخرها وأقصاها، (بتفاصيلها)، أى مفصلة مبينة كلها، (ولم يرد) عنه (فى شيء منها)، أى من الأخبار، والآثار، والسير، (استدراكه)، أى تداركه، صلى الله تعالى عليه وسلم، بالرجوع عما فرط منه للصواب فيه، (لغلط فى قول قاله)، فيما ذكر من الأخبار وغيرها، (أو اعترافه) وإقراره (بوهم)، أى غلط (فى شيء أخبر به) أحدًا من أصحابه.

(ولو كان)، أى وقع منه شيء من (ذلك لنقل) إلينا (كما نقل) فيما رواه مسلم، عن طلحة وأنس وغيرهما، (فى قصة رجوعه، صلى الله تعالى عليه وسلم)، أى تحوله عن رأيه لغيره، (عما أشار به على الأنصار فى تلقيح النخل)، التلقيح والتأبير جعل شيء من طلع الذكر فى الأنثى؛ لتحصيل ثمرها وبلحها، وهو بمنزلة النطفة للحمل، جرت العادة لحكمة إلهية أنها لا تثمر بدونها، وكان، صلى الله تعالى عليه وسلم، مر بهم وهم يفعلون ذلك، فسألهم عنه فأخبروه، فقال لهم: «دعوه»، فتركوه امتثالاً له، صلى الله تعالى عليه وسلم،

(١) أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى (٢٠٨/٩)، وعبد الرزاق (٩٩٨٤، ٩٩٠، ٩٩٣٥٩)،

(١٩٣٦٧، ١٩٣٦٩)، وابن عبد البر فى التمهيد (١٧٠/١).



فلم يثمر نخلهم في ذلك العام، فلما أخبروه بذلك، قال لهم: «أنتم أعرف بدنياكم»<sup>(١)</sup>، فعلم معرفته، صلى الله تعالى عليه وسلم، بأمر من هذه الأمور لا ينافي عصمته، وأنه لا يخير بما يخالف الواقع؛ لأن جل همته، صلى الله تعالى عليه وسلم، أمور الآخرة والشرائع وقوانينهما وغيره إنما جل قصده العلم بظاهر من الحياة الدنيا، وهذه القصة رواها مسلم كما علمت بسند صحيح، وفيه أن ثمرها خرج شيصاً، وهو البسر الذي لا نوى له.

وقال المصنف: هو ردىء البسر الذي إذا ييس صار حشفاً، (وكان ذلك) الأمر الذي أشار عليهم به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله: «لو لم تفعلوا كان خيراً»<sup>(٢)</sup>، (رأياً) أشار به عليهم بناء على دأبه، صلى الله تعالى عليه وسلم، في ترك الأسباب الظاهرة والنظر لمسببها، كما هو دأب الكمل، ولو كان اعتقادهم واعتمادهم على الله مثله، صلى الله تعالى عليه وسلم، لم يتخلف ذلك، ولذا فوض لهم، صلى الله تعالى عليه وسلم، أمر دنياهم نظراً لقلوبهم، (لا خبراً) أخبرهم به يكون وقوع خلافه كذباً، حماه الله منه، ولا غلط فيه؛ لأنه اجتهد تغير بحسب الظاهر، فلا نقص ولا يطعن به عليه، وفيه أنشدوا:

إن الرسول لسان الحق للبشر      بالأمر والنهي والإعلام والخير  
هم أذكاء ولكن لا يصدقهم      ذاك الذكاء لما فيه من الضرر  
ألا تراهم لتأبير النخيل وما      قد كان فيه على ما فيه من ضرر  
هم سالمون من الأفكار إن شرعوا      حكماً بحل وتحريم على البشر

(وغير ذلك) مما صدر منه، صلى الله تعالى عليه وسلم، (من الأمور التي ليست من هذا الباب)، مما ينزه عن الأخبار فيه بما يخالف مخبره من أمر الشرع والمعاد، (كقوله، صلى الله تعالى عليه وسلم) في حديث رواه الشيخان، عن أبي موسى الأشعري، رضى الله تعالى عنه، في غزوة تبوك لما سألته، صلى الله تعالى عليه وسلم، بعض الصحابة أن يحملهم، فقال: «والله ما عندي ما أحملكم عليه»<sup>(٣)</sup>، فأتى بعد ذلك بإبل فأعطاهما السائل، وقال: «ما أنا حملتكم، ولكن الله تعالى حملكم».

ثم قال: (والله إني لا أحلف)، أى أقسم، (على يمين)، المراد باليمين المستعمل بمعنى القسم هنا، والمراد المقسم عليه، من فعل أو ترك. قال الزمخشري: سمي المحلوف عليه يميناً؛

(١) تقدم تخرجه.

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير (٣٣٤/٤).

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢١٠٧)، والطبراني في الكبير (١٥٨/٨)، والبيهقي في دلائل النبوة

لتلبسه به، وأصله العقد بنية وعزم، وأكدته إشارة إلى أنه ليس لغواً لا يتعقد، وأصل اليمين اليد اليمنى، فسمى به؛ لأنهم كانوا يتماسكون بها إذا حلفوا، (فأرى غيرها)، أى أعلم غير اليمين المحلوف عليها، واليمين مؤنث بجميع معانيه، فكنى بضميرها عن المحلوف عليه، أعنى تركه، صلى الله تعالى عليه وسلم، حملانهم؛ لأنه سببها (خيراً منها)، أى أحسن من فعلها، (إلا فعلت الذى حلفت عليه)، أى الأمر الذى أقسم على أن لا يفعله كترك حملانهم هنا، (وكفرت عن يميني) بكفارته المعروفة شرعاً، وليس هذا بغلط فيما طريقه البلاغ ولا خير؛ لأنه إنشاء قسم.

قال أبو موسى، رضى الله تعالى عنه: وكان، صلى الله تعالى عليه وسلم، لما حلف أن لا يحملنا، ثم أرسل إلينا وحملنا، فقلنا: نسي ما أقسم عليه، والله لئن فعلنا ما فيه حنث له، صلى الله تعالى عليه وسلم، لا نفلح فلنذكره، فرجعنا وذكرنا ذلك، فقال: «انطلقوا إنما حملكم الله»، ثم قال: «والله لا أحلف على يمين...» إلى آخره، وبه استدل على أن الحنث بما هو خير يستحب، وليس فيه أنه حنث فى هذه اليمين وكفر؛ لأنه يحتمل أنه لم يكن عنده ما يحملهم عليه لما أقسم، ويحتمل أنه قال: إن شاء الله.

(و) من هذا القبيل (قوله)، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى حديث رواه الشيخان، عن أم سلمة، رضى الله تعالى عنها: (إنكم) معاصر الأمة (لتختصمون)، أى تأتون لفصل الخصومة (إلى)، أى عندى أقرأ (الحديث) إلى آخره، وتماه: «ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض»، أى أفصح، «فأقضى له على نحو ما أسمع منه، فمن اقتطعت له من أخيه شيئاً، أى ليس حقه، فلا يأخذه، فكأنما اقتطع له قطعة من النار، فليحملها أو يذرها، وفيه تنبيه على بشريته، صلى الله تعالى عليه وسلم، وأنه لا يعلم الغيب، وإنما يحكم بالظاهر، وقد كان له، صلى الله تعالى عليه وسلم، الحكم بالباطن لاطلاع الله له عليه، كما ذكر السيوطى، ولكن هذا أغلب أحواله، صلى الله تعالى عليه وسلم، تعليماً لأمته حتى يقتدوا به.

(وقوله)، صلى الله تعالى عليه وسلم، للزبير، رضى الله تعالى عنه، فى حديث روى فى الكتب الستة من أمره، صلى الله تعالى عليه وسلم، للزبير أن يسقى نخله ولا يستوعب الماء، ثم يرسله لجار له من الأنصار، فقال له الأنصارى: إن كان ابن عمك، فقال، صلى الله تعالى عليه وسلم: (اسق يا زبير حتى يبلغ الماء الجدر)، أسق بهمة وصل، أمر من سقى، وقيل: بهمة قطع من أسقاه، والجدر بفتح الجيم وسكون الدال المهملة، وقيل: بمعجمة يليها راء مهملة، وروى بضم الجيم، جمع جدار، ومعنى الأول ما رفع كالجدار، لحبس ماء السقى، أو هو لغة فى الجدار، وقيل: أصل الجدار، وعلى الإعجام

تمام الشرب، من جذر الحساب، ويجوز كسر جيمه ومعناه الأصل، وقيل: هو أصل الحائط، وحاصل ما يأتي في ذلك أنه كان رجل أنصاري خاصم الزبير ابن عمته، صلى الله تعالى عليه وسلم، في شراج الحرة في الماء الذي يسقى به النخل، وقال له: ارسل الماء إلي، فترافعا له، صلى الله تعالى عليه وسلم، فقال له: «اسق يا زبير، ثم أرسل لجارك»، فقال: إن كان ابن عمتك، فتلون وجهه، صلى الله تعالى عليه وسلم، فقال: «اسق يا زبير، واحبس الماء حتى يبلغ الجدر»<sup>(١)</sup>، وفيه نزل: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥].

وأن الرجل المخاصم قيل: هو حاطب بن بلتعة، ولا يصح؛ لأنه ليس أنصاريًا، وقيل: ثابت بن قيس، وقيل: ثعلبة بن حاطب، وقيل: حميد، وقيل: إنه بدرى، ونقل ابن الملقن، رحمه الله تعالى، أنه منافق من الأنصار، وسيأتي نقله عن الزجاج، (كما سنبين كل ما في هذا الحديث) وما معه قريب آخر الكتاب، (من مشكل ما في هذا الباب، و) الباب (الذي بعده)، وأتى بقوله: (إن شاء الله للتبرك) امتثالاً لقوله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ﴾ [الكهف: ٢٣] الآية، (مع أشباهها)، أى أشباه وأمثال ما في الباب، وأنت باعتبار المعنى، أى أشباه هذه المشكلات.

(وأيضًا)، أى مثل ما ذكر من الجواب، (فإن الكذب متى عرف من أحد في شيء من الأخبار بخلاف ما هو) عليه في الواقع، والأولى ترك هذا؛ لأن الكذب لا يكون إلا كذلك، وقد أطنب المصنف، رحمه الله تعالى، وطول مما لا فائدة فيه، وكان يمكن اختصار هذا في كلمات قليلة، (على أى وجه كان)، سواء كان هزلًا أو جدًّا، كالحكوية الذين ينقلون الحكايات الباطلة مع علمهم بها للتلهي بها كما هو معروف الآن، (استريب بخبره)، أى وقع الناس في ريبة وشك فيما يخبر به حتى لو صدق لم يصدق، (واتهم في حديثه) الذى يحدث به الناس، (ولم يقع قوله في النفوس موقعًا)، أى لم يقبل ويلتفت إليه، (ولهذا)، أى لكون الكذب يوقع في ذلك (ما تركه المحدثون)، ما زائدة، وفي نسخة حذفها، وهى أولى، (والعلماء) من عطف العام على الخاص، أى علماء الحديث والفقهاء وغيرهم من أهل العلم، (الحديث)، مفعول ترك، (من عرف بالوهم)، بفتح الهاء بمعنى الغلط، وهو بسكونها بمعنى الوقوع فى القوة الواهمة، وفيه تفصيل فى كتب اللغة.

(والغفلة)، أى الذهول وعدم معرفة الأمور، (وسوء الحفظ وكثرة الغلط)، عطف

(١) أخرجه البخارى (١٤٥/٣، ١٤٦)، وأبو داود (٣٦٣٧)، والترمذى (١٣٦٣، ٣٠٢٧)، والنسائى (٢٣٨/٨)، وابن ماجه (٢٤٨٠)، وأحمد (٥/٤)، والبيهقى (١٤٥/٦، ١٥٣).

تفسير على سوء الحفظ، أى كون حفظه سيئاً غير قوى، (مع ثقته)، أى كونه ممن يوثق به لديانته، وعدم تعمد الكذب فيما يحدث به، ومع ذلك يتركون رواية الحديث عنه؛ لأنه قد يقع فيه ما لا أصل له؛ لغفلته وقلة حفظه، وإذا كان هذا لمخالفته الواقع غير مقبول، فما بالك بالكذب ممن عرف به، ولا يرد على المصنف، رحمه الله تعالى، أنه إذا حدث من أصل صحيح عنده تقبل روايته منه، لا عن ظهر قلبه وحفظه، وأنه لا يشترط في هذه الأعصار ذلك إبقاء لسلسلة الحديث؛ لأنه إذا حدث عن أصل كان الاعتماد عليه لا على حفظه، وما ذكره هو الذى عليه علماء الحديث المعتمد عليهم.

(وأيضاً)، أى مثل ما ذكر فى عدم الاعتماد على من يكذب، (فإن تعمد الكذب) قصداً، والفاء فى جواب شرط مقدر نحو إن أحطت بما ذكر خيراً وعلمته، (فى أمور الدنيا)، فضلاً عن الحديث والأمور الشرعية، (معصية)، وذنب يذم به عاجلاً ويعاقب عليه آجلاً إن لم يغفر الله، (والإكثار منه كبيرة ياجماع) من أئمة الدين، وهى كما قالوا مختلف فى تعريفها، وهل هى محصورة أم لا كما تقرر فى كتب الأصول، وستأتى الإشارة إلى شىء من ذلك، (مسقط للمروءة)، أى يذهب عدالته والمروءة بهمة أو واو مشددة مصدر من المرء، كالرجولية والإنسانية، (وكل هذا) المذكور من الكذب وقبائحه، (مما ينزه)، ويبعد عن مقامه ويرأ (عنه منصب النبوة)، المراد بمنصبها مقامها، وهو فى اللغة بمعنى الحسب كما فى قول ابن أبى تمام:

ومنصب نماء ووالد سما به

وأما استعماله بمعنى الولاية السلطانية، فمولد، كقول ابن الوردى<sup>(١)</sup>:

نصب المنصب أوهى جلدى وعناى من مداراة السفلى

كما تقدم، (والمرة الواحدة منه)، أى من الكذب وفى نسخة منها، أى من هذه المعصية، (فيما يستبشع)، أى يستقبح من البشاعة بموحدة وشين معجمة، (ويشاع)، أى يشيعه الناس لشناعته، وقوله فيما يتعلق بمقدري، أى معدود فيما إلى آخره، وفى نسخة: يستشع بنون من الشناعة، وهما بمعنى، وفيها أيضاً ويشيع بدل ويشاع، (مما يخل)، من الخلل بعرضه ودينه، (بصاحبه) المتصف به، (ويزرى)، أى يعيب وينقص ويحقر، (بقائله)، أى يجعله متصفاً بالخلل والنقص من أزريت عليه إزراء، إذا عيبته، وفى نسخة: صاحبها، وقائلها كما تقدم، وقوله: والمرة مبتدأ خبره قوله: (لاحقة بذلك)، أى بما لا يليق بمنصب النبوة، أو خبره مما وهى حال.

(١) البيت من الرمل، وهو لابن الوردى فى ديوانه (ص ٤٣٨)، تاج العروس (٤/ ٢٨١).

(وأما) الكذب (فيما لا يقع هذا الموقع)، أى لا يعد مما يستبشع، (فإن عددناها)، أى جعلناها، (من الصغائر)، دون الكبائر التى يترتب عليها حد أو وعيد على الخلاف فيها، (فهل يجرى على حكمها)، أى يوافق حكمها حكمها، ويتحد (فى الخلاف فيها)، أى وقع الخلاف فيما قبلها، هل يجوز صدوره من الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، قبل البعثة أم لا؟ فذلك الخلاف، هل وقع من أئمة الدين فى هذه أم لا؟ (مختلف فيه)، أى وقع خلاف من أئمة الأصول، فمنهم من قال: اختلف فيها أيضاً، ومنهم من قال: لا خلاف فى عدم وقوعه منهم؛ لأنه مما ينفر القلوب عنهم، والكذب حرام منه ما هو صغيرة، وما هو كبيرة، وقد يقترن به ما يصيره كفرة، وقد يقترن بالصغيرة ما يصيرها كبيرة، لكونها تؤدى إلى القتل أو القتال، كما قاله الجوينى، وليس هذا محل تفصيله.

(والصواب) من هذه الأقوال (تنزيه) النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، ومقام (النبوة) عن قليله وكثيره)، لإخلاله بعظيم قدرها وشرفها، (سهوه) لعصمة الله تعالى له عنه، (وعمده) لعلو طبعه عنه، (إذ عمدة النبوة)، بضم العين ما يعتمد عليه، والمراد به المقصود منها بالذات، (البلاغ والإعلام)، لمن أرسل إليهم ما أوحاه الله تعالى إليه، (والتيين) لهم ما شرعه الله، (وتصديق) من أرسل له فى (ما جاء به النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم) من التوحيد والشرائع التى جاء بها عن ربه، (وتجوز شىء من هذا) بأنواعه على أنبياء الله، (قادح فى ذلك) العمدة المقصود من بعثته وبلاغه وإعلامه ووجود تصديقه؛ لأن من يجوز عليه الكذب فى شىء ما لا يجوز عليه فيما بلغه الله، وأتى بالإشارة للتقريب فى الكذب تحقيراً له، وبإشارة البعيد فيما بعده تعظيماً له، وهو ظاهر.

(و) تجوزيه أيضاً (مشكك فيه)، أى فيما جاء به؛ لالتباس صدقه الواجب اتباعه بكذبه لو وقع منه ولو سهواً، (مناقض للمعجزة)، لإيجابها تصديقه، ولذا قرنت بها الدعوة، (فليقطع) أمر للغائب، أى يعتقد قطعاً (بأنه)، أى الأمر والشأن، أو الكذب بإقامة الظاهر فى قوله: (لا يجوز)، بسكون الواو وتشديدها، (على الأنبياء) كلهم، عليهم الصلاة والسلام، (خلف) بضم الخاء وفتحها، أى كذب (فى القول) الصادر عنهم، وفى نسخة: فى قوله: (بوجه من الوجوه)، وفى نسخة: فى وجه، أى فى أى شىء كان، سواء كان من قبيل البلاغ أم لا، (لا بقصد ولا بغيره) كالسهو، (ولا يتسامح)، أى لا يتساهل ويتهاون، (مع من تسامح) متبوعاً لمن تساهل فى حقهم، (فى تجوز ذلك) الخلف فى أقوالهم، فجوزوه، (عليهم حالة السهو فيما ليس طريقه البلاغ) عن الله تعالى؛ لعصمة الله تعالى لهم عن وصمته، ومنهم بعض الشراح القائل بأنه لا دليل على عدم وقوعه منهم نادراً.

(نعم) جواب سؤال تقديره، هل هذا شامل لما قبل النبوة، فأجاب بأننا نقطع بأنه لا يجوز بعد النبوة، (وبأنه لا يجوز عليهم الكذب) مطلقاً (قبل إظهار النبوة ولا الاتسام)، أى الاتصاف من السمة، (به)، أى الكذب، (فى أمورهم) الخاصة بأنفسهم، (وأحوال دنياهم)، أى الأحوال المتعلقة بالدنيا لهم أو لأممهم؛ (لأن ذلك)، أى الخلف فى القول (كان يزرى)، أى يعيب وينقص كما مر، (ويريب)، أى يوقع فى ريب وتهمة، (بهم)، فيوقع الشك والتحقيق فى القلوب، وهو مما ينزه عنه مقام النبوة، (وينفر القلوب)، أى قلوب الناس، (عن تصديقهم) مما ييغونه لهم (بعد)، مبنى على الضم، أى بعد إرسالهم وتبليغهم، أو بعد العلم باتصافهم بالكذب.

ثم أيد ذلك بقوله: (وانظر)، أمر لكل من له نظر ومعرفة، (أحوال أهل عصر النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم)، أى من عاصره فى مدة حياته، (من قریش وغيرها) من العرب أثنه باعتبار القبيلة وغيرهم، (من الأمم)، كالروم والعجم والحبش، (وسؤالهم) تفتيشاً (عن حاله) فى أموره وسيرته بعد دعوتهم وقبلها لما شاع صيته فى الآفاق، (فى صدق لسانه)، أى صدق كلامه، فإن اللسان يطلق على الجارحة والكلام، وقوله: فى صدق... إلى آخره، بيان لحاله، أى حاله الكائن فى صدقه، (وما عرفوا به من ذلك)، بتشديد الراء والبناء للمفعول، ويجوز تخفيفها والبناء للفاعل، (واعترفوا به مما عرف)، هو أيضاً كالأول.

(واتفق) أهل (النقل على عصمة نبينا محمد، صلى الله تعالى عليه وسلم، منه)، أى من جميع ما ذكر عمداً وسهواً، (قبل وبعد)، مبنيان على الضم، أى قبل البعثة وبعدها، والمراد نقل علماء الملة أو نقل الناس بعضهم عن بعض عصرًا بعد عصر، ثم لم يزالوا ينقلون خلفاً عن سلف أنه لم يقع منه ذلك، وعدم وقوعه يدل على عدم جوازه عليه، فالتوقف فيه لا يجوز، وتحقيقه كما قال العلامة العلائى فى تأليف أفرده لشرح هذا الحديث، ومن خطه نقلت وعبارته: اتفق جميع أهل الملل والشرائع على وجوب عصمة الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، عن تعمد الكذب فيما دلت عليه المعجزة القاطعة على صدقهم فيه، وذلك فيما طريقه البلاغ عن الله من دعوى الرسالة وما ينزل عليهم من الكتب الإلهية، إذ لو جاز ذلك أدى إلى إبطال دلالة المعجزة، وهو محال.

وأما السهو والنسيان، فقال الآمدى: اختلف الناس فيه، فذهب أبو إسحاق الإسفرائنى وكثير من الأئمة إلى امتناعه، وذهب القاضى أبو بكر إلى جوازه، وادعى الفخر الرازى فى بعض كتبه الإجماع على امتناعه، ونقل الخلاف فيه فى بعضها، وحاصل الخلاف يرجع إلى أن ذلك داخل تحت دلالة المعجزة على التصديق، فمن جعله

غير داخل فيها جوزه لعدم انتقاض الدلالة، وفي كلام إمام الحرمين: أن ذلك فيما يتعلق ببيان الشرائع، سواء كان قولاً أو فعلاً نازلاً منزلة قوله في اقتضاء البيان، وميل كلامه إلى جواز السهو فيه، واحتج بقصة ذى الدين.

وقال شيخنا الزمكاني: إن الذى يظهر أن ما طريقه البلاغ يقطع بدخوله تحت دلالة المعجزة على الصدق، فهذا لا نزاع فى أنه لا يجوز فيه التحريف ولا الكذب ولا السهو، وما لا يكون كذلك، وهو ما طريقه التبليغ وبيان الشرائع، فهل يجوز فيه النسيان؟ وهذا محل الخلاف ويحمل إطلاق الفخر الإجماع فيه على الأول، وذكره الخلاف على الثانى، وكذا كلام الآمدى محمول على هذا التفصيل.

وقال الباقلانى فى كتاب الانتصار: المعجزة تدل على صدق النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، فيما يفكر فيه وهو عامد له، وذهول النفس وطرئان النسيان وبوادر اللسان لا يدخل تحت الصدق الذى هو مدلول المعجزة، ومن زعم أنه فى تحويز ذلك القدر فى الثقة بتبليغ الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، فليس بشئ فإنما يكون ذلك لجواز تقريرهم عليه، وهو ممتنع. وأما القاضى عياض، فإنه نقل الإجماع على عدم جواز السهو والنسيان فى الأقوال البلاغية، وخص الخلاف بالأفعال، وهو يرجع إلى اندراجها تحت دلالة المعجزة، كما ذكرنا. انتهى.

ثم أشار إلى ما يؤيد هذا مما قدمه بقوله: (وقد ذكرنا... إلخ)، وأورد سؤالاً وجواباً عما يرد على كلامه، فقال:

\* \* \*

### (فصل)

(فإن قلت: فما معنى قوله، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى حديث السهو)، أى الحديث الذى روى فيه سهوه فى صلاته، والفاء الأولى فى جواب شرط مقدر، أى إذا علمت تنزهه، صلى الله تعالى عليه وسلم، عن الخلف عمداً وسهواً فى أقواله، فقد تعرض لك شبهة وسؤال عما خالفه من هذا الحديث، فنقول: إلى آخره، والثانية فى جواب الشرط المذكور ومقول القول بعضه مقدر، أى إن قلت: إنك قررت عصمته، صلى الله تعالى عليه وسلم، عن السهو، فما معنى قوله: إلى آخره.

واعلم أن الراغب قال: النسيان ترك الإنسان ضبط ما استودع، إما عن غفلة، وإما لضعف قلب، وإما عن قصد حتى يذهب عن القلب، وكل نسيان ذمه الله فهو ما كان عن تعمد نحو: ﴿فَذُوقُوا بِمَا فَيَسِّرْتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ [السجدة: ١٤]، وخلافه

مرفوع عنه كما في حديث: «رفع عن أمتي...» إلى آخره، وما نسب إلى الله تعالى نحو قوله: ﴿إِنَّا نَسِينَكُمُ﴾ [السجدة: ١٤]، بمعنى التذكير كما قاله الزجاج وغيره؛ لأنه من لوازمه، وأصله عدم الحفظ والله منزّه عنه.

وأما السهو، فقد حكى المصنف، رحمه الله تعالى، فيما يأتي الفرق بينه وبين النسيان معني، وقال: إن السهو في الصلاة جائز على الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، بخلاف النسيان؛ لأنه غفلة وآفة، والسهو إنما هو شغل بال، فكان النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، يسهو في الصلاة ولا يغفل عنها، وكان يشغله عن حركات الصلاة ما في الصلاة شغلا بها لا غفلة عنها، ويأتي شرحه عند ذكره له.

وقال الحافظ العلائي: إنه ضعيف لغة ومعني، أما الأول، فلما في الصحيحين من قوله، صلى الله تعالى عليه وسلم: «إنما أنا بشر أنسى كما تنسون»، أي كما سيأتي بما فيه، وأما الثاني، فقد قال الأزهري: السهو الغفلة عن الشيء وذهاب القلب عنه، وسها في صلاته غفل، وكذا في الصحاح والمحكم وقال الراغب: السهو خطأ عن غفلة، وقسمه لقسمين، وفي النهاية: السهو في الشيء تركه عن غير علم، والسهو عنه تركه مع العلم، وهو قريب مما قاله الراغب وسيأتي تتمته قريباً.

وهذا الحديث رواه الشيخان ومالك والترمذي وغيرهم، ولم يروه المصنف، رحمه الله، من طريق الصحيحين، بل من طريق غيرهما لما يأتي، فقال: (الذي حدثنا به الفقيه أبو إسحاق بن جعفر)، الذي تقدمت ترجمته، قال: (حدثنا القاضي أبو الأصبع بن سهل)، قال: (حدثنا حاتم بن محمد)، قال: (حدثنا أبو عبد الله بن الفخار) بن عمر بن يوسف المالكي القرطبي، عالم الأندلس وزاهدها، وكان رحمه الله تعالى مجاب الدعوة، توفي سنة سبع عشرة وأربعمئة، قال: (حدثنا أبو عيسى) يحيى بن يحيى الليثي كما تقدم، قال: (حدثنا عبيد الله)، قال: (حدثنا يحيى)، تقدم أيضاً، (عن مالك) إمام دار الهجرة المشهور، رحمه الله تعالى.

(عن داود بن الحصين)، بحاء مضمومة وصاد مفتوحة مهملتين وياء تصغير ونون، وهو مولى عمرو بن عثمان مدني ثقة، يحتاج بحديثه، وإن كان يرى رأى الخوارج؛ لأنه لم يكن داعية، وروى هو عن عكرمة ونافع وغيرهما، وروى عنه مالك وغيره، وتوفي سنة خمس وثلاثين ومائة، (عن أبي سفيان مولى ابن أحمد)، اسمه وهب، وقيل: قزمان، وهو ثقة يروي عن أبي هريرة وغيره، وأخرج له الستة، (أنه قال: سمعت أبا هريرة)، رضى الله تعالى عنه، تقدم بيانه، واختلف في اسمه واسم أبيه على ثلاثين قولاً، أشهرها



أنه عبد الرحمن بن صخر الدوسى، نسبة لدوس، قبيلة سميت باسم جدها دوس بن ثابت، وكنى بأبى هريرة لأنه أتى بهرة وحشية لقومه، وقيل: إنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، هو الذى كناه بذلك، وقد قدمنا أنه ممنوع من الصرف، كما صرح به سيبويه، ولنحة العرب فيه كلام بينا خطأه فى كتاب السوانح.

(يقول)، أى يحدث قائلًا: (صلى رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، صلاة العصر) فى جماعة، هذه رواية الإمام مالك فى موطأه، واختارها المصنف، رحمه الله تعالى، على رواية مسلم وغيره؛ لعلو سنده من طريقه ولترجيح أهل المغرب له، (فسلم فى ركعتين)، أى بعدما فرغ منهما ومن التشهد، وهذه رواية الموطأ، وقيل: من ثلاث، وله طرق مشهورة أشهرها رواية أبى هريرة، وقال ابن عبد البر: ليس فى أخبار الآحاد أكثر طرقًا من حديث ذى اليمين، وفى طرقه اختلاف فى تلك الطرق، وفى سلامه هل هو من ركعتين أو ثلاث؟ وهل الصلاة العصر أو غيرها، ومن وقعت معه القصة، هل هو ذو اليمين أو ذو الشمالين؟ وتفصيله أنه رواية مالك، عن السخيتاني، عن ابن سيرين، عن أبى هريرة.

وأخرجه البخارى، وأبو داود، والترمذى، والنسائى، ورواه الزهرى من طرق خالف فيها فى تسمية ذى اليمين ذا الشمالين، ويأتى ما فيه، وفى أنه لم يسجد للسهو، وفى مسلم أنه سجد سجدين بعد السلام، وفى البخارى، عن أبى سلمة، أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، صلى الظهر أو العصر، وسلم على رأس ركعتين، وفى رواية على ثلاث، وفى رواية أنها كانت صلاة المغرب، وقد رواها مفصلة الحافظ العلائى بأسانيدها ومتابعاتها، وليس هذا مما يلزم إirاده هنا.

(فقام ذو اليمين) من صلاته، وسمى ذا اليمين؛ لطول يديه، وكان يصلى خلفه، صلى الله تعالى عليه وسلم، وفى رواية: ذو الشمالين، قيل: وهما اسم رجل واحد. وقال العلائى: إنه غيره على الصحيح، وثبت من طرق أن أبا هريرة، رضى الله تعالى عنه، كان حاضرًا فى هذه القصة كما صرح به فى رواية المصنف، رحمه الله تعالى، بقوله: سمعت أبا هريرة يقول: صلى بنا رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم... إلى آخره، وفى رواية لمسلم: صلى بنا صلاة الظهر، وفى أخرى: الظهر أو العصر، وفى رواية: إحدى صلاتى العشاء، من طرق صحيحة كلها تدل على أن أبا هريرة كان حاضرًا بها.

قال العلائى: ولا خلاف فى أن إسلام أبى هريرة كان سنة سبع، أيام خير، ولا خلاف بين أهل السير، أن ذا الشمالين استشهد ببدر، سنة اثنتين. قال ابن إسحاق: هو

عمرو بن عبد عمرو بن نضلة بن عمرو بن عتبان بن سليم بن مالك بن قصي بن خزاعة حليف بنى زهرة. وقال مسدد بن ميسر: هذا الذي قتل بيدر ذو الشمالين بن عبد عمرو حليف بنى زهرة، وذو اليدين رجل من العرب بالبادية، كان يجيء فيصلى مع النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، فأيد قول مسدد ابن عبد البر، وقال: إنه الذي عليه أصحاب السير والفقهاء، ولذا روى عن أبي هريرة أنه قال: فقام رجل من بنى سليم، وقيل: إن ذا اليدين عمر إلى خلافة معاوية، وتوفي بذي حشب. وقول الزهري: إنه ذو الشمالين بن عبد عمرو، غلط فيه، وروايته فيها اضطراب، وقيل: إنه لم ينفرد بتسميته ذو الشمالين.

ورد المصنف، رحمه الله تعالى، في الإكمال، قول من غلط الزهري، واختلفوا أيضاً في تسميته ذي اليدين، فقيل: الخرباق، واختاره المصنف، والنووي، وابن الأثير، وقال أبو حاتم بن حبان: إن الخرباق غير ذي اليدين. وقال ابن عبد البر والقرطبي: يحتمل أنه غيره، وقد جمع بين الروایتين بتعدد الواقعة، فأحدها قبل بدر، والمتكلم فيها ذو الشمالين، ولم يشهدا أبو هريرة، بل أرسل روايتها، والثانية حضرها، والمتكلم فيها ذو اليدين كما حكاه المصنف، رحمه الله تعالى، في الإكمال، واختاره لما فيه من الجمع بين الروايات، ونفى الغلط عن مثل الزهري. قال العلائي: وفيه نظر؛ لأن فيها ما لا يمكن الجمع فيه، ولا شك أن ذا اليدين غير ذي الشمالين. وقال بعضهم: إن القصص ثلاث، والكلام فيه طويل لا يسعه هذا المقام، فاعرفه.

(فقال: يا رسول الله، أقصرت الصلاة)، روى كما قال الحافظ العلائي، بضم القاف وكسر الصاد، بالبناء للمفعول، وهي المشهورة، وروى بفتح القاف وضم الصاد، وهذا الفعل سمع لازماً بضم عينه وفتحها، وهو متعد كقصرها بالتشديد وأقصرها على السواء كما حكاه الأزهرى، ولا يقال: إن قصر إذا كان مخففاً لا يتعدى إلا بحرف الجر، كقوله تعالى: ﴿أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: ١٠١]؛ لأننا نقول: تعديه بنفسه ثابت حكاه الجوهري وغيره، ومن زائدة عند الأخفش وعند سيبويه تقديره شيئاً من الصلاة، ومعناه يرجع إلى الاختصار والكف، ومنه قصر طرفه على كذا.

(أم نسيت)، تقدم أن النسيان ترك ما لا بد منه، إما لغفلة ولضعف قلب حتى يزول بذكره، وإنه يذم منه ما كان عمداً، ويعذر فيما لم يكن سببه منه، كقوله: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان»<sup>(١)</sup>، وأنه نسب إلى الله تعالى، فمعناه الترك كما قال الزجاج وابن

سيدة، وإما متصلة، ولا بد أن يتقدمها استفهام لفظاً أو تقديرًا مع تساوى ما دخلا عليه، سواء كانا اسمين أم لا، ويكون بمعنى أى الأمرين، ويكون للسؤال عن أحد الأمرين ليعين كما هنا، والكلام عليه مفصل فى كتب العربية.

(فقال النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم) جواباً لذى اليدين: (كل ذلك لم يكن)، لما سلم، صلى الله تعالى عليه وسلم، واقتصر على ركعتين أو ثلاث، دار الأمر عند ذى اليدين بين أمرين النسخ أو السهو، فسأل عن تعيين أحدهما، فحق الجواب تعيين أحدهما، لكنه أجاب بنفى كل منهما معيّنًا، ونفس الأمر لا ينفك عن وجود أحدهما، وما ذكره، صلى الله تعالى عليه وسلم، بحسب ظنه؛ لأنه لا يقع الخلف فى إخباره، وذو اليدين تحقق عدم النسخ، فتعين وقوع السهو كما سيأتى، والسؤال المقترن بأمر لطلب التعيين بعد الاستثبات يجاب بالتعيين؛ لجوابه، صلى الله تعالى عليه وسلم، على حسب ظنه كما علم، ونظيره قول ذى الرمة<sup>(١)</sup>:

تقول عجوز مدرجى متروحا      على بابها من عند أهلى وغاديا  
أذو زوجة فى المصرام ذو خصومة      أراك لها بالبصرة العام ثاويا  
فقلت لها لا إن أهلى حيرة      لا كثبة الدهنأ جميعا وماليا

فالجواب بأحدهما إنما هو إذا كان فيها أحدهما، وإلا فيجاب بنفيهما، وقد يرد بذكر ثالث فيهما، وإن لم يسأل عنه، وهذا مما لا شبهة فيه.

فإن قلت: كيف جوابه، صلى الله تعالى عليه وسلم، بنفيهما وأحدهما محقق، فيلزم الخلف فى أقواله وخبره، وهو لا يجوز عليه؟.

قلت: قد أجيب عنه كما فى شرح مسلم بوجوه:

أحدها: أنه نفى الجميع، أى لم يكن لا هذا ولا هذا معًا، وهو لا ينافى وجود أحدهما، وقد رد هذا بأن تصريحه بقوله: لم أنس يأباه، فإنه مذكور فى الحديث فى بعض الروايات، وكونه مصروفًا إلى السلام كما قيل، لا وجه له، أى كما يأتى فى كلام المصنف.

الثانى: أنه مبنى على الفرق بين السهو والنسيان، أى سهوت ولم أنس، وهو بعيد؛ لأنه وإن كان بينهما فرق، يستعمل كل منهما بمعنى الآخر.

(١) الأبيات من الطويل، وهو لذى الرمة فى ديوانه (ص ١٣١١ - ١٣١٢)، أمالى الزجاجى (ص ٨٩)، مغنى اللبيب (٤٢/١)، المحتسب (٢٦٦/٢)، شرح شواهد المغنى (١٣٩/١)، لسان العرب (١٦٣/١٣)، الزهر فى علوم اللغة (٣٧٦/٢)، وبلا نسبة فى رصف المباني (ص ٩٤).

الثالث: أنه نفى إضافة النسيان إليه، وكره إضافته له كما ورد لا يقل أحدكم نسييت، فإنه إنما نسي أى خلق الله فيه النسيان، وليس فعلاً له، وهذا مما قال المصنف، رحمه الله تعالى: إنه اخترعه، وهو ضعيف، فإنه فعله بلا شبهة، وإن كان بخلق الله.

الرابع: أنه إخبار عما فى ظنه واعتقاده، وكأنه قال: كل ذلك لم يكن فى ظنى، ولو قال ذلك، لم يكن فيه خلف وكذب، والمنوى والمقدر كالمذكور كما لو حلف على شىء يعتقدده وهو غير واقع، يكون يمينه لاغية كما ذهب إليه بعض الفقهاء، وأنه ليس مما كسبت القلوب، وهذا ليس مبنياً على أن الصدق والكذب باعتبار مطابقة الواقع وعدمها مما يخالف مذهب الجمهور، فإن ظنه ذلك واقع والنفى منصب على القيد، فكل ذلك لم يكن لنفى القصر والعلم بالنسيان، وهو صحيح واقع، وكل ذلك روى كما قاله التلمسانى بالرفع والنصب، وعليه بنى أنه لشمول النفى، أو لنفى الشمول كما فصله أهل المعانى فى قوله:

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنباً كله لم أصنع

وهذا المبحث مع طوله شهرته تغنى عن ذكره، فإن أردته فانظر إلى المطول وحواشيه.

(وفى الرواية الأخرى) لهذا الحديث (ما قصرت)، أى الصلاة، بالبناء للمفعول، (وما نسييت... الحديث بقصته)، وفى رواية: لم أنس ولم تقصر، (فأخبره)، أى أخبر، صلى الله تعالى عليه وسلم، ذا اليمين السائل له، (بنفى الحالتين)، يعنى النسيان والقصر فى الروايات كلها، (وأنها)، أى كل حالة منهما، (لم تكن) واقعة منه، فأفرد الضمير المؤنث لتأويله باسم الإشارة، وفى نسخة: وإنهما لم يكونا، (و) الحال أنه (قد كان أحد ذلك) المذكور، وفى اسم الإشارة تنبيه على ما قلناه، (كما قال له)، صلى الله تعالى عليه وسلم، ذو اليمين، (قد كان بعض ذلك يا رسول الله)، وهذا بيان لحل الشبهة لوقوع الخلف فى قوله، صلى الله تعالى عليه وسلم: «كل ذلك لم يكن»، كما بيناه آنفاً.

وفى قوله: بعض ذلك إشارة إلى نقيض القضية الأولى التى هى سالبة كلية بالموجبة الجزئية، وليس هذا محله كالكلام على تقدم كل على النفى، وتأخرها عنه، كقول المتنبي:

ما كل ما يتمنى المرء يدركه

وقد أطل الكلام فيه فى الشرح الجديد، وقد تركنا الإطالة خوف الملالة.

(فاعلم وفقنا الله وإياك)، جملة دعائية معترضة، (أن للعلماء) من الحديثين والفقهاء، (فى ذلك) السهو الذى وقع له، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى هذه القضية، (أجوبة

بعضها بصدد الإنصاف)، الصدد معناه القرب هنا، أى قريب من الإنصاف، يقال: داره صدد دارى، أى فى مقابلتها ومقاربتها، فهو ظرف متصرف، والباء بمعنى فى، والإنصاف العدل والاستقامة فى الأمور، (ومنها)، أى بعض الأجوبة، (ما هو بينة التعسف والاعتساف)، روى بنون وتحتية مشددة، وهى تكون بمعنى القصد، وعقد القلب، وبمعنى الجهة التى يذهب فيها، وبمعنى البعد كالتوى كما فى القاموس وغيره من كتب اللغة، وهما شائعان فى الاستعمال، وروى بمثناة فوقية من تاه يتيه، إذا ضل عن الطريق، ويكون بمعنى الأرض الواسعة التى يضل سالكها كتيه بنى إسرائيل.

والتعسف والاعتساف، السير على غير الطريق والجور والظلم، هذا حقيقته لغة، فعلى الأول يصح أنه أريد به أنه قصد الجور والتقدير على من خالف من العلماء، والتعسف بمعنى أنه فى حاله ومقاله غير مستقيم، والاعتساف بمعنى حمل غيره على ذلك، فهو ضال مضل، فلا تكرر فيه لأجل السجع كما قيل، والأحسن أن يقال: إنه استعارة تمثيلية بتشبيه مسلكه فيما قاله بمن دخل مسافة ضل فيها لكونها حزناً بعيد لم يهتد لطريقه، وكذا على الثانى التيه بمعنى القفر الواسع، أو الضلال، وتفسيره بالتكبر بعيد بمراحل عن مقصده، فتأمل.

(وها أنا أقول)، شروع فى بسط ما يرتضيه عدولها عن طريق من تعسف، وها للتنبيه وما بعده مبتدأ وخبر، والفصيح أن تدخلها على اسم الإشارة أو على ضمير خبره اسم إشارة، نحو هذا وها أنا ذا، وهذا أيضاً مسموع كما فى شرح التسهيل، (أما على القول بتجويز الوهم)، تقدم أنه بفتح الهاء، وجوزنا سكونها مع تفسيره بما مر، (والغلط)، أى الخطأ عمداً؛ لعدم علمه بالصواب، ويقال فى الحساب: غلت، بمثناة، وقيل: إنها لغة، والفرق بينه وبين النسيان والسهو ظاهر، (فيما ليس طريقه)، معناه معروف مستعار هنا لنوعه وجنسه، (من القول)، لا من قبيل الأفعال، فإنها ليست محل الخلاف هنا، ومن بيانية مقدمة من تأخير، (البلاغ)، خبر ليس، أى لا يتعلق به حكم أو وحى أو خبر عن أمر المعاد، (وهو)، أى هذا القول (الذى زيفناه)، أى رددناه ولم نرضه مستعار من النقد الزائف المغشوش الذى أبطل السلطان التعامل به، (من القولين) المذكورين سابقاً، وهذا اعتراض بين.

أما وجوبها تذكيراً بما تقدم، (فلا أعترض) على ما تقرر فى عصمة الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، (بهذا الحديث) المذكور فى قصة ذى الديدن، (وشبهه) مما روى فيه عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، فيه سهو ونسيان ونحوه؛ لتجويزه على الأنبياء عند صاحب هذا القول الذى يقول: إنه لا يمنع فيما ليس طريقه البلاغ.

(وأما على مذهب من يمنع السهو والنسيان في أفعاله) دون أقواله كغيره من الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، (جملة)، أى جميعاً، وقد استعمله بهذا المعنى كثيراً، وهذا القول ذهب إليه كثير من مشايخ الصوفية، وبعض المتكلمين، وخصه بعضهم بنبيينا، صلى الله تعالى عليه وسلم، (ويروى)، أى يعتقدونه رأياً، (أنه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (في مثل هذا عامد)، وقاصد لكل ما يفعله (لصورة النسيان)، فيأتى به على وجه العمد ذاكراً له موهما لغيره أنه ناس، (ليس)، أى ليعلم الناس سنته في السهو، كالسجود له ونحوه من الأحكام، وكان حقه أن يذكره لهم ليعلمهم، لكن البيان بالفعل أظهر.

وفى شرح مسلم شذت طائفة من الباطنية وأرباب القلوب، فقالوا: لا يجوز النسيان عليه، وإنما نسى قصداً، أى أتى بما هو فى صورة النسيان ليعين حكمه. وقال المحقق أبو إسحاق الإسفرائنى: هذا منحنى غير سديد، وجمع الضد مع الضد مستحيل، والأول هو الصحيح، فإن السهو فى الأفعال غير مناقض للنبوة، ولا قادح فيها بخلاف الأقوال فى البلاغ. انتهى.

(فهو) على هذا القول (صادق فى خبره)، أى قوله: لم أنس ولم تقصر ونحوه؛ (لأنه لم ينس ولا قصرت) الصلاة، (ولكنه على هذا القول) بقصده لصورة النسيان ذاكراً له، (تعمد هذا الفعل)، أى سلامه مقتضراً على ركعتين، (فى هذه الصورة)، أى صورة الناسى، (ليسنه)، أى يجعله سنة، (لمن اعتراه)، أى عرض له ووقع منه، (مثله)، أى مثل هذا الفعل تأسيّاً من أمته ليقصدوا بأفعاله، (وهو قول مرغوب عنه)، أى متروك؛ لبعده وضعفه عنده، وفى الحواشى التلمسانية عن ابن سيدى الحسن، قال: سمعت أبى رحمه الله تعالى يقول عن شيوخه: السهو فى الصلاة يكون عن معصية سبقت منه، ولذا صين عنه نبينا، صلى الله تعالى عليه وسلم، وقد بين وجه كونه مرغوباً عنه كما أشار إليه بقوله: (نذكره فى موضعه) من هذا الكتاب.

وقد قال العلامة العلائى: إن هذا القول خطأ؛ لأنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، أخبر عن نفسه بوقوع النسيان منه فى حديث ابن مسعود المتفق عليه: «إنما أنا بشر أنسى كما تنسون»<sup>(١)</sup>، وأيضاً لو كان هذا عمداً أبطل الصلاة، ولا يعلم العمد فى صورة النسيان، إلا إذا بينه بالقول، ولم ينقل عنه ذلك.

(وأما على) القول بـ (إحالة السهو عليه فى الأقوال) الصادرة عنه، والمراد بالإحالة المنع، كما يدل عليه مقابلته بالتجويز فى قوله: (وتجويز السهو عليه فيما ليس طريقه

القول) من الأعمال، كسهوه في الصلاة، (كما سذكروه، ففيه أجوبة، منها)، أى من الأجوبة عن قول القائل على هذا القول، أنك قلت: إنه لا يقع منه صلى الله تعالى عليه وسلم سهو في الأقوال، وقد وقع منه ذلك في قوله: «كل ذلك لم يكن»، مع أنه كان بعضه كما تقدم، فأجاب عنه بقوله: (أن النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، أخبر) بقوله: «كل ذلك لم يكن»، (عن اعتقاده وضميره)، أى ما أضمره في نفسه، وقدره في كلامه من هذا القيد.

(أما إنكاره)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (القصر)، أى أن الصلاة الرباعية نسخ كونها رباعية في الحضر، فصارت ركعتين، ولذا سلم منهما، (فحق وصدق)، لا شك فيه ولا شبهة، (ظاهراً وباطناً)، أى إنكاره، صلى الله تعالى عليه وسلم، ذلك وقع منه ظاهراً؛ لتصريحه به وباطناً؛ لاعتقاده له، إذ لم يوح إليه خلافه، ﴿وَمَا يَطِّقُ عَنِ الْمَوْتِ﴾ [النجم: ٣].

(وأما النسيان)، أى إنكاره صدور منه في فعله، مع وقوعه منه، ولا يخبر بخلاف الواقع عمداً، (فأخبر، صلى الله تعالى عليه وسلم، عن اعتقاده)، ظناً منه لذلك، والاعتقاد يطلق على اليقين، والظن الراجح عنده، فقوله له: لم أنس، المراد به (وأنه لم ينس في ظنه، فكأنه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (قصد الخبر بهذا عن ظنه، وإن لم ينطق به)، ولم يقل: في اعتقادي وظني، لكنه لإرادته وتقديره في كلامه وإضماره في نفسه، كأنه كالمفوظ به المذكور صريحاً؛ لأن المقدر كالصريح به، فيكون كلامه هذا حقاً، (وهذا صدق) مطابق للواقع؛ لأنه في نفس الأمر لم يظن أنه نسي، ولم يخطر ذلك بباليه، (أيضاً)، أى كما أن القصر كذلك، أو كما أن المنطوق به صدق، فلا يتوهم أن كونه صدقاً، مبنى على أن الخبر الصادق ما طابق الاعتقاد، والجمهور على خلافه.

فإن قلت: فما بال ذى اليمين رد هذا بقوله: بل كان بعض ذلك، وهو لم يكن في ظنه واعتقاده؟.

قلت: لم يرد ذو اليمين تكذيبه، صلى الله تعالى عليه وسلم، وإنما أراد تنبيهه على أن ظنه غير مطابق للواقع؛ لأنه أمر شرعى لا تسامح فيه، فلما قال له ذلك، شك، صلى الله تعالى عليه وسلم، في أمره، وسأل من عنده من الصحابة، فصدقوا ذا اليمين على ما قاله، فكأنهم لم يسبقوا ذا اليمين بذلك مهابة له، صلى الله تعالى عليه وسلم، ولذا شك في أمره؛ لأنهم سكتوا عن أمر لا يخفى عليهم، وفيهم مثل أبى بكر، وعمر، رضى الله تعالى عنهما، والظاهر أن القول الأول مبنى على عدم وقوعه في الأقوال البلاغة والأفعال

أيضاً، وخص الثاني بالذكر؛ لأنه محل الخلاف، وقد وقع لبعضهم هنا خبط أعرضنا عنه لركاكنه.

(ووجه ثان) في الجواب عما ذكر على هذا القول، وهو (أن قوله)، صلى الله تعالى عليه وسلم، في هذا الحديث على إحدى الروايات كما تقدم، (ولم أنس، راجع إلى السلام) من الصلاة والاختصار على ركعتين أو ثلاث منها، (أى إنى سلمت قصداً) لنفس السلام، فليس سبق لسان منى، (وسهوت عن العدد)، أى عدد الركعات، فتوهمت أنى أتممتها، (أى لم أسه في نفس السلام)، لظنى أنى أكملتها أربعاً، والمقصود من هذا دفع الخلف عما قاله.

(وهذا) التأويل (محمّل) بصيغة المفعول، أى يجوز حمل الحديث عليه لما ذكرناه، (و) لكنه (فيه بعد)؛ لأنه خلاف الظاهر، وقول ذى اليمين له: بلى نسيت، كما تقدم فى بعض الروايات مبعد له لا مناف ولا حاجة لأن يقال: إن ذا اليمين لم يفهم مراده، وكذا قوله، صلى الله تعالى عليه وسلم، للصحابة: أحق ما يقوله ذو اليمين، وقد قيل: إنه يأباه قرينة الحال والمقال، وهو الذى عناه المصنف، رحمه الله تعالى.

(ووجه ثالث، وهو أبعد)، أى الأجوبة، (ما ذهب إليه بعضهم، وإن احتمله اللفظ)، أى لفظ الحديث، وبينه بقوله: (من قوله: كل ذلك لم يكن، أى لم يجتمع القصر والنسيان)، فى الانتفاء بأن ينتفيا معاً، (بل كان أحدهما)، وهو النسيان؛ لأن النفى قد يكون لنفى المجموع، وقد يكون لنفى واحد لا على التعيين، (ومفهوم اللفظ خلافه)، أى مخالف لهذا الجواب، ويؤيده ما فى بعض الروايات، كما أشار إليه بقوله: (مع الرواية الأخرى الصحيحة)، فى هذا الحديث، (وهو قوله: ما قصرت الصلاة وما نسيت)، فإن عادة النفى تقتضى أن كل واحد منهما منفى لا أحدهما فقط، يعنى أن محصل هذا الجواب أن كل محمولة على الكل المجموعى نحو كل الرجال، يحمل هذه الصخرة العظيمة، وهذا وإن كان صحيحاً، لكنه خلاف المتبادر، لاسيما فى النفى، وسياق الحديث يأباه، وكذا قول ذى اليمين، بل كان بعض ذلك، فإن الموجبة الجزئية إنما تنافى السالبة كما فصلوه فى كتب المعانى والأصول، وكذا ينافية ما فى الرواية التى ذكرها.

(هذا) المذكور من الأجوبة هو (ما رأيت فيه)، أى فى الحديث الذى تقدم بيانه رأيتَه مذكوراً (لأنتمتاً)، أى المحدثين والفقهاء، (وكل من هذه الوجوه) التى ذكرها (محمّل للفظ)، يعنى لفظ الحديث (على بعد بعضها) فى الواقع، وسياق الحديث، (وتعسف الآخر منها)، بفتح الخاء، أى تكلفه وبعده عن الطريق المستقيم.



(قال القاضي أبو الفضل) عياض مصنف هذا الكتاب، رحمه الله تعالى: (والذى أقول) فى الجواب عنه، (ويظهر لى أنه أقرب) إلى الصواب، (من هذه الوجوه) المذكورة، (كلها) أن قوله، صلى الله تعالى عليه وسلم: لم أنس) فى الحديث، (إنكار للفظ الذى نفاه عن نفسه) بقوله: لم أنس، بصيغة المتكلم، (وأنكره على غيره)، يعنى كل أحد من أمته، (بقوله)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (بئس ما لأحدكم) معاشر الملة والمسلمين، أى ليس يستقيم لكل أحد من المسلمين، (أن يقول: نسيت آية كذا وكذا)، كناية عن بعض الآيات القرآنية، (ولكنه نسى)، مبنى للمجهول مشددة السين، أى أنساه الله؛ لأنه فعل الله لا فعله، فلا ينبغى إضافته له مع ما فيه من الأشعار بتهاونه بالقرآن بمباشرة أسبابه المقتضية لذلك.

وقيل: معنى نسى أنه نسخت تلاوته لحكمه، فيكون مخصوصاً بزمانه، صلى الله تعالى عليه وسلم، فنهاهم عن ذلك؛ لئلا يتوهم الضياع لحكم القرآن، وبئس من أفعال الذم أصلها، بئس. بمعنى أصابه البؤس، ثم نقلت بغير لفظها ومعناها، وفى ما الواقعة بعدها أقوال، ففيل: إنها تامة، وقيل: موصولة، وقيل: نكرة فى محل نصب تمييز كما فصله النحاة، ونسى مشدد كما مر، وروى بالتخفيف فى مسلم.

وقال المصنف: كان الوقشى لا يميز فيه إلا التخفيف، والثقل هو الذى وقع فى جميع روايات البخارى، وكذا هو مروى، وعليه أبو عبيدة، وفى النهاية أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، كره نسبة النسيان إلى النفس؛ لأن الله تعالى هو الفاعل الحقيقى، ولأن النسيان معناه الترك فكره أن يقول الإنسان تركت القرآن لإشعاره بالتهاون به، وعلى رواية بالتخفيف معناها أنه ترك وحرّم الخير، انتهى.

فأراد إرشادهم إلى نسبة الأفعال لخالقها وإقرارهم بالعبودية والاستسلام، وهو أدب أولوى لا يمنع نسبتها لمكتسبها، كما قال موسى ويوشع، عليهما الصلاة والسلام: نسيت الحوت، وقد ينسب للشيطان؛ لأنه بوسوسته نحو ما أنسانيه إلا الشيطان، ونسيان القرآن غير محمود؛ لأنه غفلة عنه وتفريط فيه لا ينبغى، قيل: ويحتمل أن يكون فاعل نسيت، النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، والمعنى لا يقل أحد عنى أنى نسيت آية كذا، فإنه تعالى نسخها لحكمة كما مر.

وهذا الحديث رواه الشيخان وغيرهما، وبما ذكرناه سقط ما قيل: إن هذا الجواب الذى ارتضاه يردّه قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٤]؛ لأنه لو كان أدباً، علمه الله تعالى له؛ لأنه هنا اللائق وإضافته له لنكته لم يتفطن بها، وقيل: إنه

مخصوص بالقرآن؛ لأنه هو الذى علمه له، فيكون هو الذى أنساه أيضاً، فتأمل.

(ويقوله فى بعض روايات الأحاديث)، كما فى موطأ مالك: (لست أنسى) بصيغة المتكلم المعلوم المخفف، (ولكنى أنسى)، بالجهول المشددة، أى ينسينى الله لحكمة كالشريع وتعليم الأمة، (فلما قال له السائل)، أى ذو اليمين: (أقصر الصلاة أم نسيت) يا رسول الله، (أنكر قصرها كما كان)، أى تحقق فى الواقع حقيقة.

(و) أنكر أيضاً (نسيانه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، لبعضها والمنكر من نسيانه، (هو) ما كان (من قبيل نفسه)، وفى نسخة: قبل، أى أنه فعل ذلك بكسبه وتعاطى أسبابه من غير إيجاد الله تعالى له فيه، وخلقه لما لم يكن فى جبلته كغيره، (وأنه إن كان جرى شيء من ذلك) النسيان (فقد نسى)، بالجهول وتشديد السين، أى أوجده الله تعالى فيه من غير تعاطى لأسبابه، (حتى سأل)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (غيره) من الصحابة الحاضرين عنده، (عنه) بقوله: أحق ما يقوله ذو اليمين؟ فقالوا: نعم، وهذا غاية بأنه لم يعلم نسيانه لأنه لم يقصر فى ذكر الله وطاعته، فلهذا استبعد صدور مثله عنه.

فإن قلت: إذا نساها الله تعالى، فلا بد أن ينسى؛ لأنه يطاوعه الذى لا ينفك عنه، ولازمه الذى لا يفارقه.

قلت: اللازم وقوع نسيان أوجده الله تعالى فيه لحكمة لا ما صدر بتعاطى أسبابه وتقصيره كغيره.

(فتحقق أنه نسى) بزنة علم، أى أنساه الله، فنسى لحكمة (وأجرى) الله (عليه ذلك) النسيان (ليسن)، أى ليعلم أمته أحكام السهو كالسجود ونحوه، (فقوله)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (على هذا): التوجيه الذى استظهره، (لم أنس ولم تقصر، و) قوله فى رواية أخرى: (كل ذلك لم يكن حق)، مطابق للواقع محقق، (وصدق) لا ظن فيه كما توهم ومعناه، (لم تقصر) الصلاة حقيقة فى نفس الأمر، (ولم أنس حقيقة)، أى نسياناً صدر منى صدوراً حقيقياً، وأنا الفاعل له صورة، وإنما الفاعل له حقيقة هو الله، وأنا آلة له نسبته إلى كنسبة القطع للسكين، كما هو مذهب الأشعرى فى أفعال العباد المضافة لهم، وهذا لا ينافى كونه حقيقة لغوية كمات زيد، (ولكنه نسى)، بالبناء للجهول والتشديد.

(ووجه آخر) فى الجواب عما فى هذا الحديث، (استثرت)، بسين مهملة ومثناة فوقية ومثلثة وراء مهملة، وأصله استثورت، ومنه: ﴿فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعًا﴾ [العاديات: ٤]، وهو من ثار الغبار يثور، إذا انتشر وعلا، فشبهه لخفائه بشيء مدفون نبش التراب عنه حتى ظهر له، أى استخرجته بفهمى وولدت، (من كلام بعض المشايخ)، وإن لم يصرحوا به،

وينصوا عليه، وهو مبني على الفرق بين السهو والنسيان.

(وذلك) الوجه المستخرج (أنه)، أى بعض المشايخ، (قال: إن النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، كان يسهو ولا ينسى)؛ لأن السهو ما يقع بأدنى غفلة ويتنبه له بأدنى تنبيه، والنسيان ما يزول عن الحافظة بالكلية حتى يحتاج لتذكير كثير، (ولذلك نفى عن نفسه النسيان)، إذ قال: لم أنس، (قال: لأن النسيان غفلة وآفة)، أى كالمرض الذى يعرض له، ولذا عده الأطباء من الأمراض الدماغية المحتاجة للعلاج، (والسهو إنما هو شغل بال)، أى يحصل عندما يعرض من شغل البال بأموره والنظر لغيره، بحيث يتنبه له سريعاً.

(قال: فكان النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، يسهو فى صلاته)، كما وقع له مراراً؛ لمراقبته لربه وتوجهه له، (ولا يغفل)، بضم الفاء، (عنها)، أى عن صلاته؛ لتنزيهه عن أن يستولى على قلبه الشريف ما يلهيه عن عبادته، (وإنما كان يشغله عن حركات الصلاة) فى السجود والركوع، (ما فى الصلاة) من قرعة عينه بمشاهدة تجليات ربه وتدبر آياته، (شغلاً بها لا غفلة عنها) بغيرها، فلذا كان، صلى الله تعالى عليه وسلم، يسهو ولا ينسى.

فهذا المذكور (إن تحقق) وتصور حقيقة، (على هذا) الوجه (والمعنى) الذى قرره، (لم يكن فى قوله)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (ما قصرت الصلاة وما نسيت) فى الحديث، (خلف فى قول) صدر منه حين سئل عنه، وقد تقدم أن هذا مخالف لما روى من قوله، صلى الله تعالى عليه وسلم: «إنى أنسى كما تنسون»، وإن الفرق بينهما لغة فيه شئ يعلم مما تقدم.

(ووجه آخر)، وفى نسخة: وعندى أن فى الجواب وجه آخر، وهو (أن قوله)، عليه الصلاة والسلام: (ما قصرت الصلاة وما نسيت، بمعنى الترك، وهو أحد وجهى النسيان)، أى أحد معنييه الواردين فى كلام الله وغيره كما إذا أسند إلى الله تعالى، وهو مجاز مشهور ملحق بالحقيقة، (أراد)، وفى نسخة: أراد والله أعلم، على هذا التقدير، (إنى لم أسلم من ركعتين تاركاً كمال الصلاة) عن قصد، (ولكنى نسيت)، أى سهوت عن إتمامها، والمنفى فى كلامه الترك عمداً، وهو لا ينافى السهو والنسيان.



(ولم يكن ذلك)، أى ترك الإتمام (من تلقاء نفسى)، أى من عند نفسه وقصدها له، (والدليل على) صحة (ذلك قوله، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى الحديث) الآخر (الصحيح: إنى لا أنسى)، أى أترك قصداً، (أو أنسى) من غير قصد، بل بإرادة الله تعالى وإيجاده فى ذلك لحكمة أشار إليها بقوله: (لأمن)، تقدم تفسيره، وهذا مبني على أحد التفسيرين فى هذا الحديث، وقد تقدم فيه وجه آخر هو أقرب من هذا، والمراد به أسهو

بما تعاطيت أسبابه من الأشغال أو بدونه؛ لحكمة ربانية.

وبقى في هذا الحديث أمور آخر مما يتعلق بأنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، وقع منه أفعال وكلام في أثناء صلاته قبل إتمامها، ومثله يبطل الصلاة، والكلام فيه طويل الذيل أفردته الحافظ العلائي بتأليف نفيس، ولما لم يتعرض المصنف، رحمه الله تعالى، لذكر الحديث بتمامه أضربنا عنه صفحاً، فإن أردته فخذ من معدنه، ولصعوبة الكلام في هذا المقام ختمه في بعض النسخ بقوله: (والله الموفق للصواب)، أى المقدر على إدراكه والقيام به، وهو الحكم المطابق للواقع، فيرزقني موافقة ما هو الواقع من ذلك، والتوفيق خلق القدرة على الطاعة المقارنة لها، وتقدم الكلام عليه في الخطبة.

(وأما قصة كلمات إبراهيم) الخليل، عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام، الواردة على ما قدمه من أن الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام لا يصدر عنهم خلف في أقوالهم، وينافيه ما في هذه القصة عن أجل الأنبياء بعد نبينا، صلى الله تعالى عليه وسلم، (الواردة)، وفي نسخة: المذكورة، (في الحديث) الصحيح الذى رواه الشيخان، عن أبى هريرة، رضى الله تعالى عنه، أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، قال: «إنه لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات...»<sup>(١)</sup> إلى آخره.

وإليه أشار المصنف، رحمه الله تعالى بقوله: (المذكورة أنها كذباته)، بفتح الهمزة بدل من قصة أو معمولة للمذكورة، وكذباته بفتح الكاف والذال المعجمة، جمع كذبة يسكونها؛ لأن عين فعلة اسماً تحرك فى الجمع، كتمرّة وثمرات، وركعة وركعات، إلا إذا كانت صفة أو مضاعفة أو معتلة العين، كضخمات وجوزات، كما فى المغرب، وقيل: إنه يقال بكسرها فى المفرد والجمع، فهى جمع كذبة، اسم جامد.

(الثلاث المنصوصة)، أى المذكورة صريحاً (فى القرآن، منها)، أى من تلك الكذبات، (اثنان فى قوله تعالى) فى سورة الصافات: ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ﴾  فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ ﴿[الصافات: ٨٨، ٨٩]، كما سيأتى بيانه، (و) قوله تعالى فى سورة الأنبياء: ﴿قَالُوا أَأَنْتَ فَتَلَكْ هَذَا بِإِلهِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾  قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبْرُهُمْ هَذَا فَتَسَاءَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَتَّقُونَ ﴿[الأنبياء: ٦٢، ٦٣]، (وقوله) فى قصة إبراهيم، وهذه هى الثالثة الواردة فى الحديث (للملك)، بكسر اللام، أى سلطان زمانه، لما سأل إبراهيم، عليه السلام، وفى اسم هذا الملك اختلاف، ف قيل: سنان، وقيل: عمرو، وقيل: صادون،

(١) أخرجه البخارى (١٧١/٤، ٧/٧)، ومسلم (٢٣٧١/١٥٤)، وأحمد (٤٠٣/٢)، والترمذى (٣١٦٦)، والطبرى فى تفسيره (٤٥/٢٣).

وقيل: عمرو بن امرئ القيس ملك مصر، (عن زوجته) سارة، رضى الله عنها، حين أخذها لما وصف له جمالها وسأله عنها، فقال: (إنها أختي)، قاله، صلى الله تعالى عليه وسلم، تقية خشية أن يقتله لو قال: إنها زوجتي، فنجاه الله منه كما سيأتى تفصيله.

ولما كان هذا وارداً على ما قرره من عصمة الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، عن الكذب عمداً وسهواً، وأورده على سبيل السؤال، ثم أورد الجواب عنه مما سيأتى مفصلاً، وأورد على الحصر الوارد فى الحديث بقوله: «ما كذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات»، أن ثمة رابع هو قوله فى الكوكب: هذا ربى.

وقد تعرض لهذا الحافظ ابن حجر فى شرح البخارى، ولم يجب عنه بما يشفى الغليل، والذي يدفعه أن تقديره: أهذا ربى، على طريق الاستفهام التويخى، لإلزامهم بالحجة كما قرره المفسرون، وحاصل قصة سارة: أن جباراً من الجبابرة قيل له: إن هنا رجلاً معه امرأة من أحسن النساء، فأرسل إليه وسأله عنها، فقال: هى أختي، ثم قال، صلى الله تعالى عليه وسلم، لها: إنه ليس على الأرض مؤمن غيرى وغيرك الآن، يعنى أنها أخوة الإسلام لا النسب، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، كما يأتى بيان ذلك، فلما أتى بها له تناولها بيده، فشلت يده، فقال لها: ادعى الله لى ولا أضرك، فدعت له فأطلق، ثم فعل مثل ذلك ثانية وثالثة، فقال لهم: ما أتيتونى إلا بشيطان.

وقوله: إنه سقيم؛ لأنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، كان لا يأتى معهم فى أعيادهم لأصنامهم، فينظر لنجم طالع، فقال: هذا يطلع لسقمى، كما يأتى، وكانوا أهل فلاحة وزراعة ينظرون فى النجوم وأحكامها، وكان ذلك مما أوحاه الله لهم، فلما حبست الشمس ليوشع، عليه الصلاة والسلام، أبطله الله تعالى. وقال الضحاك: إنه بقى لزمن عيسى، عليه الصلاة والسلام، فدعى الله برفعه ورفع حرم النظر فيه شرعاً، وفيه بحث، وكان إبراهيم، عليه الصلاة والسلام، حاج عبدة الأصنام، فلما عجز عنهم كسرهما وجعل فأسه فى عنق صنم أكبرها لم يكسره؛ ليلزمهم الحجة كما قصه الله تعالى فى كتابه الحجة وبينه المفسرون.

وقد علمت أن قوله: أختي، المراد به أخوة الإسلام، وأنه إنما قاله ليمتنع الملك من أخذها، أو لثلا يقتله؛ لأنهم كانوا لا يأخذون منكوحة الغير، أو كانوا يقتلونهم، أو قال ذلك ليعلمه غيرته عليها، أو أراد أنها ليست جارية له فى ملك يمينه، فيطلب منه بيعها له، وقد علم أن الله طهر حرم الأنبياء عن الفواحش، فنزههم عما يأباه مقامهم، وقوله:

كلمات إبراهيم، دون كذبات، فيه أدب لطيف، وصرح به بعده اتباعاً للحديث وبياناً لنشر السؤال.

(فاعلم أكرمك الله)، دعاء له بالإكرام؛ لإكرامه الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، بمعرفة علو مقاماتهم عما فيه شين لهم، (أن هذه) إشارة إلى كلمات إبراهيم، عليه الصلاة والسلام، (كلها خارجة عن الكذب)؛ لأن الله تعالى عصمه عنه قبل النبوة وبعدها، (لا في القصد ولا في غيره) من السهو والنسيان لما مر، (وهي) أى الكلمات المذكورة، (داخلية في باب المعارض) جمع معارض، ويقال: معرض بكسر الميم وجمعه معارض، وهو من التعرض، وهو خلاف التصريح والتلويح نوع من الكتابة كالتورية بأن يتكلم بما يوهم خلاف مراده، كقوله: أختي، لمعنيين كما تقدم.

فإن قلت: قوله: أختي، أدعى لأخذ الملك لها بأن يقول له: زوجنيها، فلا وجه للعدول عن الظاهر.

قلت: نقل البرهان عن ابن الجوزي، رحمه الله تعالى، أنه عليه الصلاة والسلام، علم أنهم على دين المجوس، ومن دينهم أن الأخت إذا تزوجها أخوها كان أحق بها من غيره، فالتجأ لما يعتقده في دينه، فإذا هو جبار لا يراعى دينه، وقد ارتضى هذا الجواب غيره، واعترض بأن المجوسية دين زرادشت، وهو بعد إبراهيم، عليه الصلاة والسلام، وأجيب بأنه دين قديم، وإنما زرادشت أظهره، وزار فيه خرافات، فتأمل.

(التي فيها مندوحة)، أى في المعارض سعة يتخلص بها من الكذب، من ندح بمعنى توسع، ومندوحة بفتح الميم وضمها لحن. وفي كتاب لحن العوام للزبيدي: يقال له: عن هذا الأمر مندوحة ومنتدح، والمنتدح المكان الواسع، وهو الندح أيضاً، من انتدحت الغنم في مراحيها. وقال أبو عبيدة: المندوحة الفسحة والسعة، ومنه انداح بطنه، إذا انتفخ، واندحى لغة فيه، وهو غلط من أبي عبيدة؛ لأن نونه أصلية، وانداح انفعال نونه زائدة، واشتقاقه من الدوح وهو السعة. انتهى. أقول: تبعه فيه الجوهري، وخطأه فيه صاحب القاموس.

(عن الكذب)، أى في سعة القول ما يغني عن تعمد الكذب، فهو صدق لا كذب فيه، وقد علمت أنه ضمنه معنى التخلص، ولذا عداه بعن، وفي الحديث: «إن في معاريض الكلام مندوحة عن الكذب»، رواه البخاري في الأدب المفرد مسنداً موقوفاً على عمران بن حصين، رضى الله عنه، وأخرجه الطبراني والبيهقي من طريق آخر عن قتادة مرفوعاً، وحسنه العراقي، فلا عبرة بقول الصاغاني: إنه موضوع.

وإلى بيان هذا الحديث أشار المصنف، رحمه الله تعالى، بقوله: (أما قوله)، أى إبراهيم، عليه الصلاة والسلام، فيما حكاه الله تعالى عنه، ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ٨٩]، فقال الحسن)، أى الحسن البصرى الذى تقدمت ترجمته (وغيره) من العلماء فى الجواب عنه: (معناه) أنى (سأسقم) فى المستقبل، (أى أن كل مخلوق معرض)، اسم مفعول مشدد الراء، (لذلك)، أى للسقم والمرض، (فاعتذر لقومه من الخروج معهم إلى) محل (عيدهم)، أى ذكر عذراً لهم فى عدم خروجه معهم لمحل اجتماعهم فى أعيادهم عند أصنامهم لما أرادوا خروجه معهم إليها، وفعليل بمعنى فاعل حقيقة فى الحال، ويجوز أن يراد به الاتصاف فى المستقبل مجازاً، والقرينة إنما يشترط لفهم المخاطب لا للخروج عن الكذب، إذا نواه، فإنه مصدق فيه شرعاً كما قيل.

وفيه بحث؛ لأن الفرق بين الكذب والمجاز إنما هو بالقرينة وعدمها، فما قاله يعود عليه بالضرر، والذى ينبغى أن يقال: إن سقيم ومريض ملحق بالأسماء الجوامد، كمؤمن وكافر، فلا يختص بزمان، فهو حقيقة فيما ذكر، وهو ظاهر كلام الكشاف، فإنه قال: من فى عنقه الموت سقيم، وفى المثل: كفى بالسلامة داء، وقال لييد<sup>(١)</sup>:

ودعوت ربى بالسلامة جاهداً ليصحنى فإذا السلامة داء  
ومات رجل فجأة، فقالوا: مات وهو صحيح، فقال أعرابى: أصحيح من الموت فى عنقه، ومنه أخذ المتنبي قوله:

قد استشفيت من داء بداء فاقتل ما أعلك ما شفاكا  
فلا يرد عليه ما قيل: إنه مجاز، والأصل الحقيقة، والذى غره قوله: معناه سأسقم. (هذا)، أى الجواب أو الأمر هذا كما تقدم، وفى نسخة: بهذا، فهو متعلق باعتذر، (وقيل)، أى وقد قيل، فالجملة حالية بتقدير: قد بل، (سقيم بما قدر على من الموت)، يعنى أنه أراد بسقيم أنه حزين مشغول الفكر بعلمه من أنه لابد من الموت، والغم مرض من الأمراض القلبية، ومن كان كذلك لا يليق به أن يفرح بالأعياد، ولا يكون فى محال اللهو واللعب، ولذا ورد كما تقدم أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، كان متواصل الأحزان، وفى الحديث: «لو تعلم البهائم من الموت ما تعلمون، ما أكلتم منها شيئاً»، فورى عليه الصلاة والسلام، عما أراد بهذا.

(١) البيت من الكامل، وهو للنمر بن تولب فى ملحق ديوانه (ص ٤٠٠)، ولليد بن ربيعة فى نهاية الأرب (٧٠/٣)، ولعمرو بن قميقة فى ملحق ديوانه (ص ٢٠٤)، زهر الآداب (١/٢٢٣)، ولبعض شعراء الجاهلية فى الكامل (١/٢٨٤).

(وقيل:) معناه (إني سقيم القلب)، أى قلبى متألم، (بما شاهدته)، وفى نسخة: أشاهده، (من كفركم وعنادكم) فى الباطل وعدم قبول الحق، (وقيل: بل كانت الحمى تأخذه)، أى تعرض له، عليه الصلاة والسلام، وتستولى عليه حتى كأنها أخذته وأسرتة، (عند طلوع نجم معلوم) له أو لهم، ولذا قال: ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ﴾ ﴿٨٨﴾ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ ﴿٨٩﴾ [الصفاف: ٨٨، ٨٩]، (فلما رآه)، أى رأى ذلك النجم طالعاً، (اعتذر) لهم بعدم حضور أعيادهم معهم، (بعادته) من السقم الذى يعرض له إذا طلع ذلك النجم، وهذا الجواب ذكره النووى أيضاً.

وقال ابن حجر: إنه بعيد؛ لأنه يكون حقيقة، وليس من المعارض والتورية فى شىء، ورد بأن المعارض أن يذكر ما يدل على معنى قريب ومعنى بعيد، فيراد البعيد ويوهم مخاطبه أنه أراد القريب، وهذا كذلك؛ لأن ظاهره أنه سقيم بالفعل حالاً، والمراد أنه فى زمان مرض وسقم لم يكن، والفرق بين هذا وبين الجواب الأول ظاهر لمن تدبر.

(وكل هذا) على ما ذكر من التأويل الذى صرفه عن ظاهره، (ليس فيه كذب) كما يتوهم من ظاهره، (بل هو خبر صحيح صدق)، أى صادق مطابق للواقع، وإنما سماه كذباً فى الحديث، باعتبار ما يتبادر لذهن السامع من ظاهره لا حقيقة، فلا اعتراض عليه به.

(وقيل) فى الجواب: (بل عرض)، أى قاله بطريق التعريض والتورية، وراؤه مشددة من التعريض، (يسقم حجته)، أى ضعف دليله الذى أقامه (عليهم)، متعلق بحجته، بمعنى احتجاجة عليهم فى عبادة غير الله، (وضعف ما أراد بيانه لهم) من توحيد الله ونفى الشريك، بدليل عقلى أراد إقامته عليهم (من جهة النجوم)، لما رأى كوكباً، فقال: هذا ربى، كما قصه الله تعالى عنه، (التي كانوا يشتغلون بها)، أى بعبادتها وتعظيمها وإسناد الأمور إليها، (وأنه)، أى إبراهيم، عليه الصلاة والسلام، (أثناء نظره فى ذلك)، أى فى خلال نظره، وتقدم أنه جمع ثنى بمعنى مثنى، والنظر بمعنى التفكير والتأمل فيما يناظرهم به، (وقبل استقامة حجته عليهم)، أى إقامة دليل ملزم لهم، (فى حال سقم ومرض حال)، خير أنه، فجعل سقم حجته لعدم فائدتها بمنزلة مرض نفسه وبدنه، يعنى أنهم كانوا ينسبون التأثيرات للنجوم ويعظمونها ويشتغلون بها؛ لعلمهم بالنجوم وأرصاها، فأراد إبطال اعتقادهم فيها، وأن حججهم واهية، فلم يقل ذلك لهم ابتداءً، بل نسبته لنفسه تعريضاً بهم كما قال:

إياك أعنى فاسمعى يا جارة

وهذا أحسن فى إلزام الخصم وتعريفه على وجه لا يغضبه وهيج حميته لجاهليته، (مع



أنه)، أى الخليل، صلى الله تعالى عليه وسلم، (لم يشك هو)، أى لم يقع منه شك فى ربه، (ولا ضعف إيمانه) حتى يحتاج إلى الأدلة الضعيفة، (ولكنه ضعف) حاله (فى استدلاله عليهم)؛ لإبطال عبادتهم للنجوم والأوثان بتكيتنا لهم وزجرًا، (وسقم نظره)، أى ما ناظرهم به حتى لم تتم حجته التى أقامها عليهم، ثم بين صحة اتصاف الدليل بما ذكر لغة، فقال: (يقال: حجة سقيمة)، فتوصف بذلك مجازًا، (ونظر)، أى فكر ودليل (معلول)، أى ضعيف مدخول، وقيل: إن هذه العبارة ملحونة، وإن وقعت فى عبارة المحدثين، والصواب معل، والمعلول إنما هو من العلل، وهو الشرب مرة بعد أخرى، كقوله<sup>(١)</sup>:

كأنه منهل بالراح معلول

ورد بأنهم استغنوا بمفعول عن مفعول، كما قالوا: أحمد الله تعالى، فهو محمود، وقد صرح به سيبويه، وذكره فى المحكم، فقول ابن الصلاح والنوى إنه لحن مردود، وإن تبعهما بعض الشراح هنا، (حتى ألهمه الله)، وألقى فى نفسه ومن عليه، (باستدلاله) الباء سببية، (وصحة حجته عليهم)، أى احتجاجة (بالكواكب والقمر والشمس)، متعلق باستدلاله، (ما نصه الله)، مفعول ألهم، (وقدمنا بيانه)، وإيضاحه فى هذا الكتاب. والحاصل أنه لا يلزم من ضعف الدليل ضعف الإيمان، بل قد يثلج صدر ذى العقل السليم بيقين لا شبهة فيه عنده، وهو لا يقدر على إقامة دليل عليه.

(وأما قوله)، أى الخليل، عليه السلام، فى الأصنام التى كسرها وترك أكبرها وقد علق الفأس فى عنقه كما مر، وقال: ما فعلته ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣] الآية)، والحال أنه أى أن كبير الأصنام لم يفعل، ولا قدرة له على الفعل، فهو مخالف للواقع من جهتين، مع أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، معصوم فى أقواله، (فإنه علق خبره) الذى ذكره (بشرط نطقه)، فى قوله: ﴿فَتَلَوْتُمْ بِأَنفُسِكُمْ إِن كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٣]، فهو (كأنه قال: إن كان ينطق فهو فعلة)، وإنما قاله مع علمه بعدم نطقه لغرضه، (على طريق التبكيت لقومه) عبدة الأصنام، فونجهم بأنكم كيف تعبدون جمادًا لا ينطق ولا يقدر على شىء، فلو قدروا دفعوا عن أنفسهم، ففيه تجهيل لهم واستهزاء بهم؛

(١) عجز بيت وصدرة:

تجلو غوارب ذى ظلم إذا ابتسمت

والبيت من البسيط، وهو لكعب بن زهير فى ديوانه (ص ٢٢)، لسان العرب (٧/ ١٨٠) (عرض)، (٤٦٨/ ١١) (علل)، (٣٧٩/ ١٢) (ظلم)، تهذيب اللغة (١/ ٤٦٧)، أساس البلاغة (ظلم)، تاج العروس (١٨/ ٣٨٨).

لتعظيمهم ما لا يضر ولا ينفع، وذكر الكواكب هنا لا وجه له.

(وهذا صدق)، أى خبر صادق، (أيضاً)، كمل صدق ما قدمه، (ولا خلف فيه)، بضم الخاء وفتحها؛ لأن صدق الشرطية بمقدمها ومؤخرها على سبيل الفرض، وهو فرض محال بالإضافة، صحيح لا فرض محال بالتوصيف، وليس هذا مبنياً على أن جملة الجواب جملة خبرية مقيدة بالشرط، والجملة المقيدة بقيد صدقها وكذبها بتحقيق القيد وعدمه، كما هو مسلك أهل العربية وأهل الميزان على خلافه؛ لأن الشرطية مجموعها قضية فى قوة الحملية، والخبر عند مجموع الشرط وجوابه كما قيل، فإن هذا بناء على ما قاله السيد فى حواشى المطول وغيره، فإن الحق ما قاله السيد، وإنه لا خلاف بين النحاة والمنطقيين فى هذه المسألة، فإن مآلها واحد كما حققه المدقق فتح الله فى حواشى التهذيب، وليس هذا محله، إلا أنه يقتضى أن قوله: ﴿فَعَلَكُمُ كَيْدَهُمْ﴾، جواب الشرط أو دال عليه، فهو فى معناه، وقوله: ﴿فَتَتْلَوْهُمُ﴾، جملة معترضة مصدرة بالفاء كما فى قوله<sup>(١)</sup>:

واعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتى كل ما قُدرَا

وقد يقال: إنه بيان لما يفيد الكلام من غير نظر لما ذكر، وهو الظاهر، يعنى أن قصده بنسبة الفعل الصادر منه لكبيرهم الاستهزاء والتهمك بهم لتبليغ ما قصده من إلزامهم الحجة برجوعهم إلى أنفسهم ونظرهم لما هم عليه من الباطل الذى لا يقبله عقل سقيم، فضلاً عن عقل سليم، وفى الآية وجوه هذا أولاها وأحسنها، ولذا اقتصر عليه المصنف، رحمه الله تعالى، فإن أردت الوقوف عليها فانظر فى الكشف وشروحه.

(وأما قوله)، أى الخليل، عليه السلام، للجبار الذى أراد أخذ زوجته حين سأله عنها، فقال: هذه (أختى)، لإرادة أن يخلصها منه، وليس هذا بكذب، (فقد بين)، بالبناء للمفعول (فى الحديث) الذى رواه الشيخان، عن أبى هريرة، رضى الله عنه، أنه لا كذب فيه، (وقال: فإنك أختى فى الإسلام)، والدين الحق الذى كانا عليه، (فهو)، على هذا (صدق)، أى كلام صادق حق، والإخوة تطلق على المشاركة فى الصفات مجازاً مرسلاً أو استعارة من المشاركة فى النسب.

(والله تعالى يقول) فى القرآن: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، وهذا يدل

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة فى الدرر (٣٠/٤)، شرح شواهد المغنى (٨٢٨/٢)، شرح ابن عقيل (ص ١٩٥)، معاهد التنصيص (٣٧٧/١)، مغنى اللبيب (٣٩٨/٢)، المقاصد النحوية (٣١٣/٢)، جمع الهوامع (٢٤٨/١).

على صحة إطلاقه وحسنه، أى إخوة فى الدين، وفى الحديث: «المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يخذله»، وهو قد شاع، حتى قيل: إنه حقيقة عرفية، وقد تقدم تمة لهذا.

(فإن قلت:) إنه على هذا ليس فيه شيء من الكذب، (فهذا النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، قد سماها)، أى أطلق عليها أنها، (كذبات، وقال: لم يكذب إبراهيم، عليه الصلاة والسلام، إلا ثلاث كذبات)، وفى مسلم: «اثنتين فى ذات الله، وواحدة فى شأن سارة...» الحديث. قال القرطبي: ذات الله، وجوده المنزه عما يليق به، وفيه دليل على جواز إطلاق الذات على وجوده المقدس، فلا يلتفت لمن أنكره من المتقدمين فتأمله. ثم قال: وروى أنها أربع، والرابعة قوله للكواكب: هذا ربى، وإنما لم يعدها؛ لأنه كان فى حال الطفولية وعدم التكليف. انتهى. وتقدم الكلام فيه، وهذا ينافى ما قررته وبينته.

(وقال)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (فى حديث الشفاعة) للناس يوم القيامة، (ويذكر كذباته)، هو مقول القول يشير إلى ما فى حديث الصحيحين، عن أبى هريرة، رضى الله تعالى عنه، أنهم يأتون إبراهيم، عليه الصلاة والسلام، ويقولون له: أنت نبى الله وخليله، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى ما نحن فيه؟ فيقول لهم: إن ربى قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله ولا بعده مثله، وإنى قد كنت كذبت بثلاث كذبات، ويذكرهن، اذهبوا إلى غيرى... الحديث، فقد صرح الخليل نفسه، عليه الصلاة والسلام، بأن هذا وقع كذباً منه، فيدل على خلاف ما قلته سابقاً.

وجواب الشرط قوله: (فمعناه)، أى معنى قوله، صلى الله تعالى عليه وسلم: «لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات، (إنه لم يتكلم بكلام صورته صورة الكذب، وإن كان حقاً فى الباطن)، المراد به ما أخفاه وأضمره فى نفسه، أو المراد به ما خفى مما هو خلاف الظاهر، (إلا هذه الكلمات) المذكورة، وهى الثلاث المتقدمة، ثم أشار إلى الجواب عما وقع فى حديث الشفاعة، بقوله: (ولما كان مفهوم ظاهرها)، أى ظاهر الكلمات المذكورة قبل النظر لما قصد منها، (خلاف باطنها)، المقصود منها فإنه صدق، كما بيناه سابقاً، (أشفق)، أى خاف، (إبراهيم) صلوات الله وسلامه عليه، (من مؤاخذته بها)، وفى نسخة: بمؤاخذته بها، أى المعاتبة أو المعاقبة عليها أورد شفاعته بسببها؛ لأنه كان عليه أن يصدع بالحق صريحاً من غير تورية وتعريض، يقال: أشفق وشفق، إذا خاف.

والحاصل أنه لم يصدر عنه كذب، وإنما سمى كذباً باعتبار ظاهر العبارة قبل التأمل فيها من سامعها، وإنما خاف إبراهيم، عليه الصلاة والسلام، ذلك لجلالة قدره، لا لأنها معصية صدرت منه، وكان ذلك فى أول أمره وشدة خوفه فى حالة يجوز فيها الكذب، فضلاً عن التعريض الذى هو من حسنات الأبرار.

(وكذلك)، أى مثل ما صدر عن الخليل ما وقع لبنينا، صلى الله تعالى عليه وسلم، وهو (الحديث) الذى رواه الشيخان، عن كعب بن مالك، رضى الله تعالى عنه، وفى نسخ: وأما الحديث، فهو أنه (كان، صلى الله تعالى عليه وسلم) عادته (إذا أراد غزوة)، أى سفرًا لغزوة معينة، (ورى بغيرها) عنها، والتورية أن يقول ما يظهر منه خلاف مراده، ويحتمله احتمالاً بعيداً، فكأنه جعل ما قصده وراء ما أبداه، فكان يسأل عن طريق وناحية ويذهب لغيرها، (فليس فيه)، أى فيما فعله وقاله، (خلف فى القول)، أى ليس فى قوله ذلك كذب فى قوله، (إنما هو ستر) وإخفاء (لمقصده)، أى لما قصده وتوجه إليه، (لئلا يأخذ عدوه حذره)، أى لئلا يتأهب لدفع ما يحذره بأن يستعد له ويحضر له ما يهمله.

وأخذ الحذر عبارة عما ذكر، كما بين فى قوله تعالى: ﴿خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ٧١]، وفيه من البلاغة ما لا يخفى، (وكنتم وجه ذهابه)، أى جهة مقصده، وهو عطف على قوله: ورى، وبين التورية والكنم بقوله: (بذكر السؤال عن موضع آخر)، غير الذى قصده، (والبحث عن أخباره)، أى أخبار الموضع الآخر، بالسؤال عن طريقه وحاله.

(والتعريض بذكره) له دون غيره، ليستر قصده به؛ لقوله، صلى الله تعالى عليه وسلم: «استعينوا على قضاء الحوائج، أو حوائجكم، بالكتمان»، (لا أنه يقول) لأصحابه: (تجهزوا إلى غزوة كذا)، تصريحاً بالواقع أو بخلافه، وهو مراد له، (أو) يقول: (وجهتنا إلى موضع كذا)، أى توجهنا وقصدنا له، (خلاف مقصده)، بيان لكذا، (فهذا) القول كله (لم يكن)، أى لم يقع منه صلى الله تعالى عليه وسلم، وإنما وقع منه التورية والتعريض دون تصريح به.

(والأول)، أى سؤاله عن غير مقصده، (ليس فيه خير) بتوجهه له، ولا أمر لغيره بالتجهز له، (يدخله الخلف)، أى يعرض له كذب؛ لعدم مطابقته للواقع، وإنما هو تعريض وإيهام لغير مقصده، لا ضير فيه، والتجهيز التأهب، بإحضار جهازه ولوازمه، وقيل: معناه احتالوا، وهذا هو الأغلب من أحواله، وقد يقتضى الحال خلافه، كما ورد فى الصحيحين: لم يكن، صلى الله تعالى عليه وسلم، يريد غزوة إلا ورى بغيرها، حتى كانت غزوة تبوك فى حر شديد، إلى مكان بعيد، وعدو كثير، فجلا للمسلمين أمرها؛ ليتأهبوا بها، فأخبرهم بوجه الذى يريد، كما فى حديث طويل فيه خير الثلاثة الذين تخلفوا، فهو باعتبار الأكثر فى أول أمره قبل قوة شوكة المسلمين، ولذا أخبرهم، صلى الله تعالى عليه وسلم، أنه سائر لمكة فى غزوة الفتح، فلا يرد الاعتراض على حديث:

«كان لا يريد غزوة إلا ورى بغيرها»، كما قيل، وقوله: «تجهزوا»، وإن كان إنشاء لا يتأتى فيه الخلف كما توهم؛ لأنه يتأتى فيه ذلك باعتبار ما تضمنه من الخبر؛ لأن قوله: تجهزوا لأرض كذا، معناه المراد منه أنى سأغزو أهلها، وهو ظاهر.

ثم أورد سؤالاً على عصمة الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، عن الكذب سهواً وعمداً، فقال: (فإن قلت) أيها السائل عما يتوهم عن شبهة ترد على ما قرره: (فما معنى قول موسى) الكلیم صلى الله تعالى عليه وسلم، (وقد سئل) أى سألته جماعة من أمته: (أى الناس أعلم) على وجه الأرض فى هذا العصر، وهذا الحديث مروي فى الصحيح، عن أبى سفيان، رضى الله تعالى عنه.

(فقال) موسى، عليه الصلاة والسلام، لمن سألته: (أنا أعلم) ممن على وجه الأرض جميعاً؛ لعلمه بأنه ليس عليها من الرسل، عليهم الصلاة والسلام، من هو مثله، وفى البخارى بلفظ: هل فى الأرض أعلم منك؟ وفى رواية ابن إسحاق، فقال موسى: ما أعلم فى الأرض خيراً منى، قيل: وبين الروایتين فرق؛ لأن فى رواية أبى سفيان الجزم بأنه أعلم، وتلك تنفى الأعلمية عن غيره، فبقى احتمال المساواة، يعنى بحسب الظاهر، وإلا فقد علمت أنه يفيد نفى المساواة كما مر، فتدبر.

وأما ما رواه نوف البكالى، عن كعب الأحبار، أن موسى المذكور فى هذه القصة ليس هو الكلیم الذى هو من أولى العزم، بل موسى بن ميثا بن أفرائيم بن يوسف، فقد قيل: إن ابن عباس، رضى الله عنهما، رده وقال لما سمعه: كذب عدو الله، ويأتى فيه كلام عن الكشف وغيره، وإنما قال ذلك؛ لأن كعباً تلقاه عن أهل الكتاب، وهم أعداء الله؛ لكفرهم، أو هو استعارة؛ لأنه كذب كقولهم: قاتله الله، (فعتب الله عليه)، ولامه بسبب (ذلك)، أى قوله: أنا أعلم، (إذ لم يرد العلم) لذلك، أعنى أعلم الناس حينئذ، (إليه)، أى إلى الله تعالى بأن يقول: الله أعلم بذلك ونحوه.

(الحديث)، أى أذكر الحديث الذى رواه الشيخان بتمامه، (وفيه)، أى فى هذا الحديث: (فقال)، أى الله عز وجل لموسى، عليه الصلاة والسلام: (بلى)، أى فيها من هو أعلم، عبدنا خضر، وفى رواية: (عبد لنا)، ووصفه بالعبودية تشريفاً له كما فى قوله: ﴿سَبِّحْنَا الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١]، وقوله:

لا تدعننى إلا بيا عبدها      فإنه أشرف أسمائى  
وللمصنف، رحمه الله:

ومما زادنى شرفاً وتيها      وكدت بأخصى أطأ الثريا

دخولى تحت قولك يا عبادى وجعلك خير خلقك لى نبيا

(مجمع للبحرين أعلم منك) يا موسى، وجمع اسم مكان، والبحران كما قاله السهيلي: بحر الأردن وبحر القلزم، وقيل: بحر المغرب وبحر الزقاق، وقيل بحر الروم وفارس، وعن ابن عباس، رضى الله عنهما: اجتمع بحرًا علم فى مجمع بحرین حقیقین، والعلمان علم الظاهر من الشرعيات، وعلم الباطن اللدنى.

(وهذا)، أى قول موسى، عليه السلام: أنا أعلم، (خبر) صدر من موسى، عليه السلام، (قد أبأنا الله)، أى أخبرنا كما ورد فى هذا الحديث الصحيح: (إنه ليس كذلك)، كما سمعته كذلك، فيكون خلفاً منه، وهو معصوم عن مثله، فيرد على ما قرره، وسيأتى الجواب عنه.

والعتب بمشاة فوقية كالمعابة، وهو اللوم على ارتكاب ما لا يليق، وضمنه معنى العيب بالتحية، ولذا عدها بنفسه دون علم، ورد العلم إلى الله تعالى، تقدم معناه، وتفسير ابن بطل بترك الجواب لا ينبغى، وكذا لو قال: أنا والله أعلم، كان أولى، وهذا هو الأليق الأولى بمقام أدب النبوة إذ مراده فيما أظن: واعلم، ولا لائمة فيه، وقصته فى حمل الحوت فى مکتل مفصلة فى التفاسير، وقد علمت أن مجمع اسم مكان.

ثم شرع فى الجواب بقوله: (فاعلم أنه وقع فى هذا الحديث الصحيح) المروى (عن ابن عباس) ما يدفع السؤال، وهو: (هل تعلم أحدًا أعلم منك؟)، فالسؤال عما يعلمه لا عما فى الواقع، ومن القواعد المقرره أن السؤال معاد فى الجواب، (فإذا) يجوز أن يكون إذن بنون مرسومة وبألف، (كان جوابه) صدر منه (على) حسب (علمه)، فكأنه قال: لا أعلم أنا أحدًا أعلم منى، (فهو)، أى كلام موسى، عليه الصلاة والسلام، وجوابه (خبر حق وصدق) مطابق للواقع باعتبار تقييده بأنه على حسب علمه واعتقاده، (لا خلف فيه)؛ لمخالفته للواقع، (ولا شبهة)، أى لا يشتبه على أحد صدقه فيما قاله، وفى الحديث روايات مختلفة يرجع بعضها إلى بعض كما ستسمعه قريباً، ومر بعضها، وهذا تأكيد لما قبله.

(وعلى الطريق الآخر) التى فيها إطلاق أعلميته من غير تقييد بعلمه واعتقاده المفيد لنفى الأعلمية والمساواة فيها كما تقدم على العموم، فإنه روى من طرق مختلفة بألفاظ مختلفة، وقد أشرنا إليه قبل هذا، (فيحمله على) غلبة (ظنه ومعتقده)، مصدر ميمى بمعنى اعتقاده، أى نجعله مقيداً بهذا تقديرًا لأنه صرح به فى رواية أخرى، والروايات تفسر بعضها بعضا كالقرآن، والمقدر فى حكم المذكور عندهم، كما أشار إليه بقوله: (كما لو

صرح به)، بالبناء للمفعول أو الفاعل، أى صرح به موسى، عليه الصلاة والسلام، كأنه قال: أنا أعلم فى ظنى أو معتقدى، ونحوه لا فى نفس الأمر، ويحمله بلفظ المضارع، وفى نسخة: فحمله باسم مبتدأ، وعلى هذا لا يرد عليه شىء.

ثم بين وجه قول موسى على هذا بقوله: (لأن حاله)، أى حال موسى، عليه الصلاة والسلام، كغيره من الرسل أصحاب الشرائع فى عصرهم، (فى النبوة والاصطفاء)، أى اختار الله له دون غيره من خلقه، (يقتضى ذلك)، أى إنما اختاره؛ لأنه أعلم أهل عصره، إذ لو لم يكن كذلك، لم يختره لتبليغ رسالته وسياسة خلقه ورجوعهم إليه فى كل أمورهم، وهو، صلى الله تعالى عليه وسلم، كليمة وأمين وحيه، ومثله لا يكون دون غيره أو مساوياً له فى العلم، ويحتمل أن معناه أن نبوته واصطفاءه، صلى الله عليه وسلم، يقتضيان، أى يستلزمان أن لا يقول مقالة غير مطابق للواقع، فيحمل كلامه على ما يطابقه، وإن لم يكن فيه ما يدل عليه، وهو ظاهر قوله: (فيكون إخباره بذلك)، أى بقوله: أنا أعلم.

(أيضاً)، أى كما فى الرواية المصرح فيها بذلك القيد، (عن اعتقاده وحسابه)، بضم الحاء المهملة وكسرها، بمعنى ظنه (صدقاً) خبر يكون، وقوله: (لا خلف فيه) مفسر له أو مؤكد، أى لا شبهة فيه عند سامعه، (وقد يريد) موسى على نبينا وعليه السلام، (بقوله: أنا أعلم)، أنه أعلم (بما تقتضيه)، أى تستلزمه، (وظائف النبوة)، جمع وظيفة، بالطاء المشالة، وهى الأحوال التى اقتضاها ذلك المقام من شروطها، ولا بد منها لكل نبي رسول، (من علوم التوحيد) بيان لعلومه من معرفة الله تعالى وصفاته، وأنه منفرد فى ذاته وصفاته واستحقاقه للعبادة، (وأمر الشريعة) التى أمره الله تعالى بتبليغها، (وسياسة الأمة)، أى أمته، والسياسة ضبط الخلق وإجراء أحكام الشرع عليهم بالسلطنة، (ويكون الخضر)، عليه الصلاة والسلام، وفيه لغات، فتح الخاء وكسر الضاد المعجمتين وبسكونها، مع الفتح والكسر وسيأتى بيانه.

(أعلم منه)، أى من موسى، عليه الصلاة والسلام، (بأمر آخر) غير الشريعة والسياسة والحكومات الظاهرة فيما بين الناس، يعنى أنه صادق فيها؛ لأنه عام مخصوص بما هو المتبادر من علوم أكثر الأنبياء، وهو العلم بالأمور الشرعية والحكم بين الناس، كما هو شأن الرسل، وعلم الخضر بأمر باطنية كشفية، فلا تنافى بينهما، وأعلم أنه تقدم أن الخضر إنما سمي خضراً؛ لأنه كان إذا جلس على أرض نباتها هشم اخضر، وقيل: لأنه كان إذا صلى اخضر ما حوله، وأن اسمه إيليا، وقيل غير ذلك، ويكنى أبا العباس، واختلف فيه كما يأتى، هل هو ولى، أو نبي، أو ملك حتى إلى الآن أم لا؟ وقد

أفرد أحواله الحافظ الخيضرى، [بتأليف] سماه الروض النضر فى أحوال الخضر.

وقال الثعلبى: إنه معمر محجوب عن الأبصار، وهذا وجه ما قيل إنه ملك، وإن كان قولاً ضعيفاً، وروى فى اجتماع النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، به حديث ضعيف، وتقدم الكلام على تعزيتة لأهل البيت، (مما لا يعلمه أحد إلا بإعلام الله من علوم غيبه تعالى، كالقصص المذكورة فى خبرهما)، الذى قصه الله تعالى فى سورة الكهف، (فكان موسى)، عليه الصلاة والسلام، (أعلم) من أهل عصره مطلقاً بالشرعية والتوحيد والسياسة، (على الجملة)، أى بجميع العلوم المذكورة (مما تقدم) بيانه.

(وهذا)، أى الخضر، عليه الصلاة والسلام، (أعلم) منه (على الخصوص)، أى بعلم لدنى يختص به من الأمور الغيبية الكشفية التى يكلف غيره بعلمها، (ويدل عليه)، أى على أنه أعلم بعلم اختص به، (قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾) [الكهف: ٦٥]، أى من علم الغيب الذى لا يعلمه إلا الله تعالى، ومن أراد من ارتضاه للعلم به، (وعتب الله ذلك عليه)، عتب مصدر مبتدأ، وقوله: ذلك، مفعول، وهو جواب سؤال تقديره: إذا كان أعلم من وجه، وهو صادق فى قوله هذا، فلم عاتبه الله عليه ودله على عبد له أعلم منه؟.

(فيما قاله العلماء)، أى بينوه ووضحوه بما يدفع إشكاله، (إنكار هذا القول عليه)، أى قوله: أنا أعلم؛ (لأنه)، أى موسى، عليه الصلاة والسلام، فيما قاله وهو خبر المبتدأ، (لم يرد العلم إليه)، أى إلى الله تعالى تأدياً معه، (كما قالت الملائكة) لله تعالى لما قال لهم: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١]، فقالوا: ﴿﴿عَلَّمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾﴾ [البقرة: ٣٢]، (أو) عتبه وإنكاره؛ (لأنه لم يرض قوله) أنا أعلم، أى لم يرضه الله منه ولم يستحسنه (شرعاً)؛ لتركه الأولى، وإن كان صادقاً فى مقاله هذا.

(وذلك)، أى عدم رضاه بقوله هذا، (والله أعلم) بوجه هذا، ولقد أجاد فى الرد تحقق هذه العلة إلى علم الله؛ (لثلا يقتدى به فيه)، أى فى ادعاء الأعلمية جزماً من غير رد إلى الله، (من لم يبلغ كماله)، أى من لم يصل إلى مرتبته فى الكمال فى العلم فى غير الأنبياء، (فى تزكية نفسه)، أى مدحها بجعلها زكية مبراة زائدة على غيرها، فإن مدح المرء نفسه غير محمود، فإن حسن أحياناً لمقتض له كما قال تعالى: ﴿فَلَا تَرْكُؤُوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ [النجم: ٣٢].

والتزكية التطهير من الأخلاق الردية التى من جملتها العجب، (وعلوا درجته)، بالنصب عطف على كماله، ويجوز جره، (من أمته)، متعلق بقوله: يقتدى، حال من



ضمير يبلغ، (فيهلك)، أى من يقتدى به من أمته فى قوله: أنا أعلم؛ (لما تضمنه)، أى قوله: أنا أعلم، (من مدح الإنسان نفسه)، وهو أمر مذموم، (ويورثه)، أى يكسبه ويعقبه ما يتصف به شبه ذلك بالميراث.

(ذلك القول)، أى قوله: أنا أعلم، (من الكبر والعجب)، بضم فسكون، قال الراغب: يقال لمن تروق نفسه: فلان معجب بنفسه، أى يستحسن أفعاله وأموره، (والتعاطى)، أى الأخذ فى تزكية نفسه، (والدعوى) الباطلة، أى لثلا يروقه اقتداءه به فى قوله: أنا أعلم، ما ذكر من الرذائل.

(وإن نزه)، بالبناء للمفعول، أى يرأهم الله وعصمهم، (عن هذه الرذائل)، أى الصفات الذميمة من الكبر والعجب والتعاطى والدعوى، (الأنبياء)، عليهم الصلاة والسلام؛ لشرفهم وعلو مقامهم، (فغيرهم)، أى غير الأنبياء، (بمدرجة سبيلها)، أى غير الأنبياء يتصف بها، ولا ينزه عنها لاستعدادها لها، وقبول طبعه لها، والسبيل الطريق، والمدرجة اسم مكان بمعنى المدخل والمسلك من درج إذا مشى، يقال: هو قاعد على طريق كذا، إذا كان مستعداً له، فهو استعارة.

وقيل: المدرجة الثنية التى يمشى فيها وتسيل منها السيول، أى فى موضع الرذائل المشبهة بالسيل المهلكة من اتصف بها، كالسيل المغرق لما يمر به، وفيه تكلف لا يخفى، (ودرك ليلها)، بسكون الراء ويجوز فتحها، بمعنى إدراك الليل مقابل النهار، فشبه ما يعارض له من الصفات الذميمة بظلمة الليل التى تغشاه، والمراد ما لا بد من إثارة تلك الصفات كما قال النابغة<sup>(١)</sup>:

فإنك كالليل الذى هو مدركى وإن خلت أن المتأى عنك واسع

(إلا من عصمه الله)، أى حفظه عن الاتصاف بها، (فالتحفظ)، أى الاحتراز (منها)، أى من هذه الصفات، (أولى لنفسه) وأليق، فإذا عاتبه على تركه الأولى، (وليقتدى به) فى التحفظ والسلامة منها، (ولذا)، أى لكون التحفظ أولى لمن يقتدى به.

(قال، عليه الصلاة والسلام، تحفظاً من مثل هذا) العجب: (أنا سيد ولد آدم)، أشرفهم وأعلاهم رتبة، وتحفظ عن العجب فى مقاله بقوله: (ولا فخر)، أى لم أقل هذا افتخاراً أو عجباً، وإنما هو تحدث بما أنعم الله به عليه، أو أنا لا أفخر بهذا، فإن الله أنعم علىّ بما

(١) البيت من الطويل، وهو للناطقة الديباني فى ديوانه (ص ٣٨)، لسان العرب (٥٠٧/٤) (طور)،

(٣٠٠/١٥) (نأى)، كتاب العين (٣٩٣/٨)، تاج العروس (نأى)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة

(٣٧٨/٥)، مجمل اللغة (٣٦٨/٤).

هو أجل منه. وفي رواية الصحيحين: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر»<sup>(١)</sup>، والسيد يطلق عليه وعلى غيره، وعلى الله كما تقدم، وهو من يفوق غيره كرمًا وحلمًا، ويطلق على المالك والشريف والكريم والحليم.

(وهذا الحديث) المروى في قصة موسى والخضر الذي تقدم، (إحدى حجج القائلين بنبوة الخضر)، عليه الصلاة والسلام، وهو أحد الأقوال فيه؛ (لقوله فيه)، أى فى هذا الحديث: إنه (أعلم من موسى)، كما تقدم، (ولا يكون الولي أعلم من النبي)، ولا مساويًا له فى علمه، (وأما الأنبياء)، عليهم الصلاة والسلام، (فيتفاضلون فى المعارف)، أى يكون بعضهم أفضل من بعض، ولا محذور فيه.

(و) استدل على نبوته أيضًا (بقوله)، أى الخضر، عليه الصلاة والسلام، فيما حكاه الله عنه فى قصته، ﴿وَمَا فَعَلْتُمْ﴾، أى المذكور من الأمور الثلاثة، ﴿عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف: ٨٢]، أى بما أمرته نفسه، فليس برأى واجتهادى، (فدل) ما ذكر (أنه بوحي) من الله تعالى، والوحي لا يكون لغير الأنبياء، وفيه أنه يجوز أن يكون بإلهام، والإلهام وإن لم يفد العلم اليقين للغير عند أهل السنة حتى لا يجوز الاستدلال به، لكنه قد يقوى فى نفسه ويعمل به الملهم دون غيره كما حقق فى علم الأصول وفصلوه فى محله.

(ومن قال: إنه ليس بنبي)، بل ولى من أولياء الله تعالى، (قال) مجيبًا عما ذكر من الدليل الثانى: (يحتمل أن يكون فعله بأمر نبي آخر) أوحى إليه به فى زمانه، (وهذا) الجواب (يضعف)، أى يحكم بضعفه.

(لأنه) أى الأمر والشأن، (ما علمنا أنه كان فى زمن موسى، عليه الصلاة والسلام، نبي غيره إلا أخاه هارون)، ولم ينقل ملاقة هارون للخضر، عليهما الصلاة والسلام، إلا أنه قيل: إن يوشع كان نبيًا نبيًا قبل موت موسى، وسيأتى عن الشيخ ما يؤيده، فتدبر.

(وما نقل أحد من أهل الأخبار) المعتمد على نقلهم، (فى ذلك)، أى وجود نبي غير موسى وأخيه، عليهما الصلاة والسلام، (ما يعول عليه)؛ لصحة نقله.

(وإذا)، وفى نسخة: وإذا، (جعلنا) قول الله لموسى، عليه الصلاة والسلام: إن لى عبدًا (أعلم منك، ليس على العموم، وإنما هو على الخصوص)، فتخصيصه بما ليس من الشرائع والعقائد، (وفى قضايا معينة) كما تقدم بيانه، (لم يحتج إلى إثبات نبوة خضر)؛ لأن علمه، عليه الصلاة والسلام، كان بأمور معينة غير الشرائع والعقائد، وهذا يقتضى أنه يجوز الوحي بها لغير الأنبياء، وإنه إذا أطلق عليه نبي بالمعنى اللغوى، لا ينفيه كما فى قصة

خالد بن سنان، كما أشار إليه بعض العارفين.

(ولهذا)، أى لكونه علماً مخصوصاً، لا ينافى غيره، (قال بعض الشيوخ: كان موسى أعلم من الخضر فيما أخذ عن الله)، من الشرائع والأحكام، وما فى حكمها، (والخضر أعلم من موسى فيما رفع إليه)، بالبناء للمفعول، براء مهملة، أو بدال مهملة، وفاء وعين مهملة، أى فيما جعله الله تعالى منوطاً به منتهياً إليه علمه مما غيب علمه عن غيره.

(وقيل: إنما ألقا موسى، عليه الصلاة والسلام)، أى اضطره الله وألزمه أن يذهب (إلى الخضر للتأديب)، أى ليؤدبه الله تعالى، حتى لا ينسب لنفسه الأعلمية، وإن كان صادقاً فى مقاله ومناسباً لمقامه، (لا للتعليم) لما لم يعلمه مما يلزمه علمه، فإنه أكمل أهل زمانه، ولذا قيل: إن هذه القصة تقتضى أن الخضر نبي رسول؛ لئلا يكون العالى أعلم من الأعلى.

وفى الكشف: أن القصة لا تقتضى أن موسى هذا هو ابن ميثا كما قاله أهل الكتاب؛ لأنه لا غضاضة فى أخذ النبي العلم عن نبي مثله، إذ يمتنع أخذه ممن هو دونه. وفى فتح البارى: أن فى كلامه نظراً؛ لأن المتكلمين اشتروا فى النبي أن يكون أعلم أهل زمانه على العموم، ولو لزم هذا لزم أن لا يجمع الله بين نبين فى عصر واحد، وقد كان مع موسى هارون وشعيب، ثم يوشع، والحق أن اللازم كونه أعلم ممن أرسل إليه، وأنه أعلم بالعلم المخصوص به، ولذا قال له الخضر، عليه الصلاة والسلام: إني على علم علمنيه الله لا تعلمه أنت، ولم يكن موسى مرسلأ إلى الخضر، فلا ضير فى كونه أعلم منه بعلم لدنى خصه الله تعالى به.

وقال الإمام القرطبي: ولنبه هنا على مغلطتين:

الأولى: أن بعضهم قال: إن الخضر أعلم من موسى تمسكاً بهذه القصة، وهذا إنما يضر من قصر نظره على هذه القصة، ولم ينظر ما خص الله به موسى من توراته التى فيها علم كل شىء، وكلامه ودخول أنبياء بنى إسرائيل تحت نبوته ودعوته كما قال تعالى له: ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلِمَاتِي﴾ [الأعراف: ١٤٤]، والخضر وإن كان نبياً ليس برسول بالاتفاق، والرسول أفضل من النبي الذى ليس برسول، فإن قلنا إنه ولى، فلا إشكال.

الثانية: أن بعض الزنادقة قال قولاً يهدم الشريعة، وهو أن قصة الخضر تدل على أن أحكام الشرع تختص بالعامّة، وأن خواص الأولياء إنما يراد منهم ما يقع فى قلوبهم وخواطرهم؛ لصفاء قلوبهم عن الأكدار والأغيار، فتجلى لهم علوم إلهية يقفون بها على

أسرار الكليات والجزئيات، فيستغنون عن أحكام الشريعة، كما فى حديث: «استفت قبلك»، وهذا كله زندقه وكفر وإنكار، لما علم من الدين بالضرورة من أن الأحكام إنما تؤخذ عن الله بواسطة رسله وسفرائه بينه وبين خلقه، فمن ادعى خلافه كفر، فيقتل ولا يستتاب، وكل هذا كفر صريح.

والامتحان لموسى، إذا أراه الخضر أن قتل الغلام كقتله للقطي، وإقامته الجدار كاللقاء أمه التابوت فى اليم، وإقامته الجدار بغير أجره كسقيه لبنات شعيب قبل استحجاره له، وهذا لا يقتضى الإنكار على بعض الأولياء فى الأمور الكشفية، ولا يساء الظن بهم فيما صدر عنهم من بعض المقالات، وهاهنا بحث مهم، وهو أن النبى معناه لغة المخبر أو المخبر مطلقاً، وهو فى العرف العام المخبر عن الله بوحى مطلقاً، وفى عرف الشرع المخبر عن الله بشريعة خاصة به، أو أمر بتبليغها غيره، فعلى هذا لا يكون الخضر نبياً؛ لأنه إنما أوحى إليه ببعض الأمور الغيبية.

إذا علمت هذا، فخالد بن سنان إذا كان بين نبينا، صلى الله تعالى عليه وسلم، وبين عيسى، عليه الصلاة والسلام، كما ورد فى الحديث، لا ينافى ما فى الحديث الصحيح من قوله، صلى الله تعالى عليه وسلم: (لا نبى بينى وبين عيسى)، كما قاله ابن حجر، وقال: أو الأول لا يقاوم حديث البخارى، فهو مردود رواية؛ لأن خالداً إنما أوحى إليه بكشف أمور البرزخ؛ تأييداً لخبر غيره من الأنبياء؛ تمهيداً لما يأتى بعده بما يستخير به نبينا، صلى الله تعالى عليه وسلم، فإنه لم يوح إليه بشرع ولا بأمر يجب العلم بتفصيله، فليس نبياً بحسب عرف الشرع، فتسميته نبى إنما هو باعتبار المعنى العرفى أو اللغوى، فلا منافاة بينه وبين الحديث مع أنه لم يكشف ما أرسل به كما فى الحديث الآتى أنه أضاعه قومه، وهو تحقيق حقيق بالقبول، وإليه أشار فى الفصوص.

\* \* \*

### (فصل وأما ما يتعلق بالجوارح)

للأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، جمع جارحة، وهى الأعضاء التى يكسب بها الإنسان ويعمل ما يريد، يقال: جرح واجترح بمعنى عمل واكتسب، قال الله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٦٠]، أى ما يتعلق بعصمتهم فى أفعالهم، (من الأعمال)، بيان لما، أى الأعمال الصادرة بواسطتها، (فلا يخرج من جملتها القول باللسان)؛ لأنه من الأعضاء، (فيما عدا الخبر)، أى الإخبار بما سيبله البلاغ وغيره، (الذى وقع الكلام فيه) قبل هذا كما تقدم.

(و) لا يخرج من جملتها أيضًا، (الاعتقاد بالقلب)؛ لأنه من جملة الاعتقاد، وله أفعال تصدر عنه، وهذا بحسب العرف واللغة، وأما كون العلم من مقول الكيف أو الانفعال لا من الفعل والعمل، فمما يحققه الحكماء، ولا ينظر له علماء الشريعة، (فيما عدا التوحيد) والإيمان، وما يتعلق بالوحي كما تقدم، (وما قدمناه من معارفه المختصة به)، صلى الله تعالى عليه وسلم، من إطلاقه على أحوال الملكوت مما لا ينكشف لغيره لما تقدم.

(فأجمع المسلمون) جواب أما، (على عصمة الأنبياء) جميعًا فيها، (من الفواحش)، أى المعاصى الصغائر والكبائر القبيحة، والفاحش كل أمر اشتد قبحه من الأقوال والأفعال، وقد تختص الفاحشة بالزنا. وقال ابن عرفة: هى كل ما نهى الله تعالى عنه، (والكبائر) هى معروفة (الموبقات)، أى المهلكات، يقال: أوبقه إذا أهلكه، وإهلاكها بإيقاعها فى العذاب فى الدنيا بالقتل، وفى الآخرة بالعذاب الأليم، وحاصله عصمتهم فى أقوالهم وأفعالهم واعتقاداتهم قبل النبوة وبعدها من الكبائر المتوعد عليها.

(ومستندهم)، أى دليلهم الذى اعتمدوا عليه (فى ذلك)، أى فى عصمتهم من الكبائر، (الإجماع الذى ذكرناه) عن المسلمين، فالدليل شرعى، وهو الإجماع، (وهو مذهب القاضى أبى بكر) الباقلانى الأصولى المالكى، (ومنعها)، أى الكبائر (غيره) من الأئمة، (بدليل العقل)، فضمير منعها للكبائر الصادرة عنهم، وقيل: إنه راجع لعصمتهم، أى منع عصمتهم من الكبائر؛ لعدم استحالتها عقلاً، وهو وهم؛ لأنه يأباه قوله: (مع الإجماع)؛ لأن الإجماع لم يقم على عدم عصمتهم من الكبائر، مع أن كلامه نفسه بعده ينافيه، (وهو قول الكافة)، أى جميع العلماء، وقد تقدم أن بعضهم قال: إن كافة يلزم التنكير والنصب على الحالية، وقد بينا فى شرح الدرة أنه غير صحيح.

(واختاره الأستاذ أبو إسحاق) الإسفرائنى الشافعى؛ لعلو مقامهم عن صدور مثله منهم، فمذهب الجمهور أن عصمتهم عن الكبائر بدليل سمعى، وذهب طائفة إلى أنه بدليل سمعى وعقلى، والمشهور عن الأشاعرة أن العصمة فيما وراء التبليغ غير واجبة عقلاً؛ لدلالة المعجزة عليه، وأما ما طريقه التبليغ ودعوى الرسالة، فالمعجزة دالة على عصمتهم فيه.

وذهب المعتزلة إلى وجوب عصمتهم عن الكبائر عقلاً بناء على قاعدتهم فى الحسن والقبح العقليين، ووجوب رعاية الأصلح، والدليل العقلى من وجوه فصلت فى كتب الأصول، منها أننا أمرنا باتباعهم، فلو صدر عنهم ذلك وجب اتباعهم فيما فعلوه، فيلزم اجتماع الحرمة والوجوب، وأيضاً لو صدر عنهم ذلك كانوا معذبين أشد العذاب؛ لأن

عليهم وزرهم ووزر من اقتدى بهم، وكانت شهادتهم غير مقبولة، وقد جعلهم الله شهداء على غيرهم إلى غير ذلك مما فصلوه.

(وكذلك)، أى كما أنهم معصومون مما مر، (لا خلاف فى أنهم معصومون عن كتم الرسالة)، أى معصومون عن إخفاء رسالتهم عمن أرسلوا إليهم؛ لأنهم مأمرون بالتبليغ، وفى أكثر النسخ: كتمان الرسالة؛ لقوله: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ يَلِّغَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٦٧]، ومخالفة الأمر معصية كبيرة، (و) معصومون عن (التقصير فى التبليغ) بترك شىء منه؛ (لأن كل ذلك) المذكور من العصمة عن الكتمان والتقصير فيه، (يقتضى العصمة منه)، مفعول يقتضى.

وقوله: (المعجزة)، فاعل، أى تدل المعجزة على لزومه، (مع) قيام (الإجماع على ذلك)، أى على أن الله عصمهم عنه، (من الكافة)، أى جميع الناس. واعلم أن الحريرى قال فى الدرّة: إن كافة يلزمها التأكيد والنصب على الحالية، إلا أنه غير مسلم، فإنه سمع غير كافة شاذة، وفى توقف مثله على السماع نظر، وقد ذكرناه مفصلاً فى شرح الدرّة لنا.

(والجمهور)، أى أكثر الناس ومعظمهم على أنهم لا يكتمون شيئاً من الوحي الذى أمروا بتبليغه، وهذا ورد فى حديث رواه مسلم، عن عائشة، رضى الله عنها، أنها قالت: من حدثكم أن محمداً صلى الله تعالى عليه وسلم كتم شيئاً من الوحي فقد كذب، والله يقول: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ يَلِّغَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغَتْ رَسُولُكُمْ﴾ [المائدة: ٦٧]، ولو كان كائناً شيئاً من الوحي لكتّم قوله: ﴿وَإِذْ نَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧] الآية، (قائل منهم)، أى منهم من قال: (بأنهم معصومون من ذلك) الكتمان والتقصير، (من قبل الله)، أى خلق فى جبلتهم العصمة فيهم، (معتصمون)، أى متمسكون (باختيارهم) فى تركه (وكسبهم) لا أنهم مضطرون لعدم قدرتهم على خلافه.

(إلا حسناً النجار)، بفتح النون، والجيم المشددة، وألف وراء مهملة، وهو حسن بن محمد النجار، الذى تنسب له الطائفة النجارية، وهم فرق من المبتدعة الضللة، وافقوا أهل السنة فى بعض أصولهم، ووافقوا القدرية فى نفى الرؤية، ووافقوا المعتزلة فى بعض المسائل، ولهم مقالات كفروا بها، والمشهور منهم ثلاث فرق: البرغوثية، والزعفرانية، والمستدركة، (فإنه)، أى النجار، (قال: لا قدرة لهم على المعاصى أصلاً)، كالعين الذى لا يزنّى، فإنه قال: إن الله تعالى يوجد الأفعال كلها من غير اختيار وكسب، بل بإيجاب الطبع.

(وأما الصغائر، فجوزها) على الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، (جماعة من السلف) المتقدمين، (وغيرهم) من المتأخرين، (على الأنبياء، وهو مذهب أبي جعفر الطبرى) محمد ابن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبرى البغدادي، صاحب التصانيف الجليلة المشهورة، ولد سنة أربع وعشرين ومائتين، وتوفى سنة عشر وثلاثمائة، عن ست وثمانين، (وغيره من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين، وسنورد)، أى نذكر، (بعد هذا ما احتجوا به) من أدلتهم وما يتعلق بها.

(وذهبت طائفة) منهم (إلى الوقف)، أى التوقف وعدم الجزم، (وقالوا) لعدم جزمهم بجوازها وامتناعها عليهم: إن (العقل) إذا خلى ونفسه (لا يحيل وقوعها منهم)، أى لا يعده محالاً، (ولم يأت فى الشرع قاطع)، أى نفى صريح ودليل قطعى، (بأحد الوجهين) من الجواز وعدمه فى صدور الصغائر منهم.

(وذهبت طائفة أخرى من المحققين من الفقهاء والمتكلمين) فى أصول الدين (إلى عصمتهم من الصغائر كعصمتهم من الكبائر، وقالوا)، أى قال الذاهبون بعصمتهم من جميع المعاصى صغائرها وكبائرها: إن ذلك (لاختلاف الناس فى الصغائر)، فى تعريفها بما يميز إحداهما عن الأخرى، (وتعيينها)، هو كالتمييز وزناً ومعنى، (من الكبائر)، هل هى معدودة أو هى ما توعده عليه بجد ونحوه؟ أو هى أمر نسبى يتميز بما فوقه وتحته، (وإشكال ذلك) عليهم، حتى عسر تميز أحدهما عن الآخر.

(وقول ابن عباس وغيره) من السلف: (إن كل ما عصى الله فهو كبيرة)، نظراً لجلال الله وعظمته، فإن من يخالف أمر السلطان ليس كمن يخالف أمر أحد من رعيته، (وأنه)، أى الذنب، (إنما سمي منها بالصغيرة)، أى أطلق عليه صغيرة، (بإضافة)، أى نسبة وقياس، وفى نسخة: (بالإضافة)، (إلى ما هو أكبر منه)، لا بالنظر له فى نفسه، ولا نظراً لمن عصاه، (ومخالفة البارى)، عز وجل، (فى أى أمر كان)، كبيراً أو صغيراً، (يجب كونه كبيرة) فى نفسه، وهذا نظر من لم يشاهد شيئاً إلا شاهد الله معه أو قبله، ولذا تفاوتت الذنوب بتفاوت أصحابها، فتدبر.

(قال القاضى أبو محمد عبد الوهاب)، المالكى، البغدادي، الأديب، العلامة، وهو من شعراء اليتيمة، وقصيدته الميمية التى منها:

ولو أن أهل العلم صانوه صانهم ولو عظموه فى النفوس لعظما

وله تصانيف فى مذهبه جليلة، كالتلقين، والمعونة، وارتحل إلى مصر وتوفى بها، ودفن بالقرافة قريباً من الإمام الشافعى سنة اثنين وأربعمائة، رابع عشر صفر: (لا يمكن

أن يقال: إن في معاصي الله أنها (صغيرة، إلا أنها تغفر باجتناب الكبائر، ولا يكون لها حكم)، أى لا يعتد بها ويؤخذ فاعلها بعقابه عليها كما هو حكم الكبيرة التى حكم الله به، (بخلاف الكبائر إذا لم يتب) فاعلها (منها)، بالبناء للفاعل أو المفعول، والتوبة معناها معروف، (فلا يحبطها شيء)، أى يححوها ويذهب حكمها مما يحبط غيرها من أعمال العبد الصالحة، (والمشيئة فى العفو عنها) موكول (إلى) فضل (الله) وسعة رحمته، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

(وهو قول القاضى أبى بكر) بن الطيب الباقلانى، (وجماعة أئمة الأشعرية، وكثير من أئمة الفقهاء)؛ لأن الحديث والنص دل عليه دلالة ظاهرة، كقوله، صلى الله تعالى عليه وسلم: «الصلوات الخمس مكفرة لما بينهن، ما اجتنبت الكبائر»<sup>(١)</sup>، أى مادام اجتنابه لها، وقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ إلى آخره، والحديث مبين للآية، فلا يرد عليهم أن الوعيد شامل لها، فلا تغفر بمجرد اجتناب الكبائر، وهو الحق، فإن الحق خلافه؛ لقوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ تُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١].

(قال القاضى أبو الفضل) عياض مصنف هذا الكتاب، رحمه الله تعالى: (قال بعض أئمتنا)، يعنى المالكية: (ولا يجب على القولين) فى العصمة عن الصغائر وعدمها، (أن يختلف) فى (أنهم معصومون عن تكرار الصغائر وكثرتها)، وكان الظاهر أن يقول: لا يجوز؛ لأن أحداً لم يقل بوجوب الاختلاف، ففى عبارته تسمح، (إذ يلحقها ذلك) المذكور من الكثرة والتكرار (بالكبائر)، لما فيه من عدم المبالاة بالمعاصى. وفى الإحياء: الصغيرة تصير بالإصرار كبيرة، كما أن المباح يصير بذلك صغيرة.

قال السبكي: أما الأول فظاهر، وأما الثانى، فلا نعرفه، وفيه نظر سيأتى. وقيل: إن المختار المفتى به أن من أكثر من فعل الصغائر، سواء كانت من نوع واحد أو من أنواع لا يكون فاسقاً ولا مرتكباً لكبيرة إن غلبت طاعاته على معاصيه، إلا أن يريد بالإكثار الأكثرية بحيث يغلب على الطاعات، وفيه أن ما ذكره فى حق غير الأنبياء، فلا نسلم مساواتهم لغيرهم فيه، وهم المقتدى بهم، فتدبر.

(ولا) ينبغى أن يتخلف (فى صغيرة أدت إلى إزالة الحشمة)، أى الإحياء من الناس؛ لأنها مما يسترذل وتنقبض النفوس منه، وقد ورد بهذا المعنى فى الحديث كقوله: ناد

(١) أخرجه أحمد (٦٦/١)، والطبرانى فى الكبير (٤٦/٦)، وابن المبارك (٣١٧)، وأبو نعيم فى الحلية (٢٥٠/٩).



جهاراً ولا تحتشم، وفي قول عنزة:

فأرى مغانم لو أشاء حويتها فيصير لي عنها كثير يحتشم

وقد رد بهذا قوله في أدب الكاتب: إن الناس يضعون الحشمة موضع الاستحياء، وليس كذلك، إنما هي الغضب، ومنه أنه يحتشمني، وليس كما قال، وقد قال حسان، رضى الله تعالى عنه:

أرسلت نفسى على سجيتهـا وقلت ما شئت غير محتشم

ومنه قولهم للمهيب: محتشم، وقد صرح به السهيلي والبطليوسى، (وأسقطت المروءة)، هى كمال الرجولية، وفسرها المصنف، رحمه الله، بقوله: (وأوجبت الإزراء)، أى النقص (والخساسة)، أى الدناءة، وكونه مزدرا خسيئاً فى أعين الناس، يقال: ازدرأه، إذا تهاون به وعابه لحقارته عنده، كسرقة لقمة، وشيء تافه.

(وهذا أيضاً) كغيره (مما يعصم منه الأنبياء إجماعاً)؛ لعلو قدرهم وشرف أنفسهم وهمهم العلية؛ (لأن) ارتكاب مثل (هذا يحط منصب) أى مقام، (المتمسم به)، أى الموصوف به، أى يجعله سافلاً، (ويزرى بصاحبه)، أى يحقره وينقصه، (وينفر القلوب عنه)، فينافى مقام الدعوة واتباع الخلق له، (والأنبياء منزهون)، أى مبرعون (عن ذلك) كله؛ لأنه لا يليق بعلو مقامهم، (بل يلحق بهذا) المذكور من الصغائر التى عصمهم الله تعالى منها، (ما كان من قبيل المباح، فأدى إلى مثله)، ضمير مثله يحتمل أن يعود إلى ما ينزهون عنه، فيكون من قبيل سد الذرائع الذى ذهب إليه مالك فإن عنده أن ما أدى إلى منهى عنه، وإن كان مباحاً فى نفسه. ويحتمل أن يعود إلى الإزراء والخساسة، كالأكل فى السوق لمن ليس من أهله من غير ضرورة، والصنائع الرذيلة كالحجامة، وليس منها رعاية الغنم الذى فعله الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، فإنه ليس بمعيب فى الزمن القديم، وكلبس ما لا يليق به من الملبوس كما قلت:

نصيحة لطيفة قالت بها الأكياس

كل ما اشتهيت والبس ما يشتهيـه الناس

وكإدامة الشافعى لعب الشطرنج، (خروجه بما أدى إليه عن اسم المباح إلى الخطر)، أى المنع منه، يعنى الحرمة، وهذا صريح فى الإشارة إلى سد الذريعة، وهذه المسألة مما نقل على الإطلاق عن الإمام مالك، رحمه الله تعالى، لكنها مشكلة.

وقد قال القرافى كما تقدم: إنها ليست على إطلاقها، ولعلماء المالكية فيها كلام طويل لم يحضرنى الآن تفصيله، وفى الشرح الجديد أن مراده أنه يؤدى إلى الإزراء

بمرتكبه والإضرار بالأنبياء كفر ففعله يؤدى إلى أن يزرى بهم، فيحرم عليهم لاحتمال أن يراهم من يجهل مقامهم، فيزدرى بهم فيقع فى الشقاء الأبدى، فتأمله، وفى الكبيرة والصغيرة وتعريفهما كلام فى الأصلين لا حاجة للإطالة بذكره.

(وقد ذهب بعضهم إلى عصمتهم)، أى الأنبياء، عليهم السلام، (من موافقة المكروه)، أى الوقوع فيه بأن يفعله، (قصداً)، أما سهواً فلا بأس به، والمكروه يكون كراهة تحريم وهو نوع من الحرام، لكن الفقهاء يطلقون عليه مكروهاً إذا لم يكن فيه نص اجتناباً من القطع بالحكم به، وكراهة تنزيه كترك بعض المندوبات، والمراد هذا؛ لأن الأول داخل فيما تقدم مما جزموا بامتناعه عليهم، والأول شامل بخلاف الأولى، وهو مما نهى عنه فى الجملة؛ لأنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، مأمور باتباعه، فلو فعل مكروهاً اتبع فيه إلا أن يكون لبيان الجواز والتشريع، فإنه يكون فى حقه أفضل كغسله أعضاء الوضوء مرة أو مرتين، فتركه التثليث لبيان الجواز.

(وقد استدل بعض الأئمة على عصمتهم من الصغائر بالمصير إلى امثال أفعالهم)، أى فعل مثلها اقتداء بهم، فلو صدر ذلك منهم أو جاز فعله الناس وظنوه مشروعاً، فلذا منعه منهم، وإن كان صغيرة؛ لأن ذنب العظيم عظيم، وإن قل (واتباع آثارهم وسيرهم مطلقاً)، أى سواء كانت ضرورية أو جبلية كالقيام أو القعود والأكل والشرب، فإننا نتأسى بهم فيه، وإن كان مباحاً؛ لأن الأصل فى أفعالهم أنها حسنة شرعية، فينبغى اتباعهم فى كل ما يصدر منهم؛ لأن الأصل أرجح من الظاهر، وقد اختلف الشافعية فى تبعه، صلى الله تعالى عليه وسلم، فيما علمنا أنه ليس تشريعاً، هل يستحب أم لا، كنومه واضطجاعه بين سنة الفجر وفرضه.

(وجهور الفقهاء على ذلك)، استحباب اتباع آثارهم مطلقاً، إن لم نعلم أنه خصوصية لهم، (من أصحاب مالك والشافعى وأبى حنيفة)، وأصحابه كبار أهل مذهبه، (من غير التزام) قيام (قرينة) تدل على أنه فعله للتشريع والاقتداء به فيه، (بل) يقتدى بفعله (مطلقاً) من غير التزام قرينة المشروعية، (عند بعضهم وإن اختلفوا) بعد القول باتباعه، (فى حكم ذلك)، فذهب الغزالى إلى أنه يستحب اتباعه فى الأمور الجبلية كغيرها، وذهب إليه كثير من الفقهاء والمحدثين، وقال غيرهم: إنه مباح أحسن من غيره، وفى قول ضعيف: إنه واجب.

(وحكى ابن خويز منذاذ) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله، وقيل: أبو بكر تلميذ الأبهري من أئمة المالكية والأصول، وله تصانيف فى مذهبه وعلم الخلاف، إلا أن

أقواله مرجوحة عندهم، كقوله: إن العبيد لا يدخلون في الخطاب، وإن خبر الواحد يوجب العلم، وخويز منذاذ بضم الحاء المعجمة وفتح الواو المخففة وسكون الياء المثناة التحتية وزاء معجمة ساكنة ومكسورة وميم مفتوحة أو مكسورة، وروى بياء موحدة بدلها، ثم نون ساكنة فذالين معجمتين بينهما ألف، وقيل: الأولى مهملة توفى في حدود الأربعمئة، وهو من أهل البصرة كما في التمهيد لابن عبد البر.

(وأبو الفرج) عمر بن محمد بن عمر الليثي المالكي صاحب كتاب الحاوي في فقه مالك، توفى سنة ثلاثين أو إحدى وثلاثين وثلاثمئة، (عن) الإمام (مالك التزام ذلك)، أى اتباع أفعاله وآثاره، (وجوباً)، أى قال: إنه يجب اتباعه، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى كل ما يفعله إذا لم يكن أمراً جبلياً كالأكل والشرب، ولم يعلم أنه من خصوصياته إذا لم يعلم حاله من وجوب أو نذب أو إباحة؛ لأن أفعاله منحصرة فيها؛ لأنه لا يصدر عنه محرم ولا مكروه كما تقدم.

(وهو قول الأبهري)، بفتح الهمزة وسكون الموحدة وفتح الهاء وراء مهملة وياء، نسبة لبلدة عظيمة بين قزوين وزنجان، ولهم أخرى بأصبهان، وهو معرب أبهر. بمعنى ما أرجى، والأبهري من علماء المالكية اثنان أبو بكر محمد بن عبد الله بن صالح، والآخر أبو سعيد عبد الرحمن بن يزيد بن عبد السلام، وليس ابن عبد السلام هذا هو الشافعى، وهذا أيضاً مشهور عندهم، فمحمد الأبهري من علماء المالكية من أهل طليطلة، ويلقب بأبى تمام، وهو المراد هنا.

(وابن القصار) الإمام فى فقه مالك، (وأكبر أصحابنا) من المالكية، (وقول أكثر أهل العراق) من فقهاء المذاهب، (وابن سريج)، بضم السين وفتح الراء المهملتين ومثناة تحتية ساكنة وجيم، وهو أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي الشافعى، حامل لواء المذهب صاحب التصانيف الجليلة، كانوا يفضلونه على جميع أصحاب الشافعى، ويلقب بالباز الأشهب، تولى قضاء شيراز، وتوفى فى جمادى الأولى سنة ست وثلاثمئة، (والأصطخرى)، بكسر الهمزة وفتحها وصاد مهملة ساكنة وطاء مهملة مفتوحة وخاء معجمة ساكنة وراء مهملة يليها ياء للنسبة، نسبة لأصطخر بلدة عظيمة، وهو أبو سعيد الحسن بن أحمد بن زيد بن عيسى، الإمام المشهور عند الشافعية، وكذا تصانيفه، توفى سنة أربع وثمانين وثلاثمئة على أحد الأقوال، وترجمته مفصلة فى الطبقات والميزان وغيرهما.

(وابن خيران من الشافعية)، راجع للثلاثة، وهو علم لمثنى خير، وهو أبو الحسين بن

صالح بن خيران البغدادي، الإمام، الزاهد، الجليل قدره، صاحب التصانيف المفيدة في فقه الشافعي، طلبه الوزير ابن الفرات ليؤليه القضاء، فلم يجبه، فسمر بابه عليه أياماً، فلم يجب، فأفرج عنه، ثم قال: إنما فعلت ذلك به ليعلم أن ما في بلدنا مثله، توفي رحمه الله تعالى سنة عشرين وثلاثمائة، لعشر بقين من ذى الحجة.

(وأكثر الشافعية على أن ذلك)، أى الاتباع له، صلى الله تعالى عليه وسلم، فيما لم يعلم حاله، (ندب)، أى مستحب لا واجب ولا مباح كما مر، وهو المشهور، وبالحق أبو شامة، رحمه الله تعالى، فى نصرتة، (وذهبت طائفة) من العلماء (إلى الإباحة)، أى أنه مباح، وطائفة إلى الوقف، (وقيد بعضهم الاتباع)، أى اتباعه، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى أفعاله وجوباً أو ندباً.

(فيما كان من الأمور الدينية)؛ ليخرج الأمور الجبلية كالأكل والنوم، (وعلم به مقصد القربة)، مصدر ميمى. بمعنى القصد، أى التقرب إلى الله تعالى بالعبادة، وهذا مختار الآمدى وابن الحاجب وأبى شامة، (ومن قال) بأن الأصل فيما لم يعلم من أفعاله، صلى الله تعالى عليه وسلم، (الإباحة لم يقيد). بما قيد به من قال بالندب أو الوجوب بقيد الدينية، وقصد القربة؛ لأن التقييد به ينافى الإباحة، إذ كل ما قصد به القربة من الديانة طاعة، فهو لا يخلو من الوجوب أو الندب، قيل: هذا حكم ما فعله فى نفسه، وبالنسبة إليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، وأما بالنسبة لأمتة، فحكمهم مرتب على حكمه إلا فيما استثنى، فتدبر.

(قال) المستدل على عصمتهم، عليهم الصلاة والسلام، من الصغائر بما مر، (فلو جوزنا عليهم) فعل (الصغائر لم يمكن الاقتداء بهم فى أفعالهم) مطلقاً كما أمرنا به، (إذ ليس كل فعل من أفعاله) كغيره منهم، (يتميز مقصده به)، أى ما قصده (من القربة) بأن يكون واجباً أو مندوباً، (أو) من (الإباحة) مما لا يترتب عليه ثواب ولا عقاب أو مدح أو ذم، (أو) من (الحظر) بالظاء المعجمة، أى المنع شرعاً؛ لكونه محرماً أو مكروهاً أو خلاف الأولى، (أو المعصية) الظاهر عطفه بالواو عطف تفسير، وعلى هذه النسخة ينبغى أن يفسر الحظر بخلاف الأولى والمكروه، وهذا بالحرام.

(ولا يصح) على تقدير جواز الصغائر عليهم، (أن يؤمر المرء بامتنال أمر) من الأمور، فعلة النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، وصدر منه (لعله معصية) وقد أمرنا باتباعه لقوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] ونحوه، فيلزم أن تتبعه فى معصية صدرت منه، وهو باطل، ولما ورد عليه أن الملازمة غير مسلمة؛ لجواز أن تصدر

عنه معصية صغيرة، ولا يتبع فيها؛ لأنه قال لنا: إنها محرمة علينا، إلا أنه يبقى ما لم يصرح بتحريمه ملتبساً علينا، أو يقال: هذا إنما يتم لو قلنا: القول مقدم على الفعل، وليس بمسلم.

كما أشار إليه بقوله: (لا سيما)، تقدم الكلام عليها، وعلى قول: إنها للاستثناء، مع إفادتها أولوية ما بعدها بالحكم، وسى بمعنى مثل، وما موصولة أو زائدة، كما بينه النحاة، وقد قدمناه، (على) قول (من يرى تقديم الفعل على القول إذا تعارض)، وجهل المتأخر منها لدلالته على الجواز المستمر مع كونه أقوى في البيان من حيث أنه يبين به، وقوله: (من الأصوليين)، أى علماء أصول الفقه، وهو بيان لمن بان يفعل فعلاً، قال: إنه حرام ولم يعلم المتأخر منهما حتى يكون ناسخاً له، وقد اختلف فيه فمنهم من قدم الفعل؛ لأنه لا احتمال فيه، وقيل: يعمل بالقول لقوته بالصيغة، وأنه حجة في نفسه، وهو قول الجمهور، وقيل: لا يرجح أحدهما على الآخر إلا بدليل، وعلى الأول يقتضى بأفعالهم مطلقاً، والمعارضة بمعنى المخالفة ومنافاة أحدهما للآخر، وعلى هذا تكون الحجة أقوى.

(ونزيد هذا) الدليل الذى استدل به بعضهم على عصمتهم من الصغائر وعدم جوازها عليهم، ونزيد بنون المضارعة، (حجة)، أى نزيد هذا الدليل بما يزيل الشبهة فى حجته وقوة برهانه، (بأن نقول: من جوز) على الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، وقوع (الصغائر ومن نفاها)، أى قال بعدم جوازها، (عن نبينا، صلى الله تعالى عليه وسلم، مجمعون) ومتفقون فى حقه كغيره من الأنبياء، (على أنه)، أى النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، (لا يقر)، بكسر القاف والبناء للفاعل وفاعله ضمير النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، أى لا يقر غيره إذا رآه، (على) أمر (منكر من قول أو فعل)؛ لأن تقريراته، صلى الله تعالى عليه وسلم، بمنزلة قوله له: ما فعلته جائز، كما قيل: إن السفه إذا لم يمه مأمور.

(وأنه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (متى رأى شيئاً) منهياً عنه يفعل أو يقال، (فسكت)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (عنه، دل على جوازه)، والسكوت رضى وتقدير لوجوب الثناء عليه، (فكيف) تعجب وإنكار شديد، (يكون هذا حاله فى حق غيره) ممن رآه أو سمعه، (ثم يجوز وقوعه منه فى نفسه) بأن يرضى لنفسه مع شرفها وعصمتها ما لا يرضاه لغيره من أتباعه، ولذا عدوا تقريراته، صلى الله تعالى عليه وسلم، من الحديث، كقوله وفعله، ومثل ما رآه وسمعه ما علمه فى عصره ولم ينكره، فإنه يدل على جوازه، أى إباحته كما قرره الأصوليون، إلا أنهم شرطوا فيه شروطاً، منها أن لا يكون بين منعه قبل ذلك، كما لو رأى ذمياً من أهل الجزية فى كنيسة على ما يفعله أهل ملته، وأن

يقدر على إزالة ذلك المنكر، وفيه نظر؛ لأنه مأمور بالأمر وإن خاف مكروهاً وقتالاً، وأن يعلم أن إنكاره يفيد كما قاله بعض المعتزلة، وهذا كما كان يقر بعض المنافقين على نفاقهم أحياناً.

(وعلى هذا المأخذ) الدال على أنهم لا يقرون غيرهم على المعاصي، فضلاً عن أنفسهم، (يجب عصمتهم عن موافقة المكروه كما قيل)، وقد تقدم قريباً؛ لأنه مما نهى الرسول عنه غيره، كيف يتنزل للاتصاف به، كما قيل:

لا تنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

ثم أرفده بدليل عن عدم فعله المكروه بقوله: (وإذا الحظر)، بظاء مشالة بمعنى المنع تحريماً ومكروهاً، وإذ للزمان الماضي أريد بها التعليل هنا، وهو معطوف على قوله: وعلى هذا المأخذ، وفي نسخة: الحضر، بجاء مهملة وضاد معجمة. وقال البرهان: إنه تحريف، وفيه نظر.

(أو الندب)، أى الطلب غير الإيجابى، وضمنه معنى الحث، (على الاقتداء بفعله) كما أمر الله تعالى باتباعه فى آيات كثيرة معلومة، (ينافى الزجر)، أى زجره غيره إذا رآه ارتكب ما لا يرضاه، (والنهي) للغير (عن فعل) الأمر (المكروه)، وفى كلامه هذا حزازة، وتوضيحه مما يشفى الغليل أنه يجب عصمته، صلى الله تعالى عليه وسلم، عن المكروه؛ لما مر من أنه لا يرضاه لغيره، فكيف يتصف به هو من غير مقتض؟ وهذا معنى قوله: وعلى هذا المأخذ... إلى آخره.

ثم بين وجهه بوجه آخر أشار إليه بقوله: وإذا الحظر، أو الحضر كما فى بعض النسخ، هى صحيحة أيضاً كما علمت، أى إذا رأينا النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، فعل فعلاً لم ندر حكمه، فقيل: تمتنع مخالفته، وقيل: يندب اتباعه، وإلى الأول أشار بالحظر، وإلى الثانى بالندب، وعلى كل منهما لا يفعل مكروهاً فاعله مزجور، فتدبر.

(وأيضاً)، أى مما يدل على عصمته، صلى الله تعالى عليه وسلم، عن مواقعة المكروه، (فقد علم من دين الصحابة)، أى من عاداتهم؛ لأن الدين يكون بمعنى العادة، ولو خلى على ظاهره صح. وقوله: (قطعاً)، أى علماً لا شك فيه، (الاقتداء بأفعال النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، كيف توجهت)، أى فى أى جهة من جهات الأفعال المختلفة، (وفى كل فن)، أى فى أى نوع كانت من أمور معاشه وحركاته وتكلمه، وغير ذلك، (كالاقتداء بأقواله) فى أوامره ونواهيه، فلا يفرقون بين قوله وفعله فى الاتباع، فلو فعل مكروهاً لزم اتباعه، وهو لا يصح.

ثم ذكر أموراً تدل على أن فعله كقوله: فقال: (فقد نبذوا)، بمعجمة، أى رموا وطرحوا، والضمير للصحابه الذين كانوا تحتّموا، وهو إشارة لحديث رواه الشيخان، عن ابن عمر، رضى الله تعالى عنهما، (خواتيمهم)، جمع خاتم على لغة، فإن بعضهم يشبع الكسرة كما ورد: الأعمال بخواتيمها، جمع خاتمة، بمعنى آخرها، وهو مطرد عند الكوفيين، وعند غيرهم سماعي، أو جمع خاتام، وهى لغة فيه من عشر لغات فيه، وهذا إشارة إلى حديث هو أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، لما كتب إلى الملوك يدعوهم للإسلام، قيل له: إنهم لا يقرءون كتاباً غير مختوم، فاتخذ له خاتماً من ذهب للختم نقشه: «محمد رسول الله»، ثم أوحى إليه بتحريم خواتم الذهب للرجال دون النساء، فطرحه وهو على المنبر، واتخذ آخر من فضة، (حين نبذ خاتمه)، فهذا منهم اقتداء بفعله، صلى الله تعالى عليه وسلم، كما ذكره، وقيل: إن خاتمه الذهب أهدها له النجاشي، رضى الله تعالى عنه، ومنه علم تحريم التختم بالذهب، وحله بالفضة خلافاً لابن حزم فى حلّهما، وما روى من أن الخاتم الذى نبذه كان من فضة، طعن فى رواته كما فصل فى شروح الصحيحين.

وفى شرح مسلم للقرطبي أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، نهى أن ينقش أحد خاتمه كنقش خاتمه، وأن ينقش أحد على خاتمه اسم محمد، وأن تتختم النساء بالفضة، ورواه النووي.

(و) من اقتدائهم بأفعاله، صلى الله تعالى عليه وسلم، أنهم (خلعوا)، أى الصحابة، (نعاهم) فى الصلاة، (حين خلع)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (نعله) وهو يصلى، رواه أحمد، وأبو داود، والحاكم، عن أبى سعيد الخدرى، رضى الله تعالى عنه، قال: بينا رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، يصلى بأصحابه، إذ خلع نعليه ووضعهما عن يساره، فلما رأوه ألقوا نعالهم، فلما قضى صلاته، قال: «ما حملكم على هذا؟»، قالوا: رأيناك فعلته، فقال: «إن جبريل أخبرنى أن بها قدراً»، ومنه علم أن الصلاة بالنعل إذا علم طهارتها لا تكره، أما حديث: «خالقوا اليهود، فإنهم لا يصلون فى نعالهم وخفافهم»<sup>(١)</sup>، فلا يدل على استحبابه، إلا إذا قصد مخالفة اليهود، فتأمل.

(و) مما يدل على استحباب الاقتداء بأفعاله، صلى الله تعالى عليه وسلم، (احتجاجهم)، أى استدلال الصحابة، رضى الله تعالى عنهم، الوارد فى حديث رواه الشيخان، عن ابن عمر، رضى الله تعالى عنهما، استدلوا به على أنه، يجوز استقبال القبلة

(١) أخرجه أحمد (٤٥١/٢)، وأبو داود (٦٥٢)، والحاكم (٢٦٠/١)، والبيهقى (٤٣٢/٢)، وعبد الرزاق (٢٠٦٩٩)، وابن أبى شيبه (٣٩٠/٧).

واستدبارها بالبول والغائط، أشار إليه بقوله: (برؤية ابن عمر)، رضى الله تعالى عنهما، (إياه)، أى النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، (جالساً لقضاء حاجته)، أى للبراز، وهو يكتفى عنه بقضاء الحاجة تأدباً، (مستقبلاً بيت المقدس)، وهو قبلة الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، قال: رقيت يوماً على بيت حفصة، فرأيتها، صلى الله تعالى عليه وسلم... إلخ، واستدل بفعله هذا على جوازه، ويلزمه لمن كان بالمدينة استدبار الكعبة أيضاً.

وهذا مناف لحديث أبى أيوب عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم: «إذا أتيتم الخلاء، فلا تستقبلوا القبلة ببول ولا غائط، ولكن شرقوا أو غربوا»، فقيل: إنه منسوخ، وجمع بينهما بأنه يكره فى الخلاء بلا ساتر دون العمران، ولا يكره فى البيوت المعدة لذلك، واختلفوا فى علته، فقيل: تعظيمها، أى القبلة، وقيل: لأن الصحراء لا تخلو من مصل، فيراه، والصحيح الأول.

(واحتج غير واحد منهم)، أى ناس كثيرون من الصحابة، (فى غير شيء)، أى فى أشياء كثيرة، (مما يابه)، أى نوعه (العبادة)، أى مما يتعبد به، (أو العادة)، أى ما اعتادوا عليه، (بقوله:)، أى ابن عمر، رضى الله تعالى عنهما، (رأيت رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، يفعله)، ومثله كثير، كما قيل لابن عمر: رأيناك تلبس النعال السبتية وتصبغ بالصففر، فقال: رأيت رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، يفعله.

(و) قوله: (قال)، صلى الله تعالى عليه وسلم: (هلا أخبرتيها أنى أقبل وأنا صائم)، إشارة إلى حديث فى الموطأ، عن عطاء بن يسار، أن رجلاً قبل امرأته وهو صائم فى رمضان، فخاف وأرسل امرأته تسأل أمهات المؤمنين، فسألت أم سلمة، فقالت: إن رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، فعله، فأنته فأخبرته بما قالت، فقال: لسنا كرسول الله، فأنتها وأخبرتها بما قال زوجها، فوجدت عندها رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، فقال: «ما لهذه المرأة؟»، فأخبرته أم سلمة، فقال رسول الله: «ألا أخبرتيها أنى أفعل ذلك؟»، فقالت أم سلمة: قد أخبرتها، فذهبت إلى زوجها، فأخبرته، فزاده ذلك بشراً... إلى آخره، فقال: «إنى لأتقاكم لله وأعلمكم بمحدوده»<sup>(١)</sup>.

(فقال عائشة)، رضى الله عنها، لما سئلت، عن تقبيل الصائم زوجته (محتجة)؛ لجواز وعدم إفساده الصوم: (كنت أفعله)، أى تقبيل الصائم، (أنا ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم و غضب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على الرجل الصحابى (الذى أخبر بمثل هذا عنه)، أى أخبرته زوجته بما أفنته به بعض أمهات المؤمنين، كما تقدم فى

(١) أخرجه البخارى (٤/١٨٣)، ومالك فى الموطأ (٢٩١)، وابن عبد البر فى التمهيد (٥/١٠٧).



حديث الموطأ، (فقال) الصحابي المخبر بذلك: (يحل الله لرسوله ما يشاء)، فيجوز أن يكون هذا من خصائصه، صلى الله تعالى عليه وسلم، فلا يقاس أمر غيره عليه، وإنما غضب لعلمه بأنه أجيب عن هذا، ولو كان هذا من خواصه لم يرضه، (فقال: والله إني لأخشاكم لله)، أى أعظم منكم خوفاً لله، (وأعلمكم بحدوده)، أى بما حده الله ومنعه من أمور الدين المحرمة عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، وعلى أمته، كما قال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وقبله الصائم لا تبطل صومه، وفيها خلاف، فقل: مكروهة، وقيل: مباحة، وقيل: يفرق بين الشاب الذى لا يملك شهوته، والشيخ الذى يملكها، كما فصله الفقهاء، وهذا كله يدل على اقتدائهم بأفعاله، صلى الله تعالى عليه وسلم، فكيف يفعل مكروهاً كما تقدم.

(والآثار) المروية (فى هذا)، أى فى اقتداء الصحابة، رضى الله تعالى عنهم، بأفعاله (أعظم)، أى أكثر (من أن نخطب بها)، أى أكثر من أن تعد وتحصى، (لكنه) مع كثرتها وشهرتها، (يعلم من مجموعها على القطع اتباعهم أفعاله واقتداؤهم بها)، أى بأفعاله، عليه الصلاة والسلام، (ولو جوزوا عليه المخالفة) لما هو مشروع واجباً ومستحباً، (فى شيء منها)، أى فى بعض منها، بمواقعة أمر مكروه ونحوه، (لما اتسق)، أى انتظم واطرد، (هذا) أى اتباعهم أفعاله كلها لجواز كون بعضها منهياً عنه لا يقتدى به، ولما بفتح اللام والميم المخففة، أى لو قلنا بجواز مخالفة أمر الله فى شيء من أفعاله مما اعتاد الصحابة اتباعه فيها.

(ولنقل عنهم)، أى نقل عن الصحابة مخالفة أفعاله أحياناً، (وظهر بحسبهم عن ذلك)، أى فتنشوا أفعاله ليقصدوا ببعضها ويتركوا بعضاً منها أحياناً، (ولما)، بالتخفيف (أنكر)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (على الآخر قوله: يحل الله لرسوله ما يشاء كما تقدم، وأن رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، غضب لقوله: وقال: «أنا أخشاكم لله وأعلمكم بحدوده»، (واعذاره بما ذكرناه)، فهذا كله يدل على أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، لا يفعل مكروهاً.

(وأما) صدور (المباحات) من الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، والمباح ما يجوز فعله وتركه من غير ترجيح لجانب؛ لتوسعهم فيه، مأخوذ من باحة الدار، أى عرصتها، وهو حكم شرعى على الأصح، (فجائز وقوعها منهم)، أى من الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، (إذ ليس فيها قدح)، أى نقص ودم حتى تمتنع عليهم، (بل هى مأذون فيها).

أى لهم إذ لا ضير فيها، (وأيدى غيرهم مسلطة عليها)، أى هم كغيرهم من المكلفين لهم فعلها والاتصاف بها من غير حرج عليهم فى فعلها، والتصرف فيها، فاليد مجاز عن الكسب والتصرف، لأنها آلة الفعل غالباً؛ لقوله: ﴿يَدِ الْمَلِكِ﴾ [الملك: ١]، أى له وبقبضته التصرف فيها.

(إلا أنهم بما خصوا به من رفيع المنزلة، وبما شرحت له) بالبناء للمفعول، أى بسبب أن الله تعالى شرح، (صدورهم من أنوار المعرفة)، وفى نسخة: أنواع، (واصطفوا به)، أى من اختيار الله تعالى وتقريبه، (من تعلق الهمم بالله)، أى هممهم وعزمهم الصادق تعلقه بالله، (و) بأمور (الدار الآخرة)، أى بما هو وسيلة لها، (لا يأخذون)، أى لا يتناولون (من المباحات إلا الضرورات)، أى ما يضطرون إليه من ضرورة البشرية، كل ما به قوام البدن من الأكل والشرب، (بما يتقوون به على سلوك طريقهم)، من تبليغ أمانة ربهم، وما ينفع فى المعاش والمعاد، (وصلاح دينهم) مما يعين على العبادة، ويصلح أمورها، كلباس المصلى الساتر له، (وضرورة دنياهم) مما لا بد منه.

(وما أخذ على هذه السبيل) من كل أمر ضرورى، وما موصولة مبتدأ خبره (التحق طاعة) منصوب بنزع الخافض، (وصار قرية)، أى أمراً يقترب به إلى الله تعالى، أى الأمور المباحة كالأكل والمشرب والملبس إذا أخذ منه مقدار الكفاية وما لا بد منه للتقوى على السلوك للآخرة صار عبادة يثاب عليها، وهو ظاهر، فالمباح بالنظر لذاته، ومن حيث هو لا ثواب فيه ولا عقاب إما بالنظر لما يقارنه فإنه يصير عبادة والأعمال بالنيات، وقد يحصل بالمباح ترك محرم فيصير واجباً.

وما نقل عن بعض المعتزلة من أن كل مباح واجب؛ لأنه ترك محرم، رده الإمام وهو ظاهر البطلان، (كما بينا منه)، أى من المباح الذى يصير قرية، (أول الكتاب طرفاً) مقداراً قليلاً، (فى خصال نبينا، صلى الله تعالى عليه وسلم) كما تقدم، (فبان لك) مما ذكر من أنهم إنما يأتون من المباح بمقدار الضرورة، وأنه بالنسبة لقصدهم يصير عبادة يثاب عليها، (عظيم فضل الله على نبينا وعلى سائر الأنبياء)، عليهم الصلاة والسلام، بإنعامه عليهم بما وهبهم من الصفات الحميدة كالقناعة فى أمور الدنيا، وعدم الشره والتنزل لتعاطيها من غير حاجة، ثم توفيقهم؛ لأن ينوون بها التقوى على عبادة الله، فجميع أمورهم عبادة وطاعة، فقلوه: على نبينا... إلخ، متعلق بفضل.

ثم بين وجه ذلك بقوله: (بأن جعل أفعالهم) كلها (قربات وطاعات)، إذا قصد منها التقوى على العبادة كما بيناه، (بعيدة) بسبب ما ذكر، (عن وجه المخالفة)، وجه بمعنى

الجهة والجانب، أى بعدت بما ذكر عن مخالفة الطاعة أو مخالفة أمر الله بمواقعة مكروهه، (ورسم المعصية)، بالراء المهملة، أى علامتها وأثرها، أو بالواو بمعنى السمة والعلامة أيضاً، والكل ظاهر، وما تقدم إلى هنا مطلق من غير تقييد، ومقيد بما بعد النبوة لقوله.

\* \* \*

### (فصل وقد اختلف فى عصمتهم من المعاصى قبل النبوة)

ومجىء الوحى لهم، عليهم الصلاة والسلام، (فمنعها قوم وجوزها آخرون، والصحيح إن شاء الله) أتى به للتبرك، (تنزيههم من كل عيب وعصمتهم من كل ما يوجب الريب)، وهو فى الأصل الشك والشبهة، وهو غير مناسب هنا، فكأنه أريد به ما يحيط مقدارهم؛ لأن شأن النبوة الشرف والعلو، فإذا ظهر خلافه ارتاب من عرفهم فى نبوتهم وحصلت له شبهة فيهم، (فكيف)، إنكار وتعجب، أى لا يتأتى ما ذكر.

(والمسألة)، أى وقوع الذنب منهم قبل النبوة، (تصورها كالممتنع، فإن المعاصى والنواهى إنما تكون بعد تقرر الشرع)، يعنى أن الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، قبل النبوة معصومون، إذا قلنا: أنهم غير مكلفين بشرع من قبلهم، وقلنا: إن العقل لا حكم له فى تحسين أمر ولا تقييحه كما هو الحق عند الأشاعرة وأهل السنة، خلافاً للمعتزلة القائلين بأنه يجب الإيمان بالله قبل الشرع، ولبعض الماتريدية القائلين بأن الإيمان بالله وتوحيده واجب عقلاً دون غيره؛ لئلا يلزم الدور كما تقرر فى أصول الدين.

وما قاله المصنف جار على المذهبين؛ لأن مراده بالمعاصى غير الكفر، ولما كان الله لم يرسل إلى خلقه إلا من هو أعقل أهل زمانه، وأقواهم فطرة، وأحسنهم خلقاً وخلقاً، كانوا معصومين قبل النبوة وبعدها، ولم يقع ذلك منهم أصلاً، وإن اختلف فى جوازه عقلاً، فعلى منعه لا يبقى شىء، وعند من جوزه قبل البعثة كالباقلانى، وإن لم يقل بوقوعه كذلك، فالكل متفقون على أن الله لم يبعث فاسقاً، ولا معروفاً بالظلم والفجور وعدم الإنصاف، ولم يبعث إلا تقياً، ذكياً، محبوباً للقلوب، مهيباً فى عيونهم، له وقع عند كل أحد، وهذا بالنسبة للمعاصى التى حدثت بعد نبوتهم وتشريعهم معلوم ضرورة، وإنما الكلام فيما تقرر قبل ذلك.

(وقد اختلف الناس فى حال نبينا، صلى الله تعالى عليه وسلم، قبل أن يوحى إليه، هل كان متبعاً لشرع قبله أم لا؟)، قيل: صوابه أو لا؛ لأن أم لا تعادل هل، وفيه نظر، (فقال جماعة: لم يكن متبعاً لشرع من الشرائع، (وهذا قول الجمهور، فالمعاصى على هذا القول) القائل بأنه لم يتبع شرع من قبله (غير موجودة)، فلم تصدر منه، بل لم تجوز عليه، (ولا

معتبرة في حقه)، أى لم يكلف بها، ولم يؤخذ بها (حينئذ) إذا قلنا: إنه لم يتبعها ولم يكلف بها، (إذ الأحكام الشرعية إنما تتعلق بالأوامر)، تقدم الكلام عليها مراراً، وأنها جمع أمر أو أمور أو أمرة، (والنواهي) من حيث الوجوب والحرمة والكرهية والندب ونحو ذلك، (وتقرر الشريعة)، أى تحققها وظهورها، ولم تكن بعد وجوده وقبل بعثته شريعة مقررة في زمن الفترة حتى يتبعها، (ثم اختلف حجج القائلين بهذه المقالة)، الذين ارتضوها مذهباً لهم، (عليها) متعلق بحجج باعتبار ما فيه من معنى الاستدلال.

(فذهب سيف السنة)، أى عالمها الذى يقيم الأدلة لنصرة طريقتهم استعار له السيف؛ لأنه يقطع الجدال كما يقطع السيف الأبطال، والسنة ما ثبت عن النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، (ومقتدى فرق الأمة) تعريفها للعهد، أى أمة محمد، صلى الله تعالى عليه وسلم، وفي نسخة: الأئمة (القاضى أبو بكر) محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم الباقلانى، صاحب التآليف الجليلة وحامل لواء أهل السنة، الثقة الذى يضرب المثل بسعة علمه وشدة ذكائه، وانتهى له النظر فى الأصلين على أصل الأشعرى، وأرسل إلى ملك الروم، وناظر أحبارهم فى قصة غريبة له، وتوفى فى ذى القعدة سنة ثلاث وأربعمائة، وكانت له جنازة لم ير مثلها، وإنما مدحه، وإن كان حقيقاً بذلك إشارة إلى ترجيح هذا المذهب، وأنه لا ينبغي العدول عنه، وهو أيضاً على مذهبه؛ لأنه مالكى لا شافعى، كما قد يتوهم من أشعريته، (إلى أن طريق العلم بذلك)، أى اتباعه، صلى الله تعالى عليه وسلم، لشرع نبي قبل نبوته، (النقل)؛ لأنه لا يعلم بالعقل، (وموارد الخبر من طريق السمع)، أى يعلم من خبر يرد ونقل يصل من طريق السمع، (وحجته أنه لو كان ذلك لنقل) إلينا تعبد به، (ولما أمكن كتمه وسره) فى العادة التى جرت بين الناس فى مثله من أن من تعبد بشرع يظهره وينقله من اطلع عليه نقلاً مستفيضاً لا يخفى، (إذ كان) نقله وعدم كتمانها (من مهم أمره)، أى تعبد به بشرع غيره مهم عظيم عند أهل ذلك الدين.

(وأولى)، أى أحق (ما اهتبل به)، بهاء وتاء مثناة فوقية وموحدة، مبنى للمجهول، من الاهتبال، وهو شدة الاعتناء، فهو عندهم (من سيرته) وصفاته المأثورة، (والفخر به أهل تلك الشريعة)؛ لأن هذا النبي العظيم كان من أهل ملتهم، وفيه شرف لهم، (ولاحتجوا به عليه)، أى استدل أهل تلك الشريعة بكونه، عليه الصلاة والسلام، كان على شريعتهم، إذ كان قبل نبوته تابعاً لشرعهم ودينهم، فيقولون إذ دعاهم لاتباعه: أما كنت على ديننا؟ فلم تنهانا عنه الآن وتأمرونا بترك ما كنت توافقنا فيه؟ (ولم يؤثر)، أى لم ينقل، (شيء من ذلك)، أى احتجاجهم عليه، ولا نقل أحد أنه، صلى الله تعالى عليه

وسلم، كان متعبداً بشرع أحد ممن كان قبله.

(جملة)، أى بالكلية أصلاً، وكثيراً ما يستعمله بمعنى كافة وعامة، وكما اختلفوا فى أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، قبل البعثة هل كان على شريعة من قبله أم لا؟ اختلفوا بعد البعثة هل كان يتبع شرع من قبله فيما لم يوح إليه فيه شيء ولم ينسخ وقد قيل أن هذا معلوم بالطريق الأولى كما فصل فى كتب الأصول.

(وذهبت طائفة إلى امتناع ذلك)، أى تعبه بشرع من قبله، (عقلاً)، أى بدليل عقلى لا دخل للنقل فيه، (قالوا:)، أى المدعون للامتناع العقلى (لأنه يبعد أن يكون متبوعاً) مقتدى به فيما شرعه الله له وأمره بدعوة الناس له، (من) كان قبل صيرورته متبوعاً مبعوعاً لغيره، (عرف تابعاً) لشرع غيره متعبداً به قبل بعثته على هذا القول.

(وهذا) القول بامتناعه عقلاً مبنى (على التحسين والتقييح)، وفى نسخة: وبنوا... إلخ، أى على القول بأن حسن الشيء وقبحه يعرف ويثبت به، وهو قول المعتزلة، فالتحسين والتقييح العقليان عبارة عن تعلق المدح والذم عاجلاً والثواب والعقاب آجلاً، وهو محل النزاع فى هذه المسألة المشهورة فى الأصولين، وأهل السنة يقولون: لا يعرف حسن أمراً وقبحه إلا من جهة الشرع ولا دخل للعقل فيه، (وهى طريقة)، أى مذهب (غير سديدة)، أى غير صحيحة، (واستناد ذلك)، أى الاستدلال عليه (إلى النقل) عن الآثار، وعن أهل الشرع، (كما تقدم للقاضى أبى بكر) الباقلانى قريباً، (أولى وأظهر)، وهو القول الصحيح المعول عليه.

(وقالت) طائفة (أخرى بالوقف)، أى بالتوقيف من غير تعيين لطرف، (فى أمره، عليه الصلاة والسلام)، فقالوا: لا نعلم حاله قبل البعث، هل كان على شريعة من الشرائع السابقة أم لا؟ (وترك قطع الحكم عليه بشيء فى ذلك)، الحال المتعلق بعبادته، وما كان عليه قبل بعثته، (إذ لم يحل أحد الوجهين منها العقل)، أى لم يعده محالاً لتساويهما عنده فى الإمكان، (ولا استبان) وظهر واتضح، (فى أحدهما)، أى أحد الوجهين، (طريق النقل)، بأن ينقل ما يعينه عمن يوثق به، (وهو مذهب أبى المعالى) عبد الملك الجوينى المعروف بإمام الحرمين شيخ الإمام الغزالى، وعليه عهدة مذهب الإمام الشافعى، وهو أظهر من أن يخفى.

(وقالت فرقة ثالثة: إنه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (كان عاملاً) فى أموره وعبادته، (بشرع من قبله) من الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، (ثم اختلفوا)، بعد القول بأنه على شريعة منها، (هل يتعين ذلك الشرع) بتعيين صاحبه وأحكامه، (أم لا؟)، فيقال: كان

على شرع لم يعلمه، (فوقف بعضهم عن تعيينه وأحجم)، بحاء مهملة وجيم، بمعنى تأخر ونكص فهمه، ولم يجسر عليه؛ لعدم دليل قام عنده على تعيينه، (وجسر بعضهم)، أى تجرأ وأقدم، (على التعيين وصمم)، أى جزم وأقدم بلا تردد فيه.

(ثم اختلفت هذه) الفرقة (المعينة فيمن كان يتبع) شريعته من الرسل، عليهم الصلاة والسلام، الذين تقدموه، (فقيل:) هو (نوح)؛ لأنه أول الرسل أصحاب الدعوة العامة فى الجملة، كما فى البخارى، (وقيل: إبراهيم)؛ لأنه أفضل الرسل غيره بالاتفاق وأبو الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، (وقيل: موسى)؛ لأن كتابه أجل الكتب قبل القرآن، (وقيل: عيسى)؛ لأنه أقرب الرسل زماناً إليه، عليه الصلاة والسلام، (فهذه جملة المذاهب) المنقولة (فى هذه المسألة، والأظهر)، الأقوى دليلاً، (فيها ما ذهب إليه القاضى أبو بكر) الباقلانى، وهو القول الأول لما تقدم.

(وأبعدها مذاهب المعينين)، كما تقدم؛ لأنه لم ينقل، ومثله لا يخفى، (إذ لو كان شيء من ذلك)، أى اتباعه بشرع معين، (لنقل، كما قدمناه)، لكنه لم ينقل، فدل على عدمه، (ولم يخف جملة)، أى لم يستر عن أحد من جميع الناس، (ولا حجة لهم فى أن عيسى)، عليه الصلاة والسلام، (آخر الأنبياء)، فهو أقربهم إليه، ولا نبى بينهما، فهو أولى الرسل به كما ذهب إليه بعضهم، (فلزمت شريعته من جاء بعدها)؛ لأنه المتبادر بحسب بادئ الرأى قبل التأمل فيه، فإذا تأمل عرف أن شريعته لا تلزم من جاء بعده؛ لأنه إنما يلزم ذلك لو عمت دعوته غير بنى إسرائيل من العرب.

(إذ لم يثبت عموم دعوة عيسى) صلى الله تعالى عليه وسلم (بل الصحيح أنه لم يكن لنبي) من الأنبياء (دعوة عامة)؛ لجميع بنى آدم، (إلا لنبينا) محمد، صلى الله تعالى عليه وسلم، فإنها عمت جميع بنى آدم، بل جميع المخلوقات من الجن والإنس كما تقدم، ومن قبله أخذ عليهم الميثاق أن من أدركه يؤمن به، وقوله: بل الصحيح، إشارة إلى أنه قيل بعموم بعض من قبله، كآدم ونوح، عليهما الصلاة والسلام؛ لقوله: ﴿لَقَوْلِهِ: ﴿لَقَدْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦]، إذ لو لم يرسل لهم ما استحقوا الهلاك بمخالفتهم، وهذا إن سلم، فهو عموم نسبى لا حقيقى كما لنبينا، صلى الله تعالى عليه وسلم.

(ولا حجة أيضاً) كما لا حجة لما قبله (للآخرين) القائلين باتباعه لشريعة إبراهيم، عليه الصلاة والسلام، (فى قوله تعالى: ﴿أَن آتَيْعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾) [النحل: ١٢٣]، أى مستقيماً، والملة الشريعة والدين، وكانت العرب تقول لمن اتبع إبراهيم أنه حنيفى، وإنما لم يكن فيه حجة؛ لأن هذا الأمر بعدما أوحى إليه، صلى الله تعالى عليه وسلم،

والكلام فيما قبل البعثة، وإنما أمر باتباعه في التوحيد وإقامة الحجة برفق على من خالفه، لا في شريعته المتعلقة بالعبادة، وهذا لا يدل على مدعاه ولا على تفضيل إبراهيم؛ لأن الأفضل قد يتبع الفاضل فيما عرف من هديه وخلقه.

(ولا) حجة (للاخرين) القائلين بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان على شريعة نوح، عليه الصلاة والسلام، (في قوله: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾) [الشورى: ١٣] الآية، فلا حجة فيها؛ لأنه فسر به بقوله: ﴿أَنَّهُ أَفِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا﴾ [الشورى: ١٣]، فهذا أمر بخصوص بإقامة أمر دينهم باتفاق كلمتهم لها بتفاصيل شرع عملي.

ثم أشار لوجه آخر بقوله: (فحمل) بصيغة المصدر، وفي بعض النسخ، فمحمل بميم، وفي أخرى، فيحمل مضارع، (هذه الآية) التي احتجوا بها، إنما هو (على اتباعهم في التوحيد)، أى الإيمان بالله وحده وما يتعلق بالعقائد الحققة مما يشترك فيه جميع الأنبياء، وليس الكلام في هذا، إنما الكلام فيما تعبد به، صلى الله تعالى عليه وسلم، من الأعمال الصالحة، فليس المراد بالاتباع التقليد فيما ذكر، وهو محل الخلاف الذى نحن فيه، (كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَفْتِدَةٌ﴾ [الأنعام: ٩٠]، فالمراد بهداهم ما اتفقوا عليه من التوحيد دون فروع الشرائع، فإنه لا يضاف للكل.

وقد قال الله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمَنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، فلا دليل فيما ذكر يثبت مدعاهم، (وقد سمي الله فيهم)، أى ذكر الله في جملة الأنبياء المذكورين في هذه الآية في سورة الأنعام المشار إليهم بقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ﴾ [إلخ، (من لم يبعث)، أى نبياً لم يرسل بشريعة مخصوصة وأمر بدعوة الناس لها، (ولم يكن له شريعة) جديدة، (تخصه، كيوسف بن يعقوب على قول من يقول: إنه) نبي، لكنه (ليس برسول) له شريعة أمر بتبليغها ودعوة الخلق إليها، فاتفق العلماء على أن يوسف نبي، والجمهور أيضاً على أنه رسول؛ لقوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [غافر: ٣٤]، وأنه يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، الكريم ابن الكريم ابن الكريم.

قال ابن جريج: بعثه الله رسولاً إلى القبط، وقيل: إنه لم يكن رسولاً له شرع، وإنما كان على شريعة أبيه يعقوب أو على ملة إبراهيم، ويوسف المذكور في الآية هو غير يوسف بن يعقوب بن إبراهيم، وهو نبي آخر أرسل لبنى إسرائيل، فأقام فيهم اثني عشر سنة يدعوهم، وفرعون يوسف، قيل: إنه فرعون موسى، أطال الله عمره حتى ملك في زمن موسى، عليه الصلاة والسلام.

(وقد سمي الله جماعة منهم)، أى من الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، (فى هذه الآية)، بسرد أسمائهم على التوالى، ثم أمره، صلى الله تعالى عليه وسلم، باتباعهم، بقوله: ﴿فِيهِدْنَهُمْ أَقْدَةَ﴾ [الأنعام: ٩٠]، (وشرائعهم مختلفة لا يمكن الجمع بينها)، حتى يؤمر باتباعهم جميعاً فى فروع الشرائع العملية التعبدية، فلا يصح الاستدلال بها على ذلك، (فدل) اختلاف أحكام تلك الشرائع المأمور بالافتداء بها، على (أن المراد ما اجتمعوا عليه من التوحيد وعبادة الله تعالى) القلبية، التى لم يقع فيها اختلاف ونحوه من أصول الدين.

(وبعد هذا)، القول بأن المراد ما اتفقوا عليه من العقائد، (فهل يلزم من قال بمنع الاتباع)، أى اتباع نبينا، صلى الله تعالى عليه وسلم، لشرع من الشرائع من قبله، (هذا القول)، أى من يقول بهذا القول، أى منع اتباع شريعة من الشرائع السالفة، (فى سائر الأنبياء غير نبينا)، صلى الله تعالى عليه وسلم، فيقول: يتمتع اتباعهم لشرع غيرهم كما امتنع ذلك فى حق نبينا، صلى الله تعالى عليه وسلم، (أو يخالفون بينهم)، أى بين نبينا، صلى الله تعالى عليه وسلم، وبين غيره من الأنبياء، عليهم السلام، فيقول: إن نبينا لشرف قدره لا يتبع فى عبادته شريعة غيره، وغيره يتبع من قبله.

(أما من منع الاتباع عقلاً)، أى قال: إنه أمر اقتضاه الدليل العقلى، (فيطرد أصله)، أى دليله أو أمره الذى قرره، ودليله يطرد (فى كل رسول)؛ لأن الإحالة التى اقتضاها العقل من حيث هو لا يختلف فى رسول دون غيره، (بلا مريّة)، بكسر الميم وضمها، بمعنى شك وشبهة؛ لأن الأمر العقلى لا يختلف باعتبار الأديان والأعصار، ومريّة براء مهملة، وفى نسخة: مزية بزاء معجمة، أى تفاضل بينهم والمآل واحد.

(وأما من مال إلى الاستدلال، والقول بظاهر (النقل)، أى قال: إنه لم ينقل لنا أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، تعبد بشرع من قبله، ولو نقل صح؛ لأنه أمر سماعى لا عقلى صرف، كما ذهب إليه الباقلانى، رحمه الله، (فأيتما) بمشنة فوقية بعد التحتية، ولو قرئ بالنون صح أيضاً، (تصور له وتقرر)، بالبناء للفاعل أو للمفعول، أى حيث أنه لا مقتضى للعقل، ولا دخل فيه، فأى شىء نقل من منع أو جواز، (اتبعه)، ولم يخالفه، ولا داعى للخلاف فيه، (ومن قال بالوقف)، من غير جزم بتعيين أحد الطرفين، (فعلى أصله)، أى على مذهبه فى عدم التعيين فى غيرهما؛ لتساويهما فيما ذكر، إذ لا فارق.

(ومن قال بوجوب الاتباع) لغيره؛ لأنه أمر دينى لا دخل للرأى فيه، (لمن قبله) من الرسل، عليهم الصلاة والسلام، (يلتزمه)، أى القول بالوجوب على غيره لازم له أيضاً،



(بمساق حجته)، أى بسبب ما اقتضاه مساق حجته، ودليله وإجرائه (فى كل شىء) لاطراده وصدقه عليه، قيل: وهذا فى غير النبى الذى بعث تحت دعوة كهارون وموسى، عليهما الصلاة والسلام، فتدبر، وقد وقع لبعضهم هنا كلام تركه خير منه، والله تعالى أعلم.

\* \* \*

### (فصل)

(هذا) أى ما تقدم من العصمة قبل (حكم ما تكون المخالفة فيه من الأعمال عن قصد)، أى تعمداً، والمراد مخالفة الشرع، (وهو)، أى العمل الذى خولف به عن قصد، (ما يسمى)، عرفاً وشرعاً، (معصية)؛ لأنه عصى الله به، (ويدخل تحت التكليف)، أى ما خولف فيه الشارع قصدًا هو من جنس ما كلف الله به عباده بحكم والحكم هو خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين من الأحكام الخمسة، وفى عبارته تسمح؛ لأن المندرج تحت التكليف ليس هو المعصية، بل تركها.

(وأما ما يكون) من الأعمال المخالفة لأمر الشرع، (بغير قصد وتعمد، كالسهو)، وهو الذهول وغيبة ما عمله عن القوة الحافظة، بحيث يتنبه بأدنى تنبه لبقائه فى المدركة، (والنسيان)، وهو ذهول عما لم يبق صورته فى القوة المدركة والحافظة، ويحتاج فى حصوله لسبب جديد، وهذا هو الفرق بين السهو والنسيان على ما قيل، وقد تقدم طرف منه، (فى الوظائف الشرعية)، الوظائف: جمع وظيفة، وهو ما وظف وعين من الأعمال الموقته، كالصلاة، والصوم، والحج، ونحوه من العبادات، بخلاف السهو والنسيان.

(مما تقرر الشرع بعدم تعلق الخطاب به)، وفسر عدم تعلق الخطاب به بقوله: (وترك المؤاخذة عليه)، المؤاخذة بالهزمة وبالواو، مفاعلة من الأخذ، والمراد به العقاب أو العتاب، وغير المكلف أنواع، وهو: المجنون، والمغمى عليه، والنائم، والساهى، والناسى، ومن لم يبلغه الخطاب من الجهلة والمخطئ<sup>(١)</sup>، وقد تقدم الكلام على السهو والنسيان، والغفلة قريبة من السهو، وقد يرد السهو والنسيان بمعنى، ومنه السكران، وإن جرى عليه حكم العمد تغليظاً عليه، كما قاله النووى وكذا المكره والمملأ، وفى الحديث: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»<sup>(٢)</sup>.

(١) كذا بالأصل، ولعلها المخطئين.

(٢) تقدم تخريجه.

(فأحوال الأنبياء في ترك المؤاخذة به وكونه ليس بمعصية لهم مع أمهم سواء)، أى هم وأممهم مستوون في عدم المؤاخذة به؛ لأنهم لم يكلفوا به لا قبل الشرع ولا بعده، (ثم ذلك) الذى لم يؤاخذ به من السهو والنسيان، (على نوعين)، أحدهما: (ما طريقه البلاغ)، أى نوع منهما وقع فيما أمر بتبليغه لمن أرسل إليه.

(وتقرير الشرع)، أى ما يقرره الشارع ليعمل به، (وتعلق الأحكام) به أمراً ونهياً، (وتعليم الأمة بالفعل)، أى ما علمته الرسل، عليهم الصلاة والسلام، لأممهم من الأفعال الشرعية، (وأخذهم)، أى تكليفهم ومؤاخذتهم، (باتباعهم فيه)، أى بسبب الاتباع وعدمه، (وما هو خارج عن هذا)، أى ما خرج عن طريقة البلاغ لعدم صدقه عليه واندراجه تحت كلمته، (بما يختص بنفسه)، دون أمته مما يجب أو يمتنع ونحوه مما يختص بالرسل أنفسهم.

(أما) النوع (الأول)، وهو ما طريقه البلاغ ونحوه، (فحكمه عند جماعة من العلماء حكم السهو في القول في هذا الباب)، أى باب العصمة وحكمها، (وقد ذكرنا) قبل هذا (الاتفاق على امتناع ذلك)، أى امتناع المخالفة في القول، (في حق النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، وعصمته) بحفظه (من جوازه عليه) فضلاً عن وقوعه منه، (قصداً أو سهواً) ونسياناً لعلمه بالطريق الأولى، (فكذلك)، أى كما قالوا في الأقوال البلاغية.

(قالوا في الأفعال في هذا الباب) المذكور: (لا يجوز طروء) بتشديد الواو، أو بالهمزة بعد واو ساكنة، كما مر كحدوث لفظاً، أى وزناً ومعنى، وفى نسخة: طرد بدال مهملة، بزنة ضرب، أى اطراد، (المخالفة فيها لا عمداً ولا سهواً؛ لأنها)، أى الأفعال، (بمعنى القول من جهة التبليغ والأداء، وطرء)، ضبطه كالذى قبله، (هذه العوارض عليها)، أى على أفعاله، صلى الله تعالى عليه وسلم، (يوجب التشكيك)، أى يستلزم وقوع الشك في بقية أفعاله، هل فعلها بوحى من الله، أو مخالفة للوحى، أو سهواً؟.

(و) يوجب أيضاً (تسبب المطاعن)، الطعن القدح بما يورث نقصاً في أفعاله، صلى الله تعالى عليه وسلم، ولما ورد عليه أن وقوع السهو منه فى أفعاله، صلى الله تعالى عليه وسلم، مما ثبت فى أحاديث صحيحة، لا يمكن إنكارها، فكيف يسوى بينهما فى الانتفاء؟ أشار إلى الجواب عنه بقوله: (واعتذروا عن أحاديث السهو) الثابتة فى صلاحه، صلى الله تعالى عليه وسلم، (بتوجيهات يذكرها بعد هذا)، كما سيأتى عن قريب.

(وإلى هذا) المذهب فى امتناع المخالفة ووقوعها عمداً أو سهواً، (مال) الإمام (أبو إسحاق) الإسفرائنى، أى رجحه على خلافه وذهب إلى اعتقاده، (وذهب الأكثر من

الفقهاء والمتكلمين إلى أن المخالفة في الأفعال البلاغية) التي أمروا بتبليغها لأممهم، (والأحكام الشرعية) علمية وعملية، (سهوًا وعن غير قصد منه)، أى من النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، نسيانًا أو غلطًا، فهو من عطف العام على الخاص وسهوًا تمييز أو حال، (جائز عليه)، أى على النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم؛ لأنه أمر معفو عنه غير مؤاخذ به، (كما تقرر في أحاديث السهو في الصلاة) الثابت في الصحيحين وغيرهما كما مر آنفًا.

(وفرقوا) بالتشديد والتخفيف، أى ذكروا فرقًا (بين) جواز وقوع (ذلك) في الأفعال (وبين الأقوال البلاغية)، إذ منعوا المخالفة فيها عمدًا وسهوًا، (لقيام المعجزة)، أى لدلالة معجزة كل نبي من الأنبياء التي تحدى بها، (على الصدق)، أى صدقه، (في القول)، أى فيما يقوله ويبلغه عن ربه، (ومخالفة ذلك)، أى مخالفة الصدق في القول سهوًا من غير قصد، (تناقضها)، أى تناقض معجزته وتنافيها، فلا تجتمع المعجزة وعدم صدقه فيما يبلغه عن ربه لأمته؛ لأن إجراء الله المعجزة على يده فى قوة قوله: إنه صادق فيما يبلغكم عنى ودلائها على ذلك دلالة التزامية فى قوة المطابقة، كما تقرر فى علم الكلام، فلا فرق مثل الصبح ظاهر.

(وأما السهو فى الأفعال فغير مناقض لها)، أى للمعجزة، (ولا قادح فى النبوة)، أى لا يضرها بوجه من الوجوه لعدم منافاته لها، (بل غلطات الفعل)، أى وقوع الغلط فى الأفعال، (وغفلات القلب)، عما يفعله حتى يصدر عنه ما لم يرد، (من سمات البشر)، أى من صفاتهم اللازمة لهم حتى لا يخلو عنها إنسان كما قيل:

وإنما سمى إنساناً لنسيانه وأول ناس أول الناس

(كما قال، صلى الله تعالى عليه وسلم) فى حديث رواه الشيخان، عن ابن مسعود: (إنما أنا بشر أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكرونى)، جملة أنسى مستأنفة أو خير بعد خير؛ لأننا أوصفة بشر وضمير المتكلم يربطه، وأما كونه يقبح كما فى قوله:

أنا الذى سمنتى أمى حيدرة

عند المازنى، فلأنه ليس محل الالتفات، لا لأنه لا يكون رابطًا، فلو صح هذا لم يجوز كونه خبرًا أيضًا، وظاهر الحديث يدل على أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، يجوز عليه النسيان والسهو مطلقًا، وحاصل ما أشار إليه أولاً وآخر، أن ما أفاده ظاهر الحديث قد منعه بعضهم وجوزه آخرون بشرط أن لا يقر عليه وينبه عليه كما يأتى.

واختلف هل يجوز تأخير تنبيهه أم لا، وضعفوا جواز السهو عليه فيما هو فعل من

الأمر البلاغية، وأجابوا عما ورد من مثله وصححوه الأول، وهو الجواز؛ لأنه لا ينافي النبوة، بل فيه فضيلة البيان وتقرير الأحكام، واختلفوا فيما ليس طريقه البلاغ من أفعاله، فجوزه الجمهور، وأما في الأقوال البلاغية، فمجمع على منعه كما أجمعوا على منع تعمده، وأن السهو في الأقوال المتعلقة بأمور الدنيا فيما ليس طريقه البلاغ، ولا من الأحكام وأخبار المعاد.

وما لا يضاف لوحى، فجوزه بعضهم إذ لا مفسدة فيه، وصحح المصنف، رحمه الله تعالى، منعه على الأنبياء في كل خير عمداً وسهواً، لا في صحة ولا في مرض ولا رضى أو غضب ولم يزل الناس يتداولون أخباره، صلى الله تعالى عليه وسلم، عصرًا بعد عصر من غير استدراك أحد لغلط فيها أو وهم في شيء منها، ولو كان لنقل كما نقل في الصلاة ونومه عنها، واستدراك رأيه في تلقيح النخل وسهوه في أمور الدنيا غير ممتنع.

وهذا الحديث رواه الشيخان في باب السهو في الصلاة، وأنه قاله، صلى الله تعالى عليه وسلم، وقد صلى الظهر خمساً، ثم سجد سجدتين وأقبل بوجهه على الصحابة، وقال: «لو حدث شيء في الصلاة أنبأتكم به، ولكن إنما أنا بشر...»<sup>(١)</sup> إلى آخره، (نعم) العرب كثيراً ما تزيد نعم في كلامهم إذا ألقى المصغ له، وكأنه جواب سؤال مقدر كقول جحدر

نعم وأرى الهلاك كما تراه

(بل في حالة السهو والنسيان هنا)، أى في حالة البلاغية (في حقه، صلى الله تعالى عليه وسلم، سبب إفادة علم) تستفيده منه أمته، (وتقرير شرع)، أى تحقيقه وتبيينه، (كما قال صلى الله تعالى عليه وسلم) في حديث رواه في الموطأ: (إنى لأنسى، أو أنسى)، بالهمزة المضمومة والتشديد، مبنى للمجهول للعلم بفاعله، أى ينسينى الله ويوجد النسيان في (لأنسى)، أى لا حدث لكم أمراً شرعياً كتعليم سجود السهو ونحوه.

(بل قد روى) هذا الحديث بوجه آخر، وهو: (لست أنسى، ولكنى أنسى لأنسى)، الأول بفعل المتكلم المعلوم المخفف، والثانى بمجهول مشدد، ويأتى أنه لا تنافى بين نسبة النسيان له، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى الرواية الأولى ونفيه عنه فى الحديث الآخر؛ لأن نسبته إليه باعتبار حقيقة اللغة ونفيه عنه باعتبار أنه ليس موجداً له حقيقة، والموجد الحقيقى هو الله، كما يقال: مات زيد، وأماته الله، وفرق بين الفاعل الحقيقى بحسب عرف اللغة والفاعل الحقيقى فى نفس الأمر، كما قرره الأصوليون، وتحقيقه فى شرح

(١) تقدم تخريجه.

العضد للأبهرى، فحيث أثبت له النسيان أراد قيام صفة النسيان به ونفيه باعتبار أنه ليس بإيجاده، ومن مقتضى طبعه والموجد له هو الله.

وقوله في حديث آخر: «لا يقولن أحدكم نسيت آية كذا، بل هو نسي»<sup>(١)</sup>، فكره نسبة النسيان لغير الموجد الحقيقي المقدر لكل شيء، أو لأن أصل النسيان الترك، فكره أن يقال: ترك القرآن، لإشعاره بالتهاون اختياراً، وقوله: نعم... إلخ، استدراك عما قد يستل عنه بأن نسيانه، صلى الله تعالى عليه وسلم، ليس كنسيان غيره لما يترتب عليه من الفوائد الجليلة وتسويته بهم في الحديث باعتبار ظاهر الحال.

وإليه أشار بقوله: (وهذه الحالة)، أى ما يعرض له، صلى الله تعالى عليه وسلم، من النسيان ليسن، (زيادة له) مخصوصة به، صلى الله تعالى عليه وسلم، (فى التبليغ) للناس، ولما يحصل لهم من تعلم ما يفعله السامى فى العبادة من أمته، (وتقام عليه فى النعمة) بتتميم نعمة الرسالة والبلاغ ببيان حال الساهين فيما بلغه لهم من العبادة، فهى (بعيدة عن سمات النقص)؛ لأن النسيان نقص فى الجملة ولذا عده الأطباء من الأمراض الدماغية، وهى فى حقه باعتبار ما فيها من عبارة الإرشاد للعباد، ولذا قال بعض مشايخنا من الحنفية: إن هذه السجدة سجدة سهو للأمة وسجدة شكر له، صلى الله تعالى عليه وسلم، ومدح وإن لم يمدح بها سواه ككونه أمياً وتربى يتيماً كما قال البوصيرى، رحمه الله تعالى<sup>(٢)</sup>:

كفأك بالعلم فى الأمى معجزة وبالنزاهة والتأديب فى اليتيم

(و) بعيدة عن (اعتراض الطعن)، أى ولا يتعرض ولا يطعن فيه. بما يعرض له من النسيان وعلله بقوله: (فإن القائلين بتجوير ذلك)، أى السهو والنسيان على الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، فى الأفعال البلاغية، (يشترطون) فى جوازه عليهم (أن الرسل لا تقرر على السهو والغلط، بل ينبهون عليه)، إذا عرض لهم (ويعرفون) بالتشديد والبناء للمجهول فيه وفى ينبهون، (حكمه) كان الظاهر يعرفونه؛ لأنه أخصر وأظهر، فكأنه أقحمه إشارة إلى أنه كما يعرف بصدوره عنه يعرف بحكمه كالسجود، فالمعرف هو الله.

(بالفور)، أى ملتبساً بالفور، وهو عدم التمهّل والبطء، (على قول بعضهم، وهو

(١) أخرجه الطبرانى فى الكبير (٢٣٩/١٠)، وأورده الزبيدى فى الإتحاف (٥٧٧/٧).

(٢) البيت من البسيط، وهو فى ديوان البوصيرى (ص ١٧٢)، وفيه: «فى الجاهلية» بدلاً من: «وبالنزاهة».

الصحيح)، عند أئمة الأصول، (وقبل انقراضهم)، أى يمهلون مدة الحياة، فإنه يلزم التنبيه قبل الموت، وهو معنى الانقراض، (على قول الآخرين) الذين لا يشترطون الفورية.

(وأما ما ليس طريقه البلاغ؛ لأتمته (ولا بيان الأحكام) الشرعية (من أفعاله، صلى الله تعالى عليه وسلم)، وهو بيان لما (وما يختص به من أمور دينه وأذكار قلبه)، كتسبيحه وتحميدته لربه، وتفكره فى معرفته (مما لم يفعله ليتبع فيه)، مبنى للمجهول ومشدد التاء، (فالأكثر من طبقات علماء الأمة)، الطبقة علماء كل عصر، فهم طبقة بعد طبقة، (على جواز السهو والغلط عليه فيها)، إذ لا يلحقه، صلى الله تعالى عليه وسلم، به شىء أصلاً، (ولحوق الفترات)، أى عروضها، جمع فترة، وهى كما قال الراغب: سكون بعد حدة، ولين بعد شدة، وضعف بعد قوة. انتهى. (والغفلات بقلبه)، بأن يغفل عما هو فيه، كما هو مقتضى البشرية.

(وذلك)، أى لحوق ما ذكر من الفترة والغفلة لا ضير فيه، (بما كلفه من مقاساة الخلق) بنظره، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى أحوالهم وتدبير أمورهم، (وسياسات الأمة)، بتدبير أمورهم والنظر فى عواقبهم، (ومعاناة الأهل)، من العناية أو العناء بهم، ومعناه الاشتغال بهم، (وملاحظة الأعداء) بغزوهم والحذر منهم والتجسس عن أخبارهم.

ثم استدرك، فقال: (ولكن ليس) نسيانه، صلى الله تعالى عليه وسلم، (على سبيل التكرار)، بكثرة وقوعه منه، (ولا الاتصال) باستمرار؛ ذلك لأن مثله غير محمود عند الطباع السليمة، (بل) وقوعه منه، صلى الله تعالى عليه وسلم، (على سبيل الدور) وقلة الوقوع، والنادر لا حكم له، وقلما يخلو منه أحد.

(كما قال، صلى الله تعالى عليه وسلم) فى حديث تقدم: (إنه ليغان على قلبى فأستغفر الله)، تقدم طرف من الكلام على هذا الحديث، وأن الغين بمعجمة، غيم رقيق، وأن المراد به ما يعرض له، صلى الله تعالى عليه وسلم، من الخواطر التى تشغله عما يهيمه من أمور الآخرة، وهو عبادة أيضاً؛ لأنه تفكره فى أمور أمته وتدبير أحوالهم، وإنما استغفر منه؛ لأنه شغله عن الأهم عنده، فهو بالنسبة لعظيم مقامه كأنه ذنب؛ لأنه اشتغال بالعالى عن الأعلى، فهو حالة كمال لا نقص.

(وليس فى هذا) السهو الصادر منه، صلى الله تعالى عليه وسلم، (شىء يحط)، أى ينزل قدره الأعلى، (من رتبته) وعظمة مقامه، (ويناقض معجزته) الدالة على صدقه، عليه الصلاة والسلام، (وذهبت طائفة) من العلماء، أى جعلوا هذا مذهباً، أى معتقداً لهم،

وليس هذا من الذهاب ضد الرجوع، وإن كان أصل معناه المنقول منه، (إلى منع) صدور (السهو والنسيان والغفلات والفترات في حقه، صلى الله تعالى عليه وسلم، جملة)، أى كلها لا يستثنى منها شيء أصلاً.

(وهو مذهب جماعة المتصوفة)، أى أهل التصوف، (وأصحاب علم القلوب)، هو عطف تفسير له، وهم الذين صفوا قلوبهم بالجاهدة، لا متكلفو طريقة التصوف؛ لأن هذه الصيغة قد يراد بها المبالغة، كالتوحد فى صفات الله تعالى، (والمقامات)، أى المراتب التى يعرفها مشايخهم ويقطعونها فى سيرهم إلى الله، وتقدم الكلام عليهم مبسوطاً، (ولهم)، أى العلماء (فى هذه الأحاديث) المروية فى السهو والنسيان، (مذهب)، أى أقوال يعتقدونها، (نذكرها بعد هذا إن شاء الله تعالى).

\* \* \*

### (فصل فى الكلام على الأحاديث المذكور فيها السهو)

الواقع (منه، عليه الصلاة والسلام) فى أفعاله، (وقد قدمنا فى الفصول) السابقة (قبل هذا) الفصل (ما يجوز فيه عليه السهو، وما يمتنع، وأحلناه)، أى جعلناه محالاً فيما طريقه البلاغ (فى الأخبار)، وما هو من قبيل الأقوال (جملة) من غير استثناء لشيء منها، (وفى الأقوال الدينية)، أى التى ذكر فيها الأحكام الشرعية (قطعاً) من غير تردد، (وأجزنا وقوعه فى الأفعال الدينية على الوجه الذى رتبناه) متصلاً قبل هذا، من أنه غير مناقض للمعجزة، وعدم قدحه فى النبوة مع ندرته، وما يترتب عليه من إفادة علم وتقرير حكم. (وأشرنا إلى ما ورد فى ذلك، ونحن نبسط القول فيه) فى هذا الفصل، (والصحيح من الأحاديث الواردة فى سهوه) صلى الله تعالى عليه وسلم (فى الصلاة ثلاثة أحاديث)، فمنها، وهو (أولها: حديث ذى اليدين فى السلام) قطعاً لصلاته (من اثنتين)، أى ركعتين فى الظهر أو العصر، وما قاله ذو اليدين هو المقدم كما تقدم. وقال المصنف فى الإكمال: أحاديث السهو كثيرة، الصحيح منها خمسة... إلخ، وقد قدمنا الكلام على حديث ذى اليدين.

(الثانى: حديث ابن بحنة فى القيام من اثنتين)، بحنة، بباء موحدة مضمومة، وحاء مهملة، وبعدها مثناة تحتية، ونون بصيغة التصغير، وهو عبد الله بن بحنة، وبحنة أمه، وهى بحنة زوجة مالك والد عبد الله الأزدى، وعبد الله هذا حليف بنى المطلب، أسلم هو وأبوه، ولهما صحبة، وأنكر الحافظ الدماطى صحبة مالك والد عبد الله، وأن يكون له رواية وإسلام، وإنما ذلك لعبد الله.

وفى تجريد الذهبى: مالك بن بحينة أبو عبد الله، روى عنه حديث، وصوابه عبد الله الأزدي، وأمه بحينة، قريشية، وبحينة أم عبد الله زوج مالك لا أم مالك، وفى أطراف المزى من مسند مالك بن بحينة حديث: «أصلى الصبح أربعاً»، وحديث السهو فى الصلاة فى مسند مالك بن بحينة. وفى الكاشف: مالك بن بحينة الصحابى، له فى السهو، وروى عنه ابن حبان. وقال النسائى: هذا خطأ، وصوابه عبد الله بن مالك.

(الثالث: حديث ابن مسعود) الذى رواه الشيخان عنه مسنداً، وهو (أن النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، صلى الظهر خمساً)، فقل له: أزيد فى الصلاة؟ فقال: «وما ذاك؟»، قالوا: صليت خمساً، فسجد بعدما سلم، وليس قوله: بعدما سلم فى رواية البخارى، وأخرج مسلم من حديث الأعمش ومنصور بن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود، رضى الله عنه، قال: صلى رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، قال إبراهيم: زاد أو نقص، الشك منى، فلما سلم قيل له: يا رسول الله، أحدث فى الصلاة شىء؟ قالوا: صليت كذا وكذا، فثنى رجله واستقبل القبلة، فسجد سجدتين، ثم سلم وأقبل علينا بوجهه، فقال: «إنه لو حدث فى الصلاة شىء أنبأتكم به، ولكن إنما أنا بشر أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكرونى، وإذا شك أحدكم، فليتحر الصواب وليتم، ثم ليسجد سجدتين»<sup>(١)</sup>.

وفى الحديث دليل على تداخل سجود السهو، وأما كونه بعد السلام أو قبله، فقد وقع فيه اختلاف بين الفقهاء كما اختلفت الرواية فيه، وقيل: سجود النقص قبل السلام، وسجود الزيادة بعده، وهو معنى ما قيل: القاف بالقاف والدال بالدال.

(وهذه الأحاديث) التى ذكرها المصنف، (مبنية على السهو فى الفعل)، أى أن ما طرأ فيها وقع فى فعله لا فى قوله، صلى الله تعالى عليه وسلم، (الذى قرئناه) فيما مر قريباً، (وحكمة الله فيه)، أى أوجده الله فيه لحكمة، ولو شاء صانه عنه، وهى أنه إنما أوجده (ليسان)، أى ليين للأمة حكمة شرعاً، (به)، أى بسبب فعله، صلى الله تعالى عليه وسلم، فالسنة هنا بمعنى الطريقة.

ثم أشار إلى جواب سؤال تقديره: إن هذه الحكمة تحصل ببيانه بالقول بأن يقول: من سها فى صلاته فليفعل كذا من غير وقوع سهو فى فعله، فقال: (إذ البلاغ بالفعل أجلى)، بالجيم أفعل تفضيل، أى أظهر (منه بالقول)، وأظهرته لمشاهدة فعله، وكيفيته فى زمن قليل، ولو قرره بكلامه احتاج لتفصيل، ولا وجه لما قيل أن فيه خللاً فى صلاته



بزيادة أو نقص، بخلاف وجوده بالقول، إذ عصمه الله عنه، فالحكمة إنما هي لبيان أن هذا السهو إنما هو من صفات البشر، فإذا وقع من مثله، صلى الله تعالى عليه وسلم، فغيره أقبل له، كما قال: ﴿لَا يَحِضِلُّ رَقِي وَلَا يَنْسَى﴾ [طه: ٥٢]، وكقولهم: سبحان من لا ينسى ولا يغفل، وهذا مما استأثر به الله.

(وأرفع للاحتمال)؛ لأنه لو قال: من سها فليسجد سجدتين في آخر صلاته، احتمل أن يكون أراد من سها في أمر من أموره، سواء كان سهواً في نفس الصلاة أو في غيرها، (وشرطه)، أي شرط جواز السهو على الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، في أفعالهم البلاغية، (أن لا يقر)، بالبناء للمفعول، (على هذا السهو)، أي لا يجعله الله قاراً عليه من غير إعلامه بما صدر منه من زيادة أو نقص، (بل يشعر به)، مجهول، أي يعلمه الله به بواسطة المنبه له؛ (ليرفع الالتباس)، أي الالتباس الحاصل لمن يراه، هل هو سهو أو نسخ لما كان؟.

(وتظهر فائدة الحكمة فيه) ببيان ما يلزم من سها، (كما قدمناه) قريباً، (فإن السهو والنسيان في الفعل في حقه)، أي بالنسبة إليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، إذا صدر وتحقق منه، (غير مضاد)، أي ليس ضدًا منافيًا، (للمعجزة) المثبتة لنبوته، وأما السهو في القول البلاغي، فينافيها؛ لأنها في قوة قول الله: إنه صادق في كل ما يخبركم به عن ربه، فينافيها إخباره بما يخالف الواقع، ودلالة المعجزة على صدقه في مقاله دون أفعاله، وفي إثبات ذلك كلام في علم الكلام، وشبه لمنكرى النبوات أجيب عنها بما لا يسعه هذا المقام.

(ولا قادح في التصديق)، أي تصديق من آمن به، صلى الله تعالى عليه وسلم، من أمته، والأول بالنظر للنبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، نفسه، وهذا بالنظر لمن بلغه النبوة، (وقد قال، صلى الله تعالى عليه وسلم) في الحديث الذي تقدم بيانه: (إنما أنا بشر، أنسى كما تنسون، فإن أنسيت فذكروني)، أي نبهوني على سهوي أو نسياني، وقد تقدم بيانه مفصلاً، فتذكره.

(و) قد (قال، صلى الله تعالى عليه وسلم)، في حديث رواه الشيخان، عن عائشة، رضى الله تعالى عنها: (رحم الله فلاكاً)، وهو كناية عن علم لم يرد التصريح به، وهذا الرجل هو عباد بن بشر الصحابي، وقيل: هو عبد الله بن يزيد الأنصاري، رضى الله تعالى عنه، قالت عائشة: سمع رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، صوت قارئ يقرأ، فقال: «من هذا؟»، قالوا: عبد الله بن يزيد، فقال: «رحمه الله، (لقد أذكرني كذا وكذا

آية كنت أسقطتهن)، أى تركت تلاوتهن سهواً منى، (ويروى أنسيتهن)، وهذا تفسير للرواية الأولى؛ ولذا ذكرهما المصنف، رحمه الله تعالى، ولم يعين إحدى الآيات التى نسيها، ولا عددها ولا سورتها؛ لأن كذا وكذا فيه خلاف للفقهاء فى باب الإقرار فيما لو قال له: على كذا وكذا درهماً، معطوفاً، فقيل: يلزمه أحد وعشرون، وقيل: درهمان، وليس هذا محله.

(و) قد (قال، صلى الله تعالى عليه وسلم) فى الحديث الذى رواه فى الموطأ كما تقدم: (إنى لأنسى)، بزنة ألقى، مخفف معلوم، (أو أنسى)، بالتشديد وبناء المجهول، أى ينسينى الله (لأنسى)، وتقدم بيانه. (قيل: هذا اللفظ) المذكور هنا معطوفاً بأو الفاصلة، (شك من الراوى) لا من رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، وغير الشك من معانى أو غير مراد هنا، (وقد روى) الحديث: (إنى لا أنسى)، بلا النافية بعد لام التأكيد، (ولكن أنسى)، بصيغة المجهول المشدد، (لأنسى)، قيل: نسبة النسيان له، صلى الله تعالى عليه وسلم، فيما كان بسبب منه، ونسبته إلى الله فيما لا دخل له فيه، وهذا لا ينافى كون النسيان غفلة لا فعل من أفعاله كما توهم.

(وذهب ابن نافع)، بنون، وفاء بعد الألف، وعين مهملة، وهو عبد الله ابن الصائغ المالكى، وليس هو قانع، بقاف، ونون، وهو تحريف من الناسخ ظنه بعضهم رواية، وهو مع أشهب، يقال لهما: القرينان، كما يقال لمطرف وابن الماجشون: الأخوان، كما قاله ابن مرزوق، (وعيسى بن دينار)، الفقيه، الزاهد، العابد، الطليطلى، الذى تفقه به أهل الأندلس، وأخذ الفقه عن ابن القاسم، وتوفى بطليطلة سنة اثنتى عشرة ومائتين، (إلى أنه ليس بشك) من الراوى، (فإن معناه التقسيم، أى أنسى أو ينسينى الله)، ليس معناه أنه بحسب الظاهر منسوب له، وفى الحقيقة فعل الله، بل المراد أنه قد يكون بسبب تعاطاه أو بدونه؛ لحكمة أرادها الله كما تقدم.

(قال القاضى أبو الوليد الباجى:)، بموحدة وجيم كما تقدم، (يحتمل)، لفظ الحديث، (ما قالاه)، أى ابن دينار، (و) احتمالاً آخر، وهو (أن يريد: إنى أنسى فى اليقظة)، بفتحيتين وتسكينه لحن فى غير الضرورة كما مر ضد النوم، وهذا معنى النسيان المنسوب إليه بصيغة المضارع المخفف المبني للمعلوم، (وأنسى)، بصيغة المجهول المشدد، (فى النوم) الذى هو حالة تمنع الحس والفعل الاختيارى، فأطلق على عدم الإدراك فى النوم نسياناً؛ لاشتراكهما فى عدم الإدراك، ولا يخفى بعده وركاكته، وأما كونه صلى الله تعالى عليه وسلم كان إذا نام لا ينام قلبه، وأن نومه ويقظته سواء، فلا يأباه كما توهمه بعضهم.

(أو) المراد بقوله: (أنسى)، بالمعلوم ما هو، (على سبيل عادة البشر)، المجبول عليها طبائعهم، (من الذهول عن الشيء)، إذا غفل عنه، (والسهو) عما هو بصدد؛ لعروض ما يشغل باله عنه، (أو أنسى)، بالمجهول المشدد، معناه ذهوله عنه، (مع إقبالي عليه) بمشاهدته أو تلبسه به، (وتفرغى له)، بإعراضه عن غيره، لكن ينسيه الله ما هو فيه، بتخليه له عن الشاغل عن ما سواه، ثم وضحه وفصله بقوله: (فأضاف أحد النسيانين)، بقوله: «أنسى»، المعلوم، (إلى نفسه)؛ لأن تقديره: أنسى أنا، (إذا كان له بعض التسبب فيه) بمباشرة ما هو، كالسبب المفضى إليه، (ونفى الآخر عن نفسه)، إذا لم يسنده له، (إذ هو فيه)، أى فى حال التلبس به، (كالمضطر)، الملجأ لفعل ما، ولما كانت التنسية نسياناً، جعلهما نسيانين، وقيل: إنه تغليب، ولا حاجة له مع وجود المعنى الحقيقي.

(وذهبت طائفة من أصحاب المعاني)، الذين تقيدوا ببيان معاني الحديث وشرحه، كالغوى والخطاي، فقلوه: (والكلام على الحديث)، عطف تفسير لما قبله، (إلى أن النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، كان يسهو فى الصلاة ولا ينسى)، بناء على الفرق بين السهو والنسيان، فإن منهم من قال: إنهما بمعنى، ومنهم من فرق بينهما كما قاله الحافظ العلائى كما مر، وقال: السهو جائز فى الصلاة على الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، بخلاف النسيان؛ لأن النسيان غفلة وآفة، والسهو إنما هو شغل بال، فكان، صلى الله تعالى عليه وسلم، يسهو فى الصلاة ولا يغفل عنها، فكان يشغله عن حركات الصلاة ما فى الصلاة كما تقدم، ويأتى بيانه.

قال: وهو ضعيف من جهة المعنى واللغة، فالأول ما ثبت فى الصحيحين من قوله، صلى الله تعالى عليه وسلم: «إنما أنا بشر مثلكم، أنسى كما تنسون»<sup>(١)</sup>، والثانى تسوية أئمة اللغة بينهما، إذ فسروهما بالغفلة وذهاب القلب عنهما، كما فى التهذيب والصحاح، والمحكم.

وقال الراغب: السهو خطأ عن غفلة، وهو على ضربين، ما لا يكون الإنسان فيه منسوباً لتقصير، إذ لم يتعاط ما يولده، والثانى ما يتعاطى ما يولده، كما لو سكر وفعل منكراً بلا قصد، وهذا هو المذموم، وفى النهاية السهو فى الشيء تركه عن غير علم، والسهو عنه تركه مع العلم، وهو فرق حسن يرجع لما قاله الراغب، وبه يظهر الفرق بين السهو فى الصلاة الذى وقع منه، صلى الله تعالى عليه وسلم، غير مرة، والسهو عنه الذى ذم بقوله: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٥] انتهى.

وقد تبعه بعض الشراح، وأنا أقول: أما الفرق بينهما، فلا شبهة، فإن السهو غفلة يسيرة عما هو في القوة الحافظة يتنبه له بأدنى تنبيه، والنسيان زواله عنها بالكلية، ولذا عده الأطباء من الأمراض دونه، إلا أنهم يستعملونهما بمعنى تسامحا منهم، وأهل اللغة لا يدققون النظر في التعاريف اللفظية والإسمية؛ (لأن النسيان)، كما تقدم، (ذهول)، أى عدم علم وإدراك، (وغفلة)، أى أن يذهب عن فكره وإدراكه بالكلية، (وآفة)، أى مرض يصيب القوة المدركة بنقص فيها وفي صاحبها.

(قال:) الفارق بينهما، وأنه يسهو ولا ينسى، وفي نسخة: قالوا: (والنبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، منزّه عنها)؛ لأنه نقص يخلقه الله تعالى، والأنبياء منزّهون عنه، (والسهو شغل) بأمر يمنعه عن ملاحظة ما هو فاعله، وهو غير مذموم، بل قد يمدح كاشتغال المصلى بتجليات ربانية، (فكان)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (يسهو في صلاته) ولا ينساها، ويذهل عنها لاشتغاله بغيرها من أمور الدنيا، (و) إنما (يشغله عن حركات الصلاة)، لا عنها، (ما في الصلاة) مما فيه قرّة عينه، (شغلاً بها)، أى بسبب ما فيها من تجليات نورانية (لا غفلة عنها) بالكلية، ولذا أقحم حركات أولاً.

(واحتج) من منع النسيان عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، (بقوله)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (فى الرواية الأخرى) لهذا الحديث: (إنى لا أنسى)، ولكن أنسى؛ لفيه النسيان عنه وقد سهى، ومن سوى بينهما، يقول: إنما نفى النسيان إيماء إلى أن الفاعل الحقيقى هو الله تعالى، أو المراد: لا أنسى كما تنسون، كما تقدمت الإشارة إليه.

(وذهبت طائفة)، هم مشايخ الصوفية أصحاب المقامات العلية، كما صرح به فى آخر الفصل الذى قبل هذا، (إلى منع هذا كله)، أى السهو والنسيان (عنه)، أى النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، لتنزهه عنه، (وقالوا: إن سهوه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (كان) صدوره منه (عمداً وقصداً)، لا غفلة وسهواً ونسياناً، وإنما قصده؛ (ليسن) كما تقدم.

(وهذا) القول بأنه عن قصد دون غفلة، (قول مرغوب عنه)، لا فيه؛ لأنه (متناقض المقاصد)؛ لأنه لو فعل فى صلاته ما فعل عمداً بطلت وفسدت صلاته، فكيف يسن مما لا يجوز، وقيل: لمناقضة السهو العمد، واستحالة كونه عمداً، (لا يحلى منه بطائل)، أى ليس فيه فائدة وكبير أمر، حتى يرتكب أموره المتخالفة المتناقضة له، ويحلى بفتح المثناة التحتية، وسكون الحاء المهملة، ولام مفتوحة، وألف. وقول البرهان: إنه بضم أوله وبالحاء المهملة، وهم منه؛ لأنه فى كتب اللغة كالأساس وأفعال السرقسطى وغيره أنه

يقال: ما حليت وما حلوت منه بطائل، أى ظفرت، ففعله ثلاثى ورد ماضيه كعلم وضرب، وكذا هو فى شروح التسهيل فى الخطبة، والطائل بمعنى الفائدة، يقال: هذا لا طائل تحته، أى لا فائدة يعتد بها، وهذا الفعل، أعنى حلى، قيل: إنه يختص بالنفى، وهو المشهور.

وصرح ابن السيد بخلافه، ثم بين تناقضه بقوله: (لأنه كيف يكون)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (متعمداً ساهياً فى حال) واحدة؛ لأن بينهما من التضاد ما يمنع اجتماعهما، (ولا حجة لهم فى قوهم: إنه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (أمر)، أى أمره الله، (بتعمد صورة النسيان)، وليس بناس؛ (ليسن) لهم ما يترتب عليه؛ (لقوله)، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى الحديث الذى تقدم قريباً: (إنى لا أنسى أو أنسى لأسن، فقد)، وفى نسخة: وقد، بالواو الحالية، (أثبت) فى هذا الحديث له، صلى الله تعالى عليه وسلم، (أحد الوصفين)، يعنى النسيان والسهو الذى نفاها هؤلاء القائلون بما ذكر، وقيل: المراد بالوصفين النسيان من قبل نفسه أو من قبل ربه، (ونفى مناقضته) بإضافته للضمير، (التعمد والقصد)، مفعول نفى، ونفيه يفهم من إثبات ضده الذى لا يجتمع معه.

(وقال: إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكرونى)، ويجوز أن يكون النفى يفهم من الحصر بإنما قيل: ما ذكره المصنف، رحمه الله تعالى، من إبطال هذا القول فى غاية الظهور، وأنه لا يتخيله إلا معذور، وكيف يتعمد ما صورته تحل بعبادته مع إمكان البيان بالقول. انتهى.

أقول: هو كما قال، لكن ما تقدم عن السادة الصوفية يمكن توجيهه، (وقد مال إلى هذا) القول بأنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، أمر بتعمد النسيان، (عظيم)، أى كبير، فإن العظيم يكون بمعنى الزيادة فى القدر والكم كالكثير، والمراد الأول، (من المحققين من أئمتنا)، أى الأشعرية، لا الفقهاء المالكية كما قيل، فإن هذا العظيم الذى ذكره، (وهو أبو المظفر الإسفرائنى)، شافعى، كذا فى الشرح الجديد، بناء على أن أبا المظفر هو أبو إسحاق إبراهيم، وأن المصنف، رحمه الله تعالى، كناه بذلك بغير كنيته المشهورة، والذى يظهر أن الأول هو الصوت، وهذه مجازفة من قائلها.

(ولم يرتضه غيره منهم)، أى لم يقل بهذا القول أحد غير أبى المظفر؛ لأنه كيف يؤمر بتعمد ما يبطل الصلاة من غير ضرورة، (ولا أرتضيه)؛ لأنه بعيد عن الصواب بمراحل، (ولا حجة لهاتين الطائفتين) القائلتين بأنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، يسهو ولا ينسى، وبأن سهوه عمد وقصد، (فى قوله) فى الحديث: (إنى لا أنسى)، بالنفى فى إحدى

الروایتین، كما تقدم تفصيله، (ولكن أنسى)، بالتشديد كما بيناه، (إذ ليس فيه)، أى فى الحديث على هذه الرواية، (نفى حكم النسيان بالجملة)، أى جميعه بأن لا يصدر منه، صلى الله تعالى عليه وسلم، نسيان أصلاً، وكأنه أراد بحكمه معناه بقرينة قوله: (وإنما فيه نفى لفظه)، بإطلاق إسناده له، وما قيل: المراد النسيان الذى هو حكم بمعنى مدلول لفظه، والإضافة بيانية تعسف.

(وكراهة لقبه)، هو بمعنى اسمه ولفظه المستعمل فيه، وليس المراد به أحد أقسام العلم، وهذا على مصطلح الأصوليين، (كقوله)، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى حديث مشهور: (بئس ما لأحدكم)، وبئس من أفعال الذم، فاعله ضمير مستتر مفسرة ما، وقوله: (أن يقول: نسيت آية كذا)، هو المخصوص بالذم، ونسيت مخفف مسند لضمير المتكلم، (ولكنه نسي)، مجهول مشدد، ورواه مسلم: نسي، مخففاً مع ضم النون، وكذا روى من طرق، فقد روى بتشديد السين وتخفيفها مع البناء للمفعول فيهما، فعلى التثقيل أنه تعالى خلق فيه النسيان، وعلى التخفيف معناه أن ناسى القرآن نسيه الله، أى تركه لا يلتفت له، كقوله: ﴿كَذَلِكَ أَنْتَ أَأَيُّنَا فَتَسِينَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى﴾ [طه: ١٢٦]، فأشار إلى أنه لا ينبغي أن ينسب فعلاً لنفسه وينسبه لخالقه تأديباً، وإن جار؛ لأنه كسبه فالذم لهذا، فهو عام فى كل فعل، أو هو لما فيه من عدم الاعتناء بالقرآن؛ لأن نسيانه لتركه تعهد تلاوته، فهو مخصوص بالقرآن، واختاره القرطبي.

وقيل: النسيان المذموم هنا بمعنى الترك، وقيل: فاعل نسيت النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، أى لا يقل أحد عنى أنى نسيت آية، فإن الله هو الذى أنساني ما نسخه ليس بصنعى. وقال الخطابي: إنه مخصوص بعصر النبوة، فإنهم إنما ينسيهم الله ما قدر نسخه.

(أو نفى)، مصدر معطوف على نفى لفظه، أى إنما فيه نفى، (الغفلة وقلة الاهتمام)، بجره معطوفاً على الغفلة، (بأمر الصلاة)، فأريد به نفى لازمه، (عن قلبه)، متعلق بنفى: فلا أنسى، بمعنى لا يغفل قلبى عن عبادة ربى وتوجهى إليه، (لكن شغل بها)، أى بالصلاة وما فيها من التجليات، (عنها)، أى عن بعض أعمالها، وعدد ركعاتها، (ونسى بعضها)، من أركانها الظاهرة، (ببعضها) مما يشاهده فيها، وتدبر ما يتلوه فيها، وما قيل: أن هذه مرتبة لا تليق بأرباب التمكين الذين لا تعوقهم أمورهم الباطنة عن أدب الظاهر، كان عليه أن يتأدب بتركه، ومثله من زخرف الاصطلاحات، لا يجرى فى مقامات النبوة.

(كما ترك) صلى الله تعالى عليه وسلم (الصلاة) الثابت فى حديث الصحيحين (يوم

الخنديق حتى خرج وقتها)، أى وقت الصلاة المعين لها فى كتب الفقه، وهذا نظير لما هو فيه لا مثال له كما بينه بقوله الآتى، فشغل بطاعة عن طاعة، وهذه تسمى غزوة الخندق وغزوة الأحزاب؛ لأنه صنع فيها خندق برأى سلمان الفارسى، رضى الله تعالى عنه، وتجمع فيه طوائف كثيرة كما هو مشهور فى السير، والخنديق معرب كندة، بمعنى حفير، كانت سنة أربع، وقيل: سنة خمس على ما بينوه، واختلفوا فى سبب الاختلاف فيه على أقوال، منها أنهم لما أرخوا من الهجرة، وجعلوا رأس السنة المحرم، جعله بعضهم محرم سنة الهجرة، وبعضهم المحرم الذى بعده، فتفاوت ذلك بسنة.

(وشغل بالتحرز من العدو عنها)، أى عن الصلاة التى دخل وقتها حتى خرج؛ لأنه يخشى من هجوم العدو عليهم، وهم فى الصلاة غير مستعدين للحرب، ولم تكن صلاة الخوف شرعت لهم حينئذ، (فشغل بطاعة)، وهى حفظ المدينة، وأرواح المؤمنين من بغة العدو، (عن طاعة)، وهى أداء الصلاة فى الوقت، وتلك أهم باعتبار حقوق العباد، إذ لو فاتت، لم يكن تداركها بخلاف هذه، وهذا تنظير لشغل عبادة عن عبادة، وإن لم تكن منها لا للسهو، والمنهى عنه اشتغاله عن العبادة حتى ينساها، فلا يرد عليه أنه يلزمه وقوع سهوه فى أفعال العباد، وهذه واقعة حال قدم فيها الأهم، ولم يكن ناسياً، وإنما بدأ بدرء المفسدة، الذى هو أهم من جلب المصلحة، وكان هذا عذراً فى تأخير الصلاة قبل مشروعية صلاة الخوف، على أنه قيل: إنه سهو أيضاً، فعلى هذا، لا يتجه عليه شىء.

(وقيل: ) القائل له ابن مسعود، كما رواه الترمذى، والنسائى، (إن الذى ترك)، بالبناء للفاعل أو المفعول، أى تركه رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، (يوم الخندق أربع صلوات)، خير أن (الظهر والعصر والمغرب والعشاء)، بدل منه، وما قيل من أنه يجوز نصب أربع، لترك على مذهب سيبويه لا وجه له هنا، والصحيح ما فى الصحيحين من أنها صلاة العصر، وفى الموطأ أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، فاتته صلاتين، الظهر والعصر. وقال النووى: يجمع بين الروايات بالخنديق كانت فى أيام، وتعدد تركه للصلاة فيها، وقيل: إن تأخيرها كان نسياً.

واستدل رواية أحمد أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، صلى المغرب يوم الأحزاب، فلما سلم، قال: «هل علم رجل مسلم أنى صليت العصر؟»، قالوا: لا، فصلاته، ثم صلى المغرب<sup>(١)</sup>، إلا أنه ضعف روايته، وهذا كان قبل نزول صلاة الخوف كما مر، والحديث

(١) أخرجه أحمد (١٠٦/٤)، وابن عبد البر فى التمهيد (٤٠٨/٦)، وفى الاستذكار (١١٦/١).

مروى عن علي، رضى الله تعالى عنه: لما كان يوم الأحزاب، قال النبي: «ملاؤ الله بيوتهم وقبورهم ناراً كما حبسوننا وشغلونا عن الصلاة الوسطى، حتى غابت الشمس»<sup>(١)</sup>، وبه استدل على أن الصلاة الوسطى صلاة العصر، وفيه اختلاف، وقد أفرد ذلك الحافظ بتأليف نفيس أوصل الأقوال فيه إلى نحو عشرة.

(وبه)، أى بتركه، صلى الله تعالى عليه وسلم، هذه الصلوات (احتج من ذهب إلى جواز تأخير الصلاة في الخوف، إذا لم يتمكن من أدائها) فى وقتها (إلى وقت الأمن) من خوف العدو، (وهو مذهب الشاميين)، أى بعض علماء الشام وفقهائها المجتهدين والحدثين، منهم الذين يرون أن صلاة الخوف كانت مشروعة قبل ذلك، (والصحيح أن حكم صلاة الخوف)، أى فرضيتها، (كان بعد هذا)، أى بعد غزوة الخندق، (فهو ناسخ له)، أى لجواز تأخير الصلاة عند الخوف، وهو مذهب أبى حنيفة والجمهور، وصلاة الخوف على طرقها التى ذكرها الفقهاء مختلف فيها، هل كانت مخصوصة بعصره، صلى الله تعالى عليه وسلم، أو نسخت فى حياته، فلا تجوز الآن، أو حكمها باق إلى الآن؟ وهل تختص بالجماعة أم لا؟، والكلام عليه وعلى أدلته مفصل فى كتاب الآثار وشرحه للعينى، وليس مما يهمنا تفصيله هنا.

ثم استطرده لما يناسب ما هو فيه من تأخير الصلاة عن وقتها لعذر شرعى، وأورد عليه سؤالاً، فقال: (فإن قلت: فما تقول فى نومه، صلى الله تعالى عليه وسلم؟)، عن صلاته حتى خرج وقتها، كما أشار إليه بقوله: (عن الصلاة يوم الوادى)، كما رواه البخارى وغيره، والصلاة هى الصبح، والوادى بطريق مكة، وقيل: ببطن تبوك، وكان، صلى الله تعالى عليه وسلم، عرس فيه، ووكل بلالاً بأن يقوم عنده ليوقظه إذا طلع الفجر، فأسند ظهره لراحته فغلبه النوم ولم يوقظ رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، حتى طلع الشمس، وكان أول من استيقظ أبو بكر، ثم عمر، رضى الله تعالى عنهما، فكبر حتى استيقظ رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم.

ولفظ البخارى، عن أبى قتادة، رضى الله تعالى عنه، قال: سرنا مع رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، ليلة، فقال بعض القوم: لو عرست بنا يا رسول الله، فقال: «أخاف أن تناموا عن الصلاة»، فقال بلال: أنا أوقظكم، فاضطجعوا وأسند بلال ظهره لراحته، فغلبته عيناه، فاستيقظ النبي وقد طلع حاجب الشمس، فقال: «يا بلال، أين ما

(١) أخرجه مسلم (٢٠٢/٦٢٧)، وأحمد (١١٣/١)، وابن خزيمة (١٣٣٧)، وأبو عوانة (٣٥٥/١)، وعبد الرزاق (٢١٩٢)، وابن أبى شيبة (٥٠٣/٢)، والطبرانى (٣٨٤/١١)، والبيهقى (٤٦٠/١).



قلت؟»، قال: ما ألقيت على نومة مثلها قط، فقال: «إن الله قبض أرواحكم حين شاء، وردها حين شاء، يا بلال، قم فأذن الناس بالصلاة»<sup>(١)</sup>، فتوضأ، فلما ارتفعت الشمس وابتضت، قام النبي صلى، ومثله في مسلم، وتقدم أيضاً لفظ البخارى في رواية عمران ابن حصين.

(و) استشكل الحديث بأنه كيف يتأتى هذا والنبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، (قد قال) في حديث آخر: (إن عيني تنامان ولا ينام قلبي)، فكيف نام عن هذه الصلاة حتى قضاه؟ وهذا الحديث في الصحيحين بطوله، وفيه أن عائشة، رضى الله تعالى عنها، قالت: تنام يا رسول الله قبل أن توتر؟ فقال: «تنام عيني ولا ينام قلبي»<sup>(٢)</sup>، وكذا سائر الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، كما ورد أيضاً، ولذا ذهب كثير من أئمة الشافعية إلى أن نومه، صلى الله تعالى عليه وسلم، لا ينقض وضوءه، وسيأتى الكلام فيه، وقيل: إنه من خصائصه، ونقل عن النووى.

وأجاب عن تعارضهما بقوله: (فاعلم أن للعلماء عن ذلك) التعارض (أجوبة، منها أن المراد بأن هذا)، أى تيقظ قلبه فى نومه، (حكم قلبه)، أى حاله وصفته، (عند نومه وغيبته) عن الإدراك فى الجملة (فى غالب الأوقات)، أى فى أكثر أوقات نومه وغيبته بغين معجمة ضد الحضور. قال البرهان: وبينته مع ظهوره؛ لئلا يتصحف بعينه تشية عين باصرة، ورد بأنه معنى صحيح لا تحريف فيه، فإنه حينئذ معطوف على قلبه، أى هذا حكم قلبه، وحكم عينه غالباً، وهو متجه.

(وقد يندر)، أى يقل، والندرة أخص من القلة؛ لأنها القلة المفرطة جداً، (منه غير ذلك)، بأن ينام عينه وقلبه، كنوم سائر الناس، (كما يندر من غيره)، أى يقل من غير النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، (خلاف عادته)، يحتمل أنه يريد خلافه لما يعتاده من أموره مطلقاً، ويحتمل خلاف عادته فى نومه ييقظة قلبه كالأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، لكنه لا حكم له لندرته وعدم انضباطه.

(ويصحح هذا التأويل)، أى جعله مقيداً بغالب أمره وما اعتاده، (قوله، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى الحديث) المذكور أولاً فى قصة الوادى، لا حديث: «إن عيني تنامان»، كما توهم كما تقدم فى الحديث الذى نقلناه، (نفسه)، أكد به؛ لئلا يتوهم إرادة جنس الحديث، (إن الله قبض أرواحنا)، قبض الأرواح غيوبتها عن الحس؛ لأن الروح تفارق

(١) أخرجه البخارى (١٥٤/١)، والنسائى (١٠٦/٢)، والبيهقى (٤٠٤/١).

(٢) تقدم تخريجه.

البدن كما في الموت، ولذا كان النوم أخص الموت.

(وقول بلال فيه)، أى فى الحديث المذكور كما مر من أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، أمره أن يوقظه، فغلبه نومه ولم يوقظه، فلما قال له: «أين ما قلت يا بلال؟»<sup>(١)</sup>، قال: (ما ألقيت على نومة مثلها قط)، أى لم ينم نومًا ثقیلاً مثل نومه هذه، فهذا كله يدل على أنه استغرق فى نومه على خلاف معتاده؛ لأن قبض الروح يدل على عدم يقظة القلب، وما وقع لبلال أيضًا مخالف لمعتاده، والشاهد فيما قبله أو فيه أيضًا، فتأمله. والحاصل أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، كان لنومه حالتان، والأغلب الأول، ثم بين وجه حاله المخالف لعادته بقوله: (ولكن مثل هذا) المخالف لمعتاده، (إنما يكون منه)، أى يقع له بإيجاد الله وخلقه، (لأمر يريده الله) مما يرضاه ويقدره، (من إثبات حكم) شرعى يبينه لمن طرأ عليه، وهو قضاء الصلاة، ووجوبه فوراً أو بدونه.

(وتأسيس سنة)، أى طريق من طرق الشرع يقتدى بها، ويستمر سلوكها، (وإظهار شرع)، وفى بعض النسخ: شرح، وهو تصحيف، (كما قال)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (فى الحديث الآخر) الوارد فى النوم عن الصلاة، (لو شاء الله) عز وجل (لأيقظنا) من منامنا قبل خروج الوقت، (ولكن أراد الله) بعدم إيقاظنا (أن تكون)، بتاء التأنيث والضمير للسنة المفهومة من السياق أن تكون سنة، (لمن بعدكم) من هذه الأمة، يقتدون بها فيقضون ما فاتهم من الصلاة، وهذه حكمة أن الله قوى النوم عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، ونام قلبه على خلاف عادته لتظهر هذه السنة البديعة.

(الثانى) من الأجوبة عن هذا السؤال، أن معنى قوله: «لا ينام قلبى»، (أن قلبه لا يستغرقه النوم)، أى لا يستولى عليه، ولا يغطيه عن الإدراك، بحيث يغيب بالكلية عن إحساسه كالغريق والاستغراق فى كل شىء بلوغ نهايته، (حتى يكون منه)، أى من صاحب القلب (الحديث فيه) الضمير للنوم، أى يقع منه لشدة نومه حدث لا يشعر به من خروج شىء من أحد السبيلين بنقض وضوئه، (لما روى أنه) صلى الله تعالى عليه وسلم (كان محروساً)، أى محفوظاً فى نومه من أن يصدر عنه مثله، (وأنه) صلى الله تعالى عليه وسلم (كان ينام حتى ينفخ) إذ النفخ بخاء معجمة، خروج النفس بشدة لها صوت يسمع، (وحتى يسمع غطيظه)، بالبناء للمجهول، والغطيظ بغين معجمة كالتخطيط بخاء معجمة، ترديد النائم صوتاً متوالياً مع نفسه، وهو معروف.

(ثم يصلى ولا يتوضأ)، أى أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، محروس فى نومه عن

الحدث الناقض للوضوء، إقامة للمظنة فيه مقام المتنبه، ولولا ذلك لزمه الوضوء فيه كغيره من الناس، فعدم نوم قلبه عبارة عن عدم استغراقه في نومه حتى لا يشعر بالحدث، فليس يقظة حقيقية كما في الجواب الأول، فلا ينافي أنه لا يشعر بخروج الوقت لإفراط نومه، (وحدث ابن عباس)، رضى الله تعالى عنهما، المروى في الصحيحين (المذكور فيه وضوءه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (عند قيامه من النوم) ليلاً مروى (فيه نومه مع أهله)، أى إحدى زوجاته، وهى فى هذا الحديث أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث خالة ابن عباس، رضى الله تعالى عنهم، وأهل أصل معناه الأقارب والأتباع، ثم أطلق على الزوجة إطلاقاً صار به حقيقة عرفية.

(فلا يمكن الاحتجاج به)، أى بحدث ابن عباس المذكور (على وضوئه بمجرد النوم)، أى بسبب النوم وحده؛ لكونه مع أهله، (إذ لعل ذلك) الوضوء لنقض وضوئه الأول، (للملاسة الأهل)، أى مسها من غير حائل، (أم لحدث آخر)، مما هو عند الشافعى من نواقض الوضوء، (فكيف) يظن أن حديث ابن عباس هذا يناقض ما تقدم من أن وضوءه، صلى الله تعالى عليه وسلم، لا ينقض بمجرد نومه ليقظة قلبه، (وفى آخر) هذا (الحديث نفسه) الذى رواه ابن عباس: (ثم نام حتى سمعت غطيطة)، تقدم بيانه وأنه يقال: خطيطه بمعناه، (ثم أقيمت الصلاة، فصلى ولم يتوضأ)، وهو صريح فى عدم نقض النوم للوضوء وحده، قيل: ولا حاجة لهذا أيضاً، فإن فى هذا الحديث أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قام من نومه لقضاء حاجته، فوضوءه لا ينتقضه بقضاء الحاجة لا لمجرد النوم، فالسؤال ساقط من وجوه عدة.

(وقيل: فى الجواب أيضاً أن معناه (لا ينام قلبه من أجل أنه يوحى إليه فى النوم)، فإنه وسائر الأنبياء، عليه وعليهم الصلاة والسلام، رؤياهم وحي بلا شبهة، فمعنى قوله: «لا ينام قلبى»، أنه لا ينقطع عنه بنومه الوحي وأمر النبوة، وهذا لا ينافي استغراقه فى نومه وخروجه عن هذا العالم، ثم أشار لجواب آخر، فقال: (وليس فى قصة الوادى) ونومه فيه عن صلاحته، (إلا نوم عينيه) بانطباق جفنيه، (عن رؤية الشمس)، وذلك إنما يدرك بحاسة البصر، وهى نائمة محجوبة عن الحس الظاهر، (وليس هذا)، أى رؤية الشمس (من فعل القلب)؛ لأنه إنما يدرك المعقولات دون المحسوسات، فلا منافاة بينهما كما مر، ولا حاجة إلى أن يقال: لعل، صلى الله تعالى عليه وسلم، كان تحت خيمة تمنع الرؤية.

(وقد قال، صلى الله تعالى عليه وسلم: إن الله قبض أرواحنا)، أى فى منامها كما تقدم، (ولو شاء لردّها إلينا) بإيقاظنا من نومنا الذى كان قبل، (فى حين غير هذا)، أى فى وقت لم يوح إليه فيه شىء، ولم ير رؤياه التى هى وحي، وقوله: «فى حين... إلخ

متعلق بقال لا من مقول القول كما توهم، وقد تقدم أن الروح تقبض في المنام والممات، لكنها ترد في الأول كما قال تعالى: ﴿فَيَمْسِكُ إِلَهِ قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَيْكَ أَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ [الزمر: ٤٢].

قال علي، كرم الله وجهه: فما رأته نفس النائم وهي في السماء هي الرؤيا الصادقة دون غيرها، وفي الحديث: سئل رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم: أينام أهل الجنة؟ فقال: «لا، النوم أخو الموت»<sup>(١)</sup>، (فإن قيل: فلولا) أنه كان (عادته من استغراق النوم) باستيلائه على حواسه وقلبه وكغيره، (لما قال)، عليه الصلاة والسلام، (لبلال) كما ذكرناه في أول الحديث الذي في نومه بالوادي، (اكلاً)، بهمزة وصل في أوله، وهمزة ساكنة في آخره، أمر من الكلاءة، وهي المراقبة والحفظ (لنا)، أى النائمين منهم، (الصباح)، أى وقت طلوعه؛ لتوقظنا للصلاة، فلا تفوتنا كما سمعته قبل هذا، فهذا لا ينافي ما قاله من أنه لا يستغرق في نومه لحد لا يشعر بما يحدث منه فيه من نواقض الوضوء.

(ف قيل في الجواب:) عن هذا السؤال (إنه كان من شأنه)، أى عادته، صلى الله تعالى عليه وسلم، (التغليس بالصباح)، أى التبكير فيه، فيصلية بغلس، وهو ظلمة تخالط أفول ضوء الفجر في آخر الليل، (ومراعاة أول الفجر)، أى مراقبته للنظر له في أوله قبل انتشار الضوء بقرب الشمس من الأفق المرى، (لا تصح) ولا تتيسر (من نامت عيناه)، سواء استغرق أم لا، ولو كان قلبه لا ينام، (إذ هو) أمر (ظاهر يدرك بالجوارح الظاهرة)، ولا دخل للقلب والحواس الباطنة فيه، (فوكل)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (بلالاً)، رضى الله تعالى عنه، أى أمره بأن لا ينام ويتقيد، (بمراعاة أوله)، أى مراقبته والنظر إليه، (ليعلمه بذلك)، أى بطلوع الفجر، (كما لو شغل بشغل غير النوم) فى يقظته (عن مراعاته)، أى مراعاة الفجر.

وقد قيل: إن هذا كله مبنى على أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، كان لا ينام نوم غيبة أصلاً، وهذا مما لا ينبغي، وفي هذا المقام أحوبة كثيرة عن تعارض الحديثين فى شروح الصحيحين تركناها خوفاً الإطالة المورثة الملالة.

(فإن قيل: فما معنى نهيه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (عن قول: نسيت) فى حديث: «لا يقولن أحدكم نسيت آية كذا»، وتقدم هذا الحديث بتمامه، والكلام فى معناه.

(١) أخرجه العقيلي فى الضعفاء (٣٠١/٢)، وابن الجوزى فى العلل المتناهية (٤٤٩/٢)، وابن عدى فى الكامل (١٥٣٣/٤)، وابن أبى حاتم فى العلل (٢١٤٧)، وأبو نعيم فى الحلية (٩٠/٧).

(وقد قال، صلى الله تعالى عليه وسلم)، وهى جملة حالية مبينة للسؤال فى تعارض نهيه عن قول: «نسيت»، مع قوله: (إنى أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكرونى، وقال: فى حديث آخر قد تقدم، وفيه رحم الله فلائنا، (لقد أذكرنى كذا وكذا آية كنت أنسيتها)، بضم الهمزة، مبنى للمجهول من الأفعال، أى أنسانيها الله، وتقدم الكلام على هذا الحديث مفصلاً.

(فاعلم أكرمك الله أنه لا تعارض فى هذه الألفاظ) الواردة فى النهى عن ذلك، وغيره (إنما نهيه عن أن يقال: نسيت آية كذا)، فليس على ظاهره، إذ هو كلام صادق لا مانع منه شرعاً، (فهو محمول على ما نسخ حفظه)، أى لفظه وتلاوته، (من القرآن)، وفى نسخة نقله بنون وقاف بدل حفظه، والمعنى واحد، وعلى هذا فمعنى «لا يقل أحدكم نسيت»، تقديره: إنى نسيت، والمسند إليه ضميره، صلى الله تعالى عليه وسلم، أى إذا سمعتمونى تركت فى القرآن شيئاً، لا تقولوا: النبى نسى آية كذا، (أى أن الغفلة فى هذا لم تكن)، أى توجد، فكان تامة (منه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، ولم يقع ذلك اختياراً، (ولكن الله اضطره إليها)، أى أن الله عز وجل ألجأه للغفلة، (ليمحو ما يشاء)، أى ينسخ ما أراد نسخه، فينسيه له، (ويثبت) ما لم يرد نسخه، فلا ينساه، فعلى هذا هو مخصوص بالرسول، صلى الله تعالى عليه وسلم، وبعض آيات نسخها الله تعالى بإذهابها لا بكل ما نسيه.

ولذا قال: (وما كان) تركه (من سهو أو غفلة من قبله)، بكسر القاف وفتح الباء الموحدة ولام، أى من جانب نفسه، صلى الله تعالى عليه وسلم، بمقتضى الجبلة البشرية من غير إلقاء من الله له، (تذكرها)، صفة غفلة، أى خطرت بباله بعد نسيانها، (صلح)، أى جاز (أن يقال فيه: أنسى)، بضم الهمزة، مجهول مخفف، فإنما يمتنع نسبة النسيان له فيما كان من القسم الأول، فليس النهى على إطلاقه حتى يعارض الحديث الآخر، وهذا النهى خاص بزمنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، حيث كان يقع النسخ، فلو قيل فيه ذلك، ربما يتوهم أنه أهمل من القرآن شيئاً حتى ضاع، وصلاح بفتح اللام وضمها، والأول أفصح.

(وقد قيل: فى الجواب عما تعارض هنا، (أن هذا)، يعنى نهيه، صلى الله تعالى عليه وسلم، عن أن يقول: نسيت، (منه، صلى الله تعالى عليه وسلم، على طريق الاستحباب)، أى تعليمًا وإرشادًا لما هو مستحب، والنهى ليس نهى تحريم، بل للكرهة، (أن يضيف الفعل إلى خالقه) عز وجل، ولا يضيفه لنفسه، فإنه الفاعل الحقيقى وغيره آلة، وهذا على مذهب أهل السنة.

(والآخر)، أى الحديث الآخر الذى أضيف فيه النسيان للعبد، وقوله: نسيت، كذا ورد (على طريق الجواز)، وخلاف الأولى من غير النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، ومنه للتشريع، فهو غير مكروه منه، وجواز إضافته له، (لاكتساب العبد فيه)، ضمنه معنى دخل، أى لدخل العبد فيه باكتسابه، فهو كالألة والموجد الحقيقى هو الله عند الأشعرى وأهل السنة خلافاً للمعتزلة، وبهذا جزم ابن بطلال، فقال: إنه بالنهى أراد أن يجرى على ألسنة العباد نسبة الأفعال لخالقها؛ لما فيه من الإقرار بالعبودية والاستسلام للقدرة، وهو أولى من نسبتها لمكتسبها مع أنه جائز أيضاً.

(وإسقاطه، صلى الله تعالى عليه وسلم، لما أسقط من هذه الآيات)، التى قال فيها: «أنسيت آية كذا وكذا»، (جائز عليه) سهواً (بعد بلاغ ما أمر ببلاغه وتوصيله إلى عباده)، أما فى حال تبليغه الأول، فلا يجوز سهوه فيه وبعده يجوز، (ثم يستذكرها)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (من أمته أو من قبل نفسه)؛ لأنه لا يقر على نسيانه (إلا ما قضى الله نسخه ومحوه من القلوب)، فينسيه الله له ولا ينبه عليه، فيعلم بذلك أنه نسخ لفظه وتلاوته، سواء نسخ معناه أم لا، (وترك استذكاره)، بصيغة المصدر أو الفعل الماضى المجهول، ولما فيه من البعد.

قال: (وقد يجوز أن ينسى النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، ما هذا سبيله) من القرآن بما يراد نسخه، (كرة)، أى حيناً ما (يجوز) أيضاً (أن ينسيه منه)، أى الله ينسيه من القرآن، (قبل البلاغ)؛ لأنه يجوز النسخ قبل البلاغ كفرض الصلاة خمسين فى ليلة المعراج، وهذا منه (ما لا يغير نظماً)، أى نظم القرآن ترتيب كلماته متناسقة على مقتضاها، (ولا يخلط حكماً) بآخر كحل بحرمة، (مما لا يدخل خلافاً فى الخبر) حتى لا يدرى ما يراد به، وهو بيان؛ لقوله: ما لا يغير... إلخ.

(ثم يذكره إياه)، أى يذكر الله نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم ما أنساه مما لا يغير ولا يخلط، (ويستحيل دوام نسيانه له)؛ لمنافاته للغرض المقصود منه؛ (لحفظ الله تعالى كتابه)؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] كما تقدم، (وتكليفه بلاغه)، مجرور معطوف على حفظ الله، أى كلف الله رسوله، صلى الله تعالى عليه وسلم، أن يبلغ كتابه من أرسل إليهم، ودوام نسيانه ينافية أشد المنافاة.

\* \* \*

### (فصل فى الرد على من أجاز عليهم الصفائر)

أى على الأنبياء، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، (والكلام)، بالجر عطف على

الرد، (على ما احتجوا به في ذلك)، أى جواز الصغائر عليهم، والصغيرة ما عدا الكبيرة، والكبيرة منهم من عينها بالعد، ومنهم من عينها بالحد، فقليل: هى ما ورد فيه وعيد بنحو غضب الله ولعنته ودخول النار، فى كتاب أو سنة صحيحة، وقيل: ما فيه حد وعقوبة معينة، والصغائر كالكبائر فى توقف العفو عنها على مشيئة الله، وكون اجتناب الكبائر مكفرًا لها لا ينافى التوقف عليها وجوازها عليهم مطلقًا أو سهوًا مشروط بأن لا يكون مشعرة بخسة ورذالة منفرة للطباع.

(اعلم أن المجوزين للصغائر على الأنبياء)، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، (من الفقهاء والمحدثين ومن شايعهم)، أى تابعهم ووافقهم على اعتقاد ذلك، (من المتكلمين)، أى علماء الكلام، وهو العلم الباحث عن العقائد الدينية، وسمى علم الكلام، إما لأن مسألة الكلام من أجل مباحثه أو لكثرة دوران الكلام فيه بين السلف والمشايعة، من الشيعة، وهى فرقة من الناس تتبع غيرها، وشيعة الرجل، أتباعه وأنصاره، ولو واحد، وخص فى العرف بالمفضلين لعلى، رضى الله عنه، وهذه المسألة من علم الكلام، وذكرها فى كتب الفقه والحديث استطرادى، وقيل: إنها من مسائل هذه الفنون بحيثيات متغايرة، فالفقيه يبحث عنها من حيث أنه يجوز اعتقادها أو يحرم، أو يكره، والمحدث من حيث أنه هل صح رواية صدورها منهم أم لا؟ والمتكلم من حيث إقامة الدليل على عصمتهم وامتناعها وعدمه، وليس فى قوله: شايعهم، ما يخالفه، وإنما عبر به؛ لأنه ليس من كتابة المسائل الكلامية.

(احتجوا على ذلك)، أى تجوزها عليهم، (بظواهر كثيرة من القرآن والحديث)، أقحم لفظ ظواهر، إشارة إلى أنها ليست بحجة فى الباطن، (إن التزموا ظواهرها)، أن قالوا: يلزم اعتقاد الظاهر منها، (أفضت بهم)، أى أوصلتهم (إلى تجويز الكبائر) عليهم، وأصل معنى الإفضاء الإدخال فى فضاء واسع، ثم شاع فيما ذكر، (وخرق الإجماع)، أى مخالفة ما أجمع الناس عليه، وهو من قولهم: خرق المفاضة، إذا قطعها، فأريد به لازمه، وهو المجاوزة، (وما لا يقول به مسلم)، أى أفضت به إلى رأى لم يقله أحد من المسلمين، وهو تجويز الكبائر عليهم عمدًا، فإنه لم يقله إلا الحشوية وإما سهوًا، فجوزه بعضهم، واختلفوا فى امتناعه، هل هو سمعى أو عقلى كما تقدم.

(فكيف) استبعاد تجويز الكبائر عليهم، (وكل ما احتجوا به) من الظواهر، (مما اختلف المفسرون فى معناه)، هل يحمل على ظاهره، أو يأول، (وتقابلت الاحتمالات)، أى تخالفت وتعارضت الوجوه المحتملة، (فى مقتضاه)، أى مقتضى ما احتجوا به من تجويز وقوع ما خرج به عن صلاحية الاحتجاج، (وجاءت أقاويل)، أى نقل وورد وجوه،

قالوا بها على خلاف ما التزموه واحتجوا به، وأقاييل جمع أقوال، جمع قول، فهو جمع الجمع، (فيها للسلف بخلاف ما التزموه من ذلك)، الذي استدلوها به، (فيإذا لم يكن مذهبيهم) في تجويزها عليهم (إجماعاً)، أى مجمعاً عليه؛ لكثرة من خالفهم فيه، (وكان الخلاف فيما احتجوا به قديماً)، لا حادثاً بعد انعقاد الإجماع، حتى يكون خلافاً لا يعتد به.

(وقامت الدلائل على خطأ قولهم) في تجويزها عليهم، (وصحة غيره) في عدم الجواز، (وجب تركه)، جواب إذا، (والمصير إلى ما صح) من عدم التجويز، (وها نحن نأخذ)، أى نشرع؛ لأنها من أفعال المقاربة، وها حرف تنبيه زائد على المبتدأ إذا كان الخير اسم إشارة، فإن لم يكن كذلك جاء نادراً كما هنا، (في النظر فيها)، أى فى أدلتهم التي احتجوا بظاهرها على تجويزها عليهم، (إن شاء الله تعالى، فمن ذلك) الذي احتجوا به على تجويزها عليهم، (قوله تعالى لبينا محمد، صلى الله تعالى عليه وسلم: ﴿لَيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾) [الفتح: ٢]، وجه تمسك من جوز عليهم الصغائر بهذه الآية نسبة ذنب إليه مغفور لم يسمه، فالظاهر أنه صغيرة، واللام للتعليل، والمعلل الفتح، أى فتح مكة في قوله: (﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾) [الفتح: ١] إلى آخره، أى يسرنا لك فتح مكة ونصرناك على عدوك لنجمع لك عز الدارين في العاجل والآجل، وتحقيقه في التفاسير.

قال ابن عبد السلام، رحمه الله تعالى: لم يخبر الله أحداً من الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، بالمغفرة، ولذا قالوا في الموقف: نفسى نفسى، اذهبوا إلى محمد، فقد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، وهذا من خصائصه، صلى الله تعالى عليه وسلم.

قلت: وفيه نكتة، إذ سوى المتقدم بالتأخر، إيماء إلى أنه مثله في عدم الوقوف، وإنما هو خلاف الأولى مما عده بالنسبة إليه ذنباً، وسيأتى تفصيله.

(وقوله: ﴿وَأَسْتَغْفِرُ لَذُنُوبِكَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾) [محمد: ١٩]، أعاد الجار إشارة لتغايرهما؛ لأن الأول ليس بذنب حقيقى، كذا قيل، ولم يقل: ولذنب المؤمنين، إشارة لكثرة ذنوبهم، حتى كان ذنبهم عنده الذنب، ووجه الاستدلال ما مر.

(و) مما استدلوها به أيضاً (قوله: ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزْرَكَ﴾) [الزمر: ٢١]، الذى أنقض ظهرك (الشرح: ٢، ٣)، الوضع الخط، وهو بالعفو والوزر والحمل والثقل، فاستعير للذنب استعارة مرشحة، وأنقض بمعنى أثقل، جعله نقضاً، وهو ما أتعب الجمل حتى نقض لحمه. وقال الأزهرى: هو من نقض الزجل وهو صوته لما وضع عليه والكلام عليه كالذى قبله.



(وقوله: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾)، كناية عن خطأه في الإذن، فإن العفو من رواده، ﴿لَمْ أَذْنِ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣]، بيان لما كنى عنه بالعفو ومعاقبة عليه، والمعنى: لأى شيء أذنت لهم في القعود حين استأذنوك واعتلوا بكاذيب؟ وهلا توقفت؟ وذلك في غزوة تبوك سنة تسع، وقد استأذنه من تخلف عنه، فأذن لهم؛ لبعد المشقة وشدة الزمان، ولذا صرح، صلى الله تعالى عليه وسلم، بمقصده ولم يور كما مر، فأذن لقوم منافقين اعتذروا له بأعذار سمجة، وهو على خلاف الأولى، لا ذنب حقيقى، بل قوله: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾، ملاطفة له، ورعاية لخاطره، وقدمه على ما صدر منه، حتى لا يبدأه بما يوهمه مؤاخذه ما، ولذا حطوا على الزمخشري فيما فسره به، من قوله: أخطأت وبئس ما صنعت، لما فيه من تفسيره بغير المراد منه من سوء الأدب، وخطابه بما لم يخاطبه به رب العزة، وجعله كناية عن الجناية والجاني، وقد مر الكلام فى ذلك مبسوطاً صدر الكتاب.

(و) لما استدلوأ به أيضاً (قوله: ﴿أَوَلَا كُتِبَ مِنَ اللَّهِ سَبَقٌ لَّسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾) [الأنفال: ٦٨]، وهذه نزلت فى غزوة بدر، وقد أسر، صلى الله تعالى عليه وسلم، من قريش سبعين رجلاً، منهم العباس عمه، صلى الله تعالى عليه وسلم، وعقيل، فاستشار، صلى الله تعالى عليه وسلم، أصحابه فى ذلك، فقال أبو بكر: يا رسول الله، هؤلاء قومك، لعل الله يهديهم بك، خذ منهم فدية تتقوى بها، وقال عمر: اضرب رقابهم واحمد نارههم، فرضى رسول الله ما قال أبو بكر، فنزل عليه قوله تعالى: ﴿مَا كَانَتْ لِيَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يَتَخَرَّجَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٦٧] الآية، فجلس رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، يبكى وأبو بكر، وقال: «عرض على عذابهم أدنى من هذه الشجرة»<sup>(١)</sup>، والكتاب السابق يأتى بيانه، ومنه ما قيل: هو إحلال الغنائم لهم دون الأمم السابقة، أو إنه لا يعذبهم ورسول الله فيهم، أو ما وعدهم به من مغفرة ذنوبهم، وأنه لا يعاقب المخطئ فى اجتهاده.

(وقوله: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾) [عبس: ١] الآية)، عبس أى قطب وجهه، وتولى أعرض، والأعمى هو ابن أم مكتوم، رضى الله تعالى عنه، مؤذنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، واسمه عبد الله، أو عمر على ما يأتى، واسم أبيه زائد على ما قاله بعضهم، وهو ابن خال حديجة أم المؤمنين، رضى الله تعالى عنها، وسبب نزولها أنه أتاه، صلى الله تعالى عليه وسلم، وعنده صناديد قريش، الوليد بن المغيرة، وعتبة، وأميمة بن خلف، وأبو جهل، لعنهم الله، وقال له: أرشدنى، وهو، صلى الله تعالى عليه وسلم، يحادثهم استمالة لهم،

فأعرض عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، ولم يجبه؛ لاشتغاله بهم رجاء استمالتهم للإسلام واستمالة من ورائهم، قيل: وهو باطل من قائله وجهل؛ لأن أمية والوليد كانا بمكة وماتا كافرين، وابن أم مكتوم كان بالمدينة ولم يحضر معهم، فالأولى أن لا يذكر هؤلاء، ويقتصر على ابن أم مكتوم وقوم من كفار مكة.

وتبعه بعض الشراح وارتضاه، وقد رده خاتمة المحدثين الشيخ محمد الشامي في سيرته، وقال: إنه كلام صدر من غير روية وتدبر، فإن ابن أم مكتوم حال خديجة كما ذكر، وإسلامه قديم، وهو من المهاجرين الأولين، هاجر قبل هجرة النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، وقيل: بعده، وصحح الأول، وسورة عبس مكية بلا خلاف، وقد نقل ما ذكر عن جماعة من الصحابة والتابعين، فأى مانع منه، والعجب من صاحب الزهر، إذ لم يناقش القرطبي ومن تبعه في هذا، وكان، صلى الله تعالى عليه وسلم، بعد ذلك إذا أتاه ابن أم مكتوم ييسط له رداءه، ويقول له: «مرحباً بمن عاتبنى الله فيه»<sup>(١)</sup>، ولذا كان، صلى الله تعالى عليه وسلم، استخلفه على المدينة مراراً؛ لقدّم هجرته وإظهار توقيره، وما قيل من ضمير ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾ للكافرين، في غاية الضعف كما يأتي، وهذا مما استدلوا به على مدعاهم في حق نبينا محمد، صلى الله تعالى عليه وسلم.

(و) أما في حق غيره، ف (ما قص) في القرآن (من قصص غيره من الأنبياء، كقوله تعالى) في حق آدم، صلى الله تعالى عليه وسلم: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: ١٢١]، فجعل مخالفة ما حذره عنه من أكل الشجرة ضلالاً وغواية، فهي ذنب صدر عنه، ففيه دليل ظاهر لهم، والقصة مع جوابها مشروحة في التفاسير، (وقوله تعالى) في حق آدم مع حواء: ﴿فَلَمَّا ءَاتَتْهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَمْ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَتْهُمَا﴾ [الأعراف: ١٩٠ الآية]، ضمير آتاهما لآدم، عليه الصلاة والسلام، وحواء المتقدم في قوله: ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَعَلَكُمْ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، أى آتاهما ولذا صالحاً سوياً، أشركا فيما آتاهما غير الله، فسموا عبد العزى، وعبد مناف.

وحكى الزجاج، رحمه الله تعالى، أن إبليس، لعنه الله، جاء لحواء، فقال: أتدرى ما في بطنك؟ قالت: لا، قال: لعله بهيمة، وإن دعوت الله أن يجعله إنساناً، أفتسميه عبد الحارث؟ وإبليس لعنه الله اسمه عبد الحارث، وقيل: كان لا يعيش لها ولد، فقال: سميه عبد الحارث، فسمته به فعاش، وهذا من إلقاء الشيطان. وقال: إن الضمير لآل قصى من قريش، وأن القصة في حقه لا في حق آدم، والكلام عليه في التفاسير مشهور.

(١) أورده القرطبي في تفسيره (٢١٣/١٩).

(وقوله: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾ [الأعراف: ٢٣] الآية)، أى من الدلائل التى استدلت بها من جوز الصغائر على الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، ما حكاه الله فى الآية عن آدم، عليه الصلاة والسلام، وحواء من اعترافهما بصدور الذنب منهما، واتصافهما بما كان سبباً لخروجهما من الجنة، وفيه دليل على أنه يجوز المعاقبة على الصغائر، وإن لم تغفر خلافاً للمعتزلة.

(و) مما استدلوا به أيضاً (قوله تعالى فى قصة يونس، عليه الصلاة والسلام: ﴿سُبْحَنَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾) [الأنبياء: ٨٧]، لما ذهب مغاضباً قومه، إذ لم يطيعوه، فاعترف بأنه ارتكب ظلماً ومعصية، وما قصه الله تعالى من قصته فى قوله: ﴿وَذَا التَّوْنِ إِذْ ذَهَبَ مُغْضِبًا﴾ [الأنبياء: ٨٧] وكان قد ضاق صدره فى حمل أعباء النبوة والمغاضبة لقومه، إذ لم يصبر ولم ينتظر توبتهم، فخرج من حينه، وأظلمهم العذاب الذى أخبرهم به، فتضرعوا إلى الله تعالى وتابوا، فرفعه الله تعالى عنهم، ويونس، عليه الصلاة والسلام، لم يعلم برفعه عنهم، وكان حقه أن لا يذهب إلا بإذن مجدد من الله تعالى عز وجل.

(و) هذا (ما ذكر من قصته، و) ما ذكره من (قصة داود)، عليه الصلاة والسلام، (وقوله: ﴿وَلَقَدْ دَاوُدُ أَمَّا فَتَنُهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ [ص: ٢٤] الآية)، وذلك أنه رأى ما قصه الله من فضائل الأنبياء قبله، فسأل ربه ذلك، فقال: إنهم ابتلوا فصبروا، فقال: إن ابتليت صبرت، فتمثل الشيطان له فى صورة حمامة من ذهب عجيبة، وكان، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى محرابه مختلياً بصلاته، فأراد أخذها، فطارت، فذهب خلفها وتبعها حتى أشرف على دار فيها امرأة تغتسل لم ير مثلها، فافتن بها وسأل عنها، فإذا هى امرأة أوريا، وكان أرسله مع عسكر له، فأرسل يقول لرئيسهم ويعلمه أن يقدمه فى الحرب، وكان سيفاً من سيوف الله تعالى، فاستشهد وتزوج داود، عليه الصلاة والسلام، امرأته، فأرسل الله تعالى له ملكين فى صورة خصمين كما قصه الله تعالى فى كتابه، وعاتبه عليها، وهذا مما عده هؤلاء ذنباً؛ نظراً لظاهر الحال، فتاب منه ولم يزل يبكى على ما صدر منه حتى نبت العشب من دمعه.

(و) من أدلتهم (قوله تعالى) فى حق يوسف، عليه الصلاة والسلام: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ يَاقُوبَ وَهَمَّ بِهَا﴾ (وما قص)، بالبناء للمعلوم أو المجهول، (من قصته)، أى يوسف، (مع أخوته)، وهم أنبياء أيضاً على اختلاف سياى بيانه، وقصته معروفة، والشاهد فى قوله: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ [يوسف: ٢٤]، بناء على ما اشتهر من أنه جلس مجلس العاجز، وأراد ما يريده أهل الأهواء، أو فيه مبالغة وأمور يذكرها عنه القصاص، وهو، صلى الله تعالى

عليه وسلم، برىء منها، وإنما يتوهم ما يتوهم إن لم يجعل ﴿وَهُمْ بِهَا﴾ جواب ﴿لَوْلَا﴾ بحسب المعنى، وإلا فلا يتوهم شيء من ذلك، فإن دليل الجواب جواب معنى، فيقتضى أنه لم يصدر منه فضلاً عما هو أعظم منه مع أن هم النفس له مراتب منها ما هو مقتضى الجبلية البشرية، ومثله مغفور مغفور.

(و) من أدلتهم أيضاً (قوله تعالى) حكاية (عن موسى) صلى الله عليه وسلم، ﴿فَوَكَّرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ [القصص: ١٥]، ضمير وكزه للقبطى الذى وجده موسى، عليه الصلاة والسلام، يخاصم رجلاً من بنى إسرائيل، وكان دخل محتفياً نصف النهار، فوجد قبطياً من جند فرعون يسخر بعض بنى إسرائيل لحمل حطب ونحوه، وكان موسى، عليه الصلاة والسلام، جسيماً ذا قوة شديدة، فدفعه عنه وضربه فقتله، فقال: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾ [القصص: ١٦]، فهذا اعتراف بصدور ذنب منه، وهو المراد هنا، ومعنى وكزه ضربه بجمع كفه، وقيل: ضربه فى صدره، وقيل: دفعه، وقوله: ﴿مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾، أى هو شر من جنس أعمالهم.

ثم ذكر بعض ما استدلوا به من الحديث، فقال: (وقول النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى دعائه) المأثور عنه: (اللهم اغفر لى ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت)، وهو من دعاء طويل رواه الشيخان، كان يقوله، صلى الله تعالى عليه وسلم، إذا قام يتجهجد، وطلب المغفرة من الذنوب المذكورة، يدل على صدورها منه فى الجملة، وهو مدعاهم، (ونحوه من أدعيته)، صلى الله تعالى عليه وسلم، المأثورة، وقد أفردت بالتأليف كالحصن الحصين وغيره.

(و) مما استدلوا به أيضاً (ذكر الأنبياء) عليهم الصلاة والسلام، (فى الموقف) يوم القيامة، (ذنوبهم فى حديث) طلب الناس منهم (الشفاعة)، واستغاثتهم بهم من هوله وطوله، وحديث الشفاعة مشهور طويل، رواه مسلم، عن أبى هريرة، رضى الله تعالى عنه، فلا تطول به، وحمل الشاهد فيه أن الناس إذا اشتد عليهم هول الوقوف وكربه، قالوا: نذهب للرسل فيشفعون لنا فى الخلاص، فيذهبون إليهم فرداً فرداً، وكل يقول: لست لها لى ذنب عظيم أخاف منه، ودلالته على ما ادعوه غنية عن البيان.

(و) مما استدلوا به أيضاً (قوله، صلى الله تعالى عليه وسلم) فى الحديث الذى تقدم شرحه: (إنه ليغان على قلبى، فأستغفر الله، وفى حديث أبى هريرة)، رضى الله تعالى عنه: (إنى لأستغفر الله وأتوب إليه فى اليوم أكثر من سبعين مرة)، وروى: «مائة مرة»، فالسبعين ليست على ظاهرها، والمراد بها الكثير، وهى فيه كثير حتى قال بعضهم: سبع

لك الأجر، أى كثره، فهذا يدل على أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، كان يصدر منه بعض الذنوب، وإلا لم يكن لاستغفاره وجه.

(وقوله تعالى) حكاية: (عن نوح، عليه الصلاة والسلام: ﴿وَلَا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي﴾ [هود: ٤٧] الآية)، فطلبه المغفرة يقتضى سبق ذنب منه، فهو حجة لمن جاوز عليهم الصغائر، وذلك أن الله تعالى نهاه عن أن يشفع فى أحد من أهله غير من أذن له فى دخول السفينة معه له، فقال له الله تعالى عز وجل: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾ [هود: ٣٧]، أى قضى الله تعالى بذلك عليهم، فشفع فى ابنه كنعان، وهو ممن قضى بهلاكه؛ لظنه أنه داخل فى أهله، فلما قيل له: ﴿إِنَّهُمْ لَمِنَ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦]، ندم على عدم استقصاله واستغفر لتركه الأولى لا لذنب ارتكبه، وإليه أشار بقوله: (وقد كان قال الله عز وجل له: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي﴾)، أى لا تدع ولا تشفع، (﴿فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾)، أى كفروا: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، (﴿إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾)، أى لأنهم قضى عليهم وحكم بهلاكهم لكفرهم الذى قطع رحمهم وقرابتهم.

(و) من أدلتهم أيضاً أنه تعالى (قال) حاكياً (عن إبراهيم)، عليه الصلاة والسلام: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢]، يعنى يوم القيامة، يوم الجزاء، فهذا يقتضى صدور ذنب منه، وهو ما تقدم من قوله: ﴿فَعَلَكُمُ كَيْدُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٣]، وما معه مما تقدم هو الجواب عنه.

(وقوله تعالى) حكاية (عن موسى)، عليه الصلاة والسلام: ﴿إِنِّي تَبْتُ إِلَيْكَ﴾ [الأحقاف: ١٥]، قاله بعدما طلب الرؤية من الله تعالى عياناً، فلما تجلّى له ربه للجبل، جعله دكاً، وخر موسى صعقاً، فلما أفاق قال: سبحانك تبت إليك، وليس هذا بذنب، ولكنه سألّه بعدما قال له: ﴿كَانَ قَرِينِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ولو ترك ذلك كان أولى، والكلام على الرؤية وجوازها مفصل فى علم الكلام، وكذا هذه الآية.

(و) مما استدلوا به أيضاً على جواز الصغائر عليهم، (قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ﴾) إلى قوله: ﴿ثُمَّ أَنَابَ﴾ [ص: ٣٤]، أى تاب، فإنه يقتضى صدور ذنب منه، وكان الله فتنه، أى ابتلاه بأمر اختلفوا فيه، فقيل: إنه احتجب عن الناس، فعاتبه الله تعالى على ذلك، وقيل: إنه سبأ بنت ملك فى غاية الجمال تسمى جرادة فأحبها، وكان عندها صنم تعبده خفية، فاطلع عليه فأحرقه، وقد ذكروا فى قصته أموراً لا تليق بمقام الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام. (إلى ما أشبه هذه الظواهر)، أى ما ذكرته من الأمور التى يدل ظاهرها على ما قالوه، وله أشباه ونظائر كثيرة تركت.

ثم شرع في سرد الجواب عما ذكره من أدلة المجوزين للصغائر عليهم، فقال: (قال القاضي) عياض المصنف، رحمه الله، في الجواب عما قالوه وتمسكوا بظاهره قبل تحقيق النظر فيه: (فأما احتجاجهم) لتجوز الصغائر عليهم (يقوله: ﴿لَا يَغْفِرُ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ﴾) [الفتح: ٢] إلى آخره، (فهذا قد اختلف المفسرون فيه) وفي تأويله.

(ف قيل: المراد) بما تقدم (ما كان قبل النبوة) (و) بما تأخر (ما بعدها)، أى بعد النبوة، وهو عبارة كنى بها عن أنه لم يصدر منه ذنب؛ لأنه لا تكليف قبل النبوة أصلاً، والعقل لا يستقل بذلك، وقوله: ما بعدها، ذكر للتعميم، كقولك: اعط من تراه ومن لم تره.

(وقيل: معنى ﴿مَا تَقَدَّمَ﴾) (ما وقع لك من ذنب، و) معنى ﴿وَمَا تَأَخَّرَ﴾) (ما لم يقع أعلمه). بما حاصله (إنه غفور له)، غير مؤاخذ به لو وقع منه، كونه لم يقع منه ذنب كغيره، وإنما يصدر عنه نادراً خلاف الأولى.

(وقيل: المتقدم) معنى ﴿مَا تَقَدَّمَ﴾) (ما كان قبل النبوة) مما لا يؤاخذ به؛ لأنه لا شريعة يلتزم أحكامها، (و) المراد بـ (التأخر، عصمتك بعدها)، فمغفرته تجوز بها عن العصمة، ووجه الشبه بينهما عدم اعتبار الذنب فيهما، فمن قال: ليس هذا من مقتضيات اللفظ، مع أنه معلوم قبل النبوة، لم يفهم مراده، (حكاه)، أى هذا الوجه (أحمد بن نصر) الخزاعي الزاهد الشهيد، قتله الوثائق فى محنة خلق القرآن سنة إحدى وثلاثين ومائتين.

(وقيل: المراد بذلك) المذكور فى المغفرة (أتمته)، أى يغفر الله لأمتك ما صدر، ويصدر منها، فالمراد بخطابه خطاب أتمته، فإضافة الذنب له، صلى الله تعالى عليه وسلم، لأدنى ملايسة؛ لأنه يسوء ما يسوءهم، وهو الشفيع لهم، والمراد أن رحمة الله لهذه الأمة أكثر، فلا يرد عليه أن مغفرة ما تأخر له شروط، كأن لا يكون حق عبد ونحوه.

(وقيل: المراد) بما تقدم (ما وقع) منه، صلى الله تعالى عليه وسلم، (عن سهو وغفلة، و)، المراد بما تأخر ما كان صادراً عن (تأويل)، أى بيان لمعنى يحتمله النص، فيحمل عليه باجتهاد منه، ثم تبين له أن الصواب أو الأولى غيره؛ لأن التأويل بيان ما يؤل إليه، فيناسب ما تأخر، فلا يرد عليه شئ، والمراد أنه لم يتم له الاستدلال بالآية، (حكاه الطبرى) محمد بن جرير كما تقدم، (واختاره القشيري) عبد الكريم شيخ الصوفية وغيره كما تقدم فى ترجمته.

(وقيل: المراد) بما تقدم (ما تقدم لأبيك آدم)، عليه الصلاة والسلام، (و) المراد (بما تأخر من ذنوب أمتك)، فاللام للتعليل، أى غفر لأجلك ذنوب أبيك آدم لما توسل بك إلى الله، ويغفر لأمتك؛ لأنك رحمة لهم، (حكاه السمرقندى)، وقد قدمنا ترجمته،

(والسلمي)، بضم السين المهملة، وفتح اللام، وهو الإمام أبو عبد الرحمن الصوفي كما تقدم، (عن ابن عطاء)، شيخ الطريقة كما تقدم، وهو مما لا يقال بالرأى، وقد نقله مثله هؤلاء، وإن كان خلاف الظاهر.

(ومثله)، أى بمثل هذا التأويل (والذى قبله يتأول قوله) تعالى خطاباً لنبينا، صلى الله تعالى عليه وسلم: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩]، فيقال: المراد: استغفر لذنب أبيك آدم ولذنوب أمتك، أو استغفر عما صدر منك سهواً وغفلة، أو بتأويل منك، وهذا لقوله: ﴿لِذَنبِكَ﴾ فقط، لا لقوله: ﴿وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾. (قال مكى:) تقدمت ترجمته، (مخاطبة النبي)، أى خطاب الله للنبي، (صلى الله تعالى عليه وسلم، هاهنا هي مخاطبته لأمته)، أى فى قوله: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ﴾ [الفتح: ٢]، وإنما وجه له، صلى الله تعالى عليه وسلم، لتمكنه لكونه بالطريق الأولى والأحرى.

(وقيل: إن النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، لما أمر أن يقول: ﴿مَا كُنْتُ بِدَعَا مِنْ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرَى مَا يَفْعَلُ بِي وَلَا يَكْرَهُ﴾ [الأحقاف: ٩]، وهو بتقدير: قل: فلذا قال: أمر، (سر بذلك الكفار)، أى فرحوا وقالوا: واللات والعزى ما أمرنا وأمر محمد عند الله إلا واحد وماله علينا مزية، ولولا أنه ابتدع ما يقول من ذات نفسه لا خبره الذى بعثه بما يفعل به، (فأنزل الله) تعالى رداً عليهم: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢ الآية].

فقال الصحابة، رضى الله تعالى عنهم: هنيئاً لك يا رسول الله، قد علمنا ما يفعل بك، فما يفعل بنا؟ فأنزل الله تعالى (و) أخبر (بما للمؤمنين)، أى بما يؤول إليه أمرهم فى الآخرة، (فى الآية الأخرى بعدها)، أى ﴿يَدْخُلُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ﴾ [الفتح: ٥] الآية، فأنزل الله: ﴿وَيُخَبِّرُ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّهُمْ مِنَ اللَّهِ فَضْلاً كَثِيراً﴾ [٤٧]، فبين ما يفعل الله به، صلى الله تعالى عليه وسلم، وبهم، وهذا قول قتادة، والحسن، وغيرهما، وعزاه المصنف، رحمه الله تعالى، لابن عباس، (قاله ابن عباس)، رضى الله تعالى عنهما، وإنما قاله، صلى الله تعالى عليه وسلم، أولاً قبل أن يعلمه الله بعصمته وعموم مغفرته، وهو فى عام الحديدية، ثم بين محصل جوابه عن استدلالهم.

(فمقصد الآية)، أى محصل ما قصد بها، (إنك مغفور لك غير مؤاخذ)، بالهمزة المفتوحة، أو الواو المبدلة منها، وفتح الحاء المعجمة، اسم مفعول، (بذنب، أن لو كان)، أى وجد، فهي تامة، وأن يفتح فسكون زائدة، ومثله كثير، فهو أمر جاء على طريق الفرض تطميناً له، صلى الله تعالى عليه وسلم، فلا يقوم بها حجة؛ لتجوز الذنوب عليهم.

وقريب منه ما (قال بعضهم) المراد ما ذكر من (المغفرة هاهنا)، أى فى آية: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ ونحوه، (برثة من العيوب) بموحدة بعد التاء الفوقية وراء مهملة قبل الهمزة، ولو قرئ بنون وزاء معجمة وياء تحتية ساكنة قبلها جاز، والمعنى والرسم متقارب بمعنى لا دليل فيها لهم؛ لأنه قد قيل: إن المراد منها تنزيه الله له وتبعيده من العيوب، أى الذنوب أو ما يؤدى لها، فالمغفرة كناية أو مجاز عما ذكر.

(وأما) الجواب عما تقدم من استدلالهم بالآية المتقدمة، وهى: (قوله تعالى: ﴿وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ﴾ [الشرح: ٢، ٣] كما تقدم، (فقيل: ) معناه (ما سلف)، وتقدم (من ذنبك قبل النبوة)، أى مما هو فى صورة تفریط، وإن لم يكن قبل النبوة شرع مخالفته معصية، وقد عصمه الله تعالى عما كان عليه الجاهلية من العقائد ونحوها من الديانات، (وهو قول ابن زيد)، هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، المفسر، الزاهد، المتقن، توفى سنة اثنين وثمانين ومائة، (والحسن) البصرى، رحمه الله تعالى، وقد تقدمت ترجمته، (و) هو أيضاً (معنى قول قتادة)، أى معنى ما نقله عنه المفسرون فى تفسير هذه الآية من أنه صدر منه بعض أمور قبل النبوة، وإن لم يكن ذنباً حقيقة.

(وقيل: معناه)، أى معنى وضع وزره عنه، (أنه حفظ قبل نبوته منها وعصم)، أى حفظه الله تعالى عن الاتصاف به رأساً وابتداءً، وهو وجه حسن يتحمله اللفظ، بلا تكلف، (ولولا ذلك)، أى رفعنا عنه، (لأثقلت ظهره)، وفى نسخة: ظهره، والظاهر أنه حقيقة، ويجوز أن يكون استعارة كما قدمناه، وفيه على هذا تقرير، أى لولا أنا حفظناك عنها أثقلت ظهره وهدت قواك، (حكى معناه السمرقندى)، فى تفسيره.

(وقيل: ) فى تفسيرها مما لا ينفى فيها حجة لهؤلاء، (المراد بذلك) المذكور، من وضع الوزر إلى آخره، (ما أثقل ظهره)، أى أتعبه وأعباه، (من أعباء الرسالة)، جمع عبء، كحمل لفظاً ومعنى كما تقدم، (حتى بلغها)، غاية لثقل التحمل حتى يبلغه، ويؤدى أمانته، فإنه ما عليه إلا البلاغ، (حكاه) أبو الحسن (الماوردى) الشافعى، وتقدم بيانه (والسلمى، وقيل: ) معناه (حططنا عنك ثقل أيام الجاهلية، حكاه مكى)، لأن أيام الجاهلية كانت خالية عن الدين، والأمن أيام هرج ومرج، فلما بعثه الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، بالدين القويم هو ومن تبعه، وشرح الله تعالى صدورهم بالإسلام، وصفاهم من الآثام، فخفت ظهورهم وسددت أمورهم.

(وقيل: ) معناه (ثقل شغل مرك)، أى قلبه أو خواطر قلبه، (وحيرتك)، أى تحريك فى ابتداء أمره، (وطلب شريعتك)، أى طلبك من الله شريعة تعمل بها، (حتى شرعنا ذلك



لك)، بما أوحاه، فاطمأن قلبه وذهبت حيرته، (حكى معناه القشيري) في تفسيره. (وقيل: معناه)، أى معنى ﴿وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ﴾ <sup>(١)</sup> الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾، (خففنا عنك ما حملت)، أى كلفت حمل أثقاله من دعوة الخلق وتبليغ أمانة الرسالة التى لم تطق حملها الجبال، (بحفظنا لما استحفظت)، يقال: استحفظه، إذا استرعاه وأعطاه أمانة، أى نحن حفظنا ما أمرناك بحفظنا، (فحفظ) بحفظه (عليك) مما عسر عليك القيام به، وجعلنا لك جدًّا وصبرًا صير أثقاله خفيفة عليك.

(و) لما ورد حيثنذ أنه إذا خففتها عنه لم يكن أنقض ظهره، أشار لدفعه بقوله: (ومعنى أنقض ظهره) على هذا، (أى كاد)، أى قرب من أنه (ينقضه)، أى يعيبه ويثقله، ولم ينقضه بالفعل، ويجوز على هذا إيقاؤه على ظاهره، وأن إنقاضه بالفعل، لكنه خفف عنه، أى خففنا عنك ما كان أنقض، وهو راجع لما قاله المصنف، رحمه الله تعالى، لا وجه آخر كما قيل.

ثم بين وجه دفع ما ذكره لما تمسكوا به تفصيلاً، فقال: (فيكون المعنى)، أى معنى: ﴿وَوَضَعْنَا عَنْكَ﴾ إلى آخره، (على) قول: (من جعل ذلك) الوضع مصروفًا، (لما قبل النبوة اهتمام النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم)، وهو خير يكون، (بأمر فعلها قبل نبوته)، ونزول وحى فيها، أى اعتناؤه ببيان الله لحكمها، حتى لا يكون عنده هم وغم، ولكنها (حرمت عليه بعد النبوة)، ولم يكن مكلفًا بها قبلها، (فعدّها أوزارًا) بعدما حرمت عليه، وخشى المؤاخذه بها قبل ذلك، فإطلاق الوزر عليه باعتبار ما بعد النبوة والتشريع

(وثقلت عليه وأشفق)، أى خاف (منها) ومن المؤاخذه بها؛ لشدة مراقبته لله وخشيته له، فمعنى وضعها على هذا بيان أنه غير مؤاخذ بها، وأنها لم تكن وزرًا عليه يخافه، (أو يكون الوضع عصمة الله له وكفايته من ذنوب لو كانت)، أى لو وجدت وصدرت عنه، (لأنقضت ظهره)، فهو أمر على سبيل الفرض والتقدير لا التحقيق والتقريب كما توهموه، ولا يبعده قوله: أنقض مع هذا كما قيل، والوزر مجاز بمعنى الذنب، وعلى ما قبله بمعنى الثقل، كما فى قوله: (أو يكون من ثقل) أمور (الرسالة) عليه، وما فى تبليغها من المشقة يجعل المعقول كالحسوس، (أو) معنى الوزر (ما ثقل عليه) وشق (وشغل قلبه من أمور الجاهلية) كما نقله أنفًا، عن مكى، رحمه الله تعالى، (وإعلام الله تعالى له بحفظ ما استحفظه من وحيه)، واسترعاه عليه من أمانته كما تقدم.

ثم أخذ فى دفع شبهة أخرى تمسك بها المجوزون للصغائر، فقال: (وأما قوله: ﴿وَعَفَا﴾

اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ ﴿٤٣﴾ [التوبة: ٤٣]، في التخلف عنه، فالعفو كالمغفرة، يقتضى ثبوت ذنب كما قالوه، وليس كذلك، (ف) إن ما ذكر (أمر لم يتقدم للنبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، من الله فيه نهى، فيعده)، أى يجعله ويعتقده، (معصية) منه بمخالفة ما نهى عنه، (ولا عده) وصيره (الله عليه معصية)، يستحق اللوم عليها، (بل لم يعده أهل العلم)، أى أحد منهم (معاتبه) بفعل خلاف الأولى مما ليس بمعصية.

(وغلطوا من ذهب إلى ذلك)، أى عدوا قول من قال من المفسرين غلطاً، وهو قول منقول عن قتادة، وعتب الله على نبيه، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى بعض ما لا يليق، وإن جاز كما فى قصة ابن أم مكتوم، وقوله: «مرحباً بمن عاتبنى الله فيه»، ليس بمراد هنا، وإن كان لا محذور فيه، فلا اعتراض على المصنف، رحمه الله تعالى كما قيل.

(قال نفطويه:)، تقدم الكلام عليه وعلى ضبط اسمه ومعناه، (وقد حاشاه الله تعالى)، أى برأه الله تعالى ونزّهه، وأصل معناه جعله الله فى حشا، أى جانب، (من ذلك)، أى فعل ما يستحق عليه العتاب، فضلاً عن أن يجازيه بمعصية ارتكبتها، (بل كان مخيراً)، أى خيره الله تعالى (فى أمرين)، وهما أنه إن شاء أذن لهم فى التخلف، وإن شاء لم يأذن قط.

(قالوا:)، أى العلماء من السلف، (وقد كان له)، صلى الله تعالى عليه وسلم، كما علم من تتبع أحواله، (أن يفعل ما شاء) مما يرى أنه مناسب؛ لأنه أذن له فى الاجتهاد كما تقرر فى الأصول، (فيما لم ينزل عليه فيه شيء)، من وحى يبين حكمه، (فكيف) إنكاره؛ لأنه معاتب وإن لم يخبر فى أمور شتى منها ما نحن فيه، ولا يمكن إنكاره، (وقد قال الله تعالى له) فى هذه القصة: ﴿فَإِذْ لَمَنِ شِئْنَا مِنْهُمْ﴾ [النور: ٦٢]، وهذا الأمر وتعلقه بالمشيئة صريح فى أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، مخير، (فلما أذن لهم) كما أمره الله تعالى، (أعلمه الله بما لم يطلع عليه من سرهم)، أى مما خفى عليه من أمرهم أو بما أسروه واستتر من ضمائرهم، وهو (أنه لو لم يأذن لهم) فى القعود والتخلف عنه، (لقعدوا) لجزمهم بالقعود، ولو أمروا بخلافه.

(و) أعلمه بما أوحاه إليه فى هذه الآية من (إنه لا حرج)، لا وزر ولا إثم، (عليه فيما فعل) من الإذن لهم كما توهم من ظاهر قوله: عفا؛ لأنها اشتهرت بمعنى غفر الذنب، وأشار إلى ذلك بقوله: (وليس عفا هاهنا) فى هذه الآية (بمعنى غفر)، أى ستر وترك المؤاخذه والمعاتبه كما هو معناه المشهور، (بل) لها معان أخر منها ما ورد فى الحديث، (كما قال النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم)، فى حديث رواه أبو داود والترمذى

والنسائي، عن علي، كرم الله وجهه ورضي الله تعالى عنه، أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، قال: (عفا الله لكم عن صدقة الخيل والرقيق)، فهاتوا صدقة... الحديث، إلا أن الذي رواه هؤلاء: «قد عفوت لكم زكاة الخيل والرقيق»، والمصنف، رحمه الله، رواه بلفظ آخر وقف عليه ومثله لا يقرع له العصا، فاندفع قول من قال: لم أقف على هذه الرواية.

(ولم تجب عليهم قط)؛ لأن زكاة الخيل والرقيق لم تجب على مسلم قط، حتى يكون العفو معناه إسقاط الوجوب كما أنه ترك عقوبة لازمة هنا، (أى) فالمعنى أنه (لم يلزمكم ذلك)، أى زكاة الخيل والرقيق، (ونحوه) معزو (للقشيري)، رحمه الله تعالى، (قال:)، أى القشيري، (وإنما يقول: العفو لا يكون إلا عن ذنب)، كما هو مشهور متعارف، (من لا يعرف كلام العرب)، فيقف على معانيه الواردة في كلامهم كعدم اللزوم، والذي سمعته في الحديث الوارد في كلام أفصح العرب، وأصل معنى العفو الترك، وعليه تدور معانيه، فيستقيم في كل مقام ما يناسبه، فعفو الذنب ترك العقاب عليه، وعدم الزكاة ترك لها. (قال: ومعنى ﴿عَفَاَ اللَّهُ عَنْكَ﴾) [التوبة: ٤٣]، في هذه الآية، (أى لم يلزمك ذنبًا) فيما فعلته من الإذن.

(قال الداودي)، رحمه الله تعالى، من أئمة الحديث، وتقدم ترجمته، (روى أنها)، أى قوله تعالى: ﴿عَفَاَ اللَّهُ عَنْكَ﴾ (كانت تكرمة) من الله في خطاب نبيه، عليه الصلاة والسلام، أى تعظيماً وتكريماً يبدأ به الكلام.

(و) نحوه ما (قال مكي: هو استفتاح كلام) يوقعونه في أول خطابهم، (مثل: أصلحك الله وأعزك)، هي جملة دعائية يبدأون بها الكلام إكراماً لمن يخاطبونه، وهو عادة أهل الترسل في مكاتباتهم، وهو قريب مما قبله، بل معناهما واحد، وهو ملاطفة في المحاوراة تدعو لاستماعه، حتى كأنه باستماعه مستحق للدعاء له، والقرآن جاء على أساليب كلام العرب، فهي جملة دعائية قصد بها إكرام المخاطب.

(وحكى السمرقندي أن معناه: عافاك الله)، قيل: أخره لضعفه؛ لبعد أحدهما عن الآخر لفظاً ومعنى، وكأنه غلط في المادة، وهو من سوء الفهم؛ لأن الراغب قال: عفوت عنك، قصد به إزالة ذنب وصرفه عنه، ومفعوله متروك؛ لأنه متعدد في الأصل، يقال: عفاه واعتفاه، وقولهم في الدعاء: أسألك العفو والعاقبة، أى ترك العقوبة والسلامة، وعفا النبت والشعر زاد. انتهى.

فهذه الجملة إذا قصد بها الدعاء إكراماً، كان معناه: قواك الله حتى تبالى بمن تخلف

عنك للدعاء بمعنى قواك الله؛ لأن القوى لا يكون مريضاً.

وقال الجوهري: عافاه الله وعفاه بمعنى، وهو دفاع الله عن العبد ما يكره، فسقط ما قيل أنه لا يساعده اللغة، وكيف يعترض على هذا ولا يعترض على تفسيره بأصلحك الله وأعزك، فتدبر.

(وأما قوله)، أى قول الله تعالى الذى استدل به من جوز الصغائر عليهم (فى أسارى بدر)، أى فى حقهم، وأسارى جمع أسير، وهو معروف، وبدر اسم محل وقعت فيه تلك الغزوة المشهورة، سميت ببدر ابن قريش، وهو الذى احتفر بها بئراً، ثم سمي بها مكانها، وكان، صلى الله تعالى عليه وسلم، أسر من كبار قريش نحو سبعين رجلاً كالعباس وعقيل كما فصل فى السير، فاستشار رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، فيهم الصحابة، فأشار عمر، رضى الله تعالى عنه، بقتلهم كما مر، فإنه قلما يظفر بمثلهم، فتضعف شوكة المسلمين، وقال أبو بكر، رضى الله تعالى عنه: نأخذ منهم فدية نتقوى بها وتمن بإطلاقهم، لعل الله يهديهم بعد ذلك، فأعجب رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، رأيه وعمل به، فأنزل الله فيهم: ﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى﴾ [الأنفال: ٦٧] (الآيتين).

والأسير فعيل بمعنى مفعول من الأسر، وأصله سير يشد به الأسير، ولذا يقال: أخذه بأسره إذا أخذه جملة، ومعنى ﴿يُتَخَذُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٦٧]، يكثر القتلى، وقيل: معناه يتمكن فى الأرض، وما كان نفى الكون، وجاء بمعنى لا يليق، ولا ينبغي كما يأتى، وبه فسر المستدل بهذه الآية على أن أخذ الفدية قبل قتل كثير من أعدائه ذنب عاتبه الله عليه، وهذه القضية مشهورة فى السير والتفاسير، فلا حاجة للتطويل بإيرادها.

(فليس فيه)، أى فيما ذكر فى الآيتين (إلزام ذنب له) صلى الله تعالى عليه وسلم ومعصية صدرت منه باختيار الفدية التى لم تجز له كما فهمه المستدل بها، (بل) ما ذكر (فيه بيان ما خص به)، أى جعله الله تعالى من خصائصه تكريماً له، (وفضل) به (من بين سائر الأنبياء) وبقيتهم، (فكانه) عز وجل (قال) لنبيه، صلى الله تعالى عليه وسلم: (ما كان لنبي غيرك)، أى لم يقع هذا الذى خصصت به من أجل أخذك الفدية ممن أسرته لنبي من الأنبياء السالفة غيرك، فإنه أحل لك وخيرك الله فيه بين الفداء والقتل.

(و) نظيره من خصائصه التى لم تكن لنبي قبله ما بينه بقوله: (كما قال، صلى الله تعالى عليه وسلم) فى الحديث الصحيح، (أحلت لى الغنائم)، وروى: المغانم، (ولم تحل لنبي

قيل)، والمستدل به يقول: معناه ما كان ينبغي أصلاً لا أنت ولا غيرك أخذ الفداء قبل كثرة قتل أعداء دينه، ففيه مخالفة لما شرعه الله، والمصنف، رحمه الله تعالى، قال: ليس معناه هذا حتى يتم الدليل.

وقال الخطابي: من كان قبله، صلى الله تعالى عليه وسلم، من الأنبياء على ضربين، منهم من لم يأذن له في الجهاد، فلم يكن له غنائم، ومنهم من أذن له فيه، ولم يحل له الأكل من الغنائم، فكانت تنزل عليه من السماء نار تحرقه، وكان له، صلى الله تعالى عليه وسلم، التصرفات فيها، وفي الصدقات كيف شاء، إلا أنه قيل: ليس في الآية ما يدل على ما قاله المصنف، رحمه الله، بخلاف الحديث، وهو مروي في الصحيحين، عن جابر، رضي الله تعالى عنه، أن تقول: إن الفداء في معنى الغنائم؛ لأنه مال مأخوذ من الكفرة، فذكره في الحديث إشارة إلى أنه مؤيد لهذا التأويل.

وفي المسائل الأربعين للرازي: العتاب وقع هنا على تركه الأولى؛ لأن الأفضل في ذلك الوقت الإثخان وترك الفداء قطعاً للأطماع، ولولا أنه من باب الأولى ما فوضه صلى الله تعالى عليه وسلم لأصحابه. وقال العراقي في حاشيته عليه المسماة بالتقييد: إنه وقع في الحديث أن عمر، رضي الله تعالى عنه، دخل عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، وهو وأبو بكر يكيان، فقال: ما يكيكما؟ فقال، صلى الله تعالى عليه وسلم: «عرض على عذاب قومك أدنى من هذه الشجرة»<sup>(١)</sup>، والأولى لا عذاب في تركه ولتفويضه للصحابه؛ لأن الاجتهاد كما يقع في الأولى يقع في الواجب، بل لو استدل بهذا على أنه أعلى مراتب الوجوب لم يبعد؛ لأنه لم يكشف فيه باجتهاد نفسه، فالصواب أنه فوض له الاجتهاد في أمر الأسارى، ففوضه لأصحابه، فأفتى عمر، رضي الله عنه، بالقتل، وكان هو المصلحة، وهو من إحدى موافقاته، واجتهاد الصحابة بما لم يؤد للمصلحة؛ فخلص عمر ولم يؤاخذ النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، لبذل جهده في اجتهاده، فله أجر، ولذا قال فيما مر: عذاب قومك دون عذابي؛ لخروجه من موجب العقاب ببذل جهده، وإلى هذا ذهب فحول العلم وجمع بين ظاهر الآية وما يجب لمقامه، صلى الله تعالى عليه وسلم، من العصمة. انتهى. وهو حسن جداً، أو أحسن مما اختاره المصنف.

(فإن قيل: فما معنى قوله: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا﴾ [الأنفال: ٦٧]؟ الآية)، سؤال وارد على ما اختاره من أنه أمر اختص به، صلى الله تعالى عليه وسلم، بأنه لو كان

كذلك ما عوتب عليه بما ذكر من أنهم رجحوا أخذ الفداء، وهو مال غدا ورائح وعرض، فإن لا ينبغي النظر إليه.

(قيل) في الجواب عنه: (المعنى)، بكسر النون، وتشديد الياء، أى المقصود، (بالخطاب)، فى قوله: ﴿تُرِيدُونَ﴾، (لمن أراد ذلك)، أى عرض الدنيا، (منهم)، من الصحابة الحاضرين الواقعة (وتجرد)، أى خلص وتمحض، (غرضه)، بمعجمتين، أى قصده، (لعرض الدنيا)، بمهملتين وبينه وبين العرض تجنيس، (وحده)، أى منفرداً عن قصد ثواب الآخرة، وهو مؤكد لما قبله، (والاستكثار منها) بأخذ ما يناله، (وليس المراد بهذا) الخطاب (النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم)؛ لشرف نفسه عن النظر لها، (ولا عليه)، بكسر العين ولام ساكنة بعدها ياء تحتية، جمع على كفتية، جمع فتى وصبى وصبية، وقيل: إنه اسم جمع (أصحابه)، أى كبار الصحابة، كأبى بكر وعمر وغيرهما ممن حضر الواقعة، وقد علمت مما قرره القرافى أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، ليس معائباً ولا مخاطباً هنا أصلاً، وأنه هو التحقيق.

ثم أيد كون الخطاب ليس هؤلاء بما روى فى سبب نزوله، فقال: (بل) إضراب انتقالى (قد روى عن الضحاك أنها)، أى آية ﴿تُرِيدُونَ﴾ إلخ، (نزلت) فى أمر آخر غير الفداء، فلا يرد السؤال رأساً، وذلك (حين انهزم المشركون يوم بدر، فاشتغل الناس)، أى بعض منهم، (بالسلب)، بسين مهملة ولام مفتوحة، ما يستلب، أى يؤخذ من القليل من لباسه وما معه، وقد بينه الفقهاء، واختلفوا فيمن يستحقه ممن له حق فى الغنيمة أو القاتل مطلقاً، أو أن شرطه له الإمام كما فصلوه، والسلب أيضاً شجرة يتخذ منه حبال، ولذا سميت العامة الحبال سلباً كما فى بعض كتب اللغة.

(وجمع الغنائم عن القتال)، متعلق باشتغل، (حتى خشى عمر)، رضى الله تعالى عنه، أى خاف على المسلمين (أن يعطف)، أى يرجع كاراً (عليهم)، أى على المشغولين بما ذكر (العدو) الذين انهزموا، والعدو يقع على الواحد وغيره، وكثيراً ما يقع فى العساكر ضرر عظيم بمثل هذا، وعمر، رضى الله تعالى عنه، أدرك بذلك، (ثم قال الله تعالى) فى هذه الآية والقصة: ﴿لَوْلَا كَتَبَ مِنْ اللَّهِ سَبَقٌ﴾ (الأنفال: ٦٨)، تقدم على هذه القضية، وتقدم بيان المراد بالكتاب هنا وسيأتى أيضاً.

(واختلف المفسرون فى معنى) هذه (الآية) والمراد منها:

(فقيل: معناها)، كما نقله الطبرى ما قاله محمد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب، (لولا أنه سبق منى)، أى من الله تعالى فيما أوحاه لنبيه، صلى الله تعالى عليه

وسلم، (إني لا أعذب أحداً إلا بعد النهي)، وتحريم أخذ فداء، (لعذبتكم) على ما فعلتم من أخذ الفداء؛ لأنه لو كان منهياً عنه محرماً، استحق بمخالفته العذاب، فالمراد بالكتاب حكم الله الذي كتبه وقدره، (فهذا) التفسير (ينفي) ويمنع (أن يكون أمر الأسرى)، أى فديتهم (معصية)؛ لأنه لم ينه عنه ولم يحرم، فلا دليل فى الآية لما مر، وعلى هذا التفسير تكون هذه الآية مخصصة لنحو اقتلوا المشركين، فلا وجه للاعتراض على ما ذكره المصنف.

(وقيل: المعنى)، المراد من هذه الآية، (لولا إيمانكم بالقرآن، وهو) المراد بـ (الكتاب السابق)، فى قوله: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾ [الأنفال: ٦٨]، وقدر الإيمان فى النظم؛ لأن ذات الكتاب لا تمنع العذاب إلا بالإيمان بما تضمنه من هذه الأحكام، (فاستوجبتم)، أى استخفيتم (به الصفح)، أى العفو وعدم المؤاخذه، (لعوقبتهم على) أخذكم (الغنائم)، وما هو فى حكمها من الفدية، وهذا حكاه ابن عطية فى تفسيره، وليس فيه تحصيل الحاصل كما توهم لما سيأتى.

(ويزاد) بزاء معجمة، فعل مجهول من الزيادة، (هذا القول تفسيراً وبياناً) وإيضاحاً، (بأن يقال) فى تقريره المعنى (لولا ما كنتم مؤمنين بالقرآن)، بحقيقته وحقيقة ما فيه من الأحكام، وما مصدرية، وقوله: (وكنتم ممن أحلت لهم الغنائم)، معطوف على ما قبله، (لعوقبتهم كما عوقب من تعدى)، بفتح التاء الفوقية والعين والdal المهملتين المشددة داله قبل الألف، فعل ماض، والكتاب على هذا بمعنى القرآن، وسبقه لقدمه فى الأزل أو لتقدم ما نزل أو حكم الله الذى كتبه وقدره، وحاصله أنه لولا أن الله أنزل القرآن وما فيه من الأحكام، وأحل لكم فيه الغنائم لمسكم العذاب وأحل بكم العقاب، كما عوقب من قبلكم من الأمم لما تجاوزوا الحدود وتعدوا ما نهاهم الله تعالى عنه، وهو إما تشريع وامتنان عليهم بما أحله لهم، ولم يضيق عليهم كما ضيق على الأمم السابقة، أو هو ردع لمن اشتغل بالغنائم والسلب.

وقد روى أبو داود، عن أبى هريرة، رضى الله تعالى عنه، أنه لما كان يوم بدر، تعجل الناس إلى الغنائم، فقال رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم: «إن الغنيمة لا تحل لأحد سود الوجوه غيركم»<sup>(١)</sup>، وكان النبى وأصحابه إذا غنموا الغنيمة جمعوها، فنزلت نار من السماء فأكلتها، فأنزل الله تعالى: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾ الآيتين، وأخرجه الترمذى، وقال: صحيح حسن، ووقع فى الشرح الجديد هنا مؤاخذه على ما فى

(١) أخرجه أحمد (٢/٢٥٢)، والترمذى (٣٠٨٥)، وابن حبان (١٦٦٨)، وسعيد بن منصور (١٩٠٦).

الكشاف هنا مع ما فيها لا مساس لها بالمقام ناشئة من عدم التدبر.

(وقيل:) معناه (لولا أنه سبق في) الأزل في (اللوح المحفوظ) الذي كتب فيه كل ما هو كائن إلى يوم القيامة، (أنها)، أى الغنائم (حلال لكم) الانتفاع بها والتصرف فيها، (لعودتكم) على أخذها.

(فهذا) المذكور في التفاسير كله (ينفى الذنب والمعصية)، فيما فعله بأسرى بدر؛ (لأن) من فعل ما أحل له) على ما وجهه به، (لم يعص) الله تعالى ولم يعد ما صدر منه معصية حتى يستدل بما ذكر فيها على تجويز الصغائر عليهم، ومما هو صريح فى حله ما أشار إليه بقوله: (قال اله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ﴾)، أى من غنائمكم ﴿حَلَالًا طَيِّبًا﴾ ( [الأنفال: ٦٩]، فكلوا بمعنى انتفعوا به، وليس المراد خصوص الأكل وذكره لكثرة وغلبته على غيره من الانتفاع.

واستدل بهذا على أن الأمر الوارد بعد الحظر للإباحة وعليه الأكثر، والقائل بأن الأصل فيه الوجوب، يجب عليه كما فصل فى الأصول وفى الكشاف وتبعه القاضى فى قوله: ﴿أَوَّلًا رَكْنٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾، إلى آخره. قيل: لولا ما شاء الله من أن يحل لكم الفدية واعترض عليه بأنه يقتضى أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، لم يعلم بحل الغنائم له حين ذهب لبدر، والظاهر أنه إنما أقدم على ذلك ورغب فيه بعد علمه بحله، ولم يخرج لبدر إلا طالباً للغنيمة، ولولا ذلك لم يأخذ غير قريش، وهو وهم منه، فإنه لا يلزم من علمه بحل الغنيمة علمه بحل الفدية، وإن كانت فى حكمها، وقد أورده على قوله: لولا أنه سبق فى اللوح المحفوظ... إلخ، وهو غير وارد؛ لأن المعنى لو لم تحل لكم الغنيمة، وهو يقتضى حل الفدية، فتأمل.

(وقيل: بل كان)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (قد خير فى ذلك)، أى فى أخذ الفدية من الأسرى وفى قتلهم، فلما أخذها قيل له: كان الأولى خلافه، لكن بكاؤهما السابق ورؤيته، صلى الله تعالى عليه وسلم، دنو العذاب منهم يأباه كما تقدم.

(و) يدل على أنه خير فى ذلك، أنه (قد روى عن على)، رضى الله تعالى عنه، أنه (قال: جاء جبريل)، عليه الصلاة والسلام، (إلى النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، يوم بدر، فقال: خير أصحابك فى الأسارى) بيدر، (إن شأوا القتل، وإن شأوا الفداء)، أى أخذ الفدية والمال منهم، (على أن يقتل منهم فى العام المقبل)، والسنة التى تلى هذه السنة، أى أن الله قدر عليهم إن أخذوا الفدية يقتل من الصحابة، (مثلهم)، أى بعددهم، (فقالوا:) نختار (الفداء ويقتل منا) مثلهم، رغبة فى الشهادة.




(وهذا) المذكور كله (دليل على صحة ما قلنا، وأنهم لم يفعلوا) فى وقعة بدر من أخذ الفدية، (إلا ما أذن لهم فيه)، أى جوزه لهم، فلا ذنب ولا معصية، (لكن بعضهم)، أى بعض الصحابة الذين استشارهم رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى ذلك، (مال إلى أضعف الوجهين) من الفدية دون القتل باجتهاد منه، والاجتهاد يجوز من الصحابة بحضرتة، صلى الله تعالى عليه وسلم، كما صححه أهل الأصول، (مما كان الأصلح) للإسلام والمسلمين، (غيره)، وهو القتل، وبينه بقوله: (من الإثخان والقتل)، الذى هو أعز الوجهين، فاختر الأذل لما خيروا.

(فعوتوا على ذلك)، من اختيار غير الأصلح، (وبين لهم ضعف اختيارهم) الفدية، (وصوب اختيار غيرهم)، وهو ما اختاره الفاروق، رضى الله تعالى عنه، (وكلهم غير عصاة ولا مذنبين)؛ لأن كلا منهم قال ما أداه إليه اجتهاده، ظانًا أن الخير فيه، (وإلى نحو هذا أشار الطبرى)، رحمه الله تعالى، وإنما ونحوا وخوفوا وقوع العذاب بهم؛ لأن المخوف منهم من مجرد نظره للكمال فى العاجل مثل الصديق، رضى الله تعالى عنه، ممن فعله شفقة على قومه، ورجاء أن الله يهديهم للإسلام، ويعز بهم الدين فى الآجل، وقد حقق الله رجاءه، فلا اعتراض على هذا بأنه لو كان كذلك ما وقع توبيخ شديد، ومن طالع السير وما وقع فى هذه الغزوة علم هذا وتحققه.

(وقوله)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (فى هذه القصة: لو نزل من السماء عذاب، ما نجا منه إلا عمر)، جواب عن سؤال ورد على ما قرره من أنهم غير عصاة ولا مذنبين، وهو أنه (إشارة إلى هذا) المذكور (من تصويب رأيه)، أى رأى عمر، رضى الله تعالى عنه، (ورأى من أخذ بماخذه)، أى وافقه فيما قاله، (فى إعزاز الدين)، وغيظ الكفرة، بإيقاع القتل برعوسهم وإرهاب قلوبهم فى أول واقعة وقعت بينهم، (وإظهار كلمته)، بأن تكون كلمة الله ورسوله هى العليا، وتكون ظاهرة شائعة، (وإبادة عدوه)، أى إهلاكه وإفناؤه؛ لأن الأسراء كانوا عظماء أئمة الكفر، فلو قتلوا لم يكن لهم عمود بعده.

(وأن هذه القضية)، أى قضية أسرى بدر، وأخذ الفدية منهم وإطلاقهم، (لو استوحت عذابًا)، أى اقتضت وقوع العذاب بمن فعلها لمخالفتها لا من الله تعالى، (نجا منه)، أى من العذاب الذى اقتضته، (عمر)؛ لأنه رضى الله تعالى عنه، لم يرض به ولم يره رأيًا صحيحًا، (ومثله)، أى ونجا منه مثله ممن كان على رأيه، وهو سعد بن معاذ، رضى الله تعالى عنه، كما ورد فى الحديث، (وعين عمر)، أى خصه بالذكر، مع أن جماعة منهم كانوا على رأيه؛ (لأنه أول من أشار بقتلهم)، جوابًا لقول النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، له كما فى صحيح مسلم: «ما ترى يا ابن الخطاب؟»، فقال: ما أرى رأى

أبى بكر، ولكن أرى أن تختار ضرب أعناقهم...» الحديث.

(لكن الله لم يقدر عليهم في ذلك عذاباً) في مقابلة رأيهم بالفدية؛ (لحله لهم)، أى لأن الله أحله لهم وخيرهم، (فيما سبق) هذه الواقعة، (وقال الداودى): تقدمت ترجمته، (والخبر بهذا لم يثبت)، أى لم يثبت المنع من أخذ الفدية، لا الحديث الذى فيه ما رآه عمر وغيره، (ولو ثبت لما جاز أن يظن أن النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، حكم بما لا نص فيه) بوحى نازل عليه، (ولا دليل) يدل على ما حكم به مستنبط (من نص) سبق باجتهاده، (ولا جعل الأمر فيه) من الله مفوض (إليه)، فإنه وقع التفويض إليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى أمور أذن له بالحكم فيها بها كما صرحوا به، (وقد نزهه الله عن ذلك) بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَبْلُغُ عَنِ الْمَوْتِ﴾  **إِنَّ هُوَ إِلَّا وَتَىٰ يُوحَىٰ** ﴿[النجم: ٣، ٤]، والاجتهاد والتفويض بوحى بوحى.

(وقال القاضى بكر بن العلاء:) إمام مذهب مالك كما تقدم، (أخبر الله نبيه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (فى هذه الآية) النازلة فى أسرى بدر، (أن تأويله) الذى قبله من أبى بكر، رضى الله تعالى عنه، فى اختيار عدم القتل، (وافق ما كتب له)، أى حكم به وجوزه بقوله: ولولا كتاب من الله سبق فى علمه وحكمه، (من إحلال الغنائم) لهم (و) إحلاله لهم أخذ (الفداء) (و) كيف لا تكون الفدية أحلت لهم قبل هذا؟.

(وقد كان) النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، وأصحابه (قبل هذا)، أى قبل غزوة بدر، (فأدوا)، أى أخذوا الفداء من المشركين (فى سرية عبد الله بن جحش، التى قتل فيها ابن الحضرمي)، لما مرت غير لقريش بتجارة من الطائف، ومع العير عمرو بن عبد الله الحضرمي، والحكم بن كيسان، وعثمان بن عبد الله، ونوفل بن عبد الله، والسرية فعلىة من السرى، وهم ناس مرسلون للعدو من خمسة إلى ثلاثمائة، ولم يعين أبو حنيفة عددًا لأقله، وقال أبو يوسف: سبعة فصاعدًا، وقال الماوردى: يطلق على الواحد سرية، والظاهر أنه مجاز، فلا بد من عدد له منعة.

وعبد الله بن جحش هو ابن رباب بن معمر الأسدى، وأمه أميمة بنت عبد المطلب عمته، صلى الله تعالى عليه وسلم، أسلم قبل دخول النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، دار الأرقم، وهو من المهاجرين الأولين، واستشهد بأحد، ودفن عند حمزة، رضى الله عنه، وسريته كانت فى رجب فى السنة الثانية، أو فى جمادى الآخرة، ومعه ثمانية من المهاجرين، أو اثني عشر هو أميرهم، ومن ثمة سمي أمير المؤمنين، ويعرف بالمجدع فى الله؛ لجدع أنفه وأذنيه بأحد، وكان دعا الله تعالى بذلك، وكانت السرية قبل بدر بشهر أو

أكثر كما سيأتى.

وبعث ليرصد عير قريش، فساروا حتى نزلوا ببطن نخلة، بين مكة والطائف، فرمى واقد بن عبد الله الصحابي عمرو بن الحضرمي فقتله، فكان أول قتيل من المشركين، واستأسروا الحكم وعثمان، وكانا أول أسير في الإسلام، وأفلت نوفل، فقدموا المدينة بالعين والأسيرين، فأسلم الحكم، واقتدى صاحبه عثمان بن عبد الله، ورجع لمكة، فمات بها كافراً، وقد فدى نفسه.

(بالحكم بن كيسان وصاحبه) عثمان بن عبد الله، والباء متعلقة بقوله: فادوا، لا بقوله: قتل؛ لأن المذكور هنا أن الحكم بن كيسان مولى هشام بن المغيرة المخزومي أسير في هذه السرية، أسره المقداد بعد قتل ابن الحضرمي، فأراد عبد الله بن جحش ضرب عنقه، فقال المقداد: دعه يقدم به على رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، فلما قدم به أسلم وحسن إسلامه، وقتل ببئر معونة، وسيأتى تفصيله.

(فما عتب الله ذلك عليهم)، أى على النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، والصحابة فى أخذ الفدية، ولو كانت ممتنعة وبخهم الله تعالى على ذلك، والمراد بالعتب التوبيخ والإنكار مجازاً عن لازم معناه إذ معناه لا يليق به تعالى؛ لأنه يستعمل فيما بين الأقران، وإنما عبر به ليشمل خلاف الأولى، (فذلك)، أى ما وقع من الفداء فى تلك السرية، (كان قبل بدر)، أى قبل وقعتها، (بأزيد من عام)، كذا فى النسخ، وهو سهو؛ لأن بدرًا الأولى وقعت فى ربيع الأول بعد ثلاثة عشر شهراً من الهجرة، فتكون هذه الواقعة فى سنة اثنين من الهجرة، ثم فى رجب بعث رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، هذه السرية، ثم فى رمضان من هذه السنة، وقعت غزوة بدر الكبرى، فبين هذه السرية وغزوة بدر نحو ثلاثة أشهر، فكان المصنف، رحمه الله تعالى، توهم أن هذه السنة سنة ثانية، وليس كذلك.

وحاصل قصة هذه السرية أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، بعث عبد الله بن جحش ومعه ثمانية رهط من المهاجرين، وكتب له كتاباً، وأمره أن لا يقرأه حتى يسير يومين، وأن لا يستكره من أصحابه أحداً، ففتحه بعد يومين، فإذا فيه: «إذا نظرت كتابي، فامض حتى تنزل بنخلة بين مكة والطائف، فترصد بها قريشاً وتعلم خبرهم»، فلما قرأه قال: سمعاً وطاعة، وأعلمهم بما فى كتابه، صلى الله تعالى عليه وسلم، فلم يخالفوه، وسلك إلى الحجاز، فلما كان بنجران، أضل سعد بن أبي وقاص، وعتبة بن غزوان، بغيراً لهما، فتخلفا فى طلبه، فمضى ابن جحش وأصحابه حتى نزلوا بنخلة، فمر بهم عير

لقريش فيها عمرو بن الحضرمي، وعثمان بن المغيرة، وأخوه نوفل، والحكم بن كيسان مولى هشام بن المغيرة، فلما رآهم القوم هابوهم ونزلوا قريباً منهم، فأشرف عليهم عكاشة بن محصن، وقد حلق رأسه، فقالوا عمار: لا بأس عليكم منهم، وذلك في آخر يوم من رجب.

ثم شاوروا، فقالوا: إن تركتموهم الليلة دخلوا الحرم فامتنعوا به، وإن قتلتموهم قتلتموهم في الشهر الحرام، ثم اجتمعوا على قتل من قدروا عليه وأخذ مغنهم، فرمى واقد ابن عبد الله التميمي ابن الحضرمي بسهم فقتله، واستأسر عثمان بن عبد الله، والحكم ابن كيسان، وأعجزهم نوفل بن عبد الله، وأقبل ابن جحش وأصحابه بالعرير والأسيرين على رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، وقيل: إن ابن جحش قال لأصحابه: إن لرسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، مما غنمنا الخمس، وذلك قبل أن يفرضه الله، فقسم ذلك بين الصحابة.

وقال ابن إسحاق: إنهم لما قدموا عليه، صلى الله تعالى عليه وسلم، قال: «أمرتكم بقتال في الشهر الحرام»، ووقف أمر العير والأسيرين، ولم يأخذ من ذلك شيئاً، فندم المسلمون على ما فعلوا، وقالت قريش: استحل محمد وأصحابه الشهر الحرام بسفك الدم وأخذ المال والأسر، فقال المسلمون بمكة: إنما وقع ذلك في شعبان، فلما كثر القيل والقال، أنزل الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَفِتَايَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ففرح المسلمون بذلك، وقبض رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، العير والأسيرين، وبعثت قريش في فداء عثمان بن عبد الله، والحكم بن كيسان، فقال، صلى الله تعالى عليه وسلم: «لا نفدى حتى يقدم صاحباي»، يعنى ابن أبى وقاص وعتبة بن غزوان؛ لخشيته أن يقتلها قريش بمن قتل منهم، فلما قدما فداهما، فأما الحكم بن كيسان، فأسلم وحسن إسلامه حتى استشهد ببئر معونة، وأما عثمان، فلحق بمكة ومات كافراً كما مر.

(وهذا) المذكور (كله يدل على أن فعل النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، في شأن الأسرى)، من الفداء وما وقع معه، (كان على تأويل) باجتهاد منه، صلى الله تعالى عليه وسلم، ومن الصحابة، (وبصيرة) بالنظر الصحيح في أنه فيه إعانة ورجاء؛ لأن الله يهديهم في الآجل إلى الإسلام، وكان كذلك، (و) هو جار (على ما قد تقدم قبل)، أى قبل بدر، (مثله) من وقوع الفدية في سرية ابن جحش، ولم يعتابوا عليه، (فلم ينكره الله تعالى عليهم)، كما بيناه آنفاً.

(لكن الله تعالى أراد) بقوله تعالى: ﴿مَا كَانَتْ لِيَنِي أَنْ يَكُونَ لَهُمْ أَسْرَى﴾ [الأنفال]:

[٦٧]؛ (لعظم أمر بدر)، وإنها مما كسر شوكة المشركين وأرعب قلوبهم، فلو زادوا ذلك بقتل من أسروه كان أتم، (وكثرة أسراها) الواقعة فيها بما أداه اجتهادهم إليه، (إظهار نعمته)، مفعول أراد، أى ظهورها على المسلمين أنهم ولو تركوا الفدية أغناهم الله تعالى عنها، (وتأكيد منته)، أى نعمتهم عليهم، (بتعريفهم ما كتبه) وقدره (فى اللوح المحفوظ)، بقوله: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ مَسَبَقٌ﴾ [الأنفال: ٦٨]، على أحد الوجوه المتقدمة، واللوحة المحفوظ مبين فى كتب الحديث والتفسير.

(من حل ذلك لهم)، أى كونه حلالاً مأذوناً فيه لهم، (لا على وجه عتاب)، أى لم يذكره للومهم، بل لبيان شكره ونعمته، (وإنكار) عليهم فى اختيار الفدية، (أو تذنيب)، أى نسبتهم لذنب ارتكبهوه بما فعلوه، (هذا معنى كلامه)، أى كلام القاضى بكر بن العلاء، وهذا الذى اختاره المصنف خلافاً لمن قال: إن الحق أنه عتاب من الله، وارتضاه بعض الشراح هنا. وقال: إن ما ذكره تكلف لا ينبغى ارتكابه.

(وأما قوله تعالى: ﴿عَبَسَ﴾)، أى كلف وجهه، ﴿وَتَوَلَّى﴾ [عبس: ١]، أعرض عنه بوجهه (الآية)، أى ما يشعر به ظاهرها من أنه صدر عنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، ما استحق عليه العتاب، واستدلال بعضهم بهذه الآية والقصة على تجويز الصغائر عليهم كما تقدم، (فليس فيها إثبات ذنب له)، صلى الله تعالى عليه وسلم، ولا تجويزه عليه كما توهم من استدل بها على ذلك، (بل إعلام له، صلى الله تعالى عليه وسلم، أن ذلك المتصدى)، أى بصيغة اسم المفعول ونائب فاعله قوله: (له)، أى أقبل عليه وتوجه له، وأصله مقابلة الشيء كما يقابله الصدى، وهو الصوت الراجع إليه من جبل ونحوه كما قاله الراغب فى التعبير به نكتة، وهى أن كلام هؤلاء لا عبرة به كما قال المتنبي:

أنا الطائر المحكى وغيره هو الصدى

(ومن لا يتزكى)، أى لا يسلم، فيطهره الله من دنس الشرك، (وأن الصواب والأولى) والأليق به، صلى الله تعالى عليه وسلم، (ما لو كشفت لك حال الرجلين)، أى ابن أم مكتوم ومن كان عنده من المشركين، واقتصر على الأقل، وإلا فالكفرة كانوا جماعة كما تسمعه، (الإقبال على الأعمى) دون غيره، والأعمى هو عبد الله بن شريح، ويقال: عمرو بن أم مكتوم، واسم أم مكتوم عاتكة بنت عامر بن مخزوم، وعمرو هذا هو ابن قيس بن زيد بن الأصم.

والذى تصدى له جماعات من كبار المشركين بمكة، اختلفوا فيهم، فقال مجاهد: كانوا ثلاثة، عتبة، وشيبة ابنا ربيعة، وأبى بن خلف، وزاد بعضهم: أبى جهل، والعباس،

وأمية بن خلف، والوليد بن المغيرة، وكان، صلى الله تعالى عليه وسلم، يرجو إسلامهم وإسلام غيرهم، وقد قدمنا عن القرطبي أن هذا باطل وجهل ممن قاله؛ لأن أمية بن خلف والوليد كانا بمكة، وابن أم مكتوم كان بالمدينة لم يحضر معهم، وماتا كافرين، أحدهما مات بمكة، والآخر ببدر، ولم يأتيا المدينة، وتقدم أنه شنع على القرطبي فيما قاله، فإن سورة عبس مكية، وابن أم مكتوم أسلم قديمًا بمكة قبل الهجرة، وكان مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بمكة والمدينة، وهاجر قبل النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، مع مصعب بن عمير، رضى الله تعالى عنهما، فكيف يجهل من نقل هذه القصة من كبار المفسرين؟.

ثم أشار إلى أن ما فعله، صلى الله تعالى عليه وسلم، ليس ذنبًا، بل فعلًا حسنًا؛ لأنه تبليغ للرسالة، ولطف في الدعوة بالإقبال على من كان من أهل العناد والكبر، فأعلمه بحال الفريقين، فقال: (وفعل النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، لما فعل) من التصدى وما معه الذى أشار إليه بقوله: (وتصديه لذلك الكافر)، تقدم وجه إفراده، (كان طاعة لله وتبليغًا عنه)، فما فعله، صلى الله تعالى عليه وسلم، كان أمرًا لازمًا له، (وإتلافًا له)، أى استمالة للكافر وتأليفًا له؛ رجاء لإسلامه، (كما شرعه الله له)، وفرضه عليه بأمره بالتبليغ ولين الجانب لمن يدعوه، (لا معصية) كما زعمه من تقدم، (ومخالفة له)، أى لما شرعه الله.

(وما قصه الله عليه) فى هذه السورة، (إعلام بحالة الرجلين) المذكورين (وتوهين أمر الكافر عنده)، أى تضعيفه وبيان لحاله؛ لأنه لا مقدار له يعتد به، (وإشارة إلى الإعراض عنه بقوله: ﴿وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزْكُ﴾) [عبس: ٧]؛ لأن معناه لا بأس عليك من أمره، فلا تلتفت إليه، والضمير فى قوله: ﴿وَمَا يَذْرِبُكَ لَعَلُّكَ يَزْكُ﴾ [عبس: ٣] لابن أم مكتوم، وقيل: ضمير لعله للكافر، يعنى إنك إذا طمعت فى أن يتزكى بالإسلام، ﴿أَوْ يَذْكُرْ فَتَنْفَعُ الذِّكْرَى﴾ [عبس: ٤]، إلى قبول الحق، ﴿وَمَا يَذْرِبُكَ﴾، أى ما طمعت فى أن يتزكى بالإسلام كائن، والأول هو الأولى؛ لأن ما فى القرآن من يدريك، فهو مما أعلمه الله به، وما فيه من إدراك لم يعلمه به.

وأيضًا فالكافر لم يسبق له ذكر صريحًا ولا ضمناً، وقوله: ﴿وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزْكُ﴾ [عبس: ٧]، يريد أنه لا بأس عليك بعدم إسلامه، فحرصك على إسلامه، الحامل لك على الإعراض عن غيره، تطبيقًا لخاطره، الأولى تركه؛ لأن ما عليك إلا البلاغ، وقد فعلت، وقد تقدم تمة لهذا، فتذكره.

(وقيل: المراد ب) قوله: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾ الكافر الذي كان مع النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم) فى ذلك المجلس، (قاله)، أى هذا القول، (أبو تمام) الشاعر، صاحب كتاب الحماسة على ما يأتى، وهو قول فى غاية الضعف بعيد من السياق، والذى عليه المفسرون أنه النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، وفى إلقاء الكلام له بدون الخطاب إكرام له، صلى الله تعالى عليه وسلم، عن أن يواجه بالعتب لا مبالغة فى العتب؛ لأن فيه بعض إعراض كما قاله ابن عطية، رحمه الله تعالى.

(وأما قصة آدم)، عليه الصلاة والسلام، والاستدلال بها على تجويز الصغائر على الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، (وقوله: ﴿فَأَكَلَا مِنْهَا﴾) [طه: ١٢١]، أى من الشجرة، (بعد قوله) له ولزوجته حواء: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٩]، المخالفين لأمر الله ونهيه، (وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَتَاهُ عَنْ يَمِينِكُمَا﴾) [الأعراف: ٢٢]، شجرة الكرم أو التين أو غيرهما كما بينه المفسرون.

(وتصريحه تعالى)، بالحاء المهملة، وضمته معنى النداء، وعداه بعلى فى قوله: (عليه بالمعصية بقوله: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾) [طه: ١٢١]، أى ضل عما بينه له، وقيل: معناه: (جهل، وقيل: أخطأ، فإن الله تعالى قد أخبر بعذره)، جواب أما، وهو جواب عما استدلوا به؛ لأنه ارتكب معصية وذنباً، (بقوله: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ﴾)، أى أخذنا عليه وبيننا له ما يلزمه فتركه، ﴿مِنْ قَبْلُ﴾، أى قبل أكله الشجرة، ﴿فَنَسِيَ﴾ العهد المتقدم، ﴿وَلَمْ يَجِدْ لَمْ عَزْماً﴾) [طه: ١١٥] ثابتاً على ما عهد إليه؛ لأن العزم توطين النفس على فعل أو ترك، وقريب منه تفسيره بالصبر الآتى.

وعلى هذا، فالذى نسيه هو نهى الله تعالى له عن الأكل من الشجرة، وفعله ناسياً لا يكون ذنباً؛ لعدم المؤاخذه به، وفيه أنه لو كان كذلك، ما جازاه الله تعالى بإخراجه من الجنة ونزع لباسه، وقيل: إنه ذكر تسليية للنبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، عن عصيان قومه؛ لأن مثل آدم إذا عصى ربه، فما بالك بغيره. وقال ابن عطية: إنه ضعيف؛ لأن جعل آدم مثلاً للكفار لا ينبغى، والذى أراه أنه ابتداء قصص، أو أنه لما عهد له، صلى الله تعالى عليه وسلم، أن لا يعجل بالقرآن، فنسى سلاه بأنه سبق مثله لآدم، فغفى عنه، فلا لوم عليه.

ثم ذكر وجهاً آخر، فقال: (قال ابن زيد:)، هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم كما تقدم فى ترجمته، (نسى عداوة إبليس له)؛ لحسده على جعله تعالى خليفته، قيل: وكان النسيان يؤخذ به المكلف، ثم عفا الله عنه، كما يأتى، وبهذا علم الجواب عما تقدم،

(و) نسي (ما عهد الله إليه من ذلك)، أى من كون إبليس عدواً له ولزوجته وولده، (بقوله: ﴿إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ﴾ [طه: ١١٧] الآية)، وحذره منه كما قصه فى قصته وبينه المفسرون، (قيل: نسي ذلك) المذكور من عداوته، (بما أظهر لهما)، أى لآدم وزوجه من المخادعة، فدلاهما بغرور.

(وقال ابن عباس، رضى الله تعالى عنهما: إنما سمي الإنسان إنساناً؛ لأنه عهد إليه فنسى)، وأصله إنسيان، وزنه إفعلان، قلبت ياءه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فلهزمة زائدة ولامه محذوفة، وقيل: إنه من أنس، ووزنه فعلان، وإنما ذكر هذا توجيهاً للقولين المذكورين، فلا وجه لما قيل أنه لم يقع موقعه؛ لعدم مناسبته لما قبله، ويدل لقول ابن عباس أن تصغيره إنيسان، ولذا قيل كما تقدم:

وإن أول ناس أول الناس

وقلت:

ومن لم يكن ينسى الضغائن والذى تقدم من حقد فليس بناسى

(وقيل: فى توجيه ما صدر من آدم، عليه الصلاة والسلام، أنه (لم يقصد المخالفة) لما نهاه عنه، (استحلالاً لها)، أى لعدوها حلالاً حتى لا يكون ذلك معصية، (ولكنهما)، أى آدم وزوجته، (اغترأ بحلف إبليس لهما)، أى قسمه، وقوله: والله ﴿إِنِّي لَكَا لِيَن النَّاصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٢١] فى تحسين الأكل لهما من الشجرة، (وتوهما أن أحداً لا يحلف بالله حائثاً)، مخالفاً للواقع.

(وقد روى عذر آدم)، أى اعتذاره عما صدر منه، (بمثل هذا) المذكور من ظنه صدقه؛ لإقسامه لهما، (فى بعض الآثار) المروية عن السلف أو الأحاديث، وذلك أن إبليس رآهما فى الجنة ونعيمها فبكى، فقالا له: ما يبكيك؟ قال: رحمة لكما لزوال هذا النعيم عنكما، فقالا له: فماذا يكون مانعاً عن زواله، فزلهما بتأويله النهى وقسمه على ما قاله، قالوا: وهو أول من وقع منه الحسد والكذب فى اليمين.

(وقال ابن جبير: حلف بالله لهما حتى غرهما) وخدعهما بأن الأكل ليس فيه مخالفة لما نهى الله تعالى عنه، (والمؤمن يخدع)، مبنى للمفعول، أى من شأنه أن يخدع بتصديق من غره؛ لسلامة صدره وظنه أن أحداً لا ينافق ولا يكذب، وليس هذا لقلة إذعانه، بل لأنه لكونه لا يفعل ذلك يعتقد أن غيره مثله، ولذا قيل: \*

إن الكريم إذا خادعته انخدعا



(وقد قيل:) في توجيه ذلك أيضاً (أنه نسي ولم ينو المخالفة) للعهد الذي عهده الله له، والنسيان مغتفر، وفي تفسير الثعلبي: أن النسيان كان مؤاخذاً به؛ لنشأته عن أسباب اختيارية، ثم نسخ ذلك، (فلذلك قال) الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجِدْ لَهُ﴾، أى لآدم، عليه الصلاة والسلام، ﴿عَزَمًا﴾ [طه: ١١٥]، أى قصداً للمخالفة) لله فيما نهاه، فإن العزم التصميم على فعل أو ترك، وهو يستلزم ما ذكر، وتقدم فيه تفاسير أخرى، (وأكثر المفسرين على أن العزم) معناه المراد منه (هنا الحزم)، وهو الأخذ بما فيه سداد بعد النظر التام فيه، (والصبر)، حتى يتيسر له مراده من غير قلق واضطراب.

(وقيل: كان عند أكله سكران)، فلم يخالف قصداً، والسكر لم يكن حراماً إذ ذاك، والجنة ليست دار تكليف أيضاً، إلا أنه ورد أن خمر الجنة ليس له سكر ولا خبال كخمر الدنيا، ولا يخفى أن هذا الوجه في غاية الضعف، والأولى تركه، إلا أنه قول سعيد بن المسيب كما نقله البغوي، وأما ما ذكره غير مسلم، لاسيما إن قلنا: إن الجنة ليست هي دار الخلد كما هو أحد أقوال المفسرين فيها، ولذا قال المصنف، رحمه الله تعالى: (وهذا القول ضعيف؛ لأنه تعالى وصف خمر الجنة بأنها لا تسكر)، فينافي هذا الجواب، وهو إشارة إلى قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْفَرُونَ﴾ [الصفات: ٤٧]، فإنه فسر بأنها لا تذهب عقولهم، من نزف عقله، إذا ذهب، والكلام عليه مفصل في التفاسير.

(فإذا كان) آدم، عليه الصلاة والسلام، (ناسياً) على أحد الوجوه السابقة، (لم يكن) ما فعله آدم (معصية)، فلا يصح الاستدلال حينئذ بالآية، (وكذلك إذا كان ملبساً عليه)، يعنى تلبس إبليس الذي غره به، وقسمه له بأنه ناصح له، وأنه يريد خلوده في الجنة، وعدم زوال نعمته عنه، وأن نهى الله ليس بتحريم مؤاخذه به مما يأتي، (غالباً)، أى وقع من آدم، عليه الصلاة والسلام، الغلط بقبوله تلبسه وتقريره له بأنه لا إثم عليه في أكله.

(إذ الاتفاق) من أئمة الدين (على خروج الناسي والساهي من حكم التكليف)، يعنى أنه ليس مكلفاً بنص القرآن والحديث، فلا يكتب عليه ذنب، وأيضاً أنه كان في جنة الخلد، وليست دار تكليف، إلا أنه قيل: إن السهو والنسيان كان مؤاخذاً به شرعاً، ثم نسخ كما تقدم عن الثعلبي.

وأيضاً قيل: إن الجنة إنما تصير دار إباحة دون تكليف بعد الحشر، وأما قبل فلا، على أنه فيه بحث، إذ المراد به أنه ليس فيها تكاليف الدنيا، كالصلوات الخمس والزكاة ونحوه مما علم من الأحكام الشرعية، أما إذا قال الله تعالى لأهل الجنة: أمرتكم بكذا، أو نهيتكم

عنه، فإنه لا يجوز مخالفته بلا شبهة، وهذا مما لا ينبغي الغفلة عنه.

(وقال الشيخ أبو بكر بن فورك)، وهو أبو محمد بن الحسين الأصبهاني، إمام أهل السنة والكلام، وكان في عصره أجل من تصدر للوعظ، والتدريس، والتأليف، وله مصنفات جليلة، ومناظرات عجيبة، وله رحلة للهند وغيره، ولما رجع إلى نيسابور، مات في الطريق سنة ست وأربعمائة، فنقل لنيسابور ودفن بها، وقبره يزار، ويستجاب عنده الدعاء، كما ذكره المؤرخون، كابن خلكان، وفورك بضم الفاء، وسكون الواو، وفتح الراء، وكاف، وتقدم في صدر الكتاب التردد في أنه مصروف أو ممنوع من الصرف.

(وغيره:) من العلماء (إنه يمكن أن يكون ذلك قبل النبوة)، وفي عصمتهم من الصغائر قبلها خلاف، وقد جوزه كثير، (ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ ﴿١٠﴾ ثُمَّ أَجْنَبَهُ رَبُّهُ﴾)، أى اختاره لنبوته، (﴿فَنَابَ عَلَيْهِ﴾)، مما صدر منه قبل النبوة، (﴿وَهَدَى﴾) [طه: ١٢١، ١٢٢]، أى هداه إلى علمه.

(فذكر أن الاجتباء والهدى)، مصدر بمعنى الهداية، وليس على هذا الوزن مصدر إلا الهدى والسرى والتقى على كلام فيه فى شرح سيويه، (كانا بعد العصيان)؛ لعطفه بثم كما لا يخفى، فالمعنى أن الله ارتضاه لنبوته، وأنه لم يصدر عنه ذنب بعد ما نبى، والاجتباء الاختيار، من جبيت الماء فى الحوض، إذا جمعت، فلاجتباء للمعارف والعلوم الدنية، وقد قيل عليه: إنه فى غاية البعد؛ لأن ظاهر الحال من سجود الملائكة لآدم وإظهار فضله عليهم ومخاطبته فى حضرته، تمنع هذا الاحتمال، إذ لا معنى للنبوته غير هذا، فلا استدلال به على نبوته أولى مما استدل به المصنف، رحمه الله تعالى.

(وقيل:) فى الجواب عما استدل به على تجويز الصغائر على الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، (بل أكلها متاولاً) حل أكله، وأنه لا يصدر عنه به معصية، وأشار لتأويله بقوله: (وهو لا يعلم أنها الشجرة التى نهى عنها)، بالبناء للمفعول، أى التى نهاه الله عنها فى الآية؛ (لأنه تأول نهى الله تعالى له) بقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الشَّجَرَةَ﴾ [الأعراف: ١٩]، أى لا تأكلوا من هذه الشجرة بأنه إنما نهى (عن شجرة مخصوصة)؛ لقوله: ﴿هَذِهِ الشَّجَرَةُ﴾؛ لأن اسم الإشارة موضوع لفرد معين مشاهد، (لا على الجنس)، أى أنه نهى عن جنس هذه الشجرة الشامل لجميع أفرادها، وبعضهم قال: إن اسم الإشارة قد يشار به إلى الجنس مجازاً، وبه صرح النحاة كما فى أول شرح الكتاب، والمراد بالجنس الكلى مطلقاً، فيشمل الجنس والنوع وغيره، ولبعض الشراح هنا كلام لا محصل له.

(ولدا)، أى ولأجل أنه تأول بما ذكر، (قيل: إنما كانت التوبة من ترك التحفظ). قال

الراغب: التحفظ قلة الغفلة، وحقيقته تكلف الحفظ؛ لضعف القوة الحافظة. انتهى.  
والمراد ترك التيقظ والتنبه.

(وقيل:) في الجواب وبيان تأويله، (أنه تأول أن الله تعالى لم ينهه عنها نهى تحريم)، وإنما هو نهى تنزيه، عن خلاف الأولى، وكونه لا يناسب قوله: ﴿فَتَكُونُوا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٩] كما قيل، سيأتي ما يدفعه في كلام المصنف.

(فإن قيل: فعلى كل حال) مما ذكرته في توجيه ما صدر من آدم، عليه الصلاة والسلام، كيف يكون لا معصية فيه وهو مشكل؟ (فقد قال تعالى:)، في هذه القصة، ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ﴾ [طه: ١٢١]، فأثبت له المعصية بما فعله، وأنت قررت خلافه، (وقال: ﴿فَنَابَ عَلَيْهِ وَهْدَى﴾) [طه: ١٢٢]، والتوبة إنما تكون عن ذنب، (وقوله)، أى قول آدم المحكى عنه (فى حديث الشفاعة) فى المحشر للخلق كما تقدم، (ويذكر ذنبه)، لما طلب الخلق منه أن يشفع لهم فى الخلاص من هول الموقف، فقال لهم: «اذهبوا لغيرى من الأنبياء»، فيذكر ذنبه، وأنه يستحى من ربه، (وقال: إني نهيت عن أكل الشجرة)، أى عن الأكل من شىء منها، (فمعصيت) بفعل ما نهى الله تعالى عنه، فهذا كله يقتضى أنه صدر منه ذنب ومعصية، فينافى ما وجهته به.

(فسيأتى الجواب عنه وعن أشباهه)، مما يقتضى ارتكاب الذنوب (مجملاً) مختصراً فى (آخر) هذا (الفصل إن شاء الله تعالى، وأما قصة يونس) بن متى، عليه الصلاة والسلام، (فقد سبق)، أى مضى (الكلام على بعض منها آنفاً)، أى قريباً، من قولهم: استأنفت الشىء، إذا ابتدأته، وأنف اسم فاعل منه صار بمعنى قريب، (وليس فى قصة يونس) المذكور فى القرآن (نص على ذنب) صدر منه حتى يستمسك بها من جوزه عليهم.

(وإنما) ذكر (فيها)، أى قصته: أنه (أبق)، أى فر وهرب، وقد يفرق بين الإباق والهرب بعد تخصيصه بالعبد، فيخص الإباق بما كان بلا خوف كما فى القاموس وغيره، ولذا عبر به لما فيه من المزايا هنا، بخلاف الهرب، وكان يونس، عليه الصلاة والسلام، كما تقدم دعا قومه فلم يطيعوه، فوعدهم العذاب، فلما تأخر عن مواعده وخرج من بينهم، (وذهب مغاضباً)، أى غضبان، فمغاضب هنا كمسافر، ليست كغيرها من المفاعلة، وغضبه على قومه لا على ربه، وإن قيل به وأول، وقيل: إنه خشى القتل، وقد تقدم تفصيله كما أشار إليه بقوله: (وقد تكلمنا عليه)، أى تقدم منا الكلام فى يونس وقصته.

(وقيل: إنما نقم الله عليه)، أى عاب فعله ولامه عليه وكرهه، ونقم بكسر القاف وقد

تفتح، (خروجه عن قومه فاراً من نزول العذاب) بهم وهو بين أظهرهم، فكان ينبغي له الثبات اعتماداً على أن الله ينجيه كما نجى نوحاً وغيره من الأنبياء، حتى يوحى إليه ما يريد.

(وقيل: بل لما وعدهم)، أى قوم يونس، (العذاب)، استعمل الوعد مع العذاب، مع أنه يختص بالخير تهكماً؛ لقوله: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]، فلا وجه لما قيل: إنه عام بحسب الوضع الأصلي، (ثم عفا الله عنهم)؛ لأنه لما وعدهم العذاب لثلاث ورأوا مقدماته، ضحوا إلى الله، ولبسوا المسوح، وفرقوا بين الأمهات والأولاد، وتابوا، وقالوا: آمنا بيونس، فعفا الله عنهم، وهو، صلى الله تعالى عليه وسلم، لا يعلم بذلك، (قال: والله لا ألقاهم بوجه كذاب أبداً)؛ لعدم علمه بما عاينوه، وخصهم الله تعالى بقبول توبة اليأس، كما قال تعالى: ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨] الآية.

(وقيل: بل كانوا)، أى كان من عادتهم أنهم (يقتلون من كذب، فخاف ذلك)، أى القتل؛ لتخلف ما وعدهم به، (وقيل:)، قائله وهب، (ضعف عن حمل أعباء الرسالة)، أعباء بالهمزة، جمع عبء كحمل، وهو الحمل الثقيل كما تقدم، وكان كما قال وهب فى خلقه ضيق، ولذا أخرجه الله عن أولى العزم بقوله: ﴿فَأَصْبَرَ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَزْرِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ﴿وَلَا تَكُنْ كَمَصَابِحٍ أَلْمُوتِ﴾ [القلم: ٤٨].

(وقد تقدم الكلام على أنه لم يكذبهم)، فإن ما وعدهم به من العذاب نزل بهم، حتى رأوا غمامة فيها دخان أظلمتهم، لكنهم لما تضرعوا إلى الله، كشفه عنهم، (وهذا)، المذكور فى قصته، (كله ليس فيه نص على معصية) صدرت منه حتى يستدل به على ما ادعوه كما تقدم، (إلا على قول مرغوب عنه)، أى متروك لضعفه، وهو أنه خرج من غير إذن من الله له فى الخروج، وترك القيام حتى يأذن الله له.

(وقوله) تعالى: ﴿إِذْ أَبَقَ إِلَى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ [الصافات: ١٤٠]، قال المفسرون: (تباعده)، والفلك يكون مفرداً وجمعاً، ومعناه السفينة، والمشحون بمعنى المملوء، وتفسير أبى بتباعده، مذهب الميرد، فأشار به إلى أن تفسيره بهذا يقتضى أنه لم يعص الله، ولم يخرج بغير إذنه كالعبد الآبق من سيده، ولذا ذكره المصنف، رحمه الله تعالى، تأييداً لما قبله، ومن لم يقف على مراده قال: ليس فى ذكره هنا كبير فائدة، فإن كان أبى متباعداً من سيده، وإنما حل الاستدلال قوله: ﴿فَنَظُنُّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، وقد تقدم الكلام عليه.

(وأما قوله) عز وجل: ﴿إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، فإنه يقتضى

أنه صدر منه ذنب، كما أشار إليه بقوله: (فالظلم) حقيقة معناه (وضع الشيء في غير موضعه) مطلقاً، فيشمل الذنب وغيره، ومن ظلم السقاء، إذا شربه قبل أن يرويه، (فهذا)، أى جعله من الظالمين، (اعتراف منه عند بعضهم بذنبه)؛ لتبادره من الظلم عرفاً وشرعاً لا لغة كما تقدم.

(فإما أن يكون) ذنبه (لخروجه عن قومه بغير إذن ربه) فى الخروج له من بينهم على عادة الأنبياء إذا أرادوا الهجرة، كما وقع لنبينا، صلى الله تعالى عليه وسلم، لما هاجر إلى المدينة، وهو مفصل فى الصحيحين، (أو) ذنبه (لضعفه عما حمله) من أعباء الرسالة؛ لضيق صدره كما تقدم، (أو لدعائه بالعذاب على قومه)، وهو توجيه ضعيف؛ لأن الدعاء على الغير إذا رأى منه ما يسوءه لا يعد ذنباً، وإلى هذا أشار بقوله: (وقد دعا نوح، عليه الصلاة والسلام، (على قومه بالهلاك، فلم يؤخذ)، أى لم ينقمه الله تعالى، ولم يعاقبه عليه، وذلك قوله: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ ذِيَارًا﴾ [نوح: ٢٦]، فدل هذا على أن عده ذنباً لا يتجه.

(وقال الواسطى)، رحمه الله تعالى، تقدمت ترجمته، (فى معناه: نزه ربه تعالى عن الظلم)، بقوله: ﴿إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، ولم يقل: سبحانه علا شأنك عن صدور ظلم منك، (وأضاف)، أى نسب (الظلم إلى نفسه اعترافاً) ببراءة الله من مثله، أو لقصور البشرية، حتى يجوز ذلك عليه، ولا يبرئ نفسه، (واستحقاقاً) لذلك، وإن لم يقع بالفعل، فالحاصل أنه ذكره هضماً وبياناً لاستعداد البشر لمثله، وإنما يحفظهم الله بلطفه.

(ومثل هذا) فى تنزيه الله وبيان قصور نفسه، (قول آدم وحواء: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾) [الأعراف: ٢٣]، مع ما تقدم من بيان العذر فيما صدر منهما، وإنما أضافا الظلم إليهما، (إذ كانا)، آدم وحواء، (السبب فى وضعهما غير الموضع الذى أنزلا فيه)، أى أنزلهما الله فيه قبل الأكل من الشجرة فى الجنة، (وإخراجهما من الجنة)، أى جنة الخلد التى وعدھا المؤمنون، وقيل: إنها جنة وبستان آخر فى الدنيا على خلاف مشهور فيه للمفسرين، (وانزالهما) من الجنة التى هى فوق السماء (إلى الأرض) الدنيا، وقوله: وضعهما... إلى آخره، إشارة إلى أن الظلم فيه بمعناه اللغوى، وهو وضع الشيء فى غير موضعه مطلقاً كما تقدم آنفاً.

فإن قلت: إذا كان دعاء نوح، عليه الصلاة والسلام، ليس بذنب، فلم قال إذا طلب أهل المحشر منه الشفاعة: إني دعوت على قومي، فخشى أن لا تقبل شفاعته؟.

قلت: قد أجابوا عنه بأنه ليس بذنب؛ بل لأن لكل نبي دعوة عظيمة مستجابة، فهو قدمها في الدنيا لما دعا عليهم، لا لأنه ذنب، وقيل غير ذلك، وعاتب الله يونس دون نوح، عليهما الصلاة والسلام؛ لأن يونس لم يصبر وعجل الدعاء، ونوح دعاهم ألف سنة، حتى مل عن دعوتهم ويئس منهم.

(وأما قصة داود، صلى الله تعالى عليه وسلم، فلا يجب؛ لأن الظاهر أن يقول: لا يجوز، أو لا يصح، (أن يلتفت إلى ما سطره فيها)، أى كتبه فى كتبهم، (الإخباريون)، أى أصحاب القصص، ونسب إلى الجمع على خلاف القياس؛ لأنه أراد به قومًا معينين كأنصارى، فأشبه العلم كأنمارى، وعدم الالتفات كناية عن عدم الاعتبار بذكر ذلك واعتقاده، فإنه لا يليق ببعض الصالحين، فضلاً عن الأنبياء، لكنه أراد بعدم الوجوب الامتناع، وعدل عن الظاهر لنكتة، وقوله: (عن) فجار (أهل الكتاب)، متعلق بسطر؛ لتضمنه معنى نقل، (الذين بدلوا)، أى حرفوا كتبهم (وغيروا) ما فيها، وإدخالهم ما لا أصل له، وهو علة لعدم جواز النقل كما رووه.

(ونقله بعض المفسرين) فى تفاسيرهم، وكان ينبغى لهم أن لا ينقلوه، وذلك قولهم: إن داود، صلى الله عليه وسلم، كتب إلى أيوب قائد جيشه: أن ابعث أوريا، أى زوج المرأة الحسنة التى رآها داود وهو يصلى فى محرابه، فتعلق قلبه بها كما مر، إلى وجه العدو قبل التابوت، وكان من يتقدم مع التابوت لا يجوز له أن يرجع حتى يفتح على يديه أو يستشهد، فقدمه ففتح على يديه، فكتب له ثانياً: ابعثه لموضع كذا، مرة بعد مرة حتى قُتل فتزوج امرأته.

(ولم ينص الله تعالى) فى قصته فى القرآن (على شىء من ذلك) الذى ذكره فى قصصهم، (ولا ورد) عن النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، (فى حديث صحيح) يعتمد على روايته، والمراد بالصحيح هنا ما يشمل الحسن، فإنه كثيراً ما يستعمله الفقهاء بهذا المعنى، (والذى نص الله عليه) فى القرآن (قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ دَاوُدُ أَمَّا فِتْنَةُ﴾، إلى قوله: ﴿وَحَسَنَ مَقَابٍ﴾) [ص: ٢٤، ٢٥]، فهذا هو الصحيح نصاً، ثم أنه لما ورد عليه أن فى هذا النص ما يقتضى أيضاً صدور ذنب وفتنة، تاب منها، فما المراد منها، وما الجواب عنها؟.

قال: (وقوله فيه:)، أى فى هذا النص، ﴿أَوَّابٌ﴾ [ص: ٣٠]، أى كثير الرجوع عما صدر منه إلى الله تعالى بالتوبة، فهو مثل ثواب فى إيهام صدور ذنب منه، (فمعنى: ﴿فِتْنَةُ﴾ [ص: ٢٤]) فى هذه الآية، (اختبرناه)، أى جربناه وامتحناه، والمراد فعلنا به

فعل الممتحن؛ ليظهر حاله للناس، من فتن الذهب، إذا صفيته من غشه، وهذا حقيقته، فليست الفتنة هنا بإيقاعه فيما يضره من الآثام، كما هو المعنى المتداول في عرف اللغة. (و) معنى ﴿أَوَابٌ﴾ هنا كما (قال قتادة:) في تفسيره (مطيع)؛ لكثرة رجوعه لأمره، (وهذا التفسير أولى) من تفسيره بتواب عن الذنوب، وهذا التفسير نقله البغوي عن ابن عباس أيضًا.

(وقال ابن عباس وابن مسعود:)، رضى الله تعالى عنهما، في تفسيره لفتنته، (ما زاد داود على أن قال للرجل:)، يعنى أورياء زوج المرأة الحسناء التى رآها، (انزل لى عن امرأتك)، أى افرغ عنها وطلقها لأتزوجها، لا أنه أرسله لما يغزو حتى قُتل، (واكفليها)، أى ضمها إلى بالدخول تحت نكاحي، ومنه الكفالة؛ لأنه ضم ذمة إلى ذمة، كما قصه الله تعالى في مرافعة الملكين له، وقوله: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي﴾ إلى قوله: ﴿أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٣، ٢٤] مما ضربه الله مثلاً لما صدر منه، (فعاتبه الله على ذلك) الفعل الذى صدر منه، (ونبهه عليه)، على ما فيه من خلاف الأولى اللاتق بمقامه عنده، (وأنكر عليه شغله بالدنيا) وما فيها من النكاح ونحوه.

(وهذا) الذى قاله ابن عباس وابن مسعود، هو (الذى ينبغي أن يعول عليه)، أى يعتمد عليه، فيروى ويعتقد، (من أمره) وأمر أمثاله من رسل الله، عليهم الصلاة والسلام، لا ما نقل عن أهل الكتاب، (وقد قيل:) إنه إنما (خطبها)، أى طلب تزوجها، (على خطبته)، بكسر الخاء، وهى طلب الزوجة، وهى من الخطابة بالضم، وكان داود، عليه الصلاة والسلام، لم يعلم بخطبته، فلا ذنب أصلاً.

(وقيل: بل) الذى عتب الله عليه أنه (أحب بقلبه أن يستشهد)؛ ليتزوج بامرأته، لا أنه صرح به وبأشبه أسبابه كما مر، وهو ميل قلبى لا يؤاخذ به؛ لأنه خطر بقلبه أنه لو استشهد تزوجها؛ لأنها أعجبتة، وعلى هذه الوجوه لا معصية فيه، أما طلب النزول عن زوجته، فكان جائزاً عندهم كما كان فى أول الهجرة بين الأنصار والمهاجرين، وأما الخطبة على الخطبة، فإنها وإن كانت حراماً عندنا بغير رضى وفراغ، فلعله جائز عندهم، أو لم يعلم بما أعلمه الله به، فلا حرج عليه، وأما خطرات القلوب، فلا يؤاخذ بها، وما عداه لا يجوز نسبته لهم ولا التحدث به، ولذا قال على، رضى الله تعالى عنه: من حدث بقصة داود، عليه الصلاة والسلام، جلدته مائة وستين، وهو حد الفرية على الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام.

وهذه القصة نظير قصة نبينا، صلى الله تعالى عليه وسلم، مع زيد، رضى الله عنه، فى

زوجته أم المؤمنين زينب بنت جحش كما يأتي ذلك لما رآها، إلا أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، لم يطلب من زوجها فراقها، بل قال له: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، حتى زوجها الله تعالى له، وفيه منقبة عظيمة له. وقد ابتلى الله تعالى بالنساء ثلاثة من الأنبياء: نبينا، وداود، ويوسف، عليهم الصلاة والسلام، ابتلاء لحكم خفية منه، وبقية الكلام على هذه القصة مفصل في التفاسير وكتب الحديث، فلا حاجة للتطويل بها هنا وكثرة القيل والقال كما فعل في الشرح الجديد.

(وحكى السمرقندى) فى تفسيره، وقد قدمنا ترجمته، وأنه أبو الليث الإمام المشهور، (أن ذنبه الذى استغفر منه)، أى طلب من الله مغفرته والعفو عنه، لم يكن ذنباً كما توهموه، وإنما هو (قوله لأحد الخصمين:)، أى الملكين اللذين أتياه فى صورة رجلين متخاصمين له، (لقد ظلمك) بسؤال نعتك إلى نعاجه، (فظلمه)، بتشديد اللام، أى نسبه للظلم، (بقول خصمه)، أى بمجرد قوله، من غير كشف لحال خصمه وتثبت فى أمره، وهو خلاف الأولى.

وقد قال ابن العربى: إنه لا يجوز فى ماله من الملل، فما قاله السمرقندى لا يجدى هنا، وأجيب عنه بأنه إنما قاله؛ لأنه رأى خصمه سلم له مقالته، ولم ينكر عليه، فظنه رضى بما قاله، وكلام الله مبنى على الإيجاز، فكأنه قال: تمهل، وعلم بسكوته رضاه، أو هو بتقدير: إن كان كما تقول فقد ظلمك. وقال الحلیمى: إنه سمع قول المتظلم فاستعجل، ولم يسأل عن ظلمه، ولذا عاتبه ولم يرض فعله، والأحسن ما قدمناه.

(وإلى نفى ما أضيف من الأخبار)، أى ما نسب فى الأخبار السابقة، (إلى داود من ذلك) الذى روه، (ذهب أحمد بن نصر)، وقد تقدمت ترجمته، (وأبو تمام)، قال البرهان: هو حبيب بن أوس الطائى، ونسبه معروف، وأنه الشاعر المشهور، صاحب الديوان، وترجمته معروفة، وبلاغته وربته معروفة فى معرفته باللغة والعربية، وهو فى الطبقة العلية من المولدين، متقدم العصر والرتبة على المتنبى، لكن لم نر من عده من علماء الحديث والتفسير، فهو غلط من اشتراك الاسم، وقد نقل المصنف، رحمه الله تعالى، فى هذا الكتاب كثيراً عن محمد الأبهري، من علماء المالكية، من أهل طليطلة، وهو ملقب بأبى تمام، وهو المراد هنا، وما قاله الشراح هنا وأصحاب الحواشى من أنه أبو تمام الشاعر، خطأ، فإننا لم نسمع من نقل عن الشاعر شيئاً مما يتعلق بالأمور الشرعية، وإنما غرهم الاشتراك اللفظى.

وهذا مما لا شبهة فيه، ويؤيده قوله: (وغيرهما من المحققين)، فإن عد أبى تمام الشاعر



محققا مما لا يعرف، فهو مؤيد للوهم فيه.

(وقال الداودي:)، تقدم الكلام عليه وعلى ترجمته، (ليس فى قصة داود، صلى الله تعالى عليه وسلم، وأورياء خبر) رواه المحدثون فى كتبهم المعتمدة، (ثبت)، بفتح المثلثة، وسكون الموحدة، وتاء مثناة فوقية، أى متلبساً بثبوت النقل فيه، وأورياء هو ابن زوج المرأة التى تزوجها داود بعده كما تقدم، وهى أم سليمان نبي الله، عليه الصلاة والسلام، وأورياء، قال الأنطاكى فى حواشيه: إنه بضم الهمزة، وسكون الواو، وكسر الراء المهملة، ومثناة تحتية، ومدة تليها همزة، وضبطه غيرهم بفتح الهمزة الأولى، وقال البرهان: لا أعلم فيه نقلاً.

(فلا يظن نبي محبة قتل مسلم)، كما قالوه، ولا ينافيه ما قدمه من قوله: إنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، أحب بقلبه أن يستشهد، كما قيل، فإن المصنف، رحمه الله تعالى، لم يرتضه، بل مرضه بقوله: وقيل... إلى آخر ما مر، وما قيل من أن كلام الداودي طعن فى الروايات من غير دليل، ليس بشىء، فإن ما روه فيه ما لا يليق بمقام الأنبياء، والإقدام عليه من غير رواية صحيحة لا يليق، والنافى لا يطلب منه دليل.

(وقيل: إن الخصمين اللذين اختصما إليه)، بأن ادعى أحدهما على الآخر، (رجلان) حقيقة لا ملكان فى صورة رجلين، وهما جبرائيل وميكائيل، (فى نجاج)، جمع نجعة، وفى نسخة: نتاج، (غنى على ظاهر الآية)، من غير تأويل بأنهما ملكان أتياه فى صورة رجلين ينبهاه على ما صدر منه من خلاف الأولى، لا كما قاله أصحاب القصص، وهذا وقع فى بعض النسخ، وليس فى الأم، والحاصل أن ما اشتهر بين القصاص وأهل الكتاب، واغتر به الحشوية، لم يثبت، والذى قصه الله تعالى عنه ليس فيه ما يباه مقام النبوة.

(وأما قصة يوسف)، عليه الصلاة والسلام، وما نقله أهل القصص فيها مما يقتضى صدور ذنب منه، كما تمسك به من جوز مثله على الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، مما لا أصل له فى نص من القرآن، ولا من الأحاديث الصحيحة، (وإخوته)، أبناء يعقوب، اثنى عشر، من زوجتين له، راحيل أم يوسف، عليه الصلاة والسلام، وبنيامين، تزوجها بعد أختها ليا، وأسماء أخوته مذكورة فى التفاسير والتواريخ، مع اختلاف فى ضبط أسمائهم، وأكبرهم اسمه روبيل.

(فليس على يوسف فيها)، أى فى تلك القصة (تعقب)، أى اعتراض، مما يدل على طعن فيه أو نقص ينسب إليه مما لا يناسب مقامه، عليه الصلاة والسلام، وهو الكريم ابن

الكريم، وأصل العقب أن يمشى على أثره كأنه يطأ عقبه، ثم استعمله المصنفون بمعنى الاعتراض، فيقال: تعقب كلامه، إذا أورد عليه إيراداً ما، فلا اعتراض على يوسف، عليه السلام، نفسه فيما حكاه عنه، كما حكاه المفسرون.

(وأما إخوته)، والاعتراض على ما صدر منهم من إلقاء يوسف في الحب، وكذبهم على أبيهم، عليه الصلاة والسلام، وعقوقهم له، (فلم تثبت نبوتهم)، حتى ينافي ما فعلوه؛ لأنهم غير معصومين.

وقال السيوطي في رسالة سماها رفع التعسف عن إخوة يوسف: لم ينقل عن أحد من الصحابة والتابعين نبوتهم، ونقل عن ابن زيد أنه قال بنبوتهم، وأنكره آخرون، والمفسرون منهم من قال: إنهم أنبياء، ومنهم من رده، كالقرطبي، والرازي، وابن كثير، ومنهم من حكى القولين بلا ترجيح، كابن الجوزي، ومنهم من لم يتعرض له، وفسر الأسباط بأولاد يعقوب، فحسبوه قال بنبوتهم، وسيأتي بيانه.

(فيلزم)، بالنصب في جواب النفي، (الكلام)، فاعله، (على أفعالهم)، وتوجيهها، (و) قوله: (ذكر الأسباط وعدهم في القرآن عند ذكر الأنبياء) يوهم أنهم أنبياء، وإنما أراد ذرية يعقوب لا أولاد صلبه، وهم من ولدهم بغير واسطة؛ لحصوله من ماء يخرج من صلب ظهره، كما أشار إليه المصنف، رحمه الله تعالى، بقوله: (قال المفسرون: يريد من نبي)، بناء المجهول، أي صار نبياً، (من أبناء الأسباط)، لا أولاده لصلبه كما تقدم.

وقال ابن كثير: لم يقم دليل على نبوتهم، وظاهر القرآن يخالفه، ومنهم من زعم أنهم أوحى إليهم بعد ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْأَسْبَاطُ﴾ [البقرة: ١٣٦]، ولا دليل فيه؛ لأن بطون بني إسرائيل يقال لهم: أسباط، كالقبائل في العرب، والشعوب في العجم، فلا يدل على أنه أوحى إليهم بأعيانهم، بل على أن ذرية يعقوب أنبياء، ولا وجه لتفسير الأسباط بأولاد يعقوب لصلبه، كما قاله ابن تيمية، وأصل السبط الشجرة الملتفة الأغصان، ثم أطلق على أولاد يعقوب لكثرتهم، والسبط الحافد أيضاً، كما قيل للحسن والحسين: سبطا رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم.

وقوله: اثني عشر أسباطاً، إنما صريح في أن الأسباط الجماعات الكثيرة مطلقاً، فتخصيصه بأولاد الصلب خطأ، ولم يكن فيهم نبي قبل موسى، عليه السلام، غير يوسف، وفي الحديث: «أكرم الناس يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، نبي ابن نبي ابن نبي»<sup>(١)</sup>، فلو كان إخوته أنبياء شاركوه في ذلك، وما في قصتهم من

(١) أخرجه البخاري (١٧٩/٤، ١٨٢، ٩٥/٦)، والبخاري في شرح السنة (١٢٥/١٣).

العقوق والكذب صريح في عدم نبوتهم، وإنما نشأ الغلط من لفظ الأسباط كما قاله ابن تيمية في رسالة له في ذلك.

(وقد قيل:)، وهو أحد الأقوال الثلاثة كما فصلناه، (أنهم كانوا حين فعلوا يوسف ما فعلوا)، مما حكاه الله تعالى عنهم في سورة يوسف، (صغار الأسنان)، جمع سن، وهو زمان العمر، أى أطفال غير مكلفين، (ولهذا لم يميزوا يوسف حين اجتمعوا به). بمصر بعد بُعد العهد به، أى لم يعرفوه؛ لأنهم فارقه وهم غير مميزين، وفى عبارته لطيفة هنا، (ولهذا)، أى لكونهم حين صدر عنهم ما صدر، (قالوا) لأبيهم: (أرسله معنا غداً نرتع)، أى نتجارى ونتسابق، (ونلعب)، واللعب لا يليق بالرجال.

(وإن ثبت لهم نبوة، فبعد هذا الفعل)، على أحد الأقوال المتقدمة، (والله أعلم) بحقيقة حالهم، وهذه الدلالة بحسب الظاهر المتبادر، فإن الكبار قد يلعبون ويتساقون، وهو قراءة: «نرتع ونلعب»، بالنون، وعلى القراءة الأخرى: ﴿يَرْتَع وَيَلْعَب﴾ [يوسف: ١٢]، بالياء المثناة، هو بضمير الغيبة ليوسف دونهم، لا دليل فيه، وكذا عدم معرفتهم له، إنما يدل على صغرهم وبُعد عهدهم به؛ لأن مدة مفارقتهم أربعون سنة أو ثمانون بحسب الظاهر، إذ لا يجوز أن لا يعرفوه لتغير زيه وكونه بهيئة الملوك ذوى الهيبة، ولعدم قربهم من مجلسه، ومثله من الأمارات الظنية يكتفى فيه بهذا القدر.

(وأما) ما استدلوا به من وقوع الذنب والمعصية منه، وهو (قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ يَاقُوتَ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾) [يوسف: ٢٤]، ضمير همت لامرأة العزيز، وضمير هم ليوسف، عليه الصلاة والسلام، والهم يكون بمعنى العزم المصمم على أمر، وبمعنى ميل طبعي غير اختياري، وهمها بالمعنى الأول، وهو إرادتها الفاحشة، وهمه بالمعنى الثانى، وهو غير مذموم إذا كف عنه، بل ممدوح يؤجر عليه لو سلم، فإن قلنا بعدم وقوعه؛ لأنه فى المعنى جواب ﴿لَوْلَا أَنْ﴾ جوز تقليده عليها على ما يأتى، أو قائم مقامه، أى لولا رؤية البرهان هم، فيدل حينئذ على أنه لم يهم بها، وما وقع فى القصص من حل السراويل وما بعده، كذب لا أصل له.

﴿بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾، قيل: إنه رأى يعقوب، عليه الصلاة والسلام، عاضاً على أصبعه، وهو يقول: أتفعل فعل السفهاء وأنت مكتوب من الأنبياء؟ بأن تصورت له صورته، أو رآه حقيقة، وفرج له السقف، وقيل: ضرب صدره بيده فنزعت منه شهوته، وقيل: نودى بصوت من وراء الحجاب، فقام هارباً، ومضت خلفه، وقيل: إنما تمثل له جبريل، عليه الصلاة والسلام، فصدّه.

(فعلى طريق جماعة من الفقهاء والمحدثين، أن هم النفس لا يؤاخذ به) مطلقاً؛ لأنه أمر اضطرارى، وفسره بقوله: (وليس سيئة)، أى خطيئة ومعصية؛ (لقوله)، صلى الله تعالى عليه وسلم، نقلاً (عن ربه)، يعنى فى الحديث القدسى الذى رواه مسلم فى صحيحه، وهو حديث طويل: (إذا هم عبدى بسيئة)، أى عزم عليها وقصدها، (فلم يعملها)، بأن تركها خوفاً من ربه، (كتبت له حسنة)؛ لمجاهدته نفسه، فصرفها عما تريده، (فلا معصية فى هذا)، أى فى هم يوسف، عليه الصلاة والسلام، (إذن) على هذا القول والتقدير.

(وأما على مذهب المحققين من الفقهاء والمتكلمين)، كأبى بكر الباقلانى، الذين رأوا تعارض النصوص، فدققوا النظر فى التوفيق بينها، فإنهم فصلوا فى ذلك تفصيلاً، (فإن الهم) الذى يخطر بالبال، (إذا وطئت عليه النفس)، عازمة على الفعل، أى صممت وجزمت عليه، وأصل معناه اتخذه وطناً، ثم نقل لما ذكر بعدما كان مجازاً لعلاقة ظاهره، يقال: وطئت نفسى وأوطنتها، إذا حملتها على أمر فاستمرت، (سيئة)، تكتب عليه، فهو مرفوع خبر إن، ونصبه خبر كان مقدرة بعيد.

(وأما ما لم توطن)، بالبناء للمفعول، (عليه النفس من همومها)، جمع هم، بمعنى نية وعزم، (وخواطرها)، عطف تفسير، (فهو المعفو عنه)، لا ما قبله، (وهذا هو الحق، فيكون إن شاء الله هم يوسف من هذا) القبيل المعفو عنه، فلا يتم الاستدلال بهذه القصة على تجويز الصغائر.

والحاصل أنه ذهب كثير من العلماء إلى أن هم المرء وخاطر نفسه لا يؤاخذ به، فلا معصية فى ذلك على هذا، وذهب بعض الفقهاء والمحدثين إلى أن الهم إذا لم توطن عليه النفس معفو عنه، وإذا وطئت عليه وصممت، كتبت سيئة، والنصوص فيه مخالفة، فما تقدم فى حديث مسلم وأحاديث آخر فى معناه يدل على أنه لا يؤاخذ به، وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ تُبَدَّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ يَحَاسِبَكُمُ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وقوله: ﴿يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] ونحوه يدل على خلافه.

والتوفيق بينهما ما قاله الغزالى من أن: أول ما يرد على القلب كروية امرأة على الطريق مالت لها النفس، ويسمى حديث النفس وخاطراً، والثانى: ما يتوله منه من الرغبة وإعادة النظر، وهو الميل الطبيعى، والثالث: حكم القلب بأنه ينبغى أن يفعل وينبغى إعادة النظر، والرابع: التصميم على ذلك وترك الصوارف عنه كالحياء، والأول لا يؤاخذ به؛ لأنه لا يدخل تحت الاختيار، وكذا هيجان النفس والميل والشهوة؛ لأنها ليست اختيارية، وهو المراد بقوله، صلى الله تعالى عليه وسلم: «عفى عن أمتى ما حدثت به

نفوسها»، وهى الخواطر التى لا يتبعها هم وعزم.

وأما الاعتقاد وحكم النفس بأنه ينبغي أن يفعل، فيكون اضطرارياً، ولا يؤاخذ به، واختيارياً فيؤاخذ به، والرابع يؤاخذ به، فإن لم يفعل نظر فيه، فإن تركه خوفاً من الله وندماً على همه، كتبت له حسنة؛ لمجاهدته لنفسه، وإن تركه لعائق وعذر غير خوف من الله، كتبت عليه، وفى الحديث ما يدل على هذا التفصيل، وهو كلام حسن. وهم يوسف، عليه الصلاة والسلام، كان عزمًا وتصميمًا، منعه منه خوف ربه، فهو حسنة لا معصية.

ثم أشار إلى الجواب عن سؤال مقدر بقوله: (ويكون) على تقدير أنه مغفور عنه، قوله: ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي﴾ [يوسف: ٥٣] الآية، معناه وتفسيره الذى بينه بقوله: (أى ما أبرئها من هذا الهم)، يعنى ما أنزهها عنها؛ لأنه أمر جلى لا محذور فيه، (أو يكون ذلك)، أى قوله: ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي﴾ صدر (منه على طريق التواضع)، بإظهار أنه غير منزّه عما يشين؛ لأن الكمال لله، لا أنه صدر منه مثله حتى يتمسك به، (والاعتراف بمخالفة النفس)، أى ما أبرئها من الهم بالمعاصي، وقد فعلت، ولكنى خالفتها وصرفت عنها عن همها، وهو أمر حسن منه.

(لما)، بكسر اللام وتخفيف الميم، (زكى قبل وبرىء) منه فى الآيات السابقة، وهذا بناء على أن قوله: ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي﴾ من كلام يوسف، عليه الصلاة والسلام، وقد قيل: إنه من كلام امرأة العزيز، متصل بقولها: ﴿ذَلِكَ لَعَلَّمَ آتِي لَمْ أَخْتِ بِالْغَيْبِ﴾ [يوسف: ٥٢]، والوجهان المذكوران فى التفاسير، وعلى هذا لا يرد السؤال أصلاً، (فكيف)، تأييد لما هو بصده من أنه الاعتراف بصدور ذنب منه فى كلامه.

(وقد حكى أبو حاتم)، قيل: ولعله ابن أبى حاتم فى تفسيره، (عن أبى عبيدة) معمر ابن المثنى، وقد تقدمت ترجمته، وأبو حاتم الرازى هو الإمام الحافظ الجليل محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلى، أحد الأعلام فى التفسير والحديث، ولد سنة خمس وتسعين ومائة، وتوفى فى شعبان سنة سبع وسبعين ومائتين، (أن يوسف)، عليه الصلاة والسلام، (لم يهم)، أى لم يقع منه هم يعد معصية، (وأن الكلام)، أى النظم القرآنى الذى نحن فيه، (فيه تقديم وتأخير، أى)، وبيانه، (لقد همت) امرأة العزيز (به)، أى بيوسف وتكليفه بما أرادته، (ولولا أن رأى برهان ربه لم يها).

قال الشريف المرتضى فى كتابه «الدرر والغرر»: إنه على هذا مجرى مجرى قولهم: قد كنت هلكت، لولا أنى تداركت، أى لولا تداركى هلكت، وإن لم يقع هلاكك،

واستشهد له بقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ﴾ [النساء: ١١٣]، والهم لم يقع، واستبعد قوم تقديم جواب لولا عليها، وهو أولى من حذفه، وذكر شواهد استشهد بها على جواز تقديمه، رد بها على من قال: إنه لا يجوز. انتهى.

فما قيل: إن جواب لولا محذوف؛ لعدم جواز تقديمه غير مرضي، وهذا مذهب الزمخشري والزجاج، لكن المرتضى علم من الأئمة في العربية وغيرها، فلذا اختير قوله، ويقدر بلفظ ما قبله أو لواقع المعصية، وامرأة العزيز اسمها راعيل، وقيل: زليخا كاريحا، بفتح أوله وضمه خطأ.

(وقد قال تعالى) حكاية (عن المرأة) المذكورة آنفاً: ﴿وَلَقَدْ زَوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ﴾ [يوسف: ٣٢]، واسم زوجها العزيز قطفير، والمرادة الطلب من راد يروء، إذا جاء وذبح، أى طلبت منه أن يضاجعها، ومعنى استعصم امتنع لعصمة الله تعالى له، وفيه دليل على أنه لم يقع منه هم بالمعنى الذى قالوه، (و) مما يؤيده أنه (قد قال تعالى) فى حقه ﴿كَذَلِكَ﴾، أى عصمناه؛ ﴿لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ﴾ [يوسف: ٢٤]، أى لئلا تمل نفسه لما أريد منه من معصية الله، والجار والمجرور فى محل نصب أو رفع بيناه تبييناً كذلك، أو أمره كذلك، والسوء الزنا، أو الذكر القبيح، أو عقوبة الملك، والفحشاء موقعة المرأة ونحوها مما يقبح.

(وقال) تعالى فى هذه القصة: ﴿وَعَلَّقْتَ بِالْأَثْوَابِ﴾، معطوف على قوله: ﴿وَزَوَدْتُهُ﴾، وعلق الباب قفله، والتفعيل للتكثير، وقلها لتخلو به لما أرادته، ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣]، هيت اسم فعل مبنى على الفتح، فاللام للتبيين كما فى سقيا لك. وقال الراغب: هيت قريب من هلم، وقرئ: «هئت لك»، أى تهيات لك، ويقال: هئت به، إذا قلت له: هيت لك. انتهى.

(﴿قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾ [يوسف: ٢٣] الآية)، أى قال، صلى الله تعالى عليه وسلم، حين رادوته: معاذ الله، أى أعوذ بالله منك ومما أردت، ألتجئ إلى الله فى دفع ما هممت به، وهو منصوب على المصدرية، والمثوى بمعنى المقام من ثوى بالمكان، إذا أقام به.

(وقيل فى) معنى (﴿رَبِّي﴾) هنا: إنه (الله تعالى، وقيل: الملك)، بكسر اللام، وهو زوج زليخا، وضمير إنه للشأن، خبر ﴿رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾، فالرب يطلق على الله وعلى غيره، ومعناه المالك، والسيد، والمربي، والمنعم، وفى إطلاقه على غير الله تفصيل

فى التفاسير مشهور، وتقدم مراراً، والنهى على إطلاقه على غير الله تنزيهه، ومعنى ﴿أَحْسَنَ مَثْوًى﴾، أنه أحسن القيام لى وتعهدنى بإكرامه لى وإنعامه.

(وقيل:) معنى ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ (أى بزجرها)؛ لىمنعها عن مرادته، (ووعظها) بتخويفها من الله ولحق العار بها. وقال المفسرون كابن عطية: إنه وجه ضعيف لمخالفته للظاهر.

(وقيل:) معنى ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾، أى غمها امتناعه عنها، أى عن معاملتها بما أرادته، فهو من الهم بمعنى الغم، والباء للتعدية بمعنى أهمها إذا أوقعها فى هم وحزن، وهو بعيد، وإن كان فيه مشاكلة وتجنيس للتعقيد المعنوى فيه، وقيل: إنه بعيد من اللغة؛ لأنه بهذا المعنى متعدد بنفسه، يقال: همه الأمر، إذا أحزنه.

(وقيل:) معنى ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ نظر إليها، وهو فى غاية البعد.

(وقيل:) معناه (هم بضربها ودفعها) حين أمسكتها، وهذا كله بتقدير مضاف، والحاصل بمعناه، والحامل على هذه التأويلات صرفه عما لا يليق بمقام النبوة.

(وقيل: هذا كله كان قبل نبوته)، بناء على عدم العصمة قبلها، وقد تقدم بيانه.

(وقد ذكر بعضهم) أنه (ما زال النساء يملن إلى يوسف، عليه الصلاة والسلام، ميل الشهوة)، لما جبلت عليه طبائعهن، (حتى نبأه الله تعالى)، أى جعله نبياً، (فألقي عليه هبة النبوة، فشغلت هيئته كل من يراه عن) الاشتغال بالنظر إلى (حسنه) وجماله، ومهابة الأنبياء أمر معلوم كما نشاهده فى بعض العباد، فضلاً عن الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام.

(وأما خبر موسى، صلى الله تعالى عليه وسلم)، الذى استدل به على جواز صدور الذنب من الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، وما جرى له، (مع قتيله الذى وكزه)، وهو رجل كافر، كان طبأخ فرعون، لعنه الله تعالى، وكان يسخر الناس لحمل الخطب لمطبخ فرعون، فسخر رجلاً من بنى إسرائيل فاستغاث منه بموسى، عليه الصلاة والسلام، لما كبر، وكان موسى قوياً فى جسمه، فنهاه عن تسخيره، فلم ينته فضربه بيده لدفع ظلمه فمات، والوكز واللكر بمعنى، وهو الدفع، ومنهم من فرق بينهما، بأن الأول فى الصدر، والثانى فى الظهر، وقيل: بأطراف الأصابع، وقيل غير ذلك، وهو أمر سهل، (فقد نص الله تعالى) فى القرآن، (على أنه من عدوه)، أى كان كافراً من كفره القبط، وموسى موحد، قيل: من بنى إسرائيل، أى من قوم بينهم وبين بنى إسرائيل عداوة ومغاربة فلا يمتنع عليه قتله؛ لدفع ضرره مع أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، لم يقصد بضربه قتله،

وإنما قصد دفعه ودفع ظلمه، ومثله لا يحرم، وأشار إلى ذلك بقوله: (وقيل: كان من القبط الذين على دين فرعون) أى كان كافراً على ملة أمره بها من عبادته أو غير ذلك، والقبط نبط مصر وقوم فرعون، وهم جيل من الناس معروفون.

(ودليل السورة)، أى السورة تدل بمنطوقها، (في هذا كله) أى فيما قصه الله تعالى من هذه السورة، (أنه قبل نبوة موسى)، عليه الصلاة والسلام، فإنه لما قتله فر خائفاً، فكان ما كان له مع شعيب، عليه الصلاة والسلام، أى جرى له معه ما جرى، وتزوج ابنته، ثم تنبأ لما فارقه، كما قصه الله تعالى، وقبل النبوة لم يكن معصوماً من الخطأ، فصدر عنه مثل هذا، وإن لم يكن معصية؛ لأنه لم يضربه بألة جارحة، فهو خطأ شبه عمد، ولم يكن ثمة سرع.

ولذا قال: (وقال قتادة: وكزه بعضاً)، وليست جارحة، بل مثقل (ولم يتعمد) بضربه ويقصد (قتله فعلى هذا لا معصية في ذلك) أى فيما فعله موسى، عليه الصلاة والسلام، في هذه القصة حتى يستدل بها على ما ادعوه.

(وقوله): أى قول موسى المحكى عنه، ومما يقتضى أنه ما صدر عنه معصية (هذا من عمل الشيطان) أى هذا الذنب مما ألقاه الشيطان (وقوله: ظلمت نفسي) بعمل ما قالوا: إنه معصية ولذا قال: (فاغفر لى) ما صدر منى، فلولا أنه ذنب لم يطلب مغفرة الله تعالى.

(قال ابن جريج): بصيغة المصغر، وهو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، أبو الوليد، أو أبو خالد القرشى، مولا هم أحد الأعلام الفقهاء، (قال): موسى، صلى الله تعالى عليه وسلم، (ذلك) المذكور من نسبة عمله للشيطان وطلب مغفرته، (من أجل أنه لا ينبغي) أى لا يصح ولا يليق (لنبي أن يقتل) أحداً (حتى يؤمر) بالبناء للمفعول، أى يأمره الله أو من له الأمر، ولذا كان صلى الله تعالى عليه وسلم فى أول أمره لم يؤذن له فى القتال، ثم أذن له فى ذلك بعد ما هاجر المسلمون الهجرتين، فموسى، عليه الصلاة والسلام، إذا لم يؤذن له فى ذلك، فهو غير جائز.

(وقال النقاش) فى تفسيره: (لم يقتله) موسى، عليه السلام، (عن عمد) حال كونه (مريداً للقتل) والمقصود بالنفى الحال (وإنما وكزه وكزة) مفعول مطلق مؤكد (يريد بها دفع ظلمه) للناس وعدم تسخيرهم (وقد قيل: إن هذا كان قبل النبوة) إذ لم يكن مأموراً بشرع (وهو مقتضى التلاوة) أى ما يدل عليه نص القرآن المتلو (وقوله تعالى فى قصته) أى فى قصة موسى التى قصها الله تعالى فى القرآن، ﴿وَفَنَّاكَ فُتُونًا﴾ [طه: ٤٠].

قال الراغب: أصل الفتن إدخال الذهب النار لتظهر جودته من رداءته ويستعمل فى



إدخال الإنسان النار، قال الله تعالى: ﴿ذُوقُوا فِتْنَتَكُمْ﴾ [الذاريات: ١٤]، أى عذابكم وتارة يستعمل فيما يحصل منه العذاب، كقوله تعالى: ﴿أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا﴾ [التوبة: ٤٩]، وتارة فى الاختبار نحو: ﴿وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا﴾ وجعلت الفتنة كالبلاء، فى أنهما يستعملان فيما يدفع إليه الإنسان من شدة ورخاء، وهو فى الشدة أظهر وأكثر استعمالاً، انتهى.

وإليه أشار بقوله: (أى ابتليناك ابتلاء بعد ابتلاء)، إشارة إلى أن الفتنة هنا بمعنى الابتلاء، أى الاختبار، وأنه يكون بالخير والشر والشدة، وأن الفتون جمع فتن، أو فتنة، على تقدير عدم التاء والاعتداد بها، فيدل على التكرار، فلذا قال: ابتلاء بعد ابتلاء، ويجوز أن يكون مصدره كالقعود، فالتكرير غير مراد أو يؤخذ ذلك من السياق.

(قيل: ذلك الابتلاء، (فى هذه القصة)، يعنى قتل القبطى، (وما جرى)، أى وقع واتفق (له)، أى لموسى، عليه الصلاة والسلام، (مع فرعون)، وذلك أن فرعون، لعنه الله تعالى، رأى رؤيا هالته، فغيرها المعبرون والكهان بمولود من بنى إسرائيل يكون على يديه زوال ملكه ودينه، فأمر القوابل بأن كل ذكر ولد منهم يأتونه به ويذبحونه، ففعلوا ذلك حتى وقع فى بنى إسرائيل موتان عظيم، فقال له القبط: نخشى فناء بنى إسرائيل، فلا يبقى لنا خدم، فنحتاج إلى استخدامنا، فأمر أن يقتل الذكور منهم سنة ويتركون سنة، فولد هارون فى سنة العفو، ثم ولد موسى فى سنة الذبح، فخافت عليه أمه، فأوحى إليها وحى إلهام، وقيل: وحياً جاءها فيه جبريل، عليه الصلاة والسلام، وإن لم تكن نبية؛ لأن الملك كان يراه غير الأنبياء كمریم، ثم ارتفع ذلك بعد مجيء النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، فألقته أمه فى صندوق وألقته فى النيل، فدخل بيت فرعون فالتقطته آله، واستوهبته امرأته آسية، وكان له معه ما اشتهر من ذلك، وهو المراد بالفتون، أى ما وقع له فيه من الشدائد حتى نبأه الله واتخذه كليماً وصفيّاً، وسمته آسية حين اتخذته وليداً موسى، ومعناه ماء وشجر بالقبطية؛ لأنه وجد فى صندوق ملقى فى الماء.

(وقيل: معنى الفتون على هذا، (القارؤه فى التابوت) أى الصندوق الذى اتخذته له أمه من خشب، والذى صنعه لها حزقيل، وهو مؤمن آل فرعون (واليم) وهو البحر، والمراد به النيل، (وغير ذلك) مما جرى له معه كما تقدم.

(وقيل معناه): أى معنى الفتون فى هذه الآية: (أخلصناه إخلاصاً)، أى ابتليناه بأمر شاهدتها قدرة الله تعالى، ولطفه حتى صار صفوة له خالصاً من كل أمر لا يليق برسله، عليهم الصلاة والسلام، فقربه واصطفاه؛ لأن الفتنة أصل معناها أن يذاب الذهب حتى

يصفى فتجوز به عما ذكر كما (قاله ابن جبير ومجاهد) في تفسيره هذه الآية، وعلى هذا فهو مستعار (من قولهم: فتنت الفضة في النار إذا) أذبتها و(خلصتها) من الغش فاستعير خلاصه من الكدورات البشرية والأخلاق الرديئة حتى اجتباه (وأصل الفتنة) أى حقيقتها التى وضعت لها.

(الاختبار) أى امتحان الأشياء وتجربتها بما يعلم به حالها (وإظهار ما بطن) أى خفى عن العيان فى المحسوسات كالذهب والفضة (إلا أنه استعمل فى عرف الشرع) وهو ما عرف فى مخاطب أهله ومعاملتهم (فى اختيار يؤدى) أى يوصل ويثمر ويفضى (إلى ما يكره) المخبر بزنة المفعول، وإن كان عاماً فى أصله خص بما ذكر، كما فصله الراغب، وقد سمعته آنفاً، وعلم مما ذكره أن الفتنة هنا ليس فيها ما يقتضى أن الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، يجوز عليهم المعاصى لما عرفته من التأويل المذكور.

(وكذلك) مثل ما ذكر فى تمسك بعضهم بما لا يسلم تمسكهم به (ما روى فى الخبر الصحيح) الذى رواه الشيخان عن أبى هريرة، رضى الله عنه، كما قاله السيوطى، رحمه الله تعالى، (من أن ملك الموت) الموكل بقبض الأرواح، واسمه عزرائيل، كما ورد فى بعض الأحاديث.

(جاءه) أى موسى، عليه الصلاة والسلام، كما يأتى غيره إذا أمر به، (فلطم عينه) أى ضرب وجهه بيده ووقعت ضربته على عينه، (ففقأها) أى أخرج حدقته التى بها يبصر بلطمته، وهو مهموز، وقول العامة: مفقوع العين خطأ فى العين (الحديث) بالنصب، أى اقرأ الحديث ألخ؛ لأنه اقتصر على محل الشاهد منه الدال على أن موسى، عليه الصلاة والسلام، لم يطع الملك الذى أرسله الله إليه، ومثله بحسب الظاهر معصية، وأجاب عنه المصنف بقوله: (ليس فيه) أى فى الحديث المذكور كما قالوه.

(ما يحكم على موسى) عليه الصلاة والسلام، (بالتعدى) على الملك ومخالفته فيما أمر الله به (وفعل ما لا يجب له) بالرفع أو الجر عطفاً على ما أو على التعدى، وكان الظاهر ما لا يجوز له وعبر به لنكتة، كما مر مثله.

ثم بين علة ما ذكره بقوله: (إذ هو ظاهر الأمر) أى لا خفاء فيه (بين الوجه) أى توجيهه واضح (جائز الفعل) أى فعله جائز من مثله (لأن موسى) عليه الصلاة والسلام، (دافع) اسم فاعل مرفوع أو فعل ماض من المدافعة (عن نفسه من أتاها لإتلافها) فهو ممن قبيل دفع الصائل المتعدى عليه، ومثله جائز شرعاً.

(وقد تصور) له الملك وظهر (له فى صورة آدمى) لأن الملائكة، عليهم الصلاة

والسلام، أجسام لطيفة مجردة تتصور في أى صورة أرادت لإقدار الله لهم على ذلك كما قال تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]، وكما كان جبريل، عليه الصلاة والسلام، يأتي رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، في صورة دحية الكلبي، رضى الله تعالى عنه، وفي تطور الملائكة والجن في صور مختلفة كلام لأهل الأصول والحكماء، وتعرض له المحدثون، فإن صورتهم عظيمة جدًا، فإذا برزوا بصورة أقل منها، فهي صورهم تضامت وتضاغرت كالقطن المنفوش إذا تضام وتضاغط من غير ذهاب شىء منه، وهو الظاهر وللإمام الشهرستاني فيه تحقيق في بعض كتبه إذا أفضت إليه النوبة أتينا به مفصلاً.

(ولا يمكن أنه) أى موسى، عليه الصلاة والسلام، (علم حينئذ) أى في وقت ضربه له (أنه ملك الموت) لظنه أنه آدمى نظراً لظاهر حاله، وعبر بعدم الإمكان مبالغة في نفى العلم بملكيته ومراده أنه لم يعلم بذلك، فلا يرد عليه ما قيل من أين له عدم الإمكان غايته أنه ظاهر فيه مع احتمال غيره، كما كانوا يتصورون للأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، (فدافعه عن نفسه مدافعة أدت إلى ذهاب عين تلك الصورة التي تصور له)، أى لموسى، عليه الصلاة والسلام، (فيها الملك امتحاناً من الله له) مفعول لأجله تعليل لتصوره بغير صورته، أى اختباراً لموسى حتى يصدر منه ما يقتضى أموراً فيها حكم خفية.

(فلما جاءه بعد) أى بعد ما جاءه أولاً ولطمه (وأعلمه الله) أى علم الله موسى، عليه الصلاة والسلام، حين جاءه ثانيًا، (أنه) أى ملك الموت (رسوله) أى رسول الله من ملائكته أرسله الله (إليه) لأمر أمره به (استسلم) جواب لما، أى انقاد له وسلم له فيما أراد به ما كان دفعه عنه أشد دفع، وهو استفعال من السلم وإلقاء قياده لغيره كالإسلام، قال تعالى: ﴿يَخُخِّمُ بِهَا النَّيُّوتُ الَّذِينَ أَسْلَمُوا﴾ [المائدة: ٤٤]، أى انقادوا للحق.

(وللمتقدمين والمتأخرين على هذا الحديث أجوبة، هذا) الجواب الذى قرره من أنه، عليه الصلاة والسلام، لم يعلم أنه ملك الموت امتحاناً من الله تعالى له، (أسدها عندي) أفعل تفضيل من السداد، وهو القوة فيما أريد به، كما قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

أعلمه الرماية كل يوم فلما استد ساعده رمانى

(١) البيت من الوافر، وهو لمعن بن أوس في ديوانه (ص ٣٤)، وله أو ماللك بن فهم أو لعقيل بن علفة في لسان العرب (٢٠٨/٣)، التنبيه والإيضاح (٢٧/٢)، تاج العروس (١٧٨/٨)، وبلا نسبة في لسان العرب (٨٣/١٠)، تاج العروس (٢٤٢/٢٥)، كتاب العين (١٨٣/٧).

على رواية استند، بسين مهملة، أى قوى، ورواية اشتد بالمعجمة غير مقبولة عندهم كما بيناه فى شرح الدرر.

(وهو تأويل شيخنا الإمام أبى عبد الله المازرى) وهو الإمام الرحلة الفقيه، المحدث، البارع فى سائر العلوم، وهو مالكى المذهب واسمه: أبو عبد الله محمد بن على بن عمر التميمى، شارح المحصول، وله شرح مسلم الذى بنى عليه المصنف، رحمه الله تعالى شرحه المسمى بالإكمال، وله تأليف كثيرة مفيدة جلية، وهو منسوب إلى مازر بفتح الزاء المعجمة وكسرهما، وهى بلدة بجزيرة صقلية توفى فى ثامن ربيع الأول من سنة ست وثلاثين وخمسمائة، وعمره ثلاث وثمانون سنة، رحمه الله تعالى.

(وقد تأوله) أى حملة (قديمًا) أى قبل شيخه المذكور (ابن عائشة وغيره) فهو مما ارتضاه علماء السلف (على صكه ولطمه بالحجة وفقى عين حجة) أصل الصك واللطم الضرب بالراحة أو بشيء عريض، وجاء بمعنى مطلق الضرب، لكنه كما قال النووى فى غاية البعد، وإن ساعده اللغة.

وابن عائشة هو: عبيد الله محمد بن حفص بن عمر بن موسى بن عبد الله بن معمر القرشى التميمى البصرى المعروف بالعيشى نسبة لعيشة، وهى لغة فى عائشة، أو من تغييرات النسب؛ لأنه من ولد عائشة بنت طلحة بن عبد الله، وهو أحد العلماء الأشراف المحدثين المحتشمين، وهو ثقة، روى عنه البغوى وخلق كثير توفى سنة مائتين وثمان وعشرين، فهو متقدم على المازرى بزمان كثير، فلذا قال المصنف، رحمه الله تعالى قديمًا.

(وهو كلام مستعمل فى هذا الباب) المراد به، إلزام الخصم الحجة بعد إبطال حجة الخصم وما ارتضاه من الحجج (فى اللغة) أى لغة العرب (معروف) فى كلامهم مشهور يقولون: لطمه وصكه إذا غلبه فى الحاجة وفقاً عينه وعورها إذا فضحه بحجته، وألزمه إلزامًا يمكنه الجواب عنه بوجه من الوجوه، لكن صريح الحديث يأباه، فإن فيه ما يقتضى أنه على ظاهره، فإن البخارى، رحمه الله تعالى، روى عن أبى هريرة، رضى الله تعالى عنه، أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، قال: «أرسل الله ملك الموت إلى موسى، فلما جاءه صكه، وفقاً عينه فرجع إلى ربه، وقال: يا رب أرسلتنى إلى عبد لا يريد الموت فرد الله عليه عينه، وقال له: ارجع، وقل له يضع يده على متن ثور، وله بكل ما غطت يده من الشعر بكل شعرة سنة، فقال له ذلك، فقال موسى: ثم ماذا؟ قال: الموت، فقال: الآن وسأل ربه أن يدينه من الأرض المقدسة مقدار رمية حجر، فقال، صلى الله تعالى عليه

وسلم: لو كنت ثم لأريتكم قبره إلى جانب الطريق عند الكثيب الأحمر<sup>(١)</sup>، ونحوه فى مسلم، وهو ينافى هذا التأويل وكون العين متخيلة لأفقاءها يقتضى أن ما يراه الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، من صورة الملائكة لا حقيقة له، وهو مذهب السالمية، كما قاله القرطبى مع أنه لا يجدى نفعاً.

وارتضى القرطبى الجواب بأن الله تعالى أخبره بأنه لا يموت حتى يخبره الله، ويخبره بين الموت والحياة، فلما أتاه الملك بغتة، ودخل عليه من غير استئذان شق عليه ذلك، وكان، صلى الله تعالى عليه وسلم، سريع الغضب، ولذا لما رجع إليه وخبره بين الحياة والموت انقاد له واستسلم، قال: وهو أصح الوجوه.

(وأما قصة سليمان، عليه الصلاة والسلام، وما حكى فيها أهل التفسير من ذنبه) أى مما تمسك به القائلون بتجويز صدور الذنوب من الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، (وقوله) عز وجل: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ﴾ [ص: ٣٤]، فليس من الفتنة المنهى عنها، وإنما هى بمعناها اللغوى كما تقدم.

(فمعناه ابتليناه) أى عاملناه معاملة من يختبر حتى يظهر مما خفى أمره على الناس (وابتلاؤه) المراد منه (ما حكى عن النبى) يعنى به سليمان، صلى الله تعالى عليه وسلم، (أنه) أى سليمان (قال: لأطوفن الليلة على مائة امرأة أو تسع وتسعين) امرأة كن فى نكاحه، وكان ذلك جائزاً فى شريعته.

وقال التلمسانى: يقال: أطوفن، وأطيفن، ثلاثياً ورباعياً من الطواف حول شىء، انتهى، وهو كناية عن مجامعتن، بدليل قوله: (كلهن يأتينى)، أى تأتى كل واحدة منهن بحمل تحمله، ثم تضعه (بفارس)، أى راكب فرس، (يجاهد فى سبيل الله)، أى فى طريقه التى يسلكها لقتال أعداء دينه، وهو حديث صحيح، روى فى الصحيحين وغيرهما من كتب الحديث، وقوله: «الليلة»، منصوب على الظرفية، ووقع اختلاف فى عدة النساء، ففى البخارى مثل ما ذكره المصنف من أنهن مائة أو تسع وتسعون على الشك، وفى رواية غيره: سبعون بالوحدة، وفى رواية: تسعون فقط، بالثناء الفوقية، وفى رواية للبخارى: ستون، وفى رواية لوهب بن منبه: كان لسليمان، عليه الصلاة والسلام، ألف امرأة ثلاثمائة ماهرة وغيرهن سرارى، وجمع بين الروايات بأنه عد فى بعضها المهورات وألغى السريات.

(١) أخرجه البخارى (١١٣/٢، ١٩٢/٤)، ومسلم (٣٣٧٢/١٥٧)، وأحمد (٢٦٩/٢)، والنسائى (١١٩/٤).

وفى بعضها عد الكل وعلى القول بأنه لا مفهوم للعدد لا ينافى الأقل الأكثر، وإن ضعف هذا القول (فقال له صاحبه) أى ملك كان معه، أو قرينه، أو رجل كان يصحبه وقيل: هو خاطره وهو بعيد، وقيل: هو آصف بن برخيا بفتح الموحدة وسكون الزاء المهملة وكسر الخاء المعجمة ومثناة تحتية تليها ألف، (قل: إن شاء الله) فلا تجزم بما قلته فوضه إلى مشيئة الله تعالى تركاً وتيمناً حتى يتم، (فلم يقل) ذلك لما وقع.

وفى رواية: أنه نسي ولم يقله بلسانه اكتفاء بما فى قلبه أو جزم به؛ لأنه من قوة رجائه واعتماده على كرم ربه، فنه على أنه ينبغي تعريض التمنى كغيره إلى الله فليس فى تركه المشيئة ذنب يعد عليه كما توهم، لاسيما وهو ليس بخير، (فلم تحمل منهن) أى ممن أطاف بهن (إلا امرأة واحدة) دون باقيهن والى حملت منهن (جاءت بشق رجل) أى بولد غير كامل كما سيأتى، والشق بمعنى النصف أو البعض.

(قال النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم)، عندما ذكر هذا، (والذى نفسى) أى روحى وحياتى (بيده) أى بقبضة قدرته وتصرفه، إن شاء أحيائها وأوجدها، وإن شاء أماتها وأحيائها، وهو قسم كان، صلى الله تعالى عليه وسلم، كثيراً ما يقسم به، (لو قال) سليمان، عليه الصلاة والسلام، (إن شاء الله) جاؤا فرساناً (لجاهدوا فى سبيل الله) كما طلب، وفى رواية: فرسان أجمعون، وقول: إن شاء الله، لا يستلزم الوقوع، فقد لا يقع ما قرن به، كقول موسى للخضر، عليهما الصلاة والسلام، ستجدنى إن شاء الله صابراً وهو مستحب ويتحلل به مع اليمين، وفى الحديث ما يدل على قوة الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، وقدرتهم على الجماع لكمال بنيتهم ورجوليتهم، كما كان لنبينا، صلى الله تعالى عليه وسلم، فكان يطوف على جميع نسائه فى الليلة الواحدة كما تقدم.

(قال أصحاب المعانى): المراد بهم الذين يفسرون الأحاديث ويقفون على معانيها المرادة بها، (الشق هو الجسد الذى ألقى على كرسیه) الذى كان يجلس عليه لإجراء أحكام الملك فيه (حين عرض عليه) أى حين إذ عرضته قابله عليه ثم ألقته على كرسیه، (وهى) أى هذه القصة المذكورة (عقوبته ومحنته) بنون بعد الحاء المهملة المعبر عنها بالفتنة (وقيل: بل مات ولده فألقى على كرسیه ميتاً) وهو الشق المذكور، وقيل: ولد له ولد تام، فاجتمعت الشياطين، وقالوا: إن عاش له ولد لم ننفك من البلاء والسخره، فقالوا: نقتل ولده أو نخبله، فعلم بذلك سليمان، فأمر الريح أن تحملته على السحاب خوفاً من الشياطين فعاتبه الله تعالى، بأن ألقاه على كرسیه ميتاً لخوفه من غير الله، وهو معنى قوله تعالى، ﴿وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَداً﴾ [ص: ٣٤].

(وقيل: ذنبه حرصه على ذلك وتمنيه) على أن يرزقه الله مائة ولد يجاهدون في سبيل الله، وليس مثله ذنباً حقيقياً كما توهموه.

(وقيل): عد تمنيه ذنباً (لأنه لم يستثن) أى لم يقل: إن شاء الله في كلامه، ومثله يسمى استثناء في اللغة؛ لأن حقيقته كما قاله الراغب إيراد لفظ، يقتضى رفع ما يوجبه عموم لفظ متقدم أو رفع حكمه؛ لأنه من الثنيا وهى الرجوع ومما يقتضى رفع ما يوجبه اللفظ قولك: لأفعلن كذا إن شاء الله تعالى، انتهى، فليس هذا مجازاً ولا يختص بما قاله النحاة، فإنه اصطلاح حادث خلافاً لما يوهمه كلام بعض شراح الكتاب.

(لما استغرقه من الحرص) هو استفعال من الغرق وهو الرسوب فى الماء، وشاع فى الشمول وعموم الأوقات (وغلب عليه من التمنى) للأولاد المجاهدين وهو إشارة إلى الاعتذار عن فعله وبيان؛ لأنه ليس ذنباً حقيقياً كما قيل، وإنما هو ترك للأولى.

(وقيل: عقوبته من سلب ملكه)؛ لأنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، غزا جزيرة، وأخذ بنتاً لملكها كانت فى غاية الجمال فأحبها ورآها حزينة، فسألها عن سبب حزنها فأخبرته بأنه لمفارقة أبيها، فسألته أن يصوره لها الشياطين فصوروا لها صورته، فألبستها لباسه وعممتها، فكانت تذهب له تعبه مع جواريتها، فأخبره آصف بذلك فكسر صورته وندم على ما جوزه لها ففرش رماًداً يسجد عليه ويتضرع إلى الله تعالى، وكان له امرأة من نسائه يضع خاتم ملكه عندها إذا دخل الخلاء، أو أراد الغسل من الجنابة حتى يلبسه على طهارة كاملة، وكان ملكه فى خاتمه فتمثل لها شيطان يسمى صخرًا بصورته وأخذ الخاتم منها، وجلس بهيئته على الكرسي أربعين يوماً عدد ما عبد الصنم فى بيته وتغيرت هيئته حتى أنكره الناس، ثم وقع الخاتم فى البحر فابتلعه سمكة فاصطادها سليمان، عليه الصلاة والسلام، فوجد الخاتم فيها فتختم به، وعاد له ملكه وحبس صخرًا، وألقاه فى البحر فهو محبوس إلى الآن فى صندوق من حديد.

(وذنبه أنه أحب أن يكون الحق لإختائه على خصمهم)، جمع ختن بزنة جبل، وهو الصهر، أو كل ما يكون من قبل المرأة كالأب، والأخ، وذلك كما قيل: إنه كانت له امرأة يقال لها: جرادة، وكان مغرمًا بحبها، فقالت له: إن فلاناً من أهلى له حق عند آخر وأنا أحب أن تحكم له إذا جاءك، فأجابها، صلى الله تعالى عليه وسلم، لذلك ولكنه لم يفعل فعاقبه الله تعالى على مجرد الميل، فكان ما كان من وضع خاتمه عندها، وأخذ الشيطان له كما سمعته أنفاً.

(وقيل أُوخذ بذنب قارفه بعض نسائه) هو ما تقدم من تصويرها لصورة أبيها واتخاذها

له صنماً تعبد به في داره وهو صلى الله تعالى عليه وسلم، لا يعلمه حتى أخبره به آصف كما تقدم، فليس ذنباً له في الحقيقة وأصل معنى الأخذ حوز الشيء، كما مر.

فتجوز به عن المحاذاة، وهو المراد هنا كما قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ﴾ [النحل: ٦١]، فيقال: أخذه، وآخذه، وواخذه، لغة فصيحة ولذا وجد في بعض النسخ أخذ، وأوخذ، ووخذ، وقارفه بمعنى اكتسبه، وفعله فأصل القرف والاقتراف، قشر اللحاء عن الشجرة والجلدة عن الجرح، فاستعير لما ذكر.

(ولا يصح) بحسب الرواية (ما قال الإخباريون) أى أصحاب القصص والتواريخ، وتقدم أن النسبة للجمع على خلاف القياس، أو هو كالأنصارى كما تقدم، لاختصاصه ببعض أنواعه (من تشبه الشيطان به) أى تمثله بصورته حتى أخذ خاتم ملكه من امرأته، وجلس على كرسي ملكه يحكم وأنكروا سليمان لتغير هيئته كما مر.

وفى بعض النسخ من خرافاتهم على فعله من تشبه إلخ، وهو بضم الخاء المعجمة، وفتح الراء المخففة، وفى كشف الكشاف عن الرخشوى أنه سمع فيه خرافات بالتشديد وجمع على خرايف، ولم يسمعه من غيره فالعهد عليه.

(وتسلطه على ملكه) وسلطته (بالتصرف فى أمته بالجور فى حكمه) وظلمهم، قال السيوطى، رحمه الله، ما قال المصنف: إنه من خرافات الإخباريين، أخرجه ابن أبى حاتم بسند صحيح عن ابن عباس موقوفاً، لكنه مأخوذ من الإسرائيليات كما بينه فى التفسير، انتهى.

وفيه نظر؛ لأن أول كلامه ينافى آخره، وخرافات جمع خرافة، وهى الكذب كما فى القاموس، وأصله اسم رجل من عذرة خطفته الجن، فلما تخلص منهم كان يحدث عنهم بعجائب رآها منهم، ثم قيل لكل مستملح، وأمر غريب خرافة، وضربه ابن الزبعرى مثلاً للبعث فقال:

حياة ثم موت ثم نشر حديث خرافة يا أم عمرو

وقوله: (لأن الشياطين لا يسلطون على هذا) أى لا يقدرهم الله عليه لعصمته تعالى لأنبيائه منهم كما قال، (فقد عصم الأنبياء) صوتاً لهم (عن مثله) ولأنه مناف لأمر الرسالة (وإن سأل) أى سأل أحد من الناس لإشكاله عليه، فقال: (لم لم يقل سليمان)، عليه الصلاة والسلام، (فى القصة المذكورة) حين تمنى الأولاد المجاهدين (إن شاء الله فعنه) للعلماء، (أجوبة) جمع جواب كغراب وأغربه، وفى المصباح يقال فى جمع الجواب: أجوبة وجوابات، إلا أن ابن الجوزى نقل فى غلط العوام عن العسكرى، أن العامة تقول



في جمع الجواب: جوابات وأجوبة وهو خطأ مثل الذهاب مصدر.

وقال سيويه: قولهم جوابات وأجوبة مولد، انتهى، فليحرر فإن صاحب المصباح ثقة، فلعله سمع نادراً ولم يقف عليه سيويه، رحمه الله تعالى، وفي نسخة جوابان: أحدهما إلخ وهو الصواب؛ لأنه لم يذكر غير جوابين، كما أشار لذلك بقوله: (أحدهما ما روى في الحديث الصحيح أنه نسي أن يقوها وذلك) لحكمة أرادها الله تعالى، وأنه نسي (لينفذ أمر الله تعالى)، وفي نسخة مراد الله في إرادته لعدم وقوع ما تمناه امتحاناً له لينبئه على الأولى به، صلى الله تعالى عليه وسلم.

(و) الجواب (الثاني أنه لم يسمع صاحبه) الذي قال له: قل: إن شاء الله تعالى، (وشغل عنه) بأمر شغله أو لشدة توجهه إلى الله تعالى وقوة رجائه فيه إلا أنه قيل عليه: إن ترك المشيئة ليست معصية حتى يحتاج لمثل هذا، فكان المصنف ذهب إلى أن النهي في: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَأْنِي إِنْ فَعَلْتُ ذَلِكَ عَذَابٌ﴾ [١٢] ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣، ٢٤]، نهى تحريم، انتهى.

ولم نر من ذهب لهذا حتى يتبعه المصنف ولا حاجة له، فإنه خلاف الظاهر لاسيما للأنبياء الذين تقتضى مقاماتهم تفويض جميع أمورهم لله تعالى، ولذا تأخر الوحي، عن النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، إذ لم يقله.

(وقوله): أى سليمان، عليه الصلاة والسلام، ﴿وَهَبْ لِي مَلَكًا لَا يُبَغِّى لِأَحَدٍ مِنْ﴾ [ص: ٣٥]، قيل: إنه جواب سؤال تقديره: أنك قلت: إن الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، معصومون من سائر الذنوب، ومنهم سليمان، عليه الصلاة والسلام، فكيف هذا مع ما سألته من الله أن يؤتيه ملكاً لا يكون لغيره، وهذا يقضى حبه للدنيا ولتفرده بملك عظيم لا يتيسر لغيره، وفيه حرص حيث لا يليق بزهد الأنبياء في الدنيا، وعدم رغبتهم فيها فأجاب عنه بأنه (لم يفعل سليمان هذا) أى طلب لما ذكر (غيرة) بفتح الغين المعجمة وتكسر فى لغية والغيرة محبة أمر يأبى أن يكون لغيره، (على الدنيا) أى على أمور الدنيا كالمال والملك، (ولا نفاسة بها) أى عداها نفيسة عظيمة يضر بها عن الغير هذا مراده.

قال الراغب: المنافسة مجاهدة النفس للتشبيه بالأفاضل واللحوق بهم من غير إدخال ضرر على غيره، قال الله تعالى: ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾ [المطففين: ٢٦]، انتهى.

وهو هنا من نفس بكذا إذا رغب فيه وبخل به على غيره لا ما ذكره الراغب، (ولكن مقصده فى ذلك) أى فى سؤال ما ذكر (على ما ذكره المفسرون) أى فى معنى هذه الآية

(أن لا يسلط عليه) بالبناء للمجهول، وقوله: (أحد) نائب الفاعل أى أن لا يسلطه الله تعالى عليه وتسليطه عليه، بأن يمكنه من غلبته عليه (كما سلط عليه الشيطان) وهو صخر كما بيناه.

(الذى سلبه إياه) أى ملكه وعاد عليه لتقدم ذكره (مدة امتحانه) أى فى مدة ابتلاء الله تعالى له بتسليط الشيطان لما أخذ خاتمه، عليه الصلاة والسلام، من زوجته وظهر بصورته وتصرف فى ملكه حتى أنكر الناس سليمان، عليه الصلاة والسلام، إلى أن وجد خاتمه فى بطن سمكة اصطادها كما مر.

إلا أن الله تعالى لم يسلطه على زوجاته، صلى الله تعالى عليه وسلم، كما حكمه تطهيراً لحرمه (على) قول (من قال ذلك)، من أهل القصص والسير، وقد علمت أنهم أخذوه من الإسرائيليات المنقولة عن أهل الكتاب وفى صحتها كلام للمحدثين.

(وقيل) فى توجيه ما طلب سليمان: (بل أراد) بقوله: هب لى ملكاً إلى آخره (أن يكون من الله فضيلة) يفضل بها على أهل زمانه (وخاصية يختص بها) من دون سائر رسل الله تعالى وأنبيائه، ويؤيده ما روى عن نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم، من أنه جاءه شيطان وهو يصلى أراد أن يقطع صلاته فأراد صلى الله تعالى عليه وسلم أن يمسكه ويربطه بسارية من سواري المسجد حتى يصبح ويراه الناس، ثم تركه وقال: ذكرت قول أخى سليمان: ﴿وَهَبْ لِي مَلَكًا﴾ [ص: ٣٥]، إلى آخره، فهذا يقتضى أنه خاصة له خصه الله تعالى بها، ولذا قال بعض الشراح هنا: لا ينبغي للمصنف، رحمه الله تعالى، أن يمرض هذا ويحكيه بقليل، (كاختصاص غيره من أنبياء الله تعالى ورسله)، عليهم السلام، (بخواص منه) أى من الله تعالى، خصه الله بها دون غيره، وهذا لا ينافى الأفضلية؛ لأنه قد يكون فى المفضول ما ليس فى الفاضل.

(وقيل): إنما طلب هذا (ليكون دليلاً وحجة على نبوته) لا رغبة له فى الدنيا ومنافسة فيها (كإلانة الحديد لأبيه)، عليه الصلاة والسلام، أى جعله ليناً كالعجين، يصنع منه الزرد ليستعين به على الجهاد (وإحياء الموتى لعيسى)، ابن مريم، عليه الصلاة والسلام، (واختصاص محمد، صلى الله تعالى عليه وسلم، بالشفاعة) يوم القيامة كما تقدم.

(ونحو هذا) من خصائص أنبياء الله ورسله التى أكرمهم الله تعالى بها، وجعلها معجزة دالة على نبوتهم، وقد تقرر أنه لم يكن لنبي من الأنبياء معجزة وخاصة إلا ولنبينا صلى الله تعالى عليه وسلم مثلها وأعظم منها كما فصله فى الخصائص، وقد أفردت بالتدوين وأجل ما ألف فيها خصائص الإمام الخيضرى.

وفى شرح المواقف: طلب سليمان، عليه السلام، للملك لا يتيسر لغيره لم يكن حسداً منه وضنة بالملك، بل لأن لكل نبي كان له ما يفخر به أهل زمانه وكانوا جبابرة يفخرون بالملك وكثرة الجند والمال وقوة الأعيان، فأراد صلى الله تعالى عليه وسلم أن يكون له من ذلك ما لا يقدر عليه غيره، فملكه الله تعالى ملكاً عظيماً، ولم يجعله شاغلاً له عن زهده وعبادته ليعلم الناس أن زخارف الدنيا لا تلهي خلص عبادته عن خدمته ولذا قدم الاستغفار على طلبه فقال: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا﴾ [ص: ٣٥]، إلى آخره، وليكون أدعى للإجابة.

(وأما قصة نوح، عليه الصلاة والسلام)، وفيها مما يقتضى أنه شك فى وعد الله بقوله تعالى: ﴿إِنَّا مُنْجُوكَ﴾ [العنكبوت: ٢٣]، أو على ما يأتى ومثله بحسب الظاهر معصية ولم يذكر قصص الأنبياء مرتبة بحسب زمان الوقوع؛ لأنه راعى فيها ما هو أظهر حجة لمن جوز على أنبياء الله تعالى، وقوع الذنب منهم، فلا يرد عليه ما قيل: إنه كان الأحسن أن يذكرها مرتبة فيبدأ بقصة آدم، ثم نوح، ثم وثم إلى آخر القصص (وظاهره) أى ظاهر كلامه وما حكاها الله تعالى عنه.

وذكر الضمير لتأويله بما ذكر (العذر)، أى الاعتذار عن سؤال ما ليس له به علم، لا الشك فى وعد من لا يخلف الميعاد، كما يأتى، (وأنه أخذ)، أى تمسك (فيها)، أى فى قصته (بالتأويل)، أى تأويل ما وعده به، بأن يريد الله بأهله ما يشمل ابنه، (وظاهر اللفظ)، بالجر عطفاً على التأويل، أى أخذ بظاهر تلفظه، (بقوله): ﴿إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ﴾ [العنكبوت: ٢٣]، متعلق باللفظ، إلا أنه قيل عليه: إنه سهو؛ لأن ما ذكره وقع فى قصة لوط فى سورة العنكبوت، والذى فى قصة نوح قوله: ﴿قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ﴾ [هود: ٤٠] وكونه حكاية بالمعنى يأباه أنه متمسك بلفظه، وإن ساواه فى لفظ الأهل، ولذا رأيت ضرب عليه فى بعض النسخ (فطلب مقتضى هذا اللفظ) أى لفظ الأهل من غير نظر لحقيقته، وقال: ﴿إِنَّ آبِيَّ مِنْ أَهْلِ وَلَإِنْ وَعَدَكَ الْحَقُّ﴾ [هود: ٤٥].

(وأراد) بطلبه ذلك (علم ما طوى عنه) أى أخفى عن علمه، فهو استعارة من الشئء المطوى عليه لفافة تخفيه، قبل أن يظهر ما فى داخلها (من ذلك) الأمر، أى أمر ابنه ومخالفته فى ركوب السفينة لا ينافيه كما توهم (لا أنه) أى نوح، عليه الصلاة والسلام، (شك فى وعد الله) له بنجاة أهله (فبين الله تعالى عليه) بين لا يتعدى بعلى، فكأنه ضمنه معنى نبه أو بنى أو هو تحريف من الناسخ (أنه ليس من أهله الذين وعده الله تعالى بنجاتهم) فيه ما تقدم فتذكره (لكفره وعمله الذى هو غير صالح) فإن مثله قاطع للقرابة

القرية، ولذا منع الإرث بالكفر واختلاف الملل، وقيل: «سليمان منا أهل البيت».

(وقد أعلمه الله أنه مغرق الذين ظلموا) بقوله: ﴿وَلَا تَحْطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾ [هود: ٣٧]، والظلم أطلق على الكفر فى القرآن كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، (ونهاه عن مخاطبته فيهم) أى شفاعته لهم وتكليمه فى شأنهم بالآية المذكورة، وهو إشارة إلى أن الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، لا يسألون من الله شيئاً بغير إذن لهم فى الكلام (فأخذوا بهذا التأويل) أى جازاهم الله وأخذهم بتأويلهم الأهل الموعود بنجاتهم كما قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ﴾ [النحل: ٦١].

(وعتب عليه) أى عاتبه الله تعالى على مخاطبته له بقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَعْطُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦]، فنسبه للجهل زجراً له، والله أن يخاطب خلص عباده بما أراد؛ لأنه حين وعده بنجاة أهله استثنى من سبق عليه القول من الناجين لاسيما، وابنه كان بمعزل منه، ففى دلالة الحال ما يغنى عن السؤال (وأشفق هو) أى خاف نوح، عليه الصلاة والسلام، (من إقدامه على ربه بسؤاله) من ربه (ما لم يؤذن له فى السؤال فيه) حيث لا يتكلم إلا من أذن له، ثم بين عذره بقوله (وكان نوح) عليه الصلاة والسلام، (فيما حكاه النقاش) فى تفسيره، وهو محمد بن الحسن الموصلى، كما تقدم فى ترجمته.

(لا يعلم بكفر ابنه)، ولو علم ذلك لم يرج من الله نجاته، وقطع رحمه منه، (وقيل فى الآية غير هذا)، التوجيه بما يقتضى تيرة مقام النبوة مما لا يليق بها، وقيل: إنه لم يكن ابنه، وإنما كان ابن امرأته، وقد قرئ فى الشواذ، ونادى نوح ابنها، والقول بأنه ولد على فراشه، ولم يكن ابنه، وكان لغير رشد، مردود بأن فراش الأنبياء منزّه عن مثله.

وأما قوله: ﴿فَخَانَتْهُمَا﴾ [التحریم: ١٠]، فالمراد منه خيانة الأذية والميل لأعدائه، وإلا فلا يجوز أن تنسب زوجات الأنبياء لشيء من ذلك بالاتفاق، (وكل هذا) المذكور فى قصة نوح، عليه الصلاة والسلام، والآية المتلوة فيها (لا يقضى) أى لا يحكم ويلزم الحكم (على نوح، عليه السلام، بمعصية) صدرت منه (سوى ما ذكرناه) هو استثناء منقطع إذ ليس فيما يعده معصية ومعة تلحقه وتشين مقامه، (من تأويله) لما وعد به (وإقدامه بالسؤال فيما لم يؤذن له) فى السؤال (فيه ولا نهى عنه) صريحاً؛ لأنه لم يتحقق دخوله فى الذين ظلموا إذ لو كان كذلك كان معصية.

(وما ورد فى الصحيح) كما رواه الشيخان، عن أبى هريرة، رضى الله تعالى عنه، (أن نبياً قرصته) أى عضته (غلة)، وفى رواية البخارى: لدغته بدال مهملة، وغين معجمة،

والقرص مخصوص ببعض صغار الحشرات كالنمل، والبرغوث، ولذا قالوا: قولهم: أكلوني البراغيث مجاز، ولذا عبر عنه بضمير العقلاء، وهذا النبي قال الطيرى، والحكيم الترمذى: إنه موسى، عليه الصلاة والسلام.

وقال المنذرى: إنه عزيز، وقال البرهان: إن فى أبى داود مرفوعاً: «لا أدري أعزير نبي أم لا؟»<sup>(١)</sup>، وصححه الحاكم فى مستدركه، عن أبى هريرة، رضى الله تعالى عنه، ولكن ثبت أنه نبي، فكان الله أطلعه بعد ذلك على نبوته.

(فحرق قرية النمل)، القرية محل يجتمع فيه بيوت الناس، ولا يطلق على مقر غيره من الدواب، وغيره قرية إلا يجتمع النمل؛ لأن أصله الاجتماع مطلقاً، من قرى الماء فى الحوض، إذا جمعه فهو حقيقة لغوية، أو مجاز مشهور، وفى كتب اللغة تفرقه بين المساكن، فقالوا: يقال لمقر الإنسان: وطن، وبلد، ومقر الإبل: عطن، وللأسد: عرين، وغابة، وللظباء: كناس، وللذئب والضبع: وجار، وللطائر والزنبور: عش، ووكر، ولليربوع، والنمل: قرية، فهو على هذا حقيقة.

(فأوحى الله إليه أن قرصتك غملة أحرقت أمة من الأمم) الأمة طائفة، وجماعة من جنس واحد من المخلوقات ففيه إشارة إلى أن هذا النبي صدرت منه معصية، ففيه دليل لمن جوز على الأنبياء صدور المعاصى منهم لمعاقبة الله له فى ذلك.

وقوله: (تسبح) بيان لسبب النهى عما فعله؛ لأنه ما من شىء إلا يسبح بحمده، وفى قتله قطع لعبادته وأيضاً، فإنه لا يجوز الإحراق للحيوان، لما ورد من أنه لا يعذب بالنار إلا خالقها، وقيل: إنما عاقبه الله؛ لأنه أهلك من أذاه وغيره لما فى بعض الروايات، هلا غملة واحدة.

وسبب هذه القصة إن موسى، عليه الصلاة والسلام، مر على قرية أهلك الله أهلها بذنب لهم، فقال: يا رب أهلكهم وفيهم صبيان ودواب لم تذنّب، وفيهم الطائع فأراد الله تعالى أن ينبهه على ما خطر بباله فاشتد عليه الحر، ونزل تحت شجرة فنام فى ظلها فسلط الله عليه غملة كبيرة من النمل الذى يقال له: غمل سليمان، وغيره يسمى ذراً، ففعل بها ما فعل، فأوحى الله تعالى إليه بما ظاهره العتاب إرشاداً له، صلى الله تعالى عليه وسلم، وقد قالوا: إنه كان جائزاً فى شرعه، وقد قالوا أيضاً: يجوز قتل كل مؤذ من ذوى الأرواح أما بالنار، فلا يجوز إلا قصاصاً لمن أحرق بها إنساناً على ما فيه، فليس فيما فعله، عليه الصلاة والسلام، معصية.

(١) أورده العجلونى فى كشف الخفا (٢/٤٨٣).

ولذا قال المصنف، رحمه الله تعالى: (فليس في هذا الحديث ما يقتضى)، ويدل على (أنه أتى بمعصية)، وفي نسخة: على أن هذا الذى أتى بمعصية، ومعصية خبر إن، وعائد الذى محذوف، أى الذى أتاه معصية، (بل فعل ما رآه)، أى علمه واعتقده، (صواباً بقتل من يؤذى جنسه)، أى بنى آدم، وقد قال الفقهاء: إن قتل النمل جائز لأذيته، وعبر عن بصدور فعل منه يشبه فعل العقلاء، كقوله: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ رَأَتْهُمُ لِي سَجْدِينَ﴾ [يوسف: ٤]، (ويمنع المنفعة)، أى الانتفاع (بما أباح الله تعالى)، كالاستغلال بهذه الشجرة، وإفساد ما ادخر من الأطعمة، وأوضحه بقوله: (ألا ترى) أى تعلم، أو تتحقق، ما هو كالمرئى المشاهد، (أن هذا النبى) المتقدم، وصحح القرطبى أنه موسى كما تقدم.

(كان نازلاً تحت الشجرة) لينتفع بظلها والنوم فيه، (فلما آذته النملة) بقرصها، والتاء للوحدة فيشمل المذكر والمؤنث (تحول برحله) من تحت تلك الشجرة، (عنها) أى عن الشجرة، ورحل الرجل متاعه الذى يأوى إليه، وما يوضع على ظهر الدابة ليحملا عليه (مخافة تكرار الأذى عليه) من جنسها (وليس فيما أوحى الله إليه ما يوجب) أى يقتضى ويستلزم، (عليه معصية) صدرت منه، (بل ندبه إلى احتمال الصبر) على ما يؤذى، أى حثه وتحريضه من قولهم: ندبه إلى كذا إذا دعاه إليه.

(وترك التشفى) تفعل من الشفاء، وهو الانتقام بما يشفى غيظه، ويرد صدره، (كما قال تعالى) فى مدح الصبر، وأنه يجب بما عليه ﴿وَلَمَّا صَبَرْتُمْ لَهَزُوا خَيْرٌ لِّلصَّابِرِينَ﴾ [النحل: ١٢٦]، نزل فى غزوة أحد، وقتل حمزة، رضى الله تعالى عنه، وقد مثل به وحزن لذلك رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، كما فصل فى السير (إذ ظاهر فعله) أى هذا النبى (إنما كان لأجل أنها) أى النملة (آذته هو فى خاصته) دون غيره ممن نزل معه (فكان) فعله هذا (انتقاماً لنفسه) دون غيره (وقطع مضرة يتوقعها) فى المستقبل (من بقية النمل هناك) بيان لوجه إحراق جميع النمل غير المؤذية له (ولم يأت) أى لم يفعل ذلك النبى (فى كل هذا أمراً) مفعوله ولو رفع جاز (نهى عنه) بل جائزاً كما مر.

وقوله: (فيعصى به) بالنصب فى جواب النفى (ولا نص فيما أوحى الله إليه بذلك) أى بأنه أتى بمعصية (ولا بالتوبة) من ذنب أتاه (ولا استغفار منه) أى طلب مغفرته لذنب أتاه، قيل: إنما قال: إذ ظاهر فعله؛ لأنه فى الحقيقة، إنما وقع له ذلك لوماً على ما قاله فى القرية التى أهلكها الله تعالى.

أقول: هذا على تقدير تسليمه لا ينافى المقصود من أنه لا معصية فى هذه القصة وما حكاه أيضاً لا ذنب فيه؛ لأنه إنما سأل الله عن ذلك ليبين له حكمة ما فعله.

(فإن قيل فما معنى قوله)، صلى الله تعالى عليه وسلم، في حديث: («ما من أحد إلا ألم بذنب أو كاد إلا يحيى بن زكريا»)، وهذا لحديث رواه الإمام أحمد، عن ابن عباس، رضى الله تعالى عنهما، مرفوعاً بلفظ: «ما من أحدًا إلا وقد أخطأ أو هم بخطيئة»، وسنده ضعيف، وأخرجه البزار عن ابن عمر مرفوعاً، كما قاله السيوطى فى مناهل الصفا، أقول: ومتابعته تقويه فى الجملة، فلا عبرة بمن أنكره.

وروى الثعالبي أيضاً، عن أبي هريرة، رضى الله تعالى عنه، قال: سمعت رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، يقول: «كل بنى آدم يلقي الله عز وجل، بذنبه فيعذبه أو يرحمه، إلا يحيى بن زكريا<sup>(١)</sup>»، فإنه كان ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الْمَكَلِّينَ﴾ [آل عمران: ٣٩]، ثم أهوى، صلى الله تعالى عليه وسلم، إلى قذاة من الأرض أخذها بيده، وقال: «كان ذكره مثل هذه»، وقال قتادة وغيره: إن الله تعالى أحى قلبه بالطاعة والنبوة، حتى لم يعص، ولم يهجم بمعصية، وهو غير مناف لما رواه الثعالبي، وحاصل ما هنا إن هذا الحديث يخالف ما مر من عصمة الأنبياء، ويلائم ما استدل به المخالفون فى ذلك، ومعنى ألم: أنه وقع منه ذلك قليلاً، وكاد بمعنى قرب منه، فهو بمعنى هم فى الرواية الأخرى.

وقوله: (أو كما قال النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم)، إشارة إلى أنه وقع فيه روايات مختلفة، كما أشرنا إليه (فالجواب عنه) أى عما وقع فى هذا الحديث (كما تقدم من ذنوب الأنبياء التى وقعت من غير قصد) منهم، (وعن سهو) عن (غفلة منهم) ومثله لا يؤاخذ به، ولا يلزم منه تفضيله على من عداه من الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، وهذا ما وقع فى بعض النسخ وسقط من بعضها.

\* \* \*

### (فصل) معقود لدفع شبه نشأت مما قدمه

(فإن قلت: فإذا نفيت عنهم) أى عن الأنبياء، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، (الذنوب والمعاصي) عطف تفسير أو هو من عطف السبب على مسببه؛ لأن الذنب الإثم المترتب على المعصية بمخالفة أمر الله تعالى، (بما ذكرته) فى الفصل الذى قبل هذا، (من اختلاف المفسرين) فى توجيه ما صدر عنهم.

(وتأويل المحققين) لما هو معصية بحسب الظاهر، (فما معنى قوله تعالى: ﴿وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ﴾) [طه: ١٢١]، وضل بسبب معصيته، (وما) معنى ما (تكرر) فى قصص

(١) أخرجه ابن أبى حاتم فى العلل (١٨٣٥)، وابن عدى فى الكامل (٦٥١/٢).

الأنبياء الواردة (في القرآن، والحديث من اعتراف الأنبياء بذنوبهم) كما تقدم من نحو قولهم: ربنا ظلمنا أنفسنا، (وتوبتهم واستغفارهم) كقول موسى، صلى الله تعالى عليه وسلم: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي﴾ [القصص: ١٦]، (وبكائهم على ما سلف منهم) كما روى عن داود، عليه الصلاة والسلام، أنه بكى حتى بليت دموعه الأرض، (وإشفاقهم) أى خوفهم من الله تعالى.

(وهل يشفق) ويخاف (ويتاب) ببناء المجهول (ويستغفر من لا شيء) أى من غير شيء صدر يخشى منه حتى يفعل ما ذكر.

(فاعلم) أيها السائل، (وفقنا الله وإياك) جملة دعائية معترضة، (أن درجة الأنبياء)، عليهم الصلاة والسلام، والدرجة فى الأصل ما يصعد به لكان عال، ويراد به المنزلة الرفيعة نفسها، وهو المراد هنا، (فى الرفعة) أى علو مقاماتهم حساً ومعنى، (والعلو) عطف تفسير (والمعرفة بالله) تعالى، فإنهم أعرف به من غيرهم.

(وسنته فى عبادة) مجرور معطوف على ما قبله، أى معرفتهم بعبادة الله فى معاملة عباده فى سخطه ورضاه، (وعظيم سلطانه) أى علو شأنه، وأنه القاهر فوق عباده، (وقوة بطشه)، أى أخذه القوى الشديد إذا أخذ، ﴿كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [هود: ٥٩]، (لما يحملهم) أى يلجئهم بما يقتضيه اقتضاء تاماً، (على الخوف منه) فإن من كان أعرف بالله كان أشد خوفاً منه، (جل جلاله) هذا فى موقعه مناسب غاية المناسبة، أى عظمت عظمتة، وهو مبالغة فى وصفه بالعظمة فى ذاته وصفاته والجليل من أسمائه تعالى، أبلغ من الكبير والعظيم؛ لأنه كمال الذات والصفات وإسناده مجازى كجد جده، وفيه مبالغة قررت فى المعانى.

(والإشفاق) أى الخوف (من المؤاخذة بما لا يؤاخذ به غيرهم)، فإنهم لعلو مقامهم عند الله ورفع شأنهم لا يسامحهم بما يسامح به غيرهم؛ لأنهم أجل من أن يتهاونوا فى شيء من الأشياء، ويفرطوا فيه، فخوفهم من الله تعالى أقوى من خوف غيرهم؛ لأنه خوف إجلال، (وأنهم فى تصرفهم)، بأفعالهم الصادرة منهم، (بأمر لم ينهوا عنها ولا أمروا بها)؛ لأنها أمور مباحة جائزة، (ثم أوخذوا عليها)، أى لأمهم الله عليها مع أنها مباحة جائزة، (وعوتبوا بسببها وحذروا)، أى خوفوا (من المؤاخذة بها) أى أن يجازيهم الله عليها كأخذه، صلى الله تعالى عليه وسلم، الفدية من أسرى بدر، وإذنه لمن تخلف عن الغزو كما تقدم، وهو أمر جائز، لكنه ترك فيه الأولى نظراً لما فيه من الفائدة العائدة للمسلمين والتيسير على الأمة.



(وأثوها) أى فعلوها (على وجه التأويل) لما ورد فيه من نص قبل حمل على حمل غير ما أريد به لأمر اقتضاه، ومثله يعذر فيه ولا يعد ذنباً، (أو السهو) أى أو فعلوها على وجه وقع منهم السهو منهم، ومثله مغفوه عنه غير مؤاخذ به غيرهم، كما تقدم بيانه.

(أو تزيد) أى زيادة (من أمور الدنيا المباحة) لهم ولغيرهم كطلب سليمان، عليه الصلاة والسلام، أن تحمل جميع نسائه بفرسان تجاهد فى سبيل الله، كما تقدم، فهو طلب زيادة مباحة ولا ضرر فيه، (خائفون وجلون) هو خير إن فى قوله: إنهم فى تصرفهم، وما بينهما اعتراض والوجل الخوف، والأحسن تفسيره هنا بمضطرين ليكون أفيد.

(وهى) أى الأمور المباحة المذكورة (ذنوب بالإضافة إلى غلى منصبهم)، أى بالنسبة لهم، وإن كانت مباحة فى أصلها فالمراد بالمنصب مقامهم، وليس المنصب هنا بمعناه المتعارف، وقد تقدم بيانه.

(ومعاص بالنسبة إلى كمال طاعتهم)، لربهم ومراقبتهم له (لا أنها) ذنوب حقيقة (كذنوب غيرهم ومعاصيهم) من أمتهم، ثم بين مناسبة إطلاقها بحسب الإشفاق، فقال: (فإن الذنب) فى أصله ووضع مادته (مأخوذ من الشيء الدنى) أى الخسيس (الردل) أى الردى المحقر والأخذ الاشتقاق البعيد، وهو معنى قولهم: دائرة الأخذ أوسع من دائرة الاشتقاق، (ومنه ذنب كل شيء آخره) الذنب بفتحيتين معروف (وأذئاب الناس رذاهم) بضم الراء، وهو جمع على فعال جاءت فى كلمات معدودة، أى أراذلهم، ومنه أرذل العمر لآخره، (فكان هذه أدنى أفعالهم)، أى أحقرها وأخسها، وكأن للتشبيه.

وفى نسخة: وكانت هذه أى الأمور التى تصرفوا فيها، (وأسوأ ما يجرى) ويقع (من أحوالهم) لجلالة قدرهم ونزاهة خلقهم وعصمتهم عن سفساف الأمور، وإن حماهم الله عن كل سوء فى ذواتهم وصفاتهم، (لتطهيرهم وتنزيههم) عما لا يليق بهم، (وعجارة بواطنهم وظواهرهم بالعمل الصالح) فى السر والعلانية (والكلم الطيب) أى الذى شغل به ألسنتهم وجميع أقوالهم من التكلم بالخير والتسبيح والتلهيل وحمد الله.

(والذكر الظاهر) أى ذكر الله جهراً، (والخفى) بذكره سرّاً وجعله دائماً مراقباً ملاحظاً فى قلوبهم، (والخشية) هى الخوف مع الإجلال والتعظيم (الله تعالى وإعظامه) حق تعظيمه وقدره حق قدره (فى السر والعلانية) بالتخفيف مصدر كصلاحية، وهو مقابل السر بمعنى الخفى من الإعلان، فمن كان هذا حاله إذا اشتغل بما لا يعينه من المباحات كان سيئة بالنسبة لمقامه وما طبع عليه.

(و) أما (غيرهم) من غير الخواص فهو إنما (يتلوث) أى يتدنس يقال: تلوث الدم إذا تلطخ به، ويقال: به لوثة من جنون، قال<sup>(١)</sup>:

وإني على ما فى عنجهيتى ولوثة أعرائيتى لا ديب

(من الكبائر)، أى كبائر الذنوب وقد تقدم بيانها، (والقبائح) أى ما يقبح شرعاً من الذنوب كبائرهما وصغائرهما، (والفواحش) وهو ما ازداد قبحه، وقد يراد بالفاحشة الزنا ونحوه، وهو إطناب هنا؛ لأنه بمعنى الكبائر، (ما تكون بالإضافة) أى بالنسبة والقياس (إليه) وفى نسخة إلى (هذه) الأمور التى صدرت من الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، وما هذه موصولة وقعت بدلاً من مجرور من أى غير الأنبياء، متلوث من أمور هى بالإضافة لما عد ذنباً منهم كالحسنة لغيرهم، كما قال المتنبي:

إننا لفى زمن ترك القبيح به من أكثر الناس إحسان وإجمال

فلا وجه لما قيل: إن حقه أن يقول: بما يكون بالباء الجارة كما وقع فى بعض النسخ، أو يقول: يلوث بإسقاط التاء حتى يتعدى بنفسه.

(الهئات) جمع هنة، وهى خصلة السوء، (فى حقه) أى إذا وصف بها غير النبى وقيلت فى حقه، (كالحسنات) بالنسبة لقبائحه، وقال: كالحسنات؛ لأن منها مباح ومكروه كراهة تنزيه، وجعلها حسنة لا خفاء فيه، وما قيل: أنه لم يعهد أن يكون شىء واحد ذنباً فى حق شخص وغير ذنب فى حق آخر فى شريعتنا ليس بشىء، بل مثله كثير، فكم من شىء وجب على الأنبياء وعلى الخلفاء والحكام، وهو لا يجب على غيرهم، وأجاد فى التعبير بالهئات؛ لأنها بفتح الهاء والتون وألف وتاء والهنة فى الأصل مطلق الخصلة، ثم خصت بخصلة السوء، قال: فى الأساس يقال: هناء، وهنوات، وهنات خصال سوء، قال ليبيد:

أكرمت عرضى أن ينال بنحوه أن البرىء من الهئات سعيد

وما فى بعض النسخ من الهيئات جمع هيئة، بياء ساكنة، وهمزة تحريف من الناسخ، (كما قيل: حسنات الأبرار)، أتقياء الأمة (سيئات المقربين) إلى الله وهم الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، وخلص الأولياء، وليس هذا بحديث، وإنما هو من كلام أبى سعيد الخراز من كبار مشايخ الصوفية، (أى يرونها) ويعتقدونها، (بالإضافة إلى على أحوالهم كالسيئات) وإن لم تكن سيئة حقيقية فجعلها سيئات وحسنات مبالغة وبجاز، (وكذلك)، أى مثل ما ذكر فى معنى الذنب وكونه يكون بالسيئة لمن اتصف به، (العصيان) الذى

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى أساس البلاغة (ص ٤١٦).

اتصف به بعض المقرين كما فى قوله تعالى: ﴿وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١]، معناه فى اللغة (الترك والمخالفة) لأمر ما، سواء كان واجباً أم لا.

(فعلى مقتضى) هذه (اللفظة) بحسب معناها التى وضعت له (كيف ما كانت) أى على أى حالة وقعت (من سهو أو تأويل) للأمر الذى أمر به (فهى) تسمى (مخالفة وترك)، وإن لم تكن معصية شرعية مذمومة عقلاً وشرعاً؛ لأنها معفو مغفورة غير مؤاخذ بها كل أحد، فليس كل عاص آثم وترك الطاعة أعم من فعل المعصية، وهو سؤال تقديره، إن قلت معصمة الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، وقد وصف الله تعالى، بعضهم بأنهم عصاة وجوابه ظاهر قيل: هذا مبنى على أن فعل السامى حرام، ومعصية لكنها مغفورة، وهو مذهب لبعضهم، وقيل: فعله لا يوصف بشئ من الأحكام كفعل المكروه والكلام عليه مفصل فى كتب الأصول.

(وقوله تعالى) فى حق آدم، عليه الصلاة والسلام، (غوى) والغى الضلال والمعصية بإطلاقه يقتضى خلاف ما قررت من عصمة الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، (أى جهل أن تلك الشجرة) التى أكل منها (هى التى نهى عنها والغى) معناه فى اللغة (الجهل) فهذا معناه حقيقة، ولغة، ولو قال: لم يعرف كان أحسن وأليق بالأدب.

(وقيل): معناه (أخطأ ما طلب من الخلود) بدوام البقاء كما ذكر فى الآية، (إذ أكلها وخابت أمنيته) بضم الهمزة وتشديد الياء إذ لم يصل لما أراد، وهى ما يتمناه وجمعها أمانى بالتشديد والتخفيف، وفسره أهل اللغة بالضلال والجهل والخطأ معنى آخر إذ هو تفسير بلازم معناه.

وقال ابن الأعرابى: معنى غوى فسد عيشه بتغير حاله، وقد قيل عليه: إن ترتيبه بالفاء بقوله: ﴿وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١]، ينافى تفسيره بالخطأ والجهل إلا أن يكون كان فى شريعته غير معفو عنه، ثم نسخ وفيه نظر؛ لأنه إذا فسر بمعناه اللغوى، كما قرره المصنف، رحمه الله تعالى، لا يرد عليه ما ذكر على أنه قصد به التهديد والتشديد باعتبار أسبابه الناشئة عنها، ثم استشهد لما قاله بقصة يوسف، عليه الصلاة والسلام.

فقال: (وهذا يوسف) جعله كأنه مشاهد لاشتهار قصته (قد أوخذ) أى عوتب وجوزى (بقوله لصاحب السجن) أى لصاحبه فى السجن الذى ظن أنه ناج بإضافته لأدنى ملابس، وفى نسخة لأحد صاحبي السجن، ﴿أَذْكُرُنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٤٢]، أى صف له قصتى، وأخبره بحالى فيخلصنى من هذه الورطة، والمراد بربه الملك والقضية غنية عن البيان، ﴿فَأَنسَهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ﴾ [يوسف: ٤٢]

[٤٢]، المصدر مضاف لمفعوله الثاني، أى أنساه ذكره يوسف لسيدته ﴿قَلَيْتَ فِي السِّجْنِ بِضَعَّ سِنِينَ﴾، البضع ما فوق الثلاث إلى السبع أو التسع أو العشرة، وقيل: معناه إن الشيطان أنسى يوسف، عليه الصلاة والسلام، أن يذكر الله تعالى فابتغى الفرج من غيره تعالى غفلة منه.

وأشار إلى ذلك بقوله: (قيل: أنسى يوسف ذكر الله تعالى) والمراد بربه الله والضمير ليوسف، عليه الصلاة والسلام، (وقيل: أنسى صاحبه) الذى كان معه فى السجن وقال له: ﴿أَذْكُرْنِي عِنْدَ﴾، (أن يذكره لسيدته) وهو (الملك) أى أنسى الشيطان الشرابى أن يذكر يوسف للملك، (قال النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم)، فى حديث رواه ابن جرير، والطبرانى، عن ابن عباس، وابن مردويه، عن أبى هريرة، وأبو الشيخ، عن الحسن مرسلًا، وكذا عن عكرمة فهو حديث صحيح.

(لولا كلمة يوسف) أى قوله لصاحبه فى السجن: ﴿أَذْكُرْنِي عِنْدَ﴾، وطلبه من غير الله للفرج (ما لبث) أى مكث وما نافية (فى السجن ما لبث) أى مدة لبثه فما مصدرية زمانية، (وقال) مالك (ابن دينار) أبو يحيى البصرى أحد الأعلام الزاهد الثقة، أخرج له الأربعة، والبخارى تعليقًا، وتوفى سنة مائة واثنين وثلاثين، واسمه محمد بن إبراهيم، وله ترجمة فى الميزان، وهذا رواه الإمام البغوى عنه فى تفسيره، وأخرجه ابن أبى حاتم، عن أنس مرفوعًا (لما قال ذلك يوسف) أى قوله: ﴿أَذْكُرْنِي عِنْدَ﴾، (قيل له)، أى قال الله تعالى له بوحيه، كما يأتى، (اتخذت من دونى) أى غيرى من عبيدى، (وكيلا) أى من تكل إليه أمرك وتعتمد عليه فى خلاصك (لأطيلن حبسك) أى مدة مكثك فى الحبس، (وقال: يا رب أنسى قلبى كثرة البلوى)، والمصائب من حين ألقيت فى الحب إلى أن دخلت السجن.

فهذا ذنب عد عليه وعوقب به مع أنه ليس بمعصية شرعية، لكن على مقامه يقتضى أن لا يذكر فى الشدة غير الله ولا يعول على مخلوق، وقد قال الخليل، عليه الصلاة والسلام، لجبريل حين ألقى فى النار، وقال له: ألك حاجة؟ فقال: أما إليك فلا حسبى من سؤالى علمه بحالى، وقد روى أن جبريل، عليه الصلاة والسلام، أتاه فى الحبس وبلغه ذلك فى حديث طويل نقلوه.

(وقال بعضهم: تؤاخذ الأنبياء) لو ما لهم (بمخايل الذر) جمع مثقال، وهو وزن كل شىء ومقداره والذر جمع ذرة، وهى أصغر النمل ويقال للهباء الذى يرى فى شعاع الشمس ولا زنة له أصلاً، فهو مبالغة فى الخفة والمثقال فى العرف الدينار وليس عمود

هنا؛ (لمكانتهم) أو لقربهم ورفعتهم (عند ربهم) ومن يجب أحداً ويعتنى به لا يساعده فى أدنى شىء يتعلق به، ولذا قيل: ضرب الحبيب أوجع.

(ويتجاوز عن سائر الخلق) أى غيرهم وباقيهم (لقلة مبالاته بهم) قال ابن فارس: اشتبه على اشتقاق لا أبالى حتى رأيت قول ليلى الأخيلية<sup>(١)</sup>:

تبالى رواياهم هباله بعدما وردن وحول الماء بالجلم ترعى

وقد قالوا فيه: التبالى المبادرة للاستقاء عند قلة الماء فيستقى أحدهم وينتظره غيره، فمعنى ذلك لا أبادر له ولا انتظره لعدم اعتدادى به، انتهى.

(فى إضعاف ما أتوا به) فى إتيانهم بما يزيد على ما أتى به المقربون بمثله وأمثاله وضعف الشىء ما يزيد عليه بمثله، أو بأكثر كما فصله فى الكشف تابعا للأزهرى فى تهذيبه، (من سوء الأدب) أى فى حق خالقهم المتفضل عليهم بالنعم الجليلة التى حقها أن تقابل بطاعته وشكره فعصوه وارتكبوا ما لا ينبغى من المعاصى.

(وقد قال المحتج) أى الذى أقام الحجة والدليل، (للفرقه الأولى)، القائلة بأن الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، معصومون من جميع الذنوب، وأن السهو والنسيان لا يؤخذون به كغيرهم ماشيا فى حالهم (على سياق ما قلناه) أى ما قررناه فى بيان أمرهم فأشكل عليهم ما قلته آنفاً من أنهم يؤخذون بما لا يؤخذ به غيرهم لعدم المبالاة بهم، (إذا كان الأنبياء يؤخذون بهذا) المذكور من مثاقيل الذر (مما لا يؤخذ) فلا يعاقب ولا يعاتب (غيرهم) أى غير الأنبياء من أمهم (من السهو والنسيان و) نحوه من (ما ذكرته) من الأمور المباحة لهم.

(وحالهم) أى حال الأنبياء المؤخذين بما ذكر (أرفع) عند ربهم، وهذه جملة حالية وما فى بعض النسخ فحالهم بالفاء من تحريف الكتبة، (فحالهم) أى حال الأنبياء (إذن) أى إذا أخذوا بها (أشق) حالا فى هذا (من غيرهم) عند الله تعالى لكثرة ما أخذهم به وتشديده عليهم فيما لم يشدد به على غيرهم مع أنهم ليسوا كذلك، وهذا سوء الفهم لتوهم قائله أن الأعظم عند ربه لا يؤخذ لترك الأولى، وليس كذلك، فإن ذلك لحكمة وإلى جواب هذه الشبهة وبيان الحكمة فيها أشار بقوله.

(فاعلم) أيها السائل (أكرمك الله تعالى) بهدايتك لوجه ما ذكر (أنا لا نثبت لك المؤاخذه) أى مؤاخذه الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، (فى هذا) الذى أخذهم به دون غيرهم، (على حد مؤاخذه) أى على مقدار مؤاخذه (غيرهم) أى مؤاخذه غير الأنبياء بما

(١) البيت من الطويل، وهو لليلى الأخيلية فى ديوانها (ص ١١٧)، مجمل اللغة (٣٠٩/١).

ارتكبه من الذنوب بمعاقتهم عليها في الدنيا والآخرة، (بل نقول) في الفرق بين مؤاخذتهم ومؤاخذه غيرهم، وهو إضراب انتقالي من نفى مؤاخذتهم كغيرهم (أنهم) أى الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، والمقرين رتبة (يؤاخذون بذلك) المذكور من مثاقيل الذر (في الدنيا) بما يتليهم به فيها، (ليكون ذلك) المؤاخذ به.

(زيادة في درجاتهم) أى في علو مقاماتهم العلية، وجعله في عين الزيادة وهو سببها مبالغة، (ويبتلون بذلك) أى بالمؤاخذه به في الدنيا على قدر مراتبهم عنده، كما ورد أشد الناس بلاء الأمل فالأمل؛ (ليكون استشعارهم) الاستشعار طلب الشعور، والمراد به مقاساته أو هو من الشعار، وهو اللباس الملاصق للبدن، (سبباً لمنمأة) مصدر ميمى، يعنى النمو، وهو الزيادة، أى لزيادة (رتبهم) أى علو مقاماتهم عند الله تعالى، ثم استدل لما ذكره بقوله تعال، فقال (كما قال) عز وجل: ﴿ثُمَّ أَجْبَيْنَاهُ رَبُّهُ﴾ [طه: ١٢٢]، أى اصطفاه وقربه بإعلاء رتبته عنده من جبي يجبى إذا جمع، فإنه جمع من الصفات الحميدة، ما كان سبباً لاصطفائه وقربه، ﴿فَنَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى﴾، أى قبل توبته وأرشده إلى الاعتذار عما صدر منه والاستغفار، فقال تعالى: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، فالاجتباء بزيادة الرفعة بعد النبوة وعطفه بهم، إشارة لمزيد ترقيه حتى كأنه متراخ عنه.

(وقال) تعالى (لداود، عليه السلام): ﴿فَغَفَرْنَا لَكَ ذَلِكَ﴾ [ص: ٢٥]، أى ما صدر منه في خطبة امرأة أورياء كما تقدم ذكره (الآية) منصوب، أى فاذكر الآية إلخ من قوله: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ عِنْدَنَا لُزْفَىٰ وَحَسَنَ مَّكَارٍ﴾، وهى صريحة فيما ذكره.

(وقال) عز وجل، (بعد قول موسى)، عليه السلام: سبحانه (ثبت إليك) من سؤال رؤيتك في الدنيا، وأنا أول المؤمنين بعظمتك وجلالك، فقال: يا موسى ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ﴾ [الأعراف: ١٤٤]، أى اخترتك وقدمتك على أهل زمانك برسالاتى وبكلامى لك بغير واسطة وكيفية بكلام تسمعه من سائر الجهات.

(وقال) الله تعالى: (بعد ذكر فتنة سليمان) في إلقاء الجسد على كرسيه كما تقدم، (وإنابته) أى رجوعه إلى الله تعالى وتوبته: ﴿لَهُ الْبَاقِعُ يَوْمَهُ رُحَاءَ﴾ [ص: ٣٦] الآية، (إلى قوله): ﴿وَحَسَنَ مَّكَارٍ﴾، فترتيبه على ذلك ما عدده من النعم يقتضى أن الفتنة التى أناب منها ليست معصية؛ لأنها لو كانت كذلك لم يترتب عليها ذلك، وقوله: ﴿زُلْفَىٰ﴾ أى قرب من الله تعالى، ﴿وَحَسَنَ مَّكَارٍ﴾ [الرعد: ٢٩]. بمرجعه للجنة، وهذا كله زيادة في درجاته ومنمأة لرتبته عند ربه كما لا يخفى.

(وقال بعض المتكلمين): ما يؤيد ما قرره وارتضاه (زلات الأنبياء) جمع زلة من زل إذا سقط وتجاوز بها عن الذنب، أى ما عد زلة وذنباً وإن لم يكن كذلك، (فى الظاهر) أى ظاهر ما تدل عليه العبارة (زلات وهى فى الحقيقة) أى فى نفس الأمر وعند التحقيق إنما هى (كرامات) أكرمهم الله تعالى بها؛ لأنه ابتلاهم بها ليثيبهم عليها.

(وزلف) بضم وفتح جمع زلفة، أى قرب من الله تعالى بإعلاء مقاماتهم عنده، (وأشار إلى نحو مما قدمناه) مما يترتب على ابتلائهم بها من إنعام الله تعالى عليهم بنعم لا تحصى، وهذا بخصوصه لا يأتى كونه مما خصهم الله تعالى به؛ لأن مثل هذه النعم الجليلة لا تكون لغيرهم فلا يرد عليه، أن المؤمنين مصابون بمصائب الدنيا إذا صبروا عليها، ورضوا ونقول: إنه أشار لعدم اختصاصهم بذلك بقوله، (وأيضاً) أى مثل ما ذكر من أنه فى الظاهر زلة، وهو فى الحقيقة نعمة (فلينبه غيرهم من البشر) أى يوقظه ويعلمه، (منهم) أى الأنبياء المذكورين.

(أو ممن ليس فى درجتهم) من الأتقياء الذين ليسوا بأنبياء (بمؤاخذتهم بذلك) الباء سببية متعلقة بيبته، أو هى بمعنى على لأن نبه يتعدى بعلى أو يضمن معنى يشعر ويعلم، وذلك إشارة لما امتحنوا به مما صدر عنهم من خلاف الأولى وليس بذنب (فيستشعروا الحذر) أى يستشعرون بالحذر، وهو الخوف من الشعور أو الشعار، كما مر آنفاً، وليس من قولهم ليت شعرى، فإنه تكلف لا داعى له.

(ويعتقدوا المحاسبة) على ذلك؛ لأن مؤاخذه غير الأنبياء تقتضى مؤاخذتهم بالطريق الأولى، وإن كان ما ارتكبه مباحاً لكنه خلاف الأولى، (ليلتزموا الشكر على النعم) المرتبة على ما ابتلوا به كما تقدم، أو على كونهم لم يمتحنوا بذلك مع امتحان من هو أعظم منهم.

(ويعدوا) بضم الباء التحتية، وكسر العين وتشديد الدال، أى يحضروا ويتهيؤا (الصبر) ليستعينوا به (على الحن) جمع محنة، وهى البلية التى يمتحن الله تعالى بها صبره ورضاه، كما قيل:

لله در النائبات فإنها صدأ اللثام وصيقل الأحرار

ويتذكر ما فى الصبر من الثواب، لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠]، والحنة كالفتنة تصفية المعادن من غشها، فنقلت لما ذكر وصارت فيه حقيقة (ويلاحظ ما وقع) من مثل ما وقع وفى نسخة بملاحظة، (بأهل هذا النصاب) أى المقام (الرفيع) من الأنبياء والنصاب، بمعنى الأصل والحسب، يقال: فلان كريم المنصب

والنصاب كما في الأساس، ومنه نصاب السكين، (المعصوم) المحفوظ من الذنوب، (فكيف بمن سواهم) أى غير الأنبياء، فإذا وقع اللوم لهم فيه فغيرهم بالطريق الأولى، لكنه من خلص عباد الله الذين يعتد بهم كما تقدم.

(وهذا) أى لما ذكر من الحكمة فى مؤاخذه الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، بما لم يؤخذ به غيرهم.

(قال صالح) بن بشير: وهو علم منقول من البشير مقابل النذير والواعظ الزاهد، توفى سنة اثنين وسبعين ومائة، كما قال ابن ماكولا (المرى) بضم الميم وتشديد الراء المهملة نسبة إلى مرة قبيلة، (ذكر داود) نبي الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، وذكر إن كان مصدرًا فهو مبتدأ لقوله: (بسطة للتوابين) خيره، أى توسعة لمن يتوب ويكثر التوبة والاستغفار لينبهوا على فضلها، وإن كان فعلاً مبنياً للمعلوم، أو المجهول أى ذكره الله فقلوه: بسطة منصوب مفعول له.

(قال ابن عطاء) أبو العباس محمد بن سهل بن عطاء الأربلى، شيخ الصوفية وله فى فهم القرآن لسان اختص به توفى سنة تسع أو إحدى عشرة وأربعمائة، (لم يكن ما نص الله تعالى عليه) فى القرآن (من قصة صاحب الخوت) يونس بن متى نبي الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، (نقصاً له)، أى تنقيصاً له بكونه ولى مغاضباً ولم يصبر حتى يأذن الله تعالى فيما أراد، (ولكن) ذكره وقصته (استزادة من نبينا، صلى الله تعالى عليه وسلم)، أى طلب منه أن يزيد صبره على قومه، وقيل: المراد أنه زيادة فى علمه بما جرى للأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، طلبها من ربه والصحيح الأول؛ لأنه المناسب لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ﴾ [القلم: ٤٨]، أى فى ضجره وفراق قومه حتى كان ما ذكره الله تعالى فى قصته.

(وأيضاً فيقال لهم) فى الجواب: عما ادعوه من تجويز الصغائر على الأنبياء لا إلزاماً لمن سأل عن معنى قوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ﴾ [طه: ١٢١]، ونحوه كما قيل: (إنكم ومن وافقكم) على هذا القول (تقولون بغفران الصغائر) وإن لم يتب منها (باجتناب الكبائر) أى بسبب تركها كما ذهب إليه كثير من أهل السنة تمسكاً بظاهر قوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ تُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١]، وذهب كثيرون إلى أنها مقيدة بالمشيئة كغيرها لقوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرْ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، والكلام فيه مشهور فى كتب الأصول.

(ولا خلاف) بين من يعتد به (فى عصمة الأنبياء من الكبائر فما جوزتم من وقوع



الصغائر عليهم) متعلق بجوزتم (هى مغفورة على هذا) القول والجملة خير قوله: ما وهو بمعنى الوقوع لأنه بينه بناء على مذهب الفراء فى الاكتفاء بضمير ما يلابس المبتدأ عن ضميره، كما قرره فى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، الآية، أو تجعل ما بمعنى الصغائر (فما معنى المؤاخذه) لأنبياء الله تعالى، عليهم الصلاة والسلام، (بها) أى بالصغائر (إذن) أى مع اجتناب الكبائر (عندكم) أىها القائلون بهذا رأى.

(و) ما معنى (خوف الأنبياء وتوبتهم منها) أى من الصغائر، (وهى مغفورة) بدون توبة منها (لو كانت) أى وجدت منهم (فما أجابوا به) عن هذا (فهو جوابنا عن المؤاخذه بأفعال السهو) أى بما فعلوه سهواً ونسياناً، (والتأويل) أى ما فعلوه لتأويلهم الأوامر والنواهي الواردة فيه كما تقدم، وهو جواب إلزامى والقول بانفصالهم عن هذا تقدم بعد القول بذلك فى حق الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام؛ لأنه فى حق غيرهم، وأنه عليه أن يصحح النقل عنهم بالتزامه فى حق الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، ياباه أنه يعلم فى حقه بالطريق الأولى؛ لأنه جواب جدلى، فتأمل.

(و) قد تقدم أن التوبة لا يلزم أن تكون عن ذنب فتذكره، وأشار إليه المصنف، رحمه الله تعالى، هنا بقوله: (قد قيل: إن كثرة استغفار النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم)، حيث استغفر الله سبعين مرة، كما مر.

(وتوبته)، أى قوله: أستغفر الله العظيم وأتوب إليه، (وغيره من الأنبياء)، عليهم الصلاة والسلام، وإن كانوا معصومين من سائر الذنوب فذلك إنما هو (على وجه) أى على طريق ولأجل (ملازمة الخشوع) أى التذلل بإظهار أنه مذنب (والعبودية والاعتراف بالتقصير) فى أداء حق مولاه (شكراً لله على نعمه) جمع نعمة، ونعم الله تعالى لا تحصى، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصَوْهَا﴾ [النحل: ١٨]، فمن عرف نعم الله عليه، وأظهر العجز عن شكرها فقد شكره تعالى شكراً عظيماً، فإن الشكر كما يكون باللسان يكون بالأركان كما تقرر عندهم.

وقد ورد أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، كان يقول فى كل مجلس: «أستغفر الله وأتوب إليه أكثر من مائة»<sup>(١)</sup>، مع ما هو عليه من العصمة والعبادة فلا معنى لما قيل: إنه لا يصح إيراد ما ذكر هنا على وجه الدليل فى محل النزاع، (كما قال، صلى الله تعالى عليه وسلم)، فى الحديث المشهور المتقدم الذى فيه: «أنه أكثر من قيام الليل حتى

(١) تقدم تخريجه.

تورمت قدماه، فقليل له: أتفعل هذا يا رسول الله، وقد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟، فقال: أفلا أكون عبداً شكوراً<sup>(١)</sup>، وقد ذكره شاهداً لإظهاره العبودية شكراً لله.

(وقد آمن) بضم الهمزة وكسر الميم المشددة، مبنى لما لم يسم فاعله، قال البرهان فى الصحاح: آمنت فلاناً، فأنا آمن وآمنت غيرى من الأمن والأمان فعلى هذا ينبغى أن يقول: أو من، انتهى، يعنى أن آمن بالتشديد لا يصح أن يكون من الأمن والأمان، وإنما هو بمعنى قال: آمين وليس كما قال، فإنه يقال: آمنه بهذا المعنى أيضاً، وهذه الجملة حالية والمؤمن له هو الله تعالى أو الصحابة الذين قالوا له: إن الله غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر.

(من المؤاخذة بما تقدم وما تأخر) مما صدر منه من ترك خلاف الأولى، ونحوه الذى هو كالذنب بالنسبة لمقامه، أو لو وقع وإن لم يقع فقال، صلى الله تعالى عليه وسلم: «أفلا أكون عبداً شكوراً»، أى كثير الشكر مبالغاً فيه لعظم نعمه وكثرتها على، والاستفهام لإنكار من ظن أن كثرة عبادته خوفاً من الذنوب وطلباً لمغفرتها، فقال: وإن كان الله عمى برحمته ومغفرته، فإن اللائق فى شكر الله تعالى على ما أولانى، والحديث المذكور فى الصحيحين عن المغيرة بن شعبة.

(وقال)، صلى الله تعالى عليه وسلم، فى حديث رواه البخارى كما تقدم، (إنى لأخشاكم لله) أى أعظمكم له خشية والخشية الخوف مع المهابة للعظمة، (وأعلمكم بما اتقى)، وروى: «إنى لأتقاكم لله وأخشاكم له»<sup>(٢)</sup>، ومن علم ما يتقى وجزاءه وعظمة من يخشاه كان أبعد منه وأحذر.

(وقال الحارث بن أسد): هو العالم الربانى الذى فاق أهل عصره فى علم الظاهر والباطن، وهو المشهور بالحاسبى لكثرة ما كان يحاسب نفسه، ولزهده لما مات أبوه وخلف له مالا عظيماً لم يأخذ منه شيئاً مع احتياجه؛ لأن أباه كان قدرياً، وقال: «لا يتوارث أهل ملتين»، وترجمته مفصلة فى الميزان، توفى سنة ثلاث وأربعين ومائتين، (خوف الملائكة) من الله (والأنبياء)، عليه الصلاة والسلام، (خوف إعظام) أى إحلالاً وتعظيمًا لله (وتعبد لله) أى يقصدون به العبادة؛ (لأنهم آمنون) من الله لإخباره لهم برضاه عنهم، وأنه يعطيهم فى الدنيا والآخرة من نعمه ما لا عين رأت ولا أذن سمعت.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(وقد فعلوا ذلك)، أى الاستغفار والتوبة، (ليقتدى بهم) بالبناء للفاعل على التنازع فى الفاعل أو هو مبنى للمجهول (وتسقى بهم أمهم) أى يتخذوه سنة وعادة، وقد قدم المصنف، رحمه الله تعالى، أن النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، كان شديد الخوف من ربه؛ لأنه أعلم به وهو مناسب لما هنا، وهو يشهد لما قاله إمام أهل السنة أبو الحسن الأشعري، رحمه الله تعالى، فى كتاب الإيجاز من أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، كان يخاف الله بلا خلاف إلا أنه عند أهل الحق كان قبل، ما أمّنه الله تعالى من عقابه خائفاً من عقابه وبعده من عتابه ولومه فى الدنيا كما فى قصة ابن أم مكتوم، وبعد تأمينه لا يجوز أن يخاف عقابه مع إخباره بتأمينه، خلافاً للرافضة والقدرية حيث زعموا أنه هو وسائر الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، ما داموا مكلفين فى الدنيا لا بد أن يخافوا عقابه سواء أمنهم أم لا، لنا أنه لا يجوز أن يخاف من شيء إلا بعد تجويز وقوعه ومع القطع بعدمه لا يجوز ذلك من عاقل؛ لأنه يؤدى إلى الشك فى خبره هل هو صادق أم لا، وهو باطل بالاتفاق، انتهى.

أقول: فى فتاوى شيخ مشايخنا ابن حجر الهيتمى ما ينافيه كما مر، فإنه سئل عن الأنبياء والملائكة والعشرة المبشرة بالجنة، هل كانوا يخافون مكر الله تعالى وعقابه بعد إخبار الله لهم بخلافه؟ فأجاب: بأن نفى خوف العقاب عن هؤلاء مطلقاً باطل مصادم للنصوص بوجوه، منها: أن حقيقة الخوف كما فى الإحياء ألم القلب لتوقع مكروه، وهو إما خوف ضعف القوة عن الوفاء بحقوق الله على ما ينبغى، وهذا محقق فى جميع الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، ويلزمه عدم الأمن من مكر الله، ولا يأمن من هذا أحد، والمؤمن منه الانسلاخ من النبوة والملكية والإيمان فى العشرة، وإن جوز وقوعه، والرجاء والخوف متلازمان.

فإن قلت: يلزمه الشك فيما ذكر، قلت: حقيقة الخوف ما مر، والكل على يقين من خبره تعالى، لكنهم لشعورهم بقدرة الله واستغنائهم عن خلقه، وأن لا يسئل عما يفعل ولا يجب عليه شيء، وخبره تعالى يجوز أن يكون مشروطاً بما انطوى عنا علمه، وهذا مما يوجب، وقد سئل زيد بن أسلم الشافعى، أ تدخل الملائكة فى أنهم لا يأمنون مكر الله؟ فقال: نعم، لما رواه ابن أبى حاتم، أنه تعالى قال للملائكة: ما هذا الخوف الذى بلغ بكم هذا، وقد أنزلتكم منزلة لم ينزلها غيركم، قالوا: ربنا لا يأمن مكرك إلا القوم الخاسرون، وقد ذكر ذلك فى الملائكة والأنبياء.

وقد روى أن النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، وجبريل بكيا، فقال الله تعالى لهما: لم تبكيان، وقد أمنتكما، فقالا: نخشى أن يكون تأمينك مكرًا بنا، وهذا هو الذى قطع

قلوب العارفين، ويدل لهذا قوله تعالى: ﴿وَمَا آدْرِي مَا يَفْعَلُ فِي وَلَا يَكْمُرُ﴾ [الأحقاف: ٩] إلخ، وقوله، صلى الله تعالى عليه وسلم، في دعائه: «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك»<sup>(١)</sup>، وفي أدعيته مثله كثير ولو كان تشريعاً، قال: قولوا: «اللهم إني» المراد بتأمينه الذي في الحديث الذي مر أن فيه: «أفلا أكون عبداً شكوراً»<sup>(٢)</sup>، خوفه من أمور الدنيا واستئصال أمته، وأما من الله فلا، انتهى ملخصاً.

أقول: هذا مما يشكل على ما قاله المصنف، رحمه الله تعالى، ومشايخ الصوفية فيما نقله، وعلى الأشعرى لكنه موافق لما قاله أئمتنا الحنفية والشافعية، كما نقل في كتب الأصول والفروع من أن الأمن من مكر الله واليأس من رحمته كبيرة أو كفر على ما تقرر عندهم، فأنا لو قلنا بما نقل عن الأشعرى من أن الملائكة والأنبياء، والعشرة المبشرة آمنون من المكر، والمراد به العقاب كان ما قرره الفقهاء غير صحيح على الإطلاق لكون الأمن من المكر أمراً محققاً بل واجباً في حق هؤلاء، ولو ادعى بعض خلص المتقين الزاهدين أنه أشبه هؤلاء في أمنه لم يكن به بأس فضلاً عن أن يكون كبيرة أو كفراً، إلا أنه يقتضى على كل حال أن القول بأنه كفر غير صحيح، وأيضاً استدلالهم بقوله عز وجل: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٩٩]، إلى آخره، و﴿لَا يَأْنِسُ مِنْ زَوْجِ اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٧] إلى آخره غير صحيح؛ لأن معناه أنه من صفات الكفار والخاسرين؛ لأن من اتصف به كافر أو خاسر، ومثله يعرفه من يعرف كلام العرب.

وفي كلام ابن حجر، قصور يدرکه من له ذوق وفكر سليم، وهذا بحث نفيس لم أر من حرره ومن لم يحم حول الحمى هنا، قال ما قال، مما لا محصل له، فعرض بالنواجز على ما سمعته .

(كما قال)، صلى الله تعالى عليه وسلم: «(لو تعلمون ما أعلم، لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً)»، فمن علم أن الموت مورده، والقيامة موعده والوقوف بين يدي الله مشهده فحقه أن يطول حزنه ويبكى على نفسه، وهذا من حديث أخرجه الشيخان، وقد تقدم وفيه من أنواع البديع الطباق والموازنة، (وأيضاً) أى مثل ما تقدم في توجيه استغفار الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، وتوبتهم مع عصمتهم، (فيان في التوبة والاستغفار) الصادرين من الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، ومن اقتدى من خلص عباده، (معنى آخر لطيفاً) في غاية الحسن.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(أشار إليه بعض العلماء وهو استدعاء محبة الله) أى طلب أن يريد الله رضاه عنهم ومحبتهم لهم، لما ورد فى الحديث أن الله يفرح بتوبة عبده المؤمن والفرح فى حقه، بمعنى الرضا عنه، وإنعامه عليه وتوبة الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، مما صدر منهم من ترك الأولى ولما يخطر بقلوبهم من أنهم لم يؤدوا عبادته تعالى حقها، فإذا فعلوا ذلك مع ما هم عليه من المجاهدة زادت نعمه تعالى عليهم، فلا يتوهم أنه كيف يتوب من لا ذنب له، وكيف يشيهم الله تعالى على ما أبدوه من خلاف الواقع، وقول بعضهم: إنه كلام فى محل النزاع من غير دليل كلام ركيك تركه خير منه.

(قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾) [البقرة: ٢٢٢]، أى المكثرين من قول: أتوب إليك، وإن لم يكن له ذنب هضماً لنفسه لتوهمه قصوره، ﴿وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾، هو أما على ظاهره، أو المراد به المحترزين من دنس المعاصى وساقها المصنف، رحمه الله تعالى، لتكون دليلاً على ما قاله قبله، (وإحداث الرسل والأنبياء) أى تجديد إيجاد (الاستغفار والتوبة والإنابة والأوبة)، أى إرجاع أمورهم إلى الله تعالى، وهى ألفاظ مترادفة ذكرها للتأكيد وللإشارة إلى أنها وقعت منهم كثيراً بعبارات مختلفة تفننا (فى كل حين) أى فى غالب أوقاتهم وأكثرها كما تقدم.

(استدعاء) أى طلباً وأصل معناه: طلب الدعوة أو الدعاء فاستعمل مجازاً مرسلاً فى مطلق الدعوة ويجوز أن يكون استعارة، (لحبة الله) لهم (والاستغفار فيه معنى التوبة)؛ لأنه طلب المغفرة، وهى الغفر وهو الستر، أى يستر ذنوبهم بعفوها وبينهما عموم من وجه، فمن أقلع عن الذنب نادماً عازماً على عدم العود إليه من غير دعاء بالمغفرة، وتضرع تائب غير مستغفر، ومن استغفر ربه من ذنبه مع عدم إقلاعه مستغفر غير تائب، ومن جمع بينهما مستغفر تائب.

(وقد قال الله) فى القرآن (لنبيه، صلى الله تعالى عليه وسلم، بعد أن غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر) كما تقدم تفسيره وتأويله، (﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ [التوبة: ١١٧] الآية)، وكررها، فقال تعالى: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُمْ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٧]؛ لأن التوبة أولى عن إذنه لمن تخلف من المنافقين فى غزوة تبوك، والثانية عن أن قلوبهم كادت تزيغ لما قاسوه فى غزوة العسرة، أو ذكر الأولى تفضلاً منه، والثانية عن الذنب المذكور.

(وقال) عز وجل أيضاً: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر: ٣]، فأمره باستغفاره وتسيحه بحمده، وقد ذكر أنه كان عظيم التوبة، عليه السلام،

والكلام على هذا وأنه نعى له نفسه معلوم في كتب التفسير والحديث، وكان، صلى الله تعالى عليه وسلم، يجتهد في العبادة بعد نزول هذه السورة ويقول كثيراً في ركوعه وسجوده: «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي ويقول: بهذا أمرت»<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

### (فصل)

(قد استبان لك) أى تبين لك فيما قبل هذا والسين هنا للتأكيد وليست للطلب هنا؛ لأن ما سلب من شأنه أن يناقش فيه، وقيل: إنها للإطالة كما قيل لعمار: لو تنفست، أى أطلت لأن من تنفس يستأنف القول ويسهل عليه الإطالة، وفيه ما لا يخفى (أيها الناظر ما قررناه) ما فى محل نصب مفعول ناظر، وفى نسخة بما قررناه بالباء السببية، فإذا تأملت بان لك، (ما هو الحق) وما هذه فاعل استبان بمعنى بان لك وظهر الحق والأمر المتحقق المقرر مما فصله، (من عصمته، صلى الله تعالى عليه وسلم)، بحفظه وخلقه مبرأ من النقائص لاسيما (من الجهل ب) معرفة ذات (الله وصفاته) كسائر الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، فإن فطرتهم على التوحيد والعلم به وبصفاته والإقرار بذلك.

(أو) تبين لك عصمته من (كونه)، أى وجوده وخلقه كسائر الأنبياء (على حالة تنافي العلم بشيء من ذلك) أى من ذاته وصفاته (كله جملة) فهو لا يجهل شيئاً من ذلك أصلاً سيما (بعد النبوة) ونزول الوحي عليه لقضائه بجزائزه جميع الشرف والكمال؛ لأنه تعالى لا يصطفى إلا من هو كذلك (إجماعاً) من كل المسلمين (وعقلاً) لاقتضاء العقل السليم له، (وقبلها) أى النبوة (سمعاً ونقلًا) لوروده فى الأحاديث الصحيحة والاتفاق أئمة الدين على عصمته من ذلك قبلها، ولو قال من عصمتهم كان أحسن لعدم احتياجه للتقدير والمنصوبان تمييز وسمماً مؤكداً لقوله نقلاً لحديث البخارى: «كل مولود يولد على الفطرة حتى يعرب عنه لسانه فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه»، وهو معنى قوله: «فَطَرَتَ اللَّهُ أَلَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا» [الروم: ٣٠]، كما تقرر فى التفاسير وشروح الحديث.

وفى المواقف: عصمة الأنبياء لاسيما نبينا، عليه وعليهم السلام، من الجهل بالله وصفاته قبل النبوة وبعدها إجماع عقلى؛ لأنه كفر والكفر لا يجوز على الأنبياء قبل البعثة وبعدها عقلاً وإجماعاً، وما وقع لإبراهيم، عليه الصلاة والسلام، لإلزام الحجة وليطمئن

(١) أخرجه البخارى (٢٠١/١، ٢٠٧، ١٨٩/٥)، ومسلم (٤٨٤/٢١٧)، وأبو داود (٨٧٧)، والنسائى (١٣٢/٢، ١٩٢)، وابن ماجه (٨٨٥)، وأحمد (٢٨٨/١، ٤٩٤/٢، ٤٩/٦، ١٩٠)، وابن خزيمة (٦٠٥، ٨٤٧)، وعبد الرزاق (٢٨٧٨).

قلبه لا لشك منه كما تقدم، وكذا كل ما يضاهيه من قصص الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، (ولا يشيء) معطوف على قوله بشيء قبله، أى ولا كونه على حالة تنافى العلم بشيء (مما قرره من أمور الشرع)، الذى أوحى إليه بتبليغه، (وأداه) أى أوصله وبلغه، (من ربه الوحي) المأمور بتبليغه لأتمه (قطعاً) أى مقطوعاً به متيقناً بلا خلاف.

(عقلاً وشرعاً) لأنه مناف لإرساله به، وأمره بتبليغه فكيف يجوز عليه جهل شيء منه؛ لأن الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، معصومون من ذلك لدلالة المعجزة على علمهم وصدقهم فيما بلغوه عن الله؛ لأنه لو لم يكن كذلك كان افتراء على الله وهو باطل عقلاً وشرعاً وظاهره أنه لا يقع ذلك منهم سهواً ونسياناً أيضاً، وهو مذهب أبى إسحاق الأسفرائنى، وجوزه القاضى أبو بكر لعدم منافاته للمعجزة، فإنهم لا يقرون عليه، وكلام المصنف، رحمه الله تعالى، على خلافه، (وعصمته عن الكذب) معطوف على عصمته فى أول الفصل لما علمته من منافاة المعجزة له.

(وخلف القول) أى إنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، معصوم مما يخالف الواقع من قوله لتلايتهم فى تبليغه، (منذ نبأه الله تعالى وأرسله)، فلم يصدر عنه شيء منه، وهو مستحيل (قصداً وغير قصد واستحالة ذلك) أى الكذب والخلف، (عليه شرعاً وإجماعاً) من أئمة الدين (ونظراً وبرهاناً)، أى استحالة شرعاً وإجماعاً مما دل عليه النظر والدليل العقلى، فهو متحقق عقلاً ونقلاً، وسقطت الواو العاطفة فى بعض النسخ قبل قوله: نظراً، وهو أحسن من ثبوتها فى بعضها.

(وتنزيهه) أى تبرئته (عنه) أى عن الكذب (قبل النبوة قطعاً) لتواتره، فكان، صلى الله تعالى عليه وسلم، عندهم يسمى الأمين، كما مر؛ لأنه مأمون فى أقواله وأفعاله، (وتنزيهه عن الكبائر إجماعاً) لرفعة قدره عنها ولا ينافيه تجويز الحشوية له كما قيل لعدم الاعتداد بخلافهم، وقوله: إجماعاً إشارة لرد قول المعتزلة: إنه عقلاً لا بتناؤه على الحسن والقبح العقليين.

(وعن الصغائر تحقيقاً) أى أمراً محققاً ولتجويز بعضهم لها، لم يقل: إجماعاً ويجوز أن يريد بقوله تحقيقاً قصداً بقرينة قوله: (وعن استدامة السهو والغفلة) عطف تفسير للسهو لبعده ساحة التبليغ عنها، فإن وقع به عليه بسرعة كما مر، وقد قيل:

يا سائلى عن رسول الله كيف سهى      والسهو من كل قلب غافل لاهى  
قد غاب عن كل شيء سره فسها      عما سوى الله فى التعظيم لله  
وتقدم كلامهم فيه وما فيه.

(و) عن (استمرار الغلط والنسيان عليه) حفظاً له، صلى الله تعالى عليه وسلم، بإيقاظ قلبه وتنبيهه (فيما شرعه للأمة)؛ لأن استمراره مناف لتشريعه له (وعصمته) بالجر ويجوز رفعه (في كل حالاته من رضى وغضب وجد) بكسر الجيم ضد الهزل، (ومزح) لأنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، كما ورد كان يمزح ولا يقول إلا حقاً، كقوله، صلى الله تعالى عليه وسلم، لامرأة: «لا تدخل الجنة عجزوز»<sup>(١)</sup> لأنهن يعدن لسن الشبوية، (فيجب عليك) أيها الناظر؛ لأنه خطاب له بغرضه (أن تلقاه)، أى تأخذه وتعلمه (باليمين) أى بالقبول واليمن والبركة؛ لأنهم يأخذون بها ما يعتنون به فإنها جهة يسهل العمل بها عادة، والعرب تقول لما تتمدح به أخذه يمينه، ولذا قال الشماخ<sup>(٢)</sup>:

إذا ما راية رفعت لمجد تلقاها عرابية باليمين

(وتشد عليه) أى على ما ذكر من تنزيهه، صلى الله تعالى عليه وسلم، عما ذكر (يد الضنين)، بضاد معجمة ونونين كالبخيل وزناً ومعنى من الضنة، وهى شدة البخل، وهو استعارة تمثيلية بليغة كقول المتنبي:

وقوف شحيح ضاع فى الترب خاتمة

أى يحرص على حفظ ما ذكر من تنزيه قدره عما ذكر، كحرص البخيل على ما فى يده لشدة بخله به وخوفه من ذهابه منه، وفيه مع اليمين مراعاة النظر، وقد فسر اليمين بالقوة وهو غير مناسب هنا لما عرفته، (وتقدر) بسكون القاف وكسر الدال من القدر وهو المنزلة الرفيعة كما فى قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الأنعام: ٩١]، (هذه الفصول) المعقودة لبيان ما يجب اعتقاده فى حقه، صلى الله تعالى عليه وسلم، (حق قدرها)، أى تعظيمها حق تعظيمها اللائق بها.

(وتعلم عظيم فائدتها)؛ لأنها مما يجب اعتقاده وينال به عند الله مثوبة عظيمة، (وخطرها) أى شرفها ومزيتها، وأصله ما يعطى عند الرهان لمن سبق فاستعير لما ذكر، (فإن من يجهل ما يجب) اعتقاده (للنبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، أو يجوز له) مما يصح فى اعتقاده (أو يستحيل عليه) أى يمتنع فى حقه شرعاً وعقلاً وعادة، (ولا يعرف صور أحكامه) أى الحكم المتصور فى حقه من الوجوب والجواز والحرمة، (لا يأمّن أن يعتقد

(١) تقدم تحريجه.

(٢) البيت من الوافر، وهو للشماخ فى ديوانه (ص ٣٣٦)، لسان العرب (١/ ٥٩٣)، (عرب)،

(١٣/ ٤٦١) (يمن)، تهذيب اللغة (٨/ ٢٢١)، جمهرة اللغة (ص ٣١٩، ٩٩٤)، تاج العروس

(٣/ ٣٥٢)، مقاييس اللغة (٦/ ١٥٨).



فى بعضها) أى بعض الصور أو الأحكام، (خلاف ما هى عليه) فيعتقد فى حقه ما لا يجوز اعتقاده (ولا ينزهه عما لا يجوز) فى حقه وفى بعض النسخ عما لا يجب أى لا يجوز كذا فسر به بعضهم وفيه نظر، (أن يضاف إليه) أى ينسب إليه ويوصف به.

(فيهلك) أى يقع فى أمر يكون سبباً لهلاكه فى الدنيا والآخرة، (من حيث لا يدري) لعدم علمه بحقه، وما يجب وما يجوز عليه، (ويسقط فى هوة) بضم الهاء وتشديد الواو، هو العميق كالبئر.

(الدرك) بفتحتين وقد تسكن الراء وهو ما ينزل به إلى (الأسفل) من دركات المنازل، (من النار) التعريف فى النار للعهد والمراد نار جهنم التى فى الآخرة، وهى هنا مجاز عن محلها، وهى تستعمل كثيراً بهذا المعنى، وهو عبارة عن عقابه أشد العقاب فى الآخرة لسبب ما ذكر ولذا علله بقوله: (إذ ظن) هو مصدر مبتدأ مضافاً لقوله، (الباطل به)، صلى الله تعالى عليه وسلم، أى ظن ما ليس صحيحاً فى حقه (واعقاده) على طريق الجزم به.

(مالا يجوز) شرعاً وعقلاً، (عليه)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (يحل) بضم الياء وكسر الحاء المهملة، وتشديد اللام، وفاعله ضمير ما ذكر من الظن والاعتقاد أى يحل (صاحبه) أى صاحب ذلك الاعتقاد، (دار البوار) أى يجعله حلالاً فى دار البوار يعنى جهنم والبوار بفتح الموحدة، هو الهلاك، وهو من أسمائها وضبط البرهان، يحل بفتح أوله وضم ثانيه وصاحبه فاعله على هذا وهو جائز أيضاً ولا يتعين إلا بروايته كذلك.

(ولهذا) المذكور كله من عظيم قدره وخطره، ووجوب اعتقاد تنزيه النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، عما ذكر وإن اعتقاد خلافه يهلك صاحبه ويخلده فى الدرك الأسفل لما يؤدى إليه من الكفران أراد تنقيصه بما ذكر.

(احتاط عليه الصلاة والسلام)، وفى بعض النسخ ما احتاط وما زائدة كقوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقُصُّهُمْ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، والاحتياط افتعال من حاطه إذا اتخذ عليه حائطاً، ثم استعمل للمبالغة فى الصيانة والحفظ، وفى الأساس احتاط واستحاط فى أمره بالغ فى الاحتياط، وتفسيره بالتحرى فى طلب الخير خشية على من ذكر غير لائق هنا.

(على الرجلين اللذين رأياه ليلاً) أى فى ظلمة الليل (وهو معتكف فى المسجد) يعنى مسجده بالمدينة، (مع صفية) أم المؤمنين، رضى الله تعالى عنها، وكانت جالسة تتحدث معه، صلى الله تعالى عليه وسلم، ثم قامت فقام معها يشيعها لبيتها، فمرا به وأبصره فأسرعا، وقوله فى المسجد، قيل: إنه متعلق برأياه لا بمعتكف، ومع صفية حال من فاعل

رأى، أى رأياه حال كونه مع صفية فى بعض أزقة المدينة، وقد جاءته تزوره لا فاعل معتكف كما قيل.

والحديث فى الصحيحين عن صفية بنت حى بن الأخطب بن سعية، بسين مهملة مفتوحة وعين مهملة ساكنة بعدها مثناة تحتية وهاء أو نون، وكانت تحت ابن أبى الحقيق اليهودى، فلما قتله النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم، وأسلمت تزوجها، وقصتها فى السيرة، (فقال النبى، صلى الله تعالى عليه وسلم لها: إنها) التى رأيتها تتحدث معى (صفية) زوجتى لا أجنبية، وفى الحديث أنه، صلى الله تعالى عليه وسلم، قال لهما لما أسرعاً: على رسلكما، أى تمهلاً، إنها صفية فقالا: سبحان الله، فتعجبا من قوله، صلى الله تعالى عليه وسلم، ما ذكر لظنه به ما لا يليق بمقامه، صلى الله تعالى عليه وسلم.

وقد قال الحفاظ: إنهما لم يعرفا ولم ينسبا فى شىء من كتب الحديث، إلا أن ابن العطار تلميذ النووى قال فى شرح العمدة: زعم بعضهم أنهما أسيد بن حضير، وعباد ابن بشير، ووقع فى رواية سفيان فى البخارى، فأبصره رجل من الأنصار بالافراد، وفى أخرى: وهما من الأنصار فيحتمل تعدد القصة، وقال ابن حجر: الأصل عدم التعدد فهو محمول على أن أحدهما كان تابعاً للآخر، فاختص أحدهما بخطاب المشافهة.

(ثم قال)، صلى الله تعالى عليه وسلم، (لهما) بعد ما قالاه: («إن الشيطان يجرى من ابن آدم) بوسوسته له فى باطنه (مجرى الدم) وهو داخل فى عروقه»، وفى رواية: إني خفت أن تظننا بى ظناً إن الشيطان إلى آخره، والمراد باين آدم الجنس، فيشمل النساء وجريانه مجرى الدم، قيل: إنه على ظاهره، وأنه أقدره الله تعالى على الدخول فى عروق الناس، ويتصل بقلوبهم، وقيل: تمثيل لشدة اتصاله به ولزومه له.

(وإني خشيت) عليكم (أن يقدف)، أى يلقى ويوقع الشيطان (فى قلوبكما شيئاً) من الظن السيئ (فتهلكا)، أى فتقعا فى إثم يهلككما الله به بما يحل بكما من العقوبة على ذلك الذنب، فخشى، صلى الله تعالى عليه وسلم، عليهما أن يغويهما الشيطان فيلقى فى قلوبهم سوء الظن به، وأنه يتكلم مع أجنبية فيؤديهما ذلك إلى تنقيصه، عليه الصلاة والسلام، وهو كفر يستحقان به دخول النار فيهلكا، فبادر لإعلامهما بما ينقذهما من الهلاك، والحديث فى البخارى وغيره، كما مر.

وفيه جواز خروج المعتكف من المسجد لحاجة والإرشاد للاحتراز من محل التهم، وأنه ينبغي للعالم أن يرشد غيره لما فيه خير له إلى ذلك من الفوائد التى لا تحصى.

(قال القاضي) عياض المؤلف، رحمه الله تعالى، (هذه) أى معرفة ما يجب اعتقاده فيه، صلى الله تعالى عليه وسلم، من عصمته من سائر الذنوب لئلا يهلك إذا اعتقد خلافه (أكرمك الله) أى جعلك الله مكرماً بما هداك له مما يجب عليك معرفته، (إحدى فوائد ما تكلمنا عليه) هو خبر هذه والمبتدأ وما بينهما من الجملة الدعائية اعتراض، (فى هذه الفصول) بصاد مهملة جمع فصل، أى السابقة فى بيان عصمة الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، وما يجب لهم علينا.

(ولعل جاهلاً لا يعلم بجهله)؛ لأنه هو الذى يخشى عليه من هذا التوهم، ولعل هنا للإشفاق عليه وخوفه من هلاكه، (إذا سمع شيئاً منها)، أى من الفصول المعقودة لتنزيه الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، عن النقائص، (يرى) ويعتقد (أن الكلام فيها جملة) أى جميعاً فهو منصوب على الحال (من فضول العلم) خبر أن جمع فضل غلب على الأمر الذى يعد عبثاً، ومنه الفضولى، ولذا نسب للجمع فيه، وهو بضاد معجمة بمعنى زيادته، (وأن السكوت) عن ذكرها (أولى) من ذكرها، وهو جهل عظيم منه؛ لأنها من أهم الأمور.

(وقد بان لك) مما قررناه (أله) أمر (متعين) واجب ذكره واعتقاده (للفائدة التى ذكرناها) وهى أن فيها النجاة من الهلاك كما يرشدك إليه حديث صفة الذى ذكره.

(و) فيه (فائدة ثانية) غير الذى قدمه (يضطر) بالبناء للمجهول، أى يحتاج (إليها) احتياجاً شديداً؛ لأنها من ضروريات الدين (فى أصول الفقه)، أى فى القواعد الفقهية فى علم أصول الفقه (ويبنى عليها)، أى يترتب ويتفرع عليها (مسائل لا تعد من الفقه) أى مسائل الدين الشرعية وفروعه، أى لا تعد لكثرتها إلا أن انفعال من العدد قليل فى الاستعمال إلا أنه كما قيل: لغة ردية لا تكاد تعد.

(ويتخلص بها) أى يخرج من عهدتها ويسلم، (من تشغيب) تفعيل من الشغب بفتح الغين المعجمة وسكونها، وهو تهيج الشر والصياح فى الخصومة، (مختلفى الفقهاء) أى أقوال الفقهاء المختلفة (فى عدة منها) أى فى عدة مسائل تتعلق بالاعتقاد فيما يجوز على الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، ويجب لهم، (وهى) أى الفائدة المضطر إليها (الحكم فى) أقوال النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، وأفعاله التى هى معظم سنته الواردة فى حديثه؛ لأنها صفاته وأقواله وأفعاله وتقريراته، فى جميع أحواله من الغضب والرضى والصحة والمرض وغير ذلك، مما قاله المصنف.

ولأبى شامة، رحمه الله تعالى، كتاب مستقل فى أفعاله، صلى الله تعالى عليه وسلم،

وما يجب الاقتداء به، ويستحب فإن منها ما هو تعبد وضرورة وأمور عادية وجبلية، اختلفوا في لزوم الاقتداء به فيها واستحبابه فيما لم يعلم أنه قصد به التشريع، فذهب الباقلاني والغزالي إلى أنه يندب التأسي به في الأمور الجبلية، ولأبي إسحاق فيها وجهان، ففيها أقوال ثلاثة، بالنذب، والإباحة، والامتناع، كذهابه للعيد من طريق ورجوعه من أخرى، وهذا كله فيما لم يعلم حكمه بنص منه، أو من الصحابة رضی الله تعالى عنهم، ولم يعلم أنه من خصوصياته، صلى الله تعالى عليه وسلم، (وهو باب عظيم) شأنه.

(وأصل كبير من أصول الفقه) وقواعده المهمة لابتناء كثير من أحكام الشرع عليه، (ولابد من بنائه) أى جعله مبنياً على أساس وقاعدة يرجع إليها وهى أنه متفرع (على صدقه صلى الله تعالى عليه وسلم فى إخباره وبلاغه) أى ما يبلغه لأمته ومن بعث لهدايته وإرشاده.

(وأنه لا يجوز عليه السهو فيه) أى فيما بلغه عن ربه لعصمة الله له عنه لمنافاته، لكونه، صلى الله تعالى عليه وسلم، أرسل مشرعاً مبيئاً لأمر ربه.

(و) على (عصمته من المخالفة فى أفعاله) الصادرة عنه (عمداً) فلا يتوهم جوازه عليه ولا اعتقاده (وبحسب) بسكون السين (اختلافهم) على مقداره (فى وقوع الصغائر) من الأنبياء كلهم، عليهم الصلاة والسلام، لا سيما منه، صلى الله تعالى عليه وسلم.

(وقع خلاف) بين الفقهاء، وفى نسخة اختلاف، (فى امتثال الفعل) أى اتباعه بمجرد صدوره منه، صلى الله تعالى عليه وسلم، وعليه أكثر فقهاء المذاهب، وقد (بسط) أى نقل وبين، وذكر (بيانه فى كتب ذلك العلم) يعنى الفقه وأصوله (فلا نطول به) الكلام فى هذا الكتاب؛ لأنهم، جزاهم الله خيراً، كفونا مؤنته فلا حاجة لإعادته هنا.

(وفائدة ثالثة يحتاج إليها الحاكم) أى القاضى وغيره، (والمفتى) المجيب السائل عن الأمور الشرعية من علماء الشرع وأحكامه، (فيمن أضاف) بنسبته ووصفه (للنبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، شيئاً من هذه الأمور) التى تجوز أو تجب أو يمتنع عليه، (ووصفه بها) صريحاً أو ضمناً كلا أو بعضاً، (فمن لم يعرف ما يجوز وما يمتنع عليه) من الأوصاف.

(و) لم يعرف (ما وقع الإجماع فيه) نفيًا وإثباتًا، (و) لم يعرف ما وقع (الخوف) فيه جوازاً ونفيًا (كيف يصمم)، أى يجزم أو يعزم عليه (فى الفتيا فى ذلك)، أى فى أمر الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، منعاً وجوازاً.

وفى نسخة الفتوى، وفى القاموس: أفتى فى الأمر أبانه، والفتيا، والفتوى، وتفتح ما

أفتى به الفقيه، انتهى، وتفصيله في المصباح كغيره، (ومن أين يدري) ويعلم بالعقل والنقل، (هل ما قاله) في حق الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، في فتواه أو حكمه (فيه نقص) لهم (أو مدح) لهم حتى يقدم عليه حكمًا وإفتاء.

(فإما أن يجزئ) إما بكسر الهمزة ومعناها، مقرر في كتب العربية والاجتزاء افتعال من الجراءة، وهي الإقدام على الشيء من غير مبالاة بما فيه من الضرر، وبينه وبين الشجاعة عموم وخصوص كما بين ذلك في كتب الأخلاق (على سفك دم مسلم حرام) بأن يحكم أو يفتي بكفره، وقتله وهو غير مستحق لذلك، والسفك والسفك بمعنى الإراقة والصب.

(تنبيه): قال في العقائد العضدية: لا نكفر أحدًا من أهل القبلة إلا بما فيه نفى الصانع المختار أو بما فيه شرك وإنكار النبوة، وإنكار ما علم من الدين بالضرورة، أو إنكار مجمع عليه قطعًا أو استحلال محرم، وأما غير ذلك فالقائل به مبتدع وليس بكافر، انتهى، وسيأتي بين ذلك.

واعلم: أن شيخ والدى الشهاب ابن حجر الهيتمي، قال في شرح المنهاج نقلًا عن الزركشي: إن ما وقع في كتب الحنفية وفتاواهم من التكفير بألفاظ كثيرة، كالمترعون من متأخريهم ينكرون أكثرها لمخالفتها لأصول أبي حنيفة وعقائدهم، فليسوا من أهل الاجتهاد فليحذرهم من يراها منا ومنهم؛ لأنه يخاف على قائلها أن يدخل في قوله، صلى الله تعالى عليه وسلم: «من كفر مسلمًا بغير حق، فقد كفر»، انتهى.

وفي الفتاوى البزازية: حكى عن بعض السلف أنه قال: ما في الفتاوى من التكفير بكذا وكذا فذلك للتخويف والتهويل، وهو كلام باطل وحاشا أن يلعب أمناء الله تعالى على الأحكام من الحلال والحرام، ويكفر أهل الإسلام، بل لا يقولون إلا الحق الثابت عن سيد الأنام، وما أدى إليه اجتهاد الإمام أخذ من نص كلام الملك العلام أو حديث سيد الرسل العظام، انتهى.

وهذا يحتمل أن يكون تأييدًا لما قاله اعتناء بأنهم لا يقولون إلا ما نص عليه إمام مذهبهم مستندًا إلى دليل من القرآن، أو الحديث الصحيح، أو هو اعتراض على الجواب بأن المقصود به، التخويف والتهديد بأنه لا يصح مثله من التأويل إلا في الحديث والتنزيل، أما في كتب الفقه الموضوعة لبيان الحلال والحرام، وتعليم الناس حتى العوام، فلا يصح فيها مثله لما فيه من اللبس، (أو يسقط حقًا) من حقوق النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، بما يوهم نقصًا فيه.

(أو يضيع حرمة للنبي، صلى الله تعالى عليه وسلم)، أى أمراً محترماً مراعى له، صلى الله تعالى عليه وسلم، كتجويز المعاصى عليه ونحوه، مما لا يليق به، فلا يجوز لمسلم أن ينسب للنبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، وغيره من الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، أمراً ينافى عصمتهم عمداً وسهواً قبل النبوة وبعدها، وهو الذى ارتضاه كثير من أئمة الدين، وأهل الأصول، كما مر.

ثم إن المصنف، رحمه الله تعالى، شرع فى بيان عصمة الملائكة، عليهم الصلاة والسلام، كما وردت به النصوص فقال: (وبسبيل هذا) الباء بمعنى فى، أى مما جرى فى طريق هذا، وفى نسخة وسبيل هذا بدون باء، وهذا إشارة لما ذكر من عصمة الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، (ما قد اختلف أرباب)، أى أصحاب (الأصول)، أى علماء أصول الدين فى العقائد، (وأئمة العلماء)، أى أكابر علماء الشرع المقتدى بهم، (والمحققين)، أى أهل التحقيق من أعلامهم (فى عصمة الملائكة)، عليهم الصلاة والسلام؛ لأنهم لا يعصون الله ما أمرهم ولا يفعلون إلا ما يؤمرون فهم مثلهم فى جريان الخلاف فيما هو لازم لهم والصحيح والصواب فيه.

\* \* \*

تم بحمد الله الجزء الخامس من كتاب نسيم الرياض لشهاب الدين الخفاجى رحمه الله فى شرح الشفاء للقاضى عياض

ويليه الجزء السادس والأخير، وأوله:

«(فصل) فى تحرير (القول فى عصمة الملائكة)»

\* \* \*

فهرس محتويات  
الجزء الخامس  
من  
نسيم الرياض  
في شرح شفاء القاضي عياض





# المحتويات

٣.....	الباب الرابع من القسم الثانى فى حكم الصلاة عليه والتسليم.....
٨.....	فصل حكم الصلاة على النبى ﷺ.....
٢٢.....	فصل فى المواطن التى يستحب فيها الصلاة على النبى ﷺ ويُرغب.....
٣٩.....	فصل فى كيفية، أى بيان ألفاظ الصلاة عليه.....
٦٠.....	فصل فى فضيلة الصلاة عليه ﷺ.....
٧٠.....	فصل فى ذم من لم يصل على النبى ﷺ وإثمه.....
٧٧.....	فصل فى تخصيصه ﷺ بتبليغ صلاة من صلى عليه أو سلم من الأنام.....
٨٦.....	فصل فى الاختلاف الواقع بين العلماء فى الصلاة على غير النبى ﷺ.....
٩٦.....	فصل فى حكم زيارة قبره ﷺ.....
	القسم الثالث فيما يجب للنبى ﷺ وما يستحيل فى حقه أو يجوز عليه وما يمتنع أو يصح
١٣٦.....	من الأحوال البشرية أن يضاف إليه.....
	الباب الأول فيما يجب للأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، ويمتنع عليهم فيما يختص بالأمور
١٤٤.....	الدينية أى ما هو من الدين والشرائع النبوية، والكلام فى عصمة نبينا.....
١٤٥.....	فصل فى حكم عقد قلب النبى ﷺ.....
	فصل فى عصمة الأنبياء قبل النبوة من الجهل بالله وصفاته والتشكك فى شىء من
١٩٣.....	ذلك.....
٢١٦.....	فصل فى حكم عقد النبى ﷺ فى التوحيد والشرع والمعارف والأمور الدينية.....
٢٢٨.....	فصل فى إجماع الأمة على عصمة النبى ﷺ من الشيطان.....
٢٥٣.....	فصل فى عصمة النبى ﷺ فى أقواله وأفعاله.....
٢٥٨.....	فصل متمم لما قبله.....
٢٩٧.....	فصل فيما يتصل بأمور الدنيا وأحوال نفسه.....
٣٠٧.....	فصل.....
٣٣٦.....	فصل وأما ما يتعلق بالجوارح.....

٣٥١ .....	فصل وقد اختلف فى عصمتهم من المعاصى قبل النبوة.....
٣٥٧ .....	فصل .....
٣٦٣ .....	فصل فى الكلام على الأحاديث المذكور فيها السهو .....
٣٧٨ .....	فصل فى الرد على من أحاز عليهم الصغائر .....
٤٣٥ .....	فصل معقود لدفع شبه نشأت مما قدمه .....
٤٥٠ .....	فصل .....